٦

الانتخابات البرلمانية في مصر

١٩٨٧

ج ١

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد السادس

الانتخابات البرلمانية

(فى مصر)

١٩٨٧

الجزء الاول

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

١٢ـ اسرار قرار الاستفتاء على حل مجلس الشعب .

الاهالــــى	١٩٨٧/٢/١١	٤١

١٣ـ تيارات حزبية : كل الحكومات العربية متهمه بانتهاك الحريات .

الاهالــــى	١٩٨٧/٢/١١	٤٧

١٤ـ المعارضة تطالب بتعديل دستورى شامل .

الاهالــــى	١٩٨٧/٢/١١	٤٨

١٥ـ لقطات من المؤتمــــر .

الاهالــــى	١٩٨٧/٢/١١	٥٢

١٦ـ الانتخابات !! والتغييــر !!

الاحــــرار	١٩٨٧/٢/١٦	٥٣

١٧ـ ماذا بعد الاستفتــاء ؟

اسامة مختار	الاحــــرار	١٩٨٧/٢/١٦	٥٥

١٨ـ الاستفتاء باطل والانتخابات القادمة اعظم بطلانا .

فتحى رضوان	الشعــــب	١٩٨٧/٢/١٧	٥٩

١٩ـ تنسيق المواقف مع قوائم حزب العمل .

الشعــــب	١٩٨٧/٢/١٧	٦٢

٢٠ـ المعارضون جميعا في قائمة الوفــد .

عادل حسين	الشعــــب	١٩٨٧/٢/١٧	٦٦

٢١ـ في اجتماع تاريخي : اللجنة العليا للحزب تقرر دخول المعركة الانتخابية .

الشعــــب	١٩٨٧/٢/١٧	٦٩

٢٢ـ نريد انتخابات بدون تزوير بوليسى و حكومة انقاذ وطنى .

الشافعى بشير	الشعــــب	١٩٨٧/٢/١٧	٧٠

٢٣ـ انتخابكم رئيسا للجمهورية .. يكون من الشعب لا من حزب .

حسام الدين كامل	الشعب	١٩٨٧/٢/١٧	٧٢

٢٤ـ قوة المعارضة في الائتلاف .

احمد عبد الرازق	الشعب	١٩٨٧/٢/١٧	٧٣

٢٥ـ جبهة وطنية واحدة في مواجهة اعداء الحرية .

يسرى صارو	الشعب	١٩٨٧/٢/١٧	٧٤

٢٦ـ فرصة ما تتفوت .

محمد حلمي مراد	الشعب	١٩٨٧/٢/١٧	٧٦

٢٧ـ تنسيق المواقف مع قوائم حزب العمل .

احمد عبد الله	الشعب	١٩٨٧/٢/١٧	٨٠

٢٨ـ قبل اجراء الانتخابات : نظر الطعن في دستورية قانون الانتخابات الجديد .

	الشعب	١٩٨٧/٢/١٧	٨٤

٢٩ـ رجال القانون : القائمة الموحدة للمعارضة ... قانونية تماما .

	الشعب	١٩٨٧/٢/١٧	٨٥

٣٠ـ هل تكون الانتخابات القادمة بداية لسلسلة من مآتم الديمقراطية ؟

	الاهالي	١٩٨٧/٢/١٨	٨٨

٣١ـ تخطيط حكومي لاسقاط زعماء الاحزاب في دوائرهم .

	الاهالي	١٩٨٧/٢/١٨	٩٢

٣٢ـ المزورون .. ١٩٨٧ .

	الاهالي	١٩٨٧/٢/١٨	٩٣

٣٣ـ وزير داخلية بالبلدي و مقبرة استفتاءات بلا حزن .

امينة النقاش	الاهالي	١٩٨٧/٢/١٨	٩٤

٥٦- زكى بدر يتوعد المعارضة و يتعهد باسقاطها فى الترعه !

١٤٨ ١٩٨٧/٢/٢٥ الاهالـــى

٥٧- العين بالعين ٠٠ والسن بالسن ٠

١٤٩ ١٩٨٧/٢/٢٥ الاهالـــى

٥٨- خالد محيى الدين: المشاركة فرضت علينا و سوف نخوض المعركة بشجاعه ٠

١٥٠ ١٩٨٧/٢/٢٥ الاهالـــى امينة النقاش

٥٩- يتهامســـون ان ٠

١٥٧ ١٩٨٧/٣/٣ الشعـــب

٦٠- الاعيب الحزب الوطنـــى ٠

١٥٩ ١٩٨٧/٣/٣ الشعـــب

٦١- رغم مقاومة القضاة ٠٠ الحكومة تصر على تزوير الانتخابات ٠

١٦٠ ١٩٨٧/٣/٣ الشعـــب

٦٢- يقول الرئيس صوت الناخب لا يباع و لا يشترى و حزبه يشترى المرشحين !

١٦١ ١٩٨٧/٣/٣ الشعـــب

٦٣- ليكن برنامج المعارضة الانتخابى : الغاء قانون الطوارىء الغاء القوانين سيئة السمعة ٠

١٦٥ ١٩٨٧/٣/٣ الشعـــب

٦٤- رغم مقاومة القضاة ٠٠ الحكومة تصر على تزوير الانتخابات ٠

١٦٧ ١٩٨٧/٣/٣ الشعـــب

٦٥- الحزب الوطنى يحاول ان يقضى على المعارضة ٠

١٧٢ ١٩٨٧/٣/٣ الشعـــب محمود جمال الدين

٦٦- ابراهيم شكرى فى شربين : اشتراكيتنا من الاسلام ٠٠ و تحالفنا من اجل الخير ٠

١٧٤ ١٩٨٧/٣/٣ الشعـــب

٦٧ـ وبدأ العد التنازلي للانتخابات .

الشعب	١٩٨٧/٣/٣	١٧٧

٦٨ـ انتم لا تصلحون للحكم استقيلوا يرحمكم الله .

عادل حسين	الشعب	١٩٨٧/٣/٣	١٨٢

٦٩ـ التحالف بين العمل والاخوان والاحرار ضرورة وطنية .

أحمد عبد الله	الشعب	١٩٨٧/٣/٣	١٨٥

٧٠ـ زكى بدر خطر .

محمد عبد القدوس	الشعب	١٩٨٧/٣/٣	١٨٧

٧١ـ برنامج المعارضة الانتخابى .

الشعب	١٩٨٧/٣/٣	١٨٨

٧٢ـ الدائرة المفرغة .

أمين شاكر	الشعب	١٩٨٧/٣/٣	١٩٠

٧٣ـ الخيرسيعم الجميع !

محمود عبد العزيز الطنانى	الشعب	١٩٨٧/٢/٣	١٩٣

٧٤ـ البرنامج الانتخابى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

الاهالى	١٩٨٧/٣/٤	١٩٤

٧٥ـ وجوه جديده تخوض الانتخابات .

الاخبار	١٩٨٧/٣/٤	٢١٠

٧٦ـ رموز انتخابية جديدة لمواجهة اعداد المرشحين .

الاخبار	١٩٨٧/٣/٤	٢١١

٧٧ـ الرئيس لكل المواطنين : اختاروا المرشحين بعد دراسة واقتناع .

الاخبار	١٩٨٧/٣/٤	٢١٢

٧٨- اعدن التوائم في دائرة واحدة .

	الاخبار	١٩٨٧/٣/٤	٢١٣

٧٩- اساتذة الجامعات ... وهموم الناخب المصري .

	الاخبار	١٩٨٧/٣/٤	٢١٤

٨٠- موسم شراء الضمائر .!

	الاهالي	١٩٨٧/٣/٤	٢١٦

٨١- رأي مواطن : حق الانتخاب، وحق الاحترام، او محاور الصراع، ومظاهر الخداع .

	الاهالي	١٩٨٧/٣/٤	٢١٨

٨٢- انتخابات بالجلود المتغيرة !

المستشار صلاح عبد الحميد	الاهالي	١٩٨٧/٣/٤	٢٢١

٨٣- وعودهم الكاذبة في كل انتخابات .

محمود الحضري	الاهالي	١٩٨٧/٣/٤	٢٢٢

٨٤- المعارضة ترفض تحديد الدعاية الانتخابية باسبوع واحد .

	الاهالي	١٩٨٧/٣/٤	٢٢٦

٨٥- مع اقتراب ساعة الصفر .

	الاخبار	١٩٨٧/٣/٤	٢٢٧

٨٦- الانتخابات في الصعيد : الوفد يعتمد على قواعده الشعبية وتاريخه النضالي الطويل .

	النور	١٩٨٧/٣/٥	٢٢٩

٨٧- الوفد هو الحزب الوحيد القادر على تفهم مشاكل العمال ورعاية مصالحهم .

	الوفد	١٩٨٧/٣/٥	٢٣٥

٨٨- الدعاية الانتخابية بقوة السلاح في كفر الشيخ .

حسين عبد الرؤوف	الوفد	١٩٨٧/٣/٥	٢٤٣

١٠٩ــ لا ٠٠ لالغاء القوى العاملة ٠

مجدى احمد حسين   الشعب   ١٩٨٧/٣/١٧   ٣٠١

١١٠ــ الى المشككين فى سلامة التحالف مع الاحزاب ٠

الشعب   ١٩٨٧/٣/١٧   ٣٠٤

١١١ــ بدرى وابو النصر يفتتحان الحملة الانتخابية لتحالف العمل والاخوان ٠

الشعب   ١٩٨٧/٣/١٧   ٣٠٨

١١٢ــ البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل ٠

الشعب   ١٩٨٧/٣/١٧   ٣١١

١١٣ــ جولات ناجحة لخالد محيى الدين و مرشحى التجمع ٠

حسن بدوى   الاهالى   ١٩٨٧/٣/١٨   ٣٢١

١١٤ــ قراءة فى اوراق حزبية : برنامجنا لقتل الفقر ٠

الاهالى   ١٩٨٧/٣/١٨   ٣٢٣

١١٥ــ ٨ قيادات نقابية على قوائم التجمع بالقاهرة ٠

الاهالى   ١٩٨٧/٣/١٨   ٣٢٥

١١٦ــ حتى يستقيم منطق اجراء انتخابات مجلس الشعب ٠

محمد سيد أحمد   الاهالى   ١٩٨٧/٣/١٨   ٣٢٩

١١٧ــ مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالهرم التجمع اكثر الاحزاب بقضايا الفئات الشعبية ٠

الاهالى   ١٩٨٧/٣/١٨   ٣٣١

١١٨ــ فلسفة الحزب الوطنى الديمقراطى ٠

الاهرام   ١٩٨٧/٣/١٩   ٣٣٨

١١٩ــ ماذا بعد الغاء قائمة الوفد والعمل فى الجيزة ؟

الاهرام   ١٩٨٧/٣/١٩   ٣٤٠



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ فبراير ١٩٨٧

المؤتمر السياسى الأول لأحزاب المعارضة المصرية بداية إنطلاقة الشعب الى الحرية والديمقراطية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٨٧

مصطفى كامل مراد :

● لا بد من احزاب للاخوان المسلمين والشيوعيين وكافة التيارات السياسية

● الشعب هو الذى ينتزع حقوقه من الحاكم

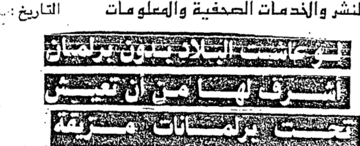
● الخطأ خطأ نظام وخطأ قوانين وخطأ سياسات وليس خطأ شعب

● مصرون على مطالبنا بالحرية والديمقراطية ولن نتراجع عنها



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ فبراير ١٩٨٧



لو عاشت البلاد بدون برلمان أشرف لها من أن تعيش تحت برلمانات مزيفة

شارك في تغطية المؤتمر
رياض سيف النصر
لطفي عبداللطيف
سيد عبدالعاطي
محمد الفقي

لم يكن يوم الخميس الماضي مؤتمرا سياسيا شعبيا فقط بل كان عيدا لأحزاب المعارضة وجماهير الشعب المصرى .. كان يوما تاريخيا اكدت فيه المعارضة المصرية انها تقف مع الشعب وتناضل من اجل حقوقه .. وقد اكد رؤساء احزاب المعارضة الخمسة انه لاسبيل للاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى الا بالديمقراطية واختيار ممثلين حقيقيين للشعب .

قال الشعب وقال رؤساء أحزاب المعارضة ، ديمقراطية حقيقية لاديكور ، .. قال الشعب وقال رؤساء الاحزاب ، سنكافح حتى تتحقق الديمقراطية ، قال الشعب .. وقال رؤساء الأحزاب ، الشعب .. الشعب يحيا الشعب ، .. تلاحم جماهيرى وحماس ملتهب وحس شعبى واع بقضية مصر وشعب مصر ..

لقد كان المؤتمر السياسى الأول لأحزاب المعارضة تجسيدا لنبض الشارع المصرى وقضاياه .

بداية اللقاء

وفى بداية اللقاء تحدث فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد فقال :

ان هذه الجموع الحاشدة من ابناء الشعب التى جاءت من تلقاء نفسها لم ، يجمعها جامع ولم يدفع لها احد اجرا ولا مالا ولم تنقلها اتوبيسات الحكومة والقطاع العام .. بل جاءت بمشيئتها مدفوعة بوطنيتها .. لتؤكد أن صوت الشعب دائما هو الاعلى .. وصوت الشعب هو من صوت الله .

قضية مصر

قضية مصر اليوم والتى اجتمعنا من اجلها فى المؤتمر السياسى الاول لاحزاب المعارضة هى قضية الديمقراطية .. حكم الشعب بالشعب اى ان يحكم الشعب نفسه بنفسه .. واى نظام حكم لاينطبق عليه هذا الوصف لايعتبر حكما ديمقراطيا .. ففي الحكم الديمقراطي الشعب يختار ممثلين بالاقتراع الحر المباشر فى انتخابات حرة .. وقال رئيس حزب الوفد ان الديمقراطية هى الضمان الوحيد لاحترام حقوق الانسان وكفالة حرية الشعب .. والتى تضمن بالا تزيف ارادته .. وان كان الشعب سيد نفسه وان تكون الامة مصدر السلطات .

ديمقراطية حقيقية

والديمقراطية الحقيقية هى ممارسة وليست ديكورا ولاتقبل انصاف الحلول واى قيد عليها يفقدها ذاتها ، فلا تختلف اشكال الديمقراطية باختلاف البلدان ..

وقد اعجبنى تعبير للكاتب الكبير مصطفى امين قال فيه ، فى الديمقراطية يختار اعضاء البرلمان الحكام وفى الديكتاتورية يختار الحكام اعضاء البرلمان .. وفى الديمقراطية يراقب الشعب حكامه ، وفى الديكتاتورية يراقب الحكام الشعب ، .

وتساءل رئيس حزب الوفد قائلا : هل الشعب يحكم نفسه بنفسه ؟! وهل يمكن ان يقال ان الشعب كان يحكم بممثليه المنتخبين ؟!

وهنا ردت الهتافات مدوية على رئيس الوفد : لا .. لا ..

ارادة الشعب

واستكمل رئيس حزب الوفد حديثه قائلا : لقد جاء ذلك نتيجة انتخابات مزورة ، زيفت فيها ارادة الامة بسبب اجراء الانتخابات بقانون غير دستورى .. فكيف يمكن ان تكون فى مصر ديمقراطية كاملة ونحن نعيش فى ظل حالة طوارىء منذ خمس سنوات وقد اعلنت الطوارىء بعد اغتيال السادات ثم تم تجديدها سنة وسنة اخرى ثم سنة ونصف سنة وفى المرة الاخيرة سنتين ولم تبد الحكومة سببا مقنعا لهذا التجديد .

ولقد وعدت الحكومة عند اعلان حالة الطوارىء وعند تجديدها بانها لن تستخدم الطوارىء الا فى حالة ماندعى بالارهاب .. وهاهو ذا . وزير الداخلية الحالى يفتخر على صفحات مجلة حكومية إسبوعية بقوله ، بان قانون الطوارىء حقق لنا انجازات ضخمة وهى سرعة الحركة للقضاء على الحالات الثأرية .. فقد مكننا القانون من اعتقال كل افراد العائلتين بحكم قانون الطوارىء وتم اجبارهم على الصلح ، .. واننا نقول لوزير الداخلية بان ظاهرة الثأر لن تختفى بقانون الطوارىء .

وقال سراج الدين : ان قيام حالات الطوارىء فى غير الحالات التى نص عليها القانون اعتداء صارخ على حقوق الانسان .. وماكنا ننتظر ان تكون فترة حكم مبارك فى ظل قانون الطوارىء .. وهذه الفترة الثانية من حكمه توشك ان تبدأ وقانون الطوارىء مستمر وهذا يدل على ان الحكومة ضعيفة لاتقوى على مواجهة الشعب .

المبادىء الأساسية

واستطرد سراج الدين قائلا : ان للديمقراطية الحقيقية اسسا يجب ان تتوافر ونحن مع الأسف نفتقدها جميعها .. أول هذه الأسس ان يكون لنا دستور على أحدث المبادىء الدستورية ، دستور يؤكد سلطات الشعب ، وأن الديمقراطية حق للشعب لامنحة من



الحاكم .. وان تضع الدستور جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب .. ودستور ١٩٧١ القائم حتى الآن وضعته لجنة اختارها رئيس الجمهورية .. ووضع على اساس الحزب الواحد .. الاتحاد الاشتراكي - والنظام الشمولى .. والآن تغير الوضع فالنظام أخذ بتعدد الاحزاب في حين كل نصوص الدستور وضعت على اساس الحزب الواحد .

ونحن احزاب المعارضة نطالب ان يتضمن الدستور الجديد عدة مبادىء اساسية منها حق ملجس الشعب الكامل في مراقبة الميزانية العامة للدولة وادخال مايراه من تعديلات عليها .. مجلس الشعب الحالى تعرض عليه الميزانية ولايملك ان يقول رأيه فيها ولكن تعرض عليه لمجرد فرصة يتبارى فيها المتحدثون .. فاليوم نجد مجلسا نيابيا لايملك اى رقابة على الميزانية وهذا وضع لامثيل له في اى دولة ديمقراطية .. فاصل النظام النيابى مراقبة الشعب على الميزانية .. وهذه الميزانية - ايضا - جزء كبير جدا منها لايعرض على المجلس .. ولو نظرنا الى دستور مصر ١٩٢٣ نجده اعطى هذا الحق لاعضاء البرلمان ومنذ ان عرفت مصر البرلمانات النيابية واعضاء هذه البرلمانات يتمتعون بهذا الحق ونحن الآن نحرم نواب الشعب منه .. وندعي ان دستورنا ديمقراطي .

ومن المبادىء الاساسية التى نطالب بها في الدستور الجديد مبدأ المسئولية الوزارية المباشرة امام مجلس الشعب .. الدستور الحالى لا يشكل اى نوع جدى في المسئولية الوزارية .. فمبدأ المسئولية الوزارية غير موجود في مصر .

الحريات العامة

ومن المبادىء الاساسية ايضا حرية الرأى وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية اصدار الصحف وحرية تكوين الاحزاب ورفع الوصاية عليها .. ففى ايام الاحتلال الانجليزى كان كل شخص يملك حق اصدار صحيفة بمجرد تقديم طلب الى وزارة الداخلية .. كذلك حق تكوين الجماعات مكفول للمواطنين .. وليكن في مصر ٢٠ حزبا ولقد كان في مصر قبل ١٩٥٢ اكثر من ١٨ حزبا ، الشعب هو الذى يملك بقاء هذه الاحزاب .

كذلك نطالب بان يكون انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع الحر المباشر من بين الناخبين .. اما الآن فمجلس الشعب هو الذى يقترح شخص الرئيس ويعرض على الشعب في استفتاء نعم او لا وليس هناك بلد ديمقراطي يجرى اختيار رئيس الجمهورية بهذه الطريقة ..

اننا نطالب بكفالة الحرية النقابية للعمال وعدم تدخل الحكومة في اعمال النقابات وحتى تشكيل آخر وزارة كان رئيس اتحاد العمال وزيرا بالوزارة في حين ان اتحاد العمال تم تشكيله للدفاع عن حقوق العمال فكيف يكون رئيسه وزيرا بالحكومة ..

وقال سراج الدين ان احزاب المعارضة اجمعت على هذه المطالب وغيرها مثل :

- عدم تشكيل محاكم استثنائية لمحاكمة المواطنين ولا ولاية للمحاكم العسكرية على المدنيين .
- اعتبار تزييف الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون بالاشغال الشاقة .
- الاعتداء على حقوق المواطنين جريمة يعاقب عليها بالاشغال الشاقة ولاتسقط بالتقادم .
- الغاء مجلس الشورى لأنه بوضعه الحالى وبدون تقرير اختصاصات له يعتبر عديم الفائدة وكل مليم ينفق عليه يعتبر جريمة .

وبدون هذه المبادىء الاساسية تكون الديمقراطية مجرد نصوص لاتكون الا على الورق وفى الخطب .. واننا نرفض ان تكون ديمقراطيتنا مجرد اقلام تكتب وصحافة تنشر على الناس .. ونواب يصفقون للوزراء .

فالدستور مطلب شعبى الآن فمنذ اكثر من مائة عام ١٨٨١ كان اول طلب للزعيم احمد عرابى من الخديو المطالبة بدستور ديمقراطى .. فدستور يحقق مطالب الشعب هو أول مطلب لنا .. ان كل المصائب والكوارث والازمات التى المت بمصر كانت بسبب غياب الديمقراطية .. لذلك نطالب بديمقراطية حقيقية غير منقوصة وليس لها انياب وبدونها لن يكون هناك استقرار اقتصادى او سياسى أو اجتماعى .. فالديمقراطية هى طوق النجاة وهى الخطوة الأولى في الاصلاح ..

وقال سراج الدين . اعتقد اننى اعبر عن احزاب المعارضة اذا قلت باننا لن نتخلى عن قضية الديمقراطية والدستور وكفالة الحريات العامة وسوف نظل نكافح من اجلها مهما لاقينا في سبيل ذلك وسنظل نكافح حتى تلغى القوانين المقيدة للحريات .. لقد خلقت هذه القوانين المقيدة للحريات لدى المواطنين شعورا بالاحباط والضيق وانعكس ذلك على انتماء المواطن وعزوفه عن العمل والانتاج .

والواقع ان حالة البلاد قد ساءت من جميع النواحى الى الحد الذى ينذر بالخطر واصبح الحل الوحيد هو التغيير الشامل والتغيير المطلوب ليس تغييرا في الاشخاص والاسماء انما في الانظمة واسلوب الحكم .

ونحن نتساءل ماهى انجازات الحكومة ؟! واى شىء نجحت فيه ؟! واى مرفق تم اصلاحه؟! وهل هذه الانجازات تساوى تزييف الانتخابات ؟! هل تساوى هذه الانجازات تعذيب الناس في السجون ؟! **لقد كنا نعتقد ان عصر التعذيب قد انتهى ولكنه عاد من جديد .. لقد ارتفعت جرائم التعذيب البشعة في السجون .**

اما عن رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطنى فقال رئيس الحزب الوطني : بعد خروجنا من السجون عقب أحداث ١٩٨١ التقينا بالرئيس مبارك واثرنا معه مسألة رئاسته للحزب الوطنى فقال لنا ان هذه المسألة لم تتم ولو تمت ستكون لفترة مؤقتة .. ونحن نتساءل هل خمس سنوات مضت من وقت هذا التصريح لم تعد فترة كافية .. رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطنى تخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الاحزاب لان النظام الادارى كله من محافظين واداريين واعضاء مجالس محلية ورؤساء مدن ... كل مسئول منهم يضع نصب عينه ان بقاءه في المنصب مرهون بنجاح اعضاء الحزب الوطني .

الفرصة امام الرئيس

وقال سراج الدين عن قرار حل مجلس الشعب اننا نؤيد وجوب حل مجلس الشعب لان القانون الذى تم انتخاب اعضاء المجلس على اساسه ملىء بالاخطاء الدستورية .. والفرصة امام



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس وهو يملك سلطات دستورية في اثناء غياب البرلمان ان يصدر قرارات بقوة القانون بتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية يتضمن كل التعديلات وكل الضمانات القضائية لتوفير النزاهة والحيدة في الانتخابات وان يشرف القضاء على كل العملية الانتخابية .. وان يصدر الرئيس قرارا بقوة القانون يلغي الانتخابات بالقائمة والعودة الى الدوائر الفردية حتى نتحاشى اى طعن في دستورية قانون الانتخاب المعدل .

عيد الأمة

ثم تحدث المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل فقال اننا اليوم في عيد .. وحدة الكلمة .. عيد تجمع الأمة .. عيد يقول فيه الشعب كلمته ليرد بها على الذين قالوا ان احزاب المعارضة ليس لها وجود واتحدى الحزب الحاكم ان يجمع مثل هذا الحشد الذى اتى من تلقاء نفسه وبدون تأثير من أحد .

لقد دعونا الجماهير لمقاطعة انتخابات مجلس الشورى فاستجاب لنا الناس بالرغم من كذب البيانات التى القاها وزير الداخلية والتى جاء فيها ان ٨٢٪ من الناس قد حضروا هذه الانتخابات بالرغم من انتخابات مجلس الشعب السابقة والتى اشتركت فيها احزاب لم يحضرها سوى ٤٣٪ وهذه الوصمة يجب ان تختفي وينبغي ان تتوقف .

اننا نتوجه الى ضمير هذا الشعب الذى تزور ارادته ويحكم رغم ارادته لانه من غير المتصور ان تكون ارادته ان يحكم بقانون الطوارىء .

موقف الشعب العظيم

ثم تناول بعد ذلك أحداث الأمن المركزى ومما اسموه بأحداث الشغب ، ولم يكن بشغب وانما كان تمردا من فئات أوكل اليها حفظ النظام ومع ذلك خرجوا عليه ووقف الشعب العظيم محافظا على الأمن وكان مظهرا حضاريا بحق وكنا نتصور ان الرئيس مبارك سوف يفهم هذا المغزى وان الذى يحفظ الأمن ليس الأمن المركزى وليست الدبابات التى انزلوها الى الشوارع وانما الشعب الحر الذى يحكم بالحرية .. كنا نظن انه سوف يوقف العمل بقانون الطوارىء ولكن ذلك لم يحدث .

انهم يتحدثون عن الاستقرار وجذب رؤوس الأموال الينا وينسون ان العالم كله يعرف ان استمرار العمل بقانون الطوارىء هو دليل قاطع على عدم الاستقرار .

● ان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ايضا يتحدثان كثيرا عن الانتماء ونحن نقول لهم ان الانتماء ليس اغنيات .. الانتماء شعور ينمو في قلوب المواطنين عندما يشعرون انهم سائرون في الطريق نحو حل مشاكلهم وفي قلوب الشباب عندما يجد العمل ولايضطر الى الهرب الى خارج البلاد .

ان ماتحاول ان تقنع به الحكومة ان الديمقراطية ليست هي حق الكتابة والتعبير وانما ان تشعروا ايها الابناء انكم انتم الذين تحكمون هذا البلد وان يكون القرار قراركم من خلال انتخابات حرة محايدة تتوافر لها كل الضمانات .

لقد سبق لنا ان طلبنا من اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية ان يوقع الناخب امام اسمه في كشوف الانتخابات او ان يضع بصمته لأن هذه هي الثغرة التى تزور عن طريقها الانتخابات بدلا من تزوير اصوات الناخبين خارج البلاد في العراق والسعودية وحتى الأموات يخرجون من قبورهم لاعطاء اصواتهم للحزب الوطني ثم يعودون ولم يتحقق شيء من ذلك لأن حسن ابو باشا قال اننا في هذه الحالة محتاجون الى خبير بصمات في كل لجنة انتخابية .

ونوه الى ان القضية الحقيقية ليست هي النظام الانتخابى الذى نسير عليه وهل هو نظام القائمة ام نظام الدوائر الفردية فكل هذه النظم من الممكن ان تتقارب ولكن القضية الحقيقية هي عزوف الشعب عن المشاركة والنسبة الحقيقية التى تشارك في الانتخابات لاتزيد على ١٥٪ .

اننا نقول لمبارك لقد بدات بدايات طيبة وكانت هناك بالفعل نوايا حسنة ولكنها تبددت بفضل من حولك هؤلاء الذين يريدون البقاء في مناصبهم بالقوانين المفصلة والاجرام فقاتل مرشحة حزب العمل والذى صدر الحكم عليه بـ ١٥ سنة مايزال حرا طليقا ولانعرف لماذا لم تقبض عليه اجهزة الأمن التى تصنتت على كل شيء وتراقب كل شيء .

واضاف المهندس ابراهيم شكرى اننا سنعض على الديمقراطية بالنواجز وسنحميها بالدماء لاننا لانقبل ان نعامل على اننا مسلوبو الارادة ونحن نطلب من الحكومة ان تتفهم طبيعة هذا الشعب فشعب مصر ليس شعبا مستسلما بل هو شعب صبور والحكام زائلون ولايبقى الا الشعب .

اننى اقول لكل المواطنين الذين تضطهدهم الحكومة بسبب انضمامهم لأحزاب المعارضة ليس امامكم غير الصبر والتماسك والتوحد .

ورغم انهم حاولوا بالتعديلات الجديدة لقانون الانتخابات ستر عورة القانون القديم الا ان الأمر كان يقتضي من الرئيس مبارك ان يستدعي زعماء المعارضة ويتشاور معهم بدلا من مفاجأتهم بها ونحن مستعدون لكل المفاجآت لأن الكلمة ستبقى للشعب .

نؤرخ للمسيرة الديمقراطية

ثم تحدث خالد محيى الدين امين عام حزب التجمع الوطنى فقال :

اليوم يجب ان نؤرخ لمسيرة الديمقراطية الجديدة بمؤتمر ٥ فبراير ، هذا المؤتمر الذى يعطى للحزب الوطنى درسا لن ينساه ، ويقول له كفي احتماء بالسلطة ودفئها ، تعال الى هنا الى الجماهير اذا كنت حقا حزب الاغلبية .

هذه هي احزاب المعارضة التى تزعمون انها احزاب من ورق ، تعالوا لتشاهدوا الألوف التى زحفت من القرى والمدن رأى المعارضة .

تعالوا لتعرفوا ان الأمة هى مصدر السلطات .

ان بلادنا تعيش أزمة اقتصادية واجتماعية لم نصنعها نحن ، ولكن صنعتها سياسات الحكم التى اوصلتنا الى هذا الوضع ، ويعترف الحكام ان الفساد يتزايد .

وليس غريبا في ظل هذه السياسات ان ٩٠٪ من افراد الشعب المصرى غير قادرة على مواجهة الاسعار الجارية ، وهناك ازمة اسكان جعلت سن زواج المرأة المصرية يتأخر حتى سن الثلاثين والرجل الى ٣٥ عاما ، وهناك ازمة في التعليم وازمة في العلاج فالمواطن يدفع ضرائب للحكومة لكى يعالج ثم يدفع للمستشفيات ، اى يدفع مرتين ، واصبح انهيار القيم امرا طبيعيا ، ولايمكن أن ننتظر من الذين قادونا الى هذا المأزق أن يقوموا بالاصلاح والتغيير الشامل .

ولايمكن ان يتم التغيير الشامل الا بالديمقراطية الحقيقية التى تكشف للمجتمع كله الوزن الحقيقى لكل القوى



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ فبراير ١٩٨٧

السياسية ، وان يتم الغاء قانون الاحزاب ويعطى لكل القوى حقها فى تكوين احزابها .

حق القوى السياسية

انني اؤيد حق الاخوان المسلمين فى تكوين احزابهم ، ونطالب بحق الحزب الشيوعى المصرى فى القيام ، وحق كل انسان شريف واى قوى وطنية سياسية شريفة فى ان تخدم لهذا الوطن وان تتقدم الى الساحة والشعب هو الحكم .

ان الخطوة الاولى للديمقراطية هى حرية تكوين الاحزاب وضمان نزاهة الانتخابات ، ونحن نقول الآن بعد صدور قرار رئيس الجمهورية بالاستفتاء على حل مجلس الشعب ، انه يجب ان تكون الانتخابات نزيهة ، ويجب توفير الضمانات الكافية لذلك ، ونطالب ايضا بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ، اننا بجانب ذلك نطالب بعمل وزارة محايدة وان تشرف السلطة القضائية على الانتخابات وان يتم ابعاد وزارة الداخلية عن الاشراف على الانتخابات .

وان تفتح الاذاعة والتليفزيون برامجها للاحزاب على قدم المساواة ، وتقدم فرصا متساوية لكل حزب .

وانا اقول ان الديمقراطية هى الطريق الوحيد لحل مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لان اى اصلاح يحتاج الى تضحية وذلك لايتم الا بمشاركة الشعب وهذه الديمقراطية يجب ان تبدأ من القرية فالفلاح من حقه ان يختار اعضاء الجمعية الزراعية ، ولابد من اصلاح جهاز الحكم المحلى ولن يتم ذلك دون انتخاب حر ديمقراطى .

حرية الحركة النقابية

كما انه لايمكن ان تكون هناك ديمقراطية دون اطلاق حق الحركة النقابية فى ان تضع قوانينها بحرية كاملة ، وان يكون للعمال حق المظاهرات السلمية .

واقول ان شعب مصر قادر على ان يفرض شروطا مهما كانت الصعاب ، ونحن نرى اليوم ان جميع فصائل المعارضة تجمع على النضال فى سبيل تحقيق الديمقراطية . وقادة احزاب المعارضة سيمضون فى مقدمة الصفوف ولكن ذلك لن يجدى مالم يكن معهم جماهير مصر .

فئات الشعب كلها

● وتحدث مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار فقال :
ان هذا التجمع الذى يمثل فئات شعب مصر باكملها يدل دلالة قاطعة على ان شعب مصر بكافة فئاته يريد التغيير ، التغيير الجذرى فى نظام الحكم وفى اساليبه وبرامجه لا التغيير فى الاشخاص .. وذلك مايعبر عنه الشعب ، ولقد عبر الرئيس مبارك عن هذا بقرار حل مجلس الشعب وان هذه الخطوة خطوة سليمة على طريق الديمقراطية ولكن لابد ان يعقبها خطوات اخرى .

ولقد دونت احزاب المعارضة فى مذكرة خاصة هذه الخطوات التى تؤكد طريق الاصلاح السياسى والاقتصادى ورفعتها الى الرئيس ..

الشعب صاحب الكلمة

وقال مصطفى كامل مراد : اننى اقترح ان ندون القرارات التى يتخذها المؤتمر اليوم ونأخذها ونتجه للرئيس مبارك لكى نعلنه بها حتى تستطيع الديمقراطية ان تستقر .. اننا نطالب بأن يكون شعب مصر هو صاحب الكلمة يسحب نوابه واعتقد ان الرئيس مبارك يريد هذا ايضا وكل تصريحاته تؤكد حرصه على الديمقراطية وسلطة الشعب وان يقول الشعب كلمته بكل حرية وبكل ايمان وبكل وطنية .

واذا ارادت الحكومة ان ترى رأى مصر فعليها ان تستعيد هذا المؤتمر وسيتم التغيير وسنرى حكومة جديدة تمثل شعب مصر أصدق تمثيل حتى يستقر الأمر .

التمثيل الحقيقى للشعب

وقال رئيس حزب الاحرار : من ينكر ان هناك جماعات اسلامية وان هناك جماعة الاخوان المسلمون قائمون منذ عام ١٩٢٨ وأن هناك اربعة احزاب شيوعية فى مصر .. نحن نعلم ان هذه تيارات فكرية موجودة ونقابل قاداتها ..

فأين تمثيل هؤلاء الحقيقى لماذا لايسمح لهم بأحزاب واصدار صحف .

ان مصر بها حياة برلمانية منذ ١٩٦٨ وحياه ديمقراطيه من قديم الأزل فلماذا هذه القيود .

لقد تقدمنا الى رئيس الجمهورية بمشروع دستور جديد ، ولكن هذا المشروع محفوظ فى ملفات مجلس الشعب وفجئنا بدستور جديد أخر يقر بدلا من الدستور الذى تقدمنا به ويحوى سلطات للرئيس ماأنزل الله بها من سلطان .

وقال مصطفى كامل مراد : سألت الرئيس مبارك هل تريد كل هذه السلطات قال لا .. قلت له تنازل عنها قال : سيتم ذلك فى القريب .. والآن مضى خمس سنوات ومازال مبارك يحتفظ بكل هذه السلطات .. مامن حاكم اعطى السلطة للشعب انما الشعوب تأخذ حقوقها اخذا ..

واستطرد رئيس حزب الاحرار قائلا : ولكننا سنذهب الى الرئيس مبارك ونطالبه بتعديل الدستور ومباشرة الحقوق السياسية سنفعل ذلك فى الأيام القادمة ، وأمامنا شعب مصر هو الحكم ..

وقال مصطفى كامل مراد . ان هناك اربعة ملايين مصرى يعملون فى الخارج قدموا لوطنهم ١٥ مليار دولار فى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٨٧

ابراهيم شكرى :

●● الانتماء للوطن ليس أغنيات تغنى إنما هو شعور ينمو فى قلوب المواطنين

● الشعب يريد أن يشعر أنه يحكم بلده بنفسه

فؤاد سراج الدين :

● نريد ديمقراطية حقيقية لا ديكورا شكليا

● نرفض ان تكون ديمقراطيتنا مجرد اقلام تكتب وصحافة تنشر على الناس ونواب يصفقون للوزراء

خالد محيى الدين :

- **اليوم نؤرخ لمسيرة الديمقراطية الجديدة**
- **نقول للحزب الوطنى تعالوا لتعرفوا أن الامة هى مصدر السلطات**
- **لابد من رفع الوصاية عن الحركة العمالية**

أحمد الصباحى :

- **قضيتنا هى قضية الوطنية والديمقراطية**
- **يخطىء من يتصور أن تحديات مصر اقتصادية فقط ..**



السنوات الاخيرة ومازالوا يحتفظون بـ ٤٠ مليار دولار هذا هو شعب مصر القادر على العمل والانتاج خارج البلاد فلماذا يعاق عن العمل داخل بلاده .. فالخطا خطا نظام وخطا قوانين وخطا سياسات وليس خطا شعب .

أسماء على غير مسمى

اذا كان مبارك يستفتى الشعب عن حل المجلس النيابى فلا بدل المجلس الا انه قوائم محدودة واسماء على غير مسمى .. فالنائب فى ظل انتخابات القوائم صار لايرتكز على الشعب انما يذهب الى يوسف والى وكمال الشاذلى .

وتساءل مصطفى مراد هل هذه طريقة تظهر بها الساسة وتظهر بها القيادات السياسية فالذى يظهر القيادات السياسية هو الشعب الذى يحتك بالناخب ويحاور بالشعب .. اما اليوم الشعب لايعرف نوابا انما يعرف قوائم .

اننا نطالب الرئيس مبارك أن يرفع القيود ويدفع الحدود لكى يقول الشعب كلمته بحريته هذا مانريده ولن نتوقف عن المطالبة بهذه الحقوق مهما كلفنا الامر حتى يتحقق ذلك ويعلم مبارك اننا مصرون على مطالبنا واننا ماضون ولن نتراجع عن مطالب الشعب حتى تتحقق حريته الكاملة ويعبر عن رايه بحرية .

نريد أن ننطلق

شعب مصر يريد ان ينطلق فالاحزاب ليست هدفا فى حد ذاته بل هى وسيلة لتجميع راى الشعب فى برامج معينة هذا مانهدف اليه ، الكلمة الان للشعب أن يدلى برايه وان يعلنه وان ينتخب من يراه صالحا .. المعارضة اليوم متجمعة وستظل كذلك حتى تتحقق الديمقراطية كاملة .. وسنكشف من مؤتمراتنا الموحدة اليوم فى القاهرة وغدا فى الاسكندرية ثم فى طنطا وفى أسيوط حتى تعلم الحكومة أن فى مصر شعبا وفى مصر احزابا تحظى بثقة الشعب هذا مايراه مبارك وحكومته .. واننا ليس بيننا وبين مبارك عداوة .

اننا نطالب بحكومة محايدة تجرى الانتخابات وهذا أمر ضرورى وكذلك اشراف قضائى كامل على الانتخابات وليس وزير الداخلية حتى لو شكلت حكومة محايدة لاجراء الانتخابات .

ان صوتكم امانة فى اعناقكم ستحاسبون عليه يوم الحساب .. وان الصوت الانتخابى سلاح حاد يستطيع به الناخب ان يؤكد به رايه ويعلن قراره .. اننا نريد أن نلقن الحكومة درسا فى الانتخابات القادمة فحكومة الحزب الوطنى ليست حكومة الاغلبية ولن تحصل على اغلبية اصوات الشعب .

ان هذه الآلاف من الشعب هى أكبر دليل على أن الشعب يؤمن بحرية الفكر والراى والعقيدة وحرية تكوين الاحزاب وحرية اصدار الصحف .

انهم يريدون ان يفرضوا على الشعب نوابا ماانزل الله بهم من سلطان جاءوا عن طريق قوائم الحزب الوطنى بواسطة رجال الشرطة الذين ساهموا فى تزوير الانتخابات ..

واننى اؤكد انه لو عاشت البلاد بدون برلمان اشرف من ان تعيش تحت برلمانات مزيفة .

وتساءل مراد قائلا : خمسة احزاب لماذا ؟! ماذا يعنى هذا هل هذه تمثل التيارات الفكرية كلها الموجودة فى مصر ؟!

وقال مصطفى مراد ان هذا المؤتمر له مغزى كبير وعظيم هو أن شعب مصر والذين ادعوا انه سلبى اكد انه شعب قوى والمؤتمر ابلغ رد على ذلك فالشعب قادر على ان يؤكد سلـ[illegible] ويقول رايه بحرية تامة .

يوم الحزبية

وكان اخر المتحدثين احمد الصباحى رئيس حزب الامة فقال ان اليوم يوم للحزبية القوية من أجل مصر الغالية يوم يفرض علينا جميعا وخاصة فى هذه الفترة ان نكون جميعا رفقاء طريق من اجل مصر .

ان قضيتنا اليوم هى قضية الوطنية والديمقراطية الحقيقية فالوطنية والديمقراطية شريطان متوازيان يسير عليهما نظام الحكم والحاكم المصرى لايمكن ان يكون حاكما وطنيا الا إذا كان حاكما ديمقراطيا وابادر بمناشدة رئيس الجمهورية ان يعمل على استكمال مسيرة الديمقراطية باصدار القوانين العادلة واجراء انتخابات حرة تحت الاشراف الكامل لرجال القضاء .

إن مصر تواجه الآن تحديات كبيرة فى هذا المنعطف الخطير من تاريخها ويخطىء من يتصور ان هذه التحديات هى تحديات اقتصادية فقط فالمطلوب اولا هو اعادة بناء الانسان والمجتمع .



● الاخوان المسلمون : نؤيد مايصدر عن مؤتمركم

أرسل المرشد العام للاخوان المسلمين « محمد حامد أبو النصر » رسالة الى قادة المعارضة والحاضرين (قوبلت بتصفيق حاد) قال فيها .. مشاركة منا بالرأى حول القضايا الصعبة التى تحيط بامتنا وسعيا للبحث عن كيفية الخروج من هذا المأزق الذى يعوق مسيرة شعبنا ويتحمل التيار الاسلامى جزءا كبيرا من تبعاته .. نؤكد أن القيود المتعددة التى فرضت على الحريات تفقد المواطنين الاحساس بالطمانينة وتنتقض حقوقهم فى ابداء الرأى وتكوين الاحزاب واصدار الصحف .. بل ومنع الاجتماعات منعا باتا — ثم اعلان حالة الطوارىء لاكثر من خمس سنوات متصلة دون مبرر كل ذلك أعاق حركة التطور الديمقراطى — وحرم الامة من جهود أبنائها وهذه القيود والعراقيل تلقى صورة قاتمة على مصرنا الحبيبة ... فضلا عن التعذيب داخل السجون والمعتقلات .. لذا نؤيد كل مايصدر عن مؤتمركم من توصيات وقرارات . نصبوا اليها جميعا لاقامة نظام ديمقراطى صحيح .. وتطبيق شريعة الله الغراء .. وذلك هو المخرج والسبيل الوحيد .. والاكيد »

● بيان نقابة المحامين
الديمقراطية فى الحريات كاملة

اصدر مجلس نقابة المحامين الديمقراطية والحريات كاملة بيانا هاما بمناسبة مؤتمر احزاب المعارضة جاء فيه : يحيى المجلس المؤتمر الشعبى الذى دعت اليه أحزاب المعارضة لانقاذ مصر من أزماتها السياسية والاقتصادية ويطالب المؤتمرين بعمل موحد .. دفاعا عن حقوق الانسان والديمقراطية والحريات جميعها ووصولا الى الغاء حالة الطوارىء وكافة القوانين والاجراءات المقيدة للحريات — والانتخابات بالقائمة المطلقة للمجالس المحلية والغاء انتخابات مجلس الشعب بالقائمة النسبية واطلاق حرية تكوين الاحزاب وكلها قضايا صدر تاكيدا لها ميثاق حقوق الانسان .

برقية المهندسين الوطنيين

كما أرسلت لجنة حقوق المهندسين الوطنيين الى قادة المؤتمر تاييدها ومساندتها لمقررات أول مؤتمر شعبى يضم كافة الاحزاب المعارضة

برقية الحزب الشيوعى

كما وردت رسالة من الحزب الشيوعى المصرى طالب فيها بالغاء حالة الطوارىء واسقاط كافة القوانين المقيدة للحريات ...

برقية عمال الغزل

[illegible]



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٨٧

١٧ ألفا يحضرون المؤتمر التاريخي لقوى المعارضة

تحالف الأحزاب من أجل حق الشعب في الحرية والخبز

• في صلاة الجمعة تبدأ الخطبة بحمد الله ، وفي خطبة العيد نبدأ بالتكبير .. فالله أكبر الله أكبر .. أجل نبدأ بقول الله أكبر فنحن اليوم في عيد ، عيد وحدة الكلمة وتجميع الأمة . بهذه الكلمات انطلق ابراهيم شكرى في خطابه النارى في مؤتمر المعارضة (الخميس ٥ فبراير) .

كان المؤتمر حدثا فريدا وبداية لمرحلة جديدة . عدد الحاضرين فاق كل التوقعات وزاد على ١٧ ألف مواطن . وفضلا عن ضخامة العدد مثل الحاضرون كل القوى السياسية واحتشدوا معا في انضباط رائع وتحت شعارات قومية موحدة . وصدق ابراهيم شكرى اذ تحدى الحكومة أن تأتي بمثل هذا الحشد .

تكلم في المؤتمر بالترتيب فؤاد سراج الدين وابراهيم شكرى وخالد محيي الدين ومصطفى كامل مراد وأحمد الصباحي . تكلم المجاهد ابراهيم شكرى من القلب وحول المؤتمر الى شعلة من الحماس . قوطع ١٦ مرة بالتصفيق والهتاف . وأوضح رئيس حزب العمل أن اعلان التوجه الحكومي لحل المجلس قصد به أن يسبق

الاجتماع التاريخي لأحزاب المعارضة . حتى لا يبدو قرار الحل كاستجابة لمطلب هذه الأحزاب . وانفراد الحكومة بتحديد موعد الانتخابات يعتبر امتدادا لممارساتها السابقة المنافية للديمقراطية .

بدأ توافد الجماهير منذ ظهر يوم الخميس الماضي على السرادق المقام في مركز شباب عابدين بالقرب من مقر حزب العمل ووصل قادة الأحزاب في الساعة السادسة فانشدت الجماهير بلادى بلادى وصعد الزعماء الى المنصة . وبعد الانتهاء من الخطب ألقيت التوصيات ووقف الزعماء متشابكي الايدى بين الهتافات التي شقت عنان السماء .



لقطات من المؤتمر

● القارىء الشيخ أحمد عوض الدمنهورى افتتح المؤتمر بقراءة بعض الآيات الكريمة من سورة « الاحزاب » !

● اجراءات أمن المؤتمر ، قامت الاحزاب الخمسة بتشديدها للغاية ، بعد أن فضحت جريدة « الشعب » فى باب « أخبار الممنوعة » خطة زكى بدر وزير الداخلية لافساد الاجتماع .

● عند صعود رؤساء الاحزاب المنصه .. هتفت الجماهير .. موسى صبرى فين .. المعارضة أهيه ..

● وفد كبير من الاخوان المسلمين حضر المؤتمر يتقدمهم صلاح شادى وسيف البنا نجل الامام الشهيد حسن البنا مؤسس الجماعة .. صلى وفد الأخوان المغرب أولا ثم دخلوا الى مقر الاجتماع بعد ذلك .

● الهتافات التى اتفقت عليها الاحزاب ووزعت على الحاضرين كان من بينها « ديمقراطية ديمقراطية هى دى أهم قضية » ، وهتاف : ياحرية فينك فينك الطوارىء بينى وبينك ، وهتاف : عاش كفاح الشعب المصرى ! !

● عدد السيدات كان ضئيلا جدا بالمقارنة بعدد الرجال الحاضرين ! !

● رؤساء تحرير صحف المعارضة حرصوا جميعهم على حضور المؤتمر وجلسوا فى الصفوف الاولى ، وكذلك حرص على التواجد ممثلو الصحف الأجنبية .

● المجاهد ابراهيم شكرى أثار عاصفة من التصفيق عندما بدأ خطابه بكلمات « الله اكبر » التى تبدأ بها خطبه العيد . ونحن اليوم فى عيد .

● أخطر لحظة تعرض فيها المؤتمر للخطر عندما هتف عدد من الشيوعيين بشعاراتهم مما أثار استياء معظم الحاضرين ، وبدأت الاشتباكات فعلا بين وفدى وأحد الشيوعيين لولا أن تم تطويق الحادث بسرعة .. وجه الخطا أن الهيئة المنظمة قررت منذ البداية وبموافقة الجميع أن تكون الهتافات قومية .

● اثناء تلاوة رسالة الحزب الشيوعى المصرى ارتفعت لافته حمراء ضخمة كريز لهم ..

ضحكات

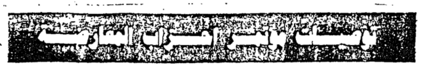
● ضحك الحاضرون من سخرية رئيس حزب العمل من تزوير وزير الداخلية الحالى لانتخابات الشورى الذى زعم أن عدد الحاضرين كان ٨٢ ٪

● سخر المهندس ابراهيم شكرى كذلك من وزير الداخلية السابق اللواء حسن أبو باشا الذى قال أن مطلب المعارضة ببصم الناخب تاكيدا لحضوره امر غير ممكن عمليا لانه لا توجد مسلحة .. فرد عليه شكرى اكتب على سطر وسيب سطر .. فضحك الحاضرون ..

● قال ابراهيم شكرى أن الانتخابات تزور .. وأن المسافرين الغائبين نخدهم فجاة قد عادوا وادلوا باصواتهم لصالح حزب الحكومة ، وصاح بعض الحاضرين .. والاموات كمان .. فقال رئيس الحزب .. الاموات كمان .. صمت .. ! !

● أشرف على نظام المؤتمر عبد الحميد بركات - أمين التنظيم ومجدى أحمد حسين - أمين الشباب .من حزب العمل -

محمد عبد القدوس



المطالبة بوقف التزوير وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وإلغاء الانتخابات بالقائمة

كتب : ربيع شاهين

اصدر رؤساء احزاب المعارضة توصيات هامة فى ختام المؤتمر الشعبى الأولى ، للمعارضة اقرها جمهور الحاضرين فى المؤتمر حيث طالبوا رئيس الجمهورية فى حالة موافقة الناخبين على حل مجلس الشعب بإصدار قرار بقانون بتعديل قانون مباشرة الحياة السياسية لتحقيق الضمانات الانتخابية المطلوبة والغاء نظام الانتخابات بالقائمة والعودة للنظام الفردى واعداد جداول جديدة للانتخابات لحصر اسماء من بلغوا سن الانتخاب وان يكون للقضاء وحده الاشراف الكامل على الانتخابات بجميع لجانها ومراحلها وان يكون للقضاء أيضا وحده حق الفصل فى الطعون الانتخابية والغاء حالة الطوارىء وكل القوانين الاستثنائية .. وفيما يلى نص التوصيات :

اولا ـ فى مجال الاصلاح الدستورى :

تتطلب الحاجة دستورا اكثر ديموقراطية يجعل الشعب مصدر السلطات ، وان تكون السلطة التنفيذية فى مجلس الوزراء مسئولة أمام المجلس النيابى ـ المنتخب بحرية ونزاهة ـ بدلا من تركيزها فى يد رئيس الجمهورية لذا :

١ ـ نطالب بانتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع الحر المباشر .

٢ ـ ضرورة تخلى الرئيس ونوابه عن انتمائهم الحزبى بمجرد تقلدهم مناصبهم .

٣ ـ إلغاء المادة ٧٤ من الدستور درءا للسلطات الواردة فيها .

٤ ـ تقرير مبدأ المسئولية الوزارية الكاملة أمام البرلمان ..

٥ ـ تقرير الحق الكامل للبرلمان فى تعديل الموازنة دون تعليق ذلك على موافقة السلطة التنفيذية .

٦ ـ الغاء نظام المدعى الاشتراكى ..

٧ ـ وجوب اشراف السلطة القضائية على العملية الانتخابية برمتها

٨ ـ نقل اختصاص الفصل فى الطعون الى السلطة القضائية

ثانيا ـ قوانين الانتخابات :

١ ـ تغيير القانون رقم ٧٣ لسنة ٥٦ بتعديلاته بشأن تنظيم الحقوق السياسية

٢ ـ اعداد جداول جديدة للانتخابات لحصر اسماء المواطنين من الجنسين ... ممن بلغوا سن الانتخاب والاكتفاء بالبطاقة لاثبات الشخصية .

٣ ـ التزام توقيع الناخب او أخذ بصمته بجوار صوته .. وجعل التزوير عقوبته الأشغال الشاقة وجناية لاتسقط بالتقادم .

٤ ـ الغاء القوائم النسبية والمطلقة والعودة للنظام الفردى .

٥ ـ مطالبة رئيس الجمهورية عند الموافقة على حل المجلس أن يستخدم حقه القانونى فى تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية .. وان تجرى الانتخابات فى ظل حكومة محايدة .. وتحت رقابة كاملة للسلطة القضائية .

ثالثا ـ التشريعات المقيدة للحريات :

١ ـ الغاء قوانين الحراسة وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى

٢ ـ الغاء قانون حماية القيم وقانون محاكم أمن الدولة .

٣ ـ الغاء قانون الاشتباه والمشتبه فيهم ..

٤ ـ انهاء العمل بحالة الطوارىء والغاء القيود على تحركات المواطنين ..

٥ ـ تعديل القانون الخاص بالمحاكم



العسكرية ـ على أن يختص بمحاكمة العسكريين فقط ..

٦ ـ تعديل قانون تنظيم الاحزاب السياسية .

٧ ـ إتاحة الفرصة للشباب لممارسة حقوقه المشروعة وذلك بالغاء لائحة ٧٩ الطلابية ...

٨ ـ تعديل قانون سلطة الصحافة والغاء تبعية الصحف لمجلس الشورى ...

تابع المؤتمر:

عماد محجوب



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زعماء المعارضة فى صوت واحد:

انتخابات حرة من اجل التغيير الشامل ...

بسم الله الرحمن الرحيم
الله اكبر ـ الله اكبر

بهذه الكلمات الطيبة افتتح المجاهد الكبير ابراهيم شكرى اعياد الديمقراطية فى مصر التى بدأت يوم الخميس الماضى (الموافق ٥ فبراير)

فى المؤتمر السياسى الكبير الذى نظمته احزاب المعارضة المصرية الخمس (العمل ـ الوفد ـ التجمع ـ

الاحرار ـ الامة) وشارك فيه اكثر من ٦٧ الف مواطن جمعهم « حب الوطن » ولم يجمعهم سيف الحكومة او ذهبها

وخرجت الجماهير من جمعها بعزم اكيد على مواصلة طريق الحرية والديمقراطية ، وقد تكاتف الزعماء

وتقدموا الصفوف المنضبطة والمتراصه والقلوب العامرة بالأمل فى ان تكون خطواتهم بداية لبعث الحياة

« الديمقراطية » رغم انف السلطة وحزبها الحاكم والاعيبها التى كشفها زعماء المعارضة .. ابراهيم شكرى ،

فؤاد سراج الدين ، خالد محى الدين ، مصطفى كامل مراد ، احمد الصباحى ، واصدروا توصيات هامة قادرين بأذن

الله وبمؤازة جماهير الشعب على تنفيذها وطالبوا الرئيس مبارك بالأنحياز للشعب ، وتوفير الضمانات لنزاهة الانتخابات وايد هذه المطالب مختلف القوى السياسية (غير الممثلة فى احزاب) والهيئات والنقابات .



المصدر: الشعب

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ فبراير ١٩٨٧

وكانت فصائل القوى الوطنية على مستوى الحدث التاريخي فوحدتها الهتافات المجمعه ، عاشت وحدة كل المصريين ، ، ، قبل المجلس ماتحلوه القانون لازم تلغوه ، ووسط عاصفة من التصفيق الحاد وترديد الحضور لنشيد بلادى .. بلادى فى حماس وصل صداه الى المسئولين فى كل مكان ووسط الهتافات المؤكده على وحدة الصف والطريق نحو الديمقراطية ، دخل زعماء المعارضة السرادق المقام بمركز شباب عابدين فى السادسة الا ربع وارتفعت اياديهم المتشابكة لتحية الجماهير المحتشدة فى نظام بديع .

ابراهيم شكرى : ايها الشباب زال الحكام الظالمون وبقى شعب مصر فأصبروا وصابروا .. !

□ وبدأت وقائع المؤتمر الشعبى السياسى الاول لأحزاب المعارضة .

□ وسط عاصفة من التصفيق بدأ المهندس ابراهيم شكرى خطابه نقال الله اكبر ــ الله اكبر

وبالتكبير ايها الاخوة والاحبة تبدأ خطبة وصلاة العيد ، ونحن اليوم فى عيد .. عيد وحدة الكلمة .. عيد تجمع الامة عيدا يقول فيه الشعب كلمته (تصفيق حاد)

شعب يحكم بغير ارادته

ولطالما زعموا ان احزاب المعارضة ليس لها وجود بين صفوف الشعب واننى اتحدى الحزب الحاكم ان يجمع مثل هذا الحشد العظيم دون ان تستخدم مختلف اساليب التأثير ومنها الترويع من العمل والاجر الاضافى والثمن النقدى للحضور اما الليلة فقد حضر الشعب من كل مكان ليستمع لقيادات المعارضة وقبل ذلك دعونا الشعب لمقاطعة انتخابات مجلس الشورى فقاطعها ، وقد شعرت بالخجل امام الصحفيين الاجانب عندما سألونى (متعجبين) عن نتائج الانتخابات الاخيرة ، ففى انتخابات مجلس الشعب التى جرت فى ظل المنافسة الشديدة بين ٥ احزاب بينها الحزب الوطنى نفسه ورغم التزوير فلم تتعد نسبة الحضورة فيها ٤٣ ٪ ثم كانت الكذبه الكبيرة التى اعلنها زكى بدر عن نسبة الحضور فى انتخابات مجلس الشورى الاخيره (٨٢ ٪) والتى تنافس فيها الحزب الوطنى مع نفسه بعد ان قاطعتها احزاب المعارضة ولكنه فبركها وتلاعب فيها حتى وصل الى هذه النسبة حتى اصبحت مصر معروفه بالبلد الذى تزور فيها ارادة الشعب ، ويحكم شعبها بغير ارادته نعم بغير ارادته لان شعب مصر لايقبل ان يحكم لسنوات متوالية بقانون الطوارىء الذى بدأ به الرئيس مبارك ولا اعرف كيف ينتهى به الامر .. ؟! (تصفيق)

من يحفظ النظام .. ؟؟

فعندما وقف الدكتور فؤاد محيى الدين (سامحه الله) طالبا فرض قانون الطوارىء بعد مقتل السادات لمدة عام وطالبنا ، بأن تكون المدة ثلاثة اوستة شهور فقط ولكنهم (الحزب الوطنى) رفضوا وفى اليوم التالى اعلن الرئيس مبارك ان الطوارىء ربما لاتمتد الى السنة وقد تلغى قريبا ثم فوجئنا بتوالى تجديدها (دون ضرورة) لسنة ثانية وثالثة ورابعة ونصف واخيرسنتين .. ثم كانت احداث الامن المركزى فى فبراير الماضى ولم تكن شغبا ولكنه تمرد فئات كلفت بارهاب الشعب وحفظ النظام ولكنها خرجت على النظام فحرقت ودمرت وخربت ووقف الشعب العظيم محافظا على الامن والنظام (!!) ونظم الشعب نفسه بسرعة مدهشة عند اعلان حظر التجول وكان مشهدا حضاريا عظيما تصورت بعده ان مبارك .. سيفهم هذا المغذى الحضارى ويدرك ان النظام لايحفظ بالامن المركزى والدبابات فى الشوارع ولكن تحفظه حرية الشعب المتحضر (تصفيق حاد) المنطلق فى كد وتعب وعرق لتنمية وطنه من هنا كان يجب ان ترفع عن عنق شعب مصر قيود تلك الاحكام العرفية .. التى يتحدثون رغم وجودها عن الاستقرار فى مصر ودعوة رؤوس الاموال للأستثمار فيها وهذا قول يدعو للعجب فالعالم يعرف ان الطوارىء لاتحكم الا البلدان غير المستقرة والتى لايوجد بها امان يشجع على الاستثمار .. !

الانتماء .. مشاركة حرة

وعن الانتماء قال رئيس حزب العمل : تحدث الرئيس مبارك عن الانتماء كثيرا .. واخيرا قال رئيس الوزراء ، انه يريد الانتماء لمصر ويبحث عنه ، ونحن لانجده سوى فى الاغانى والاناشيد وارجوان يعلم الجميع ان الانتماء لاينمو الا فى وجدان مواطنيين



يشعرون بانهم شركاء فى صنع مستقبل وطنهم وتقرير سياساته .. كيف نغرس الانتماء فى نفوس ملايين الشباب اذا كانوا لايشعرون ان الوطن يلبى مطالبهم ، كيف ينتمون اذا كانوا يخرجون من الجامعات والمعاهد ولايجدون فرصة عمل .. ولايجدون المسكن ؟! (تصفيق)

أين الانتماء .. وهم لايحلمون سوى بالهرب من هذا البلد للعمل فى الخارج فى اسوأ الظروف ولكنها فى حسبانهم ستكون ارحم بهم من الحياة هنا فى وطنهم ؟

■ وعندما قال رئيس الوزراء ان مشاكل مصر تحل بالديمقراطية كان محقا وماقاله فى هذا الصدد هو مانحاول منذ سنوات ان نقنع به حكومات الحزب الوطنى ولكنهم لايعرفون من الديمقراطية سوى احزاب محدودة تصدر صحفا ، والديمقراطية .. ليست حق الصراخ ولكنها حق الشعب فى ان يحكم وطنه وان يكون (الشعب) هو صاحب القرار والاختيار الحر وليس المزيف ولن يعود القرار للشعب الا عن طريق انتخابات حرة نزيهة ولقد « بح » صوتنا ونحن نجادل حسن ابو باشا ومن سبقه ومن تبعه مطالبين ولو بضمانة واحدة (بسيطة) وهى ان يوقع الناخب او يبصم امام اسمه فى كشوف الناخبين حتى لاتزور النتيجة عن طريق بطاقات الغائبين (!!) لانهم يستحضرون الغائبين فى العراق والسعودية وحتى الاموات ليدلوا باصواتهم لصالح الحزب الوطنى ضحكات ... وتصفيق حاد لذلك طالبنا بالتوقيع امام الاسم او البصمة ولكنهم تحججوا ببحث الامر مره وضيق المساحة فى الكشوفات مرة واخيرا قالوا انهم محتاجين لـ ٢٠ ألف خبير بصمات (تصفيق وهتاف) باسلام دا الناس بتشترى ويتبيع بالبصمة وبتتزوج وتطلق بيها فى المحكمة وخارجها بدون خبير بصمات ولكنهم تهربوا من هذه الضمانه لانهم يريدونها انتخابات مزورة حسب هواهم

بالصبر نواصل طريق الديمقراطية

□ ايها الاحبة .. لقد اشبعتمونى وملأتمونى قوة بجمعكم العظيم هذا ، وهو فتح جديد لهذا الشعب (باذن الله) وعلينا ان نواصل الطريق الى الديمقراطية الحقيقية وهو طريق صعب حقا ولكنه يستأهل ان نقدم له التضحيات وان نمسك بكل الفرص ونزيدها ونقنع جموع الشعب بالدفاع عنها وقد قالت مندوبة حزب الامة السودانى فى مؤتمر حزبنا « عليكم ان تعضوا على الحرية بالنواجز ، قلت لها بل سنحميها بأرواحنا ونقدم لها التضحيات لان شعب مصر يصبر ولايستسلم ، زال الحكام الظالمون ويبقى شعب مصر فاصبروا ايها الشباب وصابروا وجاهدوا وربما يكون الاستفتاء (يوم الرئيس القادم) فاتحة خير باذن الله ، وقد تمنيت ان يتضمن الاستفتاء فى خانه أخرى استطلاع رأى الشعب فى طريقة الانتخاب (فردى أو قائمة) لان التعديل الذى استحدثوه على نظام القائمة جاء لستر عورة القانون وليس لتحسينه كنا نود ان يوفر الرئيس مبارك على نفسه وعلينا هذه المداورات والمحاورات بل ان الامركان يستلزم حوارا صريحا يضم رؤساء الاحزاب للاتفاق على الحلول المثلى للخروج من هذا المأزق ولكنه اراد أن يفاجيء الاحزاب بقراره ونحن نقول له نحن لها ومستعدين والكلمة للشعب . (تصفيق حاد)

وأختتم المجاهد ابراهيم شكرى خطابه قائلا : سأكون مع كل محاولة لتجميع الصفوف حول الاهداف الاساسية التى تحقق الخير والنصر لهذا الشعب وسنبذل فى سبيل ذلك كل جهد باذن الله .

□ اما عن الزملاء اعضاء احزاب المعارضة الذين يتعرضون لاضطهاد الاجهزة المختلفة هنا وهناك ، فقال رئيس حزب العمل وددت لو حميت كل فرد فيكم بنفسى وانا اعرف ماتتعرضون له فى المواقع المختلفة كل يوم من نقل وتشريد والناس « قرفانه » ومش ناقصة واقل عملية نقل لموظف تكلفه الكثير ولكننى أيها الاخوة والزملاء أرى أملا عظيما فى تغيير كل هذه الاوضاع بداية من هذا الجمع ، ولكن الامر (حقا) يتطلب صبرا وجهدا كبيرا فى كل القطاعات الشعبية ووسط الجماهير لكى تتحرك فى ركابنا وتدعم مسيرتنا المنتصره باذن الله .

والله اكبر ويحيا الشعب .

(تصفيق حاد وهتافات)

سراج الدين : حل مجلس الشعب جاء مؤيدا لما أعلنته احزاب المعارضة

بدأ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد خطابه قائلا : ان ايمانكم بالديمقراطية ، والحريات العامة وحرصكم على الديمقراطية هو الذى حفزكم اليوم على الحضور الى مؤتمر المعارضة .. جئتم من تلقاء انفسكم ولم يجمعكم جامع ولم



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ فبراير ١٩٨٧

تنقلكم اتوبيسات الحكومة وسيارات القطاع العام .. !! بل جئتم مدفوعين بوطنيتكم ، وصوتكم هو الاعلى لانكم صوت الشعب وصوت الشعب من صوت الله".

أين الديمقراطية ؟؟

□ ان قضيتنا اليوم والتى اجتمعنا من اجلها هى قضية الديمقراطية .. والديمقراطية تعنى (فى اللغة الاغريقية) حكم الشعب بالشعب واى نظام حكم لاينطبق عليه هذا الوصف لايعتبر نظاما ديمقراطيا ، واى نظام حكم لاينطبق عليه هذا الوصف لايعتبر نظاما ديمقراطيا ، والشعب يحكم نفسه بنفسه عن طريق انتخابات حرة نزيهة لاتزيف ، وان تكون الامة مصدرا للسلطات ، والديمقراطية واحدة فى كل زمان ومكان ولاتختلف اشكالها باختلاف البلدان ، كما ان الديمقراطية لاتقبل انصاف الحلول واى قيد عليها يهدمها من اساسها .. وفى الديمقراطية يختار البرلمان الحكام وفى الديكتاتورية يختار الحكام البرلمان (!!)

■ والان نتساءل .. هل فى مصر ديمقراطية حقيقية .. ؟؟

■ وهل يمكن ان نقول ان الشعب المصرى يحكم نفسه من خلال ممثلين فى البرلمان الذى كان حتى امس ؟؟

مبادىء الديمقراطية

قال سراج الدين للديمقراطية الحقيقية مبادىء اساسية ونحن للاسف ننتقد هذه المبادىء

■ اول هذه المبادىء ان يكون لنا دستور على احدث المبادىء الديمقراطية .. دستور يؤكد سلطات على انها حق من حقوق الشعب وليست منحة من الحاكم على ان تضع هذا الدستور جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب ، لان الدستور الحالى الذى وضع عام ١٩٧١ وضع على اساس نظم الحزب الواحد (النظام الشمولى) وقد تم تعديل النظام (على اساس تعدد الاحزاب) فاصبح الدستور غير مناسب للحالة الجديدة .

■ المبدأ الثانى ضرورة ان يتضمن الدستور الجديد مبدأ المسئولية الوزارية وهو مايحتم ان تستقيل الوزارة بمجرد سحب الثقة منها لا ان يعاد عرض الامر على رئيس الجمهورية ..

■ المبدأ الثالث متعلق بحرية الرأى وحرية العقيدة وحرية الاجتماع ، وحرية اصدار الصحف وتكوين الاحزاب والجماعات ورفع القيود المفروضة على تكوينها وقد كان فى مصر قبل (١٩٥٢) ١٨ حزب سياسى وكان كل فرد يملك حق اصدار جريدة وكل ٣ ، ٤ افراد يستطيعون ان يكونوا حزب سياسى

■ المبدأ الرابع ان يتم انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع العام المباشر من بين المرشحين بدلا من نظام الاستفتاء المتبع حاليا والذى لانرى له مثل فى العالم

■ كفالة الحرية النقابية للعمال ومنع تدخل الحكومة فى اعمال النقابات وقد كان هناك فى تشكيل الحكومة الاخيرة وضعا غريبا جدا وهو وجود رئيس الاتحاد العام للعمال كوزير بالحكومة مما شل نشاط الاتحاد واضعف مطالبته بحقوق العمال

● عدم جواز تشكيل محاكم استثنائية للمواطنين وعدم جواز محاكمة المدنيين امام محاكم العسكرية واعتبار تزييف الانتخابات او التدخل فيها جريمة يعاقب عليها بالاشغال الشاقة ولاتسقط بالتقادم وان يكون للقضاء وحده حق الفصل فى الطعون الانتخابية



■ الغاء مجلس الشورى لانه عديم الفائدة وكل مليم يصرف عليه .. سفه وجريمة يعاقب عليها القانون

■ ■ وبدون هذه الضمانات والمبادىء تكون الديمقراطية مجرد نصوص لاوجود لها الا على الورق ، ونحن نرفض ان الديمقراطية مجرد شعارات او كتابات في الصحف للتنفيس على الناس .

□ وعن قرار مبارك بالاستفتاء على مجلس الشعب الحالى قال سراج الدين ان القرار يؤيد مانادت به المعارضة منذ زمن بضرورة حل المجلس ونطالب الرئيس بالاستفادة بالفرصة السانحه باصدار قرار له قوة القانون بتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية بحيث يتضمن التعديل كل الضمانات الانتخابية واولها الحيدة والنزاهة وان تكون عملية الانتخاب كاملة من اللجنة الفرعية الى اللجنة الرئيسية باشراف القضاء وان يصدر قرارا بالغاء الانتخاب بالقائمة والعودة الى الانتخابات الفردية .

محيى الدين : الديمقراطية هى العلاج لان من تسببوا فى الازمات لن يستطيعوا حلها

ثم تحدث خالد محيى الدين أمين عام حزب التجمع فقال : سيؤرخ لمسيره الديمقراطية الجديدة بمؤتمر ٥ فبراير الذى يعطى الحزب الحاكم درسا ويقول له كفى احتماءا بالسلطة ، وتعالى هنا الى الجماهير اذا كنت حقا حزب الاغلبية .. انظروا الى هذه الالوف التى زحفت من كل مكان لتستمع الى قادة المعارضة وتستمع كلمة الحق وكلمة الحرية ، وليعلم كل من لايعلم ان الشعب هو صاحب السلطة وان الامة هى مصدر السلطات .

□ ان بلادنا تعيش ازمة اقتصادية واجتماعية . لم نصنعها نحن .. ولكن صنعتها سياسات الحكم التى اوصلتنا الى مانحن عليه .. ان ٩٠ ٪ من شعب مصر غير قادر على الموازنة بين الدخل والارتفاع المستمر فى الاسعار .. أزمات الفساد انتشرت فى كل مكان .. المواطن أضحى يدفع ضريبه العلاج مرتين والتعليم مرتين واصبح أنهيار القيم والأخلاق نتاج طبيعى لهذه الأزمات .

السياسات الحكومية هى التى ادت بنا الى هذه الازمات ، وان من تسببوا فيها لايمكن ابدا ان يحققوا الاصلاح المطلوب ونحن كما قال زملائى فى حاجة الى تغيير شامل ولن يتم هذا الا بالديمقراطية الحقيقية والتى تظهر للمجتمع الوزن الحقيقى لكل القوى لذا أطالب بحق الاخوان المسلمين والناصريين والشيوعيين بتكوين أحزابهم والغاء قانون الاحزاب الحالى ونحن نطالب رئيس الجمهورية باصدار قرار بقانون بتعديل قانون مباشرة الحقوق لسياسة كما اطالب رئيس الجمهورية باصدار قرار عاجل بقانون تعديل نظام الانتخاب الحالى يسمح بالعودة لنظام الانتخاب الفردى (تصفيته) .

وهذا باستطاعة رئيس الجمهورية وهو قادر على ذلك وتغليظ عقوبه التزوير ووقف التدخل وتزوير الانتخابات وتهديد المواطنين بالنقل والتشريد أعضاء أحزاب المعارضة كما قال زميلى الاستاذ ابراهيم شكرى ويجب ان تفتح جميع وسائل الاعلام من الآن لكل الأحزاب وبفرص متساوية لا ان يستأثر الحزب الوطنى بكل شئ هذا هو الضمان الوحيد لاغلاق طريق العنف .. والعنف المضاد .. وبدون هذه الديمقراطية لن تحل أزماتنا وضرورة تشكيل حكومة محايدة تتولى اجراء الانتخابات ، وان تشرف السلطة القضائية على الانتخابات اشرافا ، كاملا

ان الانسان المصرى الذى يقولون انه صانع حضارات منذ آلاف السنين ويحرمونه من حقه فى التعبير عن رأيه يجب أن ينعم بالديمقراطية ابتداء من اختيار الجمعيات التعاونية فى القرى بأسلوب حر دون تدخل المأمور(!!) وان تتم انتخابات المجالس المحلية بحيدة ودون تدخل من المحافظين ورؤساء مجالس المدن وأكد امين عام حزب التجمع ان الحكم المحلى هو بؤرة الفساد فى مصر .. ولابد من اصلاح هذه الاجهزة وان يمتد الاصلاح الديمقراطى الى الحركة النقابية بأن تجرى انتخاباتها بحيدة ونزاهة وان يقر .. حق الاضراب السلمى .

وان الشعب لقادر فى النهاية على فرض مطالبه مهما كانت الصعاب .. وقد أجمع قادة المعارضة اليوم على أن مسيرة الديمقراطية قد بدأت ولن تتوقف ابدا .. وسوف نكون فى مقدمة الصفوف .. وعلى الشعب السير معنا ليحصل كل مصرى على حقه وشعب مصر قادر ان يفرض شروطه مهما كانت الصعاب .



مصطفى مراد : الحاكم لايمنح الحرية ولكن تنتزعها الشعوب بكفاحها .. !

ثم تحدث مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار قائلا : ان هذا التجمع الشعبى الكبير ليثبت أن الشعب يريد التغيير تلك هى الحقيقة التى تتألق فى هذا الحشد ، مصر تريد تغييرا جذريا فى نظام الحكم وأساليبه وبرامجه .. وخطوة الرئيس مبارك لابد أن يعقبها خطوات أخرى سطرتها المعارضة من قبل مرات عديدة وطالبنا الرئيس من قبل بذلك مرات عديدة .. وأنا اليوم أقترح عرض مقررات هذا المؤتمر عليه ونطالبه بتنفيذها حتى تستقر الديمقراطية على أرض مصر ويصبح الشعب صاحب الكلمة فى انتخاب رئيسه ونوابه وحكومته .. وأعتقد أن الرئيس يتمنى ذلك ..

وأضاف : مامن حاكم أعطى السلطة للشعب فى مصر او غيرها .. انما الشعوب هى التى تنتزع حقوقها أخذا .. علينا أن نؤكد ان فى مصر حرية الكلمة والرأى والعقيدة والتعبير وهذا الشعب الذى أقام حضارة من ٧ الاف سنه قادر على صنع حضارة عريقه .. ولقد رأينا المصريين يعملون وينتجون خارج بلادهم .. وليس الخطأ هنا فيهم انما هو فى النظام والقوانين والقيود .. انه ينتج خارج وطنه ويأتى بالملايين .. ثم أصبح النائب لايرتكن ولايذهب الى الشعب .. انما يذهب الى يوسف والى الشاذلى ليضمنوا له النجاح والبقاء فى مقعده .. الناس لايعرفون نوابهم .. والنواب لايعرفون شعبهم وتلك مصيبة كبرى ..

الصباحى : اطالب الرئيس بأكمال مسيرة الديمقراطية

ثم قال أحمد الصباحى رئيس حزب الأمة جمعنا اليوم صوت القومية من أجل مصر وشعبها الحبيب الذى يفرض علينا جميعا فى هذه الظروف الصعبة التى نجتازها ان نكون رفقاء طريق ومصير .. وقضيتنا اليوم هى قضية الوطنية والديمقراطية الحقيقية .. ليسير عليها نظام يصلح البلاد .. ومصر اولا وقبل كل شىء .. بما فيها وماعليها جعلها الله جنة ارضه مصر الأب والأم والروح والجسد ومن فرط فيها وفى حقها ولو مرة فقد خان لبن امه وعاق أباه ولايكون جدير بأبوة النيل وأمومة مصر .

ان ظروفنا الصعبة تستدعى علينا وعلى امتنا التآخى والتآلف ونبذ كل النعرات الطبقية ونحن الآن فى ظل قيادة شريفه مؤمنه .. واناشدكم .. والحكومة والشعب السعى نحو الديمقراطية الحقيقية وكفاكم قول رسولكم الكريم « تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا كتاب الله وسنتى »



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٨٧

برقيات إلى مؤتمر المعارضة

• الاخوان المسلمون : نؤيد مايصدر عن مؤتمركم

أرسل المرشد العام للاخوان المسلمين « محمد حامد أبو النصر » رسالة الى قادة المعارضة والحاضرين (قوبلت بتصفيق حاد) قال فيها .. مشاركة منا بالرأى حول القضايا الصعبة التى تحيط بأمتنا وسعيا للبحث عن كيفية الخروج من هذا المازق الذى يعوق مسيرة شعبنا ويتحمل التيار الاسلامى جزءا كبيرا من تبعاته .. نؤكد أن القيود المتعددة التى فرضت على الحريات تفقد المواطنين الاحساس بالطمانينة وتنتقص حقوقهم فى ابداء الرأى وتكوين الاحزاب واصدار الصحف .. بل ومنع الاجتماعات منعا باتا ـ ثم اعلان حالة الطوارىء لاكثر من خمس سنوات متصلة دون مبرر كل ذلك أعاق حركة التطور الديمقراطى ـ وحرم الامة من جهود أبنائها وهذه القيود والعراقيل تلقى صورة قاتمة على مصرنا الحبيبة ... فضلا عن التعذيب داخل السجون والمعتقلات .. لذا نؤيد كل مايصدر عن مؤتمركم من توصيات وقرارات .نصبوا اليها جميعا لاقامة نظام ديمقراطى صحيح .. وتطبيق شريعة الله الغراء .. وذلك هو المخرج والسبيل الوحيد .. والاكيد »

• بيان نقابة المحامين
الديمقراطية فى الحريات كاملة

اصدر مجلس نقابة المحامين الديمقراطية والحريات كاملة بيانا هاما بمناسبة مؤتمر احزاب المعارضة جاء فيه : يحيى المجلس المؤتمر الشعبى الذى دعت اليه أحزاب المعارضة لانقاذ مصر من أزماتها السياسية والاقتصادية ويطالب المؤتمرين بعمل موحد .. دفاعا عن حقوق الانسان والديمقراطية والحريات جميعها ووصولا الى الغاء حالة الطوارىء وكافة القوانين والاجراءات المقيدة للحريات ـ والانتخابات بالقائمة المطلقة للمجالس المحلية والغاء انتخابات مجلس الشعب بالقائمة النسبية واطلاق حرية تكوين الاحزاب وكلها قضايا صدر تاكيدا لها ميثاق حقوق الانسان .

برقية المهندسين الوطنيين

كما ارسلت لجنة حقوق المهندسين الوطنيين الى قادة المؤتمر تأييدها ومساندتها لمقررات أول مؤتمر شعبى يضم كافة الأحزاب المعارضة

برقية الحزب الشيوعى

كما وردت رسالة من الحزب الشيوعى المصرى طالب فيها بالغاء حالة الطوارىء واسقاط كافة القوانين المقيدة للحريات ...

برقية عمال النقل

كما وردت رسالة الى المؤتمر من عمال النقل الخفيف والحديد والصلب والاسمنت والمواسير يؤيدون المؤتمر وقيادات المعارضة ويطالبون بالافراج عن المعتقلين واسقاط كافة القوانين المقيدة للحريات



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٨٧

أزمــــة الحكـــــم مستمــــــــــرة

إذا أجريت الانتخابات وفق القانون الجديد المطعون فيه

بقلم :

د .محمد حلمى مراد

نحمد الله إذ استجاب الرئيس حسنى مبارك لماطالبنا به من ضرورة حل مجلس الشعب قبل أن يحل موعد البدء فى اتخاذ اجراءات الترشيح لشغل منصب رئيس الجمهورية للفترة القادمة (ستين يوما قبل انتهاء مدة الرئاسة الحالية فى ١٤ اكتوبر ١٩٨٧) إذ أنه ليس من المصلحة العامة أن يتم ترشيح رئيس الجمهورية بمعرفة مجلس شعب مطعون دستوريا فى انتخابه لما يعكسه ذلك من مساس بشرعية توليه لمهام منصبه .

ولم يستمع إلى من كانوا يحاولون اقناعه بالابقاء على هذا المجلس المطعون فى شرعيته لانتخابه وفقا لقانون مطعون فيه دستوريا ، ومعروضا أمره أمام المحكمة الدستورية العليا .. بل كانوا يؤكدون أن المجلس باق ولو حكمت المحكمة بعدم دستورية قانون انتخابه ، ويأتون بحجج ما أنزل الله بها من سلطان بل ويتغافلون عما ورد بصريح العبارة فى المذكرة الايضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا مفسرا لنصوصه ، وأيدتها المحكمة باحكامها المطردة التى سبق أن نبهنا إليها ، وكانوا يكررون كلمة باق ثلاث مرات أى باق ، بالثلاثة ، تعبيرا عن عدم الرجوع فى ذلك ! !

وكان لقرار رئيس الجمهورية باستفتاء الشعب ـ بالتطبيق للمادة ١٣٦ من الدستور ـ على حل مجلس الشعب رنة فرح لدى المواطنين لانهم ضاقوا ذرعا باسلوبه غير المحقق لمصالحهم ، وادارة مناقشاته بطريقة استفزازية ، وتمنوا أن يكون الخلاص من هذا المجلس فاتحة لمرحلة جديدة تكون أكثر ديموقراطية وأقدر تحقيقا لآمال الشعب .

■ موضوع الاستفتاء الشعبى ومؤداه :

حقا ان الرئيس مبارك لم ير أن يسبب قراره بدعوة الناخبين للاستفتاء على حل مجلس الشعب القائم بان انتخابه استند إلى قانون مطعون فيه دستوريا ، ولكنه ذكر سببا آخر حفاظا على مشاعر أعضاء ذلك المجلس ولعدم المساس بشرعية ما قام به من أعمال وما أصدره من تشريعات ، فقرر أن قانونا جديدا لانتخابات مجلس الشعب صدر فى أواخر ديسمبر الماضى (وهو القانون الذى أريد به تصويب المآخذ الدستورية الموجودة فى القانون المطعون فيه الذى انتخب على أساسه) يعطى فرصة أكبر للمشاركة فى الانتخابات حيث جمع بين القوائم الحزبية النسبية والانتخاب الفردى ، ووجد بعد صدوره من ناحية الملاءمة السياسية عرض حل مجلس الشعب على الاستفتاء الشعبى حتى يطبق القانون الجديد لاشتماله على مزايا أفضل بالنسبة لنواب الشعب .

على أنه يجب أن يكون واضحا أن المستفتى عليه هو حل مجلس الشعب فقط دون ربطه بسبب معين أو باجراء انتخاب المجلس الذى يحل محله وفقا للقانون بذاته إذ أن بطاقة الاستفتاء ـ وهى المحددة لموضوعه ـ ليس فيها حسب النموذج المنشور بالصحف سوى : هل توافق على حل مجلس الشعب ؟ وتحتها خانة للموافق وخانة أخرى لغير الموافق ... وقد كنا نتمنى أن يستفتى الشعب على تفضيله الانتخاب الفردى أم الانتخاب بالجمع بين الفردى والقوائم النسبية لولا أن ضمانات نزاهة الانتخابات والاستفتاءات وحيدتها لم تتقرر بعد .

وغنى عن البيان أن هذا الاستفتاء على الحل لايعتبر استفتاء على ما قيل أنه سبب الحل وهو الرغبة فى تطبيق قانون أفضل للانتخابات صادر فى اواخر العام الماضى ... ومن باب أولى لايمكن أن يؤدى هذا الاستفتاء إلى تصويب عيوب دستورية تكون كامنة فى هذا القانون بصرف النظر عن أسلوب الانتخاب الذى أخذ به ، وأدخله من تصحيحات فى القانون السابق عليه إذ من المسلم به ان الاستفتاء الشعبى لايجوز أن يرد على أمور مخالفة للدستور ، ولايصح أن يضفى الشرعية صراحة أو ضمنا على عوارت دستورية ظاهرة أو خفية فى قانون بطريقة ضمنية غير مطروحة أساسا ... وهو ما أقوله ردا على ماجاء على لسان أحد أساتذة الجامعة فى التليفزيون فى حديث منفرد له تعليقا على قرار الدعوة للاستفتاء ! ! ..

وكفانا تسخيرا ، لبعض ، أساتذة الجامعة لتقديم الفتاوى وتفصيل التبريرات التى كانت سببا فى كثير من المتاعب الشعبية ، وفى إصرار الحكام على التمسك باخطائهم .

ذلك أنه بغض النظر عن المفاضلة بين الانتخاب الفردى ، وبين الانتخاب بالقوائم الحزبية مع التمثيل النسبى ، وبين الجمع بينهما ، فإن قانون انتخاب مجلس الشعب الصادر فى أواخر ديسمبر من العام المنقضى (وهو القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦) مطعون فيه بدوره دستوريا سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع .. وإن حل مجلس شعب قائم

لانتخابه وفق قانون مطعون فيه دستوريا ليحل محله مجلس شعب آخر منتخب أيضا بناء على قانون مطعون فيه دستوريا ، يكون تحصيل حاصل وعملا ضائعا لاجدوى منه .. ونظل بصدد مجلس شعب غير دستورى يصدر التشريعات ويتولى الترشيح لرئاسة الجمهورية ، وكأننا يابدر لارحنا ولاجينا ! ! .. ونكون أنفقنا جهدا ومالا فى الاستفتاء والانتخابات بلا طائل .

□ أولا : العيوب الدستورية الشكلية فى قانون الانتخابات الجديد لمجلس الشعب :

ويمكننا أن نجمل العيوب الدستورية الشكلية التى تشوب قانون انتخابات مجلس الشعب رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ – الذى يقال أنه أفضل من سابقه – فى اربعة عيوب :

العيب الأول – ان قانون الانتخابات الجديد صدر لتصحيح القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه عن طريق مجلس الشعب الذى انتخب على أساسه اى مجلس تشريعى مطعون فى وجوده دستوريا ... فى حين أنه من القواعد المسلم بها قانونا أن كل مايترتب على الباطل فهو باطل . فلا يجوز لمجلس مطعون فى دستوريته ان يتولى اصدار تشريع يصوب عيوب القانون الذى كان السبب فى وصمه هو بالذات بالبطلان .

العيب الثانى – ان قانون انتخاب مجلس الشعب الجديد الذى يراد اجراء الانتخابات على أساسه صدر من مجلس الشعب المستفتى على حله بقصد تصحيح المطاعن الدستورية الموجودة فى القانون السابق عليه الذى انتخب على أساسه بهدف التوصل إلى عدم اصدار المحكمة الدستورية حكما فى الدعوى المرفوعة أمامها بالطعن فيه بعدم الدستورية توهما بأن هذا التصويب سيؤدى إلى إنهاء الخصومة لانقضاء موضوعها ، وهو ما يعتبر عدوانا على السلطة القضائية إذ تقرر المادة ١٦٦ من الدستور : « القضاه مستقلون لاسلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ، ولايجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة » .

ورب قائل يقول ان مجلس الشعب إنما يمارس فى هذا الشأن وظيفته التشريعية ولكن ظروف الحال يستبان منها انه عند اصداره هذا القانون لم يكن يقوم بأداء وظيفته فى ظروف عادية وإنما ينحرف فى استعمال السلطة التشريعية مما يترتب عليه اعتبار هذا القانون باطلا (أنظر فى هذا الشأن البحث القيم المنشور بمجلة مجلس الدولة السنة الثالثة عدد يناير ١٩٥٢ تحت عنوان « مخالفة التشريع للدستور والانحراف فى استعمال السلطة » ، والمعاد نشره بمجلة القضاه التى يصدرها نادى القضاه العدد الاول السنة ١٩ – يناير / يونيو ١٩٨٦) .

العيب الثالث – اقرار القانون الجديد لانتخابات مجلس الشعب وفق اجراءات غير سليمة فى مجلس الشعب ، وبطريقة متعجلة غير متأنية بحيث حرم الكثيرون من طالبى الكلام من ابداء رأيهم ، مما اضطر المعارضة ممثلة فى الهيئة البرلمانية لكل من حزبى الوفد والعمل إلى الانسحاب من مناقشة مواد القانون بعد رفضهم له من حيث المبدأ (راجع مضبطة جلسة صباح الثلاثاء ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٦) ، وهو ماجعل أحد أعضاء المجلس من الحزب الحاكم يقول فى هذه الجلسة « اننا الآن نجتمع كهيئة برلمانية حزبية بعد انسحاب المعارضة » ويضطر رئيس المجلس للتدخل مقررا « نحن نجتمع الآن كمجلس شعب » ! ! (ص ٩ من نفس مضبطة الجلسة المذكورة) .

العيب الرابع – مخالفة القانون الجديد لانتخابات مجلس الشعب لروح الدستور وقصد واضعيه إذ بصرف النظر عن المفاضلة بين نظام الانتخاب الذى اعتاده الناخبون فى مصر منذ بداية الحياة النيابية ، وبين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية مع التمثيل النسبى الذى أسندت القواعد والشروط المصاحبة له – كل ميزة له ، فإن واضعى الدستور القائم الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ فى ظل النظام الشمولى المستند إلى التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى) والذى لايعترف بالاحزاب السياسية لايمكن أن يدور بخلدهم أن يجرى انتخاب مجلس الشعب على أساس القوائم الحزبية ، وهذا ما أكده أحد أعضاء مجلس الشورى (الدكتور سليمان الطماوى) عند مناقشة القانون باعتباره كان عضوا باللجنة التى كانت مكلفة بوضع مشروع الدستور .

وعلى ذلك فإن إصدار قانون لانتخاب مجلس الشعب على أساس القوائم الحزبية وحدها أو مع المقاعد المخصصة للانتخاب الفردى ، يعتبر متعارضا مع مقاصد واضعى الدستور أى المشرع الدستورى بغض النظر عن مخالفته لنص صريح فى الدستور :

□ ثانيا : العيوب الدستورية الموضوعية فى قانون الانتخابات الجديد لمجلس الشعب :

أما عن العيوب الدستورية الموضوعية التى تشوب القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وهو القانون الجديد لانتخابات مجلس الشعب الذى يراد أن ينتخب على أساسه المجلس الذى سيحل محل المجلس المستفتى على حله ، فيمكن أن نسرد منها أربعة عيوب :

العيب الاول – عدم التكافؤ بين الحزبيين والمستقلين مما يتعارض مع المادة ٤٠ من الدستور :

كان الاقتراح بقانون المقدم من الحزب الحاكم باسم أمينه العام المساعد بقصد تصويب العيوب الدستورية الموجودة فى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ يقوم بصفة أساسية على الجمع بين نظام القوائم النسبية المشروطة وبين تخصيص مقعد فى كل دائرة من الدوائر الانتخابية الواسعة للمستقلين يتم الانتخاب فيها فرديا لتلافى العيب الموجه للقانون المطعون فيه من حرمان المستقلين من حق الترشيح المقرر لكل مواطن بمقتضى المادة ٦٢ من الدستور .

ولكن تبين أثناء مناقشة الاقتراح بقانون أن تخصيص مقعد فى كل دائرة للمستقلين يعتبر نوعا من التمييز لهم شأنه فى ذلك شأن المقاعد المخصصة للمرأة والتى اعتبرت تمييزا لها يتعارض مع المادة ٤٠ من الدستور التى تنص على أن المواطنين لدى القانون سواء وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لاتمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو الدين أو العقيدة .

والعقيدة هنا يقصد بها العقيدة

السياسية بما تتضمنه من الانضمام إلى الأحزاب والاستقلال عنها . ولا يمكن أن ينصرف لفظ العقيدة الوارد بالمادة ٤٠ سالفة الذكر إلى العقيدة الدينية لسبب بسيط وهو أن ذات النص تضمن حظر التمييز بسبب الدين ، وإلا كان تكرارا لها بينما المشرع منزه عن اللغو خاصة وقد استعمل « أو » وهو مايدل على المغايرة (تقرير هيئة المفوضين في الطعن المرفوع من الاستاذ كمال خالد في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ حتى ٢٢١ وهامش ص ٢٢٩) .

وتفاديا من الوقوع في هذا التمييز بالنسبة للمستقلين بتخصيص مقاعد لهم ، فقد عدل النص وصدر القانون مجيزا للمستقلين والحزبيين على السواء الترشيح في مقعد واحد بكل دائرة من الدوائر الثمانية والاربعين بالانتخاب الفردى .

وعلى ذلك وقع القانون الجديد رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ في تمييز من نوع آخر للحزبيين إذ أجاز لهم الترشيح على القوائم الحزبية من ناحية ، ومنافسة المرشحين المستقلين في الدوائر الخاصة بالانتخاب الفردى من ناحية أخرى (علما بأنه لايجوز الجمع بين الترشيح في الاثنين معا) في حين اقتصر حق الترشيح بالنسبة للمستقلين على ٤٨ مقعدا فقط في جميع الجمهورية .. وهذا التمييز الخاص بالحزبيين على أساس العقيدة السياسية وهى الانتماء الحزبى تتعارض مع المساواة بين المواطنين دون تفرقة لهذا السبب المنصوص عليها في المادة ٤٠ من الدستور .

العيب الثانى ـ الانتخاب الفردى على أساس الدوائر الواسعة المقررة للانتخاب بالقوائم اجحاف بحقوق المستقلين :

جرى العمل بأن تقسم الدولة في ظل الانتخاب الفردى إلى دوائر انتخابية صغيرة المساحة ، كثيرة العدد ، وتنتخب كل دائرة من هذه الدوائر نائبا واحدا عنها (ووفقا للدستور المصرى نائبين أحدهما على الاقل من العمال والفلاحين) .. أما في ظل الانتخاب بالقوائم الحزبية فتقسم البلاد إلى دوائر واسعة الرقعة قليلة العدد بحيث تنتخب الدائرة الواحدة عدة نواب يختلف عددهم من دائرة لأخرى بحسب عدد السكان .

وتطبيقا لذلك فعندما تقرر الاخذ بالقوائم الحزبية في انتخابات مجلس الشعب بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ خفضت عدد الدوائر الانتخابية من ١٧٦ دائرة إلى ٤٨ دائرة بحيث ان كثيرا من هذه الدوائر تشمل محافظة بأكملها .

ومراعاة لهذا الاختلاف في مساحة الدوائر وعددها بين الانتخاب الفردى والانتخاب بالقوائم ـ تقسم الدولة في جمهورية المانيا الاتحادية التي تجمع بين هذين النظامين النواب بين هذين النوعين من الانتخاب بالتساوى ، وتقسم بالتالى الدوائر إلى نوعين : دوائر صغيرة يتم فيها الاقتراع بالانتخاب الفردى ودوائر كبيرة تشمل الدوائر الصغيرة يتم فيها الانتخاب بالقوائم مع التمثيل النسبى .

(تقرير هيئة المفوضين المشار إليه ص ١٥٧ و ١٥٨) .

وعلى ذلك فإن ترشيح المستقلين في مقعد بكل دائرة من الدوائر الكبيرة المخططة على أساس الانتخاب بالقوائم يعتبر اجحافا بهم لما في ذلك من صعوبة المرور في دائرته والاتصال بناخبيه والقيام بدعايته لترامى أطرافها ، وقلة امكانياته بالقياس إلى المرشحين الحزبيين على نفس المقاعد الذين يعتمدون على دعم أحزابهم خاصة اذا كان الحزب الحاكم ! ! ...

وهذا الاجحاف بالمستقلين بالنسبة للحزبيين تمييزا للاخيرين يتجافى ونص المادة ٤٠ من الدستور السالف بيانها .

العيب الثالث ـ استبقاء شرط الحصول على ثمانية في المائة من الاصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية لتمثيل الحزب في مجلس الشعب يتعارض مع نظام التعددية الحزبية المنصوص عليه في المادة الخامسة المعدلة من الدستور :

ان استبقاء القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ لانتخابات مجلس الشعب في مواده على شرط الحصول على هذه النسبة من مجموع الاصوات الصحيحة لدخول المجلس يؤدى إلى أن الحزب الذى لايحصل على هذه النسبة يستبعد من توزيع المقاعد نهائيا ومن ثم لايمثل في المجلس حتى ولو كان فائزا في بعض الدوائر ! !

أما الاصوات التي حصل عليها في هذه الحالة ، فإنها تهدر (بدلا من أيلولتها الى الحزب الحاصل على أكثر الاصوات كما كان الوضع في قانون عام ١٩٨٣) وهو مايتنافى مع المزية الاولى لنظام التمثيل النسبى في الانتخاب وهى عدم اهدار أصوات الاقلية والحرص على تمثيل كافة التيارات السياسية . وإذا كانت بعض الدول الاجنبية التي تأخذ بهذا النظام تفرض مثل هذه النسبة مع تخفيض قيمتها إذ لاتزيد على خمسة في المائة لكثرة عدد الأحزاب الموجودة فيها حرصا على عدم تفتيت المجلس النيابى ، فانها غير موجودة نهائيا في بعض الدول التي تأخذ به . كما أن البعض الاخر يأخذ بنسبة واحد أو ثلاثة في المائة كما هو الحال في اسرائيل وقبرص . علما بأنه لايوجد في مصر إلا ستة أحزاب في الوقت الحاضر ! !

كما أن المادة الخامسة من الدستور المعدلة في عام ١٩٨٠ تنص على أن يقوم النظام السياسى في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب مما يؤدى إلى أن تسهيل ميلاد الاحزاب الجديدة وتسهيل وصولها إلى مقاعد مجلس الشعب يثرى تجربتنا السياسية والديموقراطية ويدعم مادعا إليه المشرع الدستورى في تلك المادة (تقرير هيئة مفوضى المحكمة الدستورية العليا المشار إليه ـ هامش ص ٨٣) .

فإذا وضعت نسبة عالية معرقلة لتمثيل الاحزاب في مجلس الشعب بحيث أنه لولا التحالف بين حزب الوفد والاخوان المسلمين ما أمكن لحزب من الاحزاب خلاف الحزب الوطنى الديموقراطى من دخول المجلس في انتخابات ١٩٨٤ (إذ حصلت قوائم الوفد على ١٥ ٪ من مجموع الأصوات ، فإذا قسمت بينهما فإن كلا منهما يكون حصل على ٧,٥ ٪ وهى لاتمكنه من دخول المجلس) . وهو ما يعود بنا إلى التنظيم السياسى الواحد مما يتعارض مع نص المادة الخامسة المعدلة من الدستور .

العيب الرابع ـ قصر حق الترشيح في الانتخابات التكميلية لمقاعد القوائم الحزبية على الأحزاب الممثلة بالمجلس :

نصت المادة الثامنة عشرة من قانون مجلس الشعب المعدلة بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٣ على أنه : « إذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته أعيد الانتخاب بذات الطريقة التي تم بها انتخاب العضو الذى خلا مكانه . وإذا كان العضو الذى خلا مكانه من بين المنتخبين بقائمة حزبية اقتصر حق الترشيح على الأحزاب الممثلة بالمجلس عن طريق الانتخاب بالقوائم ... »

وقد اعترض بعض أعضاء مجلس الشعب أثناء مناقشة القانون على هذه المادة على أساس أنها تمنع أو تحرم الفرد من الترشيح في هذه الانتخابات التكميلية المقصورة على الأحزاب في حين ان الدستور يكفل حق الترشيح للفرد (مضبطة جلسة ٣٠ / ١٢ / ٨٦ ص ٢٥) .

كما أن قصر دخول الانتخابات التكميلية في المقاعد المحجوزة للقوائم الحزبية على حد تعبير رئيس مجلس الشعب أثناء مناقشة القانون ـ على الأحزاب الممثلة أصلا في المجلس أى الحاصلة على نسبة ٨ ٪ فيه تفويت لحق الأحزاب التى اقتربت من هذه النسبة ويمكن استكمالها خلال هذه الانتخابات التكميلية . ومن هنا فهو يحرم أحزابا من الترشيح دون وجه حق مما يتعارض مع المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز التى كفلها الدستور .

■ الحل يتمثل في اجراء الانتخابات وفقا لقانون مجلس الشعب قبل التعديلين الأخيرين :

هذه العيوب الشكلية والموضوعية التى تشوب القانون الجديد لانتخابات مجلس الشعب رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ يكفى اقتناع المحكمة الدستورية العليا بواحد أو أكثر منها لكى تقضى بعدم دستوريته ، وبالتالى يصبح مجلس الشعب الذى انتخب على أساسه مطعونا في شرعيته ... ومن هنا نعود مرة أخرى إلى نفس المازق الدستورى الذى كنا فيه وأدى إلى حل المجلس القائم المستفتى على حله .

ومن هنا فإننا نهيب بالرئيس حسنى مبارك أن يجنب نفسه والأمة بأسرها أعباء هذه الحلقة المفرغة ، وأن يستخدم صلاحياته الدستورية في إصدار قرارات بقوانين لها قوة القوانين في غيبة المجلس وذلك بعد صدور قرار حل مجلس الشعب لكى يقرر اجراء الانتخابات لمجلس الشعب الجديد على اساس قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ قبل التعديلين اللذين أدخلا عليه في عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٦ ، وهو مايؤدى إلى اجرائها بالانتخاب الفردى الذى لاخلاف عليه في الوقت الحاضر .. على أن يترك إعادة النظر في قانون الانتخاب بطريقة متانية للمجلس الجديد بعد إجراء حوار قومى حولها .

والله الهادى إلى سواء السبيل . . .



حتى لايطعن فى شرعية مجلس الشعب القادم نطالب رئيس الجمهورية بتعديل قانون الانتخابات

مرة اخرى من حق اى مواطن ان يرفع دعوى امام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات الجديد قانون الشاذلى وهكذا يكرر الحزب الحاكم نفس التجربة الفاشلة ويدفع بمجلس الشعب الجديد الى طريق مسدود ..

واذا كان الرئيس حسنى مبارك قد الشعب الى الاستفتاء على حل مجلس الشعب الحالى وذكر سببا لذلك ان القانون الجديد يتيح فرصة اوسع للمستقلين فان هذا البند نفسه هو المطعون فى دستوريته حيث حدد التعديل ٤٨ مقعد افقط من المجلس للترشيح الفردى ما يخالف مبدأ دستورى هام هو المساواة بين المواطنين فى الحقوق وتكافؤ الفرص بينهم .

تحقيق

نجوى عبد الحميد

« الشعب » تستطلع اراء رجال الاحزاب من اعضاء مجلس الشعب المستفتى عليه يوم الخميس القادم حول حل البرلمان وعن قانون الشاذلى المطعون فى دستوريته والمعركة الانتخابية القادمة بعد الحل المتوقع ..

يؤكد احمد مجاهد ـ نائب رئيس حزب العمل : ان الاستفتاء على حل المجلس كان أمرا لابد منه حتى ياتى مجلس جديد لا طعن على شرعيته . ويرى انه برغم صدور التعديل الاخير لقانون الانتخابات الا ان ذلك لم يطهره من عدم الدستورية ، هذا فضلا عن ان الانتخاب بطريق القائمة لا يتجاوب بصورته الحالية مع طبيعة ورغبات الشعب الذى تمرس على الانتخاب الفردى لاكثر من مائة عام وكذلك فان اشتراط نسبة الـ ٨ ٪ قد أهدرت الحكمة من الاخذ بنظام القائمة النسبية ، فإنه من المتوقع ان يطعن على هذا القانون مرة اخرى بعدم الدستورية وهو ما سيؤدى بالبلاد الى حالة من عدم الاستقرار واضاف نائب رئيس حزب العمل أن الامر يتطلب مراجعة شاملة للدستور من ناحية ولقوانين الانتخابات حتى يمكن استصدار تشريع خاليا من هذه العيوب .

يقول ممدوح قناوى الأمين العام المساعد لحزب العمل الاشتراكى :

ان الاستفتاء على حل مجلس الشعب كان مطلبا للمعارضة وهى خطوة فى صف الديمقراطية ولكنها خطوة غير كاملة ، حيث كان عنصر المفاجاة فيها ليس من المصلحة فى شىء وقد كان من المتصور ان يدعو مبارك رؤساء احزاب المعارضة للتشاور قبل اتخاذ القرار وخاصة ان الاحزاب شركاء فى المسئولية الوطنية ، وكذلك كان لابد ان يسبق الحل مناخ افضل من المصالحة الوطنية ، والاستجابة لمآخذ المعارضة على التعديل الجديد ، ويرى قناوى امين اللجنتين التنفيذية والعليا بالحزب ان القرار فيه شىء من التربص

واضاف قناوى ان « حل المجلس ليس هو الحل » لانه ربط الاستفتاء بنعم اولا على ان تجرى الانتخابات بناء على التعديل الاخير المطعون فى دستوريته ، وكان المفروض أن يقترن هذا التعرف على رأى الشعب فى طريقة الانتخاب نفسها حيث ان قانون الشاذلى لم يكن بدوره خاليا من الشوائب الدستورية وان كان اقل فحشا من سابقه .

ويوضح الأمين العام المساعد انه اذا كانت المعارضة قد طالبت بالحل حرصا منها على ان يجدد للرئيس ـ وهو الامر الذى ليس عليه اى خلاف ـ من خلال مجلس شرعى فيرى قناوى ان المجلس القادم لن يخلو من هذه الشبهة ولن يسلم من الطعن

ويطالب ممدوح ممدوح قناوى ـ بأن يكون لاحزاب المعارضة موقف موحد ضاغط من الآن وحتى ماقبل العملية الانتخابية حتى يستعمل الرئيس حقه وصلاحياته الدستورية فى تعديل مايمكن تعديله فى قانون الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية ،

ويؤكد محمد طايع النائب الوفدى أنه لامكابرة فى السياسة ، وانه ويرى أن لابد ان يواكب حل المجلس قرارا بالعودة الى الانتخاب الفردى التى لا لبس دستورى فيها ، وتعد من احسن نظم الانتخابات فى العالم وخاصة ان التجربة التى عشناها فى ظل القانون المطعون فيه الآن لم تدعم الديمقراطية بما فيها من نسبة الـ ٨٪ التى حجرت على تمثيل جميع الاحزاب من المجلس ، ولم تتح الا فرصة ضيقة للبعض من انه لم يكن للمعارضة تأثيرا على القرار بل كانت مجرد « ديكور ديمقراطى » .

ويضيف طايع بانه لا امل فى انتخابات نظيفة مع عدم وجود ضمانات ديمقراطية



منها الغاء قانون الطوارىء ، وتعيين حكومة محايدة وان يتولى القضاء الاشراف على العملية الانتخابية ويتفق عضو حزب الوفد على ضرورة التنسيق بين احزاب المعارضة

وأشار الى ضرورة اعادة النظر فى القانون المعدل وخاصة ان مجلس الوزراء بعد اقل من شهر من الموافقة عليه يجرى الآن بعض التعديلات فيه بعد مناقشته

يرى توفيق عبده اسماعيل من الحزب الوطنى ان حل المجلس واجراء الانتخابات فى ظل القانون المعدل يعطى مساحة من الديمقراطية ولكنها ليست هى المساحة التى كنا نتمناها جميعا ويضيف انه كان من المفروض ان يتاح وقت اطول للدراسة المتانية للقانون والاستماع لاراء مختلفة وهو يعتقد ان هناك اوجة كثيرة يمكن الاعتراض عليها فى القانون الجديد

وينتقد النائب توفيق اسماعيل عامل المفاجاة فى اجراء الانتخابات القادمة ويرى أن تحديد ميعاد لها فى خلال شهرين من الان لا يعطى الفرصة للاحزاب بما فيها الحزب الوطنى للاعداد للمعركة الانتخابية بشكل ديمقراطى سليم واعداد برامجها واختيار مرشحيها بعد الرجوع الى قواعدها ودعوة الناخبين للمشاركة فى الانتخابات واضاف ان المده غير كافية وانها فرضت فرضا على الاحزاب

وبالنسبة لنزاهة الانتخابات يقول توفيق اسماعيل ان هذا الامر يتوقف على مندوبى المعارضة فى اللجان الانتخابية فهى لاتتوقف على اى جهاز اخر قضائى

ويجدد محمد خليل حافظ ـ وطنى مطالبته بتخفيض نسبة الـ ٨ ٪ شرط التمثيل فى مجلس الشعب ويرى ان النزول بها الى ٥ ٪ تعد نسبة معقولة لاعطاء الفرصة للاحزاب حيث انه كلما كانت الاحزاب جميعها ممثله فى المجلس كان هذا افضل للديمقراطية لان الراى والراى الاخر يعطى قدر اكبر من العمل

ويرى احمد حمادى النائب الوفدى ان انتخاب مجلس جديد بناء على قانون الشاذلى قد يعرض المجلس الذى سينتخب لذات المصير الذى تعرض له المجلس الحالى وقال ان احزاب المعارضة تطالب بالانتخابات الفردية التى اعتاد عليها الشعب والتى تنشط الراى العام ولا تدخله فى متاهات نظام القوائم الذى يعتمد على معادلات رياضية غير مستساغة فى الشعب قاربت نسبة الامية فيه الى ٧٠ ٪ وطالب بانه يصدر رئيس الجمهورية قرار بقانون للعودة الى النظام الفردى حتى لاتتعرض البلاد مرة اخرى الى هزة دستورية وحتى تستقر الامور



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٨٧

توصيات مؤتمر احزاب المعارضة

المطالبة بوقف التزوير وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وإلغاء الانتخابات بالقائمة



قيادات المعارضة ... من قيادات الاخوان المسلمين



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٨٧

كتب : ربيع شاهين

أصدر رؤساء احزاب المعارضة توصيات هامة فى ختام المؤتمر الشعبى الأولى ، للمعارضة اقرها جمهور الحاضرين فى المؤتمر حيث طالبوا رئيس الجمهورية فى حالة موافقة الناخبين على حل مجلس الشعب بإصدار قرار بقانون بتعديل قانون مباشرة الحياة السياسية لتحقيق الضمانات الانتخابية المطلوبة والغاء نظام الانتخابات بالقائمة والعودة للنظام الفردى واعداد جداول جديدة للانتخابات لحصر اسماء من بلغوا سن الانتخاب وأن يكون للقضاء وحده الاشراف الكامل على الانتخابات بجميع لجانها ومراحلها وان يكون للقضاء أيضا وحده حق الفصل فى الطعون الانتخابية والغاء حالة الطوارىء وكل القوانين الاستثنائية .. وفيما يلى نص التوصيات :

اولا – فى مجال الاصلاح الدستورى :

تتطلب الحاجة دستورا اكثر ديموقراطية يجعل الشعب مصدر السلطات ، وان تكون السلطة التنفيذية فى مجلس الوزراء مسئولة أمام المجلس النيابى – المنتخب بحرية ونزاهة – بدلا من تركيزها فى يد رئيس الجمهورية لذا :

١ – نطالب بانتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع الحر المباشر .

٢ – ضرورة تخلى الرئيس ونوابه عن انتمائهم الحزبى بمجرد تقلدهم مناصبهم .

٣ – إلغاء المادة ٧٤ من الدستور درءا للسلطات الواردة فيها .

٤ – تقرير مبدأ المسئولية الوزارية الكاملة أمام البرلمان ..

٥ – تقرير الحق الكامل للبرلمان فى تعديل الموازنة دون تعليق ذلك على موافقة السلطة التنفيذية .

٦ – الغاء نظام المدعى الاشتراكى ..

٧ – وجوب اشراف السلطة القضائية على العملية الانتخابية برمتها

٨ – نقل اختصاص الفصل فى الطعون الى السلطة القضائية

ثانيا – قوانين الانتخابات :

١ – تغيير القانون رقم ٧٣ لسنة ٥٦ بتعديلاته بشأن تنظيم الحقوق السياسة

٢ – اعداد جداول جديدة للانتخابات لحصر أسماء المواطنين من الجنسين ... ممن بلغوا سن الانتخاب والاكتفاء بالبطاقة لاثبات الشخصية .

٣ – التزام توقيع الناخب او أخذ بصمته بجوار صوته .. وجعل التزوير عقوبته الاشغال الشاقة وجناية لاتسقط بالتقادم .

٤ – الغاء القوائم النسبية والمطلقة والعودة للنظام الفردى .

٥ – مطالبة رئيس الجمهورية عند الموافقة على حل المجلس أن يستخدم حقه القانونى فى تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية .. وان تجرى الانتخابات فى ظل حكومة محايدة .. وتحت رقابة كاملة للسلطة القضائية .

ثالثا – التشريعات المقيدة للحريات :

١ – الغاء قوانين الحراسة وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى

٢ – الغاء قانون حماية القيم وقانون محاكم أمن الدولة .

٣ – الغاء قانون الاشتباه والمشتبه فيهم ..

٤ – انهاء العمل بحالة الطوارىء والغاء القيود على تحركات المواطنين ..

٥ – تعديل القانون الخاص بالمحاكم العسكرية – على أن يختص بمحاكمة العسكريين فقط ..

٦ – تعديل قانون تنظيم الاحزاب السياسية .

٧ – إتاحة الفرصة للشباب لممارسة حقوقه المشروعة وذلك بالغاء لائحة ٧٩ الطلابية ...

٨ – تعديل قانون سلطة الصحافة والغاء تبعية الصحف لمجلس الشورى ...

● القارىء الشيخ أحمد عوض الدمنهورى أفتتح المؤتمر بقراءة بعض الآيات الكريمة من سورة « الاحزاب » !

● اجراءات أمن المؤتمر . قامت الاحزاب الخمسة بتشديدها للغاية ، بعد أن فضحت جريدة « الشعب » فى باب « أخبار الممنوعة » خطة زكى بدروزير الداخلية لافساد الاجتماع .

● عند صعود رؤساء الاحزاب المنصه .. هتفت الجماهير .. موسى صبرى فين .. المعارضة أهيه ..

● وفد كبير من الاخوان المسلمين حضر المؤتمر يتقدمهم صلاح شادى وسيف البنا نجل الامام الشهيد حسن البنا مؤسس الجماعة .. صلى وفد الأخوان المغرب أولا ثم دخلوا الى مقر الأجتماع بعد ذلك .

● الهتافات التى أتفقت عليها الاحزاب ووزعت على الحاضرين كان من بينها « ديمقراطية ديمقراطية هي دي أهم قضية ، وهتاف : ياحرية فينك فينك الطوارىء بيني وبينك ، وهتاف : عاش كفاح الشعب المصرى ! !

● عدد السيدات كان ضئيلا جدا بالمقارنة بعدد الرجال الحاضرين ! !

● رؤساء تحرير صحف المعارضة حرصوا جميعهم على حضور المؤتمر وجلسوا فى الصفوف الاولى ، وكذلك حرص على التواجد ممثلو الصحف الاجنبية .

● المجاهد أبراهيم شكرى اثار عاصفة من التصفيق عندما بدأ خطابه بكلمات « الله اكبر » التى تبدأ بها خطبه العيد ، ونحن اليوم فى عيد .

● أخطر لحظة تعرض فيها المؤتمر للخطر عندما هتف عدد من الشيوعيين بشعاراتهم مما اثار أستياء معظم الحاضرين ، وبدأت الاشتبكات فعلا بين وفدى واحد الشيوعيين لولا أن تم تطويق الحادث بسرعة .. وجه الخطا أن الهيئة المنظمة قررت منذ البداية وبموافقة الجميع أن تكون الهتافات قومية .

● أثناء تلاوة رسالة الحزب الشيوعى المصرى أرتفعت لافته حمراء ضخمة كرمز لهم ..

ضحكات

● ضحك الحاضرون من سخرية رئيس حزب العمل من تزوير وزير الداخلية الحالى لانتخابات الشورى الذى زعم أن عدد الحاضرين كان ٨٢ ٪

● سخر المهندس ابراهيم شكرى كذلك من وزير الداخلية السابق اللواء حسن أبو باشا الذى قال أن مطلب المعارضة ببصم الناخب تاكيدا لحضوره امر غير ممكن عمليا لانه لا توجد مساحة .. فرد عليه شكرى أكتب على سطروسيب سطر .. فضحك الحاضرون ..

● قال ابراهيم شكرى أن الانتخابات تزور .. وأن المسافرين الغائبين نخدهم فجاة قد عادوا وادلوا باصواتهم لصالح حزب الحكومة ، وصاح بعض الحاضرين .. والاموات كمان .. فقال رئيس الحزب ... الاموات كمان .. صمت .. ! !

● أشرف على نظام المؤتمر عبد الحميد بركات - أمين التنظيم ومجدى أحمد حسين - أمين الشباب بمن حزب العمل -

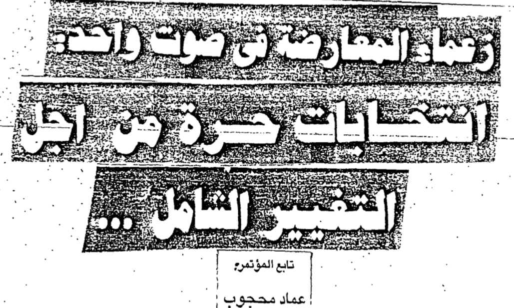
محمد عبد القدوس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٨٧



زعماء المعارضة فى صوت واحد: انتخابات حرة من اجل التغيير الشامل ...

تابع المؤتمر:

عماد محجوب

بسم الله الرحمن الرحيم
الله اكبر ـ الله اكبر

بهذه الكلمات الطيبة افتتح المجاهد الكبير ابراهيم شكرى اعياد الديمقراطية فى مصر التى بدأت يوم الخميس الماضى (الموافق ٥ فبراير)

فى المؤتمر السياسى الكبير الذى نظمته احزاب المعارضة المصرية الخمس (العمل ـ الوفد ـ التجمع ـ الاحرار ـ الامة) وشارك فيه اكثر من ٧٠ الف مواطن جمعهم « حب الوطن » ولم يجمعهم سيف الحكومة او ذهبها

وخرجت الجماهير من جمعها بعزم اكيد على مواصلة طريق الحرية والديمقراطية ، وقد تكاتف الزعماء

وتقدموا الصفوف المنضبطة والمتراصه والقلوب العامرة بالأمل فى ان تكون خطواتهم بداية لبعث الحياة

« الديمقراطية » رغم انف السلطة وحزبها الحاكم والاعيبها التى كشفها زعماء المعارضة .. ابراهيم شكرى ،

فؤاد سراج الدين ، خالد محى الدين ، مصطفى كامل مراد ، احمد الصباحى ، واصدروا توصيات هامة قادرين بأذن الله وبمؤازة جماهير الشعب على تنفيذها وطالبوا الرئيس مبارك بالانحياز للشعب ، وتوفير الضمانات لنزاهة الانتخابات وايد هذه المطالب مختلف القوى السياسية (غير الممثلة فى احزاب) والهيئات والنقابات .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٨٧

وكانت فصائل القوى الوطنية على مستوى الحدث التاريخي فوحدتها الهتافات المجمعه ، عاشت وحدة كل المصريين ... قبل المجلس ماتحلوه القانون لازم تلغوه ، ووسط عاصفة من التصفيق الحاد وترديد الحضور لنشيد بلادى ..بلادى في حماس وصل صداه الى المسئولين في كل مكان ووسط الهتافات المؤكده على وحدة الصف والطريق نحو الديمقراطية ، دخل زعماء المعارضة السرادق المقام بمركز شباب عابدين في السادسة الا ربع وارتفعت اياديهم المتشابكة لتحية الجماهير المحتشدة في نظام بديع .

ابراهيم شكرى : ايها الشباب زال الحكام الظالمون وبقى شعب مصر فأصبروا وصابروا .. !

- وبدأت وقائع المؤتمر الشعبى السياسى الاول لأحزاب المعارضة .
- وسط عاصفة من التصفيق بدأ المهندس ابراهيم شكرى خطابه فقال الله اكبر ـ الله اكبر

وبالتكبير ايها الاخوة والاحبة تبدأ خطبة وصلاة العيد ، ونحن اليوم في عيد .. عيد وحدة الكلمة .. عيد تجمع الامة عيدا يقول فيه الشعب كلمته (تصفيق حاد)

شعب يحكم بغير ارادته

ولطالما زعموا ان احزاب المعارضة ليس لها وجود بين صفوف الشعب وانني اتحدى الحزب الحاكم ان يجمع مثل هذا الحشد العظيم دون ان تستخدم مختلف اساليب التأثير ومنها التزويغ من العمل والاجر الاضافي والثمن النقدى للحضور اما الليلة فقد حضر الشعب من كل مكان ليستمع لقيادات المعارضة وقبل ذلك دعونا الشعب لمقاطعة انتخابات مجلس الشورى فقاطعها ، وقد شعرت بالخجل امام الصحفيين الاجانب عندما سألونى (متعجبين) عن نتائج الانتخابات الاخيرة ، ففى انتخابات مجلس الشعب التى جرت في ظل المنافسة الشديدة بين ٥ أحزاب بينها الحزب الوطنى نفسه ورغم التزوير فلم تتعد نسبة الحضورة فيها ٤٢ ٪ ثم كانت الكذبه الكبيرة التى اعلنها زكى بدر عن نسبة الحضور في انتخابات مجلس الشورى الاخيره (٨٢ ٪) والتى تنافس فيها الحزب الوطنى مع نفسه بعد ان قاطعتها احزاب المعارضة ولكنه فبركها وتلاعب فيها حتى وصل الى هذه النسبة حتى اصبحت مصر معروفه بالبلد الذى تزور فيها ارادة الشعب ، ويحكم شعبها بغير ارادته نعم بغير ارادته لان شعب مصر لايقبل ان يحكم لسنوات متوالية بقانون الطوارىء الذى بدأ به الرئيس مبارك ولا اعرف كيف ينتهى به الامر .. ؟! (تصفيق)

من يحفظ النظام .. ؟؟

فعندما وقف الدكتور فؤاد محيى الدين (سامحه الله) طالبا فرض قانون الطوارىء بعد مقتل السادات لمدة عام وطالبنا ، بأن تكون المدة ثلاثة اوستة شهور فقط ولكنهم (الحزب الوطنى) رفضوا وفي اليوم التالى اعلن الرئيس مبارك ان الطوارىء ربما لاتمتد الى السنة وقد تلغى قريبا ثم فوجئنا بتوالى تجديدها (دون ضرورة) لسنة ثانية وثالثة ورابعة ونصف واخير سنتين ..ثم كانت احداث الامن المركزى في فبراير الماضى ولم تكن شغبا ولكنه تمرد فئات كلفت بارهاب الشعب وحفظ النظام ولكنها خرجت على النظام فحرقت ودمرت وضربت ووقف الشعب العظيم محافظا على الامن والنظام (!!) ونظم الشعب نفسه بسرعة مدهشة عند اعلان حظر التجول وكان مشهدا حضاريا عظيما تصورت بعده ان مبارك سيفهم هذا المغذى الحضارى ويدرك ان النظام لايحفظ بالامن المركزى والدبابات في الشوارع ولكن تحفظه حرية الشعب المتحضر (تصفيق حاد) المنطلق في كد وتعب وعرق لتنمية وطنه من هنا كان يجب ان ترفع عن عنق شعب مصر قيود تلك الاحكام العرفية .. التى يتحدثون رغم وجودها عن الاستقرار في مصر ودعوة رؤوس الاموال للاستثمار فيها وهذا قول يدعو للعجب فالعالم يعرف ان الطوارىء لاتحكم الا البلد ان غير المستقرة والتى لايوجد بها امان يشجع على الاستثمار .. !

الانتماء .. مشاركة حرة

وعن الانتماء قال رئيس حزب العمل : تحدث الرئيس مبارك عن الانتماء كثيرا .. واخيرا قال رئيس الوزراء ، انه يريد الانتماء لمصر ويبحث عنه ، ونحن لانجده سوى في الاغانى والاناشيد وارجو ان يعلم الجميع ان الانتماء لاينمو الا في وجدان مواطنيين



يشعرون بانهم شركاء فى صنع مستقبل وطنهم وتقرير سياساته .. كيف نغرس الانتماء فى نفوس ملايين الشباب اذا كانوا لايشعرون ان الوطن يلبى مطالبهم ، كيف ينتمون اذا كانوا يخرجون من الجامعات والمعاهد ولايجدون فرصة عمل .. ولايجدون المسكن ؟! (تصفيق)

أين الانتماء .. وهم لايحلمون سوى بالهرب من هذا البلد للعمل فى الخارج فى اسوأ الظروف ولكنها فى حسبانهم ستكون ارحم بهم من الحياة هنا فى وطنهم ؟

■ وعندما قال رئيس الوزراء ان مشاكل مصر تحل بالديمقراطية كان محقا وماقاله فى هذا الصدد هو ماتحاول منذ سنوات ان نقنع به حكومات الحزب الوطنى ولكنهم لايعرفون من الديمقراطية سوى احزاب محدودة تصدر صحفا ، والديمقراطية .. ليست حق الصراخ ولكنها حق الشعب فى ان يحكم وطنه وان يكون (الشعب) هو صاحب القرار والاختيار الحر وليس المزيف ولن يعود القرار للشعب الا عن طريق انتخابات حره نزيهة ولقد ، بح ، صوتنا ونحن نجادل حسن ابو باشا ومن سبقه ومن تبعه مطالبين ولو بضمانة واحدة (بسيطة) وهى ان يوقع الناخب او يبصم امام اسمه فى كشوف الناخبين حتى لاتزور النتيجة عن طريق بطاقات الغائبين (!!) لانهم يستحضرون الغائبين فى العراق والسعودية وحتى الاموات ليدلوا باصواتهم لصالح الحزب الوطنى ضحكات ... وتصفيق حاد لذلك طالبنا بالتوقيع امام الاسم او البصمة ولكنهم تحججوا ببحث الامر مره وضيق المساحة فى الكشوفات مرة واخيرا قالوا انهم محتاجين لـ ٢٠ ألف خبير بصمات (تصفيق وهتاف) باسلام دا الناس بتشترى وبتبيع بالبصمة وبتتزوج وتطلق بيها فى المحكمة وخارجها بدون خبير بصمات ولكنهم تهربوا من هذه الضمانه لانهم يريدونها انتخابات مزورة حسب هواهم

بالصبر نواصل طريق الديمقراطية

□ ايها الاحبة .. لقد اشبعتمونى وملأتمونى قوة بجمعكم العظيم هذا ، وهو فتح جديد لهذا الشعب (باذن الله) وعلينا ان نواصل الطريق الى الديمقراطية الحقيقية وهو طريق صعب حقا ولكنه يستاهل ان نقدم له التضحيات وان نمسك بكل الفرص ونزيدها ونقنع جموع الشعب بالدفاع عنها وقد قالت مندوبة حزب الأمة السودانى فى مؤتمر حزبنا ، عليكم ان تعضوا على الحرية بالنواجز ، قلت لها بل سنحميها بأرواحنا ونقدم لها التضحيات لان شعب مصر يصبر ولايستسلم ، زال الحكام الظالمون ويبقى شعب مصر فاصبروا ايها الشباب وصابروا وجاهدوا وربما يكون الاستفتاء (يوم الخميس القادم) فاتحة خير باذن الله ، وقد تمنيت ان يتضمن الاستفتاء فى خانه أخرى استطلاع رأى الشعب فى طريقة الانتخاب (فردى أو قائمة) لان التعديل الذى استحدثوه على نظام القائمة جاء لستر عورة القانون وليس لتحسينه كنا نود ان يوفر الرئيس مبارك على نفسه وعلينا هذه المداورات والمحاورات بل ان الامر كان يستلزم حوارا صريحا يضم رؤساء الاحزاب للاتفاق على الحلول المثلى للخروج من هذا المأزق ولكنه اراد أن يفاجيء الاحزاب بقراره ونحن نقول له نحن لها ومستعدين والكلمة للشعب . (تصفيق حاد)

وأختتم المجاهد ابراهيم شكرى خطابه قائلا : سأكون مع كل محاولة لتجميع الصفوف حول الاهداف الاساسية التى تحقق الخير والنصر لهذا الشعب وسنبذل فى سبيل ذلك كل جهد بأذن الله .

□ اما عن الزملاء اعضاء احزاب المعارضة الذين يتعرضون لاضطهاد الاجهزة المختلفة هنا وهناك ، فقال رئيس حزب العمل وددت لو حميت كل فرد فيكم بنفسى وانا اعرف ماتتعرضون له فى المواقع المختلفة كل يوم من نقل وتشريد والناس ، قرفانه ، ومش ناقصة واقل عملية نقل لموظف تكلفه الكثير ولكننى أيها الاخوة والزملاء أرى أملا عظيما فى تغيير كل هذه الاوضاع بداية من هذا الجمع ، ولكن الامر (حقا) يتطلب صبرا وجهدا كبيرا فى كل القطاعات الشعبية ووسط الجماهير لكى تتحرك فى ركابنا وتدعم مسيرتنا المنتصره باذن الله .

والله اكبر ويحيا الشعب .

(تصفيق حاد وهتافات)



سراج الدين : حل مجلس الشعب جاء مؤيدا لما أعلنته احزاب المعارضة

بدأ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد خطابه قائلا : ان ايمانكم بالديمقراطية ، والحريات العامة وحرصكم على الديمقراطية هو الذى حفزكم اليوم على الحضور الى مؤتمر المعارضة .. جئتم من تلقاء انفسكم ولم يجمعكم جامع ولم تنقلكم اتوبيسات الحكومة وسيارات القطاع العام .. !! بل جئتم مدفوعين بوطنيتكم ، وصوتكم هو الاعلى لانكم صوت الشعب وصوت الشعب من صوت الله

أين الديمقراطية ؟؟

□ ان قضيتنا اليوم والتى اجتمعنا من اجلها هى قضية الديمقراطية .. والديمقراطية تعنى (فى اللغة الاغريقية) حكم الشعب بالشعب واى نظام حكم لاينطبق عليه هذا الوصف لايعتبر نظاما ديمقراطيا ، واى نظام حكم لاينطبق عليه هذا الوصف لايعتبر نظاما ديمقراطيا ، والشعب يحكم نفسه بنفسه عن طريق انتخابات حرة نزيهة لاتزيف ، وان تكون الامة مصدرا للسلطات ، والديمقراطية واحدة فى كل زمان ومكان ولاتختلف اشكالها باختلاف البلدان ، كما ان الديمقراطية لاتقبل انصاف الحلول واى قيد عليها يهدمها من اساسها .. وفى الديمقراطية يختار البرلمان الحكام وفى الديكتاتورية يختار الحكام البرلمان (!!)

■ والان نتساءل .. هل فى مصر ديمقراطية حقيقية .. ؟؟

■ وهل يمكن ان نقول ان الشعب المصرى يحكم نفسه من خلال ممثلين فى البرلمان الذى كان حتى امس ؟؟

مبادىء الديمقراطية

قال سراج الدين للديمقراطية الحقيقية مبادىء اساسية ونحن للأسف نفتقد هذه المبادىء

■ اول هذه المبادىء ان يكون لنا دستور على احدث المبادىء الديمقراطية .. دستور يؤكد سلطات على انها حق من حقوق الشعب وليست منحة من الحاكم على ان تضع هذا الدستور جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب ، لان الدستور الحالى الذى وضع عام ١٩٧١ وضع على اساس نظم الحزب الواحد (النظام الشمولى) وقد تم تعديل النظام (على اساس تعدد الاحزاب) فاصبح الدستور غير مناسب للحالة الجديدة .

■ المبدأ الثانى ضرورة ان يتضمن الدستور الجديد مبدأ المسئولية الوزارية وهو مايحتم ان تستقيل الوزارة بمجرد سحب الثقة منها لا ان يعاد عرض الامر على رئيس الجمهورية ..

■ المبدأ الثالث متعلق بحرية الرأى وحرية العقيدة وحرية الاجتماع ، وحرية اصدار الصحف وتكوين الاحزاب والجماعات ورفع القيود المفروضة على تكوينها وقد كان فى مصر قبل (١٩٥٢) ١٨ حزب سياسى وكان كل فرد يملك حق اصدار جريدة وكل ٣ ، ٤ افراد يستطيعون ان يكونوا حزب سياسى

■ المبدأ الرابع ان يتم انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع العام المباشر من بين المرشحين بدلا من نظام الاستفتاء المتبع حاليا والذى لانرى له مثل فى العالم

■ كفالة الحرية النقابية للعمال ومنع تدخل الحكومة فى اعمال النقابات وقد كان هناك فى تشكيل الحكومة الاخيره وضعا غريبا جدا وهو وجود رئيس الاتحاد العام للعمال كوزير بالحكومة مما شل نشاط الاتحاد واضعف مطالبته بحقوق العمال

● عدم جواز تشكيل محاكم استثنائية للمواطنين وعدم جواز محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية واعتبار تزييف الانتخابات او التدخل فيها جريمة يعاقب عليها بالاشغال الشاقة ولاتسقط بالتقادم وان يكون للقضاء وحده حق الفصل فى الطعون الانتخابية



■ الغاء مجلس الشورى لانه عديم الفائدة وكل مليم يصرف عليه .. سفه وجريمة يعاقب عليها القانون

■■ وبدون هذه الضمانات والمبادىء تكون الديمقراطية مجرد نصوص لاوجود لها الا على الورق ، ونحن نرفض ان الديمقراطية مجرد شعارات اوكتابات فى الصحف للتنفيس على الناس .

□ وعن قرار مبارك بالاستفتاء على مجلس الشعب الحالى قال سراج الدين ان القرار يؤيد مانادت به المعارضة منذ زمن بضرورة حل المجلس ونطالب الرئيس بالاستفادة بالفرصة السانحه باصدار قرار له قوة القانون بتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية بحيث يتضمن التعديل كل الضمانات الانتخابية واولها الحيدة والنزاهة وان تكون عملية الانتخاب كاملة من اللجنة الفرعية الى اللجنة الرئيسية باشراف القضاء وان يصدر قرارا بالغاء الانتخاب بالقائمة والعودة الى الانتخابات الفردية .

محيى الدين : الديمقراطية هى العلاج لان من تسببوا فى الازمات لن يستطيعوا حلها

ثم تحدث خالد محيى الدين أمين عام حزب التجمع فقال : سيؤرخ لمسيره الديمقراطية الجديدة بمؤتمر ٥ فبراير الذى يعطى الحزب الحاكم درسا ويقول له كفى احتماءا بالسلطة ، وتعالى هنا الى الجماهير اذا كنت حقا حزب الاغلبية .. انظروا الى هذه الالوف التى زحفت من كل مكان لتستمع الى قادة المعارضة وتستمع كلمة الحق وكلمة الحرية ، وليعلم كل من لايعلم ان الشعب هو صاحب السلطة وان الامة هى مصدر السلطات .

□ ان بلادنا تعيش ازمة اقتصادية واجتماعية ، لم نصنعها نحن .. ولكن صنعتها سياسات الحكم التى اوصلتنا الى مانحن عليه .. ان ٩٠ ٪ من شعب مصر غير قادر على الموازنة بين الدخل والارتفاع المستمر فى الاسعار .. أزمات الفساد انتشرت فى كل مكان .. المواطن أضحى يدفع ضريبه العلاج مرتين والتعليم مرتين واصبح انهيار القيم والاخلاق نتاج طبيعى لهذه الأزمات .

السياسات الحكومية هى التى ادت بنا الى هذه الأزمات ، وان من تسببوا فيها لايمكن ابدا ان يحققوا الاصلاح المطلوب ونحن كما قال زملائى فى حاجة الى تغيير شامل ولن يتم هذا الا بالديمقراطية الحقيقية والتى تظهر للمجتمع الوزن الحقيقى لكل القوى لذا أطالب بحق الاخوان المسلمين والناصريين والشيوعيين بتكوين أحزابهم والغاء قانون الاحزاب الحالى ونحن نطالب رئيس الجمهورية باصدار قرار بقانون بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسة كما اطالب رئيس الجمهورية باصدار قرار عاجل بقانون تعديل نظام الانتخاب الحالى يسمح بالعودة لنظام الانتخاب الفردى (تصفيته) .

وهذا باستطاعة رئيس الجمهورية وهو قادر على ذلك وتغليظ عقوبه التزوير ووقف التدخل وتزوير الانتخابات وتهديد المواطنين بالنقل والتشريد أعضاء أحزاب المعارضة كما قال زميلى الاستاذ ابراهيم شكرى ويجب ان تفتح جميع وسائل الاعلام من الآن لكل الأحزاب وبفرص متساوية لا ان يستأثر الحزب الوطنى بكل شئ هذا هو الضمان الوحيد لاغلاق طريق العنف .. والعنف المضاد .. وبدون هذه الديمقراطية لن تحل أزماتنا وضرورة تشكيل حكومة محايدة تتولى اجراء الانتخابات ، وان تشرف السلطة القضائية على الانتخابات اشرافا . كاملا

ان الانسان المصرى الذى يقولون انه صانع حضارات منذ آلاف السنين ويحرمونه من حقه فى التعبير عن رأيه يجب أن ينعم بالديمقراطية ابتداء من اختيار الجمعيات التعاونية فى القرى بأسلوب حر دون تدخل المأمور (!!) وان تتم انتخابات المجالس المحلية بحيدة ودون تدخل من المحافظين ورؤساء مجالس المدن وأكد امين عام حزب التجمع ان الحكم المحلى هو بؤرة الفساد فى مصر .. ولابد من اصلاح هذه



الاجهزة وان يمتد الاصلاح الديمقراطي الى الحركة النقابية بأن تجرى انتخاباتها بحيدة ونزاهة وان يقر .. حق الاضراب السلمي .

وان الشعب لقادر في النهاية على فرض مطالبه مهما كانت الصعاب .. وقد أجمع قادة المعارضة اليوم على أن مسيرة الديمقراطية قد بدأت ولن تتوقف ابدا .. وسوف نكون في مقدمة الصفوف .. وعلى الشعب السير معنا ليحصل كل مصرى على حقه وشعب مصر قادر ان يفرض شروطه مهما كانت الصعاب .

مصطفى مراد : الحاكم لايمنح الحرية ولكن تنتزعها الشعوب بكفاحها .. !

ثم تحدث مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار قائلا : ان هذا التجمع الشعبى الكبير ليثبت أن الشعب يريد التغيير تلك هى الحقيقة التى تتألق فى هذا الحشد ، مصر تريد تغييرا جذريا فى نظام الحكم وأساليبه وبرامجه .. وخطوة الرئيس مبارك لابد أن يعقبها خطوات أخرى سطرتها المعارضة من قبل مرات عديدة وطالبنا الرئيس من قبل بذلك مرات عديدة .. وأنا اليوم أقترح عرض مقررات هذا المؤتمر عليه ونطالبه بتنفيذها حتى تستقر الديمقراطية على أرض مصر ويصبح الشعب صاحب الكلمة فى انتخاب رئيسه ونوابه وحكومته .. وأعتقد أن الرئيس يتمنى ذلك ..

وأضاف : مامن حاكم أعطى السلطة للشعب فى مصر او غيرها .. انما الشعوب هى التى تنتزع حقوقها أخذا .. علينا أن نؤكد ان فى مصر حرية الكلمة والرأى والعقيدة والتعبير وهذا الشعب الذى أقام حضارة من ٧ الاف سنه قادر على صنع حضارة عريقه .. ولقد رأينا المصريين يعملون وينتجون خارج بلادهم .. وليس الخطأ هنا فيهم انما هو فى النظام والقوانين والقيود .. انه ينتج خارج وطنه ويأتى بالملايين .. ثم أصبح النائب لايرتكن ولايذهب الى الشعب .. انما يذهب الى يوسف والى الشاذلى ليضمنوا له النجاح والبقاء فى مقعده .. الناس لايعرفون نوابهم .. والنواب لايعرفون شعبهم وتلك مصيبة كبرى ..

الصباحى : اطالب الرئيس بأكمال مسيرة الديمقراطية

ثم قال أحمد الصباحى رئيس حزب الامة جمعنا اليوم صوت القومية من أجل مصر وشعبها الحبيب الذى يفرض علينا جميعا فى هذه الظروف الصعبة التى نجتازها ان نكون رفقاء طريق ومصير .. وقضيتنا اليوم هى قضية الوطنية والديمقراطية الحقيقية .. ليسير عليها نظام يصلح البلاد .. ومصر اولا وقبل كل شىء .. بما فيها وما عليها جعلها الله جنة ارضه مصر الأب والام والروح والجسد ومن فرط فيها وفى حقها ولو مرة فقد خان لبن امه وعاق أباه ولايكون جديرا بأبوة النيل وامومة مصر .

ان ظروفنا الصعبة تستدعى علينا وعلى امتنا التآخى والتآلف ونبذ كل النعرات الطبقية ونحن الآن فى ظل قيادة شريفه مؤمنه .. واناشدكم .. والحكومة والشعب السعى نحو الديمقراطية الحقيقية وكفاكم قول رسولكم الكريم « تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا كتاب الله وسنتى »



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ فبراير ١٩٨٧

أين الاعلام الرسمى من « تعميق الديموقراطية »

لا يستقيم أن ننسب الى قرار الرئيس مبارك بدعوة الناخبين الى إستفتاء لحل مجلس الشعب صفة ، تعميق للديموقراطية ، فى وقت تستمر فيه وسائل الاعلام الحكومية ، صحافة واذاعة وتليفزيون ، فى حجب الحقائق عن الشعب .وتشويه صورتها بشكل متعمد . كما حدث بشأن مؤتمر قوى المعارضة الذى انعقد يوم الخميس الماضى وبشكل دون أدنى شك أروع و أعظم مظاهرة لقوى المعارضة شهدتها مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

هل يمكن القول بأن التليفزيون حريص على تقديم صورة صحيحة عن المؤتمر وقد تعمد عدم اذاعة كلمة واحدة قيلت فيه ، واكتفى بصور خاطفة عن المنصة مع اغفال أبرز مايميز هذا المؤتمر وهو الاقبال الجماهيرى المنقطع النظير ؟

هل يمكن القول بأن التليفزيون عامل زعماء الاحزاب كما كان ينبغى وقد قدم فى نشرة الساعة التاسعة صورة لفؤاد سراج الدين ولابراهيم شكرى ولمصطفى كامل مراد ، و أغفل خالد محيى الدين علما بانه تحدث قبل مصطفى كامل مراد وكانت كلمته اكثر كلمة استوقفت نظر المراقبين ؟

وهل يعقل أن تخصص الصحافة الرسمية عدة فقرات لكلمة الصباحى وسطورا معدودة لكلمة زعماء الاحزاب التى اثبت المؤتمر أن لديها وجودا جماهيريا حقيقيا ؟

و ألم يشكل طلب خالد محيى الدين أن يكون للاخوان المسلمين ، وللحزب الاشتراكى الناصرى ، وللحزب الشيوعى المصرى ، حق الوجود العلنى الشرعى ، خبرا جديرا بان تنقله كافة وسائل الاعلام .

ولكن الحكومة للأسف بوسائل اعلامها الرسمية مازالت تحدد للديموقراطية كما تتصور مهام لايجوز بحال من الاحوال تخطيها ، هى فقط مهام التنفيس والاحتواء الاجهاضى . !

إن « الديموقراطية الجائزة » هى فقط تلك التى تتقرر « من أعلى » وكان المؤتمر لاول مرة دليلا على أن الديموقراطية اصبحت تتحرك فى مصر « من ادنى » وهذا مارد جديد على الساحة المصرية لم يعد من الممكن اسقاطه من الحساب .

محمد سيد احمد



تساؤلات حول مستقبل العمل المشترك بين احزاب المعارضة !

هل يصلح البيان الختامى للمؤتمر المشترك الاول لاحزاب المعارضة كاساس لبرنامج عمل انتخابى مشترك بين المعارضة المصرية ؟ هذا هو السؤال الذى شغل الجميع عقب أنفضاض المؤتمر مباشرة ،ذلك أن الدعوة الى المؤتمر واعداد بيانه قد تم قبل اعلان قرار الاستفتاء على حل المجلس ، ثم اضيف الى البيان قسم جديد ،خلال اجتماع عقده رؤساء الاحزاب عقب اذاعة قرار الحل وكان المتوقع لو لم يحل مجلس الشعب ـ أن تشهد الفترة المقبلة عملا مشتركا بين احزاب المعارضة على ضوء البيان الختامى لاقناع الحكومة للاستجابة لبعض ماورد به من نقاط لكن قرار الاستفتاء على حل مجلس الشعب ، الذى سوف يتلوه بالضرورة انتخابات عامه ،قد تفضلها الاحزاب المتنافسة ،مما يجعل المؤتمر ،فى هذه الحالة ،بداية ،ونهاية عمل مشترك !

ولقد بدا لافتا للنظر فى النقاط التى تضمنها البيان الجهد الذى بذلته احزاب المعارضة كل على حدة للتوصيل للحد الادنى الذى تقبل الالتفاف حوله جميعها بحيث يعلو هدف اللقاء والعمل المشترك على أولويات برنامج كل حزب بمفرده.

فالتجمع وحزب العمل قد مالا لرأى أحزاب اليمين فى تقديم المطالبة بالاصلاح الديمقراطى وتعديل الدستور على برنامج كل منها الاجتماعى ، من المعروف ان التجمع كان يتخوف من أن يفتح باب الدعوة لتعديل الدستور ، حتى لايؤدى ذلك للعصف بالحقوق النظرية الواردة به لصالح الفقراء من العمال والفلاحين وصغار الموظفين

ومن جانبها وافقت أحزاب اليمين على تحصين مواد الدستور المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والمكاسب الاشتراكية وبنسبة ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين والدوائر الانتخابية من التعديل .بل أن الوفد حرص فى المؤتمر على التركيز على مطلب الدفاع عن حرية الحركة النقابية العمالية والدعوة لاستقلالها ،وأن لم يصل هذا للدفاع عن حق الأحزاب

إن قرار حل مجلس الشعب يضع أحزاب المعارضة أمام موقف جديد ، هو أنها قد تضطر للتنافس فى الانتخابات العامة القادمة ، فهل يصلح البيان الختامى للمؤتمر كبرنامج تخوض تحت رايته أحزاب المعارضة المصرية الانتخابات القادمة .

متحالفة ومتساندة ،حول المطالب الديمقراطية وحدها ودون غيرها ؟

• أمينة النقاش



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ فبراير ١٩٨٧

حتى يرشح « الرئيس » مجلس انتخبه الشعب لا البلطجية والمزورون

المعنى الوحيد للارتياح الجماهيرى العام ، الذى أحاط بقرار الرئيس مبارك بالاستفتاء على حل مجلس الشعب ، هو أن أحزاب المعارضة كانت على حق ، حين وصفت القانون الذى اجريت أنتخابات ١٩٨٤ استنادا له ، بانه غير دستورى .. وحين أجمعت على أن تلك الانتخابات للمجلس المنحل لم تكن تعبر عن الشعب المصرى ، أو تمثل الاتجاهات الحقيقية له ..

ومن حق الرئيس مبارك علينا ، أن نقدر الدوافع التى جعلته يتخذ هذا القرار ، ومن أهمها أنه لايريد أن يرشحه للرئاسة ، مجلس لايمثل الشعب ، انتخبه وصنع نتائجه بلطجية الحزب الحاكم ، وفقد على إمتداد العامين اللذين مارس فيهما عمله ، احترام الناس ، أو ثقتهم ، ومعنى ذلك أن الرئيس مازال حريصا على ثقة الشعب فيه ، وراغبا فى استمرار موجة التفاؤل التى أحاطت به ، حين تولى الرئاسة ، وتلك دوافع تستحق فى ذاتها ـ التقدير .

وقد كنا ممن قالوا أن تزوير أنتخابات ١٩٨٤ ، قد قضى نهائيا على أمل التغيير بالديمقراطية ، ذلك الهدف الذى كان اليأس من تحقيقه وراء العنف الذى قضى على السادات فى حادث المنصة ، ووضع البلاد على حافة الهاوية .. واذا كانت الايام قد حققت نبوءتنا فإن واجب الاخلاص للوطن وللشعب والاحترام للرئيس ، يفرض علينا أن نقول له ، إن الارتياح الجماهيرى الشامل لقراره بالاستفتاء على حل مجلس البلطجية والمزورين ، هو مؤشر ينبغى الانصات له ، طالما هو حريص على أن يكون رئيسا لكل المصريين ، وأن يحوز ثقة شعبه ، وأن يحتفظ بعواطفه تجاه ..

تلك خطوة أولى فى الطريق الصحيح ، لكنها تفقد معناها إذا لم تتلوها خطوات أخرى منها أن تدور المعركة الانتخابية فى مناخ ديمقراطى حقيقى : تجريها حكومة محايدة ، ومحافظون لاينحازون لغير الضمير ، وتشرف على إجراءاتها من أصغر لجنة إلى إعلان النتائج هيئة تنتمى للسلطة القضائية ، وينظمها قانون ديمقراطى غير مطعون فى دستوريته ، وتتكافا فيها كل الفرص بين الاحزاب فى الدعاية الانتخابية وفى الامكانات المادية ، وتنطلق قبل اجرائها حرية تشكيل الاحزاب واصدار الصحف بلا قيود !

فليس مما يحقق رغبة الرئيس فى أن يرشحه للفترة الثانية مجلس يمثل الشعب المصرى ، أن يجرى الانتخابات وزير للداخلية لم يكف يوما منذ تولى منصبه عن تهديد المعارضين بانه سوف يدخلهم الشقوق ، ويجبرهم على ارتداء الطرح والشيلان !

وليس مما يحقق هذه الرغبة ، أن تظل كل الاوضاع التى صنعت ماساة انتخابات ١٩٨٤ ، قائمة كما هى ..

ونؤكد للرئيس ، أننا حريصون على أن يرشحه مجلس يمثل الشعب المصرى ، بكل جماعاته السياسية ، وطبقاته الاجتماعية ، وأننا سنكون اكثر الناس غضبا له ، وللوطن ، إذ انتهت انتخابات ١٩٨٧ ، بان يرشحه مجلس انتخبه المزورون والبلطجية !

الاهالى



الطعن على قانون

الانتخابات الجديد امام المحكمة الدستورية العليا

تتقدم خلال الايام القادمة هيئة الدفاع فى الطعن المرفوع بعدم دستورية قانون الانتخابات السابق بمذكرة للطعن فى قانون الانتخابات الجديد الذى اقره مجلس الشعب قبيل حله . والمعروف ان المادة ٢٧ من قانون المحكمة الدستورية العليا يجيز للمحكمة ان تنظر فى دستورية اى نص قانونى او لائحى يعرض لها ويكون متصلا بموضوع النزاع الرئيسى المطروح عليها

هذا وتستند مذكرة الطعن الجديدة التى ستتقدم بها هيئة الدفاع فى الجلسة المحدد لها ٧ مارس المقبل الى ان القانون الجديد مازال مشوبا بعيون دستورية لانه يخل بالمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات كما يخل بالمساواة بين الناخبين انفسهم .

اسرار قرار الاستفتاء على حل مجلس الشعب

هل تقاطع المعارضة الانتخابات القادمة

٣ أسباب وراء توقيت القرار :

- ■ الاطمئنان الى شرعية المجلس الذى يرشح مبارك للرئاسة
- ■ تضييق فرص دعاية المعارضة ضد سلبيات الحكم
- ■ تشكيل الحكومة الجديدة واقرار الميزانية فى يوليو



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ فبراير ١٩٨٧

حل المجلس يتيح الفرصة للتخلص من نواب فؤاد محيى الدين

الصراع عنيف بين شلة المحجوب وشلة والى وتحالف عثمان خليل مصطفى

لم يكن القرار الذى أصدره رئيس الجمهورية مساء الأربعاء الماضى بدعوة الناخبين للاستفتاء على حل مجلس الشعب ، بعد اجتماع لم يعلن عنه مسبقا ، شارك فيه ، د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب ومهندس عملية تعديل قانون انتخابات المجلس المطعون فيه امام المحكمة الدستورية العليا ، ود . عاطف صدقى رئيس الوزراء واحد الذين شاركوا فى غرفة العمليات التى مررت هذه التعديلات ، والدكتور يوسف والى ، والدكتورة أمال عثمان ، والدكتور احمد سلامة (والأخيران هما واضعا المشروع) والمشير عبد الحليم ابو غزالة ، والدكتور عصمت عبد المجيد ، والدكتور كمال الجنزورى ، وصفوت الشريف ، وزكى بدر ، وأسامة الباز ، لم يكن القرار مفاجاة لأحد .

فمنذ اذيع تقرير هيئة المفوضين فى المحكمة الدستورية العليا ببطلان العديد من مواد قانون الانتخابات الذى اجريت على اساسه انتخابات مجلس الشعب الحالى فى ٢٧ مايو ١٩٨٤ واصبح مرجحا اصدار المحكمة حكمها بعدم دستورية هذه المواد ، واقدام الحزب الوطنى على تقديم تعديلات على هذا القانون فى محاولة لتغطية عواره وتلافى بعض جوانب عدم الدستورية .. وهناك يقين لدى كل العاملين بالسياسة أن قرار حل هذا المجلس اصبح مسالة وقت البعض يتمنى ان يكون قرار الحل بداية لعملية تصحيح ديمقراطى ، وآخرون يريدونه وسيلة لتاكيد نفوذه وتحكمه فى الحزب الوطنى ومؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية .

تحليل اخبارى يكتبه
حسين عبد الرازق

وعندما عقد رؤساء احزاب المعارضة إجتماعهم ليلة رأس السنة (٣١ ديسمبر ١٩٨٦) لمناقشة الموقف من تعديل قانون انتخابات مجلس الشعب ، والاثار المترتبة على الحكم المتوقع صدوره من المحكمة الدستورية العليا والذى سيبطل بالضرورة شرعية مجلس الشعب الحالى اجمعوا على ان الانباء التى ترددت حول اتجاه رئيس الجمهورية لاصدار قرار بحل مجلس الشعب فى فبراير أو مارس ١٩٨٧ والدعوة لانتخابات مجلس جديد ، انباء صحيحة .

وتاكد هذا التوقع بالخبر الذى نشرته الاهالى يوم ٧ يناير فى صدر صفحتها الاولى تحت عنوان ، مصادر واسعة الاطلاع فى دوائر الحكم العليا تتوقع دعوة المواطنين للاستفتاح على حل مجلس الشعب ، .. وقالت فيه .. ، اكدت مصادر واسعة الاطلاع فى دوائر الحكم العليا ، أن هناك قرارا هاما ينتظر صدوره خلال الايام القليلة القادمة من القيادة السياسية ، يدعو المواطنين المصريين للاستفتاء على حل مجلس الشعب الحالى واجراء انتخابات جديدة وعلمت ، الاهالى ، من هذه المصادر أنه تحدد بصفة مبدئية شهر ابريل القادم موعدا لاجراء الانتخابات الجديدة لمجلس الشعب ،

المعارضة ..والميزانية

ولكن السؤال الذى اثاره اعلان قرار رئيس الجمهورية ، هو لماذا اختير هذا التوقيت بالذات ؟!

لقد ربطت مصادر عديدة ، مصرية واجنبية ، بين اعلان القرار فى ساعة متاخرة من مساء يوم الأربعاء الماضى وبصورة مفاجئة حتى لبعض المسئولين ولرؤساء تحرير الصحف الحكومية ، وقبل اقل من ٢٤ ساعة على عقد المؤتمر الشعبى الذى دعت اليه أحزاب المعارضة الخمسة (التجمع ، الوفد ، العمل ، الاحرار ، الأمة) للدفاع عن الديمقراطية ..وبين تخوف الحكومة من اثار هذا المؤتمر وهو الأول من نوعه منذ قيام هذه الأحزاب .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٨٧

البعض ـ ومنهم « بوب جويلز » مراسل الاذاعة البريطانية في القاهرة ، الذى اعتبر ـ في تقرير له اذيع قبل ساعات من انعقاد المؤتمر ـ اعلان القرار في هذا الوقت بالذات محاولة لقطع السبيل ـ الى حد ما ـ على احتجاجات المعارضة ، وسحب البساط من تحت اقدامها .. ومحاولة لاجهاض هذا المؤتمر والعمل المشترك بين الاحزاب .

بينما اعتبره اخرون محاولة من الرئيس (مؤسسة الرئاسة كما يسمونها) للالتقاء منتصف الطريق مع الاحزاب وانه اشارة صدرت قبل المؤتمر ، على امل أن نجد استجابة من رؤساء الاحزاب خلال المؤتمر الجماهيرى ، ويتلقى الرئيس منهم لاشارة مماثلة تفتح الباب لحوار سياسى بين كافة الاحزاب .

وبالطبع لايمكن ان يكون « مؤتمر الاحزاب » هو السبب الوحيد في اختيار هذا التوقيت . فهناك سبب آخر لايمكن تجاهله . وهو ضرورة اجراء الاستفتاء وانتخابات مجلس الشعب (بعد ٦٠ يوما من اعلان نتيجة الاستفتاء) وانعقاد المجلس الجديد في موعد ملائم لمناقشة الميزانية العامة للدولة (١٩٨٨/٨٧) واصدارها في موعدها الدستورى (قبل أول يوليو) وهو مايفرض اجراء الاستفتاء في النصف الاول من فبراير ليتسنى للمجلس الجديد الاجتماع في منتصف ابريل وتشكيل الوزارة الجديدة قبل أول مايو لتعد الميزانية الجديدة وتعرضها على المجلس وتصدر الموافقة قبل اول يوليو .

قانون « المحجوب » .. باطل

واذا كانت السلطة واعلامها لم يهتما بتقديم اى تفسير للرأى العام حول توقيت اصدار القرار ، فقد حرصا على تقديم اسباب غير حقيقية للحل ، اعتبرتهما القوى السياسية ، وكافة المراقبين استمرارا لسياسة التضليل الاعلامى وتجاهل الحقائق وامتهان جديد لعقلية المواطنين .

فالبيان الذى أدلى به الرئيس بعد اجتماعه بمعاونيه مساء الاربعاء الماضى ارجع القرار الى صدور تعديل لقانون الانتخابات يجمع مابين القوائم النسبية والانتخاب الفردى ، بينما القانون الذى انتخب هذا المجلس على أساسه كان يعتمد على القوائم النسبية للاحزاب فقط .

ولايحتاج الامر الى أى نقاش . فقد أصبح في حكم العلم العام أن وراء هذا القرار قصة طويلة تابع الشعب المصرى والاعلام الخارجى كل تفاصيلها خلال الشهرين الماضيين ، ويمكن اجمالها في عبارتين .. « عدم دستورية قانون الانتخابات الصادر في يوليو ١٩٨٣ والذى انتخب على اساسه مجلس الشعب الحالى في ٢٧ مايو ١٩٨٤ ، وبالتالى عدم شرعية هذا المجلس » .. ورغبة رئيس الجمهورية في ان لايتم ترشيحه في الاستفتاء على الانتخابات القادمة لرئاسة الجمهورية من مجلس مطعون في شرعيته ، وبالتالى التشكيك في شرعية انتخابه بعد ذلك » .

فالقانون الجديد لانتخابات مجلس الشعب فرض صدوره في هذا الوقت بالذات (ديسمبر ١٩٨٦) وعلى وجه السرعة ، ووسط صراعات حادة داخل الحزب الوطنى وصدام مع احزاب المعارضة والرأى العام .. في محاولة لاستباق حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية بعض مواد قانون الانتخابات فتقرير هيئة المفوضين انتهى الى عدم دستورية المواد (٥ مكرر) و(فقرة اولى و٦ فقرة اولى و١٧ فقرة اولى) فيما تضمنته وتؤدى اليه من حرمان المستقلين عن الاحزاب السياسية من الترشيح في انتخابات مجلس الشعب .. كذلك المادة ٣ فقرة أ الخاصة بتقسيم الجمهورية الى ٤٠/ دائرة وتخصيص مقاعد للمرأة لمخالفته للمادتين ٨ و ٤٠ من الدستور وكذلك اشتراط الحصول على ٨ ٪ من الاصوات الصحيحة لتمثيل الحزب من البرلمان والا حولت اصواته الى الحزب الحاصل على الاغلبية ومنح الاصوات المتخلفة عن القاسم الانتخابى الى حزب الاغلبية .

وقد اعترف بهذه الحقيقة علانية ودون خوف صبرى القاضى رئيس لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب في تصريح ادلى به الى صحيفة الشرق الاوسط ردا على سؤال مندوبها عن مغزى سرعة نظر مشروع القانون الذى تقدم به كمال الشاذلى امين التنظيم بالحزب الوطنى لتعديل بعض مواد قانون انتخابات مجلس الشعب .. فقال بالنص .. ان وجه السرعة في صدور هذه التعديلات مرتبط بالطعن المنظور امام المحكمة الدستورية العليا في القانون الحالى لأنه اذا صدر الحكم بعدم الدستورية لابد من حل البرلمان ..

وتشير دوائر الحزب الوطنى الى ان قانون رفعت المحجوب ـ كمال الشاذلى الذى حول قانون الانتخابات كان سببا لصراع عنيف داخل الحزب .

وطبقا للمعلومات التى اصبحت شائعة الآن ، فبناء على تكليف من د . رفعت المحجوب اعد المشروع لجنة من د . احمد سلامة وزير الحكم المحلى ود . آمال عثمان وزيرة التامينات والشئون الاجتماعية ود . احمد فتحى سرور وزير التعليم العالى وجميعهم لهم تاريخ في تفصيل القوانين الدستورية والمقيدة للحريات العامة في عهد السادات .

وعند مناقشة المشروع امام مجلس الشورى تصدى للدفاع عنه مجموعة من قيادات الحزب الوطنى بزعامة د . على



منصور وعارضه جهة اخرى بقيادة د . سليمان الطماوى .

وفى اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم تحدث عديد من الاعضاء معارضين او مطالبين بالتاجيل من بينهم د . حمدى السيد وحلمى عبد الأخر وتوفيق عبده اسماعيل وحسن حافظ وصلاح الطاروطى وتكررت الصورة فى اللجنة التشريعية فى المجلس حيث عارض المشروع سعد البهنساوى وحمدى السيد وسميح مبارك وحسن حافظ ود . مصطفى السعيد ، ثم داخل مناقشات المجلس .

وقال د . حمدى السيد، عندما ناقشنا نظام القائمة النسبية منذ ٣ سنوات ، كان لدينا احساس بأن هذا النظام سيدعم الديمقراطية ولكن الممارسة اثبتت عكس ذلك فنسبة الـ ٨ ٪ ادت الى حرمان ٣ احزاب من ٥ احزاب شرعية فى مصر خاضت الانتخابات من دخول البرلمان وحرمت غالبية الشعب غير المنتمى الى احزاب من التمثيل البرلمانى .. وهناك حقيقة خطيرة وهى أن التيارات السياسية المحرومة من حق تشكيل احزاب دفعت للعمل تحت الارض مما يهدد بانفجار فى المستقبل ان لم نتدارك ذلك ونقوم بالعلاج الديمقراطى ..

وتقول مصادر مطلعة فى الحزب ان الرئيس حسنى مبارك رئيس الحزب الوطنى والدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب ، لم يكونا متحمسين للاسراع باصدار القانون ولكن د . رفعت المحجوب نجح فى التغلب على معارضتهما واستخدم نفوذه كرئيس للمجلس لضمان الاغلبية اللازمة لاقرار التعديل .

وادت الحملة الناجحة التى شنتها احزاب وصحف المعارضة ضد التعديل وتصاعد تاثيرها فى الرأى العام الى اقناع الرئيس بضرورة التعديل لوقف هذه الحملةووضع الجميع امام الامر الواقع واجبارهم على الخضوع له فجبهة المحجوب ـ عاطف صدقى ـ الشاذلى ـ احمد سلامه ـ السيد على السيد اكدت للرئيس ان استمرار النقاش وانتظار حكم المحكمة وكذلك حكم محكمة القضاء الادارى والذى سيصدر على ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا ويلغى قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب فى مايو ١٩٨٤ سيعطى احزاب المعارضة فرصة واسعة للعمل السياسى والادعاء بانها اجبرت الحكومة على الغاء القانون وسيضع البلاد كلها فى ازمة دستورية بالغة الخطورة .

هكذا وافق مجلس الشعب يوم الثلاثاء ٣٠ ديسمبر ١٩٨٦ على تعديلات القانون ووقعه الرئيس فى اليوم التالى ٣١ ديسمبر رغم نداء احزاب المعارضة بالتريث فى التوقيع واعادته للمجلس لاعادة المناقشة .

ورغم معرفة جميع من شارك فى اصدار القانون الجديد بأن بعض مواده تتعارض مع الدستور ، فقد كانوا مطمئنين ان المعارضة لا تملك الطعن عليها الا بعد اجراء الانتخابات الجديدة على اساس هذه التعديلات فاختصاص المحكمة الدستورية العليا فى مجال رقابة دستورية القوانين لا يتحرك الا بمناسبة دعوى يدفع فيها بعدم الدستورية ..

ضد تنسيق المعارضة

وخلال مناقشة تعديلات القانون طرحت قضية حل المجلس فالمعارضة بادرت فى بيان مشترك اعلنه رؤساؤها فى ٢٤ ديسمبر الى المطالبة بحل مجلس الشعب لعدم دستوريته واجراء انتخابات جديدة على اساس قانون الانتخابات القديم القائم على الدوائر الفردية واكدت ان حكم المحكمة الدستورية العليا اذا صدر بعدم دستورية بعض مواد قانون الانتخابات يبطل شرعية المجلس الحالى ويجعل كل ما صدر عنه من قوانين وقرارات قابلا للطعن .

واجتهد د . رفعت المحجوب مع مستشاريه لتأكيد ان المجلس لن يحل حتى لو حكمت المحكمة الدستورية بقبول الطعن لعدم دستورية قانون الانتخابات وحكمت محكمة القضاء الادارى ببطلان قرار وزير الداخلية باعلان نتائج الانتخابات واكد المحجوب ان الحكومة لا تفكر فى حل المجلس .

ولكن رئيس الجمهورية وعددا محدودا من مستشارية تنبهوا الى خطورة ان يتولى هذا المجلس بكل ما اثير حوله من عدم الشرعية ويصرف النظر عن حكم القضاء وترشيح الرئيس حسنى مبارك فى الاستفتاء على اسم رئيس الجمهورية الجديد الذى يتولى السلطة اعتبارا من اكتوبر هذا العام فالرئيس الجديد ستصبح شرعيته محل شك وطعن .

ورغم تخوف عدد من اعمدة السلطة من اجراء انتخابات عامة خلال العام الحالى وما قد تسببه من حدة واشتعال فى الموقف السياسى وما قد تؤدى اليه من اضطرابات فى الأمن لا يمكن تحملها فى ظل الازمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة والتى تعيشها البلاد فقد نجح اصحاب فكرة الحل فى اقناع الرئيس أن الفترة التى يحددها الدستور لاجراء الانتخابات بعد اعلان الاستفتاء على الحل لا تزيد عن ٦٠ يوما وهى فترة لا تتيح فرصة لاحزاب المعارضة لممارسة الدعاية السياسية بصورة مكثفة ولا تشكل اى تهديد حقيقى للأمن .

كذلك بالمعركة الانتخابية من وجهة نظر السلطة ستؤدى الى وقف التنسيق بين احزاب المعارضة التى ستتفرغ للصراع فيما بينها حول مقاعد مجلس الشعب كل يحاول ان يجد له موقع قدم داخل مجلس الشعب على حساب الاخرين وقد وجدت هذه الفكرة صدى واسعا داخل صفوف السلطة وراهنت عليها عندما اتخذت قرار الحل .

ووجدت بعض عناصر الحزب الوطنى ان الحل واعداد القوائم الجديدة ، ستكون فرصة لاعادة ترتيب مجلس الشعب للتخلص من بعض العناصر المشاغبة داخل الحزب الوطنى ، ولدفع بعض العناصر التى استبعدها تحالف الدكتور فؤاد محيى الدين حسن ابو باشا خلال اعداد القوائم فى انتخابات مايو ١٩٨٤ .

الصراع داخل « الوطنى »

بصدور قرار دعوة الناخبين للاستفتاء على حل مجلس الشعب اصبح حل المجلس فى حكم المنتهى فلا احد يتوقع ان يكون نتيجة الاستفتاء ضد الحل لاكثر من سبب من بينها طبيعة الاستفتاءات حيث لا يذهب الى اللجان امام الاستفتاء اكثر من ٥٪ من الناخبين يصوتون بنعم فى الغالب وتعلن النتيجة من وزارة الداخلية بما يتفق والنسب التى قررتها الحكومة .

وفى هذا الاستفتاء بالذات فكل القوى والتيارات والرأى العام لا تجد سببا لكى تصوت ضد حل هذا المجلس الذى جاء نتيجة لتزوير فاضح وبلطجة سافرة من الحزب الوطنى وتدخل بشع من السلطة التنفيذية والشرطة والحكم المحلى ، والتموين ، والزراعة ، والمجلس الاعلى

لرعاية الشباب ، وانفاق انفتاحي هائل للتاثير في الانتخابات .

وقد عبرت احزاب المعارضة عن ترحيبها بالحل .. ولا ينتظر ان يتخذ اى منها موقفا يدعو المواطنين للتصويت بلا .

ولكن هذه الموافقة لا تعنى القبول بكل ابعاد اللعبة الحكومية

فكما قال د . رفعت السعيد فان حزب التجمع يدعو المواطنين ان يقولوا (نعم) لحل مجلس الشعب و(لا) لاجراء الانتخابات طبقا للقانون الحالى المعدل في ديسمبر ١٩٨٦ . وفي داخل الحزب الوطني بدأ الصراع بين الكتل المختلفة فاعداد القوائم الجديدة ستكون حلا للصراع بين د . رفعت المحجوب وانصاره ، ود . يوسف والى الذى يريد تاكيد موقعه كامين عام للحزب ، وتحالف عثمان احمد عثمان ـ مصطفى خليل الذى يسعى لاستعادة سيطرته الكاملة على مقدرات الامور في الحزب والدولة .

التزوير .. والمقاطعة

وفي صفوف المعارضة وبعد مؤتمرها الشعبي الناجح الذى عقد يوم الخميس الماضي ، ويعتبر اكبر مؤتمر جماهيري في مصر منذ رحيل جمال عبد الناصر ، بدأت المناقشات حول الموقف بعد حل مجلس الشعب .

وتتفق كل الاحزاب ان القانون الذى ستجرى على اساسه الانتخابات ، قانون مطعون في دستوريته ويحمل اغلب اوزار وعيوب قانون ١٩٨٣ وقد فصل خصيصا لكي يضمن احتكار الحزب الحاكم للسلطة وحتى المقاعد الثمانية والاربعين والتى سيتم الانتخاب فيها على اساس فردى فالحزب الحاكم يخطط للاستيلاء عليها معتمدا على امكانيات الدولة .

وامكانيات التزوير والتزييف مقننة في قانون مباشرة الحقوق السياسية وسيطرة الداخلية على اجراء الانتخابات وقصر دور القضاء على رئاسة اللجان العامة والحكومة الحزبية القائمة التى تفوقت على حكومة فؤاد محيى الدين حسن ابو باشا سعد مامون فزكى بدر وزير الداخلية الحالى هو الذى اعلن ان ٨٢ ٪ من الناخبين ادلوا باصواتهم في انتخابات مجلس الشورى بينما لم تستطع الحكومة التى اجرت انتخابات مجلس الشعب في مايو ١٩٨٤ ان ترفع النسبة التى اعلنتها عن مشاركة الناخبين عن ٤٣ ٪

من هنا اجمعت احزاب المعارضة على مطالبة رئيس الجمهورية باستخدام سلطته الدستورية من اجل تحقيق ضمانات اساسية هي :

● اصدار قرار بقانون بالغاء قانون الانتخابات الحالى وتعديلاته والعودة الى نظام الانتخاب الفردى بعد ان تعذر اقرار نظام صحيح للقوائم النسبية .

● تعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية لتغير ضمانات انتخابات غير ضرورة وفي مقدمة هذه الضمانات مطابقة جداول القيد للسجل المدني والادلاء بالاصوات بالبطاقة الشخصية او العائلية ، التوقيع او البصم في كشف الناخبين فرض عقوبات صارمة على التدخل او التلاعب او التزوير في الانتخابات وجعلها جريمة لاتسقط بالتقادم وتصل الى الاشغال الشاقة بالنسبة للموظف العام ورفع القيود على الدعاية الانتخابية ...

● اشراف هيئة مستقلة على الانتخابات وتولى السلطة القضائية ادارة العملية الانتخابية في كافة مراحلها دون اى تدخل من اى جهة اخرى .

● تكوين حكومة محايدة خلال مرحلة الانتخابات

● فرص متساوية لكافة الاحزاب في الاذاعة والتليفزيون والصحف الرسمية طوال المعركة الانتخابية

فهل يستجيب رئيس الجمهورية لهذه المطالب البسيطة المتواضعة ؟ !

الدوائر السياسية تراهن على امكانية الاستجابة لمثل هذه المطالب الديمقراطية

اذا ما صعدت المعارضة من عملها المشترك وجذبت النقابات وقطاعات واسعة من الجماهير الى ساحة المعركة من اجل تحقيق الديمقراطية خاصة وان تقليل فرص التزوير والتزييف في الانتخابات هي المخرج الوحيد من الازمة الحالية التى يواجهها الحكم .. بل هي الفرصة الاخيرة لامكانية الحل الديمقراطي في الوقت الحاضر .

ولكن هناك قطاعات هامة في احزاب المعارضة والساحة السياسية ترى ان احتمالات استجابة الحكم لهذه المطالب في حكم المستحيل .

وتطرح سؤالا هاما .. ماذا ستفعل احزاب المعارضة ازاء هذا الموقف الرافض لاى ضمانات ضد التزوير والتزييف ؟

تدور في الوقت الحاضر مناقشات ومشاورات واسعة داخل اروقة احزاب المعارضة وبين قادتها وتعقد الهيئات القيادية اجتماعات خلال هذا الاسبوع لاصدار القرارات الضرورية .

وطبقا لهذه المشاورات فهناك داخل هذه الاحزاب اكثر من رأى البعض يرى ضرورة مقاطعة احزاب المعارضة للانتخابات حتى لا تشارك في اعطاء مشروعية مرة اخرى لقانون غير دستورى ويؤكد عمليا احتكار حزب واحد للسلطة والاجراءات التى تمت حتى الان تقطع بأن السلطة ستزور الانتخابات ولن تسمح للمعارضة الا بتواجد شكلي وبنسب يجرى تحديدها في الوقت الحاضر وسيحاول حزب العمل المشترك للمعارضة عن طريق اغراء كل حزب على حدة بالسماح له بالدخول الى مجلس الشعب والمدة الباقية على اجراء الانتخابات (٦٠ يوما) لا تمنح الاحزاب اى فرصة لممارسة الدعاية السياسية والتكاليف التى تحتاجها الاحزاب خلال هذه المعركة تفوق امكانياتها المحدودة .

ويعارض اخرون فكرة المقاطعة فهناك احزاب معارضة ستدخل الانتخابات مهما كانت الظروف فهي لا تستطيع العيش خارج البرلمان وبدون مقاطعة احزاب التجمع والوفد والعمل على الاقل تصبح المقاطعة بلا قيمة .

ودخول الانتخابات تحت اى ظرف ومهما كانت الفترة المتاحة فرصة لممارسة عمل سياسي مكثف والاتصال بالجماهير ومحاصرة التزييف ولو بشكل نسبي ولا يمكن القطع بأن الحكومة لم تستوعب ايا من دروس معركة ٨٤ والمرجح أن تقبل هذه المرة بتواجد كافة الاحزاب داخل المجلس ولكن بنسب اقل كثيرا من قوتها الواقعية وهي خطوة للامام لابد من اجتيازها ولن نخسر الاحزاب شيئا اذا لم يتحقق هذا الاحتمال ولكن الخاسر سيكون الحكومة ومجلسها المزيف الفاقد لاى



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ فبراير ١٩٨٧

شرعية .

الاحتمال الاخر ان تلجأ بعض الاحزاب الى الترشيح فى المقاعد الفردية فقط وعدم الترشيح فى القوائم فى محاولة لتركيز الجهد وضمان وصول بعض شخصياتها القيادية الى مجلس الشعب .

القضاء

ويدور تساؤل داخل الاحزاب وفى اوساط الحكم عن موقف القضاء من انتخابات ابريل القادم .

فقد سبق للقضاء ان يطالبوا من خلال مؤتمر العدالة الاول الذى عقدوه فى ٢٠ ابريل ١٩٨٦ بتنظيم الاشراف القضائى على الانتخابات النيابية فى كافة مراحلها بما يحقق رقابة جادة وفعلية وان يرأس القضاء اللجان الانتخابية كافة وان استلزم ذلك اجراء الانتخابات على مراحل .. واسناد الفصل فى الطعون الانتخابية الى القضاء .

وعاد القضاة بعد ان تجاهلت السلطة مطالبهم فاعلنوا فى جمعيتهم العمومية التى عقدت بنادى القضاة يوم ١٣ نوفمبر الماضى رفضهم الزج باسم الهيئة القضائية فى الانتخابات العامة رغم ان اشراف القضاة على العملية الانتخابية اشراف رمزى وطالبوا باعفائهم من الاشراف على اية انتخابات مقبلة الى ان يتم الاستجابة لمطالبهم التى اعلنوها فى مؤتمر العدالة الأول .

فهل يتمسك القضاة بهذا الموقف ويرفضون الاشراف على اللجان العامة فى انتخابات مجلس الشعب ؟

ان الاسابيع القادمة تحمل كما يبدو المزيد من المفاجآت وستجيب على العديد من الاسئلة التى فجرها قرار حل مجلس الشعب .

المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ فبراير ١٩٨٧

• تيارات حزبية •

كل الحكومات العربية متهمة بانتهاك الحريات

الشعب السودانى يحتفى بمنظمة حقوق الانسان

الخرطوم : من مدحت الزاهد

ادانت المنظمة العربية لحقوق الانسان ، فى ختام اجتماع جمعيتها العمومية فى الخرطوم الأسبوع الماضى ، انتهاك كل الحكومات العربية لحقوق الانسان فى العالم العربى ، وناشدت الحكومات العربية التى لم توقع على مواثيق حقوق الانسان (ميثاق الحقوق السياسية والمدنية ، وميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية) بسرعة التصديق على هذه المواثيق ، كما ناشدت الحكومات التى صدقت عليها بالفعل باحترام التعهدات الواردة فيها .

ودعا البيان الختامى للمؤتمر الى وقف حرب الخليج على اساس صلح ديمقراطى عادل ، ورفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية ، وتطوير النضال ضد سياسة اذلال العرب فى الارض المحتلة ، والتمييز العنصرى فى جنوب افريقيا ,

وانتخب المؤتمر فى ختام اعماله مجلس الامناء الذى انتخب بدوره بالاجماع فتحى رضوان رئيسا للمنظمة ، واديب الجادر نائبا للرئيس ، ومحمد فائق الذى حصل على اعلى الأصوات فى الجبهة العمومية امينا عاما للمنظمة ، واحمد صدقى الدجانى امينا للصندوق .

وكانت اعمال المؤتمر قد بدأت يوم الجمعة الأسبق فى العاصمة السودانية الخرطوم ، وسط مظاهر حفاوة بالغة حيث تسابقت الاحزاب والمنظمات الديمقراطية واجهزة الاعلام على تأكيد اهمية المؤتمر فتصدرت انباؤه عناوين الصحف ونشرات الأخبار واحاديث رجل الشارع ، الذى اعتبر « لقاء الخرطوم » تأكيدا لكل معانى انتفاضة ابريل .

وافتتح الصادق المهدى المؤتمر بكلمة حيا فيها نضال المنظمة من اجل انتصار حقوق الانسان فى العالم العربى ، وقال فتحى رضوان فى كلمته ان انتفاضة ابريل قد فتحت الابواب لانتصار حقوق الانسان ، وان الانتفاضة مثال يحتذى به لكل الشعوب العربية .

حضر جلسة الافتتاح احمد الميرغنى رئيس مجلس راس الدولة والوزراء وقادة الأحزاب ، والمشير سوار الذهب الذى حياه المؤتمر تحية خاصة ، وفى المساء سهرت جامعة الخرطوم مع اشعار احمد عبد المعطى حجازى ونخبة من الشعراء السودانيين غنوا لانتفاضة ابريل ، فى ختام مهرجان سياسى وفنى بدأ بكلمات رئيس المنظمة السودانية لحقوق الانسان ، واحمد صدقى الدجانى ، وعادل عيد الذى صفق له المؤتمر طويلا عندما قال ان الاجتماع الوزارى الوحيد الذى يتحقق له الاجماع فى العالم العربى هو اجتماع وزراء الداخلية العرب ، فقد اختلفوا على كل شىء واتفقوا على قهر الشعوب !

وعلى امتداد جلسات المؤتمر يوم السبت وحتى فجر الأحد اثرى الاعضاء بالنقاش تقرير مجلس الأمناء الذى عرض محمد فائق ملامحه الاساسية ، وتدارسوا فى سبل تطوير نشاط المنظمة ، وكسر مؤامرة الصمت التي تحيط بنشاطها .

تبلور من خلال المناقشة تياران فى تصور عمل المنظمة وميدان نشاطها .. اقلية تؤكد الطابع اللاسياسى لنشاط المنظمة ، وتدعو الى التريث فى نشر التقرير الذى يدين لكل الحكومات العربية ، حفاظا على بعض الجسور التى تمكن المنظمة من مزاولة نشاطها ، كما تدعو الى ضرورة التيقن من مصداقية المعلومات التى تنشرها المنظمة .

وكان جمال الشاعر (الاردن) قد اكد ان ما جاء فى التقرير حول احداث اقتحام الجيش الأردنى لجامعة اليرموك لم يكن دقيقا ، كما استنكر ان تكون ضغوط حكومة الأردن سببا فى قرار الحكومة المصرية بمنع انعقاد الجمعية العمومية فى القاهرة فى ٢٤ نوفمبر الماضى !

وقد رفضت الاغلبية بوضوح هذا التصور ، فالحت على ان المنظمة ليست كجمعيات الرفق بالانسان فهى وان لم تكن منظمة حزبية تقتصر على تيار فكرى بعينه ، الا انها منظمة سياسية بالضرورة .

وفى ختام المؤتمر وافقت الجمعية العمومية على تقرير مجلس الأمناء ، وعلى نشره ، وترجمته واصدرت بيانا حيا شعب السودان الذى انعقد المؤتمر فى رحاب ديمقراطية .

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة تطالب بتعديل دستورى شامل

فى المؤتمر المشترك لاحزاب المعارضة الخمسة

خالد محيى الدين: الحكومة المحايدة شرط لنزاهة الانتخابات القادمة

[illegible]: الدستور الحالى يحرم مجلس الشعب من الرقابة على الميزانية

ابراهيم شكرى: مطلوب ضمانات حقيقية ضد التزوير المتكرر للانتخابات

مصطفى كامل مراد يطالب بالغاء قانون الاحزاب .. والاعتراف بالاخوان والشيوعيين والناصريين



المصدر : الاهالى

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في نهاية المؤتمر الشعبي الكبير الذى عقدته احزاب المعارضة ، وبعد تلاوة التوصيات وقف رؤساء الأحزاب الخمسة متشابكي الايدى يغنون مع جموع المواطنين نشيد بلادى بلادى ، بينما دوى تصفيق حار وهادر تاييدا للقرارات التى اعتبرها الجميع بداية لديمقراطية جديدة في مصر .

وكان أكثر من ١٢ الف مواطن قد احتشدوا في أول مؤتمر مشترك لاحزاب المعارضة عقدته الخميس الماضي بمركز شباب عابدين بالقاهرة .

شارك في المؤتمر رؤساء الأحزاب السياسية ومستوياتها القيادية المختلفة وجماهير غفيرة من القاهرة والجيزة والقليوبية والاقاليم ، وبرغم نجاح الحكومة في تعويق وصول عدة آلاف اخرى من المواطنين للمؤتمر بمنع الاتوبيسات التى كانت تقلهم من الخروج من المنصورة والاسكندرية

حشدت وزارة الداخلية قوات ضخمة من كافة افرع هيئة الشرطة بدعوى حماية المؤتمر .

ولفت النظام الدقيق المحكم في قاعة المؤتمر نظر الصحفيين الاجانب وممثلى محطات الاذاعة والتليفزيون العالمية الذين حضروا لتغطية المؤتمر .

وتمكن رؤساء الأحزاب الخمسة من الصعود لمنصة المؤتمر وسط الحشود الجماهيرية التى ملأت قاعة المؤتمر واحاطت زعماء المعارضة بمشاعرها الجياشة واستقبلتهم بغناء جماعى لنشيد بلادى بلادى .

حكومة محايدة

استمر المؤتمر ٤ ساعات كاملة أجمع خلالها قادة المعارضة المصرية على المطالبة بتعديل شامل للدستور والغاء القوانين المقيدة للحريات وعلى أن إقرار الحريات الديمقراطية هو المدخل الرئيسى للتغيير الشامل في البلاد .

طالب خالد محيى الدين الأمين العام للتجمع بتشكيل حكومة محايدة تجرى الانتخابات على أن تشرف السلطة القضائية عليها وليس مجرد الاكتفاء بأن يراس قضاة للجان العامة للانتخابات على جميع مراحل الانتخابات

وطالب فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بدستور جديد تضعه جمعية تاسيسية ينتخبها الشعب في انتخابات تكفل لها ضمانات الحيدة والنزاهة على أن يكون من حق مجلس الشعب الرقابة على الميزانية العامة للدولة وإدخال مايراه من تعديل عليها .

وطالب إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل بتعديل مباشرة الحقوق السياسية ووضع ضمانات لنزاهة وحيدة الانتخابات للحيلولة دون اى تزويز ، وقال أن الحد الادنى لذلك هو اى يوقع او يبصم الناخب بما يدل على انه قام بنفسه بالادلاء بصوته لمنع الحزب الحاكم من تزوير الانتخابات لصالحه باستخدام التذاكر الانتخابية للمهاجرين والغائبين والموتى

وطالب مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار بحق كافة القوى السياسية في احزابها المستقلة ، وقال أن من الخديعة للنفس ان يتم تجاهل قوى سياسية كالاخوان المسلمين والناصريين والشيوعيين وهم موجودون في الساحة السياسية ويعملون ومن حقهم الاعتراف القانونى بوجودهم والتعامل معهم كامر واقع .

كما دعا مراد قادة المعارضة بعرض توصيات المؤتمر على رئيس الجمهورية وحثه بالنقاش والحوار للقبول بها . كما دعا لتشكيل هيئة قضائية مستقلة للاشراف على الانتخابات

وقال أحمد الصباحى رئيس حزب الامة ان اى حاكم مصرى لا يمكن ان يكون وطنيا إلا إذا كان مؤمنا حقا بالديمقراطية .

دستور ديمقراطى

وكان المؤتمر قد انهى اعماله بعدد من القرارات والتوصيات التى حظيت بموافقة إجماعية من كافة الحاضرين كان ابرزها الدعوة لتعديل الدستور بحيث يتضمن الدستور الجديد النص على انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع العام الحر المباشر بين اكثر من مرشح وتخلى رئيس الجمهورية ونوابه عن انتمائهم الحزبى والغاء المادة ٧٤ من الدستور التى تزيف بها الاستفتاءات والغاء نظام المدعي الاشتراكي وتقدير مبدا المسئولية الوزارية أمام المجلس النيابى ليمارس اختصاصه في الرقابة وتقرير الحق الكامل للمجلس النيابى في تعديل الموازنة العامة للدولة دون تعليق ذلك على موافقة السلطة التنفيذية واشراف السلطة القضائية على الانتخابات العامة والمجالس الشعبية في كافة مراحلها ونقل إختصاص الفصل في صحة العضوية والطعون الانتخابية لمجلس الشعب والشورى منهما إلى السلطة القضائية وتغيير قانون مباشرة الحقوق السياسية وإنشاء جداول انتخابات جديدة من واقع سجلات الحالة المدنية وتيسير صرف شهادات انتخابية للمواطنين المقيده اسماؤهم في هذه الجداول والاكتفاء ببطاقة إثبات الشخصية او ما يحل محلها من اوراق رسمية اخرى عند الاقتراع ، على ان يكون ملزما ان يوقع الناخب او يبصم امام اسمه عقب الادلاء بصوته وان تكون عقوبة التزوير في الانتخابات جنائية لا تسقط فيها الدعوى بالتقادم

كما نصت توصيات المؤتمر ايضا على الغاء العمل بنظام القوائم بصفة عامة نسبية كانت ام مطلقة لكافة الانتخابات البرلمانية والمحلية والعودة لنظام الانتخابات الفورى القائم على الدوائر الصغيرة التى ينتخب كل منها نائبين يكون احدهما من العمال او الفلاحين مع وضع التشريعات اللازمة كذلك والغاء قانون تنظيم الحراسة والاكتفاء بقانون الكسب غير المشروع والغاء قانون، حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى بعد حكم القضاء بعدم دستوريته والغاء قانون حماية القيم من العيب والغاء كل من قانون محاكم امن الدولة والقانون ١٢٩ لعام ٥٦ الذى يحرم المواطنين من إقامة الدعوى الجنائية المباشرة على الموظف العام إلا بإذن من النيابة العامة وقانون الاشتباه وانهاء العمل بحالة الطوارىء لرفع القيود عن حرية المواطنين بما في ذلك حرية التعبير والاجتماع والتظاهر السلمى وتعديل قانون المحاكم العسكرية

القصر اختصاصها على العسكريين والجرائم العسكرية فقط وتعديل قانون الاحزاب باطلاق حرية تكوينها ورفع الوصاية عنها ومنع التدخل فى شئونها والسماح لكافة الاتجاهات السياسية بالتعبير عن نفسها وإتاحة المجال للشباب لممارسة حقه المشروع فى العمل السياسى داخل دور العلم بالغاء كافة التشريعات المقيدة لهذا الحق وفى مقدمتها اللائحة الطلابية الصادرة عام ١٩٧٩ وتعديل قانون سلطة الصحافة والغاء تبعية الصحف لمجلس الشورى تحقيقا لاستقلالها وضمانا لحرية العلم والتعبير .

وكان من أبرز التوصيات التى انتهى إليها المؤتمر مطالبة رئيس الجمهورية فى حالة ظهور نتيجة الاستفتاء بالموافقة على حل مجلس الشعب أن يستعمل حقه الدستورى فى إصدار قانون بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ليقرر الضمانات التى تحفظ نزاهة الانتخابات فضلا عن تعديل قانون الانتخابات للعودة لنظام الانتخابات الفردى . ذلك أن التعديل الاخير لقانون الانتخابات مشكوك فى دستوريته على أن تجرى الانتخابات فى ظل حكومة محايدة وتحت الرقابة الشاملة للسلطة القضائية .

رقابة البرلمان على الميزانية

وكان المؤتمر قد بدأ بخطاب فؤاد سراج الدين الذى بين فيه أن حرص الاف المواطنين على المشاركة فى المؤتمر هو إيمان منها بالديمقراطية والحريات العامة وحرص على حقوقها الدستورية واكد على ان الديمقراطية الحقيقية هى ان تكون الامة مصدر السلطات والا تزيف إرادتها والا تقبل انصاف الحلول والا تحكم بالطوارىء ودعا الى كفالة حرية الحركة النقابية وعدم تدخل الحكومة فى شئون العمال والنقابات وإلى ضرورة الفصل الدائم بين منصب وزير القوى العاملة ومنصب رئيس الاتحاد العام للعمال . وقال اننا نرفض ديمقراطية « التنفيس » والنصوص التى لا وجود لها الا على الورق وفى الخطب ، واوضح أن الحزب الوطنى الحاكم والقائمين عليه لا يؤمنون حقا بالديمقراطية التى تعد مدخلا للاستقرار السياسى والاقتصادى . واوضح سراج الدين ان احوال البلاد قد ساءت إلى حد ينذر بالخطر واصبح العلاج الوحيد هو التغيير الشامل وطالب الرئيس مبارك بضرورة تخليه عن رئاسة الحزب الوطنى ودعاه للقبول بالتعديلات المقترحة على الدستور ومن بينها طريقة انتخاب رئيس الجمهورية وقال ان الذين ينصحون مبارك بالتمسك بالنظام الحالى لاختيار الرئيس هم قوم لا يخلصون له النصح ولا يفهمون نفسية الشعب المصرى الذى يرفض ان يملى عليه مجلس نيابى وحل نوابه لمقاعدهم بطريق غير شرعى من يختار رئيسا للجمهورية وان الفرصة سانحة امام الرئيس مبارك لتعديل اعوجاج القانون الانتخابى الجديد المليء بالعيوب الدستورية التى تعرضه للبطلان

امينة النقاش

واعلن سراج الدين أن احزاب المعارضة ستظل تكافح من أجل الحريات العامة وتعديل الدستور وإقرار الديمقراطية مهما لقيت فى سبيل ذلك من عنت واكد أن هذا الكفاح هو شاق وطويل .. لكننى واثق من اننا سنكسب هذه المعركة احزابا وشعبا ، لانها معركة حق ولا يضيع حق من ورائه مطالب .

عيد الامة

وقال إبراهيم شكرى أن مؤتمر المعارضة هو عيد لوحدة الكلمة وتجمع إرادة الامة ورد عمل على ادعاءات الحكومة وحزبها بان المعارضة ليس لها وجود فى صفوف الشعب . وأشاد شكرى بنجاح المعارضة فى الدعوة لمقاطعة انتخابات مجلس الشورى وأوضح ان الحكم لا يتعلم من تجاربه ، إذ لو كان يفعل لفهم المغزى الواضح وراء قيام الشعب المصرى بتنظيم نفسه والحفاظ على الأمن أثناء تمرد الأمن المركزى ولم يكن الامن فى حاجة لقوات الجيش ولا حالة الطوارىء . واكد ان استقرار الوضع السياسى وانتعاش التنمية هى بالغاء حالة الطوارىء . وقال شكرى أن الانتماء للوطن ليس كلمات اغان تتحدث عن حب مصر ولكنه شعور المصريين بانهم فى وطن يشعر بالامهم ويعمل حسابا لها . وقال ان المشكلة الحقيقية للحالة السياسية هى عزوف الشعب عن المشاركة بحيث لا تتجاوز نسبة المنتمين لاحزاب والمهتمين بالسياسة عن ١٥٪ وتبدد النوايا الحسنة التى بدابها مبارك عهده باصرار الطاقم الذى يحيط به من اعوان السادات على البقاء فى مناصبه بالقوانين المفصلة واساليب التدخل والضغط والتزوير والاجرام

واعلن ابراهيم شكرى أنه سيقف مع كل تنسيق مع أحزاب المعارضة لوقف تعنت وتجبر الحزب الحاكم . وقال ان الامر يحتاج من كل المنضمين لاحزاب المعارضة ان يتماسكوا ولا يفرطوا فى اى حق من حقوقهم لأن الكلمة الأخيرة هى للشعب وليس للقوانين الجائرة

دفء السلطة ودفء الجماهير

واعلن خالد محيى الدين أن مسيرة الديمقراطية الجديدة سوف يؤرخ لها بمؤتمر المعارضة فى ٥ فبراير الذى يلقن الحزب الوطنى درسا هو ان الانتماء بالسلطة ليس مسوغا للادعاء بحوزة الأغلبية ، وليس وسيلة للفوز بثقة الجماهير ومحبتها ودفء مشاعرها ، التى تمنحها اليوم عن طيب خاطر حين تاتى بالآلاف من القرى والمدن لتسمع راى قادة المعارضة ولتعلى كلمة الحق ولتؤكد ان الشعب هو وحده مصدر السلطات وصاحبها .

وقال محيى الدين أن الازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة صنعتها سياسات الحزب الحاكم وأوصلت ٩٠٪ من الشعب المصرى إلى العجز عن عدم الموازنة بين دخله والاسعار

وأكد خالد أن المسئولين عن الانهيار الشامل غير مؤهلين للقيام بالاصلاح والتغير . ودعا إلى إطلاق حرية تكوين الاحزاب للاخوان المسلمين والحزب الاشتراكى العربى الناصرى والحزب الشيوعى المصرى وكافة القوى السياسية الراغبة فى تشكيل احزابها السياسية

وقال خالد محيى الدين أن رفض الحكومة لطلبات المعارضة بوضع ضمانات لحيدة ونزاهة الانتخابات هو إصرار علنى منها على تزويرها . ودعا إلى تعديل قانون الانتخابات إلى الدوائر الفرديه وإبعاد وزارة الداخلية نهائيا من الاشراف على الانتخابات وفتح أبواب الاذاعة والتليفزيون وكافة اجهزة الاعلام القومى من الآن بشكل متكافىء امام كافة الاحزاب لعرض برامجها على الشعب المصرى .

اكد خالد محيى الدين على أن الطريق الأوحد للاستقرار هو أن يكون تداول الحكم حقا لكل الأحزاب وليس حكرا على الحزب الوطنى . واوضح أن **الحكم المحلى هو بؤرة الفساد الادارى فى مصر . وطالب بالغاء قانون الانتخاب فى المحليات بالقائمة المطلقة وإلى تشكيل المجالس المحلية بالانتخاب الحر دون تزوير وانتخاب رؤساء المدن والأحياء والقرى والمحافظين و** إدارة الخدمات بشكل ديمقراطى يأتى بالفائدة لكل المصريين بصرف النظر عن انتمائهم الحزبى .. وقال خالد : أنه ليس هناك ديمقراطية بغير **حركة تعاونيه ديمقراطية مستقلة فى الريف المصرى تقوم بوضع قانونها** دون وصاية أى تدخل من أحد ومالم يتوقف العبث بحقوق العمال وحقوق صغار الموظفين ومالم يعترف **بحق الأحزاب والتظاهر السلمى .**

واعلن خالد محيى الدين أن قادة المعارضة سيكونون فى مقدمة الصفوف لخوض معركة الديمقراطية ومشاركة الشعب فى اختيار حكامه وأوضح انها معركة صعبة لكن الشعب المصرى العظيم يجب أن يتجاوز بفاعليته ومشاركته وبتنظيمه فى الاحزاب والنقابات والمنظمات الجماهيرية كافة الصعاب وأن يفرض شروطه وهى شروط العدل الاجتماعى والديمقراطية .

التغيير مطلب شعبى

وقال **مصطفى كامل مراد** ان الدليل الاوحد لهذا الحشد الهائل لجماهير المواطنين هو إجماع شعب مصر بجميع طوائفه وفئاته على ضرورة التغيير الجذرى فى نظام الحكم وبرامجه وأساليبه . واضاف ان **حل مجلس الشعب هو خطوة سليمة على طريق الديمقراطية** لا تكفى وحدها ولا بد ان تعقبها خطوات اخرى فصلتها أحزاب المعارضة من قبل ورفعتها لرئيس الجمهورية . واقترح مراد ان يطلب قادة المعارضة لقاء مبارك لعرض توصيات المؤتمر عليه ومطالبته بالاستجابة لها وله أن يستجيب لها أو يرفضها فشعب مصر هو الحكم النهائى . وطالب مراد باطلاق حق كل القوى السياسية فى تشكيل احزابها مهما تباينت افكارها

وأكد مصطفى كامل مراد ان قادة المعارضة لن يعدلوا عن ارائهم فى المضى قدما للمطالبة بحق الشعب المصرى فى ان يأخذ حريته ويعبر عن ارائه ويختار ممثليه . وتحترم إرادته أيا كانت التضحيات . **كما أعلن ان المؤتمرات المشتركة لاحزاب المعارضة سوف يتكرر عقدها فى محافظات مصر الأخرى فى الاسابيع القادمة ليقول الشعب كلمته ويفرض سلطته .**

تعميق الشريعة

وحيا **أحمد الصبلحى** الحشد الجماهيرى الواسع وأكد أن يد الله مع الجماعة واوضح أن الخطر يستهدفنا جميعا حكومة ومعارضة وقال ان استكمال مسيرة الديمقراطية يحتم اصدار قوانين عادلة للانتخابات واشراف القضاء عليها **ودعا الصبلحى إلى تعميق مفاهيم الشريعة الاسلامية مما يساهم فى تنقية المجتمع من البدع والانحرافات والمتجارة باسم الدين .**



المصدر : الاهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ فبراير ١٩٨٧

لقطـــات مـــن المـــؤتمر

○ اعتقلت قوات الامن اربعة مواطنين ضمن مظاهرة صغيرة قادتها بعض العناصر المستقلة في اعقاب مؤتمر احزاب المعارضة يوم الخميس الماضي صاحب عملية القبض توجيه اللكمات واللطمات والسباب المقزع للمقبوض عليهم من قبل قوات الامن .

● قدم فقرات المؤتمر وجيه عباس عضو اللجنة المركزية للتجمع وامين العمل الجماهيرى بالقاهرة . وقرا توصياته د . عبد الحميد حشيش الأمين المساعد لحزب الوفد .

● بدأ المؤتمر اعماله بتلاوة من ايات الذكر الحكيم قراها بصوت رائق وشجي فضيلة الشيخ احمد عوض الدمنهورى

● كان من أبرز الهتافات التي رددتها جماهير المؤتمر « الحكومة فين .. المعارضة اهه » وحين هم فؤاد سراج الدين بدخول قاعة المؤتمر تحول الشعار الى « الحكومة فين .. الزعيم اهه » وعندما كان خالد محيى الدين يلقى كلمته اصبحت « الحكومة فين .. اليسار اهه » . وتوالت هتافات المواطنين « شدوا حيلكم يازعماء ، شيلوا عن مصر الوباء » . و « احلف بسماها وبترابها الحزب الوطني اللي خربها » . « وعايز حكومة حرة العيشة بقت مره » . « ولا اله الا الله امن الدولة عدو الله » و « الحزب الوطني الديمقراطي عايز الشعب كله يطاطى » . و « الاضراب مشروع مشروع ضد الفقر وضد الجوع » . و « بالحرية فينك فينك الداخلية بيني وبينك » . و « الحرية هى سلاحنا ضد السلطة اللي بتدبحنا » .

● لم يستطع خالد محيى الدين ان يبدا خطابه الا بعد خمس دقائق هتف الحاضرون خلالها « خالد .. خالد » وانطلقت زغاريد من بعض سيدات التجمع . استمر خطابه ٢٣ دقيقة قوطع بالتصفيق خلالها ١٥ مرة .

● غضب فؤاد سراج الدين من مقاطعته بالهتاف اثناء خطابه وحين هتف الحاضرون « زى اخوتنا فى السودان .. العصيان المدنى العلم » و « عايز حكومة حرة العيشة بقت مرة » ارتسمت الابتسامة على وجهه وتحولت إلى قهقهة .

● حاول ابراهيم شكرى تنبيه مصطفى كامل مراد اثناء القاء خطابه لعدم الاطالة قائلا « انهى بقى » التفت اليه مصطفى كامل مراد متسائلا وهو يضحك « هو انا طولت والا ايه ؟ » ثم شاركه الضحك « ابراهيم شكرى » و « فؤاد سراج .

● من الشخصيات الماركسية المستقلة التي حضرت المؤتمر محمود امين العالم ويوسف درويش ونبيل الهلالى بينما لم تحضر كافة الأسماء الناصرية البارزة التي وجهت إليها الدعوة . ولفت النظر الحضور المكثف لاعضاء مجلس نقابة المحامين حيث حضر منهم ١١ عضوا على راسهم النقيب احمد الخواجة ونبيل الهلالى وجلال رجب ومحمد فهيم امين ومحمد عيد ومحمد علوان وسامح عاشور وحسن محمد حسن ومحمد علوان ومحمود سليمان واحمد ناصر وحامد الازهرى ..

● من بين الفنانين والكتاب الذين حضروا المؤتمر عبد الرحمن أبو زهرة ومحسنة توفيق و د . سيد عبد الكريم وماجدة منير وسيد حجاب وسمير عبد الباقى .

● تلقى المؤتمر برقيات تاييد ومساندة لقراراته من كل مجلس نقابة المحامين ومن لجنة حقوق المهندسين ومن عمال النقل الخفيف والحديد والصلب والاسمنت والمواسير طالبوا فيها بوقف محاكمة عمال السكة الحديد ومن الاخوان المسلمين ومن الحزب الشيوعى المصرى .

● طالبت برقية مجلس نقابة المحامين احزاب المعارضة بالتمسك بالدعوة لالغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وحالة الطوارىء وتعديل قوانين الانتخابات العامة والشورى إلى الانتخاب الفردى والغاء القائمة المطلقة فى انتخابات المحليات والشورى والمطالبة بحرية تكوين الاحزاب .

كما طالب المرشد العام للاخوان المسلمين فضيلة الاستاذ محمد حامد ابو النصر فى برقيته بحرية اصدار الصحف وتشكيل الاحزاب والغاء حالة الطوارىء ووقف التعذيب فى السجون . كما اعلن تاييده لكل مايصدر عن المؤتمر بالغاء كافة القيود المقيدة للحريات ودعا لاطلاق حرية تطبيق الشريعة .

واعلنت البرقية التي وصلت المؤتمر من الحزب الشيوعى المصرى مساندتها لنضال القوى الوطنية المصرية لالغاء حالة الطوارىء واسقاط القوانين المقيدة للحريات وإطلاق حق تكوين الاحزاب للقوى الوطنية والديمقراطية بما فيها الشيوعيون المصريون ودعت لاطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وإباحة حق الاضراب للعمال .

● بذل المشرفون على التنظيم جهدا خارقا للعادة ظهرت نتائجه فى التنظيم الدقيق لقاعة المؤتمر وفى الاجهاد الذى بدا واضحا على لجنة التنظيم التي تشكلت من محمد خليل ومحمد سعيد ووجيه عباس من التجمع وفؤاد بدراوى من الوفد وعبد الحميد بركات من العمل وعبد الفتاح الشوربجى من الاحرار .

● ضج المؤتمر بالضحك حين التفت فؤاد سراج إلى خالد محيى الدين سائلا : هل المعارضة وصحفها قالت غير مااعترف به كتاب الحكومة وصحفها من ان العابثين يعبثون فى مصر فسادا .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٨٧

الانتخابات !! والتغيير !!

كلمة صريحة نحب أن نوجهها الى الرئيس مبارك شخصيا باعتباره رئيسا للجمهورية ويتولى التنفيذ طبقا للدستور بالاضافة الى ذلك فهو رئيس حزب الأغلبية الحاكم (الحزب الوطنى الديمقراطى) واخيرا وليس اخرا فهو صاحب القرار !!

أولا : ضعف الحكومات فى عهد الرئيس مبارك

لاشك ان شعب مصر يشعر بان الحكومات او بمعنى ادق مجالس الوزراء التى تعاقبت على الحكم فى عهد الرئيس مبارك أى منذ اكتوبر سنة ١٩٨١ حتى الآن اى على مدى ست سنوات تقريبا يشعر الشعب بانها حكومات ضعيفة !! ومعنى الضعف هنا انها حكومات محدودة الانجاز ومعنى ذلك أنها تشرف على التنفيذ وتسعى الى تنفيذ الخطة فى مختلف المجالات ولكن انجازها محدود اى انها تتاخر فى تنفيذ المشروعات مما يترتب عليه زيادة تكلفتها الى الضعف وربما أكثر من ذلك مثل ذلك مشروع أسمنت السويس ومشروع قصر العينى الذى بقى مشروعا على الورق لمدة ست سنوات وغيرها الكثير وهذا بطبيعة الأمر يرجع الى التعقيدات المكتبية وبطء الاجراءات الحكومية سواء فى اعداد المناقصات او طرحها او فى صرف المستخلصات المطلوبة للمقاولين او نقص فى العملات الحرة الى غير ذلك من الاسباب المكتبية العديدة وهذا بدوره يؤدى الى بطء الدورة الانتاجية الذى يؤدى الى التضخم اى ارتفاع الأسعار اضف الى ذلك تضخم الديون الداخلية والخارجية بما يزيد على ثلاثين مليارا من الجنيهات والدولارات خلال هذه الفترة (٨١ : ٨٧) .

ثانيا : محاولة حكومة الدكتور فؤاد محيى الدين رحمه الله تغيير قانون الانتخابات من الدوائر الفردية الى القوائم النسبية المشروطة أو القوائم المطلقة مما ادى الى ارتباك الحياة البرلمانية فى مصر ارتباكا شديدا ومما اضطر الرئيس مبارك الى تعديل قانون الانتخاب والاستفتاء لحل مجلس الشعب بعد ان ثبت بالدليل القاطع فساد نظام الانتخاب بالقائمة برغم ان أحزاب المعارضة قد استرعت النظر الى ذلك مرارا وحتى التعديل الاخير مازال يخالف الدستور فلماذا يتمسك الرئيس مبارك بهذا النظام الذى لم تألفه البلاد ولايفهمه الشعب ولا حتى السياسيون انفسهم !! الا يرى الرئيس مبارك ان هذا الامر يدعو الى التعجب والدهشة معا !!

ثالثا : الابقاء على حالة الطوارىء والقوانين المقيدة للحريات .

مازالت البلاد ترزح تحت وطأة قانون الطوارىء وقانون المدعى الاشتراكى ومحاكم القيم والقوانين المقيدة للحريات وهو امر لا مبرر له على الاطلاق ولا يوجد فى اى دولة ديمقراطية تؤمن بحكم الشعب بالشعب وللشعب وقد كان لذلك اثر سيىء وسلبى على استثمارات القطاع الخاص وعلى تحويلات مدخرات المصريين فى الخارج مما ادى الى زيادة الركود الاقتصادى المصحوب بالتضخم والذى تعانى منه البلاد .

رابعا : عزوف الرئيس مبارك عن مقابلة المعارضة .

دأب السيد الرئيس حسنى مبارك على مقابلة قيادات المعارضة للتشاور معهم فى القضايا السياسية الهامة غير أنه فى العام الاخير لم يقابل ايا من الاحزاب السياسية حتى يتعرف على الراى الاخر باعتباره برأس حزب الاغلبية الذى يتولى الحكم وذلك بالرغم من مطالبة رؤساء الأحزاب السياسية المعارضة كتابة وشفاهة بحكم انهم يشاركون فى الحكم بل انهم الوجه الاخر لنظام الحكم ولذا فان مقابلة احزاب

المعارضة والحوار معهم من واجبات الرئيس مبارك الأساسية ومن مقومات الحكم الديمقراطي ولكنها للاسف لا تتم .. كما ان دعواته لقيادات المعارضة في استقبال الرؤساء والملوك قد توقفت لسبب غير معلوم حيث انها كانت تعطي نظام الحكم في مصر المظهر الديمقراطي امام كبار الزوار الاجانب والعرب والافارقة .

خامسا : مفاجاة الانتخابات الاخيرة .

كانت الاحزاب المعارضة تتوقع حل مجلس الشعب عند نهاية الدورة البرلمانية الحالية اى بعد إقرار الموازنة العامة والخطة السنوية للدولة لتجرى الانتخابات في شهر اغسطس القادم واذا بنا نفاجا بحل مجلس الشعب واجراء انتخابات فورية باسلوب مفاجيء وبسرعة غريبة قبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في شان دستورية قانون الانتخابات في شهر مارس القادم .

واخيرا وليس اخرا لقد اجتمعت كلمة احزاب المعارضة على ان تتوحد قواها في الانتخابات القادمة وان تخوضها في قائمة واحدة باعتبار ان ذلك هو الاسلوب الوحيد للتغلب على ضيق الفرصة المتاحة أمامها للاستعداد للانتخاب بالاضافة الى توقعها أن تقوم الحكومة كعادتها بالتدخل في الانتخابات باسلوب مباشر او غير مباشر وان غدا لناظره قريب .

ونصيحتنا للرئيس مبارك ان يقرا مذكرة المعارضة والتي رفعت اليه عقب مؤتمر عابدين الشعبي الاخير بعناية ودقة حتى تتم الانتخابات في ظل القوانين العادية وتحت اشراف حكومة محايدة وهيئة قضائية مع إلغاء كافة القوانين الاستثنائية فان ذلك افضل واحسن بكثير من الاستمرار على الاوضاع الغريبة والشاذة الموجودة حاليا والتي ترتب عليها ضعف الحكومات والركود الاقتصادى وارتفاع الاسعار الشديد الا يرى الرئيس مبارك والا يتفق معنا على ان البلاد في حاجة الى تغيير جذرى في أسلوب الحكم ونظامه والعودة بالبلاد الى الاوضاع الطبيعية حتى ينطلق الشعب مطمئن النفس منشرح الصدر فتتقدم البلاد وتنمو وتزدهر !! ونحن في انتظار قرارات الرئيس نتمنى لشعب مصر انتخابات حرة وحكومة ائتلاف وطني جديدة تنتشل البلاد مما تتردى فيه بسبب الحكومات الضعيفة والطوارىء والقوانين الاستثنائية لتسير على طريق الديمقراطية الكاملة وطريق التقدم والازدهار

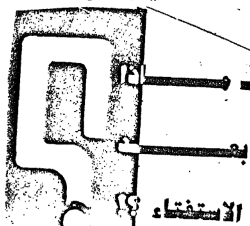
مصطفى كامل مراد



المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحقيق :
اسامة مختار

ماذا بعد الاستفتاء على حل مجلس الشعب .. انه ليس نهاية المطاف ..

وهل يقع المجلس الجديد في المازق الدستورى الذى وقع فيه المجلس المنحل ، وبالتالى تكون القوانين التى يصدرها غير شرعية ؟؟

ولماذا يحجم المواطنون عن الادلاء بصوتهم .. ومقاعد المستقلين الثمانية والأربعون هل هى كافية ؟؟ وهل تعبير المستقل ، تعبير علمى قانونى أم هو شعبى .

ولماذا لا يتم الانتخاب بالبطاقة العائلية أو الشخصية بحيث يتمكن كل من يحمل بطاقة أن يدلى بصوته خاصة أن الحكومة لن تستطيع استبعاد المسافرين أو الذين ماتوا من كشوف الناخبين ؟؟

وما العلاقة بين توقيت قرار الاستفتاء على حل مجلس الشعب وبين مؤتمر المعارضة فى ٥ فبراير الحالى .

المعارضة ما زالت تطالب بعودة الانتخابات الفردية

- د . حلمى مراد .. مازق دستورى فى قانون الانتخابات الجديد !
- د. [illegible] .. الانتخابات النسبية هى الأمثل
- أحمد الصباحى .. الانتخابات الفردية ديمقراطية !
- محيى الدين [illegible] .. برامج الأحزاب لا يفهمها الناخبون

هذه القضايا طرحتها « الاحرار » على ممثل أحزاب المعارضة لتنقل للمواطنين صورة واضحة .

يقول الدكتور حلمى مراد ، قطب حزب العمل : لا يقبل المواطنون على العمل السياسى بسبب التدخل في الانتخابات العامة ، لانه وجد أن الجهود التي تبذل في العمل السياسى تذهب هباء ان لم تكن الانتخابات حرة ونزيهة ليتمكن الشعب من ابداء رأيه بحرية وبدون ضغط وإلا فرض على الشعب اختيار المرشحين باعينهم . ويضرب بارادة الامة عرض الحائط . وبذلك ينصرف المواطنون عن العمل السياسي وعن المشاركة في ابداء الرأى .

ويضيف الدكتور حلمى مراد : ان الشعب يعاني ليكسب قوته . يعانى من الوقوف في طابور الجمعيات ليحصل على ما يلزمه من مواد غذائية وبعد ذلك عليه أن يجوب المحلات التجارية يبحث عن السلع التي يريدها في حدود طاقته . كل هذا لا يوفر له متسعا من الوقت للمشاركة في العمل السياسى ومن هنا اذا أردنا أن يتفاعل الشعب مع الحكومة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاخذ بما تنصح به من توجيهات . يجب أن يتمكن الشعب من قضاء حوائجه ومعاملاته في أجهزة الحكومة . ليشعر المواطن بالانتماء وعندها سيشارك برأيه في اتخاذ القرارات المصيرية ولكن الانتماء لا يأتي بالاغاني الوطنية والخطب الرنانة ولكنه احساس نتيجة المعايشة والخدمات والتسهيلات التى توفر له .

مأزق !!

وحول الظروف المحيطة بمجلس الشعب الجديد . قال الدكتور حلمى مراد . ان البيان الذي قدم فيه الرئيس حسنى مبارك قرار الاستفتاء . ذكر انه صدر قانون جديد لانتخابات مجلس الشعب . وهو مفيد أكثر من القانون الذى تنظر المحكمة الدستورية العليا الطعن فيه . وعلى هذا الاساس وجد أنه من الملاءمة السياسية أن يحل مجلس الشعب لانتخاب مجلس جديد على أساس اصدار قانون - ويضيف قائلا : ولكنى أعتقد ان انتخابات المجلس الجديد . بهذا القانون سيعيدنا الى المأزق الدستورى الحالى لان قانون ١٨٨ لعام ٨٦ هو بدوره مشوب بعيوب دستورية تجعله قابلا للطعن . وننصح بانه يجب العدول عن اجراء انتخابات وفقا لأى تعديل طرأ على قانون مجلس الشعب سواء في عام ٨٣ أو عام ٨٦ . وتجرى الانتخابات بالانتخاب الفردى . ويكون المجلس الذى انتخب على الطريقة الفردية . وهو سليم من الناحية الدستورية هو الذى يبحث ويغير بدون عجلة .

وماذا لو حكمت المحكمة الدستوريه العليا ببطلان قانون الانتخابات يقول الدكتور حلمى مراد . القانون الذى اصدره مجلس الشعب . وعلى أساسه تم انتخاب المجلس الجديد . يجعل المجلس الجديد غير شرعى . وهذا وضع خطير لأن هذا المجلس سيصدر قوانين تلحقها عدم الشرعية .. سيتولى اجراءات انتخاب رئيس الجمهورية لفترة قادمة بعد انتهاء مدة الرئاسة الأولى للرئيس حسنى مبارك في ١٤ أكتوبر القادم . ومن هنا فالرئيس يستطيع ان يصدر قرارا بقانون بعد حل المجلس بالعودة الى قانون مجلس الشعب الأصلى قبل التعديلين ان القوانين الباطلة يجب أن تلغى والرئيس له الحق في غيبة مجلس الشعب ان يصدر قرارات بقوانين لها قوة القانون . فمجلس شعب مطعون في دستوريته ليس له الحق في اصدار قانون يصوب القانون الذى جعله باطلا . لأن هناك قاعدة أصولية تقول ان كل ما يبنى على باطل فهو باطل .

وحول مقاعد المستقلين بمجلس الشعب قال الدكتور حلمى مراد : ٤٨ مقعدا عدد قليل . فمقاعد الاحزاب يجب ان تتساوى مع المقاعد التى تعطى بالانتخابات الفردية . وهذا هو المتبع في الدول التى تجمع بين النظامين . هذا بالاضافة إلى أنه أصبح الآن مسموح للحزبيين أن ينافسوا المستقلين في هذه المقاعد وهم أقدر على النجاح فيها بما لديهم من امكانيات حزبية في الدوائر ذات القوائم الحزبية .. ففى المانيا الاتحادية مثلا توجد دوائر صغيرة للمرشحين بالانتخابات الفردية تكون كل مجموعة منها دائرة كبيرة للانتخاب بالقوائم الحزبية .. فالانتخاب الفردى يتطلب دائرة محدودة المساحة والانتخاب بالقوائم الحزبية لانها تتكون من مجموعة مرشحين وعدة مقاعد تتطلب دائرة أوسع ، أما عندنا فستتم الانتخابات في دائرة نفس المقاس . لأن هذه عملية ترقيع لتفادى المطاعن الدستورية للقانون السابق الصادر في ٨٣

وتحدث الأستاذ أحمد الصباحى رئيس حزب الامة الى « الاحرار » عن مقاعد المستقلين في المجلس قال : ليس هناك شىء اسمه مستقل هذا تعبير شعبى وليس قانونيا أو علميا . والدستور يقول يحق للمواطنين ان يتمتعوا بحق الترشيح والانتخاب . سياسيين وغير سياسيين ، وحزبيين وغير حزبيين والقانون لم يقل كلمة مستقل والدستور كفل للمواطن الحق الكامل في الترشيح والانتخاب . والشعبية هى صاحبة الكلمة الأخيرة لكل مرشح وهذه فرصة كافية للافراد لترشيح أنفسهم والعمل في المجال السياسى .

وحول سبب احجام المواطنين عن الانتخابات قال الأستاذ الصباحي : لقد قلنا للحكومة يجب أن يكون الانتخاب بالبطاقة الشخصية أو العائلية فالحكومة لا تستطيع ان تنتقى من ماتوا والمسافرين من كشوف الناخبين . هذا بالاضافة الى أن هناك أكثر من ١٠ ملايين شاب لم يسجلوا اسماءهم في الجداول . يجب ان تتم الانتخابات بالبطاقة الشخصية أو العائلية . ولكن الحكومة تعقد ولا تريد التجارب معنا فكل فرد معه بطاقة يدلى بصوته ، عندئذ يتجه الناخبون الى الصناديق .

ويقترح الأستاذ أحمد الصباحي تحديد عقوبة مناسبة للتخلف عن الانتخاب الذى هو واجب وطني لابد وأن تكون هناك غرامة مالية لا تقل عن خمسة جنيهات . لمن لا يدلى بصوته .

أما النائب الوفدى علوى حافظ فيقول : أعتقد ان الفرصة في يد الناخبين ليختاروا أيهم أصلح وأيهم أقرب الى الناس وأقدر على اداء المهمة . والواقع يؤكد ان من يرشح نفسه في المجالس النيابية يكون في غالب الامر من العناصر التي لها الثقة العامة

ويرى علوى حافظ ان قيادات الحزب الوطني وتصريحات المسئولين تقول بان القانون الذى هو محل الطعن في المحكمة الدستورية العليا . انتهى !: والموجود حاليا قانون جديد . وأنا ارى أن الحزب الحاكم سيكسب القانون الجديد الشرعية الدستورية ولو ان هناك رأيا يؤكد ان العيب الدستورى قائم فبالتعديل عام ٨٣ حدثت ثغرة وبالتعديل عام ٨٦ اتسعت هذه الثغرة .. ان المجلس الجديد سيبنى على قانون مشكوك في شرعيته وبالتالى سيحدث طعن عليه وسيذهب مرة أخرى للمحكمة الدستورية العليا . وسيتعرض المجلس الجديد الى هزة دستورية قريبا جدا . والرئيس حسني مبارك يمكنه أن يحل الموقف بما له من سلطات بان يصدر قرارا له قوة القانون يصحح به المسيرة الديمقراطية والاصلاح الدستورى الذى عبرت عنه أحزاب المعارضة في مؤتمرها الأخير . وما دام المجلس طعن في شرعيته أصبح كل ما خرج عنه مشكوكا فيه ويمكن مراجعته وأنا أعتقد أن الاستفتاء هو أقرب طرق المراجعة وأسرعها وأسهلها . فهى تعبر عن رأى الشعب مباشرة وسبق أن مارسنا هذا من قبل في مجموعة تشريعات في استفتاء واحد . ويضيف قائلا : إلا اذا كان هناك سبيل لتصحيحها فتترك سليمة فكلنا نؤمن بان الطريق الديمقراطى هو الطريق الوحيد من أجل انتشال مصر من أزماتها السياسية والاقتصادية ، مادمنا نؤمن بهذا الهدف لابد أن نخضع لارادة الشعب ونصحح التشريعات المشكوك في شرعيتها ودستوريتها .

مناورة !؟

وحول توقيت القرار الجمهورى بالاستفتاء على حل مجلس الشعب ومؤتمر المعارضة في ٥ فبراير قال النائب الوفدى : كون قرار رئيس الجمهورية بايقاف مجلس الشعب يخرج قبل انعقاد مؤتمر المعارضة بيوم واحد . بلا شك أن هذه مناورة سياسية من الحزب الحاكم ولا ننسى أن رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الحاكم . فكونه يختار هذا التوقيت فهو توقيت مدروس على اساس انه يحاول أن يحجب تسليط الضوء على المعارضة . ويوحى الى الشعب أن رئيس الجمهورية هو الذي نفذ ارادة الجماهير بحل مجلس الشعب مع ان هذا المطلب من المطالب التى تكررت على لسان رؤساء الأحزاب المعارضة . والا فلماذا لم ينتظر حتى يستمع الى توصيات المؤتمر وهى توصيات كثيرة ومنها تخلى رئيس الدولة عن الانتماء الحزبى .

وكان اللقاء مع الدكتور فؤاد مرسى عضو الأمانة العامة لحزب التجمع الذى قال : نحن كحزب تجمع كنا نفضل نظام التمثيل النسبي وهو نظام القائمة النسبية . أى أن يحصل كل حزب على مقاعد في مجلس الشعب بنسبة ما حصل عليه من أصوات . مهما كانت وفي نفس الوقت كنا نفضل ان يسمح لغير المنتمين لاحزاب بأن ينزلوا الانتخابات بقائمة خاصة بهم . ولكن مع رفض الحكومة لهذا النظام الامثل رأينا أن نقبل بنظام الانتخاب الفردى . باعتباره النظام المألوف لدى الشعب المصرى من قديم وباعتباره النظام الأسهل .

وحول عزوف الجماهير عن الادلاء بأصواتها قال : هذه قضية الاحباط الجماهيرى بالنسبة للعمل السياسى لأسباب كثيرة منها شعور المواطن بعدم جدوى الادلاء بصوته فالجماهير لا تعمل بالسياسة بسبب تزييف الانتخابات .

ويضيف الدكتور فؤاد مرسى هناك توقيت ذكي من جانب الحكومة في محاولة للحد من الأثر السياسى لاجتماع المعارضة لان هذا الاجتماع حدث تاريخى كبير ومعناه ان كافة الأحزاب في مصر تواجه الحزب الحاكم . بموقف ديمقراطى موحد أساسه ضرورة التسليم بضرورة حرية الانتخابات فاما أن تكون بنظام الانتخاب الفردى البسيط السهل ولا داعى للجمع بين النظامين واذا تم هذا الجمع فيجب أن يكون أفضل ما في النظامين وليس العكس .

تحصيل حاصل !!

وفي لقاء مع الاستاذ محيى الدين الغندور أمين صندوق حزب الاحرار قال : الاستفتاء تحصيل حاصل لان البيان الذى أدلى به الرئيس جاء في سياق حديثه أنه أعطى توجيها بالقول نعم لحل مجلس الشعب وحتى اذا لم يذهب أحد لابداء الرأى فالمجلس سيحل . وأنا في رأيى ان هذه حركة لتقنين خطأ . والخطأ هو أن ان هناك مجلسا مطعونا في دستوريته وهو فعلا عدم دستورى .

ويضيف الاستاذ محيى الدين الغندور : لست أدرى لماذا يلجأ الرئيس .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٨٧

على أن يظل على راس الحزب الحاكم . ولكننا ننادى بأن يكون الرئيس رئيسا لكل المصريين ولكنه يريد أن يكون رئيسا لاعضاء الحزب الحاكم .

وحول الانتخابات القادمة قال الأستاذ محيى الدين الفندور : لو نجحت المعارضة فى دخول الانتخابات بقائمة واحدة خاصة بعد مؤتمرها الاخير فانا أعتقد أنه يمكن تشكيل حكومة ائتلافية وحول وقوف الاحزاب المعارضة مجتمعة أمام الحزب الحاكم قال : هذا رد فعل طبيعى . فالاحساس بالخطر يجعل الناس كلها تجتمع فى مكان واحد وهذا رد فعل طبيعى للاحساس بالخطر والخطر يكمن فى التعديلين اللذين استحدثهما مجلس الشعب بخصوص الانتخابات عام ٨٣ وعام ٨٦ ..

وأعتقد أن الرئيس لو أصدر قرارا بالعودة الى الدوائر الفردية وهذا حلم . ولكننا اذا تفاءلنا فيجب أن يصدر قرار بالعودة الى الدوائر الأصلية ولا مانع من أنها تظل قائمة ولكن بدلا من القائمة التى تضم عشرة مرشحين تضم اثنين .

ويضيف : القوائم الحزبية ستكون مفيدة اذا كانت نسبة الامية عندنا ١٠٪ مثلا ولكنها عندنا بنسبة كبيرة فهل بهذا يعرف الناخب برامج المرشح جيدا .. لا أظن . فهو ينتخب فلانا لانه جاء فى عزاء له أو حفل زفاف ولكن برامج حزب فهذا ما لا يفهمه .. انني أتوقع ان يصدر الرئيس حسني مبارك قرارا يتضمن . ان المرشح الذى ينجح على قائمة حزب ويستقيل من هذا الحزب يفصل من مجلس الشعب وهذا ما أتوقعه قريبا ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

الاستفتاء باطل والانتخابات القادمة أعظم بطلانا

بقلم :
فتحى رضوان

تنص المادة ١٢٧ من الدستور على مايلى :

« لايجوز لرئيس الجمهورية ان يحل مجلس الشعب الا عند الضرورة القصوى وبعد استفتاء الشعب ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما » .

وواضح من هذه المادة ان المشرع رأى ان يكون التعبير عن حق رئيس الجمهورية فى حل مجلس الشعب بصيغة النفى ، بدلا من استعمال صيغة الاثبات فقال لايجوز لرئيس الجمهورية حل المجلس الا عند الضرورة القصوى ، وبعد استفتاء الشعب ، لان حل المجلس من ابغض الحلال للمشرع الدستورى فى أى بلد ، ولست أقول ذلك اظهارا للاعتراض الضمنى على الحل فى ذاته ، والواقع اننى لم اكن مشغولا بهذا المجلس المنحل على أية صورة من الصور ، فلم اكن اتابع مايجرى فيه ولا مايصدر عنه ، ولكن الذى يهمنى من الامر ، هو مايجرى فى مجال التطبيق الدستورى ، وتصرفات الرئيس فى هذا المجال ، لان هذه التصرفات وملابساتها تصوغ فكرنا الدستورى وتؤثر على تفكير الشعب .



وأول مايجب ان يقال ان الشعب حينما يستفتى فى حل مجلس اشعب . فالاستفتاء ينصب على أمرين اولهما الضرورة القصوى . فالاصل عند الامم ان مجالس الشعب هى قيد على حرية رئيس الجمهورية ، وهى الديدبان الحارس على حقوق الشعب بازاء الرئيس تمنعه اذا تعدى هذه الحقوق اوخرج على القيود التى يفرضها عليه الدستور بمنأى عن تجاوزات الرئيس ورغبته فى التوسع على حساب المجلس الممثل للشعب ، فالمجالس النيابية ايا كانت اسماؤها ، وسواء سميت بمجلس النواب او بالجمعية الوطنية او مجلس الامة أو مجلس الشعب - هى فى الغالب ، هيئات انتخبها الشعب بل قل انتزعها من الحاكم الفرد ، فيبقى هذا الحاكم متربصا بها الدوائر منتظرا الفرصة للانقضاض عليها مستغلا فرص الضعف التى تنتاب الشعب كله أو تعترى مجالسه الممثلة له . فالنادر ان يكون المجلس من صنع الرئيس ، وان يكون اعضاؤه من اختيار الحاكم الاعلى ، والامم التى استخلصت حقوقها النيابية تبالغ فى التوجس من كل تصرف يصدر عن الملك أو رئيس الدولة . ولذلك ففى بريطانيا تبدو مضحكة بعد ان زالت مبرراتها فى ايام الصراع بين العرش والشعب ، ومن ذلك ان الملك لايدخل قاعة مجلس العموم البريطانى الا بعد أن يوفد كبير امنائه ليقف امام باب القاعة ويطرقه مرارا ثم يؤذن للملك بالقدوم الى نواب الشعب ، وذلك لان الملوك كانت تقتحم قاعات المجلس ، وتنتهك حرمتها ومن هنا كان النص على حق الرئيس فى حل مجلس للشعب بالصيغة التى تبدأ بلا النافية ويعدم الجواز ابتداء .

فإذا كان الرئيس قد قرر حل المجلس ، وكان المجلس بغيضا للشعب ، او على الاقل لايحتل مكانا فى قلب الجماهير لانها لم تر له مواقف تحميها من السلطة التنفيذية ، ولان الشكوى من رياسة المجلس واسرافه فى الحد من حرية نواب الشعب فى ابداء أرائهم ، فلا يجب ان ينسينا ذلك ان حل المجلس هو ابغض الحلال ، ولو كان المجلس فى ذاته غير قريب من قلوبنا ، بل حتى ولو كان حله من أمانى الناس .

ويجب ان يبقى من أهم العناصر التى تخضع لرقابة ومناقشة الشعب فى قرار الحل الصادر من الرئيس هو توافر حالة الضرورة القصوى ، فهذه الحالة هى الذريعة التى يتذرع بها رئيس السلطة التنفيذية الاعلى لحل المجلس . ولذلك فان قرار الحل ، لا يجب ان يقتصر على الامر بحل مجلس الشعب فقط ، ولا على الموعد الذى سيجرى فيه الاستفتاء بل إن نص المادة ١٣٧ من الدستور ، يقتضى ان يفصح قرار الحل عن الضرورة القصوى بكلمات قصيرة أو ببيان مرافق لقرار الحل . المهم ان يبدى الرئيس احترامه احترامه للشعب ، فيطلعه على الاسباب التى دعت الى الحل ، ويطلب موافقته على هذه الاسباب ، أما ان يصدر قرارا بعبارة صماء لاتتجاوز موضوع الحل الى اسبابه ، فالاستفتاء يفقد مبرره ، وتنعدم الحاجة الى الاستفتاء او الحكمة من اجرائه . ولايجوز ان يترك الشعب فى ظلام فيحاول ان يستنتج من الملابسات المتصلة بالحل وتاريخ وقوعه والدوافع التى حفزت الرئيس اليه .

ويخشى إن جرى الاستفتاء وسط التجهيل باسبابه ودواعى اجرائه ان يطعن فيه أمام المحاكم ، ويطلب الغاؤه . ولاينفع فى رد هذا الطلب ، ان تكون السوابق قد جرت على اتباع هذا الطريق ، فحق الشعب يبقى ولايسقط ، ومافات الرئيس أو الشعب فى حالة او حالتين سابقتين ، لايؤدى الى حرمانه من حقه .

والآن وقد تم الاستفتاء دون اقتران قرار الحل وقرار الدعوة الى الاستفتاء ببيان رسمى من الرياسة موقع عليه من الرئيس ، فان هذا الاجراء باطل ، لان الشعب استفتى على لاشىء ، وانتهى الاستفتاء على هذا العدم فظن العالمون ان هذا كان اجراء سليما وانه استوفى مانص عليه فى المادة ١٣٧ . ولو استوقفت فى الطريق - كما تفعل اجهزة الاتصال - بالجماهير المسماة باجهزة الاعلام - مائة شخص وسالتهم فردا فردا عن الضرورة القصوى الحافزة الى الحل ، لحصلت على اجابات جد متضاربة ، بل ومتناقضة ، وليس بعيدا أن تجد بين الذين استفتيتهم من لم يسمع عن هذه الضرورة ولايعرف ماذا يقصد بسؤالى عنها .

ولو حاولنا أن نعرف ماهى الضرورة القصوى التى يعنيها الرئيس وهو يصدر القرار ، لوصلنا الى نتائج جد غريبة . فالمجلس كان يباشر عمله بطريقته المألوفة دون أن يبدو فى مداولاته ولا فى قراراته ان هناك شيئا جديدا طرأ مرده الحالة التى اوجدت الحالة القصوى . فالجلسات تنعقد والمناقشات تدور ويبقى الامر على هذه الوتيرة حتى بعد ان رفعت الدعوى



التى طعنت فى شرعية قانون الانتخاب رقم ١١٤ لسنة ٨٤ المعدل للقانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ . فالقضية رفعت أولا امام مجلس الدولة ثم احيل الطعن فى عدم دستورية هذا القانون ، دون ان يضطرب سير العمل فى المجلس .

ثم اعلن ان عضو هيئة المفوضين فى المحكمة الدستورية العليا ، قد كتب تقريره وخلص الى القول بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ٨٤ حينما حرم المستقلين من مباشرة حقهم فى الانتخاب ، قد خرق الدستور وخرج عليه فان جوانب عديدة من الرأى العام اهتزت لهذه النتيجة ورتبت عليها امورا هى :

بطلان قانون الانتخاب ، وبطلان وجود المجلس الذى جاء عن طريق هذه الانتخابات . واخيرا بطلان اى قرار او تشريع صدر من هذا المجلس الباطل لبطلان قانون لانتخاب الذى جاء ثمرة له .

فاذا قيل ان هذه النتائج الخطيرة هى التى دعت الرئيس الى حل هذا المجلس وتعطيل جلساته ، لتعذر فهمنا لأمور أخرى جرت فى هذا المجلس . فهذا المجلس انهمك انهماكا شديدا هو بذاته فى تعديل القانون الذى ذهبت هيئة المفوضين الى انه باطل ، وهو القانون الذى اتى بهذا المجلس نفسه . فكيف سمح المجلس لنفسه بمعالجة العيب فى القانون الذى اخرجه الى الوجود ومنحه الحياة ، وكيف ترك يجرى هذا التعديل ويخرج قانونا جديدا وهو مصاب بالعلة التى اوجبت هذا التعديل ودعت الى هذا الاخراج .

أمور لاتفهم ، وكان الواجب نقيضها .. كان الواجب ان يحل لرئيس المجلس فورا وبلا انتظار والا يسمح له باصدار قانون جديد .

ولكن الذى حدث هو نقيض ذلك فترك المجلس حتى اصدر قانونا جديدا واعتبر بعد ذلك وجوده او استمراره فى الوجود مستحيلا ، وتدخل الرئيس بدعوى ان صدور القانون الجديد هو مايدعو الى تعطيل المجلس وحله فى نفس الوقت ويزداد الموقف غرابة حينما نعلم ان المجلس المنبثق عن قانون باطل ، يعتبر باطلا وعديم الشرعية ، وصحيحا وشرعيا فى آن واحد :

يعتبر باطلا بايقاف جلساته والاستفتاء على حله ، ثم يعد بقانون انتخاب جديد بعد ظهور العلة المميتة له ، وتجرى انتخابات مجلس الشعب الجديد على اساس هذا القانون .

كيف تتجاور هذه المتناقضات بعضها الى جوار بعض . كيف لانخاف من ان يطعن أولا فى قانون الانتخاب الجديد . ثم لانخاف ان يطعن فى الاستفتاء ، ثم لانخاف ان يطعن فى الانتخابات قبل حصولها ويقع الاعتراض على اجرائها على اساس قانون الانتخاب الذى وضعه مجلس اعلن السيد رئيس الجمهورية علنا وعلى رؤوس الاشهاد بطلانه ؟ ؟ . .

وبعد فالحقيقة الصادقة والساطعة تتكون من العناصر التالية :

أولا — ان الرئيس امسك عن الافصاح عن الضرورة القصوى الملجئة إلى حل المجلس .

ثانيا — ان الشعب يستحيل عليه ان اراد ان يعتمد على نفسه ويحاول الاهتداء الى هذه الضرورة القصوى ذلك لان المجلس الذى يحل زود الرئيس والدولة بقانون جديد اعتبر علاجا ناجعا لأمراض وأوضاع القانون ١١٤ . ولا يمكن اعتبار المريض الذى تقرر اعدامه طبيبا من نفس الأطباء .

ثالثا — ان القانون الذى ستدعى الامة الى المشاركة فى الانتخاب على اساسه ، به من العيوب على الاقل ستة اضعاف ما بالقانون الذى عدله المجلس المنحل وختم بتعديله حياته !

والآن ماهو الحل ؟

ان اردنا ان نسلك الطريق السوى ، وجب علينا ان نعدل القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٤ ونجرده من عيوبه العديدة التى منها :

أ — نسبة الـ ٨ ٪ .

ب — منح الحزب الفائز بالاغلبية — الاصوات التى لم يتيسر توزيعها على الاحزاب .

ج — عدم ملء الدوائر الشاغرة بطريقة « الياناصيب » باختيار اسم المرشح الاول فى قائمة الحزب الفائز الاحتياطية .

د — الغاء نظام الدائرة المتضخمة التى تبلغ احيانا مقدار محافظة بأسرها .

إن الذى اقترحه هنا ، هو العودة الى الحق ، والرجوع الى الحق فضيلة ، ووضع اساس جديد لحياة نيابية مستقرة ، تسمح للرئيس ان يشغل بما يشغله فعلا وهو اصلاح الحالة الاقتصادية فى البلاد . أما منهج التناقض الصارخ فهو تبديد لقوى الشعب ، وزج به فى ازمات ستتوالى وستتلاحق . ولن ينجى مصر منها جماعة المستشارون والخبراء الذين مازالوا بمصر حتى هبطوا بها الى المستوى الذى نراه ، والذى يحاول الرئيس جاهدا انقاذها منه ، ونقطة الابتداء فى هذه المحاولة ، هى وضع حد حاسم لهذا الاسلوب الضار المتجاهل للاصول ولحقائق الامور . .



تنسيق المواقف مع قوائم حزب العمل

[illegible]

محمد حامد ابو النصر — فريد عبد الكريم — رفعت السعيد — مصطفى كامل مراد — احمد الصباحي



السؤال الذى واجه كل فصائل وتيارات المعارضة المصرية لسنوات طويلة هو : لماذا ينجح الحزب الوطنى فى فرض هيمنته على البلاد ، رغم انه فى واقع الأمر ليس إلا حزبا للأقلية ؟

والاجابة التى واجهت هذه الفصائل - ايضا - ولسنوات طويلة هى :لأن قوى المعارضة تعانى من الفرقة والانقسام .

من هنا ،وفى هذه الظروف التاريخية ، بادر حزب العمل بالدعوة إلى إزالة السؤال والاجابة دفعة واحدة بطرح البديل .. دعا الحزب الى وحدة تيارات المعارضة ، ووقوفها صفا واحدا فى مواجهة « هذا الحزب الوطنى الديمقراطى » ..

ورغم ضيق الوقت ،واصرار الحزب الحاكم على الانتهاء من الانتخابات بسرعة ، كماهى عادته ، إلا ان أحزاب وتيارات المعارضة ، واجهته ولأول مرة بمحاولة جادة لبلورة موقف موحد ، فتوالت الاجتماعات وصدر العديد من القرارات .. ابرزت كلها ، ولاول مرة منذ بداية التجربة الحزبية فى مصر ، تنامى الدعوة لتحقيق التنسيق بين قوى المعارضة ، لمواجهة الحزب الحاكم .

بادر حزب العمل ، باطلاق الدعوة الى التنسيق وتجاوبت معه معظم الفصائل والتيارات ، ولنسمع المهندس ابراهيم شكرى ، عن هذه الدعوة حيث يقول :

لقد رأينا ان التنسيق بين أحزاب المعارضة ضرورة .وقد أعلنت ذلك فى الاجتماع العام الذى عقدته الأحزاب منذ اسبوعين ، فقلت يومها أننا سنذهب فى التنسيق الى أخر مدى تماما كما قمنا هذا المؤتمر على اساس تعاون بيننا .

وترجع ضرورة التنسيق الى اهتمامنا بزيادة تمثيل المعارضة فى مجلس الشعب القادم حتى نحطم القيد الذى تفرضه الحكومة على وجودنا وتاثيرنا . ولاجل هذا الهدف الذى يخص قضية الديمقراطية فاننا مستعدون لقبول اية تنازلات تفرضها القائمة الواحدة على حزبنا .

واذا كانت التطورات قد انتهت الآن الى اقامة تحالف يضم الاخوان والاحرار مع حزب العمل ، فاننا كنا نفضل نجاح الجبهة الاوسع التى تتسع للجميع ، رغم ان قائمة الجبهة الواسعة باسم الوفد والجبهة الحالية تحت اسم حزب العمل . ولكن لا مجال الان للندم او العقاب . فالوقت محدود وعلينا ان نتجه بكل قوانا لكى نحقق افضل النتائج باذن الله فى الانتخابات . وسنحرص على استمرار التفاهم والتعاون مع الجميع رغم الخلاف الحادث حول القوائم ،ولكن التحالف والتنسيق سينحصران فى الهيئات الثلاثة .

ونحن نتوقع مقاومة شرسة من الحكومة لمحاولاتنا جمع الصفوف .. ولكن شعبنا يصر على انتزاع حقه فى الحرية ،وهو سينتصر فى هذا الجهاد ان شاء الله .

تحقيق :

أحمد عبدالله

ربيع شاهين

احمد السيوفى

زينب عامر

موقف الاحرار والتجمع

● مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار سيدخل الانتخابات على قوائم الحزب فقط كل ماق الامر .. هناك تنسيق مع الاحزاب الأخرى فى القوائم والدوائر الفردية .

● قال الدكتور رفعت السعيد :

ان حزب التجمع بعد ان تدارس الاقتراحات المقدمة بشأن قوائم مشتركة تقرر فى اجتماع الامانة العامة الاعداد لدخول الحزب الانتخابات القادمة بقوائمه المستقلة ..... اى باسمه فى قوائم يمكنها ان تتسع لكل القوى الوطنية والتقدمية القريبة منه والتى لم تجد الفرصة لاعلان احزابها بعد ... وسوف تجتمع اللجنة المركزية للحزب يوم الجمعة القادم فى دورة طارئة لاتخاذ القرار النهائى .

الحزب الناصرى

● وصرح الاستاذ فريد عبد الكريم ان قيادة الحزب الناصرى كانت فى حالة انعقاد دائم خلال الأيام الماضية لموالاة الاعداد للمؤتمر الأول للحزب والمقرر عقدة يوم ٢١ فبراير ، وقد فرض حل مجلس الشعب نفسه على جدول اعمالنا ، وكان الرأى الغالب فى البداية دعوة قوى المعارضة جميعا لمقاطعة الانتخابات ، وكانت لنا تحفظاتنا على مبدأ التنسيق مع حزب الوفد ، ولكن بعد التطورات الأخيرة ، تغيرت النظرة ، لا اعتقد اننا سنشارك بقوتنا الكاملة لان تقييمنا الاسلى للانتخابات واحتمالات تزويرنا لم يتغير .

وفى كل الاحوال فإن إجتماعنا القادم للجنة المركزية سيحسم التفاصيل ، واعتقد انها ستكون جاهزة يوم الجمعة إن شاء الله .

● وقال احمد الصباحى رئيس حزب الأمة لقد اتفقت احزاب المعارضة على دخول انتخابات مجلس الشعب القادمة فى قائمة واحدة .. واعلنا ذلك وسعدت الجماهير بهذا الخبر وانتظروا منا تنفيذها ..... وفوجئنا بحزب الوفد ينقض عهده ويقول لنا (باى .. باى ... بالسلامة)

ونحن كحزب الأمة لانريد ان نتسول من اية احزاب معارضة اخرى .. وسندخل الانتخابات بقائمة حزب الأمة فقط .. ومرحبا باى حزب للدخول تحت قوائمنا .

اصوات من الوطنى

منذ أن تقدم حزب العمل باقتراحه بالتنسيق بين أحزاب المعارضة فى هذه الانتخابات . والحزب الوطنى يحاول النفاذ بكل الطرق الى داخل أحزاب المعارضة ، لاثارة الوقيعة بينها ، كما تهلل وجهه بالفرح حينما أعلن حزب الوفد عن عدم موافقته على هذا الاقتراح ،لكن ذلك لايمنع من أن يكون لبعض الأعضاء البارزين فى الحزب رأى وسلك مخالف .

● يقول توفيق عبده اسماعيل :

ليس هناك مانع قانونى فى موضوع القائمة الموحدة ، اما من ناحية المواءمة فهى غير مقبولة شعبيا لانه هناك احزابا ليبرالية جدا واحزاب اخرى متطرفة فى اليسار ودخول هذه الإتجاهات المتضاربة فى قائمة موحدة



يجعل من السهل ضرب القائمة بالكامل . وهي تيسر توجيه طعنات للقائمة بمعرفة الحزب الوطني لان لكل منهم اتجاهاته المتضاربة .

كما انه اعتقد ان اثراء الديمقراطية وتقوية المعارضة قد تدعو إلى التقدم بقائمتين للمعارضة .. الاولى تشمل الاحزاب الليبرالية والثانية تشمل الاحزاب ذات الميول الاشتراكية

(العمل . التجمع) بحيث تكون الاتجاهات جميعها ممثلة في المجلس .

نريد اثراء للتجربة

ويقول حمدي السيد : النزول بقائمة واحدة للمعارضة لن يعطي العمل الحزبي فرصة للاثراء والتعميق والحوار حول برامج الاحزاب

ويضيف : ونصيب أفضل لو كانت هناك مبادرة من الحزب الحاكم أو من رئيس الجمهورية في غيبة المجلس بخفض نسبة ٨ ٪ أو الغائها تماما بحيث يشجع هذا للدخول بقوائم مستقلة لاجل تعميق العمل الحزبي ولاثراء الحوار السياسي وإيجاد مايسمى بالولاء للاحزاب كما انى اعتقد ان التجربة ـ سينتج عنها خلافات داخل الاحزاب حول القوائم وترتيبها واختيار افرادها .

انسحاب الوفد

اعلن حزب الوفد انسحابه من الموافقة على فكرة دخول الانتخابات في قائمة حزبية موحدة وعلل انسحابه من هذا الاتفاق بان الدخول في قائمة موحدة امر مخالف للقانون كما اثاروا الاختلافات الفكرية والعقائدية بين الاحزاب متجاهلا ما جمع عليه قادة المعارضة في مؤتمر الاحزاب الاخير من تناسى هذه الاختلافات في سبيل اقرار الديمقراطية .

● يقول الدكتور عبدالحميد حشيش السكرتير المساعد لحزب الوفد قانون الانتخابات يمنع من دخول الاحزاب المعارضة في قائمة موحدة حيث يستلزم اثبات الهوية الحزبية للمدرج اسمه في قائمة حزب من الاحزاب ولابد ان يعطيه الحزب شهادة بانه ينتمي اليه ، ومن غير المتصور ان يعطى شخص ينتمي الى حزب معين شهادة بانه عضو في حزب آخر .

وهذا سيكون مبررا للطعن في صحة القوائم . بالاضافة الى وجود فوارق عقائدية ومذهبية بين بعض الاحزاب والبعض الاخر . ومن غير المتصور ايضا ان هؤلاء جميعا يدعون الى انتخاب قائمة لها فكر معين او من المفروض انها تنتمى الى حزب له فكر معين .

● وعلق ممدوح قناوى ـ الامين العام المساعد لحزب العمل الاشتراكي ان انسحاب الوفد هو خطا تاريخي غير مبرر ، لان صيغة التنسيق التى عرضت بمبادرة من حزب العمل .. هما استمرار لتجميع القوى الوطنية كانت تحمل هدفا وطنيا من اجل توحد قوى المعارضة لاتخاذ موقف موحد تجاه قضية مجلس الشعب لتحقيق التوازن السياسى ، ولم يكن الوفد مضارا في هذه الصيغة ، ويضيف قناوى ان هذه الصيغة قد نجحت بالفعل ـ بصورة مصغرة في مؤتمر الاحزاب الذى تاكدت فيه قدرة الاحزاب على التنظيرجيد ، وتركيزها على الديمقراطية كقضية محورية وتجميد الاختلافات الفكرية والاجتماعية فيما بينلصالح تحقيق اهداف الشعب .

● ويتفق دكتور ميلاد حنا ـ مستقل ـ في ان حزب الوفد بانسحابه فقد فرصة تاريخية ـ لن تتكرر ، واضاف بان التعلل باى اع انونية هو تعلل سخيف وساذج ، لانه من حق اى مواطن مصرى ان يغير هويته السياسية وانتماءه الحزبى دون اى قيد او حرج ، ويرى دكتور ميلاد ان الحزب الوطنى لابد ان يكون قد ضغط على حزب الوفد ، لان القوائم المشتركة كانت ستهز الحزب الوطنى هزا عنيفا لاول مرة منذ عام ١٩٥٢ .

ويشير حنا الى ان الديمقراطية في مصر مازالت ديكورية ، وان فاعلية الاحزاب داخل البرلمان كانت محدودة ، ولهذا فان دخول الاحزاب بقائمة موحدة كان سيؤدى الى التوزان بين احتكار الحزب الوطنى وجبهة المعارضة .

لكن كيف تنظر ، الهيئات والتداول والاتحادات الى موقف المعارضة بالتنسيق في مواجهة .. جدوث وحلف الحزب الوطنى ؟

هيئة تدريس المنصورة توافق

● يؤكد الدكتور الشافعى بشير رئيس نادى هيئة تدريس جامعة المنصورة بعدم وجود اية موانع او معوقات من الناحية القانونية ، ولكن الامر يخضع للملاءمة السياسية ، واظن ان دخول الأحزاب المعارضة الانتخابات في قائمة موحدة اصلح كثيرا لها وللمصلحة العامة ، ونحن نؤيد مثل هذ الموقف ، لما له من فوائد متعددة حيث سيمكن المعارضة من استثمار كل صوت تحصل عليه بدلا من ذهاب اصواتها الى الحزب الوطنى مثلما حدث مع حزبى العمل والتجمع في الانتخابات الماضية عندما لم يحصلا على نسبة ٣١ل٨ ٪ .

ويضيف الدكتور الشافعى بشير أن وجود احزاب المعارضة في قائمة موحدة يؤدى ـ بدون شك ـ الى تعميق الديموقراطية ، فوجود معارضة قوية يؤدى الى ديموقراطية حقيقية على عكس ما يمكن حدوثه اذا ما مثلت المعارضة في مجلس الشعب بعدد محدود من المقاعد ، حيث سيؤدى ذلك الى توحش الحزب الحاكم .

نحن نريد ـ والكلام مازال للدكتور الشافعى بشير ، ان تدخل كل العناصر القيادية الوطنية في مصر الى ساحة العمل الحكومى ، لان الافكار الوطنية للاحزاب لابد ان تدخل كلها الى ساحة العمل وليس الى ساحة الكلام . فلابد أن يكون هناك وزراء من المعارضة الى جانب الحزب الوطنى في الحكومة الائتلافية التى نطالب بها .. ان الجبهة أمر ضرورى لانها ستجعل الأحزاب تحصل على نسبة عالية جدا من الاصوات في المرحلة القادمة ولن تختلف المعارضة كثيرا في الشعارات في مواجهة الحزب الوطنى حيث سيكون شعارها واحدا وهو تعميق الديموقراطية وازالة كل المعوقات

التي يعتبر الحزب الوطني السبب الرئيسي فيها ، وليس أدل على ذلك من ترسانة القوانين سيئة السمعة التي وضعها الحزب الوطني ويصر على التمسك بها .

وهيئة تدريس اسيوط ايضا .

● يؤيد الدكتور محمد حبيب رئيس نادي هيئة تدريس جامعة اسيوط موقف احزاب المعارضة من خوض الانتخابات بقائمة موحدة في مواجهة الحزب الحاكم ، ففي ذلك خير لاحزاب المعارضة ولمصر ، خاصة أن حل مجلس الشعب جاء مفاجئا ، واصبح صعبا على الاحزاب ان تاخذ استعدادها ، فكان لزاما عليها ان تتوحد في قائمة واحدة وانا شخصيا اؤيد ذلك بكل قوة لأنه هو المنفذ الوحيد أمام المعوقات القائمة خاصة ان المؤتمر الشعبي كان له صداه الطيب ، فالناس لم تعد تثق في الحزب الوطني .

ويؤكد الدكتور محمد حبيب ان المواطن العادي يرحب بمثل هذا الامر ويؤيد دخول الاحزاب في قائمة موحدة .

وجامعة القاهرة

● وفي نفس الاتجاه يؤكد الدكتور يوسف عبدالرحمن رئيس نادي هيئة تدريس جامعة القاهرة ان رجل الشارع في مصر يؤيد هذه الخطوة من جانب احزاب المعارضة القائمة الموحدة امر لا باس به وخطوة جيدة جدا تحسب لها . وانا شخصيا اؤيد خوض الاحزاب المعارضة للانتخابات في قائمة موحدة لان هذا يقوي المعارضة في مجلس الشعب مستقبلا ويجعلها تمثل بنسبة اكبر من المقاعد في مجلس الشعب .

ولكن في نفس الوقت لابد من الغاء حالة الطوارىء والعودة الى الانتخابات الفردية والاشراف الكامل للقضاء على الانتخابات واعداد جداول جديدة للناخبين تشمل كل من بلغوا سن الانتخاب .

المرشحون لنقابة الصحفيين

وقد استطلعت « الشعب » رأى المرشحين لشغل منصب النقيب ، في نقابة الصحفيين ، فاعتذر جلال الدين الحمامصي ، مفضلا أن يكتب رأيه في الاخبار . أما محمود الراغي فقال لنا :

أن فكرة اشتراك الاحزاب في قائمة واحدة كانت مقبولة من الرأى العام لانها تعبر بصورة أو باخرى عن نوع من الوحدة الوطنية وائتلاف الاتجاهات الفكرية لاحتواء الأزمة التي نمر بها وهي أزمة غير مسبوقة في حجمها وفي تشابكها . ولهذا فان مستقبلها أكبر مما نتصور .. والتوحد في برنامج للحد الادنى من الاتفاق على القضايا الملحة كان ضرورة قومية ووطنية . فهناك ثلاث قضايا لاخلاف حولها وهي الديموقراطية والازمة الاقتصادية ثم الاستقلال في العلاقات الخارجية ،وهي محاور تشترك فيها أيضا التيارات التي لم تتشكل في أحزاب بعد لكنها قوة سياسية حقيقية في الشارع المصري مثل التيار الاسلامي والتيار الناصري .

فإذا كان الموقف هو ما انتهى إليه رفض بعض الاحزاب لفكرة القائمة الموحدة فلا أظن أن اتفاق حزبين أو ثلاثة في قائمة واحدة سيكون كافيا لاقناع الرأى العام بايدلوجية الهدف حتى لو كانت هذه الاحزاب متقاربة في برامجها .. ولذا فإن الذي كان يجب أن يكون هو اتخاذ موقف موحد لالغاء النسبة المئوية (٨ ٪) اللازمة لدخول الحزب للبرلمان كشرط لدخول الانتخابات ... وعلى العموم فان تصوري لفلسفة القائمة الموحدة يتركز على شيء واحد هو مواجهة الحزب الحاكم .. ولابد من مراعاة قدرة أي صورة اتفاق بين حزبين أو اكثر على إقناع الرأي العام ، قبل المشاركة فيها ..

هذا ولم يتمكن الشعب من استطلاع رأى ابراهيم نافع نقيب الصحفيين .

لا معارضة بدون الاخوان

وقال د . ممدوح جبر نقيب الأطباء . أرى أن أي خطوة تتم نحو ترشيح الديمقراطية وارساء معالمها لابد ان نؤيدها .. واذا رأى أقطاب المعارضة التنسيق بينها سوف يخدم هذا الهدف فليس هناك مانع لذلك .. ولكن اذا كان هذا الاجراء سيتسخ مبادىء وبرامج واتجاهات كل حزب فانى أرى أن في رأيه منفردا ، وكل على حدة ، أجدى وأنفع لدعم الديمقراطية .. أما اذا كانت مجرد عملية تكتيكية للوصول لمجلس الشعب انها تصبح غير ذي جدوى .. ومضرة للصالح العام ..

● ويضيف د . عبد المنعم ابو الفتوح ، سكرتير نقابة الاطباء ، اننا نؤيد ونبارك خطوة التنسيق بين المعارضة على قائمة حزب العمل الاشتراكي ، وأي تنسيق بين المعارضة في مواجهة الحكومة لابد ان يشمل التيار الاسلامي ، حيث ان هذا التيار هو اكبر التيارات شعبية .. اما اعتراض الحكومة فهو امر لاوزن له لان التنسيق بين المعارضة لا يتم بتصريح من الحكومة ، واذا تم التنسيق بين المعارضة وعلى راسها التيار الاسلامي ، فسوف تكون النتائج طيبة ، وسيعطيها الشعب صوته .. وأي مجموعة تنسق فيما بينها ، لابد ان يكون الاسلام على قمة اعمالها .. وضمير مصر لا يمكن ان يمثل في غيبة الاسلام .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

المعارضون جميعا فى قائمة الوفد

كيف بدأت القصة وكيف انتهت ؟

بقلم : عادل حسين

قبيل انتخابات ١٩٨٤ قيل ان الرئيس يريد إحداث اصلاحات شاملة ، وقيل ان البناء التنظيمي للحزب الوطنى يعوق هذه المهمة ، حيث يسيطر اقطاب الفساد وعملاء الامريكان على عديد من المواقع القيادية فى هذا الحزب ، ولذا فان الانتخابات فرصة لاعادة تشكيل الحزب الحاكم . وقيل أيامها ان اسلوب الانتخابات تحول من المقاعد الفردية الى القوائم لأن اسلوب القوائم ، يزيد من قدرة القيادة على تعيين اسماء الناجحين من الحزب الوطنى ، فيسهل هذا عملية تطهيره .. ومن ناحية اخرى ، قيل لبعض المعارضين « ان وجودكم فى المجلس بوزن مؤثر يساعد كذلك فى عملية الاصلاح ، وفى الضغط على الجناح الفاسد من الحزب الحاكم » .

ومن هنا صدق البعض الخط الاعلامى الرسمي الذى ركز أثناء المعركة الانتخابية السابقة على أن الاحزاب المصرية صنفان : صنف ينتسب بشكل أو آخر الى ثورة يوليو (الوطنى ـ العمل ـ التجمع) وصنف آخر يعادى يوليو تماما ولا يترابط معها باية صلة (الوفد) .. صدق البعض هذا الكلام .. على أمل أن يستخدم الرئيس نتائج الانتخابات فى الحصول على الدعم السياسى والتشريعى المطلوب لاصلاحاته ..

الا أن وقائع الانتخابات السابقة اثبتت كذب كل هذه الادعايات والتصورات .. وثبت مما جرى ان نسبة الـ ٨ ٪ وضعت فى قانون الانتخاب لكي تستبعد عمدا حزبى العمل والتجمع .. وثبت أن كل ما أوصله الينا « عليمون ببواطن الامور » كان صحيحا ، فقد ابلغونا قبل الانتخابات أن نسبة الـ ٨ ٪ وضعت واتخذت كل الاجراءات التى تضمن الا نتجاوزها (رغم وصفهم لنا ظلما باننا اقارب للحزب الوطنى والعياذ بالله !)

وبالنسبة لتحالف الوفد مع الاخوان ، أذكر ان كل الجهود بذلت لتمزيقه ثم للتزوير ضده .. وخلاصة القول ان معركة ١٩٨٤ شهدت أشكالا مبتدعة من التدخل الادارى لتزوير ارادة الناخبين ، ونحن نقصد بذلك تدخل سلطات الحكم المحلى بوزن كبير الى جانب التدخل التقليدى للداخلية .. لقد أثبتت معركة ١٩٨٤ أن حكامنا يفكرون بطريقة تختلف تماما عن الادعاءات التى اطلقوها ، بل نلحظ أنهم لا يهتمون بتجميل « الديكور » ، وثبت أن القوائم لم تجعلهم يحسنون من نوعية أعضاء الحزب الوطنى داخل مجلس الشعب ، فنسبة اصحاب السوابق لم تنخفض ... وثبت كذلك ان نية التغيير الشامل (أو الجزئى) غير موجودة .

× × × × ×

ذكرت هذا كله بمناسبة ما قيل وكتب فى الايام الاخيرة على إثر حل مجلس الشعب ، فالامال الخادعة عادت تنتشر من جديد : فى الحد الادنى هناك من يقول : ان الانتخابات الجديدة تقررت لتصويب القانون ، وهناك من يقول : بل المسالة ابعد من ذلك ! ونحن اذا كنا ـ بحمد الله ـ لم نخدع



فى المرة الاولى ، فاننا لن نخدع بالتالى هذه المرة .. وما دمنا لا نخدع ، فإنه يصبح صعبا فى الحقيقة تفسير هذا الذى يجرى .

وكيف ننخدع ونحسن الظن ، باهل الحكم ونتصور انهم قد اتعظوا ؟ وانهم يحلون المجلس تعبيرا عن مسلك جديد ، يحترم الدستور ويعدل السياسات ؟ .

كيف نقول ذلك وكل الشواهد تدلنا على أن المسائل المتعلقة بالانتخابات وبالتعامل مع اصحاب الآراء المعارضة ، تمضى بنفس الطريقة التى سادت عام ١٩٨٤ ، وبالتالى لن تختلف النتائج ؟ واذا كانت النتائج لن تختلف ، اذن لماذا حلوا المجلس ؟ ! .

■ على اى حال ، لم يعد يهمنا كثيرا أن نتوقف عند كيف يفكرون ، فالأجدى والأهم هو كيف نفكر نحن ؟ .

وحين طرحنا هذا السؤال على أنفسنا كانت الاجابة : إن حل المجلس فرصة فريدة نفرض فيها بقوة « الشعب » اصلاح المسار السياسى والدستورى ، وايا كانت نوايا خصوم الاصلاح .. ومن واجبنا ان نتقدم لأداء هذه المهمة بدون تردد .. كيف ؟ .

× × × × ×

لقد ناقشت اللجنة التنفيذية طبيعة التحرك المطلوب وطبيعة الاهداف . ومن حق الاستاذ ابراهيم شكرى أن نذكر له أنه كان صاحب الرؤية الصافية والواضحة ، وقد عرض تصوره فى اجتماع اللجنة (على نحو ما نشرت « الشعب » فى عددها السابق) وانتهى العرض بتاكيد مبدأ التحرك الموحد بين الفصائل المختلفة للمعارضة .

وقد يتخذ التحرك الموحد شكل المقاطعة الجماعية للانتخابات بهدف الضغط على الحكومة لكى تتخذ الاجراءات الكفيلة بضمان دستورية القانون ، وسلامة عمليات التصويت والفرز .. والشكل الاخر للعمل الموحد هو الاشتراك فى الانتخابات ، ومواجهة كل العيوب القائمة ، من خلال قائمة واحدة لممثلى المعارضة .

□ وكان طبيعيا ان يثور خلاف داخل اللجنة التنفيذية لحزب العمل ، فاحتدم النقاش وامتد ، ثم انتهى الى موافقة الجميع على ما طرحه قائد الحزب ، ورغم الموافقة على شكلى العمل الموحد ، الا أن اغلب التقديرات مالت الى أن البديل الثانى اقرب للتحقيق ، اذ يصعب موافقة كل الأطراف على مقاطعة الانتخابات ، وقد حدث فى انتخابات ١٩٨٤ موقف مشابه ، فاتفقت الاحزاب على المقاطعة ، ثم اعلن الوفد أنه سيدخل المعركة ، فاضطر الباقون الى العدول عن نيتهم . ولكن اذا وصفنا البديل الثانى (دخول الانتخابات بقائمة واحدة للمعارضة) اذا وصفنا هذا البديل بانه ايسر ، فإن الفضل هنا يرجع الى استعداد حزب العمل للتضحية بمصالحه الخاصة والمباشرة من أجل هدف قومى عام .

□ فالقائمة الواحدة ينبغى ان تحمل اسم حزب معين ، واذا كان حزب الوفد هو الحزب المعارض الحائز على اكبر نصيب من الاصوات فى الانتخابات السابقة ، فإن من حقه أن يطالب بان يكون هو صاحب الراية التى نلتف حولها . ولا شك ان هذا المطلب يوقع كل الاحزاب الأخرى فى حرج شديد ، حيث لا شبهة فى عمق الخلافات الفكرية والسياسية التى تفصل هذه الاحزاب ونحن منها عن الوفد ، ومن هذه الناحية تستوى متاعب حزب العمل حال قبوله لهذه الفكرة ، مع المتاعب التى يلقاها كل حزب آخر امام اعضائه وجماهيره . ولكن يضاعف من مشكلة حزب العمل حقيقة أنه يمكن ان يستغنى عن حرج القائمة الوفدية حيث ان بوسعه بتوفيق الله أن يحصل وحده على نسبة الـ ٨٪ من الاصوات المطلوبة لدخوله فى مجلس الشعب ، بدلالة ما حصل عليه فى الانتخابات السابقة (حصل على ٥ر٧ ٪) .

وبالفعل ثارت هذه النقطة داخل الاجتماعات القيادية (اللجنة التنفيذية ثم اللجنة العليا) وفى لجان الاقاليم . وكان الرد : ان تحقيق تنسيق وثيق بين كل القوى المعارضة سيبعث روحا جديدة فى الأمة ؟ فالتحرك المشترك دليل على تقدير قيادات الاحزاب لمسئوليتها ، وسيعيد هذا للجماهير ثقتها بنفسها وبجدوى الجهاد . وهذه « الصحوة » اساس اى تقدم ، واذا كان إحداث هذه الصحوة يتطلب تقديم تضحية ما فإن حزب العمل يجب ان يكون مبادرا وقابلا لهذه التضحية .

وكان هناك رد آخر على المخالفين لهذه الرؤية ، فالقائمة الواحدة تحقق وجودا للمعارضة فى مجلس الشعب يصل الى ١٢٠ عضوا على الاقل (اذا ظل مستوى التزوير عند المستوى الذى عايناه فى الانتخابات السابقة) وفضلا عن الزيادة فى العدد ، فإن القائمة الواحدة ستضمن تمثيل كل التيارات التى قد تمنعها نسبة الـ ٨ ٪ وكذلك فإن القائمة الواحدة تضمن انجاح عدد اكبر من الشخصيات العامة التى قد تفتقد قاعدة كافية من العلاقات والروابط التى تكفل النجاح التقليدى فى الانتخابات . ولا شك ان هذه القفزة فى عدد المعارضين وفى نوعيتهم ستكسر نهائيا احتكار الحزب الحاكم للصوت العالى داخل المجلس ، وسيؤثر ذلك على التشريعات وعلى اجراءات الحكومة وعلى دور أجهزة الاعلام الرسمية .. الخ .. باختصار ، ستبدأ رحلة التصفية الجادة للنظام الذى يحتفظ بكل سمات النظام الشمولى وصلاحياته ، دون ان يحمل معه أية علامات على الحيوية وعلى الجسارة فى اتخاذ القرار .

× × × × ×

■ اقتنعت المستويات المختلفة داخل حزب العمل بقبول الحرج والتضحية امام هذه المكاسب الكبيرة فى البناء السياسى وفى مجمل الممارسة .. السياسية ، وانتهينا الى ان اية خسائر جزئية مؤقته فى الاجل القصير سنعوضها ونتجاوزها عبر عدد من السنوات فى اطار مناخ عام افضل ، ومع استعادة الشعب للياقته الاجتماعية والسياسية .

انتهينا بالاجماع الى هذا القبول بالموقف الموحد (حتى فى صورة القائمة الواحدة) وأعتقد ان نتائج المؤتمر الرابع للحزب ساعدت فى الوصول الى هذه النتيجة ، فقد حقق المؤتمر وحدة فى الفكر ، ووحدة مباركة بين مستويات الحزب المختلفة ، والتفافا حارا حول قائد الحزب ابراهيم شكرى مد الله فى عمره وبارك له فى صحته وعافيته .

□ انتهينا بالاجماع الى الدعوة للموقف الموحد فى الانتخابات القادمة ، وكلف ابراهيم شكرى باجراء الاتصالات والمباحثات مع سائر القوى الاخرى ، ووفق ما نشر فى العدد السابق من « الشعب » ، فإنه تقابل بالفعل (وعلى التوالى) مع ممثلى الوفد والاخوان والناصريين والاحرار والتجمع .

وقد اسهمت الظروف فى تحديد المواعيد ، اى لم تتراتب المواعيد فى كل الاحوال وفق اولويات مقصودة . وأظهرت الجولة الاولى من المباحثات ان هناك قبولا عاما للوجهة ، باستثناء الناصريين . فقد اوضح الاستاذ فريد عبد الكريم منذ البداية (والشهادة لله) انهم يفضلون مقاطعة الانتخابات وانهم فى كل الاحوال يرفضون المشاركة تحت قائمة تحمل اسم الوفد .. ومن ناحية اخرى طلب الاخوان التاكد من موقف الوفد ، فقال ابراهيم شكرى : أن الاستاذ فؤاد سراج الدين ابلغه تاييده للفكرة ، وقال انه يصدق ما ذهب اليه سراج الدين ثقة منه فى شخصه واضافة الى انه لا يرى منطقا لرفض الوفد فكرة ان ينزل الجميع فى قائمته ، فهذا يحقق له وضعا بالغ التميز والتفوق فى الساحة السياسية ، ولاشك ان الاستاذ فؤاد سراج الدين يدرك هذا جيدا .

الا ان الاجتماعات توالت داخل كل حزب ، وتوالت اللقاءات بين ممثلى الاحزاب ، والتغيرات والتبدلات فى المواقف كانت سريعة جدا ، وبدأ يتسرب عن « الوفد » بالذات انه عاد الى رفض الفكرة ، ورغم تصريحات نشرت فى الصحف الرسمية لبعض اقطابه ورغم البيانات التى قالت هذه الصحف انها تلقتها ، ظل الرأى الغالب داخل حزب العمل اننا بصدد حملة للوقيعة ، وكان هذا الرأى يستند الى نتائج لقاء ثان بين قادة حزبنا وبعض مسئولى الوفد .

ولكن ثبت فى النهاية ، واثناء اجتماع اللجنة العليا لحزبنا ، ان الوفد قد اتخذ بالفعل قرارا نهائيا بان ينزل الانتخابات وحده .

■ واعترف اننى مفاجا ـ حتى هذه اللحظة ـ بقرار الوفد .. واعتقد أنه أخطا خطا كبيرا ، ولكن لا شك فى أن له أسبابه .

والامر المؤكد ان قرار الوفد كان يدفع بالضرورة كل الاطراف للبحث عن صيغ بديلة . ان الوفد لم يرفض القائمة الواحدة فقط ، ولكنه رفض شكل العمل الموحد الاخر ، أى رفض فكرة المقاطعة الجماعية ، فقد قرر وحده ان يشترك وبغض النظر عن رأى اى فريق اخر .

كان علينا ان نفكر بسرعة .. هل نعود الى فكرة المقاطعة ؟ وكيف يكون ذلك ، وما جدواه اذا كانت المقاطعة غير شاملة لكل الفصائل ؟ هل نعود الى تجربة الدخول وحدنا كما حدث فى انتخابات ١٩٨٤ ؟ أم نكرر الاتصال مع قوى المعارضة الاخرى ؟ دار البحث فى كل ذلك اثناء اجتماع اللجنة العليا طوال يوم الجمعة الماضى ، وكذلك دار البحث فى الاحزاب والتجمعات السياسية الاخرى وتمت اتصالات ..

× × × × × ×

انها ايام تاريخية وآثارها سترسخ وتونع خلال المرحلة القادمة .. وفى مثل هذه الايام يكون من توفيق الله ان يتصرف المرء بسرعة .

■ ودون دخول فى تفاصيل (لا اعرف أغلبها) تم لقاء ظهر السبت فى مقر حزب العمل ، ونجح ممثلو حزب العمل فى تشكيل حلف او ائتلاف انتخابى مع الاخوان المسلمون ، ومع حزب الاحرار .

وأرجو ان يكون مفهوما ان عرضى السابق لم يقصد توجيه اية اساءة الى حزب الوفد أو غيره .. فعكس ذلك هو مقصدى واذا تعذر الوصول الى الحد الاقصى من التنسيق فى شكل القائمة الواحدة ، فإن تحقيق اى قدر من التفاهم بين قوى المعارضة يظل هدفا نسعى اليه .

□ وفى تحالفنا المعلن بتشكيله الحالى ، نؤكد ما سبق ان اوضحناه للجميع اثناء سعينا لتشكيل الائتلاف الاوسع تحت راية الوفد ، نؤكد ان التحالف يقوم على برنامج ديمقراطى . فما يجمعنا مع غيرنا هو العزم على تعديل قواعد العمل السياسى ، فبدون الاصلاح العاجل والشامل فى هذا الجانب يكون كل ما نقوله ونكتبه زبدا يذهب جفاء .. إن الخلاف قائم بيننا وبين من نتحالف معهم ، ولكن تجمعنا واياهم نقطة بدء واحدة : *الحرية !* .

نحن ندرك خطورة ما حققناه ، فنحن بما قررناه نهز قواعد الاستبداد .. ونعلم أن طواغيت الارض يزعجها ما حدث ، وهى لن تواجهنا بالقوة السافرة فى المقام الاول ، فادهى من ذلك انها ستلجا الى الحيلة لشق الصفوف ، بل سيسعون الى نشر الاكاذيب لافتعال الخلافات او للنفخ فيها .. وقد بدأ ذلك فعلا .

ولكن يمكرون .. ويمكر الله والله خير الماكرين
والله أكبر ويحيا الشعب

عادل حسين



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

فى اجتماع تاريخى :
اللجنة العليا للحزب تقرر دخول المعركة الانتخابية
وتفوض رئيس الحزب بالتنسيق مع الاحزاب والقوى السياسية

شهد يوم الجمعة الماضي اجتماعا تاريخيا للجنة العليا لحزب العمل الاشتراكي التي انعقدت برئاسة ابراهيم شكرى زعيم الحزب لمناقشة موقف الحزب من الانتخابات العامة القادمة . وقررت اللجنة بعد مناقشات دامت أكثر من ثماني ساعات دخول الحزب انتخابات مجلس الشعب فى ابريل القادم وتفويض رئيس الحزب واللجنة التنفيذية باجراءات الاتصالات مع كافة الاحزاب والقوى الوطنية بهدف تحقيق أعلى قدر ممكن من التنسيق فى المعركة الانتخابية .

وكان ابراهيم شكرى قد بدأ الاجتماع بطرح تقرير حول الموقف الذى تتعرض له الديمقراطية ، بممارسات الحزب الحاكم الذى حدد زمان المعركة وشروطها وفقا لمصالحه ، باصراره على اجراء الانتخابات بالقانون المعدل المطعون فى دستوريته ، وفى ظل نفس المجالس المحلية التى يسيطر عليها ، وبدون الموافقة على أى مطلب من مطالب المعارضة بخصوص ضمانات نزاهة العملية الانتخابية ، وحدد التقرير ان أحزاب المعارضة وكافة القوى الشعبية اصبحت أمام خيارين أساسيين لمواجهة هذه الاوضاع . اما المقاطعة الشاملة للانتخابات ، واما المجابهة المشتركة لتعنت الحزب الحاكم .

وقد شهد الاجتماع مناقشات معمقة حول هذا الموضوع فى ضوء قرار الوفد بالتخلى عن فكرة الجبهة المشتركة ، والقرار المنفرد بنزول الانتخابات والذى أعلن فى نفس اليوم . واتجهت المناقشات الى رفض فكرة مقاطعة الانتخابات مادامت ان المقاطعة لن تكون شاملة ، ومادامت تعطى فرصة للاعلام الحكومى للحديث عن خوف المعارضة من عدم النجاح وعدم شعبيتها .. الى آخر ذلك من الادعاءات .

وأكدت المناقشات ان القوى الشعبية يجب ان تتحمل مسئوليتها فى مجابهة عمليات التزوير المحتملة ، وعدم ترك الساحة خالية للراغبين فى تزييف ارادة الجماهير . وأيدت مناقشات اللجنة الاستمرار فى طرح المفهوم الجبهوى للمعركة الانتخابية ، فى مواجهة التسلط والديكتاتورية ، وان حزب العمل لم يكن معتادا على رؤية مصالحه الحزبية بعيدا عن الموقف القومى ، والمصلحة الوطنية العليا للبلاد ، وان عقله وفكره مفتوحان ، ويده ممدودة لكل الوطنيين فى سبيل اصلاح أوضاع البلاد .

ولذلك استقر رأى اللجنة فى النهاية على ضرورة دخول المعركة الانتخابية ، والتصدى لكافة مظاهر الانحراف فيها ، لأن من شأن ذلك ان يقوى الحزب من خلال هذه المعارك ، وان يعمل على ان تصل الحقيقة من خلال ذلك الى القطاع العريض من الشعب ، كما قرر المجتمعون تفويض السيد رئيس الحزب واللجنة التنفيذية باجراء كافة الاتصالات الضرورية لتحقيق أعلى قدر ممكن من التنسيق مع كافة الأحزاب والقوى السياسية التى تقبل هذا التحليل للموقف ، والذى يتمثل فى ضرورة تجميع القوى لضرب الغطرسة والتعنت والاذلال الذى يمارسه الحزب الوطنى على الشعب المصرى .

نريد انتخابات بدون تزوير بوليسي وحكومة انقاذ وطني

حسنا فعل رئيس الجمهورية بحل هذا المجلس المسمى مجلس الشعب .. فقد عاصرنا انتخاباته المزورة ولعنا يوم مولده .. وشاهدنا ممارسته المعيبة السيئة الباطلة وتصرفات رئيسه المكروه كراهية شعبية عارمة .. ودعونا على الجميع بالا يصبح عليهم صبح من سوء ما يفعلون . وها هو الصبح قد أتى بحله وذهابه غير مأسوف عليه .

بقلم الدكتور

الشافعي بشير *

من سيجرى الانتخابات الجديدة لمجلس الشعب الجديد ؟ ؟ هل هى وزارة الداخلية التى أجرت اخر انتخابات لمجلس الشورى وزورتها تزويرا فاحشا شهد به الناس فى الداخل والخارج ؟

هل سيجريها السيد الوزير الذى اعلن ان نسبة حضور الناخبين اكثر من مجموع الناخبين الموجودين داخل مصر بعد استنزال المهاجرين والمعارين والمسافرين الى الخارج والمقيمين فى الداخل فضلا عن الملايين الذين اقسموا الا يذهبوا الى صناديق الانتخابات وانا واحد منهم ؟ ؟

هل ستجرى الانتخابات فى ظل قانون الطوارىء الذى يمنع الانتخابات والمواكب الانتخابية ويمنع المواطن المصرى من ان يتنفس بصوت عال والا كتموا انفاسه بالقبض والحبس التعسفى والتهم الباطلة وعسكر الكاراتيه والعصى المكهربة فضلا عن المصفحات والقنابل المسيلة للدموع والممارسات التى روعت الناس فى كل مكان يرتفع فيه صوت حر او نداء للحق والانصاف ؟ ؟ .

اذا كان السيد رئيس الجمهورية سيجرى الانتخابات فى هذه الظروف فاننا نقطع مقدما بانها انتخابات مزورة وباطلة ولا فائدة مما حدث وما سيحدث ..



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

وقد يقال .. وما الحل ؟ ؟ ؟

الحل .. هو ما نادى به نادى قضاة .. مصر وما نادى به المواطنون المخلصون فى هذا البلد .. وهو ان تسند عملية الانتخابات كلها الى القضاة ووكلاء النائب العام فى جميع اللجان الرئيسة والفرعية .. وان تتم الانتخابات بالمدارس والكليات الجامعية بعيدا عن اقسام الشرطة حتى نضمن عدم تدخل البوليس فى الانتخابات بما عهد عنه من تدخلات تروع المواطنين وترهبهم وتزيف ارادتهم وتنتهى بتزوير نتائج الانتخابات وانجاح شخصيات تافهة هابطة بل ومنحرفة لا تصلح نوابا عن هذا الشعب . والحكومة الجديدة وفى هذا الجو السياسى الملبد بالغيوم .. غيوم الديون الباهظة وفوائدها الربوية الفاحشة وحرج موقف مصر كلها امام الدائنين الذين يداينونها باكثر من اربعين الف مليون دولارا ... غيوم العجز الغذائى الهائل الذى يجعل مصر الزراعية تستورد ثلثى غذائها من الخارج وتخضع ارادتها لمن يعطونها الطعام .. غيوم الفوضى الانفتاحية التى جعلت المجرمين يستبيحون كل شىء حتى شرف الوطن باستيراد الاغذية الفاسدة والالبان الملوثة بالاشعاعات الذرية فى ظل حكومة نائمة توقظها الحكومة الالمانية قبل ان تستيقظ هى من سباتها العميق .. غيوم العلاقات الدولية المتازمة بين مصر والدول العربية والاسلامية التى ظهرت بجلاء فى مؤتمر القمة الاسلامى الاخير الذى ادان السياسة المصرية تجاه اسرائيل وامريكا وكاننا ذهبنا الى المؤتمر لكى نرى باعيننا ونسمع باذاننا الادانة المتكررة للعالم العربى والاسلامى بسبب منهجنا السياسى الخاطىء .. غيوم السرقات والعمولات بملايين الجنيهات ومثال عليها القضية التى تنظرها محكمة امن الدولة العليا هذه الايام والقضية الاخرى التى تنظر للان وهى قضية الخمسة واربعين مليون دولار عمولات منهوبة من مشروع الصرف الصحى بالاسكندرية . غيوم الاسعار الملتهبة والتى تكوى المواطنين بنارها .. هذه الغيوم التى تلبد سماء مصر وتحجب عنها اشراقة شمس الحق والحرية والطهارة والنزاهة والكفاية والعدل ورضا الناس وراحتهم . غيوم وغيوم تنتظر من يقوم بازالتها من سماء مصر وتحتاج الى تضافر كل جهود المواطنين المخلصين وليس جهود حزب واحد و جبهة واحدة .. تحتاج الى تضافر كل القوى الوطنية ممثلة فى جميع الاحزاب القائمة والشخصيات الوطنية المستقلة النزيهة التى تسفر الانتخابات النظيفة عن ظهورهم فى ساحة مجلس الشعب الجديد .. عندئذ يكون تشكيل حكومة انقاذ وطنى من مختلف الاحزاب الناجحة والشخصيات الوطنية المستقلة امرا ضروريا للاخذ بيد البلاد نحو الخروج من ازماتها الطاحنة وانقاذها مما تعانيه وما اكثر ما تعانيه .

× استاذ ورئيس قسم القانون الدولى كلية الحقوق - جامعة المنصورة



انتخابكم رئيسا للجمهورية .. يكون من الشعب لا من حزب

لكل عهد بصمة : محمد على النهضة المصرية .. عبدالناصر الاشتراكيه والقومية .. السادات الكامب والهيمنة الغربية .. فهل يكون عهد مبارك .. الديمقراطية .. ؟

أصبح المطلب الشعبي الاول هو الديمقراطية .. لانها بحق الخلاص لما تواجهه البلاد من أزمة اقتصادية واجتماعية حادة ..

بقلم
حسام الدين كامل
عضو اللجنة التنفيذية

واذا كان الأمل ، بدى في حل المجلس المطعون في دستوريته ـ بالرغم من أنه كان المفترض اصدار هذا القرار قبل ذلك ـ فالمهم أن الرئيس وجد أن اعادة ترشيحه لفترة ثانية من مجلس مطعون فيه بالبطلان سيعرضه لموقف هو في غنى عنه ولكن هل لم يعرض على سيادته رأى قانوني محايد بعيدا عن مصلحة حزبية أو شخصية ؟ بان ما أدخل من تعديلات على قانون مباشرة الحقوق السياسية مازال غير دستورى الامر الذى يعرضه لنفس الموقف ، وفي هذا الوقت ستعيد أجهزة الاعلام من صحافة واذاعة وتليفزيون ما تردده الآن بالنسبة لهذا القانون قبل تعديله .. ان انتصار الرأى الحكيم بالحل حاز كل تقدير واحترام ، وهذه بداية المسيرة الصحيحة ..

سيادة الرئيس

بكل الحب لمصر ، وبكل الاخلاص الوطنى ، لا نريد الا تطبيق الديمقراطية بمعناها الصحيح .. واحسبني أنكم في أعماقكم تريدون ذلك الطريق الصعب ولكنه هو الطريق الصحيح .. والصعوبة ليست في اتخاذ القرار وتطبيقه وانما تجيىء تلك الصعوبة فيمن يعارضونها ، وهم أصحاب المصالح ، فالخوف كل الخوف يتملكهم على ثرواتهم ، وسلطانهم ، ونفوذهم ، ومراكزهم ، بل على وجودهم في هذا الزيف الذى يلبسونه .. مصر أهم منهم .. الشعب هو الباقي .. مصر فوق الجميع من أحزاب و أشخاص .. !! اننا نخاطبك كرئيس وحاكم ، ومسئول عن مصر ، أمام الله والوطن والتاريخ وضميرك الوطنى الذى لا خلاف عليه بالا تدع هذه الفرصة الذهبية تفلت من بين أيديكم ، سيحاولون قتلها ، يمكن لمصرنا أن تنجو مما قدروا لها .. ويخططون من أجله .. ويعملون لضعفها وتفتيتها كلنا معك .. قلنا نعم لمبارك في ١٤ أكتوبر ١٩٨١م .. ولم نشارك الامن المركزى في غضبته العام الماضي .

نحن الشعب لم تجبرنا سلطة على اختيارك . كان شعورا يملا قلوب الجميع على اختلاف انتماءاتهم واختلاف تياراتهم بان مبارك وطنى مصرى عربى صميم ولانزال في انتظار القرارات التكميلية للعهد الجديد في الفترة التالية لرئاستكم التي تبدأ يوم حل المجلس ... هذا المجلس الذى لم يكن له طعم .. والذى يمثل طبقة معينة من الاشخاص .

سيادة الرئيس

اذا طالبناك بمجلس نيابى حقيقى يشعر بممثليه .. ويشعر ممثلوه بالشعب .. مجلس يليق بمصر .. قويا .. وطنيا

ولن يكون كذلك الا اذا جاء بعد تعديل القوانين .. جاء بلا تزوير .. الشعب أمله في رئيسه مبارك بوضع توصيات مؤتمر أحزاب المعارضة الذى عقد مؤخرا موضع التنفيذ . باستصدار قرارات لها صفة القانون في الفترة القادمة قبل اجراء الانتخابات بعد الحل مباشرة ..

لا جدال ولا خلاف في حساسيتكم الصادقة لما يخالج شعور الشعب ، وما يدور في فكرة وخلده ، من المطالبة بمجلس نيابى منه ، وله يحقق الصحوة التي ناديتم بها .



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قوة المعارضة فى الائتلاف

تتلاحق الاحداث فى منتهى السرعة . تلتقى احزاب المعارضة فى مؤتمر ناجح . يلتقى رؤساء الاحزاب للتنسيق لموقف موحد . يثور سؤال مقاطعة الانتخابات . واحتمال ائتلاف بين أحزاب المعارضة فى قائمة واحدة . أو درجة أخرى من التنسيق وتثور التساؤلات عن اختلاف النظره الاجتماعية والاقتصادية بين الاحزاب بل والاختلافات التاريخية .

أمام هذا النظم السريع يصير ترتيب الاولويات أبسط الوسائل لتحديد الموقف . الفترة القادمة مهمة بالنسبة للمشاكل الآتية :

أحمد عبد الرازق

١ ـ تزوير الانتخابات .
٢ ـ الوجهه الاقتصادية .
٣ ـ الطهارة .

وبسرعة سوف يجيب المواطن أن الاولوية لمنع تزوير الانتخابات أو التقليل من هذا التزوير .

من هنا كان ائتلاف الاحزاب أو درجات أخرى من التنسيق هو الحركة الايجابية المناسبة للمرحلة .

فلذا جاء مجلس الشعب بمعارضة قوية نضمن الحوار المفيد فى المسائل الاخرى .

أما مقاطعة الانتخابات فإنه بمثابة التوقف عن التدريب حقيقة فإن المعارضة تعانى بشدة من هذا التزوير إلا أن هذا ثمن لأن يرى الشعب بعينيه . ويشارك بفكره ولا يوجد تقدم بغير ثمن باهظ . فهل تمتنع المعارضة والشعب عن الدفع ؟



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

جبهة وطنية واحدة في مواجهة أعداء الحرية

يسرى صارو المحامى

في لحظات الخطر تتالق الشعوب العظيمة وفي مواجهة الازمات تتوحد مشاعر المخلصين وجهود القوى الساعية نحو خير الناس ومصرنا العظيمة تعيش لحظة فاصلة ولايكون من باب المغالاة القول انها لحظة مصيرية .. لأن الأزمة الحادة التي تعيشها البلاد بل والمنطقة العربية كلها وتوصيفها معروف للجميع . وأيضا مدخل العلاج في هذه الازمة هو الوصول إلى شاطيء الحرية الحقيقية من خلال ممارسة ديموقراطية سليمة تعبر من خلالها القوى الاجتماعية عن اطروحاتها و أمالها المشروعة .

والممارسة السياسية في مصر ركيزتها في الأونة الحالية هي الديموقراطية من خلال خطوات حل مجلس الشعب ودعوة الناخبين بعد ظهور نتائج الاستفتاء لانتخاب مجلس جديد وهما يجعلان الديموقراطية في أتون المعركة بين القوى التي تسعى إلى بناء مصر الحرية مصر الأمنة المطمئنة المتوكله على بها ، مصر التي تبنى بعرّق أبنائها وليس بقروض أعدائها .. وبامانة رجالاتها وليس بلصوصية الحفنة الجائمة على الصدور وهي لحظة مصيرية .. فهل تتقدم قوى الشعب المصرى للدفاع عن حقها في الحرية والممارسة الديموقراطية السليمة وبالذات عن حقها في تداول الحكم وفق إرادة الناس وليس وفق نتائج وزارة الداخلية التي تضعها شهوات التزوير وإرادات الحفنة المرتبطة بالقوى الأجنبية المتربصة ببلادنا وبعقيدتنا .. إذا كانت الاجابة بنعم .. وذلك ليس من باب التمني والاغراق في التفاؤل ولكن من زاوية رصد بعض الظواهر و أبرزها مؤتمر الاحزاب الذي وضح من خلاله أنه من الممكن تعبئة الجماهير في اتجاه الكفاح الدستورى لتحقيق الديموقراطية السليمة ولاجبار من بيدهم الامر في النهاية على ألا يسبحوا ضد التيار .. هذا ما وضح من خلال مؤتمر الاحزاب ومن خلال حشود تناست خلافاتها الفكرية أو الفروق الايديولوجية بينها واحتشدت ولم تحشد (بالضم) ورؤساء الاحزاب كانهم قادة الوية الامل ومن حولهم مواقف كل القوى السياسية التي لم تكون أحزابا بعد .ومن هنا يمكن القول أن هذه اللحظة التاريخية وإستثمارا لمؤشرات مؤتمر الجماهير الراغبة في التغيير توجب عليناجماهيرا واحزابا او أحزابا وقوى سياسية متواجدة في الشارع المصرى دون حق التواجد القانوني وكذا النقابات والجامعات وقادة الرأى والفكر .. أن نرتفع إلى مستوى الامل المنشود .. منصهرين في بوتقة واحدة .. صفوفا متراصة .. قلوبا متحابة .. عقولا رحبة وليكن شعارنا جميعا .. الديموقراطية أولا والديموقراطية أبدا .. إنها لحظة تتطلب لا أقول عملا جبهويا .. بل عملا وحدويا .. يؤثر فيه كل منا هذا الهدف على أى هدف أخر .. ولكم هزتني كلمات للشيخ المجاهد (محمد الغزالى) منشورة له في مجلة لواء الاسلام يقول فيها [وددت لو أن الاسلاميين جعلوا صيحتهم الأولى بعد الايمان بالله أن يوطدوا حقوق الانسان وحريات الشعوب وأن يقرروا أن الامة هي التي تسيطر على الحاكم وهي مصدر السلطة] وأضاف فضيلته [انه في غيبة الحرية وفي غيبة

١



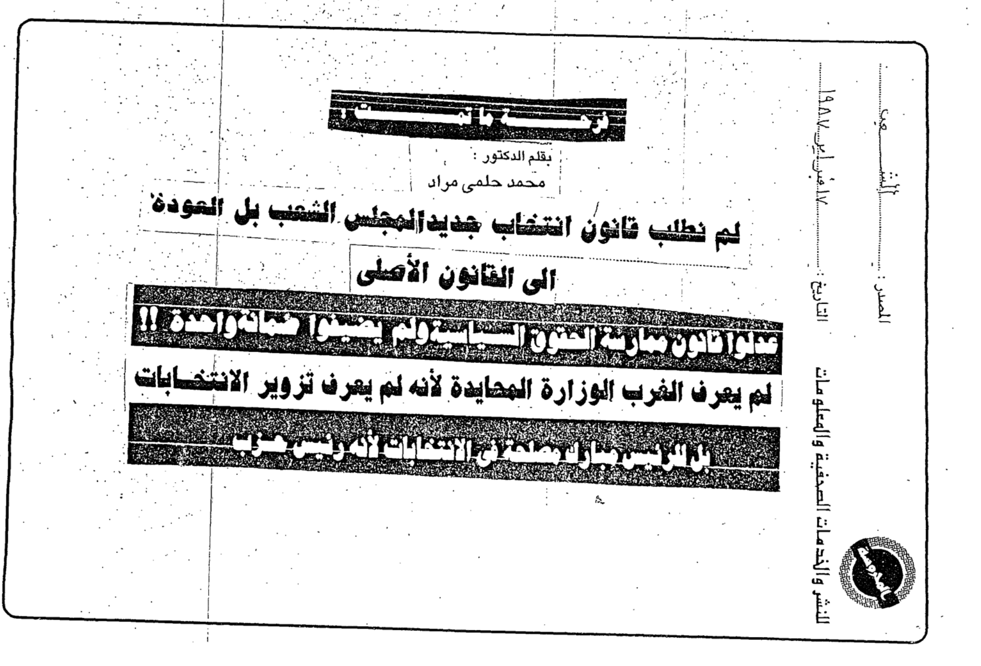
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

الكرامة الشعبية وغيبة رقابة الجماهير فإنه يتولى الحكم من يسطون على الحقوق .. سواء أكان الشعب يقظا أم غافلا]

إذن علينا جميعا أن نلتقى ونحتشد : كل القوى المطالبة بالتغيير تحت راية الكفاح الدستورى .. كل القوى من اليمين واليسار والوسط فى لحظة سيكون الله والتاريخ شاهدين فيها على كل إنسان وعلى مواقفه .. إنها لحظة تقرع اذاننا فيها صيحات الشهداء .. أن توحدوا .. ارتفعوا إلى مستوى الموقف .. لاذاتية .. لا أنانية .. كونوا الكل فى واحد .. تحركوا غير هيابين ولا وجلين .. لاتهنوا ولاتحزنوا وأنتم الاعلون .. هذا هو العمل الذى سيجمع المصريين جميعا على اختلاف ارائهم ورؤاهم .. وهذا الموقف سبقتنا إليه شعوب كثيرة لعل أخرها الشعب السودانى يوم انتفاضته المجيدة .. بل ولقد تحالفت قوى كبرى متنافرة : روسيا والولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا فى مواجهة النازى فى الحرب العالمية الثانية .. إنها لحظة للتضحية وليست لحظة للانانية .. لحظة للتسامى وليست لحظة الغرائز والشهوات الضيقة . والله سيؤيد خطانا ويؤازر جمعنا .. وهى لحظة تستحق منا جميعا كل التجرد لتحقق فى النهاية الكمال



فرحـــة ما تمت !

بقلم الدكتور :
محمد حلمى مراد

لم نطلب قانون انتخاب جديد المجلس الشعب بل العودة الى القانون الأصلى

عدلوا قانون ممارسة الحقوق السياسية ولم يضيفوا ضمانة واحدة !!

لم يعرف الغرب الوزارة المحايدة لأنه لم يعرف تزوير الانتخابات

بل الرئيس مبارك مصلحة فى الانتخابات لأنه رئيس حزب

كان المواطنون فرحين مبتهجين بزوال مجلس الشعب المنتخب انتخابا فاسدا في ٢٧ مايو من عام ١٩٨٤ ليس لمجرد أن القانون الذى انتخب على أساسه هو قانون مطعون في دستوريته ، بل لأنه جاء نتيجة انتخابات زيفت ارادة الأمة بالوعد والوعيد ، والبلطجة السياسية التي وصلت الى حد قتل مرشحة حزب العمل بدائرة قنا ، وتدخل المحافظين وأجهزة الحكم المحلي لاجبار الناخبين على انتخاب زيد وعدم انتخاب عبيد من المرشحين ، وحجبت فيها أحزاب سياسية بزعم أنها لم تحصل على ثمانية في المائة ... ولأنه كان يدار بطريقة بعيدة عن الديموقراطية وعن التقاليد المرعية في ادارة المناقشات داخل المجالس النيابية المنتخبة مما أثار سخط الناس واستنكارها ... ولأنه فشل في أداء وظيفته الرقابية بقطع دابر الرشوة والفساد والانحراف واستغلال النفوذ ، ولم يستطع أن يحل مشكلة واحدة من المشاكل التي يعاني منها الشعب بدءا من مشكلة الاسكان التي تزداد تفاقما بالنسبة لأصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة في الوقت الذى ترتفع فيه الابراج العالية الباهظة الثمن والتي لاتجد مشتريا لوحداتها بعد أن تشبع القادرون وسمحوا ببيعها للأجانب في الخارج ، ومرورا بمشكلة النظافة التي تعاقدوا في شأنها مع بعض الشركات الرأسمالية والمشتركة دون أن نلمس لها أثرا ، وبأزمة النقل وازدحام المرور التي لم تحلها الكباري والانفاق المقامة بمئات الملايين من الجنيهات ، وبمشكلة التعليم وتعقد الالتحاق بمعاهده وتدهور مستواه وتحول مجانيته الى نفقات لدروس خصوصية وكتب خارجية وتبرعات مدرسية ، وبمتاعب العلاج التي تجمع بين عدم توفر الامكانات في المستشفيات العامة وبين المغالاة في أسعار العلاج الخاص ، ووصولا الى الارتفاع المضطرد في تكاليف المعيشة وعدم انضباط الأسعار في الأسواق مما جعل الحياة صعبة بالنسبة لمتوسطي الحال وشبه مستحيلة بالنسبة لذوى الدخول الضعيفة وهو ما يخشى أن تكون له انعكاسات اجتماعية وسياسية خطيرة المدى .

وبينما هم في غمرة هذه الفرحة اذا بالرئيس حسني مبارك يطلع عليهم في يوم الاستفتاء على الحل عقب الادلاء بصوته بتصريحات ـ ردا على أسئلة بعض الصحفيين ـ حولت فرحتهم الى حالة من الاكتئاب ، وبدلت نشوتهم بشعور من الاحباط وخيبة الأمل.

ـ الديمقراطية لاتؤخذ على جرعات وشعبنا يريدها في خطوة

لقد كان الشعب يتصور أن قرار الرئيس مبارك بالاستفتاء الشعبي تمهيدا لحل مجلس الشعب ، فاتحة لعهد جديد من الديموقراطية الحقة غير المكبلة بترسانة من النصوص والتشريعات التي تسلبها مضمونها ولا تبقى إلا على اسمها وبعض مظاهرها المنقوصة ... أن الديموقراطية توجد أو لا توجد ، ولكنها لا تعرف نظام الخطوة .. خطوة أو الجرعة جرعة .

واذا قيل للشعب المصرى صاحب الحضارة الانسانية الأولى التي أشرقت على العالم منذ آلاف السنين أنه ليس بقادر بعد على تناول جرعة الديموقراطية الكاملة التي فيها الشفاء التام ، وهو بوضعه الراهن أحسن حالا بالقطع من ظروف الشعب في انجلترا وأمريكا وفرنسا وقت أن بدأت ديموقراطيتها الكاملة منذ حوالي قرنين من الزمان ، فان ذلك يعتبر اهانة لشعب مصر لا يمكن أن تقبل ولو كانت من رئيس مصر.

ولا أخال أنها جاءت على فكره أو لسانه بهذا القصد ولكنها جاءت تحت تأثير ما يردده النصحاء غير الامناء ، والفقهاء المحيطون به الذين ورطوا البلاد كلها في قوانين غير دستورية ، ولا يزال الرئيس مبارك يحتفظ بهم حوله ويستمع إليهم دون غيرهم من أصحاب الرأى الأخر !! ..

ولا يعرف الا الله جلت حكمته ـ الى متى سيظل مستعينا بهم ، واضعا ثقته فيهم !!

ـ لمـاذا تأتى بمجلس آخر مطعون في قانونه ؟

وقد سئل الرئيس عن مطالبة المعارضة بالعودة الى نظام الانتخاب الفردى ، فرد قائلا : [ليس من المعقول أن يقر مجلس الشعب قانونا للانتخاب منذ أقل من شهر ثم أصدر قانونا آخر في غيبة المجلس .. فلينتخبوا مجلس الشعب الجديد وللمجلس سلطة اصدار أى قانون آخر] .

والواقع ان التمسك بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ الذى أصدره مجلس الشعب المنحل في أواخر أيامه كقانون لانتخاب أعضاء مجلس الشعب معدلا لقانون المطعون فيه دستوريا أمام المحكمة الدستورية العليا ، هو بدوره مطعون في دستوريا وأمام المحكمة الدستورى العليا .

فقد ذكرت في مقالي المنشور في العدد الماضي من جريدة الشعب ثمانية عيوب دستورية تشوب هذا القانون الذى أصدره المجلس غير الدستورى ، وهو فاقد الشيء لا يعطيه » ... وقد أقام الاستاذ كمال خالد المحامي صاحب الطعن المطروح حاليا في القانون الأول رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ طلبا فرعيا في دعواه أمام المحكمة الدستورية العليا طبقا للمادة ٢٧ من قانونها لتنظر فيه بجلسة ٧ مارس القادم مع الدعوى الأصلية بعدم دستورية هذا القانون الثاني بدوره !!

فهل ننتظر الى أن تتم الانتخابات على القانون الثاني المطعون فيه ثم تعاد الانتخابات مرة أخرى عندما تحكم المحكمة بذلك ، وتضيع الجهود والاوقات والاموال بلا طائل ، ويكون المجلس المحكوم بالطعن في قانون انتخابه قد قام فعلا باجراءات ترشيح رئيس الجمهورية لفترة الرئاسة القادمة ؟

كما أننا لا نطالب الرئيس مبارك أن يتولى هو ـ وعلى مسئوليته ـ وضع قانون جديد بقواعد جديدة ولكننا نطالبه بأن يلغى التعديلين اللذين أدخلا على التتابع بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ثم بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، ونعود الى الوضع الأصلي قبل هذين التعديلين في قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وهو قانون لا يزال قائما وأدخل القانونان سالفا الذكر التعديلات عليه وهو يقضي باجراء الانتخابات لعضوية مجلس الشعب على أساس الانتخاب الفردى .. وذلك بموجب حق رئيس الجمهورية في اصدار قرارات بقوانين في غيبة المجلس لها قوة القانون .

ولست فيما أقول مناديا باللا معقول ، فان بعض أعضاء مجلس الشعب المنحل من الحزب الحاكم نفسه ذكروا أثناء مناقشة مواد قانون الانتخاب الحالي لمجلس الشعب رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ في موضعين منه أنه مخالف للدستور فيهما وسيكون محل طعن بسببهما ... كما اقترح الاستاذ صلاح منتصر رئيس تحرير مجلة اكتوبر في عددها الأخير أن يفحص القانون الجديد بمعرفة الأجهزة المختصة والخبراء القانونيين ليخرجوا اما بمعالجة ماقد يكون فيه من عيوب محتملة بحيث تصحح فورا ، واما بتأكيد صحة القانون وخلوه من شبهة العيوب الدستورية ، واما



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

بالعودة مؤقتا للقانون في صورته الأصلية إلى أن يعدل المجلس الجديد قواعد الانتخاب في فسحة من الوقت بحيث تأتي متفقة مع الدستور .

تعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية دون أية اضافة على نية التلاعب في الانتخابات

ولقد استخدم رئيس الجمهورية صلاحيته الدستورية في غيبة مجلس الشعب فاصدر القرار لقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ليتمشى مع التعديل الذي أدخل على قانون مجلس الشعب متعلقا بانتخاباته بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، فكانت الفرصة متاحة لادخال « بعض » ـ ولا أقول « كل » الضمانات التي طالبت بها المعارضة لكفالة نزاهة الانتخابات وحيدتها .

كان ينص على وجوب توقيع الناخب بامضائه أو ببصمته أمام اسمه عند الادلاء بصوته بدلا من الاكتفاء بتأشير أمين اللجنة بذلك منعا لاستخدام بطاقات الرأي دون حضور أصحابها .

وهذا التعديل لن يكلف أكثر من تعديل سطر واحد في المادة ٣٢ من القانون المذكور ، ولفت نظر أمناء اللجان الانتخابية الى ذلك في التعليمات التي تصدر اليهم .

ولكن عدم الاهتمام باجراء هذا التعديل ـ رغم الالحاح عليه بصفة مستمرة والمطالبة به في مؤتمر المعارضة الذي سلمت قراراته في قصر عابدين رسميا لتسليمها للسيد رئيس الجمهورية ـ يدل على عدم الرغبة في الاستجابة لأي مطلب للمعارضة ولو كان بسيطا وواضحا ولا يكلف الدولة شيئا .

غير أنه مؤشر خطير من ناحية أخرى على أن وزارة الداخلية التي تشرف على كل اجراءات الانتخابات بما في ذلك اجراء هذا التعديل الذي تم في قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية لاتريد أن تنفي شبهة التلاعب في الانتخابات بل تريد أن تترك الحجة القائمة على رغبتها في هذا التلاعب ، وإلا فلماذا لم تبادر الى اجراء هذا التعديل ـ الذي لايمكن أن يغيب عن بالها وهي بصدد تعديل القانون المختص ؟

واذا كان الرئيس مبارك والعديد من المسئولين يضربون المثل بالدول الغربية الديمقراطية في رفض بعض مطالب المعارضة لأنها غير موجودة لديهم ـ مع اختلاف ظروفنا عن ظروفهم ، فلماذا لم يقتدوا هنا بتلك الدول ويأخذوا عنها ضرورة التوقيع عند الادلاء بالاصوات .

لم تعرف الدول الغربية الحكومات المحايدة لانها لم تعرف تزوير الانتخابات

ولقد استشهد الرئيس مبارك في تصريحاته التي نحن بصددها يوم الاستفتاء على حل مجلس الشعب ، بالدول الغربية كامريكا وانجلترا والمانيا الاتحادية وفرنسا لرفض ماتطالب به المعارضة من تشكيل حكومات محايدة لاجراء الانتخابات مدللا على ان الحكومة الحزبية الموجودة في الحكم هي التي أجرت الانتخابات وسقطت فيها أحيانا الاحزاب التي أجرتها .

والواقع ان تلك الدول الغربية لم تعرف المطالبة بحكومات محايدة لأنها لم تعرف في تاريخها الانتخابي تزوير ادارة الامة واستخدام امكانات الحكومة والأجهزة المحلية لدعم مرشحي الحزب الحاكم ، وتوجيه قوات الشرطة لترويع أنصار مرشحي المعارضة وحماية مؤيدي الحزب الحاكم أو التغاضي عما يقترفونه من جرائم البلطجة السياسية لاشاعة الارهاب والسيطرة على لجان الانتخاب .

في حين أن مصر لم تعرف الانتخابات الحرة في تاريخها السياسي قبل الثورة إلا في ظل الحكومات المحايدة .. أما في ظل تعدد الأحزاب بعد الثورة فقد عدنا الى أبشع صور التدخل والتزييف لارادة الشعب ، ومازال ماحدث في الانتخابات التي أجراها نبوي اسماعيل وزير الداخلية في عهد السادات عام ١٩٧٩ ، والانتخابات التي أجريت باشراف الدكتور فؤاد محيي الدين ـ غفر الله له ـ في عهد الرئيس مبارك عام ١٩٨٤ ماثلة في الاذهان .

ولا يغيب عن الأذهان ان وزارة الداخلية هي المشرفة بالكامل على الانتخابات بلا ضمانات وان الاشراف القضائي في اللجان العامة والرئيسة هو اشراف وهمي لعدم سيطرة القضاة فيها على مايجري في اللجان الفرعية .

ولا يمكن لاحد من احزاب المعارضة ان يطمئن الى انتخابات من هذا النوع تجريها حكومة الحزب الوطني الديموقراطي ـ لأنه مشترك فيها وصاحب مصلحة بشأنها خاصة وان حكوماته لها سوابق في تزوير الانتخابات ، وان وزير الداخلية الحالي بالذات اللواء زكي بدر أجرى الانتخابات النصفية لمجلس الشورى أخيرا التي قاطعتها أحزاب المعارضة بالاجماع فكانت نتائجها غير معقولة أو مقبولة بل كانت محل السخرية في الداخل والخارج : اذا كانت نسبة حضور الناخبين الانتخابات الكاملة لمجلس الشعب التي تنافست عليها كل الاحزاب عام ١٩٨٤ ـ حوالي ٤٣ ٪ في حين كانت نسبة الحضور في الانتخابات الجزئية لمجلس الشورى التي دخلها الحزب الحاكم وحده بلا منافسة في عام ١٩٨٦ ـ ٨٢ ٪ ! ! !

هذا فضلا عن الخلافات وسوء التفاهم القائم بين وزير الداخلية زكي بدر وبين بعض الأحزاب السياسية وصحفها والتيارات الدينية والوطنية وبعض القيادات الحزبية والشخصيات العامة ، مما يخشى معه أن يستخدم سلطاته للاضرار بخصومه في الانتخابات ولو لحسابه شخصيا .

فاذا أضفنا الى كل ذلك أن حالة الطوارئ معلنة ، وأنها تستخدم أحيانا في غير ما أعلنت من أجله ، وكان من الواجب رفعها نهائيا لعدم الحاجة إليها لإضرارها



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بمصالح البلاد الاقتصادية والسياحية فانه ينبغى أن ترفع فى فترة الانتخابات على الاقل حتى لاتزداد المخاوف من التدخلات السلطوية ، وتتفاقم حالة الارهاب التى تتم فى ظلالة الانتخابات العامة .

■ للرئيس مبارك مصلحة فى الانتخابات بصفته رئيسا للحزب الحاكم

إن فى غياب الرقابة الكاملة الشاملة للسلطة القضائية على اجراء الانتخابات القادمة لمجلس الشعب ، وعدم امكان تحقيق الضمانات المطلوبة لمباشرة الحقوق السياسية بأجمعها ، فانه ليس أقل من بعض الاجراءات المطمئنة ورافعه « للظنون » بتزوير الانتخابات وتزييف ارادة الامة ونلخصها فيما يلى :

١ ـ أن تتولى حكومة ادارية غير حزبية ادارة الانتخابات ومباشرة أمور البلاد خلال فترة الانتخابات حتى اعلان نتائجها .

٢ ـ ان يصدر قرار بقانون وجوب توقيع الناخب بامضائه أو بصمته بجانب اسمه عند الادلاء بصوته الى المادة ٣٢ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ .

٣ ـ أن ترفع حالة الطوارىء خلال فترة اجراء الانتخابات .

هذا بالاضافة الى اصدار قرار بقانون بالغاء القانونين رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ورقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ المعدلين للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب بحيث تعود طريقة انتخاب أعضائه الى وضعها السابق عليها أى بالانتخاب الفردى .

بغير ذلك لاضمان والا اطمئنان .. ولا عبرة بالتصريحات الصادرة من المسئولين عن التزام الحيدة الكاملة ، وعن الحرص على نزاهة الانتخابات ... فقد سمعنا كل ذلك عن السيد رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك نفسه فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ ويمكن الرجوع فى ذلك الى مجلدات الصحف اليومية ، ومع ذلك حدث الكثير من الجرائم العادية والانتخابية التى شابت الانتخابات ، والتى سماها الرئيس ووزير الداخلية وقتئذ « بالتجاوزات » !

واذا كان الرئيس يقول لامصلحة خاصة له فى نجاح زيد أو عبيد فى هذه الانتخابات ، فإن له مصلحة مؤكدة باعتباره رئيس الحزب الوطنى الديموقراطى بان يفوز حزبه باكبر عدد ممكن من المقاعد بحيث لايشوه ، الشكل الديمقراطى ، غير الفعال المطلوب المحافظة عليه ... واذا كان لن يتدخل بتوجيهات فان من بيدهم الأمور ليسوا بحاجة إليها لاستخلاص المستهدف من وجهة نظرهم ... ومن هنا تلزم الضمانات الموضوعية حتى تطمئن النفوس وليعتبر حسنى مبارك نفسه رئيسا لكل المصريين فهو الوضع الأفضل له ، والله علم ،



[illegible]

تنسيق المواقف مع توائم حزب العمل

[illegible]

تحقيق :

أحمد عبدالله

ربيع شاهين

احمد السيوفى

زينب عامر

السؤال الذى واجه كل فصائل وتيارات المعارضة المصرية لسنوات طويلة هو : لماذا ينجح الحزب الوطنى فى فرض هيمنته على البلاد ، رغم أنه فى واقع الامر ليس إلا حزبا للأقلية ؟

والاجابة التى واجهت هذه الفصائل - ايضا - ولسنوات طويلة هى :لان قوى المعارضة تعانى من الفرقة والانقسام .

من هنا ،وفى هذه الظروف التاريخية ، بادر حزب العمل بالدعوة إلى إزالة السؤال والاجابة دفعة واحدة بطرح البديل .. دعا الحزب الى وحدة تيارات المعارضة ، ووقوفها صفا واحدا فى مواجهة ، هذا الحزب الوطنى الديمقراطى » ..

ورغم ضيق الوقت ،واصرار الحزب الحاكم على الانتهاء من الانتخابات بسرعة ، كماهى عادته ، إلا ان احزاب وتيارات المعارضة ، واجهته ولاول مرة بمحاولة جادة لبلورة موقف موحد ، فتوالت الاجتماعات وصدر العديد من القرارات .. ابرزت كلها ، ولاول مرة منذ بداية التجربة الحزبية فى مصر ، تنامى الدعوة لتحقيق التنسيق بين قوى المعارضة ، لمواجهة الحزب الحاكم .

بادر حزب العمل ، باطلاق الدعوة الى التنسيق وتجاوبت معه معظم الفصائل والتيارات ، ولنسمع المهندس ابراهيم شكرى ، عن هذه الدعوة حيث يقول :



لقد رأينا ان التنسيق بين أحزاب المعارضة ضرورة . وقد أعلنت ذلك فى الاجتماع العام الذى عقدته الاحزاب منذ اسبوعين ، فقلت يومها أننا سنذهب فى التنسيق الى أخر مدى تماما كما قمنا هذا المؤتمر على اساس تعاون بيننا .

وترجع ضرورة التنسيق الى اهتمامنا بزيادة تمثيل المعارضة فى مجلس الشعب القادم حتى نحطم القيد الذى تفرضه الحكومة على وجودنا وتاثيرنا . ولاجل هذا الهدف الذى يخم قضية الديمقراطية فاننا مستعدون لقبول اية تنازلات تفرضها القائمة الواحدة على حزبنا .

واذا كانت التطورات قد انتهت الآن الى اقامة تحالف يضم الاخوان والأحرار مع حز العمل ، فاننا كنا نفضل نجاح الجبهة الاوسع التى تتسع للجميع ، رغم ان قائمة الجبهة الواسعة باسم الوفد والجبهة الحالية تحت إسم حزب العمل . ولكن لا مجال الآن للندم او العقاب . فالوقت محدود وعلينا ان نتجه بكل قوانا لكى نحقق افضل النتئج باذن الله فى الانتخابات . وسنحرص على استمرار التفاهم والتعاون مع الجميع رغم الخلاف الحادث حول القوائم ، ولكن التحالف والتنسيق سينحصران فى الهيئات الثلاثة .

ونحن نتوقع مقاومة شرسة من الحكومة لمحاولاتنا جمع الصفوف .. ولكن شعبنا يصر على انتزاع حقه فى الحرية ، وهو سينتصر فى هذا الجهاد ان شاء الله .

موقف الاحرار والتجمع

● مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار سيدخل الانتخابات على قوائم الحزب فقط كل مافى الأمر .. هناك تنسيق مع الاحزاب الأخرى فى القوائم والدوائر الفردية .

● قال الدكتور رفعت السعيد : ان حزب التجمع بعد ان تدارس الاقتراحات المقدمة بشأن قوائم

مشتركة تقرر فى اجتماع الامانة العامة الاعداد لدخول الحزب الانتخابات القادمة بقوائمه المستقلة ..... اى باسمه فى قوائم يمكنها ان تتسع لكل القوى الوطنية والتقدمية القريبة منه والتى لم تجد الفرصة لاعلان احزابها بعد ... وسوف تجتمع اللجنة المركزية للحزب يوم الجمعة القادم فى دورة طارئة لاتخاذ القرار النهائى .

الحزب الناصرى

● وصرح الاستاذ فريد عبد الكريم ان قيادة الحزب الناصرى كانت فى حالة انعقاد دائم خلال الأيام الماضية لموالاة الاعداد للمؤتمر الأول للحزب والمقرر عقدة يوم ٢١ فبراير ، وقد فرض حل مجلس الشعب نفسه على جدول اعمالنا ، وكان الرأى الغالب فى البداية دعوة قوى المعارضة جميعا لمقاطعة الانتخابات ، وكانت لنا تحفظاتنا على مبدأ التنسيق مع حزب الوفد ، ولكن بعد التطورات الأخيرة ،

تغيرت النظرة ، لا اعتقد اننا سنشارك بقوتنا الكاملة لان تقييمنا الاساسى للانتخابات واحتمالات تزويرها لم يتغير .

وفى كل الاحوال فإن إجتماعنا القادم للجنة المركزية سيحسم التفاصيل ، واعتقد انها ستكون جاهزة يوم الجمعة إن شاء الله .

● وقال احمد الصباحى رئيس حزب الأمة لقد اتفقت احزاب المعارضة على دخول انتخابات مجلس الشعب القادمة فى قائمة واحدة .. واعلنا ذلك

وسعدت الجماهير بهذا الخبر وانتظروا منا تنفيذها ..... ولوجئنا بحزب الوفد ينقض عهده ويقول لنا (باى .. باى ... بالسلامة)

ونحن كحزب الأمة لانريد ان نتسول من اية احزاب معارضة اخرى .. وسندخل الانتخابات بقائمة حزب الأمة فقط .. ومرحبا باى حزب للدخول تحت قوائمنا .

اصوات من الوطنى

منذ أن تقدم حزب العمل باقتراحه ، بالتنسيق بين أحزاب المعارضة فى هذه الانتخابات ، والحزب الوطنى يحاول النفاذ بكل الطرق الى داخل احزاب

المعارضة ، لاثارة الوقيعة بينها ، كما تهلل وجهه بالفرح حينما أعلن حزب الوفد عن عدم موافقته على هذا الاقتراح . لكن ذلك لايمنع من أن يكون لبعض الاعضاء البارزين فى الحزب رأى ومسلك مخالف .

● يقول توفيق عبده اسماعيل : ليس هناك مانع قانونى فى موضوع القائمة الموحدة ، اما من ناحية المواءمة فهى غير مقبولة شعبيا لانه هناك احزابا ليبرالية جدا واحزاب اخرى متطرفة فى اليسار ودخول هذه الاتجاهات المتضاربة فى قائمة موحدة يجعل من السهل ضرب القائمة بالكامل . وهى تيسر توجيه طعنات للقائمة بمعرفة الحزب الوطنى لان لكل منهم اتجهاته المتضاربة .

كما انه اعتقد ان اثراء الديمقراطية وتقوية المعارضة قد تدعو إلى التقدم بقائمتين للمعارضة .. الاولى تشمل الاحزاب الليبرالية والثانية تشمل الاحزاب ذات الميول الاشتراكية (العمل . التجمع) بحيث تكون الاتجاهات جميعها ممثلة فى المجلس .

نريد اثراء للتجربة

ويقول حمدى السيد : النزول بقائمة وأحدة للمعارضة لن يعطى العمل الحزبى فرصة للاثراء والتعميق والحوار حول برامج الاحزاب

ويضيف : ونصيب أفضل لو كانت هناك مبادرة من الحزب الحاكم أو من رئيس الجمهورية فى غيبة المجلس بخفض نسبة ٨ ٪ أو الغائها تماما بحيث يشجع هذا للدخول بقوائم مستقلة لاجل تعميق العمل الحزبى ولاثراء الحوار السياسى وإيجاد مايسمى بالولاء للاحزاب كما انى اعتقد ان التجربة ـ سينتج عنها خلافات داخل الاحزاب حول القوائم وترتيبها واختيار افرادها .

انسحاب الوفد

اعلن حزب الوفد انسحابه من الموافقة على فكرة دخول الانتخابات فى قائمة حزبية موحدة وعلل انسحابه من هذا الاتفاق بان الدخول فى قائمة موحدة امر مخالف للقانون كما اثاروا الاختلافات الفكرية والعقائدية بين

الاحزاب متجاهلا ما جمع عليه قادة المعارضة في مؤتمر الاحزاب الاخير من تناسي هذه الاختلافات في سبيل القرار الديمقراطية .

● يقول الدكتور عبدالحميد حشيش السكرتير المساعد لحزب الوفد قانون الانتخابات يمنع من دخول الاحزاب المعارضة في قائمة موحدة حيث يستلزم اثبات الهوية الحزبية للمدرج اسمه في قائمة حزب من الاحزاب ولابد ان يعطيه الحزب شهادة بانه ينتمي اليه ، ومن غير المتصور ان يعطى شخص ينتمي الى حزب معين شهادة بانه عضو في حزب اخر .

وهذا سيكون مبررا للطعن في صحة القوائم بالاضافة الى وجود فوارق عقائدية ومذهبية بين بعض الاحزاب والبعض الاخر . ومن غير المتصور ايضا ان هؤلاء جميعا يدعون الى انتخاب قائمة لها فكر معين او من المفروض انها تنتمي الى حزب له فكر معين .

● وعلق ممدوح قناوي - الامين العام المساعد لحزب العمل الاشتراكي ان انسحاب الوفد هو خطا تاريخي غير مبرر ، لان صيغة التنسيق التي عرضت بمبادرة من حزب العمل .. هما استمرار لتجميع القوى الوطنية كانت تحمل هدفا وطنيا من اجل توحد قوى المعارضة لاتخاذ موقف موحد تجاه قضية مجلس الشعب لتحقيق التوازن السياسي . ولم يكن الوفد مضارا في هذه الصيغة ، ويضيف قناوي ان هذه الصيغة قد نجحت بالفعل - بصورة مصغرة في مؤتمر الاحزاب الذي تاكدت فيه قدرة الاحزاب على التنظيرجيد ، وتركيزها على الديمقراطية كقضية محورية وتجميد الاختلافات الفكرية والاجتماعية فيما بينلصالح تحقيق اهداف الشعب .

● ويتفق دكتور ميلاد حنا - مستقل - في ان حزب الوفد بانسحابه فقد فرصة تاريخية - لن تتكرر ، واضاف بان التعلل باى اع انونية هو تعلل سخيف وساذج ، لانه من حق اى مواطن مصرى ان يغير هويته السياسية وانتماءه الحزبي دون اى قيد او حرج . ويرى دكتور ميلاد ان الحزب الوطني لابد ان يكون قد ضغط على حزب الوفد ، لان القوائم المشتركة كانت ستهز الحزب الوطني هزا عنيفا لاول مرة منذ عام ١٩٥٢ .

ويشير حنا الى ان الديمقراطية في مصر مازالت ديكورية ، وان فاعلية الاحزاب داخل البرلمان كانت محدودة ، ولهذا فان دخول الاحزاب بقائمة موحدة كان سيؤدي الى التوازن بين احتكار الحزب الوطني وجبهة المعارضة .

لكن كيف تنظر ، الهيئات والتداول والاتحادات الى موقف المعارضة بالتنسيق في مواجهة .. جدوث وحلف الحزب الوطني ؟

هيئة تدريس المنصورة توافق

● يؤكد الدكتور الشافعي بشير رئيس نادي هيئة تدريس جامعة المنصورة عدم وجود اية موانع او معوقات من الناحية القانونية ، ولكن الامر يخضع للملاءمة السياسية ، واظن ان دخول الاحزاب المعارضة الانتخابات في قائمة موحدة اصلح كثيرا لها وللمصلحة العامة ، ونحن نؤيد مثل هذ الموقف ، لما له من فوائد متعددة حيث سيمكن المعارضة من استثمار كل صوت تحصل عليه بدلا من ذهاب اصواتها الى الحزب الوطني مثلما حدث مع حزبي العمل والتجمع في الانتخابات الماضية عندما لم يحصلا على نسبة ٨٪ .

ويضيف الدكتور الشافعي بشير ان وجود احزاب المعارضة في قائمة موحدة يؤدى - بدون شك - الى تعميق الديموقراطية ، فوجود معارضة قوية يؤدى الى ديموقراطية حقيقية على عكس ما يمكن حدوثه اذا ما مثلت المعارضة في مجلس الشعب بعدد محدود من المقاعد ، حيث سيؤدى ذلك الى توحش الحزب الحاكم .

نحن نريد - والكلام مازال للدكتور الشافعي بشير ، ان تدخل كل العناصر القيادية الوطنية في مصر الى ساحة العمل الحكومي ، لان الافكار الوطنية للاحزاب لابد ان تدخل كلها الى ساحة العمل وليس الى ساحة الكلام ، فلابد ان يكون هناك وزراء من المعارضة الى جانب الحزب الوطني في الحكومة الائتلافية التي نطالب بها .. ان الجبهة امر ضرورى لانها ستجعل الاحزاب تحصل على نسبة عالية جدا من الاصوات في المرحلة القادمة ولن تختلف المعارضة كثيرا في الشعارات في مواجهة الحزب الوطني حيث سيكون شعارها واحدا وهو تعميق الديموقراطية وازالة كل المعوقات التي يعتبر الحزب الوطني السبب الرئيسي فيها ، وليس ادل على ذلك من ترسانة القوانين سيئة السمعة التي وضعها الحزب الوطني ويصر على التمسك بها .

وهيئة تدريس اسيوط ايضا .

● يؤيد الدكتور محمد حبيب رئيس نادي هيئة تدريس جامعة اسيوط موقف احزاب المعارضة من خوض الانتخابات بقائمة موحدة في مواجهة الحزب الحاكم ، ففي ذلك خير لاحزاب المعارضة ولمصر ، خاصة ان حل مجلس الشعب جاء مفاجئا ، واصبح صعبا على الاحزاب ان تاخذ استعدادها ، فكان لزاما عليها ان تتوحد في قائمة واحدة وانا شخصيا اؤيد ذلك بكل قوة لانه هو المنفذ الوحيد امام المعوقات القائمة خاصة ان المؤتمر الشعبي كان له صداه الطيب ، فالناس لم تعد تثق في الحزب الوطني .

ويؤكد الدكتور محمد حبيب ان المواطن العادي يرحب بمثل هذا الأمر ويؤيد دخول الاحزاب في قائمة موحدة .

وجامعة القاهرة

● وفي نفس الاتجاه يؤكد الدكتور يوسف عبدالرحمن رئيس نادي هيئة تدريس جامعة القاهرة ان رجل الشارع في مصر يؤيد هذه الخطوة من جانب احزاب المعارضة القائمة الموحدة امر لا باس به وخطوة جيدة جدا تحسب لها . وانا شخصيا اؤيد خوض الاحزاب المعارضة للانتخابات في قائمة موحدة لان هذا يقوى المعارضة في مجلس الشعب مستقبلا ويجعلها تمثل بنسبة اكبر من المقاعد في مجلس الشعب .

ولكن في نفس الوقت لابد من الغاء حالة الطوارىء والعودة الى الانتخابات الفردية والاشراف الكامل للقضاء على الانتخابات واعداد جداول جديدة للناخبين تشمل كل من بلغوا سن الانتخاب .

المرشحون لنقابة الصحفيين

وقد استطلعت « الشعب » راى المرشحين لشغل منصب النقيب ، في نقابة الصحفيين ، فاعتذر جلال الدين الحمامصي ، مفضلا ان يكتب رأيه في الاخبار ، أما محمود الراعي فقال لنا :

ان فكرة اشتراك الاحزاب في قائمة واحدة كانت مقبولة من الرأى العام لانها تعبر بصورة أو باخرى عن نوع من الوحدة الوطنية وائتلاف الاتجاهات الفكرية لاحتواء الازمة التي تمر بها وهي أزمة غير مسبوقة في حجمها وفي تشابكها . ولذا فان



مستقبلها أكبر مما نتصور .. والتوحد في برنامج للحد الادنى من الاتفاق على القضايا الملحة كان ضرورة قومية ووطنية . فهناك ثلاث قضايا لاخلاف حولها وهي الديموقراطية والأزمة الاقتصادية ثم الاستقلال في العلاقات الخارجية ،وهي محاور تشترك فيها أيضا التيارات التى لم تتشكل في أحزاب بعد لكنها قوة سياسية حقيقية في الشارع المصرى مثل التيار الاسلامي والتيار الناصرى .

فإذا كان الموقف هو ما انتهى إليه رفض بعض الأحزاب لفكرة القائمة الموحدة فلا أظن أن اتفاق حزبين أو ثلاثة في قائمة واحدة سيكون كافيا لاقناع الرأى العام بايدلوجية الهدف حتى لو كانت هذه الاحزاب متقاربة في برامجها .. ولذا فإن الذى كان يجب أن يكون هو اتخاذ موقف موحد لالغاء النسبة المئوية (٨ ٪) اللازمة لدخول الحزب للبرلمان كشرط لدخول الانتخابات ... وعلى العموم فأن تصورى لفلسفة القائمة الموحدة يتركز على شيء واحد هو مواجهة الحزب الحاكم .. ولابد من مراعاة قدرة أى صورة اتفاق بين حزبين أو أكثر على إقناع الرأى العام ، قبل المشاركة فيها ..

هذا ولم يتمكن الشعب من استطلاع رأى ابراهيم نافع نقيب الصحفيين .

لا معارضة بدون الاخوان

وقال د . ممدوح جبر نقيب الأطباء . ارى أن أى خطوة تتم نحو ترشيح الديمقراطية وارساء معالمها لابد ان نؤيدها .. واذا رأى أقطاب المعارضة التنسيق بينها سوف يخدم هذا الهدف فليس هناك مانع لذلك .. ولكن اذا كان هذا الاجراء سينسخ مبادىء وبرامج واتجاهات كل حزب فانى أرى أن في رأيه منفردا ، وكل على حدة ، أجدى وأنفع لدعم الديمقراطية .. أما اذا كانت مجرد عملية تكتيكية للوصول لمجلس الشعب انها تصبح غير ذى جدوى .. ومضرة للصالح العام ..

● ويضيف د . عبد المنعم ابو الفتوح ، سكرتير نقابة الاطباء ، اننا نؤيد ونبارك خطوة التنسيق بين المعارضة على قائمة حزب العمل الاشتراكى ، واى تنسيق بين المعارضة في مواجهة الحكومة لابد ان يشمل التيار الاسلامي ، حيث ان هذا التيار هو اكبر التيارات شعبية .. اما اعتراض الحكومة فهو امر لاوزن له لان التنسيق بين المعارضة لا يتم بتصريح من الحكومة ، واذا تم التنسيق بين المعارضة وعلى راسها التيار الاسلامي ، فسوف تكون النتائج طيبة ، وسيعطيها الشعب صوته .. واى مجموعة تنسق فيما بينها ، لابد ان يكون الاسلام على قمة اعمالها .. وضمير مصر لا يمكن ان يمثل في غيبة الاسلام .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

قبل اجراء الانتخابات

نظر الطعن فى دستورية قانون الانتخابات الجديد

تقدم الاستاذ كمال خالد المحامي بطلب عارض فى دعواه امام المحكمة الدستورية العليا لنظره بجلسة ٧ مارس ١٩٨٧ وذلك بالطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ (المعدل لانتخابات مجلس الشعب) استناداً إلى المادة ٢٧ من قانون المحكمة الدستورية العليا التى تنص على أنه : « يجوز للمحكمة فى جميع الحالات ان تقضى بعدم دستورية اى نص فى قانون او لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المعروض عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير ان عادى الدستورية » (اى بعد دراسته بمعرفة هيئة المفوضين وتقديم تقرير نتيجة هذه الدراسة) .

واستندالطاعن فى طلبه العارض بالطعن فى قانون الانتخاب الجديد لمجلس الشعب على اربعة اسباب :

(١) صدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ المطعون عليه من مجلس شعب ثبت بطلان تشكيله نتيجة العوار الدستورى الذى سيكشف عنه الحكم فى الدعوى المرفوعة وتكون نتيجته الحتمية بطلان انتخاب مجلس الشعب ذاته الذى اتى به القانون غير الدستورى ، وبالتالى لاتكون له ثمة سلطة تشريعية يملك بها اصدار التعديل الاخير .

(٢) مخالفة تحديد نطاق الدوائر الانتخابية ومكوناتها وعدد اعضاء كل منها على الوجه المبين بالجدول المرافق للقانون والمشار إليه بطلب اعادة الثالثة من القانون ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ للاخلال بقاعدة المساواة بين المواطنين المقررة بالمادة ٤٠ من الدستور ، وبقاعدة كفالة تكافؤ الفرص المنصوص عليها فى اعادة ٨ من الدستور .

(٣)فرض نفس تقسيم الدوائر المتسعة الخاص بالانتخاب بالقوائم الحزبية على نظام الانتخاب الفردى يتعارض بإجماع الفقه الدستورى مع طبيعته ، ويمثل مخالفة صارخة لمبداى تكافؤ الفرص والمساواة المكفولين بالمادتين ٨ و ٤٠ من الدستور فضلا عن وضع المرشح المستقل استقلالا حقيقيا فى وضع يستحيل معه فوزه فى الانتخاب فى مواجهة مرشح اخر ينتمى إلى حزب يؤازره ويجمع له الاصوات من انحاء الدائرة اعتراضية الأطراف التى قد يتجاوز عدد سكانها ١ مليون نسمة خصوصاً اذا ماكان الحزب الذى يؤازر منافسة هو الحزب الحاكم .

(٤) عدم النص على وجوب تحقيق نصف المقاعد المخصصة للانتخاب الفردى على الاقل للعمال والفلاحين بل على العكس من ذلك نصت المادة ١٧ فقرة اولى من القانون المذكور على اعلان نجاح المرشح الفرد الذى حصل على اكبر عدد من الاصوات الصحيحة فى دائرته ايا كانت صفته اتى رشح بها وهو مايخالف حكم المادة ٨٧ من الدستور .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧



القائمة الموحدة للمعارضة .. قانونية تماما

- ممدوح قناوى : لايوجد فى القانون مايمنع القائمة الموحدة
- د . نعمان جمعة : القائمة الموحدة .. قانونية تماما
- د . سليم العوا : الحكومة ليس لها حق البحث فى سجلات الاحزاب

يبدأ ممدوح قناوى المحامى وامين شئون اللجنة التنفيذية لحزب العمل الاشتراكى والمتحدث باسمها هذا الحوار القانونى قائلا :

لا توجد ايه معوقات قانونية تمنع دخول الاحزاب فى قائمة موحدة حيث انها الصيغه التى اقتضاها الظروف الراهنه والتى تبلورت فى المؤتمر الشعبى الاول الاحزاب المعارضة وذلك للنضال من اجل الديمقراطية وتاكيد الاستقرار والتوازن السياسى .

وباعلان الرئيس مبارك لقرارة بالاستفتاء على حل مجلس الشعب الجديد فان هذه الصيغه طرحت نفسها لان تكون



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٨٧

اطارا لعمل موحد لقوى المعارضة اساسه التنسيق بينها لخوض المعركة الانتخابية من اجل تحقيق تواجد اقوى للمعارضة كما ونوعا فى مجلس الشعب القادم ويؤكد قوة المعارضة ويحقق التوازن السياسى .

ويستطرد من هذا إلى ان فكرة التفاف قوى المعارضة حول قائمه اخرى باسم احد الاحزاب لايعنى نزول اكثر من حزب فى قائمة واحدة ..

وانما التنسيق فيما بين الاحزاب سواء بالنسبة لترشيحات القائمه او بالنسبة للمقاعد الفردية ولهذا فالتنسيق يتسع لكل صورة عملية لا يمكن ان تكون فى تصادم مع اى عقبة قانونية ..

وما يمنعه قانون الانتخاب الحالى من نزول اكثر من حزب باسمائها فى قائمة واحدة بمعنى ان تكون هناك قائمة يحمل اسمها اكثر من حزب وهى صورة اخرى صورة التنسيق ردخول الانتخابات ..

عمل مشروع تماما

● ويؤيد سليم العوا هذا الرأى القانونى عن مشروعية دخول الاحزاب فى قائمة واحده قائلا اذا نزلت القيادات المختلفة فى قائمة واحده باسم حزب واحد فى اى دائرة من الدوائر او فى الدوائر كلها فلا مأخذ قانونى على ذلك فقانون الانتخاب الحالى شرطة ان يكون الترشيح بالقوائم الحزبية اى ان تكون القائمة لحزب معين ولا يشترط شيئا فوق او غير ذلك والذى يمكن ان يعترض به قانونيا على القائمة المشتركة ان تضم اشخاصا يرشحون بصفات مختلفة (وفد ـ عمل احرار) اما ان تكون القائمه باسم حزب واحد وتضم اشخاصا يمثلون فى واقع الامر او يعبرون عن الاتجاهات المختلفة والقوى السياسية فى البلاد فلا باس بتلك قانونا وحول مدى امكانية دخول المرشح فى قائمة غير قائمة حزبية دون ان يكون هذا المرشح قد حصل على عضوية الحزب الذى دخل على قائمته يقول الدكتور العوا : انه ليس من حق الحكومة او اى جهة اخرى ان تبحث فى سجلات الاحزاب عن عضوية اى شخص ما وان كان هذا الامر غير لائق داخل الاحزاب نفسها ..

وعن مدى دستورية هذا التنسيق المشترك يقول ان الذى خرق الروح العامة للدستور هو الحكومة التى قيدت الحق فى انشاء الاحزاب ومنعت التيارات السياسية الممثلة تمثلا حقيقيا فى الشارع المصرى وباكبر اعداد من ان توجد على الخريطة الرسمية للاحزاب ..

وبهذا فان هذه التيارات مضطرة اضطرارا لايمانها بالديمقراطية وحرصها على خدمة الامة من خلال العمل العام ان تخوض المعركة الانتخابية على قوائم الاحزاب القائمة اليوم ..

وكذلك كان حرص القوى السياسية المختلفة التى ليس لها احزاب على دخول الانتخابات نابع من ايمانها بالديمقراطية كوسيلة للمشاركة فى العمل الوطنى العام وحرصها على القيام بدورها من خلال القنوات المشروعة .

الجماهير الحكم

● وينوه محمد صبرى مبدى الامين العام لنقابة المحامين الى أن قانون مباشرة الحقوق السياسية يمنع ان تاتلف الاحزاب فى قائمة موحدة تجمعهم كاحزاب للخروج من هذا القيد رأت الاحزاب كما سمعت ان يتقدم اعضاؤها على قائمه حزب بعينه بمعنى ان يظهر المرشح من هذا الحزب او ذاك فى اوراق الترشيح وكأنه عضو بالحزب الذى يتقدم على قائمة ويضيف متحفظا ان هذه محاولة لا داعى لها نظرا لاختلاف المنطلقات والبرامج فضلا عن انها قد تفسر بانها مواقف ضعف وعدم قدرة على المنافسة فى ساحة معركة الانتخابات ..

وأرى ان الحاسم فى هذا الامر فيما أرى هو موقف الجماهير ورأيها فان رات



الانحياز للمعارضة فلن يقف امامها حائل وان رات غير ذلك فلها الحق فيما تراه .

القائمه .. صح قانونا .

● ويؤكد نفس هذا الرأى القانونى نعمان جمعة الاستاذ بحقوق القاهره والسكرتير العام المساعد لحزب الوفد ، حيث يقول ، لا توجد ايه موانع قانونية تمنع خوض احزاب المعارضة للانتخابات فى قائمة واحدة ..

وانا اعتقد ان رجل الشارع سيؤيد هذا الأمر خاصة وأن القائمة الموحدة سوف تجمع الاحزاب المعارضة خاصة وأن هناك ارضيه مشتركة مثل قضيه الديموقراطية فهى هدف مشترك لا تختلف علية الاحزاب ..

والقائمة الموحدة ستزيد الاحزاب فى الشارع وفى الدعاية وتوفير المندوبين داخل اللجان الانتخابية وفى كل شىء ..

القانون فى صف القائمة

● وينضم الى هذا الرأى توفيق عبد اسماعيل ، نائب الحزب الوطنى بمجلس الشعب فيقول : ليس هناك مانع قانونى اذا دخلت أحزاب متعدده تحت اسم قائمة واحده لان القانون نص على تشكيل القوائم من المنتخبين للاحزاب ولم ينص على وسيلة للتحقق من انتماء كل مرشح للحزب الذى تسمى القائمة باسمه . »

أضاف هذه النسبة الـ ٨ ٪ شرط خطير جدا يجعل كل حزب يتردد كثيرا لترك أى دائرة .. وحتى لو تم التنسيق بين أحزاب المعارضة لترك الاحزاب للدائرة التى يرى فيها ثقلة فسوف يكون فى مواجهة الحزب الوطنى بمفرده وسوف تتناحر المعارضة فيما بينها لصالح الحزب الحاكم وهذا هو المقصود والمخطط الذى وضع مسبقا .. ووقعت به المعارضة فى الفخ الذى نصب لها .. ويعتبر هذا « قصر نظر » منها لدخول مثل هذه الانتخابات ..

خيرا فعل الوفد .. !

● ويرى الدكتور يحيى الجمل ان الاصل ان تكون لكل حزب قائمة لان الغرض ان لكل حزب برنامجه الذى يختلف عن برامج الاحزاب الاخرى . وعلى ذلك فالأصل الاتكون هناك قائمة واحدة لكل احزاب المعارضة وانما يكون لكل حزب برنامجه وقائمته ... وخيرا فعل حزب الوفد اذ رفض القائمة المشتركة لاحزاب المعارضة وهذا من الناحية المنطقية افضل ..

يبقى بعد ذلك حزبا العمل والتجمع فاذا وجدا أن هناك أرضية مشتركة بينهما وان هناك امكانية للاتفاق على برنامج حقيقى موحد من المتصور ان تكون هناك قائمة مشتركة بينهما ... اما من ناحية البرامج (فحسب تصورى) فاننى لا أتصور ان يدخل العمل والتجمع مع الاحرار والامة فى قائمة مشتركة وليس هذا انتقاصا من احد او تفضيلا لاحد انما هو رأى محايد .

المقاطعه هى الحل

لكن وقبل ان نختتم .. وهناك بعض الاراء التى ترى أن القيود التى يفرضها الحزب الوطنى على الانتخابات وخاصة قانونه الاخير ، تتطلب موقفا أخر ، هو .. عدم دخول الانتخاب نهائيا !

● هذا مايقوله د . محمد عصفور الهيئة العليا للوفد ، حيث قال لنا « أمس بعدم دخول المعارضة نهائيا » ومقاطعتها لهذه الانتخابات طالما ظلت القوانين الاستثنائية والاحكام العرفية وزكى بدر .. وعدم الاعتراف باشراف حكومة محايده

المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٨٧

هل تكون الانتخابات القادمة بداية لسلسلة من مآتم الديمقراطية

حتى لاتكون الانتخابات مذبحة للديمقراطية ؟

الآن وقد انتهى التهليل لقرار حل مجلس الشعب المطعون بالاجماع فى شرعيته ، يستعد الجميع لانتخاب مجلس جديد مطعون مقدما فى شرعيته . فسوف تجرى الانتخابات طبقا لنفس القانون بعد تعديله مؤخرا تعديلات متعجلة مشكوك فى دستوريتها . اى أن الحكومة لم تفعل سوى ان استبدلت قانونا غير دستورى بقانون آخر غير دستورى .

يقولون ان الرئيس مبارك قد اقدم على حل مجلس الشعب « احساسا منه بنبض الجماهير ورغبتها فى حل مجلس الشعب الحالى لأسباب عديدة اهمها مايقال عن عدم شرعية هذا المجلس وبالتالى فان اى قانون سيصدر عنه يكون معيبا تلاحقه الطعون القانونية الدستورية وتفقده الاحترام الذى لاغنى عنه للقانون » .

ولو كان كتبة هذا الكلام يفهمون معنى مايكتبون ، لادركوا انهم يطعنون فى دستورية التعديلات الأخيرة مرتين ، مرة بحكم مخالفتها لأحكام الدستور ومرة اخرى بحكم صدورها من مجلس الشعب المطعون فى شرعيته . واذن فلماذا تجرون الانتخابات المقبلة لمجلس الشعب طبقا للقانون المعدل المعيب ؟ !!

مطالب بديهية

ولذلك طالب قادة المعارضة ومعهم الجماهير الحاشدة فى مؤتمر ٥ فبراير بأمور بديهية لسلامة معركة انتخابات مجلس الشعب القادم .

طالبوا بمناخ موات لحرية الدعاية والتنظيم والتصويت ، وذلك بانهاء أو على الأقل بوقف حالة الطوارىء . وطالبوا بحكومة محايدة تدير البلاد اثناء المعركة الانتخابية ، وطالبوا بهيئة قضائية تشرف على الانتخابات بدلا من وزارة الداخلية . وبالطبع فلقد طالبوا رئيس الجمهورية بأن يستخدم سلطاته الدستورية لاصدار قانون انتخابى برىء من كافة الطعون ، وليكن هو نظام الانتخاب الفردى البسيط المألوف لدى جماهير شعبنا لسنوات طويلة ماضية .

بمثل هذه الاجراءات يتوفر المناخ الديمقراطى المواتى للقيام بمعركة انتخابية بين الأحزاب والقوى السياسية فى البلاد . والا فلماذا تجرى هذه المعركة اصلا ؟ هل لمجرد تطهير وتنقية عملية الاعداد لترشيح واعادة انتخاب الرئيس مبارك فترة اخرى لرئاسة الجمهورية ؟ اذن لهانت القضية وتدهورت حقا .

ومع كل تقديرنا لاعتبارات تنقية وتطهير معركة الرئيس مبارك لإعادة انتخابه ، فان البلاد تتطلع الى الديمقراطية كمدخل حقيقى وطبيعى ومشروع لتحقيق آمال الجماهير العريضة فى تغييرات حقيقية فى السياسات التى تحكم بها منذ سنوات .

ان الجماهير تتطلع الى سياسات جديدة تقدم حلولا للأزمة الاقتصادية الطاحنة التى اصابت قطاعات واسعة بالركود والافلاس والبطالة بينما عادت بالثراء المشبوه والمفاجىء والاسطورى على قطاعات اخرى لا تنتج ولاتعمل وإنما تضارب على مازق البلاد فى الداخل والخارج .

ان الجماهير تتطلع الى سياسات جديدة للأسعار والأجور تضع حدا للغلاء الذى اصبح يفقر فئات واسعة من الطبقة الوسطى ناهيك عن الشعب بعماله وفلاحيه وموظفيه ومثقفيه .



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٨٧

والعمال تتطلع الى أوضاع افضل فى عملها ومعيشتها ونقاباتها . وكذلك الفلاحون ، والطلبة ، والحرفيون ، وكثير من المهنيين . فمتى تتم هذه التغييرات وكيف تتم الا عبر بوابة الديمقراطية الفسيحة لكل أبناء مصر بلا تمييز !

يغيرون جلودهم

لن يجدى الحكم ولا الحكومة ان يدخلوا الانتخابات وهم يغيرون جلودهم كلما فاجأتهم الاحداث . فى انتخابات ١٩٨٤ رفعوا رايات الناصرية وتخلوا عن زعيمهم انور السادات . وفى هذه المرة سترفع رايات الناصرية بل وستقدم الحكومة بعض الوجوه الناصرية . لكننا نعلم جميعا انها مجرد لافتات ومجرد واجهات . اما البنيان فمازال هو هو بنيان السادات : الانفتاح الراسمالى المشوه الفاسد المتعفن ، العلاقة الخاصة مع امريكا ، التطبيع مع اسرائيل ، العداء العميق والمعمق والمتعمق للديمقراطية .

ونحن الاشتراكيين نقدر تقديرا عظيما كل مناسبة للحرية وكل مهرجان يقام للديمقراطية . ونعتبر الانتخابات ، كل الانتخابات ، عيدا للحرية والديمقراطية . ومع ذلك فاننا نتساءل هل ستكون هذه الانتخابات القادمة عيدا للديمقراطية ام مذبحة لها ؟

كيف يمكن ان تجرى معركة انتخابية كبرى لمجلس الشعب فى غضون شهرين اى ستين يوما فقط ، لاتسمح الحكومة فى الايام العشرين الاولى منها باى دعاية انتخابية ؟ وكيف يمكن ان يتهيا لكل حزب سياسى ان يعد قوائمه الانتخابية ويقدمها للحكومة خلال اقل من عشرة ايام ؟ وكيف يستطيع مرشح فردى مستقل - او حتى حزبى - ان يطوف بدائرة انتخابية مساحتها الادارية محافظة باكملها وسكانها لايقل عددهم عن مليون نسمة ؟ وكم يتكلف فى سبيل ذلك ؟

ان قصر الفترة المتاحة والتكلفة الباهظة المتوقعة لمعركة انتخابية على مستوى الجمهورية ، تنذر بان تجعل مصير الانتخابات المقبلة بايدى الحكومة وحدها . كان هذا صحيحا الى حد كبير من قبل . وصار الآن اكثر صحة .

حكومة وليس حزبا

لماذا ؟

لاننا فى الواقع لانواجه حزبا وانما نواجه حكومة . وهى حكومة تمرست

د . فؤاد مرسى

بحكم الخبرة فى احتقار الشعب واهدار ارادته وقمع تحركاته بالعنف والقوة المسلحة . بل وتعودت على استخدام سلاح التزوير وهو سلاح بسيط يلغى ارادة المواطنين ببساطة نادرة . ويغنى عن الشعب بالمرة . وهو السبب الاساسى لاحباط العمل السياسى وبخاصة بين الشباب .

يقولون ان الرئيس مبارك يؤكد انه لامصلحة له فى التزوير ، لامصلحة فى ان يأتى بشخص يرفضه الناخبون وان من مصلحته ان يتعامل مع مجلس جاء الشعب بنوابه ولم يفرضوا عليه فرضا حسنا ، فكيف سمح الرئيس مبارك بتزوير معركة - ان صح التعبير - معركة التجديد النصفى لمجلس

الشورى فى شهر نوفمبر الماضى ؟ وهو ليس ببعيد .

ولو كان الرئيس مبارك يريد مجلسا للشعب اختار الشعب نوابه فعلا ولم تفرضهم الحكومة عليه.. لايستمع بروح ديمقراطية لمطالب الشعب التى أجمع عليها قادة المعارضة ولبادر فاستدعاهم وناقش معهم كيف يمكن وضعها فى التطبيق الآن ومستقبلا . والا فمع من يتشاور رئيس جمهورية مصر فى ادارة شئون مصر ؟ !! مع بعض الموظفين مع اختلاف الوظيفة هنا وهناك ، او مع بعض المرتزقة من العمل السياسى الذين عملوا مع كل من محمد نجيب وجمال عبدالناصر وانور السادات بلا تمييز ؟ !!

ان أحزاب المعارضة لاتواجه حزبا سياسيا فى الانتخابات المقبلة ولكنها تواجه حكومة بكل وزاراتها ومصالحها وهيئاتها وشركاتها وبوليسها واداراتها المحلية واخيرا بالمصلحة الحكومية المسماة بالحزب الوطنى الديمقراطى . ولماذا نذهب بعيدا ، ونحن نرى كيف تلون قادة الحزب الحاكم فى ظل الرئيس مبارك نفسه اكثر من مرة وبحسب الطلب . ثم لماذا نسرف فى حسن الظن بالحكومة نفسها وقد فاجأتنا منذ مقدمها بانجازاتها المذهلة : تفصيل القانون الانتخابى الجديد لمجلس الشعب ، اعداد قانون لتحميل عمال القطاع العام مسئولية انهياره على ايدى الانفتاحيين ، القبول بشروط صندوق النقد الدولى واعداد خطاب النوايا المطلوب .

واذن فما الضمان لاجراء انتخابات بلا تزوير ؟ بالطبع ، فان الضمان الاول هو الشعب نفسه ، وعيه ويقظته وتنظيمه وتحركه لمنع جريمة اغتيال ارادته بالجملة . لكن الضمان بعد ذلك هو ماطالبنا به من الغاء حالة الطوارىء وحكومة محايدة واشراف السلطة القضائية والعودة فورا الى نظام الانتخاب الفردى . وهناك ضمانات اخرى ، عملية خاصة بسلامة جداول الانتخابات وأمانتها ومطابقتها للحقيقة . فكيف تكون هذه الجداول سليمة وقد فاجأتنا الحكومة منذ ايام بأن المقيدين فيها يبلغون نحو ١٥ مليون مواطن وكانوا فى شهر نوفمبر الماضى حين اجراء الانتخابات الوهمية لمجلس الشورى ١٣ مليونا فحسب ؟ من اين اتى هذا الفرق الرهيب وهو خمسة ملايين مواطن استعدادا لمعركة الانتخابات القادمة ؟

وباعتبار ان هذه الاضافة تضم من الموتى والمهاجرين اكثر مما تضم من الاحياء والموجودين فى مصر ، وباعتبار انها ستذهب فى اغلبيتها الساحقة لصالح الحكومة ، فان معنى ذلك خطير ورهيب - وهو ان كل أحزاب المعارضة لن تحصل على نسبة ٨ ٪ المطلوبة للدخول من عتبة مجلس الشعب الجديد .

لانتجنى على احد

اننا لانتجنى على احد حينما نقول اننا نشك فى نزاهة الانتخابات القادمة . وانه لاقرب الى روح المؤتمر الحاشد لاحزاب المعارضة ، ونتيجة لرفض الرئيس مبارك مجرد الاستماع الى مطالب الشعب الديمقراطية التى اصدرها المؤتمر ، انه لاقرب الينا ان يصدر قرار بالمقاطعة الشاملة من جانب كل احزاب المعارضة لانتخابات مجلس الشعب الجديد . وانه ليعزز هذا الموقف ان المقاطعة الشاملة لمجلس الشورى كانت من انجح الاعمال السياسية فى مصر بغض النظر عن النتيجة الوهمية التى اعلنتها الحكومة .

فى الظرو[ف] الحالية ، ومع بقاء الاحوال على [ما ه]ى عليه ، فان معركة انتخابات م[جل]س الشعب الجديد لن

تكون بأى حال معركة انتخابية وانما ستكون حتما مذبحة حقيقية للديمقراطية ، وسوف تسفر عن مجلس مطعون فى شرعيته من ناحيتين . الأولى ناحية القانون الذى انتخب طبقا له . والثانية : من ناحية الانتخابات التى جرت وجاءت به . وستبقى بالتالى شرعية المجلس الجديدمشكوكا فيها وسوف تعيبه المطاعن القانونية بل واهم منها المطاعن السياسية .

ولو كان صحيحا ان الرئيس مبارك يريد ان يتم ترشيحه لرئاسة الجمهورية من مجلس شعب سليم ، لكان عليه ان يبادر بنفسه ليضمن توفير كافة الشروط التى تمكن المجلس الجديد من ان يكون تعبيرا صادقا وامينا عن كل الأحزاب والقوى السياسية فى البلاد . وعندئذ يكون بحق ، رئيسا لكل المصريين حتى وان اختلفوا معه فى كل او بعض السياسات .

سلسلة من المآتم

والا فلن تكون الانتخابات المقبلة لمجلس الشعب سوى فاتحة لسلسلة من الانتخابات التى ستجرى فى البلاد ، لانتخاب اللجان النقابية فى المصانع وانتخاب ممثلى العمال فى مجالس ادارة الشركات وانتخاب المجالس المحلية فى مصر ثم انتخاب رئيس الجمهورية . سلسلة من الانتخابات لاتكون عيدا للديمقراطية . بل ماتما لها . سلسلة من الانتخابات تحاول ببراعة شقية وبائسة ان تجهض حركات الجماهير التى تئن بشدة من غلاء الأسعار وهوان الحياة لكن الشعب قادر فى النهاية ان يجعل من كل ذلك ماتما للحكومة وعيدا للشعب .



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٨٧

تخطيط حكومى لاسقاط زعماء الاحزاب فى دوائرهم

شهد مقر الحزب الوطنى الحاكم يوم السبت الماضى اجتماعا مغلقا استمر نحو أربع ساعات برئاسة د. يوسف والى الأمين العام للحزب وحضره محافظو القاهرة والقليوبية وكفر الشيخ والدقهلية وكمال الشاذلى الامين المساعد لبحث التدابير الممكنة لمواجهة رؤساء الاحزاب فى دوائرهم الانتخابية واتفق على ترشيح شخصية حكومية كبيرة فى دائرة شمال القليوبية (كفر شكر - بنها - طوخ - شبين القناطر) لمنافسة خالد محيى الدين والعمل على توفير اكبر قدر من الخدمات فى شربين وكفر الجرايدة ومصر القديمة وهى دوائر ابراهيم شكرى وفؤاد سراج الدين ومصطفى كامل مراد .

وتقرر تشكيل لجنة خاصة بكل محافظة يرأسها المحافظ وتضم فى عضويتها مدير الامن وأمين الحزب الحاكم لاعداد قوائم المرشحين لتعرض على اللجنة الرئيسية التى تضم يوسف والى واللواء زكى بدر وكمال الشاذلى .

وعلمت الاهالى أن ماجرى اعداده حتى الآن من قوائم الحزب الحاكم قد ناله التغيير بنسبة ٤٠٪ تقريبا من الوجوه التقليدية المعتادة .

وسيتم ترشيح عدد من الوزراء على مقاعد المستقلين من بينهم حسب الله الكفراوى بدمياط ومحمد عبد الحميد رضوان فى سوهاج والسيد على السيد فى الاسكندرية ود. جمال السيد وزير الانتاج الحربى فى حلوان وعدلى عبد الشهيد فى شبرا .



المزورون .. ١٩٨٧

وجه الرئيس مبارك ، عقب اصدار قراره بحل مجلس الشعب ، بيانا الى المواطنين .. ركز فيه على اهمية ان يكون مجلس الشعب القادم معبرا تعبيرا صحيحا ونزيها عن ارادة الملايين وأن تتسع دائرة المشاركة فى البناء الديمقراطى السليم ، وأن يتاح لكل المواطنين حزبيين او مستقلين ان يمارسوا حقهم فى النيابة عن الشعب ..

ورغم الترحيب بهذه الدعوة والتاييد لها ، ألا ان الرأى العام ونحن جزء منه يدرك ان هناك تناقضا بين ما قاله الرئيس مساء الاحد وبين كثير من الحقائق التى يعيشها كل مهتم بالسياسة ، بل كل مواطن بسيط

فالمواطنون الذين رحبوا بحل مجلس الشعب ، الذى كان مجلسا مزورا لا يعبر عن مصالحهم ، على يقين ان انتخابات ٦ ابريل ١٩٨٧ ستكون انتخابات مزورة فتراث الحزب الوطنى منذ عام ١٩٧٩ وحتى انتخابات مجلس الشورى الاخيرة ، ونجومه التى لعبت ومازالت الدور الاول فى العمليات الانتخابية زكى بدر واحمد سلامة ويوسف والى وعبد الاحد جمال الدين .. لا تحظى باى ثقة نتيجة لكل التجارب السابقة .

وزاد من هذا اليقين حدثان متتاليان ..

الاول .. التصريحات التى ادلى بها الرئيس مبارك امام لجنة الاستفتاء يوم الخميس الماضى .. ورفض فيها الضمانات الاولية التى طلبتها احزاب المعارضة ، والخاصة بمطابقة جداول القيد مع السجل المدنى ، والتصويت بالبطاقة الشخصية ، والتوقيع او البصم امام اسم الناخب عند التصويت ، وتغليظ العقوبة على التزوير .. الخ .. رفض فكرة الحكومة المحايدة وقارن بين مصر والديمقراطيات العربية ثم تحدث عن انتخابات ٢٧ مايو ٨٤ باعتبارها انتخابات نزيهة ! !

فالمواطنون لم يفهموا رفض الرئيس لضمانات التصويت التى لا يختلف عليها اثنان ، الا على انه نية مبيتة لتزوير مؤكد قادم .. ولم يقبلوا رفض فكرة الحكومة المحايدة والمقارنة فى ذلك بالغرب ، لانها مقارنة تقفز على الواقع ، ويتجاهل ان مصر لم تعرف فى ظل تعدد النظام الحزبى (قبل الثورة وبعد عام ٧٦) انتخابات حرة الا فى مرات نادرة ، وأن الحكومة القائمة احترفت التزوير . وزاد الطين بلة ذلك الحديث عن نزاهة انتخابات ١٩٨٤ التى يؤمن الجميع أنها نموذج فذ للتزوير .

والثانى : نتائج الاستفتاء التى أعلنها زكى بدر يوم السبت الماضى . فاى انسان عاقل رشيد يعلم أنها غير صحيحة فلم يذهب الى صناديق الاستفتاء اكثر من ١٠ ٪ اى مليون مواطن وبضعة الاف .. فإذ بوزير الداخلية ، الذى سيجرى انتخابات مجلس الشعب يقول لنا أن ١١ مليونا و ٨٣٧٤ مصريا ادلوا باصواتهم ، اى كل المصريين المقيدين فى جداول الانتخابات والموجودين داخل الحدود ، بما فيهم المرضى والموتى والمجندين ..

إن هذه الحقائق المؤسفة تجعلنا نقول ان التزوير المباشر ، وليس التزوير القانونى بنسبة ال ٨ ٪ وبقانون الانتخابات غير الدستورى وبسيطرة الحزب الحاكم على الاعلام والصحافة .. قادم فى الطريق

ومع ذلك نقول للرئيس ان الفرصة لم تضع بعد ليوقف التزوير بالاستجابة للمطالب المشروعة لكل الشرفاء فى مصر .. ونقول للمواطنين انهم قادرون بايجابياتهم وباصرارهم على حماية صوتهم على هزيمة التزوير ونحن معهم مهما كان الثمن ..

الاهالى



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٨٧



وزير داخلية بالبلدى
ومفبرك استفتاءات بلاخرج

تلميذ النبوى زكى بدر

تحقيق : امينة النقاش



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٨٧

فاجا الرئيس حسني مبارك الدوائر الحزبيه والسياسيه بإعلانه رفض مطالب المعارضة الخاصة بالضمانات المطلوبة ضد تزوير الانتخابات ، ومن بينها تشكيل حكومة محايدة تجرى الانتخابات .!

انكر الرئيس مبارك ان هناك تزويرا قد حدث فى انتخابات عام ١٩٨٤ ، وقال ان وزير الداخلية السابق حسن ابو باشا قد « ذهل » (!!) حين اثارت المعارضة قضية تزوير الانتخابات التى اجراها عام ١٩٨٤

أعطت تصريحات الرئيس حججا قويه للعناصر التى تتزعم الدعوة لمقاطعة الانتخابات داخل احزاب المعارضة وفى الاوساط السياسيه بشكل عام

وتجمع الدوائر الحزبيه والسياسيه على أن رفض الرئيس لمطالب المعارضة ، يؤكد اتجاه الحزب الحاكم لاعادة المهزلة التى جرت فى الانتخابات الماضية ، **ويزيد من هذه المخاوف ان الذى سوف يجرى الانتخابات هذه المرة ، هو وزير الداخلية « زكى بدر » صاحب أسوأ علاقات** بالمعارضة ، وهى المكانة التى لاينافسه فيها سوى استاذه ومكتشف مواهبه النبوى إسماعيل وزير داخلية السادات ، الذى قاده لحتفه فى حادث المنصة .!

دوائر المعارضة بدات منذ الاعلان عن حل مجلس الشعب وادراكها أن الذى سيجرى الانتخابات **زكى بدر** ، بدأت فى فتح ملف إنجازاته قبل وبعد توليه لمنصبه كوزير للداخليه .

فالصورة التى نجح اللواء زكى بدر أن يعطيها للراى العام انه **وزير من النوع الذى لايستنكف فعل « اى شىء » ولايتردد امام اى شىء ، وأنه يؤمن بان الضرب بيد من حديد هو اقصر الطرق وانجحها لتحقيق أهدافه** الأمنية . وقد رشحه لمنصبه وزيرا للداخليه فى اعقاب احداث تمرد الأمن المركزى فى فبراير من العام الماضى **الطريقة التى واجه بها تمرد الجنود فى اسيوط والتى اتسمت بشراسة فائقة** ونوع من المقامرة وعدم وضع أى إعتبار سوى للنتائج

فقد امر بصفته محافظا بفتح هويس اسيوط على جنود الامن المركزي المتمردين لمنعهم من الانضمام لزملائهم فى البر الاخر حيث يوجد اكبر معسكر لهم فى الصعيد .

وليس فى تاريخ زكى بدر كشرطى اى خبرة تتعلق بالتعامل مع السياسة ، فقد تخرج فى كليه الشرطة عام ١٩٤٦ ، ليعمل بادارة البحث الجنائى [illegible] فى محافظات الشرقيه والغربيه والمنيا ، حتى أصبح مديرا للبحث الجنائى بالمنيا ، وفى عام ١٩٦٥ انتقل ليعمل مفتشا بالامن الجنائى بمصلحة الامن العام ثم مديرا للمباحث الجنائيه ووكيلا لمصلحة الامن العام ، ومنذ عام ١٩٧٥ ، وهو يعمل مديرا للامن فى القليوبيه أولا .. ثم فى الدقهلية .. ثم مديرا لمصلحة الامن العام .. وفى عام ١٩٧٩ عين مساعدا لوزير الداخلية وفى عام ١٩٨٢ عين محافظا لاسيوط .. وهو المنصب الذى انتقل منه إلى منصب وزير الداخلية !

ويقول رافت سيف أمين التجمع فى الدقهلية !

فى عام ١٩٧٨ وماقبله كان زكى بدر مديرا للامن بمحافظة الدقهلية شهدت المحافظه خلالها على يده **إنتهاكا صارخا لكل القوانين والاعراف والدساتير** ، وكانت الحملات التاديبية التى قادها زكى بدر بنفسه ضد اهالى قرى المحافظه واستخدم فيها كافة الوان العنف من الضرب والركل والسباب بالفاظ خارجه خير مثال على ذلك ، وكافاه النبوى اسماعيل على ذلك بترقيته مديرا لمصلحة الامن العام بوزارة الداخلية ثم انتدبه **فى عام ١٩٧٩ للاشراف على الانتخابات البرلمانية فى الدقهلية ، وانجز بنجاح ساحق المهمة التى اوكلت إليه وهى إسقاط جميع مرشحى حزب التجمع بالمحافظة .**

ويستطرد رافت سيف قائلا : كنت انذاك مرشحا للتجمع فى دائرة اجا حيث قام زكى بدر بنفسه بطرد مندوبى مرشحى التجمع من لجان الدائرة كما فعل الشىء نفسه بدائرة المنصورة ، كما أصدر أوامر بالقبض على أى مندوب يمتنع عن ترك اللجان الانتخابية لينفرد ضباط الشرطة بتسديد البطاقات الانتخابية لصالح مرشحى الحكومة ، **وربما كان هذا التاريخ « المشرف » هو الدافع وراء إختيار حكومة فؤاد محيى الدين له محافظا فى عام ١٩٨٢ لاسيوط حيث قاد بمهارة عمليات التزوير الفاضح للانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٨٤ ، حيث شهدت اسيوط فى عهد ولايته معارك مسلحة بينه وبين مرشحى المعارضة كان ابرزها معاركه مع انصار المرشح الوفدى ممتاز نصار فى قرية البدارى الذين حموا صناديق الاقتراع بالسلاح بعد التزوير الفاضح لرجال زكى بدر لها فى كافة اللجان الانتخابية بالمحافظة**

بالبلدى

وفى بداية تولية لمنصبه كوزير للداخلية فى اول مارس الماضى اعلن زكى بدر بوضوح لا لبس فيه سياسة وزارته حين قال فى تصريح صحفى : إذا كان مبدأ حسن أبو باشا هو الحوار السياسى ومبدأ أحمد رشدى هو الانضباط فأننى أو من بنظرية الالتزام ، وبالبلدى لازم كل واحد يعرف حدوده . وبعدها بأيام قليلة اعلن فى إجتماع لمندوبى الاتصال بالحزب الوطنى انه فخور لكونه وزيرا لداخلية الحزب الوطنى وأنه « **مكلف بتاديب المعارضة ومرمطة رجالها** » وما أن انهى تصريحه حتى توالت « انجازاته » التى تفوق فيها على أستاذه ومكتشف مواهبه « النبوى اسماعيل » :

فبعد إعلانه فى حديث صحفى ان من حقه كوزير للداخلية أن يراقب تحركات الذين يعارضون النظام بدأ بعد ساعات من



توليه منصبه فى وضع أجهزة للتصنت على الخطوط التليفونية لكافة المعارضين دون إذن من النيابة او المحكمة كما طالب بمد حالة الطوارىء وهدد بتقنين الصلاحيات التى يكفلها قانون الطوارىء لاجهزة الشرطة فى شكل قوانين عادية إذا ما الغيت وعادت من جديد بعد توقفها لوقت قصير ظاهرة تفتيش قادة المعارضة فى المطارات ، كما حاصرت قوات الشرطة مقار الاحزاب والنقابات ومن الابتكارات التى اضافها زكى بدر إلى سياسة الأمن ، قيام رجاله ، باحتلال المساجد بملابس مدنية للحلول محل المصلين ، وحرمان اعضاء الجماعات الاسلامية من الاحتشاد فيها لأداء الصلاة ..

وهو وزير الداخلية الوحيد الذى اقتحمت المساجد فى عهده بفرق الكاراتيةلتفريق المصلين والاعتداء عليهم وتمزيق المصاحف وهى الحوادث التى احدثت اضطرابات عنيفة فى مدن الصعيد هددت بفتن طائفية حقيقية وانتهت بمقتل عدد من المواطنين

كما ادت سياسة القبضة الحديدية التى اتبعها زكى بدر منذ اليوم الاول لتوليه منصبه إلى التدخل السافر لمباحث امن الدولة فى الانتخابات الطلابية عن طريق فرض المرشحين والشطب والاعتقال والتزوير.

وامتدت سياسة التهديد والوعيد لتشمل الصحفيين و المحامين والعمال .

فتعرض عدد من المحامين للضرب فى اقسام الشرطة بسبب محاولتهم الاعتراض على تجاوز بعض ضباطها فى تطبيق القانون واحتجاز المواطنين فى الاقسام دون وجه حق ، كما قامت قوات زكى بدر بفض اعتصام عمال اسكو بالقوة رغم انه إعتصام لتنفيذ حكم قضائى صادر لحقهم

كما إستخدام زكى بدر قانون الطوارىء فى القضايا العادية رغم تعهده أمام مجلس الشعب فى استخدامه ضد ما اسماه بالارهاب الخارجى كما طالب فى اروقة الحكم التنفيذية يحظر نشر اى معلومات عن حالات الفساد الا بعد فحصها فاستثنى المفسدين من سياسة القبضة الحديدية واختص عليهم حمايته . كما شهدت الجماعات الاسلامية فى سجونه عمليات تعذيب وحشى اثبتتها تقارير الطب الشرعى . ولم يكت الوزير بالسخرية علنا من مطلب المعارضة بوضع السجون تحت إشراف وزارة العدل

العصف بزملائه

ويرصد النائب الوفدى مصطفى شردى عددا أخر من انجازات الوزير فيقول ان قبضة الوزير الحديدية قد طالت زملاءه فى وزارة الداخلية وبدا ذلك فى عمليات الانتقام من أى ضابط اختلف معه يوما او كتب تقريرا عنه عندما كان محافظا لاسيوط وشهدت حركة ضباط الشرطة التى تمت منتصف العام الماضى عمليات نفى وتشتيت لهؤلاء الضباط . ولم يكتف بالرقابة على التليفونات بل فرض رقابة مكثفة على البريد لم يسبق لها مثيل وانفق الملايين باعترافه لشراء أجهزة تصنت على الناس لمعرفة ادق اسرارهم .

وجاءت النتائج الهزلية التى أشرف على اخراجها بنفسه زكى بدر لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى لتؤكد انه ليس ممن يخجلون، أو يحرجون . فقد اعلن بجسارة لم يسبق لها مثيل لا فى مصر ولا فى العالم ان اكثر من ١١ مليون ناخب من بين ١٣ مليونا ممن لهم حق التصويت قد توجهوا لصناديق الانتخابات بنسبة بلغت ٨١,٨٧٪ وان اكثر من ١٠ ملايين ناخب قد أعطوا اصواتهم للحزب الوطنى وان قوائم الحزب الوطنى قد حصلت على ٩٧,٩٥٪ من الاصوات الصحيحة وهو مايعادل ٨٠,٢٪ من الاصوات المسجلة وما أعلنه زكى بدر يعنى أن نصيب الحزب الوطنى من أصوات الناخبين قد زاد خلال عامين فقط بنسبة ٣٠٠٪ . ففى عام ١٩٨٤ حصل الحزب الحاكم فى الانتخابات التشريعية لمجلس الشعب على ٣ ملايين و ٨٠٠ الف صوت كما اعلن وزير الداخلية انذاك حسن ابوباشا .

وكشفت الطريقة التى ادار بها زكى بدر انتخابات الشورى عن المستقبل الذى يدخره زكى بدر للديمقراطية فى مصر ، فبينما فشلت ٥ احزاب فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ فى ان تجذب اكثر من ٥ ملايين ناخب لصناديق الاقتراع حيث وصلت نسبة من ادلوا باصواتهم الى ٤٣٪ فقط تمكن زكى بدر بمفرده ان يحشد اكثر من ١١ مليون ناخب للحزب الوطنى منفردا .

والمطب الذى وقع فيه زكى بدر ، انه اخرج نتائج الاستفتاء على حل مجلس الشعب ، بشكل بدا متناقضا مع نتائج انتخابات مجلس الشورى ، اذ كيف يصوت ١٠ ملايين ناخب لمصلحة الحزب الوطنى فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى فى اكتوبر ١٩٨٦ .. وبعد خمسة شهور يصوت ٩ ملايين لحل مجلس الشعب الذى يشكل الحزب الوطنى اغلبيته ؟

فهل يمكن على ضوء هذه الانجازات التى ترصد بشكل واضح توترا حادا فى العلاقة بين احزاب المعارضة ان يكون هناك احساس بالاطمئنان لاشرافه على الانتخابات المقبلة ؟

● ● د . اسماعيل صبرى عبدالله وزير التخطيط السابق وعضو الأمانة المركزية للتجمع يقول : اذا لم تستجب الحكومة لمطلب المعارضة بتشكيل حكومة محايدة للاشراف على الانتخابات فالحد الادنى لضمان نزاهتها هو إقالة زكى بدر من منصبه لمواقفه الصريحة والمتكررة التى تؤكد استخدام القوة والعنف فى مواجهة المعارضة وتهديده بتلفيق التهم لقادتها ومواجهته للتصرفات السلمية للمواطنين بعنف بالغ . ويجب فى هذا السياق ان ياتى وزير فى فترة الانتخابات غير متنازع عليه بشكل حاد حتى داخل الحزب الوطنى نفسه .

بدائل زكى

لكن دوائر اخرى فى المعارضة ، ترى انه حتى لو مضى زكى بدر فإن بدائله ، ومن نوعه نفسه كثير ، وان القضية ابعد مدى من شخصه .. فالنائب الوفدى احمد طه يرى إن إقالة زكى بدر تظل قضية جزئية فالذين اتوا به قادرون على ايجاد عشرات البدائل له . ورفض الرئيس مبارك لمطالب المعارضة الخاصة



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٨٧

بتامين نزاهة الانتخابات هو صدق لكل الذين توهموا ان هنك املا فى ان يعدل النظام تحت اصراره فى المنهج المعادى للشعب والرامى دوما لتزوير ارادتـه ، وتلك التصـريحات تعلن بوضوح ان نهج الاصلاح قد سقط نهائيا فى مصر وأن على الجماهير الراغبة فى التغيير ان تبحث لها عن بدائل اخرى .

ويقول المهندس ابراهيم شكرى إن مطالبة المعارضة بضمانات لحيدة الانتخابات ونزاهتها ليست أملاء لشروط ولكنها تهيئة للمناخ العلم لضمان وجود حجم اكبر للمعارضة داخل مجلس الشعب وهى قضية تخدم شرعية المجلس نفسه كما تخدم فى نفس الـوقت قضيـة الممـارسـة الديمقراطية فى مصر .

ويضيف د . فؤاد مرسى امين اللجنة السياسية بالتجمع ان تصريحات الرئيس مبارك برفض مطالب المعارضة الخاصة بنزاهة وحيدة الانتخابات تعنى انه اغلق الباب أمام انتخابات ديمقراطية حقا لانه تمسك بقانون للانتخابات هو ايضا مشكوك فى مشروعيته الدستورية ، فى نفس الوقت الذى حرم نفسه فيه من فرصة اعادة النظر فى هذا القانون وفى غيره من طلبات المعارضة.

....

فى كواليس حزاب المعارضة يقول بعض المعارضين

ـ سوف يزور زكى بدر الانتخابات بشكل يتفوق على استاذه النبـوى اسماعيل ، ولا يستبعد أن نترحم على أيام النبوى ونعده ديمقراطيا فى ضوء مـاسـوف يفعله زكى بدر .

ويقول بعض المشفقين :

ـ لاتتذكروا اسم النبوى ، لاتتحدثوا عن استفتاءاته وانتخاباتـه .. لأنها تذكرنا بحادث المنصة !

تيارات حزبية

التفاصيل الكاملة لمناقشات الاحزاب حول الأنتخابات القادمة

سراج الدين وابراهيم شكرى يرفضان فكرة المقاطعة لأن الصورة ليست سوداء



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهالى

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٨٧

كتب المحرر السياسى

بمجرد إنتهاء المؤتمر الجماهيرى لاحزاب المعارضة الخمسة فى مركز شباب عابدين وماحققه من نجاح ، والصدى الواسع داخليا وخارجيا للمؤتمر .. بدات الأحزاب السياسية فى مناقشة الموقف من انتخابات مجلس الشعب والتى تجرى على اساس القانون الجديد الذى اصدره الحزب الوطنى فى وجه رفض شامل من احزاب المعارضة والراى العام واصحاب الراى ، بل وعدد من اعضائه وكتابه .

بادر المهندس ابراهيم شكرى بإجراء إتصالات برؤساء احزاب المعارضة الخمسة طارحا فكرة القائمة المشتركة لاحزاب المعارضة ، بحيث تجرى الانتخابات بين قائمتين ، قائمة حكومية وقائمة معارضة تضم مرشحين من كافة الاحزاب وممثلين للتيارات السياسية (الاخوان - الناصريين - الماركسيين) والتى يمنع قانون الاحزاب وجودها القانونى .

وتقرر أن يعقد إجتماع لرؤساء الاحزاب ظهر يوم الثلاثاء (قبل الماضى) فى منزل فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد . وحضر الاجتماع من التجمع خالد محى الدين ولطفى واكد ورفعت السعيد ، ومن العمل ابراهيم شكرى وحلمى مراد ، ومن الاحرار مصطفى كامل مراد وعبد الفتاح الشوربجى ، ومن الامة احمد الصباحى وعزت عطشى ومن الوفد فؤاد سراج الدين وابراهيم فرج ومصطفى شردى . واستمر الاجتماع من الثانية عشرة والنصف حتى الرابعة .

وبعد ان رحب فؤاد سراج الدين بالاحزاب وعرض الاقتراحات المختلفة ربما فيها اقتراح المقاطعة تحدث مصطفى كامل مراد الذى تكلم طويلا عن مخاطر دخول احزاب المعارضة الانتخابات بقوائم متنافسة فى ظل الاوضاع والقوانين الحالية وعرض تصورا بالارقام للنتائج التى ستترتب على ذلك ، واكد على اهمية الاتفاق على قائمة واحدة مشتركة تحت اسم حزب الوفد .

وتكلم المهندس ابراهيم شكرى ، فعرض للبدائل المطروحة ومن بينها فكرة المقاطعة ، مرجحا لفكرة القائمة المشتركة .

وطرح خالد محيى الدين تفصيلا فكرة أن تقاطع احزاب المعارضة جميعا الانتخابات ، وتترك حزب الحكومة وحده يتحمل مسئولية القوانين غير الدستورية التى فرضها على الوطن وعمليات التزوير [illegible] خاصة وأن اسلوب اتخاذ قرار الحل وتوظيفه ، قصد به مباغتة الاحزاب ، بالاضافة للتكلفة المالية العالية للمعركة .

وتدخل رفعت السعيد مؤيدا الاقتراح وأضاف العديد من الحجج التفصيلية له هنا طلب ابراهيم شكرى الكلمة . وأعلن أنه ضد المقاطعة ، وأن حزب العمل لن يقاطع الانتخابات لأن المقاطعة تحدث انهيارا دستوريا قد يؤدى بقوى مجهوله للقفز على السلطة .

ويستسعى الحكومة لعمل انقسامات داخل الاحزاب ، والاعتراف بها كأحزاب قائمة فورا ودخولها الانتخابات ، كذلك فهناك قوى خارج الاحزاب ستسارع الحكومة بالاعتراف لهم بحق تكوين احزابهم وتسمح لهم بدخول الانتخابات . وحذر ابراهيم شكرى من تأثير المقاطعة والغياب عن المجلس على دفع الجماهير الى سلبية قاتلة ، وخلق اشكال وهمية من المعارضة .

هنا اعلن فؤاد سراج الدين استحالة المقاطعة ، وأكد على ماقاله ابراهيم شكرى ، واضاف ان الصورة ليست سوداء ، وأن القائمة المشتركة تمكننا من التصدى للتزوير والعنف وتوفير مندوبين لتغطية كافة اللجان والصناديق .

واعلن الصباحى موافقته على القائمة المشتركة .. على أن يسحب تصريحه الخاص بقبول التعيين كما طالبه الحاضرون .

وبعد اتفاق العمل والوفد والاحرار والامة على الدخول فى قائمة مشتركة ، طرح السؤال على وفد التجمع برئاسة خالد محيى الدين ، هل يقبل التجمع الدخول فى قائمة موحدة ؟

اعلن خالد محيى الدين انه لايستطيع الالتزام بموقف قبل عرض الأمر على الامانة العامة والتى ستعقد اجتماعها بعد ٢٤ ساعة (الأربعاء الماضى) .

وطالبه رؤساء الاحزاب الا يدخل التجمع الانتخابات اذا رفض فكرة القائمة المشتركة ، حتى لا تتشتت جهود المعارضة .

وتقرر عقد اجتماع لرؤساء الاحزاب يوم السبت ، على أن تبدأ لجنة من الخبراء تضم د . نعمان جمعه (وفد) - رفعت السعيد (تجمع) - عبد الفتاح الشوربجى (أحرار) - عبد الحميد بركات (عمل) - عزت عطشى (أمة) فى دراسة قواعد اعداد القائمة المشتركة فى حالة اتفاق الاحزاب النهائى على الفكرة . على أن تضع فى اعتبارها ترك مقاعد للقوى السياسية خارج الاحزاب فى القائمة ، وأن رؤساء الاحزاب سيخوضون الانتخابات فى دوائرهم فى المقاعد الفردية وليس ضمن القائمة الموحدة .

واتفق أن برنامج القائمة الموحدة ، هو البرنامج الديمقراطى الصادر عن مؤتمر الاحزاب فى ٥ فبراير

وتقرر أن يقدم ابراهيم شكرى الى رئيس الجمهورية نص القرارات الصادرة عن مؤتمر احزاب المعارضة .

خالد محيى الدين

الحكم لايسعى لاصلاح ديمقراطى



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٨٧





الوفد قائمة مستقلة

دعا فؤاد سراج الدين الهيئة العليا للوفد للاجتماع صباح الاربعاء الماضى ، وعرض عليها نتائج مباحثات رؤساء احزاب المعارضة . تحدث عدد كبير من الاعضاء **وكان الاتجاه الغالب المقاطعة** . اقترح **فؤاد سراج الدين** تأجيل اتخاذ القرار لمزيد من المشاورات . ودعا الهيئة البرلمانية للحزب للاجتماع . وكان هناك اهتمام خاص بمعرفة راى نواب **الاخوان المسلمين** . **وتبين خلال المناقشات ثلاثة اتجاهات فى صفوفهم** الاتجاه الاول يرفض القائمة المشتركة يتزعمه حسن الجمل ، اتجاه ثان يقبل القائمة المشتركة دون تحفظات وتزعمه عزيز عبدالغفار ، واتجاه ثالث يطلب الانتظار لحين التشاور مع قيادة الاخوان . وفى النهاية جاء التصويت بالاغلبية لصالح القائمة الموحدة .

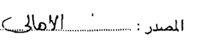
فى يوم الخميس عقدت الهيئة العليا للوفد اجتماعا لاتخاذ قرار نهائي . وكانت تصريحات د . وحيد رافت وممتاز نصار للصحف الحكومية تقطع بمخالفة القائمة المشتركة للقانون . وتركزت المناقشات أساسا حول النواحى القانونية وان تكلم البعض حول فكرة القائمة المشتركة من ناحية المصلحة الحزبية والقوى التى ستكون على هذه القائمة ، وهل تتسع لكافة القوى خارج الاحزاب أم لا . وأكد المعارضون للقائمة المشتركة أن الوفد سيتحمل بتوقيعه على القائمة مسئولية مخالفة القانون ، وسيتعرض رئيسه أو سكرتيره العام للعقاب الذى حدده القانون .

وفى النهاية صوتت اللجنة العليا ضد القائمة المشتركة لاحزاب المعارضة باغلبية ١١ ضد ٩ . وقرر حزب الوفد خوض معركة القوائم بقائمته الحزبية المستقلة .

العمل : لازالت المناقشات مع فصائل المعارضة مستمرة

● **فى اعقاب اعلان الوفد عن رفضه لدخول الانتخابات فى قوائم مشتركة مع المعارضة دعا المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل الهيئة العليا بالحزب للاجتماع مساء الجمعة الماضى** . وقد انتهى الاجتماع كما صرح **ممدوح قناوى** الأمين العام المساعد للحزب للأهالى بموافقة اللجنة على دخول الحزب للانتخابات التشريعية المقبلة على قوائمه الخاصة على أن يجرى الحزب تنسيقا مع أحزاب المعارضة الاخرى والقوى الوطنية فى الانتخابات من اجل الديمقراطية والتنمية والعدل الاجتماعى مع تفويض ابراهيم شكرى واللجنة التنفيذية للحزب فى اتخاذ ما يرونه محققا لذلك . وكان ابراهيم شكرى **قد قال فى تصريح للاهالى إن التنسيق بين أحزاب المعارضة بعد رفض الوفد لايزال قائما للتوصل لقائمة ثالثة ، تمثل كل التيارات كما ان التنسيق بين هذه القائمة والوفد لايزال متاحا بحيث يمكن تبادل المقاعد الفردية لاستكمال احتياجات كل منا .**

وكان احمد الصباحى رئيس حزب الأمة قد قبل بالعدول عن طلبه بتعيين ممثلين لحزبه فى مجلس الشعب وعدم خوض المعركة الانتخابية مع وضع شرط القائمة الموحدة لاحزاب المعارضة وعندما أعلن الوفد رفضه لفكرة القائمة الموحدة قال الصباحى فى تصريح للأهالى انه مع عمل قائمة أخرى تضم كافة احزاب المعارضة على أن تخوض الانتخابات ضد الحزبين الكبيرين الوطنى والوفد معا . ولاتزال المناقشات الحزبية قائمة على قدم وساق فى أروقة حزب العمل بين فصائل المعارضة الآخرين .


المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٨٧

خالد محيى الدين يقول : إجراء الإنتخابات مناورة هدفها وضع المعارضة فى مأزق

عندما عقدت الامانة العامة إجتماعها الطارىء صباح الاربعاء الماضى ، كان واضحا الاهتمام البالغ . فلم يتخلف عن الاجتماع إلا ٦ أعضاء هم « د . اسماعيل جرى - حكيم بنى - فتحى محمود - فتحى محيى الدين ، هانى الحسين ، عبد الباسط عبد المعطى » ، واعتذر ٧ اعضاء عن الحضور لظروف قهرية وهم « عريان نصيف (محدد الاقامة) - شاهده مقلد ولطفى الخولى ومحمد احمد طه (للمرضى) - فريدة النقاش وعصام معوض (للسفر للخارج فى مهام حزبية) .. »

وشارك الاجتماع ٥٣ من اعضاء الامانة وامناء المحافظات .

تاخر الاجتماع لمدة ٤٠ دقيقة حيث كان اعضاء الامانة المركزية مجتمعين بمكتب الامين العام مع المهندس ابراهيم شكرى الذى حرص على الحضور ولقاء عدد من قيادات الحزب لشرح وجه نظره فى اهمية القائمة المشتركة .

بدأ الاجتماع فى الثانية عشر إلا ثلث وراس الاجتماع د . رفعت السعيد حيث استمر لطفى واكد مجتمعا مع ابراهيم شكرى ، ثم تولى لطفى واكد الرئاسة ، الى ان حضر خالد محيى الدين فى الثانية عشر والنصف وتولى رئاسة الاجتماع الذى استمر حتى الساعة السادسة وعشر دقائق ، أى استمر ٦ ساعات ونصف . وتحدث خلال الاجتماع ٣٦ عضوا .

تولى د . رفعت السعيد فى البداية نقل تفاصيل الاتصالات التى تمت بين احزاب المعارضة ومواقف كل حزب ، ولماذا طرح خالد محيى الدين ولطفى واكد ورفعت السعيد مقاطعة احزاب المعارضة جميعا للانتخابات .

وتوالى المتحدثون والتى توزعت اراؤهم بين ثلاثة إتجاهات اساسية

المقاطعون

الاتجاه الأول يدعو للمقاطعة وقد عبر عنه ١٦ من اعضاء الأمانة العامة ، ٩ منهم طالبوا بالمقاطعة بصرف النظر عن موقف بقية الأحزاب ، مستندين الى أن القانون الذى تجرى على أساسه الانتخابات غير دستورى وصادر عن مجلس مطعون فى شرعيته ، وأن نية الحكومة للتزوير مبيتة وواضحة خاصة مع وجود زكى بدر بتراثه فى الانتخابات منذ عام ٧٩ وانجازه فى انتخابات مجلس الشورى ، والاسباب التى دعت الى مقاطعه مجلس الشورى ، تنطبق على انتخابات مجلس الشعب .. والبديل المطروح وهو النزول بقائمة مشتركة تحمل اسم الوفد يفقد الحزب مصداقيته امام الجماهير ويصب فى ساقيه الوفد . وهو حزب يمينى . بينما ربط ٧ المقاطعة بضرورة ان تكون شاملة بحيث تشمل كافة الاحزاب المعارضة مثلما حدث فى انتخابات الشورى .

وقد عبر عن اتجاه المقاطعة بقوة محمد معاذ ورافت سيف امين الحزب فى الدقهلية ود . نور فرحات وسنيوت حنا ود . عبد المنعم ضربوش وعزت هاشم

.. الاتجاه الثانى ايد فكرة القائمة المشتركة بين احزاب المعارضة من منطلقات مختلفة . البعض باعتباره البديل للمقاطعة الشاملة ، والبعض من منطلق الفعالية واهمية الدخول الى المجالس التمثيلية وخاصة مجلس الشعب . وعبر عن هذا الاتجاه ٢٢ من المتحدثين . كان ابرزهم على اسماعيل حلمى ياسين وابو العز الحريرى وعبد المجيد احمد ومختار جمعه ود . فؤاد مرسى ود . سمير مناخى

وقال الدكتور فؤاد مرسى .. إن الحكم إختار انسب الاوقات لاجراء الانتخابات بالنسبة لمصلحته الخاصة . فقد اتخذ قرار الحل بعد عودة الحكومة الى دول الخليج من خلال القمة الاسلامية ، ووجود احتمالات قوية لحل للازمة المالية وازمة المديونية من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولى خلال الايام القادمة إثر الاتفاق على خطاب النوايا الذى قدمته الحكومة ، ومن خلال وعود خليجية بتقديم مساعدات واستثمارات مقابل تواجد مصرى فى الخليج لضمان الامن . وقد أصدر مبارك القرار يوم الاربعاء الماضى قبل ٢٤ ساعة من مؤتمر أحزاب المعارضة ليقول انه قابل بالسير فى طريق الديمقراطية وليحاصر المعارضة ، فالمطلوب ان نستعد ونخوض الانتخابات فى ٥٠ يوما بينما انتخابات ٨٤ كان امامنا ٩ اشهر . وسيستخدم اتجاه الوسط الموجود فى الحزب (رفعت - صدقى ...) رطانة ناصرية وسيقدم بعض الوجوه الناصرية التى انحازت للوسط وسيسعى لتحييد اليسار .

بالمقابل تواجه أحزاب المعارضة

مصاعب . الوفد مثلا فى موقف صعب نتيجة للانقسامات الداخلية وتراجع جماهيريته وانسحاب او خطر انسحاب الاخوان منه . وفى ظل الاوضاع الحالية قد لايحصل أى حزب على نسبة الـ ٨٪ مع بشاعة التزوير المتوقعة . واذا كانت المقاطعة اكثر الخيارات صحة ومثالية ، فى ظل اجماع احزاب المعارضة على برنامج ديمقراطى ، إلا ان الاحزاب للأسف لن تقاطع . هنا تصبح القائمة المشتركة ، افضل الحلول . وهناك مبدئين لابد من تذكرها .. السياسة فن الممكن .. والثورى يمكن ان يقدم تنازلات بشرط الا تمس المبدأ .. المطروح علينا عمل مشترك ، مماثل لعملنا المشترك فى مؤتمر الاحزاب والذى أدى الى تطور فى موقف الوفد تمثل موافقته فى البرنامج الديمقراطى المشترك للأحزاب على تعديل الدستور مع المحافظة على المكاسب الاشتراكية والمقومات الأساسية للمجتمع الواردة فى الدستور الحالى ، ونسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين ، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب .

● ● الاتجاه الثالث عارض بقوة القائمة المشتركة ، ودعا الى دخول الانتخابات بقائمة خاصة للتجمع تتسع للناصريين والشيوعيين ، وتطرح برنامج الحزب ومواقفه . وعبر عن هذا الاتجاه ١٧ من اعضاء الأمانة ، ابرزهم د . على نويجى ونبيل منصور واحمد حسن وابوسيف يوسف واحمد عبده .

وقال د . على نويجى أن الظرف الخاص بالأمة والوطن ، هو تصاعد الازمة الاقتصادية وتفاقمها وعجز الحكومة عن حلها . وقد جاء قرار الحل لا للخروج من ازمة دستورية ، فقد كان هناك ازمات دستورية منذ وجد الدستور فى مصر ، وإنما بسبب المشكلة او الأزمة المالية الاقتصادية الحكم يسعى لالتقاط الانفاس عن طريق حل المجلس . وقد يقدم بعض التنازلات ليكون التمثيل فى البرلمان اوسع هذه المرة . واكرر أن موضوع الازمة الاقتصادية هو الشبح المخيم على الوطن كله . العجز عن مواصلة الحياة بالنسبة للموظفين وصغار الفلاحين والعمال وصغار التجار . وحزبنا يطرح الآن برنامجا قوميا عاما لانقاذ الأمة ، على أساس ترشيد الاداء الى أن تتوفر ظروف التغيير الشامل . ولايمكننا أن نخوض الانتخابات متغافلين على جوهر الأزمة الاقتصادية الاجتماعية . وهنا فمن المعروف أن برنامجنا يختلف مع الوفد بقدر اختلافنا مع الحكومة . والقائمة المشتركة مع الوفد الذى يقول ان الصحيح هو ما كان قبل ١٩٥٢ ، تزلزل قيمة حزبنا . حزبنا قد لايفوز مرة أو مرتين او ثلاثا فى الانتخابات ولكنه عندما يفوز لن يهزم ابدا .

قائمة حزبية

وبعد ان تحدث ٣٥ من اعضاء الأمانة وقبل اجراء التصويت ، تحدث خالد محيى الدين فقال .

ـ لن نتخذ قرارا لايتفق عليه اغلبية الحزب . واذا كانت المواقف العملية تتعارض مع المواقف المبدئية فلنتخذ قرارا بالمقاطعة انا شخصيا افضل رغم كل المشاكل ان ينزل التجمع بقائمته الحزبية الخاصة . وحجج الزميل ابوسيف يوسف التى قدمها التجمع بقائمته الحزبية افضل ماقيل فى هذا الاتجاه . ولكن الظروف الواقعية تدفعنا كاحزاب معارضة للنزول على قائمة مشتركة فى محاولة لمنع التزوير او تقليل فعاليته .

واحب ان اؤكد ان الحكم لايسعى لتجميل ديمقراطيته او الاقدام على اصلاح ديمقراطى . إن الطريقة التى تم بها الاعلان عن قرار حل مجلس الشعب اقرب الى العمل الانقلابى او التآمرى . كان مفروضا ان يتم تشاور بين الاحزاب وان تبلغ بالاتجاه لحل المجلس واجراء انتخابات جديدة ، واتفاق حول القانون . فالقانون الحالى اسوا من السابق فى كثير من جوانبه . ولكن الحكم قرر الحل واجراء الانتخابات وكانها عملية سرية ، والهدف وضع الاحزاب فى موقف صعب ، فعليها ان تعد القوائم خلال ١٠ أيام بالاضافة الى الفترة المحدودة جدا للنشاط الانتخابى والظروف المالية ..

طبعا النزول على قائمة حزب آخر تحف به مخاطر . واذا اتخذنا هذا القرار فلابد ان نضع الضوابط التى تقلل من هذه الاخطار . ولابد أن تكون قائمة اليسار جاهزة وان يكون لنا حق الفيتو على اى برنامج للقائمة المشتركة واذا كان البعض يخشى من نزولنا على قائمة الوفد ، ففى داخل الوفد معارضة شديدة وتخوف للنزول مع التجمع على قائمة واحدة .

وبعد أن انهى خالد كلمته وعلق عليها د . على نويجى ورافت سيف ومحيى معلا بدأ التصويت :

طرح اقتراح بالمقاطعة فايده ١٠ من اعضاء الأمانة العامة

ثم طرح اقتراح الاشتراك فى المعركة فايده (٣٤) وعارضه (١٠) .. وكان هذا اول قرار للأمانة العامة .

. ثم طرح اقتراح تكليف لجان المحافظات باعداد قوائم التجمع فى الدوائر المختلفة ، والمرشحين للمقاعد الفردية الـ ٤٨ ، « واضعين فى الاعتبار القوى اليسارية خارج التجمع » . وتكليف الدكتور فؤاد مرسى وعبدالغفار شكر باعداد مشروع البرنامج الانتخابى ، وتكوين لجنة من محمد خليل وحسين عبدربه وعلى اسماعيل وعبدالحميد الشيخ لمتابعة اعداد القوائم . ووافقت الأمانة العامة على هذا القرار .. بالاجماع .

ثم عرض اقتراح .. « تفويض الأمين العام فى متابعة الاتصال مع احزاب المعارضة الأخرى والتنسيق لاعداد القوائم المشتركة مع تمثيل كافة القوى والتيارات السياسية والوصول الى اتفاق فى هذا الشان على ضوء مادار فى اجتماع الأمانة العامة من مناقشات وما ابدى من تحفظات » .

ووافق على الاقتراح ٣٢ عضوا واعترض ٦ وامتنع ٦ .

ثم قررت الأمانة العامة دعوة اللجنة المركزية للاجتماع يوم الجمعة ٢٠ فبراير الساعة العاشرة صباحا .



المصدر : الأحرار

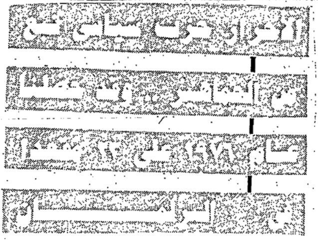
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٨٧

الأحرار في حوار مع زعيم حزب الأحرار

القائمة الموحدة « العمل » دعم للديمقراطية

للأحزاب الحق الكامل في إتخاذ القرار الذى تراه

لا نلوم حزب الوفد وكنا نتمنى أن نتحد في قائمة واحدة





المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٨٧



خالد محيي الدين



فؤاد سراج الدين

حزبنا يعمل على تطبيق الشريعة الاسلامية وجعلها المصدر الوحيد للتشريع



أجرى الحوار : محمد عامر

وسط جو مشحون بالقلق والتوتر قبل فتح الترشيح لمجلس الشعب الجديد وخوض معركة الانتخابات نشطت الاحزاب السياسية لاعداد قوائمها كما نشط الراغبون فى الترشيح فى البحث عن مكان لهم اما فى دائرة فردية او فى قائمة حزبية رغبة فى الفوز بمقعد فى البرلمان وبعد ان اختار حزب الاحرار والعمل وجماعة الاخوان المسلمين خوض الانتخابات تحت قائمة العمل وسط هذا الجو كان لنا هذا اللقاء مع زعيم حزب الاحرار ليدلى بحديث واضح وصريح .

● **بم تفسر سيادتكم رجوع الوفد عن التوحد مع احزاب المعارضة خاصة بعد ماتشابكت الايدى وتوحدت فى مؤتمر المعارضة ، ومامدى صحة ماشاع من ان حزب الوفد قد عقد صفقة مع الحكومة ؟**

●● حقيقة الامر انه حينما فاجأتنا الحكومة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٤ الذى عدل نظام الانتخابات فى مجلس الشعب من الدوائر الفردية الى القوائم النسبية المشروطة وجدت ان الامر يتطلب نوعا من الائتلاف بين احزاب المعارضة حتى نتخطى القيود التى وردت فى هذا القانون وعلى رأسها نسبة ٨٪ واقترحت على الاحزاب فى ذلك الوقت النزول الى المعركة الانتخابية فى قائمة حزب واحد يتفق عليه وذلك لتجميع الجهود للحصول على اكبر عدد من المقاعد ولم تستجب الاحزاب لذلك للاسف الشديد وكانت النتيجة ان حصلت على ٢٨٪ من اصوات الناخبين فى انتخابات ١٩٨٤ ولكنها مثلت بـ ١٢٪ من عدد المقاعد اى انها فقدت ١٦٪ من اصوات الناخبين كان يمكن ان تمثل بما يزيد على ٦٠ مقعدا اضافيا وحينما احسسنا بقرب حل مجلس الشعب واحتمال دعوة الناخبين للاستفتاء على حله بعد ان اظهر تقرير مفوضى المحكمة الدستورية العليا عدم دستورية قانون الانتخاب

استبعاد المقاطعة

عدت الى نفس الاقتراح وهو التعاون والتنسيق بين الاحزاب السياسية المعارضة فى الانتخابات القادمة وقد استجابت كل احزاب المعارضة وعلى رأسها حزب الوفد وعقدنا عدة اجتماعات لبحث هذا الموضوع فى مقر حزب الوفد وفى منزل الاستاذ فؤاد سراج الدين ووافقت احزاب المعارضة بالاجماع على الدخول فى قائمة موحدة ، واستبعاد فكرة المقاطعة وشكلت لجنة من كل الاحزاب المعارضة لوضع اسس التنسيق بين مرشحى الاحزاب المعارضة سواء فى الدوائر القائمة او فى الدوائر الفردية واجتمعت اللجنة ووضعت الاسس يوم الخميس ٨٧/٢/١١ وتحدد يوم السبت الموافق ٢/١٣ لاجتماع الاحزاب فى منزل فؤاد سراج الدين لاقرار هذه المبادىء واعلانها ولكننا فوجئنا فى مساء الجمعة ١٠ فبراير باعلان الوفد لرفض لجنته العليا لمبدأ القائمة الموحدة مما اضطرنا الى عقد اجتماع عاجل يوم السبت ٢/١٢ بمقر حزب العمل للاتفاق على التنسيق مع باقى الاحزاب المعارضة بالنسبة للقائمة الموحدة .

القائمة الموحدة هدف وطنى

وتم فعلا الاتفاق بين حزبى الاحرار والعمل وجماعة الاخوان المسلمين على التنسيق الكامل واعداد قائمة باسم حزب العمل فى الدوائر الحزبية وكذلك التنسيق فى الدوائر الفردية . مع فتح الباب لمن يرغب فى الانضمام الى هذه القائمة من باقى التيارات السياسية وكذلك حزب التجمع الذى اعلن اخيرا عن رفضه الدخول فى هذه القائمة وخوض المعركة منفردا وهدف القائمة الموحدة هدف وطنى بالدرجة الاولى يهدف الى تخطى نسبة الـ ٨٪ اولا . وثانيا الى تمثيل كل التيارات السياسية والاحزاب فى مجلس الشعب مما يؤدى الى التوازن السياسى الذى هو السبيل الوحيد الى الاستقرار السياسى فى البلاد وظهور وتمثيل كافة الاحزاب والتيارات السياسية تحت قبة البرلمان . وهذا لايعنى دخول اكثر من حزب فى قائمة واحدة لان ذلك مخالف للقانون ولكنه يعنى اعلان قائمة احد الاحزاب السياسية وهو حزب العمل فى هذه الحالة وموافقة هذا الحزب على انضمام من يرغب اليه من الراغبين فى الترشيح الى حزبه وبالتالى يدرج فى قائمته اى ان من يرغب فى الترشيح يدخل عضوا فى حزب العمل ليتمكن من الترشيح على قائمته ، واتفق على ان يرشح رؤساء الاحزاب انفسهم وكذلك قياداتها فى الدوائر الفردية وهو نوع من التحرك السياسى وتوحيد القوى السياسية بهدف تمثيلها بعدد المقاعد الذى يتمشى مع شعبيتها الحقيقية .

لكل حزب الحق فى اتخاذ القرار الذى يراه

اما كون الوفد قد عقد صفقة مع الحكومة فليس لى علم بهذه الموضوعات او هذه الشائعات وانما لكل حزب كامل الحق فى ان يأخذ القرار الذى يتمشى مع مصلحته ومصلحة اعضائه وان كنا نهدف اولا واخيرا الى توحيد جهود احزاب المعارضة وباقى التيارات السياسية لتكون مرآة صادقة لرأى الشعب تحت قبة البرلمان وحتى يمكن تخطى العقبات الموجودة فى قانون الانتخاب الذى مازال مخالفا للدستور والذى طعن فى دستوريته بالاضافة الى مواجهة احتكار الحزب الوطنى للعمل السياسى وسيطرته الكاملة على ٩٠٪ من مقاعد مجلس الشعب وهو امر لايعبر عن واقع الامر فى القاعدة الشعبية وعن التيارات السياسية والحزبية التى يؤيدها الشعب مما يؤدى الى استمرار نظام الحزب الواحد الذى عانت منه البلاد على مدى ربع قرن من الزمان ممثلا فى هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى العربى ثم حزب مصر واخيرا الحزب الوطنى ولايخفى على المواطنين ان وجود حزب بهذا الحجم من الضخامة يؤدى الى عدم الاستقرار السياسى بسبب استصدار القوانين الجديدة خلال بضع ساعات مع عدم تمثيل القوى الشعبية الوطنية وهو امر لايؤدى بالبلاد الى الديمقراطية السليمة التى نهدف اليها جميعا والتى هى اساس لكل اصلاح اقتصادى او اجتماعى تنشده البلاد .

● **هل تحقق القائمة الجديدة التى تضم العمل والاحرار والاخوان المسلمين الامل الذى تنشده المعارضة فى ان تكون اغلبية فى البرلمان او تفوز بعدد من المقاعد اكبر ؟**



المصدر : الأحــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٨٧

القائمة الموحدة هـى قائمة حزب العمل

●● هذه القائمة لاتضم الا مرشحى حزب العمل ومن انضم اليه من المواطنين الذين قبلهم حزب العمل فى عضويته وادرجهم فى قوائمه اى ان هذه القائمة لاتضم سوى مرشحى حزب العمل فقط اما ماتم فهو نوع من التنسيق والتعاون بين الاحزاب والتيارات السياسية حتى تمثل تمثيلا صحيحا تحت قبة البرلمان بما تحصل عليه من مقاعد فى الانتخابات القادمة ولاشك ان هذه السياسة سياسة وطنية وديموقراطية فى نفس الوقت .

وهى نوع من الائتلاف الحزبى المعروف فى الدول الديموقراطية ونأمل ان تحصل قائمة حزب العمل ومن يتعاون معهم وينسق من الاحزاب والتيارات السياسية على اكبر عدد من المقاعد البرلمانية ونقدره مبدئيا بما لايقل عن ثلث عدد المقاعد باذن الله اى حوالى ١٥٠ مقعدا ولو كان حزب الوفد قد ائتلف مع باقى الاحزاب السياسية فربما كانت احزاب المعارضة والتيارات السياسية الاخرى قد حصلت على مايزيد على ٤٠ او ٥٠٪ من مقاعد البرلمان مما كان سيؤدى الى ان يشكل الرئيس مبارك حكومة ائتلاف وطنى لتحقيق الديموقراطية الكاملة للبلاد وماتتطلبه من تعديلات دستورية وقانونية بالنسبة لطريقة انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه ، والحد من سلطات رئيس الجمهورية الواسعة والواردة فى الدستور الحالى والذى وضع فى نظام الحزب الواحد واصبح لايمثل الواقع السياسى فى البلاد اى انه فى حاجة الى تعديل .

اضف الى ذلك الغاء كافة الاوضاع الشاذة مثل القوانين المقيدة للحريات وقوانين الانتخاب والصحافة والاحزاب واخيرا وليس آخرا الغاء حالة الطوارىء التى لم يعد لها اى مبرر سوى انها تبدد الحقوق الدستورية والسياسية للمواطنين .

قائمة العمل تثرى التجربة الديموقراطية

● أليس من الممكن ان تضم هذه القائمة الموحدة عناصر اخرى تثرى التجربة الديموقراطية ؟

●● من الممكن ان تضم هذه القائمة عناصر اخرى خاصة اننا سبق ان قلنا انها قائمة حزب العمل فقط ويدخل تحتها من يشاء بحيث يكون منضما الى حزب العمل .

● كيف تقبل المعارضة الترشيح لمجلس شعب جديد مطعون ايضا فى دستوريته ؟

●● ان ذلك يعتبر نوعا من المساهمة فى العمل الوطنى الديموقراطى لاحياء الديموقراطية فى مصر بالرغم من ان قانون الانتخاب الحالى مطعون فى دستوريته اننا ننظر الى مصلحة الوطن فى الدرجة الاولى واستقراره السياسى اكثر مما ننظر الى مصلحة الاحزاب الشخصية فالاحزاب وسيلة وليست هدفا انما الهدف هو تحقيق حكم الشعب بالشعب والشعب اى تأكيد سلطة الشعب وحقه فى اختيار نوابه تحت قبة البرلمان وهو مايسمى بالديموقراطية فهى كلمة يونانية قديمة ديموس بمعنى شعب دكراتوس بمعنى سلطة او حكم .

● ماموقف المعارضة من المطالب التى اقرها مؤتمر عابدين فى ٥ فبراير الماضى وماهى الضمانات المتوافرة الان لنزاهة الانتخابات ؟

●● كل الاحزاب السياسية متمسكة بقرارات مؤتمر عابدين الذى عقد فى ٥ فبراير الماضى بهدف تحقيق الديموقراطية الكاملة وقد رفعت هذه القرارات الى الرئيس مبارك وسلمها فى مكتب الرئاسة المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل شخصيا وان كان لم يتم الاستجابة لاى من هذه المطالب سواء اكان بالنسبة لتعديل قانون الانتخاب من القوائم النسبية الى الدوائر الفردية او تعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية ليشرف القضاء على الانتخابات ويتولى القضاة ووكلاء النيابة رئاسة الدوائر العامة والفرعية ضمانا لحيدة الانتخابات ونزاهتها او كان بالنسبة لالغاء حالة الطوارىء التى تنتزع من المواطن حقوقه القانونية والدستورية وتسمح باعتقاله والتحفظ عليه ومحاكمته امام محاكم امن الدولة وتفتيش منزله بغير اذن من النيابة فان الاحزاب برغم ذلك اى برغم عدم وجود اية ضمانات لحيدة الانتخابات ونزاهتها وعلى رأسها تشكيل حكومة محايدة لاجراء الانتخابات كما حدث فى انتخابات مجلس النواب سنة ١٩٥٠ عندما شكلت حكومة حسين سرى باشا المحايدة فان الاحزاب رأت ان المقاطعة برغم عدم وجود الضمانات الدستورية والقانونية امر قد يضر بمصلحة العمل الديموقراطى وسلطة الشعب ولايظهر التيارات والاحزاب السياسية على حقيقتها تحت قبة البرلمان .

وليس هناك من ضمان حقيقى الا ان تتمسك الاحزاب بحقوقها الدستورية وان تتصدى لاية محاولة من اى جهة كانت للتاثير على الانتخابات او التدخل فيها ..

الاحرار حزب سياسى نبع من الجماهير

● ماموقف حزب الأحرار من الانتخابات اذا لم تتم القائمة الموحدة وهى قائمة حزب العمل ؟ ومامدى الاستعدادات التى قام بها الحزب ؟

●● لقد اعد حزب الاحرار قوائمه فى كل الدوائر الانتخابية وكذلك فى الدوائر الفردية وهو على اتم الاستعداد لخوض المعركة الانتخابية كما سبق ان خاضها فى سنة ١٩٧٦ وحصل على ١٢,٥٪ من اصوات الناخبين ومثل فى مجلس ١٩٧٦ بثلاثة وعشرين مقعدا كما حدث فى انتخابات مجلس الشعب فى سنة ١٩٧٩ وحصل على ٧,٥ فى المائة من اصوات الناخبين فى ١٩٧٨ دائرة انتخابية ومثل

فى القائمة الموحدة
الباب مفتوح لمن
يريد الانضمام
على أساس
ديمقراطى

فى مقاعد مجلس الشعب بثلاثة مقاعد ثم خاض انتخابات مجلس الشعب الاخيرة فى سنة ١٩٨٤ ووقفت نسبة ٨٪ عائقا امام تمثيله فى مجلس الشعب الاخير فنحن حزب سياسى نبع من القواعد الجماهيرية ، ونخوض الانتخابات للحصول على تاييد الناخبين .

ومن واقع برنامجنا الذى ينص على ان الشريعة الاسلامية هى المصدر الوحيد للتشريع وان هدف الحزب هو تطبيق احكام الشريعة الاسلامية وابراز المنهج الاسلامى المتكامل فى كل نواحى الحياة فى مصر وفى العالم الاسلامى كله باذن الله .

الباب مفتوح لكل من يرغب الانضمام لقائمة العمل

● هل تجرى اتصالات لضم حزب التجمع الى قائمة المعارضة بالرغم من وجود الاخوان المسلمين فى هذه القائمة ؟

●● الباب مفتوح امام كل من يرغب فى الانضمام الى قائمة العمل على اساس برنامج ديموقراطى هو مقررات مؤتمر عابدين بهدف اقامة حياة ديموقراطية سليمة ، والمسائل السياسية والانتخابية بالذات ليست كلمة ورد غطاها ولكنها مفاوضات وتحركات ولقاءات وخلافات ثم لقاءات اخرى وهكذا لانها موضوع اجتماعى متشعب ومعقد ويحتاج الى نفس طويل وصبر كبير .

مدة الدعاية الانتخابية قصيرة جدا

● هل ترون سيادتكم ان المدة المقررة للدعاية الانتخابية وهى شهر واحد تكفى لان يعرف المرشح نفسه بابناء دائرته وبشرح برنامجه ؟
وماهو تعليق سيادتكم على قصر هذه المدة ؟

●● لاشك ان هذه المدة من واقع تجربتى الطويلة فى العمل السياسى على مدى ٣٥ عاما متصلة خضت خلالها غمار احد عشر انتخابا ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ مجلس الشورى ٨٣ مجلس الشورى ٨٤ مجلس الشعب ارى ان هذه اقصر مدة اتيحت للمرشحين للدعاية الانتخابية منذ قيام الثورة حتى الان وكنا نتوقع ان تكون الفترة المتاحة فى حدود ثلاثة اشهر او شهرين على اقل تقدير حتى يتمكن المرشح من المرور بدائرته والالتقاء بالناخبين وعقد الندوات السياسية له

ولكن دعنا نواجه الامر الواقع ونخوض المعركة على بركة الله وان كان لايفوتنى ان استرعى النظر الى اننا كلنا كنا نتوقع حل المجلس اما توقيت الحل فكانت المصلحة العامة تقتضى ان يحل المجلس بعد انتهاء الدورة البرلمانية واقرار الموازنة العامة والخطة حتى لاتتعثر الوزارات فى عملها ثم يدعى الناخبون الى الانتخابات فى شهر سبتمبر القادم او اغسطس على الاقل وان يعلن ذلك من الان حتى تسير الامور سيرها الطبيعى .

الاذاعة والتليفزيون حق للجميع

ولاشك انه من حق الاحزاب السياسية ان تستخدم الاذاعة والتليفزيون فى شرح برامجها وكيفية تطبيق هذه البرامج لحل مشاكل الجماهير فى شتى المجالات تعويضا لها عن قصر المدة المتاحة لها وتطبيقا لقانون اتحاد الاذاعة والتليفزيون الذى يمنح الاحزاب السياسية هذا الحق خلال فترة الانتخابات على وجه التحديد واعمالا لمبدأ المساواة بين الاحزاب السياسية فى استخدام وسائل الاعلام القومية.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٨٧

قائمة المعارضة تهدد الحزب الوطني





علم المحرر السياسى للاحرار أن قائمة المعارضة الموحدة التى تضم حزبى العمل والاحرار والاخوان المسلمين قد أحدثت ذعرا داخل الحزب الوطنى ، لدرجة أنه قد تم ادخال تغييرات فى معايير الاختيار والترشيحات للحزب .. وقد قلم الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب الوطنى الذى استعاد نفوذه وهيبته ليكون المسئول الأول عن اعداد القوائم فى الحزب الوطنى باجراء اتصالات مع بعض قيادات حزب العمل وبعض الأخوان المسلمين لضمهم الى الحزب الوطنى ووضعهم فى ترتيب متقدم فى القائمة .

كما أعلن عدد من الوزراء السابقين المغضوب عليهم وأعضاء مجلس الشعب عن الحزب الوطنى داخل مقر الحزب الوطنى فى كورنيش النيل أنهم سوف ينضمون لقائمة المعارضة الجديدة التى تضم الأحرار وحزب العمل والاخوان المسلمين ، وذلك فى حالة التخلى عن ترشيحهم ، وأنهم سوف يثبتون للحزب الوطنى أن شعبية الحزب ليست نابعة منه ، وانما ترجع الى شعبيتهم التى تاكدت فى الانتخابات السابقة .

وقد أكد عدد من الاعضاء من الرجال والنساء بان هذه القائمة الجديدة سوف تكون قائمة المعارضة فى مجلس الشعب الجديد نظرا لتعاطف الشعب مع هذه المجموعات السياسية التى مارست المعارضة بصدق خلال هذه الفترة الماضية ..

يوسف والى

رفعت المحجوب

وقد انتهى الدكتور يوسف والى من وضع قائمة باسماء الخارجين على الالتزام الحزبى ، وتقرر تصفية كل النواب الذين وقفوا الى جوار الدكتور رفعت المحجوب فى مواجهة والى خلال الفترة الأخيرة ..

وقد تم تشكيل لجنة تعقد اجتماعاتها بصفة سرية حتى لا تتعرض للضغوط الرهيبة التى يمارسها الاعضاء على اللجنة . .

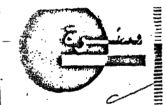
وعلم المحرر السياسى أن الحزب الوطنى قرر ارجاء اعلان قوائمه حتى يتعرف على أسماء الشخصيات التى تضمها قائمة المعارضة الموحدة حيث يمكن اجراء تعديل لمواجهة بعض الشخصيات التى تمثل ثقلا شعبيا فى بعض الدوائر ..



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٨٧



رشاوى انتخابية

كلمة الانتخاب لها مدلول واحد هو اختبار الفضل الموجود بحرية مطلقة وفي حياد كامل لكن هذا المفهوم الصحيح والذى لا خلاف عليه نعمل على عكسه في الانتخابات في الدول النامية .

ومصر وان كانت من الدول النامية الا انها كان لها ماض مشرف وعريق في العمل الديموقراطي ولكن في ثلث القرن الاخير تحول الامر من حال الى حال وكم نادى المخلصون بضرورة العودة الى الحياة الديموقراطية ومازلنا حتى اليوم وغدا ننادى بذلك ونتمنى الا يصبح النداء ادراج الرياح .

ولقد استشعر رئيس الجمهورية اهمية هذا الامر واصدر بيانا ناشد فيه كل الاطراف المتنافسة في الانتخابات ان يكون صراعها شريفا ونبيلا ومستندا الى الخلق المصرى الاصيل بل وناشد سيادته الشعب كله ناخبين ومرشحين الالتزام بالقيم والمبادىء الرفيعة والترفع عن المزايدات الرخيصة وبالطبع رئيس الجمهورية حينما يوجه بيانا بوصفه رئيسا للجمهورية فهو يتوجه به لكل الشعب بما فيه الحزب الحاكم والاحزاب المعارضة ومن البديهى ان يستريح كل ضمير لنداء السيد رئيس الجمهورية على اساس ان كل فرد يرغب في الهدوء والاستناد الى القيم الرفيعة في المنافسة الانتخابية وايضا من المعروف ان رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الوطني وبالتالى فلديه الضمانة ان ما نادى به هو بمثابة التزام عند الحزب الحاكم .

ولكن بكل اسف كالمعتاد نرى ان الحزب الحاكم في واد اخر حيث صرح المسئولون به بعد بيان رئيس الجمهورية رئيس الحزب الحاكم بكل التصريحات التى تدل على التدنى في المعركة الانتخابية لاستعمال اسوا الاساليب بل ووضع المغريات والوعود الكاذبة حيث نجد بقدرة قادر تم في صحافتهم المسماة بالصحافة القومية التصريحات التالية :

اولا : اعفاء الفلاحين من غرامات توريد القمح والفول عن الموسم الماضى

ثانيا : اعفاء المخالفين في اقامة المبانى على الاراضى الزراعية

ثالثا : الف جنيه قرض لكل شاب لشراء وحدات لتربية الدواجن والارانب

(٤) ازالة معوقات استصلاح الاراضى وتمليك الفدان باسعار من ١٠٠ الى ٤٠٠ جنيه

(٥) لجنة وزارية لتوحيد اجراءات الافراج عن السلع

(٦) تخفيف التكدس داخل قرية البضائع

(٧) توفير كل التسهيلات امام حركة السياحة

بدا الاسهال عن الحزب الحاكم والافراط في الوعود البراقة وتدنى الامر في الدعاية الانتخابية الى هذا الحد الرخيص وغير المتكافىء حيث بدا الحزب الحاكم في استعمال ذهب المعز وهو في نفس الوقت يحمل سيفه بل ويضعه على رقاب العباد

هل هذا يتمشى مع نداء السيد الرئيس ؟ وانا اعلم بلادا في قرى دائرتى وعدوها في انتخابات ٨٤ بدخول المياه النقية ونقلوا لها في صيفها كمان المواسير لاقناعهم بحل المشكلة والمواسير حتى الان ملقاة في الشوارع لم يتم تركيبها ولا وصول ماء رغم مضى اربع سنوات مالية

هل نداء السيد رئيس الجمهورية رئيس الحزب الحاكم كان للمعارضين دون الحاكمين .

اللهم اهد الحزب الحاكم الا يفرط في الوعود على الصفحات الاولى للجرائد وان يلتزم بالخلق الرفيع الذى يتبناه رئيس الجمهورية رئيس الحزب

عبدالفتاح الشوربجى



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٨٧

[illegible]

علم مندوب الاحرار انه على الرغم من أنه تمت الموافقة على ان يرشح الدكتور رفعت المحجوب نفسه في دائرة دمياط. إلا أن هناك اتجاها يتزعمه الدكتور يوسف والى بعدم ترشيح المحجوب رئيسا لمجلس الشعب في الدورة الجديدة وذلك تحت شعار ان هذا القرار سوف يكون استجابة لمطلب شعبي.

والجدير بالذكر أن الخلاف بين المحجوب ووالى كان قد تصاعد في الفترة الأخيرة قبل حل مجلس الشعب وأن الدكتور يوسف والى يتربع الآن وحده على كرسي الاختيار والترشيح لقيادات الحزب. وقد حرص الدكتور يوسف والى على أن يتم تجنيب المحجوب وابعاده عن حضور كافة اللقاءات الهامة التي عقدت مع المحافظين ووزير الداخلية لتحديد قوائم الحزب الوطني في الانتخابات القادمة.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٨٧

تجربة القوائم الحزبية فى الميزان :

الذين خاضوا التجربة يتحدثون «للأخبار»

نظام القوائم أفضل من الانتخاب الفردى .. ولكن !

تجربة الانتخابات بنظام القوائم الحزبية تجربة جديدة على المجتمع المصرى وبصفة خاصة جمهور الناخبين الذين اعتادوا لسنوات طويلة : الذهاب للجان الانتخابات لانتخاب نائب الدائرة الذى كان غالبا ينتمي لأكبر عائلات الدائرة عصبية أو قبلية ومقدرة مادية أو أكثر المرشحين شعبية بسبب العلاقات الشخصية التي تربطه بابناء دائرته . والتى كان أساسها دائما المصالح المتبادلة والمنفعة الشخصية .

تحقيق :
خيرى نور الدين

وفى عام ٨٠ شهدت مصر انتخابات من نوع جديد لم تألفه من قبل هى انتخابات مجلس الشورى بنظام القائمة الحزبية المطلقة وفى عام ٨٤ جرت انتخابات مجلس الشعب بنظام القوائم الحزبية النسبية

والتساؤل الذى طرح نفسه بمناسبة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب هو ما رأى القانونيين والسياسيين فى هذه التجربة ؟ التقت « الأخبار » ببعض الذين خاضوا هذه التجربة سعيا وراء الاجابة عن هذا السؤال

معظم الآراء ذهبت الى أن نظام القائمة الحزبية النسبية أفضل بكثير من نظام الانتخاب الفردى . والبعض الآخر كانت له تحفظات على بعض تفاصيل التجربة

على منصور محام وعضو مجلس الشورى نظام الانتخاب الفردى له عيوب : منها أنه لا يعطى الصورة الصادقة لتمثيل الشعب لأن النجاح فيه لمن يحصل على ٥١٪ من أصوات الناخبين ويسقط من حصل على الـ ٤٩٪ من الأصوات ولا يمثل فى البرلمان .. كما أنه يعطى الفرصة لتحكم العصبية الأسرية عند اختيار المرشحين بدلا من عنصر الصلاحية والكفاءة .. وكذلك تغلب الانتفاعية على المصلحة العامة .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٨٧

وقال انه قد يحدث أن يكون عدد الأصوات التي حازها الحزب الذي لم يحصل على الأغلبية العددية للنواب أكثر من الحزب الذي حاز على عدد مقاعد أكبر .. فيكون في هذه الحالة من يؤول اليه الحكم يمثل فقط زيادة رقمية في عدد النواب وليس زيادة حقيقية عند حساب رأى الشعب .

مثال للتوضيح :(عدد مقاعد البرلمان ١٠ مقاعد ـ عدد أصوات الناخبين ١٠٠٠ صوت إذن يكون نصيب المقعد من الاصوات ١٠٠ صوت .. حزب (ا) حصل على ٦ مقاعد بنسبة ٥١٪ من الاصوات (لكل مقعد) فيكون نصيب حزب (ب) من الاصوات في الـ ٦ مقاعد ٤٩٪ . اذن ٥١ × ٦ = ٣٠٦ أصوات لحزب (ا) و ٤٩ × ٦ = ٢٩٤ صوتا لحزب (ب) ، الأربع مقاعد المتبقية حصل عليها حزب (ب) بنسبة ٩٠٪ من الاصوات فيكون نصيب حزب (ا) من الاصوات في الـ ٤ مقاعد ١٠٪ .. اذن ٩٠ × ٤ = ٣٦٠ صوتا لحزب (ب) و ١٠ × ٤ = ٤٠ صوتا لحزب (ا) .. فتكون النتيجة ٣٠٦ + ٤٠ = ٣٤٦ صوتا لحزب (ا) الذي حصل على ٦ مقاعد و ٢٩٣ + ٣٦٠ = ٦٥٤ صوتا لحزب (ب) الذي حصل على ٤ مقاعد .

وقد فرضت الدول التي تأخذ بالقائمة الحزبية النسبية نسبة مئوية من عدد أصوات الناخبين .. تحرم الحزب الذي لا يحصل عليها من التمثيل في المجلس النيابي لانها تدل على عدم وجود ثقل حقيقي للحزب بين الجماهير .. وتحديد هذه النسبة يتوقف على قدر نمو الوعي السياسي والانتخابي للشعب . لذا أرى أن نسبة الـ ٨٪ نسبة كبيرة لأننا لم تبلغ بعد درجة الوعي الانتخابي والدرجة التي تسمح بفرض هذه النسبة الكبيرة .

وأشار الى أن البعض يقول انه في نظام القائمة يكون سلطان اختيار المرشحين في يد قيادات الأحزاب التي قد تأتي بعناصر غير مرغوب فيها .. وان هذا التحفظ لا يعد عيبا في النظام .. انما هو مسئولية قيادات .

النظامان معا

الدكتور سليمان الطماوى استاذ القانون وعضو مجلس الشورى .. نظام القوائم طبق حديثا .. إلا أن المشرع لم يوجد نظام الانتخابات حيث جعل انتخابات مجلس الشعب بالقائمة النسبية بينما انتخابات مجلس الشورى والمجالس المحلية تتم بنظام القائمة المطلقة .

وقد جمع قانون انتخابات مجلس الشعب الجديد بين نظامى القائمة النسبية والانتخاب الفردى .. والنظم السياسية لا يمكن الحكم عليها الا في ضوء التطبيق العملى ومدى نضج التجربة الحزبية وتقاليد الدولة .. وان كلا من نظام القائمة الحزبية والانتخاب الفردى له عيوبه ومزاياه .. وهذا في يقينى هو الذي دفع المانيا الاتحادية للأخذ بالنظامين معا على أساس تخصيص نصف مقاعد البرلمان للانتخاب بالقائمة النسبية والنصف الآخر لمرشحى الانتخاب الفردى .

وقال .. ما زال الارتباط (في مصر) بين المرشح والناخبين على أساس القرابة والعصبية والمصلحة الشخصية أما الرابطة الحزبية فلم تتعمق بعد لذا قد أكون أميل في الظروف الراهنة لترجيح الانتخاب الفردى .. وقد يكون من الملائم بعد الانتخابات القادمة ان يعقد مؤتمر لتقييم التجربة .. واذا ما رئى التمسك بنظام القائمة فلتكن نصف مقاعد البرلمان للمرشحين بالانتخاب الفردي والنصف الآخر للقوائم الحزبية النسبية

خطة التنمية والقائمة

حسن حافظ (عضو مجلس شعب).. لكل نظام انتخابى مزايا وعيوب .. واذا كانت مصر بدأت تجربة نظام الانتخاب بالقوائم متأخرا بعد ١١٨ عاما من ممارسة نظام الانتخاب الفردى .. فلعل التعود على هذا النظام نجم عنه الاحساس بالغربة تجاه نظام القائمة .

الانتخاب الفردى يخلق التصاقا أكثر بين النائب والناخبين حيث يكون مسافة الدائرة صغيرة فيمكن للنائب معرفة العائلات ومناطق التجمع ذات الثقل الانتخابى .. أكثر مما هو الحال في الانتخاب بالقائمة حيث تتسع الدائرة وتكون على الشيوع بين أكثر من نائب .

وقال .. مضى على تطبيق نظام القائمة زمن قصير .. ولا نستطيع أن نحكم عليه بأنه نظام سيىء كما يلعنه البعض أو نحكم بأفضليته كما يرى البعض الآخر .

أريد أن أذكر بأنه عندما بدأت الشعوب نظام الانتخاب المباشر بدلا من الانتخاب على درجات .. هاجمه بعض المفكرين والسياسيين بحجة أنه قد ينقل لقاعة البرلمان من هم ليسوا على درجة عالية من الكفاءة والعلم .. لذا اعتقد ان الرأى العام سيحكم بعد فترة أى النظامين أفضل وأصدق تمثيلا للشعب .. وأرى ان الدول التى تسير بخطة للتنمية من الافضل لها أن تأخذ بنظام القائمة .

أما المستشار ممتاز نصار (حزب الوفد) فيرى ضرورة العودة لنظام الانتخاب الفردى البسيط .. وأنه لا يمكن تقييم تجربة القوائم الحزبية لان قانون الانتخابات الحالى به عيوب ولا يمكن من تحقيق الديمقراطية الكاملة .

الدكتورة فرخندة حسن (عضو مجلس الشورى) نظام القوائم له ايجابيات أبرزها ان انتماء الناخب الفكرى يكون لمبادىء وبرامج الحزب الذى يختار قائمته وليس للافراد مثلما كان يحدث في ظل الانتخاب الفردى .. اننا في فترة انتقالية حتى يتم تطبيق نظام القوائم بالأسلوب الصحيح ويستوعب الناخبون تماما فلسفة هذا النظام لذلك لا يصح أن نتعجل تحقق نجاح نظام القوائم .

وقالت .. في تصورى يجب أن تتم انتخابات داخل كل حزب في كل دائرة بين الأشخاص الذين يرغبون في ترشيح انفسهم من مستوى الشياخات والمراكز والاقسام حتى الدائرة .. بحيث تكون أمام القيادات الحزبية المسئولة عن اختيار القوائم عدة اسماء منتخبة من قواعد الحزب يتم تشكيل القائمة من



بينها .. الذى قد يسىء لنظام القوائم ولا أتمنى حدوثه هو أن يتم اختيار بعض العناصر غير المرغوب فيها من قبل الناخبين .

على الامام (وكيل المجلس المحلى للقاهرة) تجربة الانتخابات بالقوائم الحزبية جديدة على المجتمع وتحتاج لفترة أطول لاصدار الحكم الموضوعى عليها .. ولا شك أنها تعد أعلى مراتب الديمقراطية .. حيث يختار الناخب برنامج الحزب الذى يتفق مع فكره ورأيه .. كما أن من شأن هذا النظام القضاء على العصبيات الأسرية وسماسرة ومحترفى الانتخابات .

أعتقد ان التجربة لم تحقق الهدف منها بالكامل حيث اننا فى بلد نام تبلغ نسبة الأمية به ٧٠٪ .. والاحزاب السياسية لم تتوغل بعد فى جذور المجتمع .. وهذا ليس عيبا فى فكرة القائمة الحزبية النسبية .

الوعى السياسى

الدكتور أحمد فتحى سرور (رئيس اللجنة التشريعية بالحزب الوطنى) .. نظام القوائم الحزبية أكثر عدالة من نظام الانتخاب الفردى .. لانه يتيح للأقلية ان تمثل فى المجالس النيابية .. فى حين ان النظام الفردى يكفى فيه النجاح الحصول على ٥١٪ من أصوات الناخبين وبذلك يمثل النائب الحاصل على ٥١٪ جميع الناخبين بالدائرة بما فيهم الـ ٤٩٪ الذين لم يحصل على أصواتهم .

وقال .. نظام القائمة يقوى الوعى السياسى لدى الناخبين .. لأن الناخب لا يفاضل بين أشخاص انما تكون المفاضلة بين برامج ومبادىء . كما انه يقلل من سطوة العصبيات الأسرية والقبلية .

وأشار الى ان التجربة نجحت للآن .. وان المأخذ الوحيد له هو وجود نوعين من الانتخابات بالقوائم داخل البرلمان .. الأول القوائم النسبية لانتخابات مجلس الشعب .. والثانى القوائم المطلقة لانتخابات مجلس الشورى التى لا تتيح الفرصة لتمثيل الاقلية

مسئولية الاحزاب

الدكتور على شمس الدين (مدرس بكلية زراعة مشتهر) تجربة القوائم يمكن ان يكون لها نتائج ايجابية كثيرة منها الحد من اختيار العناصر غير الجيدة وتدعيم الانتماء الحزبى ودفع الجماهير للاهتمام بالعمل السياسى .

وقال ان واقع التجربة يشير الى انه فى بعض الدوائر مازال يتم الترشيح على اساس القبلية والعصبية الاسرية والامكانات المادية الطائلة للمرشح بصرف النظر عن الكفاءة والصلاحية .. وان عددا قليلا من قيادات الأحزاب هى التى بيدها اتخاذ قرار ترشيح (عضو الحزب) من عدمه مما اسفر عن تحول ولاء بعض النواب لمن سيضعهم فى القائمة .. والمسئول الوحيد عن هذه الحالات قيادات الأحزاب وليس نظام القائمة النسبية .

وأضاف أننى كمواطن اطالب قيادات الأحزاب بأن تضع معايير واسسا موضوعية وعلمية (لاختيار المرشحين) تضمن وصول أفضل العناصر للمجالس النيابية .

●●●

من استقراء آراء هذه الشخصيات يتضح أن مسئولية نجاح التجربة تقع على عاتق قيادات الأحزاب (اغلبية ومعارضة) التى عليها ان تحسن اختيار المرشحين بموضوعية . وان تسعى للشعب ببرامجها واهدافها .. ليتفاعل معها وتنضج التجربة وتؤتى ثمارها . وكى تستمر مسيرة الديموقراطية فى الانطلاق .

إعلان القائمة الموحدة للعمل والاخوان والأحرار الخميس القادم

كتب ـ مجدى نجيب :



ابراهيم شكرى

صرح المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل ، للاخبار ، انه سيتم الانتهاء من اعداد ترشيحات القوائم المشتركة بين حزبى العمل والاحرار والاخوان المسلمين ،قائمة حزب العمل ، لانتخابات مجلس الشعب القادمة فى مختلف الدوائر بالمحافظات يوم الخميس القادم

وقال : ان كل مرشح سيخوض الانتخابات القادمة تحت قائمة حزب العمل له استمارة عضوية فى حزب العمل وهذا شرط أساسى . وأكد ان موضوع وضع مرشحى العمل والاحرار والاخوان المسلمين فى مقدمة ومؤخرة القوائم مازال محل بحث ، ولكن هناك أسسا وضوابط سنلتزم بها عند ترتيب المرشحين فى كل قائمة ومن أهمها وضع المرشح الاكثر شعبية على رأس القائمة واختيار وجوه جديدة تتمتع بثقل اجتماعى وسياسى فى دوائرها على ان تضم كل قائمة مرشحى العمل والاحرار والاخوان .

وأضاف : انه تم الاتفاق على ترشيح عدد من قيادات حزب العمل على رأس القائمة الموحدة فى بعض الدوائر .. فتم ترشيح المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل على رأس القائمة فى الدائرة الأولى بمحافظة الدقهلية وأحمد مجاهد نائب رئيس حزب العمل فى الدائرة الثانية بالدقهلية والدكتور حلمى مراد أمين عام الحزب فى الدائرة الثالثة ، شرق القاهرة ، ، وممدوح القناوى عضو مجلس الشعب السابق فى سوهاج ، وشوقى خالد بالجيزة وصلاح القفص أمين حزب العمل بالغربية بالدائرة الأولى بالمحافظة ، وجمال أسعد أمين عام الحزب بأسيوط ، وسيد رستم بالدائرة الأولى بالقاهرة .. أما الدمرداش العقالى نائب رئيس حزب العمل السابق وعضو مجلس الشورى ففى مقعد الافراد بجنوب أسيوط ، والدكتور أحمد درويش على رأس قائمة الحزب بالاسكندرية .

وأكد رئيس حزب العمل : ان قيادات حزب الاحرار البارزة قررت ترشيح نفسها فى المقاعد الفردية خاصة مصطفى كامل مراد رئيس الحزب ، فى الدائرة الثانية ، وصلاح أبو اسماعيل بدائرة المنصورية بالجيزة .

● الدكتور يوسف والى أمين عام الحزب الوطنى يعقد اجتماعاته فى مقر للحزب غير معروف للكثيرين وللعلم هذا المقر ليس فى جاردن سيتى

● تضم ترشيحات قائمة الحزب الوطنى فى الدائرة الأولى بمحافظة المنوفية المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات حيث انه من مركز قويسنا

● استقبل المهندس أمين الذهبي أمين الحزب الوطني بمحافظة الغربية أمس الاول وفدا يضم ٣٠ معلما بالمحافظة جاءوا لتزكية عبدالرحيم الوزير عضو المجلس الشعبى المحلى بمركز طنطا فى ترشيحات قائمة الحزب بالدائرة الأولى بالمحافظة .



كمال الشاذلي

● كما تضم ترشيحات قائمة الحزب الوطني فى الدائرة الثانية بالمنوفية كمال الشاذلى الأمين العام المساعد وأمين التنظيم بالحزب الوطني ومختار عبدالحميد وكيل مجلس الشعب السابق ورئيس لجنة القوى العاملة فى الدورة السابقة واعتذر ناصف طاحون رئيس بنك ناصر عن عدم الترشيح لظروف صحية

● يتصدر قائمة الحزب الوطنى فى الدائرة الأولى بمحافظة الجيزة حسنين سلام عضو مجلس الشعب (عمال) وهو أمين الحزب الوطنى بقسم الهرم

● قيادات حزب الوفد الجديد تبذل جهودا كبيرة لاسترضاء مصطفى ناجي عضو مجلس الشعب السابق عن الوفد ناجي يهدد بفتح الملفات وكشف فضائح ومخالفات كبيرة للوفد وقيادات الوفد ليست لديها أية نية لترشيح ناجي فى قوائم الحزب أو مساندته فى الترشيح فى المقاعد الفردية .

● عقدت قيادات الوفد اجتماعا مع ٢١ عضوا بلجنة الوفد بدائرة جنوب القاهرة أمس الاول لحل بعض المشاكل المعلقة بينهما حول مرشحي القائمة بالدائرة . قيادات الوفد مصرة على ترشيح ٩ وفديين قدامى . ولجنة الوفد بالدائرة تصر على ترشيح بعض الوجوه الجديدة التى لها ثقلها بالدائرة وإلا لن تؤيد قائمة الحزب المفروضة عليهم فى الانتخابات القادمة .

● صدر قرار من قيادة الوفد بمنع دخول عبدالله الحازق المحامي وعبدالباسط يحيى (عضوا الحزب) مقار الحزب لشكها فى هويتهما .

خالد محيى الدين ينفى أي خلاف مع صبرى مبدي

نفى خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع وجود أى خلاف شخصى أو حزبى مع صبرى مبدى عضو اللجنة المركزية بالحزب بعد ما أشيع أنه تشاجر معه وتجمدت عضويته بالحزب . وكان أحد الاحزاب دعا صبرى مبدى للانضمام اليه ولكنه صرح بأنه سينزل الانتخابات على قوائم حزب التجمع .

الانتخابـــــات والشبـــــاب

سيظل الشباب فى كل حركة زهرة أملها الباسم الذى يبشر بحصاد عظيم للافكار التى يمثلونها لهم بحق نصف الحاضر وكل المستقبل . واذا كانت أفكار ومبادىء مصر الفتاة مازالت حية تتردد على السنة وأقلام الكتاب الاحرار فلانها نشات من الشباب وترعرعت بين الشباب فكانت عنوانا على الحماسة الطاهرة والعمل الخالص لوجه الله والوطن . ومازالت مبادؤها تثمر وتنمو على مر الايام ، مادام فى مصر شباب يحب بلاده ويخلص لدينه اخلاصا طاهرا فينبغى أن تتطهر القلوب والارواح قبل أن تتطهر الايدى والاثواب لان الله قبلتهم ومصر وجهتهم لا يتعصبون للاشخاص ولا للرموز ولكنهم يصوبون كل طاقتهم لما يفيدهم كقادة وقدوة ولاسرهم كرعية هم مسئولون عن رعايتهم ولاوطانهم المحلية والقومية يحاسبون أنفسهم كلما وقفوا أمام الله مصلين متطهرين فمن لا خير له فى ربه لا يمكن أن يكون فيه خير لوطنه ولا لاهله وذويه .

حضرت المؤتمر الرابع كما حضرت الثالث والثانى وفى كل مرة كنت أحمد الله أن عشت حتى رأيت شباب حركتنا يتجدد فى وجوه هؤلاء الشباب الجدد . وجوه شابة بريئة صبوحة يحبها الله ورسوله والمؤمنون وكلما تجددت هتافاتنا منذ خمسين عاما على السنتهم أقول فى نفسى أن الخير لا يذهب هدرا ولو ظن بعض الناس أن جهادنا كان فى غير موضع أو صرخة فى واد . وما تشككنا فى واجب ولا فى جهاد فلقد كان شعارنا « اذ الواجب ودع ما يكون » . والله وحده هو الذى يعلم السر وأخفى والاخلاص والحق وينصره مهما طال عليه الزمن فهو يمهل ولا يهمل .. ولقد ملأنى العجب والاعجاب عندما طالبنى كل من قابلنى فى المؤتمر بان لا اكف عن تعريفهم بتاريخ ومبادىء وأفكار الحركة الطاهرة حركة مصر الفتاة التى جددت شباب هذه الامة ، وجلت الصدأ عن وجه الوطنية المصرية واعادتها الى طريقها الصحيح طريق الاسلام المستنير المنير بهدى الله وسيرة الرسول وطريق الوطنيين الاحرار الذين لم يتشككوا فى الخير ولا فى بلادهم ومواطنيهم ولا فى العدل والعدالة الاجتماعية والتقدم والريادة للمنطقة كلها . فليس غير مصر للاسلام والمسلمين وليس غير الكنانة للعروبة وللعرب فى كل أقليم شرقا وغربا وشمالا وجنوبا ، وفى أى حقبة من الزمن تركت مصر العروبة أو تركها العرب ران على المنطقة الظلام والظلم وأصبحت هباء لا يقام لها وزن ولا لاهلها قيمة تحسب يوم تحسب قيم الاقطار أو الشعوب .

جاءت فرصة الانتخابات لكم يا شباب المؤتمر الرابع أن تنطلقوا بحماستكم الجارة الجادة التى شاهدتها وكل فريق يتحمس لاراء او لاشخاص يهتف لهم ولافكارهم والحمدلله لكم فى قيادتكم الشريفة الطاهرة المتمثلة فى المجاهدين المخلصين شكرى وحلمى مراد وبقية أصحابهم الذين التفوا حولهما رغم الاغراءات من حزب الحكومة الذى جعل حزب العمل كمجهر كشاف للرجال حتى اذا لمع فيه مواطن شريف سرقوه لحزبهم بشتى الاغراءات وبعدها ينطفى ويرى فى حزبه الجديد مجتمعا أخر أجتمع على المنفعة والنهب والسلب فيرى نفسه غريبا فتنطفىء جذوة حماسه ويصبح لا شىء .

حزبكم يشرفكم ومبادئكم الإسلامية بالعدالة الاجتماعية ورفع الظلم الاجتماعى عن الطبقات الكادحة وتاريخ حركتكم الفخر لكم وانتم شباب مؤهل للافصاح والفصاحة والانطلاق بين القرى والكفور والعزب واعرفوا ان شعبكم الاصيل المنتج يسكن الطوب النيىء ويعمل فى الحقول فاذهبوا اليه وافهموه باخلاصكم ومحبتكم مبادئكم . حزبكم وهو الامل كما كنتم تهتفون .

ولا تخافوا الطواغيت التى تحكم مصرفهم من القش لا يعرفون لماذا جاءوا ولا متى يرحلون فهم شخوص كشخوص مسرح العرائس الذين يحركهم كبيرهم حتى اذا ظن أحدهم أنه أصبح شيئا مذكورا ينحى عن مكانه ويفقد صولجانه فاذا هو لا شىء فى عداد النلس . واسالوا النبوى اسماعيل وابو باشا وغيرهما ممن فارقوا الحياة أو من ظلوا على ظهرها كالاموات لا تسمع له رأيا ولا تعرف له قدرا :

ليس من مات فاستراح بميت ... انما الميت ميت الاحياء .

أين الفراعنة الصغار والكبار وهاماناتهم الذين زينوا لهم الافك ومضوا لاحزن عليهم أحد ولا بكت عليهم البواكى .

معركة الانتخابات فرصتكم ، أذيعوا مبادئكم فى كل مكان وفى كل ركن من اركان مصر وعفوا عن اللغو ، فاللسان الطاهر مسموع الكلمة مجاب الدعاء . وصلوا لله من أجل بلادكم وادعوا الله بالليل والنهار ان يهب لنا من لدنه رحمة وان يهيىء لنامن أمرنا رشدا .

محمد متولى عوض



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٧

شريعة الطغيان !

ما أن طرح حزب العمل فكرة العمل الائتلافى فى الانتخابات لمواجهة طغيان الحزب الحاكم حتى أقامت الابواق الاعلامية الدنيا ولم تقعدها .. فالحزب الحاكم يرى من حقه ان يشرع أى قوانين ، ومهما يكن مطعونا فى دستوريتها ، كما ثبت فى القانون الماضى الخاص بمجلس الشعب ، ويرى من حقه ان يحدد زمان الانتخابات ، وان يرفض كل المطالب العادلة لتحقيق ضمان نزاهة الانتخابات ، بما فى ذلك مقررات مؤتمر العدالة للهيئة القضائية ، ويرى ضرورة ان يحكمنا ، للابد ، باغلبية ساحقة لايشعر بها سوى المستفيدين المباشرين وزمرة من المنافقين والدجالين .

هم يحاولون التشكيك فى قانونية تحرك حزب العمل الائتلافى ، بمنطق شريعة الطغيان ، ولانقول شريعة الغاب التى نرى انها أرقى بكثير ، فالحزب الحاكم المارد العملاق .. يجرى مفاوضات مع بعض الرموز الناصرية ، وبعض رموز التيار الاسلامى كى يشتركوا فى قوائمه ، أما عندما يقوم حزب العمل بذلك فهو حرام ، ومحرم ! بل ان الحزب الحاكم يقوم بمحاولات لا أخلاقية مستفيدا من صولجان الحكم واغرائه ، لاستقطاب عناصر شعبية فى أحزاب المعارضة ، كما فعل فى انتخابات ١٩٨٤ ، وانتقل فى أقل من ٢٤ ساعة أفراد مرشحون لقوائم معارضة الى قوائم الحزب الحاكم ، ولم نسمع أبواق الصحافة الحكومية تتحدث عن هذا الانتقال اللاأخلاقى من حزب الى حزب ! ! فى حين ان هذا هو الافساد الحقيقى للحياة السياسية عندما يتم من موقع السلطة . أما التنسيق أو الانتقال بين أحزاب المعارضة فهو يتم بصورة حرة بعيدا عن الاضواء المبهرة للسلطان التى تغشى أبصار ضعاف النفوس .

أنتم أيها الحكام الذين تفسدون الحياة السياسية وتحجبون الشرعية عن تيارات سياسية ، كما لو ان الشرعية منحة فى يد الحاكم ، وليست واقعا تاريخيا وارادة شعبية . أما بالنسبة لدموع التماسيح التى تسكبونها عن اختلاط برامج الاحزاب كما لو انكم حريصون على ان يستجلى الشعب برامج المعارضة ، نقول لكم ان كسر شوكة الطغيان والاستئثار بالحكم مع الفشل الذريع فى إدارة شئون وحل مشكلات الرعية ، ان كسر شوكة هذا الطغيان وذاك الاستئثار برنامج سياسى كامل .. فى هذه المعركة ، لان حل مشكلات البلاد يتعثر أمام زهوكم بأنفسكم .. وخيلائكم كالطاووس وسط الخرائب .. فانتم أنتم .. أصحاب الألبان الملوثة والدجاج المسموم .. أنتم أنتم .. أصحاب نسبة ٨ فى المائة (ماركة صنع فى مصر) ولامثيل لها فى العالم .. أنتم أنتم .. أصحاب الطوارىء .. أنتم أنتم أصحاب عهد الديون .. والخضوع للأجنبى .. أنتم أنتم .. أصحاب هوان المصريين داخل البلاد وخارجها .. والشعب لايرى أملا وأنتم جاثمون على دست الحكم .

بل وترفضون أى مجال للتعاون والتنسيق فى القضايا القومية ، وتعتبرون أى موقف تتخذونه هو الموقف القومى الذى يجب ان يخضع له الجميع !

أليس وضعكم فى حجمكم ومكانكم الصحيح .. برنامجا متكاملا ، يمكن الائتلاف تحت لوائه ؟

كفوا اذن .. عن هذا العويل .. وتقدموا باوراقكم .. وصحافكم .. للشعب .. وتحدثوا عن ، انجازاتكم الجبارة ، فى انشاء الكبارى وغيرها .. ودعكم من أسلوب الدسائس .. الذى أفسد الحياة السياسية ، أما نحن فلن نخاف وعيدكم .. فنحن ندرك ان طريق التغيير شاق وطويل ، وان معركة ٦ أبريل ليست إلا موقعة على الطريق .. وبشر الصابرين .

والله أكبر .. ويحيا الشعب

مجدى احمد حسين



المصدر : الشعب
التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مادمنا في المعتقلات فلا معنى لمسألة الانتخابات

قد اختلف في الرأى مع من تلقوا قرار رئيس الجمهورية بالاستفتاء على حل مجلس الشعب بالاستبشار والترحاب ، وان كنت لست متشائما بطبعي الا ان الحقائق من حولنا تدعوا الى التوجس والتشكيك في مدى مصداقية هذا القرار الذى لا ارى الا أنه محاولة للالتفاف ولتفادى صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات السابق المطعون فيه .

وذلك تفاديا لأى جدل قد ينشأ حول مدى دستورية ما أصدره هذا المجلس المنحل من قوانين وتشريعات والتى منها قانون الانتخابات المعدل والذى ستتم الانتخابات الجديدة على اساسه ـ والذى هو بدوره تشوبه عدم الدستورية نظرا لأنه يتعارض مع ما اقره الدستور من تكافؤ الفرص بين المواطنين ـ وقد كنا نودو نتمنى اذا صحت النوايا والاهداف ان يسبق هذا الحل لمجلس الشعب النزول على مطالب الامة والتى على رأسها تطبيق شرع الله عزوجل كاملا غير منقوص واطلاق الحريات والغاء الطوارئ واطلاق سراح المعتقلين والغاء كافة القوانين سيئة السمعة ..
هذا ان كنا جادين في توسيع رقعة المشاركة وتدعيم الممارسة الديمقراطية وغيرها من الشعارات التى يرفضها الحزب الوطنى هذه الايام .

واذا كانت حكومة الحزب الوطنى ودولة مباحث امن الدولة قد صادرت حريتي واعتقلتنى بعد ان لفقت لى قضية برأنى منها القضاء والحمد لله وصدر لصالحي حكمان من محكمة امن الدولة العليا . كل حكم منها اصدرته دائرة مكونه من ثلاثة مستشارين .. وبعد ان اصبح الحكم وجوبيا صدر قرار اعتقالى رقم ١٠١/٣٩ لسنة ٨٧/١/٢٦ مما يمثل قمة الامتهان لاحكام القضاء وسيادة القانون . فاذا كانوا قد صادروا حريتى وحرية الكثيرين من اخوانى فانهم لايستطيعون ان يصادروا افكارنا وعقولنا .
انني اتساءل .. اية انتخابات حرة واية ملائمة سياسية يمكن ان تتم في مثل هذا الجو .. وفي ظل سياسة البطش والارهاب التى يقودها زكى بدر ؟ !
اية حرية ترجى وبيوت الله تنتهك
● والرصاص يطلق على رؤوس المصلين والقضايا تلفق للافراد والجماعات ، وتقتحم الجامعات ، وتكمم الافواه ، وتمتهن احكام القضاء ؟

أى خير يرجى وقانون الطوارئ سيف مسلط على الرقاب ؟ .. أى خير يرجى وحولى المعتقلين من اخوانى تصدر لصالح الواحد منهم اربعة افراجات من محكمة امن الدولة العليا حتى اذا خرج ومكث اسبوعا في بيته اعيد اعتقاله مرة اخرى ؟ .. أى خير يرجى وانتخابات مجلس الشورى ليست منا ببعيد ؟ .

انني اتمنى ان تتروى كل الاحزاب القائمة في قرارها بخصوص هذه الانتخابات .. حتى لانشارك في مسرحية هزلية سيناريو وحوار واخراج الحزب الوطنى ونقبل فيها دور الكومبارس و نشارك في خداع الشعب ..
ان مطالب الأمة العادلة والواضحة يجب الا تقبل المساومة وانصاف الحلول ويجب ان تقدم على سواها من المصالح الحزبية والشخصية .
وفقنا الله واياكم لما فيه الخير والفلاح .

اسامه رشدى على

امير الجماعة الاسلامية بجامعة اسيوط
معتقل بسجن استقبال طره .

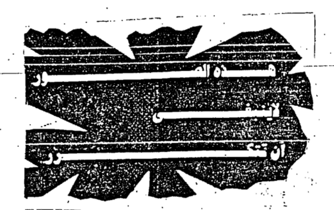
● هذا المقال وصلنا عن طريق البريد ، ويقوله كاتبه انه معتقل مع عدد من اخوانه بعد ان افرج القضاء عنهم أو حكم ببراءتهم مما تسب اليهم .. ولاشك أن هذا أمر شائن ولكن نحن لانبنى على ذلك قرارا بمقاطعة الانتخابات ... نعم نحن أمام عبث شديد ، وننتظر محاولات تزوير لايعلم مداها الا الله ؛ ولكن هذا الايدفعنا للتقاعس اذا لابد أن نجاهد ، وينبغى أن نعلم شعبنا كيف يصبر . ولا نتوقع بطبيعة الحال أننا سنصلح الحال كله من خلال معركة الانتخابات القادمة ، ولكن من المؤكد أننا سنتقدم بأذن الله خطوة من خلال وجودنا في المجلس بأكبر قدر ممكن ، وسننشر الوعى والحماس بين الناس ، وكل هذا يستحق العناء .

« الشعب »



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٧



في انتخابات مايو ٨٤ صور فاضحة للإرهاب والتزوير الحكومي



اقتحام مسجد «نوسا البحر» بالأحذية وقطع شعائر الصلاة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٧



بلطجية الحزب الوطنى حملتهم سيارات عثمان الى مؤتمر حزبنا بالاسماعيلية فاقتحموه واطفاوا الانوار ...وماذا عن الديمقراطية . ! . .



شكرى يتابع المهزلة وعينة على مصر ... وممدوح قناوى يغالب جراحة ويتهموه كذبا بالاعتداء عليهم ومحمد حسن حامد صامد دائما ..



كرموه بعد ان تطاول وهدد زعيم المعارضة بالقتل ..

عندما كشرت ديمقراطية السادات عن انيابها وقف له حزب العمل ورجاله ، وتحرك المجاهد ابراهيم شكرى فى ربوع مصر واصبح لحزبه ٣٤ نائبا بعد انتخابات عام ١٩٧٩ ، واستمر تحركه فى كل مكان فحقت عليه وعلى حزبه ثورة اعداء الديمقراطية مستخدمين فى عدائهم له اساليب الترهيب والترغيب ، وفوق هذا كله كانت أعمال البلطجة السياسية التى لامثيل لها .....

إبراهيم شكرى قائد لم يتوقف عن الجهاد لحظة .. اختار دائما ان يتقدم للدفاع عن الشعب عندما يتاخر الآخرون ، واختار ان يكون عظيما فى مواقفه بسيطا فى لغتة فى التعبير عن جموع البسطاء .... كما اختار أن يكون قريبا من هؤلاء البسطاء فى مواقعهم فلبى كل دعوة منهم ... ومن اجلهم طرق كل الابواب داعيا الى الحق ، وجاب ربوع مصر بالشبر ، وطاف بالقرى والنجوع سيرا على قدميه ، لم ينظر الى هؤلاء البسطاء من « عل » ولم تسبقه اليهم المواكب « والزفات » والاناشيد ، بل سار معهم وسط الحقول وفى الغبار المتصاعد من تزاحمهم حوله ... وبذل جهدا كبيرا لكى يقنع جماهير الشعب فى كل مكان بان الديمقراطية حق ، والرأى الاخر حق ، وان الاحزاب المعارضة جزء من النظام القانونى والدستورى فى مصر .

أما وقد اصبح الرئيس مبارك يتباهى بمناخ الديمقراطية فى عصره ، واصبح الحزب الحاكم يتغنى بحرية التعبير عن الرأى وحق الاحزاب فى إيصال فكرها للجماهير

اننا ننشر فى هذا العدد بعض اللقطات عن انواع العدوان التى احاطت بالمعركة الانتخابية السابقة .. ننشرها للعظة والاعتبار .... ننشرها لكى ننبه شعبنا لكى لايسمح بتكرار هذه الجرائم .

فى القنطرة شرق مهزلة شهدها الاعداء .. !

كانت مفاهيم رب العائلة (السادات) مازالت مسيطرة على الامبراطور (عثمان) وبالتالى كان عارا عليه ان يكون للمعارضة كيان فى دائرته ....

■ ففى يوليو عام ١٩٨٣ اعلن حزب العمل عن زيارة إبراهيم شكرى لمدينة القنطرة شرق لافتتاح مقر حزب العمل بها (اول مقر حزب معارض) ثم يتوجه وقيادات الحزب للاسماعيلية لحضور مؤتمر شعبى بها .... وعندما وصل ركب حزب العمل كان فى انتظارهم عدد من المنتفعين وبلطجية الحزب الحاكم واصحاب السوابق والمجرمين . وقال احدهم لرئيس حزب العمل « لن تدخل القنطرة .. سأقطع رجلك إن دخلتها .. سأقتلك ولن تدخلها الا على جثتى وعلى الفور قفز المجاهد الكبير من سيارته وتبعه رفاقه ومنع شباب الحزب من الرد على البلطجية بطريقتهم ، وطلب الاتصال بالشرطة التى حضرت بعد اكثر من ساعة (! !) بقوة مكونة من ضابطين وسبعة جنود . وخلال الساعة تعرضت القيادات الوطنية لقذف الحجارة والالفاظ النابية ، وكانوا محاصرين خلفهم قناة السويس ، وامامهم طريق مغلق بسيارة مجلس المدينة (حكومة) وسيارة احد قيادات الحزب الوطنى وكميات كبيرة من الحجارة كبيرة الحجم .... تلك الصور المشينة (التى نرجو ان تمحى من ذاكرة الديمقراطية) التقطتها عدسات عشرات السياح الاجانب العابرين الى سيناء واغلبهم كما نعلم من الصهاينة ـ وتناقلت صحفهم صورا ولقطات لما يحدث مع زعيم المعارضة فى مصر .. ! !

تحمل المجاهد ابراهيم شكرى ورفاقه ماحدث ، وتغلب ممدوح قناوى على اصابته فى قدمه وافتتحوا مقر الحزب فى القنطرة شرق ، وفى المساء اتجهوا الى مؤتمر بالاسماعيلية الذى اقيم بنادى الفنار وهناك فوجئوا بادارة النادى تغلق دورات المياة وتمنع حتى قيادات الحزب عن استعمالها وبعد بداية المؤتمر بدقائق اطفات انوار النادى عمدا واحتل المقاعد الامامية فى المؤتمر بلطجية الحزب الحاكم الذين شاركوا فى أحداث القنطرة وعمدوا الى محاولة فض المؤتمر وافتعال الشغب فيه .. كل هذا تحت سمع وبصر رجال الشرطة وفى النهاية سيطر مجاهدنا الكبير على الموقف حين وقف فى الحاضرين هاتفا ومكبرا ثم قال وسط كلمته ان البلطجة واطفاء الانوار على الناس وافتعال الشغب لايمكن ان تكون من عمل الرجال .. ! !

على الرغم من اصابة ممدوح قناوى بسبب الاعتداء الا أن البلطجية حرروا له محضرا كاذبا متهمينه فيه بالاعتداء عليهم .... ! !

■ وفى اليوم التالى التقى ابراهيم شكرى بالرئيس مبارك والدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء وامين عام الحزب الوطنى وقتها وشرح لهما ماحدث فى الاسماعيلية واعربا له عن دهشتهما ثم استنكارهما واسفهما لما حدث .... ولكن لان صاحب الامر فى الاسماعيلية لم يدهش ولم يستنكر وقد خطط لما حدث فقد دفع الثمن للجناة واعطاهم المزايا ، ووضعهم فى قوائم المحليات ... ترى هل تغيرت اوضاع مصر اليوم ولم تعد محافظتها ضياعا فى يد هذا أو ذاك ... فيقوم الرئيس مبارك بتجميل وجه النظام بقيادات وطنية شريفة .. ؟ ! !

فى بنى سويف الاكراه على الاستقالة

■ وفى ١٤ اغسطس ١٩٨٣ قرر حزب العمل اقامة مؤتمر شعبى فى بنى سويف فاستعدت قيادات الحزب الحاكم بتمزيق لافتات حزب العمل وتهديد كوادره بسوء المصير إن لم يستقيلوا من الحزب تعرضوا لبطش الاجهزة التنفيذية ، وقد ارسل عدد كبير من شباب بنى سويف رسالة الى ابراهيم شكرى قالوا فيها « لقد اجبرونا على الاستقالة ... ومنعوا الكثيرين من حضور المؤتمر ولكن نرجو الا تحزن لاننا معك بقلوبنا » .. وكان ضباط الشرطة قد لعبوا دورا بارزا فى إرهاب المواطنين لان قيادات الشرطة فى بنى سويف هم اقارب واشقاء اعضاء مجلس الشعب ، كما قامت سيارات المحافظة بجولات بالقرى خاصة « الميمون » لتحذير المواطنين من حضور المؤتمر واجبارهم على اغلاق محالهم والتزام مساكنهم وتلك جرائم قانونية ودستورية اشتركت فيها الشرطة ، حتى عندما القت القبض على المأجورين الذين مزقوا اللافتات افرجت عنهم بوساطة قيادات الحزب الحاكم والقت القبض على أمين حزب العمل . (!.!) ....

هذا المستوى من حياد الشرطة والاجهزة التنفيذية وتصاعد اعمال البلطجة كلها اعمال تنذر بكارثة ان تكررت هذا العام .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٧

في الاقصـــــر ديمقراطية المسدسات .. !

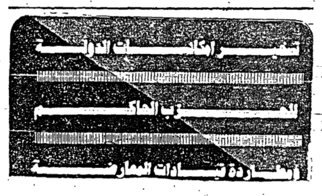
■ وفي الاقصر كانت هنـاك صـورة اخرى ولكنها اكثر تعقيدا واعمق جرما اخذت في التزايد بداية من عام ١٩٨٢ ، وكلما اتسعت جماهيرية حزب العمـل تزايد بطش الحزب الـوطني ممثـلا في اعضـاء مجلس الشـعب وفئـة المنتفعين ، وهو ماكشفه الزميل يحيى شعلان (امين حزب العمل بـالاقصر وقتها) على صفحات « الشعب » فقـد حاولوا إثناءه عن طريق حزب العمـل بالمغريات مرة وبالتهديد مرات وفي ١٢ يناير ١٩٨٤ تربص له (أقارب الادريس عضو مجلس الشعب) امام مقر عمله ، وانهالوا على سيارته بـالعصي والاذرع الحديد ، واحدثوا به اصابات بالغة ، اتجـه وهـو على حـالته الى فنـدق « ونتربالاس » والذي تصادف وجـود نائب حزب العمل وقتها الفنان حمـدي احمد مع مجمـوعة مـن البـرلمانيين الفرنسيين وشاهدوا جميعـا يحيـى شعلان وقد غطت الدماء وجهه وخلفـه يعدو عضـو مجلس الشـعب احمـد الادريس شاهرا مسدسه ولحق بيحيى شعلان وحاول قتلـه لـولا ان لحقـه الضابط محمد عبد الجـواد وامسـك بالجاني وفي يده المسـدس . ولـكن ضغوطا شديدة مورست على الضـابط لعدل عن اقـواله وزعـم انـه وجـد المسدس على الارض حتى يفلت النائب من تهمة الشروع في قتل يحيى شعلان ، وقد حكمت المحكمة مـؤخرا على اقاربه بالسجن وان بقي هـو متخفيـا وراء حصانته البرلمانية (! !) وتلك كانت بداية الاحداث الدامية ولم تكن نهايتها



شهيدة الديمقراطية نعمات حسن ابت ان تبيع مبادئها فقتلوها

استنجدت نعمات حسن برئيس الجمهوريـة .

فقتلـوها ولازال قاتلهـا مطلـق السـراح .. !



ويومها ناشد حزب العمل الرئيس مبارك ورئيس الوزراء ووزير الـداخلية وقف النشاط الاجرامي للادريس واعـوانه ولكنهم لم يستمعوا للنصح .

وتوالت الاعتداءات الى مالا نهاية له في ٢٧ مـايو ١٩٨٤ ولتلك فـرصة اخرى ! !

حـــادث ١٧ فبرايـــر في نوســا البحــر ..

في هذا الوقت ومع قرب الانتخـابات تصاعدت تصريحات الـرئيس مبـارك ووزير الداخلية حسن ابو بـاشا عـن نزاهة الانتخابات وحرية كل الاحزاب في الحركة وسط الجماهير ... ! !

■ وفي مساء ١٦ فبراير ١٩٨٤ حضر احمد الفقي وقيادات الحزب بمركز اجا الى شربين وتنقلوا الى المجاهد ابراهيم



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الهلال الدامي في انتخابات مايو ١٩٨٤
رسم نشرته « الشعب » بعد اغتيال نعمات .

اعداد :

عماد محجوب

شكرى قصة تحركات قيادات الحزب الحاكم واستعدادها للتحرش به اثناء زيارته لنوسا البحر .... فقال لهم لقد حدثت وزير الداخلية وهو مسئول عن حفظ الامن .....

وصل رئيس الحزب وزملاؤه الى مسجد الجبانه بقرية نوسا البحر واعتلى الخطيب وبدأ فى القاء الخطبة وبعد دقائق اقتحم المسجد القارب عضو مجلس الشعب (محمد البلتاجى) وعصابة المنتفعين من الحزب الحاكم والبلطجية الماجورين ، وهم يحملون الهروات والعصى الغليظة والسكاكين وانقلب الجو الدينى الى هرج ومرج بعد ان اقتحم الجناه المسجد باحذيتهم بشكل اسوأ مما فعله المحتل الفرنسى فى الجامع الازهر .. ! !

واصيب ابراهيم شكرى واحمد الفقى نائب اجا سابقا وقيادات الحزب واعضاؤه وسالت الدماء من بعض الموجودين فى المسجد واصر رئيس الحزب رغم كل شىء على اداء الصلاة ... وسجد لله داعيا اياه سبحانه ان ينقذ مصر من آل إليه حالها فى ظل البلطجة السياسية

■ الشرطة مرة أخرى

تاكيدا لايمانها بالديمقراطية حضرت متاخرة عدة ساعات والمعركة دائرة بلا تكافؤ ، وعندما حضرت ظلت القوات داخل سياراتها ، واستمر الاعتداء فى وجود مدير الامن ، والاغرب من ذلك ان احد المخططين والمنفذين فى جريمة ، نوسا البحر ، ضابط شرطة تربطه صلة قرابة بعضو مجلس الشعب .. ! ! .

وفى الاقصر اكتملت الماساة

حقا ان قتل اى انسان بغير حق يعنى قتل الناس جميعا .. الا أن الماساة كانت أكثر عمقا فى حالة الام التى قتلت ظلما فى الصعيد (المعروف بقيمه واخلاقياته) لقد قتلت امرأه بعد ان طلبت النجده من رئيس الجمهورية ذاته ومن خلفه كل المسئولين ولكن لاصوت يرتفع ليردع بلطجية الحزب الحاكم ..تلك الصورة المشينه ستبقى عارا على جبين هذا العصر مالم تغير هذه الاوضاع .

نعود لبداية قصة نعمات

قام عبد المنعم بدران واحمد الادريسى (عضوا مجلس الشعب) بالاتصال بنعمات حسن (السيدة البسيطة ـ الفقيره) وحاولا اقناعها بالتنازل عن الترشيح وحجبها عن تاييد حزب العمل واغروها بالمال فابت ، هددوها بالنقل من عملها وتشريد اسرتها ، هددوها بالقتل ، فقالت : ، اكون شهيدة الواجب والديمقراطية ،

الزج باسم الرئيس فى قضية نعمات ..

■ واحال الحزب الوطنى امر نعمات الي الدكتور صلاح الدين اسماعيل الذى اشاع انه التقى بالرئيس مبارك الذى كلفه بالعمل على انجاح قائمة الحزب الوطني ،ولهذا فهو مكلف بالحصول على تنازل نعمات حسن ومن اجل هذا زاد فى عروضه لها حتى وصلت يوم ١٥ مايو الى ٢٠ الف جنيه وشقة اربع حجرات فى عمارة لوكس فاضطرت الى الهروب بمساعده يحيى شعلان حتى انتهي موعد التنازل .. فاستشاط رجال (!!) الحزب الحاكم غضبا على نعمات وكلما زاد تحرك نعمات بين الجماهير اشتعلت نارهم اكثر واكثر فاعدوا عدتهم ..

■ وفى صباح يوم الانتخابات الماضية مرت نعمات وهى فى قمة حماسها على لجان الانتخابات بمنطقة الكرنك للاطمئنان على سير الانتخابات ، فوجدت ان بلطجية عبد المنعم بدران قد طردوا مندوبى الاحزاب ليقوموا بتزوير الانتخابات ، كما وجدت ان كثيرا من النساء يدلين بصوتهن بدون بطاقة او اثبات شخصية وان رجال ، بدران ، يتابعونهن حتى التاشير على الهلال (رمز الحزب الوطنى) .. اعترضت نعمات امام رئيس اللجنة على مايحدث فاصدر ، بدران ، اوامره لبعض النسوة بضرب نعمات علنا امام ريس اللجنة ،. وقاموا بالاعتداء عليها فى وجود الشرطة .. وخرجت لتحرير محضر فى قسم الشرطة فاعترض عبد المنعم بدران طريقها وشهر مسدسه فى وجهها ووضع فوهته صوب صدرها وقال مهددا ، سيكون اليوم هو اخر يوم فى حياتك ، وانهال عليها بالسباب . وفى قسم بندر الاقصر حررت محضر بالواقعة سجلت فيه كل الوقائع ، وارسلت برقية بنفس الوقائع الى رئيس الجمهورية ، ووزير الداخلية ، ومدير امن قنا ، ثم اتجهت الى زميلها يحيى شعلان واخبرته بماحدث فاصطحب معها مامور القسم الى مقر اللجنة نفسها فى محاولة لادخال المندوبين فقابلها القارب ، بدران ، بالسب والضرب فعادت الى السيارة وركبتها قبل ان تغلق بابها اشار ، بدران ، الى ابن أخيه نصر الدين بدران (التاجر) اشارة معينه اخرج على اثرها مسدسه واطلق منه طلقتين على نعمات .. فاستقرت احداهما فى كتفها والثانية نفذت من اسفل الثدى مخترقة الصدر واستقرت فى مقعد السيارة الامامى وعلى الفور فارقت الحياة .. واستمر الجناة فى تزوير الانتخابات !!

بعد ذلك سارت محاكمة القاتل بخطى بطيئة من خلال محكمة امن الدولة حتي لايسمح لمحامى أسرة الشهيدة بالترافع ضد القاتل والمطالبة بالحق المدنى ،وحكم على القاتل بالسجن ١٥ عاما مع الشغل وصدق الحكم العسكرى علي الحكم واصبح باتا غير قابل الا للتنفيذ ومع ذلك فلازال قاتلها مطلق السراح لانه يحظى بحماية رؤوس كبيرة فى الحزب الوطنى ويسال عن هذا الدكتور يوسف والى بصفته الامين العام للحزب الوطنى والذى توسط لديه اعضاء مجلس الشعب بقنا لاستصدار عفو من الرئيس عن القاتل ... (! !) كما يسال عن تحدى القانون وترك القاتل بلا عقاب وزير الداخلية ومدير امن قنا الذى يتستر رجاله على القاتل ،وسبق أن نشرت ، الشعب ، تفصيليا اماكن تواجده ونشاطه المستمر فى قنا ... تلك صورة لابد ان يمحوها السلوك العملى الدال على احترام القانون والدستور .. ! !

امــوال الدولــة !

□ استغل الحزب الوطنى امكانات الدولة ـ دون سائر الاحزاب ـ فى الجولات الانتخابية التى قام بها الدكتور فؤاد محيى الدين (رئيس الوزراء) وحسن ابو باشا (وزير الداخلية) وكمال الجنزورى وزير التخطيط والمهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء وغيرهم من الوزراء والمسئولين التنفيذيين استخدموا السيارات الحكومية فى تنقلاتهم وجولاتهم .

■ وفى القاهرة عطل سعد مامون وزير الحكم المحلى وسعد محمد احمد وزير القوى العاملة الانتاج فى شركات القطاع العام بدائرة شرق وعقدوا



مؤتمراتهم الانتخابية في مواقع العمل وفي ساعاته الرسمية في مصانع وشركات الاميرية والمظلة وخاصة شركة الانشاء والرصف وجراج الليموزين . .

■ اقام وزير الداخلية الاسبق (حسن ابوباشا) اوكازيون انتخابيا ... من اموال الدولة لحسابه وحساب الحزب الوطني في نزلة السمان ، فاستثنى محال بيع العاديات من المواعيد المقررة واصدر رئيس الوزراء قرارا باخراج نزلة السمان من كردون المنطقة المخصصة للمنفعة العامة . بالقرار رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٧٨ ، والغاء المحاضر المحررة ضد مواطني المنطقة بسبب التعلية ... نحن لانرفض حل مشاكل الجماهير ولكن نرفض ان يكون هذا الحل رشوة تقدم دعائيا باسم حزب على حساب باقي الاحزاب ! !

حتى الدكتور محجوب !

■ ارسل الدكتور محمد على محجوب عضو مجلس الشعب اثناء الانتخابات رسالة الى رئيس مجلس ادارة شركة حلوان للصناعات الهندسية يطالبه فيها بمنح المواطن زكريا محمد ابو السعود اجازة رسمية مدفوعة الاجر والبدلات من اول مايو ٨٤ حتى ٣١ اغسطس باعتباره مكلفا بمهمة سياسية .. وهي الدعاية، للحزب الوطني ومرشحه الدكتور محجوب .

■ ترى ماذا يفعل الدكتور محجوب هذا العام وقد اصبح وزيرا للاوقاف ؟ ! ! عيب يادكتور .

ابراهيم شكرى يكشف التزوير

■ كشفت مناقشات مجلس الشعب للاستجواب المقدم من المهندس ابراهيم شكرى لرئيس الوزراء ووزير الداخلية والوزراء والمحافظين من ضغوط على مرشحى حزب العمل لاجبارهم على الانضمام للحزب الحاكم ، وما قام به رؤساء المدن ومامورو المراكز والاقسام من تلاعب في جداول الناخبين وسلبية الشرطة امام اعمال البلطجة السياسية من اعضاء وقيادات الحزب الوطني اثناء طردهم لمندوبى الاحزاب ، هذا فضلا عن تسخير امكانيات الدولة لخدمة مرشحى الحزب الوطني على الرغم من تصريحات الرئيس مبارك في الصحف والتي طالب فيها ان يكون المحافظون محايدين بين كل المرشحين والاحزاب .

■ ■ قدم ابراهيم شكرى مع الاستجواب صورا من اعداد مجلة القناة التي تصدرها محافظة الاسماعيلية وهي تصف مرور المحافظ عمارة مع مرشحى الحزب الوطني ، وهو ما تم في كل المحافظات .

■ وفي الجيزة فضلا عن غرفة العمليات التي شكلها المحافظ والجولات التي اقعدته في المستشفى فقد استدعى وهو في غرفة الانعاش احد نواب حزب العمل وطلب منه الانضمام للحزب الوطني وضغط عليه حتى استجاب .

■ ■ وضرب شكرى مثلا اخر احد اعضاء الحزب رشح نفسه في انتخابات ١٩٧٩ وزورت ضده فخسر وعندما خلت الدائرة بوفاة نائبها تقدم مرة اخرى وبعد الفرز اعلن فوزه بفارق ١٢٠ صوتا على مرشح الحكومة الذى طلب اعادة الفرز وابطلوا لمرشح حزب العمل عددا كبيرا من الاصوات واعلنوا نجاح مرشح الحكومة وفي هذه المرة قال مسئول كبير (! !) الا تريد اختصار الطريق .. وفعلا اختصر الطريق .. ! !

■ ■ وكان شكرى قد بدأ حديثه عن هذه الضغوط قائلا : يجلس في هذه القاعة من اتصل به سعد مامون ليضمه للحزب الوطني .. ورفض . وهناك ايضا من يجلس فيها بعد ان قبل . ! !

في الجيزة

■ في دائرة الوزير .. السابق حسن ابو باشا وتحت اشرافه تم تسوية بطاقات الانتخاب في نزلة البطران وكفر الجبل وعزبة جبريل والسيسي وكوم بكار ومنشاة لبكارى ذلك بعد طرد مندوبى حزب العمل ووصل الامر في اللجنة رقم ١٨ وهي لجنة نساء قام رئيس اللجنة بوضع علامات صح امام الهلال تحت التهديد وقد اعترف بذلك للقاضي .

اما رئيس اللجنة الانتخابية بكفر الجبل فقد تعرض لبطش الحزب الوطني امام اعين رجال حسن ابو باشا الوزير المرشح وابعدوا رئيس اللجنة واستمروا في مهمتهم .

■ كل هذا رغم ٦٩ خاص محافظة الجيزة المحايدة وفقا لتعليمات مبارك تجوب شوارع المحافظة وعليها ميكرفون وتذيع بيانات التأييد لمرشحى الحزب الحاكم رغم ان الدعاية الانتخابية غير مسموح بها يوم الانتخاب .

في القليوبية

■ ضمت كشوف الناخبين في قرية طنان مركز قليوب بلدة الوزير مختار هاني سابقا ، مئات الاصوات الوهمية بلا القاب وهم اشخاص ليس لهم وجود هذا فضلا عن مئات الاسماء لاموات خرجوا جميعا وادلوا بصوتهم لصالح الوزير ! ! والاغرب من هذا وذاك اسماء ضباط الشرطة والجيش المقيدة في الجداول زورا .. وتكررت لعبة الاسماء الوهمية هذه في كل المناطق التي تتزايد فيها قدرة الحزب الوطني على تقفيل اللجان ..

قرية العجائب في كفر الشيخ

■ في قرية شباس عمير بكفر الشيخ وبها ١٩ لجنة فرعية وبها ١١ الف صوت (توزيعهم ينذر بكارثة اجتماعية) وفقا للجداول ، فهم ٧



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٧

قيادات تنفيذية وسياسية شاركت في البلطجة وعمليات تزوير الانتخابات

الآف سيدة قيد منهن ٤٥٥٤ قبل الإنتخابات بـ ٦ شهور وهو مايعنى كارثة في التركيبة السكانية ! ! و ٤ الاف رجل رفض مدير الامن الطعون التى قدمت في اسمائهم الوهمية ورفض توفير الحماية لمندوبى حزب العمل ثم كانت النتيجة ١٠٠ ٪ لصالح الحزب الوطنى علما بان هذه القرية بها ٤٠٠ اسم لمتوفين واكثر من ٦٠٠ رجل مسافر الى العراق والخليج هذا غير الاسماء المكررة والوهمية .

من دمياط برقية اخرى للرئيس مبارك

□ لم تكن نعمات حسن هى الوحيدة التى طلبت نجدة الرئيس مبارك يوم ٢٧ مايو الحزين يوم الإنتخابات . فقد ارسل المهندس محمد حسن درة نائب دمياط ونائب رئيس حزب العمل ببرقية قال فيها : « رفع الستار في التاسعة صباحا حيث فوجىء مندوبو حزب العمل بقرى محافظة دمياط بمجموعات من البلطجية المسلحين يقتحمون اللجان ويقذفون بهم الى خارجها لتبدأ عملية تسديد البطاقات

■ وفي قرية الروضة استعان احمد شتيه مرشح الحزب الوطنى بحوالى ١٥٠ من البلطجية واصحاب السوابق الماجورين ومنعوا المهندس محمد حسن درة من تفقد اللجان واعتدوا على ابن شقيقه الدكتور مهندس حسن طاهر درة وشج رأسه ..

والطريف في الامر انه تم الاعتداء على الزميل احمد يوسف البرمبالى مندوب حزب العمل وطرده من اللجنة رقم (١١١) ومقرها ... نقطة شرطة الروضة ! !

اعتقال عمدة !

احست السلطة ان قرية العنانية تميل الى قائمة حزب العمل فقامت الشرطة في حياد تام(! !) باعتقال عمدتها واخذته رهينة الى ان يقوم اهل القرية بالادلاء بصوتهم بحرية تامة وانتخاب قائمة الحزب الوطنى .. منتهى الديمقراطية !

في قليوب احرقوا الصناديق باريس

في قليوب تم تقفيل عدد كبير من اللجان خاصة في الجبل الاصفر بنسبة ١٠٠ ٪ والخانكة ومحاجر ابو زعبل والمنايل وكفر حمزة اما في القلج فقد وقف شباب حزب العمل ومنعوا عمليات التزوير وانتشروا بين الخماسسة وكانت المؤشرات تؤكد حصول حزب العمل على غالبية اصوات القرية حوالى ٦٢٧١ صوتا .. ولان المرحوم فؤاد محيى الدين كان قد اعلن انها نريدها ١٠٠ ٪ حزب وطنى فقد قام بلطجية « الحكومة » بترصد سيارات « الحكومة » وهى تحمل صناديق القلج واحرقوها ... نعم احرقوها والقوا بها في الترعة .. ! ! لان زملاءنا في القلج تركوا الصناديق لحماية « الحكومة » ... ! !

في الاسماعيلية

□ وفي الاسماعيلية كشف الفرز عملية التزوير : ففى اللجنة ٣٨ بقسم ثان تم الاعتداء على مندوبى حزب العمل وطردهم واثناء الفرز وجدوا أن عدد اصوات اللجنة ٧٦٧ صوتا حصل الحزب الوطنى فيها على ٧٧١ صوتا بزيادة اربعة اصوات وفي اللجنة ٣٤ كان بها صوتان زيادة اما اللجنة ١٨ فقد كانت مبحبحة شوية شوية على طريقة عثمان وبها ١٠٣ اصوات زيادة ! !

وتاكيدا لحياد الشرطة لقد اعطت عثمان توكيلات لمندوبيه على بياض بينما تعنتت وماطلت في اعطاء مندوبى حزب العمل توكيلاتهم .

اما في لجنة عريشية مصر فقد خرج الاموات منذ سنوات بقيادة الحاج احمد على حجاج اعطوا صوتهم لعثمان ! !

في بورسعيد

اختلفت ظروف المعركة الانتخابية من محافظة لاخرى وفي بورسعيد كلها مذاق خاص ..

■ في البداية اشاعوا ان المعارضة ستلغى المدينة الحرة اذا نجحت .

□ وبعد ذلك نشروا في الصحف قراراً بصرف ١٣٠٠ بطاقة استيرادية جديد على عكس سياسة الترشيد التى سارت عليها الحكومة قبل الانتخابات بعامين لاسباب اقتصادية وقبل



فؤاد هدية
رفض عبث الحكومة

الانتخابات ومش مهم الخراب الاقتصادى !! قامت بصرف ١٧٨ بطاقة دفعة واحدة كعربون (للصفقة أو الرشوة الانتخابية) ثم قامت قبل التصويت بايام بتاكيد العربون وصرف ١٦٠ بطاقة اخرى .

□ كما صدرت التعليمات لموظفى الضرائب بوقف الحملات (مؤقتا) اثناء الانتخابات على صغار التجار . كما يسرت الاجهزة التنفيذية على المستوردين اعمالهم خلال الاسابيع الثلاثة السابقة على التصويت .

□ ويوم الانتخاب وعندما بدا القلق يساور حزب الحكومة من تفوق المعارضة اخرج مندوبوه فى الثانية عشرة ظهرا خرجت الورقة فئة الخمسة جنيهات للصوت وصلت الى عشرة فى الثانية والى عشرين فى الثالثة .. يابلاش ! !

□ هذا العبث رفضه حزبنا فى بورسعيد بقيادة فؤاد هدية وقام شباب الحزب بدعوة الناخبين لمبادىء وأفكار حزب العمل .

فى سوهاج

■ وفى اخميم محافظة سوهاج قام احمد محمود حسن الشريف مرشح الحزب الوطنى بنفسه بضرب مندوبى المعارضة وطردهم وعندما اعترض رئيس احدى اللجان هجم عليه ابن عم المرشح وخنقه حتى استسلم لتسويد البطاقات ونقلت الضحايا الى مستشفى اخميم وباشرت النيابة التحقيق ... وتم تسديد باقى اللجان فى العيادة شرق والسلامونى والصوامعة شرق ....

فى الدقهلية

فى الدائرة الاولى بالدقهلية قام الدكتور صلاح حمادى باصطحاب مجموعة من البلطجية والماجورين (المسلحين) فى سيارتى نقل واقتحموا لجان الانتخاب فى حفير شهاب الدين وابو دشيشة ببلقاس واعتدوا على مندوبى الاحزاب الاخرى واخرجوهم وتحت تهديدهم



السعيد محمد على و آثار الاعتداء الوحشى عليه فى ٢٧ مايو

لرؤساء اللجان بالسلاح قام النائب بنفسه بتسوية البطاقات وهو ماثبت فى محاضر اللجان رقم ١٣٢ ، ١٣٥ .

□ وفى نفس دائرة الدكتور كامل ليلة تصدى مصطفى عبد الهادى المرسى مرشح الحزب الوطنى للزميل السعيد محمد على المحامى وشهرته السعودى ومنعه من دخول لجان الانتخاب بالمدرسة المشتركة بكفر الجنينة ثم انهال عليه ومعه عدد كبير من البلطجية واقاربه واحدثوا به وبالزميل اسماعيل سعد اسماعيل جروحا قطعية بالراس يتراوح طولها بين ٣ ، ٨سم وكدمات شديدة بالظهر والذراعين واستمر علاجهما اكثر من ٢١ يوما ! !

فى القاهرة باعوا التزام للمعارضة !

قامت الاجهزة المحلية بالقاهرة ومعها مامورو الاقسام بالتلاعب فى جداول الناخبين واعطت المعارضة جداول وهمية وبطاقات انتخابية غير مسجلة فى الجداول كما حدث مع حزب العمل فى اقسام حدائق القبة والزاوية والشرابية والمطرية .. بذلك تخبط مؤيدو المعارضة بين اللجان بينما الجداول الحقيقية مع مندوبى الحزب الوطنى واستطاعوا ان يوجهوا من يعرفون انهم مؤيدون لهم .

■ ففى بولاق توجه الفنان حمدى احمد (عضو مجلس الشعب وقتها عن دائرة بولاق) للادلاء بصوته فى لجنة ولم يجد اسمه ، فمر على أكثر من لجنة ولكنهم كانوا قد احكموا لعبتهم .. وقد كان الفنان حمدى احمد يتندر باكتشافه ان والده المتوفى منذ سنوات قد (اخرج بضم الخاء) من قبره لاعطاء صوته لحزب الحكومة رغم انه نائب معارض ! !



كامل ليلة قاد بلطجية الانتخابات بنفسه

من ليلة للمحجوب وتحذير لحزب العمل !

□ بدا الدكتور كامل ليلة نشاطه مبكرا من الساعة الثامنة صباحا ولم ينتظر للرابعة عصرا واشترك بنفسه فى الاعتداء على المندوبين وطردهم وبكل حماس قام بتسوية البطاقات ولهذه الصورة شهود عيان ..

قال محمد محمد حسنين المصرى : كانت مهمتى هى المرور على اللجان لمتابعة سير العمل بها وكان معى توكيل عام بذلك من حزب العمل .. وفى كفر نبروة وفى لجنة الاصلاح الزراعى فوجئت بالدكتور كامل ليلة يقتحم اللجنة رقم ١٤٦ ومعه مجموعة كبيرة من الضباط والجنود وبدا فى تسوية البطاقات بنفسه ولما عارضته انهال على ضربا ... فجريت بسرعة لاحذر المندوبين فى باقى اللجان وفى لجنة المجلس القروى وجدت الدكتور وحاشيته ولما رآنى اوسعنى ضربا وركلا فاحدث بى اصابات نقلت على



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٧

اثرها الى المستشفى وتبين وجود اشتباه شرخ بالقفص الصدرى وكدمات بالجبهة والذراعين وتم اثبات ذلك بنيابة طلخا !!

□ وفى طلخا قام ضابط الامن المركزى فاروق البقلى وهو نسيب كامل ليلة ترزى قوانين الحزب الحاكم ـ سابقا ، ورئيس مجلس الشعب سابقا ومعه فرق من الامن المركزى باقتحام اللجان والاعتداء على المندوبين ثم تسوية البطاقات وهم مااثبته بعض رؤساء اللجان فى محاضرهم ايضا .. حياد شرطة !!

□ □ هذا مافعله رئيس مجلس الشعب عام ٨٤ فى الانتخابات مع أعضاء حزب العمل بالدقهلية . ترى ماذا يفعل رئيس مجلس الشعب الحالى (الدكتور رفعت المحجوب) مع زملائنا فى دمياط ... الأمر فى حاجة الى تفكير واستعداد جيد لكى لايحدث

قضية الانتخابات من الألف الى الياء مطروحة على الشعب

غدا يفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وتستعد احزاب المعارضة بين مؤتلفة ومنفردة لخوض هذه المعركة الانتخابية لمدة شهر يبدأ من السادس من مارس وينتهي بيوم الانتخاب المحدد له السادس من ابريل ١٩٨٧ ، وذلك في مواجهة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم .

وتجرى هذه الانتخابات في ظروف مماثلة لظروف انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ ان لم تكن اسوا منها .. فحالة الطوارىء معلنة كسيف للارهاب مسلط على رقاب انصار مرشحي احزاب المعارضة ، وقواعد الانتخاب ازدادت تعقيدا بصدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ الذى ابقى على اشتراط الحصول على نسبة ٨ ٪ من مجموع اصوات الناخبين على مستوى الجمهورية لدخول الناجحين من القوائم الحزبية الى المجلس ، وهي نسبة يمكن التلاعب فيها في غياب ضمانات حيدة الانتخابات ونزاهتها .. وقد رفضت الاستجابة لأى ضمانة من هذه الضمانات المنطقية البسيطة المتعارف عليها في كل الدول الديموقراطية وفي مقدمتها توقيع الناخب بامضائه او بصمته عند الادلاء بصوته حتى لاتستخدم بطاقات الانتخاب الخاصة بالغائبين والمتوفين والمسافرين ، والاشراف الكامل للقضاء على اجراء الانتخابات بدلا من تركها في يد وزارة الداخلية تحت اشراف صورى للقضاء بوجود بعض اعضاء الهيئات القضائية في رئاسة اللجان العامة والرئيسية بعيدين عما يجرى في اللجان الفرعية حيث يمارس الادلاء بالأصوات .

ويتولى اجراء الانتخابات حكومة الحزب الوطنى الحاكم التى عرف عنها التدخل السافر والخفى لادارة العملية الانتخابية لصالح حزبها عن طريق وضع امكانات الحكومة واجهزة الحكم المحلى والقطاع العام فى خدمة مرشحيه ، واطلاق يد البلطجية لتسويد بطاقات الرأى بعد افتعال المشاجرات مع مندوبى الاحزاب والمرشحين فى اللجان واخراجهم منها ، وذلك اعتمادا على سطوة الحكومة ووقوف الشرطة موقفا سلبيا باسم الحياد القائم على التواطؤ ، واهدار الحماية الواجبة للآمنين المسالمين من المواطنين!!.. وقد ثبت على حكومات الحزب الوطنى هذا التزييف لارادة الامة فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ وفى نتيجة الانتخابات النصفية لمجلس الشورى فى العام الماضى ، وكان وزير الداخلية هو اللواء زكى بدر الذى سيشرف على هذه الانتخابات ، والذى عرف بتهجمه على المعارضة بأسلوب غير مسبوق مما يجعل الكافة غير مطمئنين لاجراء هذه الحكومة للانتخابات العامة لمجلس الشعب الجديد الذى سيتولى اتخاذ اجراءات الترشيح لشغل منصب رئيس الجمهورية للفترة القادمة ، فى الوقت الذى اعلن فيه الرئيس مبارك عدم موافقته على تشكيل حكومة محايدة يطمئن لها الجميع تقوم باجراء هذه الانتخابات متعللا بعدم وجود مثل هذه السابقة فى امريكا وانجلترا ودول اوروبا الغربية ، وهى الدول التى لم تعرف اساليب الغش والتزوير والتلاعب فى الانتخابات التى عاهدناها فى مصر!!

اضاعة فرصة المقاطعة الشاملة لمصالح المسيرة الديمقراطية

ولاجدال فى أن الموقف الأمثل من جانب احزاب المعارضة كان يقتضى المقاطعة الشاملة للانتخابات فى ظل هذه الظروف السيئة حتى يظهر الحكم الذى يديره الحزب الوطنى الديموقراطى على حقيقته دون تمويه أو خداع وذلك بالسماح بانجاح عدد محدود من الاحزاب التى يوافقون على تواجدها داخل المجلس وبنوعية الأشخاص الذين لايخشون وصولهم الى مقاعده .. فيخيل للناظرين لشكل الحكم من الظاهر انه حكم ديموقراطى يعترف فيه بوجود المعارضة داخل المجلس النيابى الذى يمارس سلطة التشريع ويراقب تصرفات الحكومة ، وهو فى حقيقته حكم فردى شمولى يتخفى خلف ديكور ديموقراطى لايعبر عن حقيقة الواقع السياسى ، وأوزان الاحزاب والتيارات السياسية والوطنية الموجودة فى الشارع السياسى . ان هذه المقاطعة الشاملة للانتخابات لمجلس الشعب الجديد فى وقت تعانى فيه البلاد ازمة اقتصادية حادة - لايمكن لحزب واحد يزعم لنفسه اغلبية ساحقة مصطنعة ان يحلها وحده ، وسيقوم بمهمة الترشيح لشغل منصب رئيس الجمهورية للفترة القادمة التى تدوم ست سنوات لايجوز ان يتولاها حزب واحد فى دولة ينص دستورها على ان نظامها يقوم

محمد حلمى مراد

على تعدد الاحزاب - لايمكن أن يغض الطرف عنها او تترك بلا معالجة .

بل كان لابد من قبول بعض ماتطالب به المعارضة لصالح الشعب والديموقراطية الحقيقية فى البلاد .. وهو كسب لوتعلمون عظيم .. يهون الى جانبه دخول بعض اعضاء من احزاب المعارضة الى مجلس الشعب فتحاصرهم الاغلبية المصطنعة للحزب الحاكم داخله ، وتعرى كل ماتريده الحكومة بحكم عدد اصواتهم ، وتحجب رئاسة المجلس مايقدمون من اسئلة او طلبات احاطة او استجوابات بمالديها من سلطات فى لائحته الداخلية ، وتقفل باب المناقشة بتقديم طلب جاهز دائما من عشرين عضوا لمنع إى عضو من الكلام!

وليت الأمر يقف عند هذا الحد ، فان الحزب الحاكم وابواقه داخل المجلس وكذلك الصحافة تعير احزاب المعارضة بانها احزاب الاقلية ولابد أن ترضخ للاغلبية - وكأنها اغلبية حقيقية جاءت بطريقة مشروعة نتيجة انتخابات حرة محايدة نظيفة ، وكأن النسب الحزبية لمقاعد المجلس تعبير حقيقى عن رأى الشعب!!

المجلس القادم لن يدوم طويلا لانتخابه بناء على قانون باطل دستوريا

كما أن مجلس الشعب القادم سيجرى انتخابه على اساس قانون مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وهو مطعون بعدم دستوريته لثمانية عيوب فيه فصلناها فى مقالنا المنشور بجريدة الشعب الصادرة فى ١٩٨٧/٢/١٠ ، بل ان كل يوم يتكشف له عيوب دستورية جديدة تضاف الى عوراته السابقة .

ومن هذه المآخذ الدستورية الجديدة انه يمكن طبقا لما قرره هذا القانون أن يسقط فى انتخابات المقعد الفردى فى الدائرة عضو يلى العضو الفائز فيها - بالرغم من حصوله على عدد من الاصوات اكثر من عدد الاصوات التى حصلت عليها قائمة حزبية فائزة بمقعد او مقعدين ! بالرغم من ان المرشح فى الانتخاب الفردى قد يكون مستقلا غير مدعم من حزب بل يعتمد على امكاناته . وبالرغم من أن مساحة الدائرة واحدة فى الحالتين مع اجماع فقه القانون الدستورى على أن الدائرة فى ظل الانتخاب الفردى يتعين أن تكون أقل مساحة وكثافة من الدائرة فى ظل الانتخاب بالقوائم الحزبية !

وهو مايتعارض مع المساواة وتكافؤ الفرص التى نص عليها الدستور فى المادتين ٨ و ٤٠ منه ، هذا الى انه يؤخذ ايضا على هذا التعديل الجديد لقواعد الانتخاب انه لم يطبق مبدأ الخمسين فى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٧

المائة للعمال المنصوص عليه في الدستور على مقاعد الانتخاب الفردى في حين اشترط توافر هذه النسبة في اعداد القوائم الحزبية وفي تحديد الفائزين على مستوى كل دائرة .

وبصرف النظر عن الراى في مدى صلاحية توفر هذه النسبة بالنسبة لمقاعد الانتخاب الفردى او غيرها فهو نص دستورى واجب الاحترام .. واذا قيل ان العبرة في توافره انما تكون بالنسبة للدائرة ككل او لمجلس الشعب ككل ، فان ذلك يؤدى الى فرض قيد على الحزبين في الشق الخاص بالقوائم الحزبية وعدم فرضه بالنسبة للمستقلين الذين أتيحت لهم فرصة مقاعد الانتخاب الفردى وهو مايخل بالمساواة وتكافؤ الفرص المنصوص عليها في الدستور .

وهكذا فان العيوب الدستورية بلغت العشرة خلاف مايستجد ، واصبح القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ معرضا للحكم بعدم دستوريته ... واذا كان احد اعضاء هيئة قضايا الدولة (اى محامى من ادارة قضايا الحكومة حسب التسمية القديمة) ادلى بتصريح ان تقديم طلب عارض من الاستاذ كمال خالد المحامى في طعنه المرفوع امام المحكمة الدستورية العليا بالطعن في القانون المذكور غير جائز قانونا .. فقد فاته ان المحكمة لها - طبقا للمادة ٢٧ من قانونها - أن تتصدى اذا شاءت لأى نص قانونى يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ، ويتصل بالنزاع المطروح امامها ، وبالتالى فان لصاحب الشأن أن يسترعى نظرها الى مثل هذا النص لاستخدام حقها في التصدى ... واذا كانت ستحيله عندئذ الى هيئة المفوضين ، فان هذه الهيئة سبق لها دراسة الموضوع برمته ولن يستغرق الامر وقتا طويلا .

وعلى اية حال وعلى أسوأ الفروض اذا تأخر الفصل في عدم دستورية هذا القانون - لسبب او لآخر - فسيظل مشكوكا في دستوريته وسينتهى الامر بالحكم بعدم دستوريته .

فهل الامر يستحق عناء الدخول في انتخابات تجرى في ظروف سيئة ووفقا لقانون سينتهى ببطلانه دستوريا ، وهو ماسيؤدى الى عدم استكمال المجلس الجديد سلطته الدستورية ؟ .

هذا من جانب احزاب المعارضة .. ومن جانب السلطة الحاكمة .. هل من المصلحة العامة اجراء استفتاء شعبى على حل المجلس واجراء انتخابات جديدة طبقا لقانون مطعون فيه دستوريا بما يتكلفه ذلك من جهد ومال في هذه الازمة الاقتصادية ثم نضطر الى حله مرة أخرى ، ويقوم هذا المجلس المشكوك في اساس انتخابه ووجوده باجراءات ترشيح رئيس الدولة لفترة رئاسة الجمهورية القادمة بما يحدثه من بلبلة وتشكك ؟ !

لماذا لانواجه الحقائق ونسمى الأشياء بأسمائها

لماذا لايواجه الرئيس مبارك الحقائق ويطلب الراى القانونى السليم في هذا القانون الجديد حتى لاندور في حلقة مفرغة شريطة الا يطلبه من ترزية القوانين الذين يفصلونها على هوى المسئولين وبما يبقيهم هم في مناصبهم ، ويتصرف سريعا وقبل اجراء الانتخابات العامة لتصويب هذا الخلل التشريعى بالعودة الى قانون مجلس الشعب الاصلى قبل تعديلى ١٩٨٣ و ١٩٨٦ ؟

ان محاولة تعليل الاستفتاء على حل مجلس الشعب بانه (للمواءمة السياسية) حتى يستفاد بالمزايا الجديدة في قانون تعديل مجلس الشعب بدلا من الافصاح بصريح العبارة بانه للضرورة بسبب ماظهر من تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا من وجود مأخذ دستورية على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ادى الى التشكيك في قرار الدعوة للاستفتاء ورفع دعوى قضائية بالاعتراض عليه لمخالفة مانصت عليه المادة ١٣٦ من الدستور من انه لايجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب ..

ولذا فان عدم الالتزام بالحقائق وعدم تسمية الاشياء بأسمائها من شأنه خلق المشاكل واثارة المتاعب وهذا مانسوقه للنصح بضرورة اعادة النظر في القانون الذى ينتخب على اساسه مجلس الشعب الجديد قبل حلول موعد انتخابه تفاديا لما يترتب على انتخابه استنادا الى قانون غير شرعى لبطلانه دستوريا حتى نواجه الحقائق فورا ولانتغاضى عنها .

التحايل القانونى المشروع من جانب المعارضة لتجنب تنكيلها

كما ادى تفصيل القوانين لخنق المعارضة من جانب الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم واغلبيته المصطنعة داخل مجلس الشعب الى محاولة ايجاد المخارج الشرعية السلمية للافلات من هذه التدبيرات السيئة للافلات مما يحاك لها بدلا من الالتجاء الى التمرد والعنف والوسائل غير المشروعة .

واذا كان من المسلم به قانونا انه يمكن الاستفادة من الثغرات الموجودة في صياغة القوانين ولو ادت الى ضياع حقوق الخزانة العامة في تشريعات الضرائب او الى افلات مجرم كما في التشريعات الجنائية ، فمن باب اولى يكون من الجائز والمقبول فقها وقضاء تفسير مواد القوانين ذات الصبغة السياسية التى تضعها السلطة الحاكمة على خلاف المبادىء والأصول الديموقراطية المتعارف عليها لتفادى اهدار حقوق الشعب والتلاعب بمصائره وللتخلص مما يدبر لسحق المعارضة الشريفة .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٧

فاذا كانت المادة الخامسة مكررا المعدلة بالقانون المطعون فيه رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ تنص على انه لايجوز ان تتضمن القائمة الواحدة اكثر من مرشحى حزب واحد كما تنص المادة السادسة فقرة اولى معدلة بالقانون المذكور « وعلى المرشح فى قائمة حزبية ان يرفق مع طلب الترشيح صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتمى اليه مثبتا بها ادراجه فيها » .. فانه يكفى أن يكون اسم المرشح واردا بقائمة حزبية معينة عند الترشيح بصرف النظر عن ماضيه الحزبى بشرط -الا- يكون مرشحا لحزب آخر اذ تنص نفس المادة على انه لايجوز ان تتضمن القائمة الواحدة اكثر من مرشحى حزب واحد اما التيارات السياسية أو الفكرية او الوطنية او الدينية الأخرى فلا حظر عليها فى النزول على قوائم اى حزب كمرشحين له .

وبناء على ذلك فاذا حاول الحزبيون فى حدود القانون ان ياتلفوا فى برنامج انتخابى موحد للاصلاح الديموقراطى حاولت التيارات التى حرمت من تشكيل كيانات لها أن تدخل على قوائم حزب من الاحزاب فلا تلوم الحكومة الا نفسها .

ولنستمع الى ماكتبه الاستاذ عبد الستار الطويلة الصحفى بمجلة روز اليوسف فى عددها الاخير تحت عنوان « خلط الأوراق ومسئولية الحزب الوطنى » ..

« ان التيسير على الاحزاب السياسية جميعا لدخول البرلمان القادم واجب سياسى ودليل على بعد نظر .. ومن هنا فان الحاجة ماسة الى الغاء نسبة الثمانية فى المائة او تخفيضها الى اربعة او خمسة فى المائة على الاكثر .. واذا لم يحدث ذلك فسيظل التخبط وخلط الاوراق مما يؤكد ان اجراء الانتخابات فى ظل قانون الانتخاب الحالى انما هى عملية احراج للمعارضة وبث روح الفوضى والارتباك داخلها ، وهذا قد يعنى مكسبا حزبيا لحزب الاغلبية ، لكن هذا امر مؤقت وعلى المدى البعيد خسارة له وللنظام السياسى كله » .

خاتمة

هذا هو الموقف الانتخابى .. قانون للانتخاب ملىء بالالغام ومطعون فى دستوريته .. حكومة حزبية لايطمئن ماضيها فى اجراء الانتخابات بحياد وحرية مهما علت اصوات المسئولين بخلاف ذلك ..

وامكانات الحكومة والمحليات لمرشحى الحزب الحاكم ، والمتاعب والمضايقات والقيود لمرشحى الاحزاب الأخرى والمستقلين .. والنتيجة مجلس شعب على كف القدر فى انتظار الحكم بعدم دستوريته او حله قبل انقضاء مدته .. وخلال وجوده تضييق على المعارضة وحرمانها من اداء رسالتها .. فهل ادخل الانتخابات ؟ ! .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المنتـــجـع

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٧

● مصداقية وعود الرئيس وموقف وزير الاعلام ؟

● عمليات غسيل المخ بأجهـــزة الاعـــلام الرسميـــة

● تســـخير التليفـــزيون والاذاعـــة للدعـاية للحـزب الوطــنى تمثـــل أعنف ألـوان الضغـــوط على المواطـــنين

في بيانه الى الامه اكد الرئيس مبـارك انه حريص على توفير منـاخ الحـرية للمواطنين للادلاء باصواتهم بحـرية تامة واكد رفضة التزييف والتزوير ولا شك ان كل مواطن يرحب اشد الترحيب بتاكيدات الرئيس مبارك غير ان هـذا الترحيب مـرهون بـالتزام الاجهـزة والمؤسسات الحكومية بهذا التـاكيد ونعلم جميعا سلطة الرئاسة وقـدرتها على إلـزام جميـع هـذه الاجهـزة والمؤسسات بـالالتزام بتـوجيهات الرئيس .. من هنا ستكون الخـطورة الكبرى اذا تناقضت تصرفـات هـذه الاجهزة والمؤسسات الحـكومية مـع توجيهات الرئيس المعلنـة لـلامة .. عندها لا يملك اى مواطن إلا ان يتساءل هل اصبحت هذه الاجهزة والمؤسسات من القوة بحيـث تتصرف تصرفـات مضادة ومتنـاقضة مـع تـوجيهات وتصريحـات رئيس الجمهـورية ؟ ! والاخطر ان تدور في الاذهان تسـاؤلات من نوع اخر حول مدى مصداقية هـذه التصريحات ؟ !

مـن يخــالف تـــوجيهات الرئيس

وعندما نحرص في هذه الـكلمة على التنبيه لهذه المخاطر فإننا نفعـل ذلك من منطلق الثقة في حسن نية الـرئيس مبارك وفي مصداقيته ، وايضـا حتـى نتنبه الى المخاطر التى تتهـدد هـذه المصـداقية اذا لـم يـكن سـلوك المؤسسات والاجهزة الحكومية معبرا بامانة عن وعود الرئيس التى قـطعها على نفسه في بيانه للامة ...

واذا كانت اجهزة الشرطة والحـكم المحلي من اهم الاجهزة التـى يتصـل تصرفها وسلوكها بهذه القضية فـانني اترك امر هذه الاجهزه لـزملاء اخـرين واركز الاهتمام على المـؤسسة التـى تستاثر من هذه الصـفحة بـالاهتمام الاكبر وهى وزاره الاعلام .. واذا كانت تصرفات اجهزة الشرطة والحكم المحلى اذا مارست ضغوطا او تزويرا تتم بشكل واضح في كثير من الاحيان فان التـاثير الخطير لاجهـزة الاعـلام الـرسمية وخاصه التليفزيون والاذاعة ، يجعل وزارة الاعـلام المسـيطرة على هـذه الاجهزة في مقدمة المؤسسات المطالبة بان تنفذ توجيهات ووعـود الـرئيس مبارك فهل تلتزم وزارة الاعلام بتنفيـذ هذه التوجيهات ؟ !

المنطق الساذج ؟ ! ..

قد يسارع وزير الاعلام بالاعلان عن منـح المعـارضة بضـع دقـائق في التلفزيون والاذاعـة لتعـرض فيهـا برامجها كمـا حـدث في الانتخـابات السابقة مرددا انه بذلك يمنـح جميـع الاحزاب فرصة متكافئة ولا يخفـى على اى مواطن ما في هذا القول من مغـالطة

بقلم :
السيد الغضبان

ساذجة ؟ !فاين هى الفرصة المتكافئة والتلفزيون والاذاعة مسخرة بعشرات الساعات كل يوم يتحدث فيها وزير مـن الحزب الحاكم عن انجازاته ويقـدم وعوده البراقة للناخبين ، ويعـرض فيها التلفزيون والاذاعة المـؤتمرات الجماهيرية التى تحتشـد لـلاستماع للوزراء والمسئولين ؟ !وتخرج فيهـا كاميرات التلفـزيون وميـكروفوناته والاذاعة تطوف البلاد لاهثة خلف وزير او مسئول اصابته موجه نشاط مفاجئة فتتابعت رحلاته التى ينثر فيها الوعود باسم حكومة الحزب الوطني ؟ ! يتـم ذلك كله بمنطق ان متابعة نشاط الوزراء لايدخل في نطاق الـدعاية الانتخـابية وانما هى اخبار مـوضوعية ولست بحاجة الى الرد على هذا المنطق الكسيح الساذج فكل هذه الاحاديث واشباهها ، وكل هذه التحركات الـوزارية تصـب بوضوح وبشكل مباشر في نهر الـدعاية الانتخابية المباشرة للحزب الوطني ..

برنامج تنفيذى لوعود الرئيس

وحتـى لا نـدخل في دوامـة مـن التفاصيل فاننا نتقدم بمطالب محـددة نراها بمثابة البرنامج التنفيذى لوعود وتصريحات الرئيس مبارك ..

– يلتزم التلفزيون والاذاعة بعـدم اذاعة المهرجانات الشعبية التى تقام للوزراء والمسئولين طـوال الفتـرة السـابقة لـلانتخابات .. ولن تفقـد الجماهير مـن عـدم اذاعـة هـذه المهرجانات اى شيء مفيد من النـاحية الخبرية فان اذيعت المهـرجانات فعلى التلفزيون والاذاعة ان يقدما تسجيلات لمهرجات المعارضة وأن يـكون لـكل حزب الحق في وقت مماثل للوقت الـذى استغرقه عرض المهرجان الحكومي .

يلتزم التلفزيون والاذاعـة بعـدم اذاعة وعود الوزراء التى تهطل كالمطر قبيل الانتخابات .. فان فعل فمن حـق المعارضة ان يخصص لها وقت ممـاثل لتعرض على الجماهير رأيهـا في هـذه



الوعود ولتكشف حقيقة هذه الوعود .. فهل يلتزم التلفزيون والاذاعة بهذا السلوك ؟ ؟ ! ! اخشى ان اقول؛ان معرفتي باسلوب تفكير وزير الاعلام يجعلني اشك كثيرا في التزام التلفزيون والاذاعة بهذا السلوك بل انني اتوقع ان يعمد وزير الاعلام هذه المرة الى تسخير التلفزيون والاذاعة للدعاية الانتخابية للحزب الوطني بشكل سافر وبتحد واضح ! !وارجو مخلصا ان يكون هذا الشك في غير محله ؟ ! !

موقف وزارة الاعلام ؟ !

على اى حال فسوف نتابع اسلوب التلفزيون والاذاعة في هذه المعركة الانتخابية لنقدم للمواطنين حساب حول هذا السلوك .. فان التزم الحياد تقدمنا له بكل الشكر والثناء وتاكدنا من مصداقية وعود الرئيس مبارك .. وان أصر على الانحياز الفاضح للحزب الوطني فلا ألوم علينا ان كشفنا هذا الانحياز الذي يعتبر بكل المقاييس ضغطا خطيرا على الجماهير ، ابشع من الضغط المادى الذى تمارسة اجهزة الشرطة او الحكم المحلى تلك الضغوط التى تمارسها اجهزة الاعلام بعمليات الدعاية المركزة بما يصل الى مستوى عمليات غسيل المخ وهذه الضغوط تمثل في تقدير كل من له صله بالعمل السياسي – تمثل اكثر انواع التزييف والتزوير فعالية ؟ !

مرة اخرى نؤكد أننا نحرص اشد الحرص على أن يكون سلوك الاجهزة والمؤسسات الرسمية منسجما مع تصريحات الرئيس مبارك ووعوده للمواطنين بان المعركة الانتخابية سيتوفر لها مناخ الحرية الحقيقية والبعد عن التزييف والتزوير !فان ابت هذه المؤسسات والاجهزه وفي مقدمتها وزاره الاعلام إلا أن تتصرف باسلوب يتناقض مع وعود رئيس الجمهورية فانها بذلك تضع مصداقية وعود الرئيس في كفة ميزان نحتكم فيه الى قول الرسول صلى الله عليه وسلم . ليس الايمان بالتمنى ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل ، فلا قيمة لكل النوايا الحسنه مالم يعبر عنها واقع عملى في الممارسة العملية اليومية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

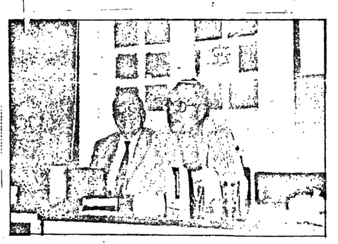
المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٨٧

●● في المؤتمر الصحفي لخالد محيي الدين :

سنواجه محاولات التزييف بالاعتماد على الجماهير

في صباح السبت الماضي عقد خالد محيي الدين الامين العام لحزب التجمع مؤتمرا صحفيا بمقر جريدة الاهالي حضره عدد كبير من مندوبي الصحف ووكالات الانباء المصرية والعربية . اعلن فيه قرار اللجنة المركزية لحزب التجمع بدخول انتخابات مجلس الشعب في ٦ ابريل بقوائم حزبية ومرشحين في بعض المقاعد الفردية وشرح فيه تفاصيل الاتصالات التي دارت بين قيادة التجمع واحزاب المعارضة الاخرى واسباب قرار الامانة العامة ثم اللجنة المركزية والاشتراك في الانتخابات رغم الاوضاع القانونية والادارية التي تسير بوضوح الى اتجاه الحكومة الى تزوير الانتخابات ثم اجاب على اسئلة الصحفيين وشارك في الاجابة على الاسئلة د . رفعت السعيد امين اللجنة المركزية . وحسين عبد الرازق عضو الامانة المركزية ومحمد سيد احمد عضو الامانة العامة الذين حضروا المؤتمر الصحفي للامين العام .



خالد محيي ورفعت السعيد يردان على اسئلة الصحفيين

وقال خالد محيي الدين ان القرار صدر بعد معارضة شديدة في الاجتماع ومطالبة بالمقاطعة لان شيئا لم يتغير .. لا قانون مباشرة الحقوق السياسية ولا نسبة الـ ٨ ٪ ولضيق الفترة بين حل المجلس واجراء الانتخابات او عزوف المواطنين عن الانتخابات وهو ما ظهر واضحا في الاستفتاء على حل مجلس الشعب .. وفي النهاية فان التيار الغالب كان مع النزول لان مواجهة كل النواقص والعيوب تكون بالمواجهة وليس السلبية .. وتقرر دخول معركة الانتخابات بالقوائم الحزبية في كل الدوائر .

وحول فكرة القائمة الموحدة او المشتركة لاحزاب المعارضة قال خالد محيي الدين ان صاحب اول دعوة لها كان مصطفى كامل مراد على ان تنزل الاحزاب جميعا اما على قائمة اقوى الاحزاب او اضعفها على اساس المقياس الوحيد المتاح وهو نتائج انتخابات ١٩٨٤ اى على قائمة الوفد والامة ووقع اختيار اغلب الاحزاب على حزب الوفد لاعتبارات عديدة ودارت اتصالات واجتماعات لانضاج هذه الفكرة ووضعت لجنة فنية نسبا لتوزيع المواقع في القوائم على الاحزاب المختلفة وعلى اساس البرنامج الديمقراطي الذى وافقت عليه الاحزاب في مؤتمر ٥ فبراير ولكن الهيئة العليا لحزب الوفد لم توافق لاسباب قانونية ثم عرض علينا حزب العمل ان نشترك معه ومع حزب الاحرار وكل القوى الوطنية والتقدمية في قائمة واحدة لم يكن لنا من حيث المبدأ اعتراض على ان تطبيق نفس الاسس وبرنامج ٥ فبراير لكن فوجئت بالاستاذ ابراهيم شكرى يزورني في منزلي ويبلغني انه اتفق مع الاخوان المسلمين على ان يأخذوا ٤٠ ٪ من القوائم ٢٠ ٪ للاحرار ويبقى ٤٠ ٪ يتم اقتسامها بين العمل والتجمع وجدت ان هذه التركيبة مختلفة عن السابق ويصعب قبولها اساس التحالف وعرضت الامر على الامانة المركزية للحزب فرفضت بالاجماع وقررنا العودة الى قرارنا السابق بالنزول على قوائم حزب التجمع فالامانة العامة عندما فوضتني بمواصلة الاتصالات حول القائمة المشتركة طبقا لضوابط معينة قررت في نفس الوقت اعداد قوائم الحزب لخوض معركة الانتخابات في حالة عدم نجاح هذه الاتصالات وعلى هذا الاساس دعيت اللجنة المركزية باعتبارها المستوى الحزبى الاعلى لاصدار قرارها النهائي الذى جاء متفقا مع قرار الامانة العامة .

ونفى خالد محيي الدين ان يكون عدم اتفاق احزاب المعارضة على نزول الانتخابات على قائمة واحدة يعني انهاء اى نوع من التنسيق او التشاور بينها وقال ان اى مرشح او حزب لخوض الانتخابات لابد له من التنسيق مع آخرين والدخول في حوارات ومشاورات مع كل الاطراف خصوصا في المقاعد الفردية وهناك مصالح مشتركة للجميع ان تكون المعركة نظيفة وان نتكاتف لتوفير مندوبين في كافة اللجان .

واضاف رفعت السعيد .. ان التزييف يسرى على كافة قوى المعارضة ومن ثم فكل احزاب وقوى المعارضة مطالبة ان تتكاتف لكي توفر الحد الادنى من ضمانات الانتخابات وعلينا ان نواصل العمل المشترك لرفع يد وزارة الداخلية عن الانتخابات باعتبارها جهازا غير موثوق به والدعوة النقابات ونادى القضاه للتدخل ومساندة المطالب الشعبية والسياسات بضمانات حقيقية ضد التزييف .

وحول تزوير الانتخابات قال خالد محيي الدين لقد طلبنا تعديلا واحدا في قانون مباشرة الحقوق الاساسية وهو الزام الناخب بالتوقيع او البصم امام اسمه عند التصويت وكتابة رقم بطاقته الشخصية او العائلية ورفض هذا الطلب .

وفي هذه الانتخابات من الصعب خلال ٢٠ يوما تغطية جميع صناديق الانتخابات بالمندوبين بالاضافة للعنف الذى يستخدم ضدهم وطردهم بالقوة ليتم تسويد البطاقات الخالية حيث لا يزيد عدد الذين يدلون باصواتهم عن ٤٠ ٪ في احسن الاحوال وتستغل اسماء الغائبين لتضاف الى حصيلة الحزب الحاكم .

وسنواجه اى محاولة للتزييف بالاعتماد على الجماهير وعندما سئل خالد محيى الدين عن رأيه فيما يقال عن عدم وجود جماهيرية حقيقية لاحزاب المعارضة وانها لا تمثل شيئا ..

أجاب قائلا لم يزعم التجمع ابدا انه حزب الاغلبية فلا نحن ولا غيرنا اختير اختيارا حقيقيا فمصر لم تشهد بعد انتخابات حقيقية لنقول هل نحن ام غيرنا حزب الاغلبية .

واحب ان اؤكد ان العالم لا يعرف الا فى حالات نادرة احزابا تولد عملاقة فالاحزاب تولد صغيرة وتنمو الا فى حالات استثنائية مثل حزب الوفد القديم الذى ولد مع ثورة ١٩١٩ او الاتحاد الاشتراكى الذى كان حزب عبد الناصر وولد فى السلطة وكمثل الحزب الاشتراكى الايطالى رفعه فى الوقت رئيس وزراء ايطاليا فى الانتخابات على ٩ ٪ بعد ٨٠ سنة من وجوده

ولو كان الحزب الحاكم حزب الاغلبية فلماذا لا يجرؤ على دخول اى انتخابات الا بالاستناد الى جهاز الدولة والمحليات .

واضاف حسين عبد الرازق ان مقياس الانتخابات يعبر عن قوة الاحزاب او ضعفها فى حالة وجود مجتمع ديمقراطى ورغم كل الضجيج الحاصل فى مصر حول الديمقراطية اقول أن هناك ديمقراطية صحفية فحسب بمعنى أنه مسموح للاحزاب ان تصدر صحفها بدون تدخل حتى الآن وما عدا هذا فلا توجد ديمقراطية وانما يوجد حالة الطوارىء وقانون الانتخابات يقنن التزوير وقانون يضع قواعد لكى لا تأتى النتائج مطابقة لاتجاهات الرأى العام وقوانين مقيدة للحريات ومحاكم استثنائية ..

وليس صدفة ان حزب التجمع مستهدف منذ عام ٧٦ من الاعلام الحكومى واجهزة الامن ومنذ عام ٧٦ ولسنوات قليلة مضت كان لحزبنا دائما عشرات ومئات داخل السجون والمعتقلات فى عام ٧٧ كان لنا ٤٤٦ معتقلا فى وقت واحد الاذاعة والتليفزيون حكر على الحزب الحاكم باختصار لسنا مجتمعا ديمقراطيا

واضاف خالد محيى الدين فى الفترة التى تسبق الانتخابات الحكم المحلى يلعب دورا خطيرا يمسك بحياة الناس مثلا فى كفر شكر لا يمكن لأى عضو فى حزب التجمع ان يحصل على مسكن بل وصل الامر الى ان استاذا جامعيا مرموقا رشح وكيلا للكلية، عندما عرض العميد الاسم على وزير الداخلية قال انه لا مانع لدية ولكن رئيس الوزراء فى ذلك الوقت لم يوافق لان الاستاذ عضو فى التجمع وقال رفعت السعيد اذا كانت المعارضة لا شىء فلماذا هذا الضجيج الذى تثيره الحكومة .

وقال محمد سيد احمد السؤال هو هل يوجد حزب اغلبية فى مصر ان احزاب المعارضة كلها لها تاريخ مصر الفتاة الناصريون الماركسيون الاخوان المسلمون الوفد وهى الروافد التى تكون المعارضة كلها جزء من تاريخ مصر اما الحزب الحاكم الذى يدعى انه حزب الاغلبية فليس له أصالة وهو فى الواقع ليس حزبا وانما مصالح ترتبط بالسلطة .

جمال عبد الناصر ابراهيم

أمينا للتجمع فى بنى سويف

● انتخبت لجنة محافظة بنى سويف جمال عبد الناصر ابراهيم امينا للجنة محافظة بنى سويف كما انتخبت اللجنة فؤاد غالى امينا مساعدا وامينا للتثقيف وابراهيم محمود ابراهيم مسئولا للتنظيم ومحمد فرغلى عبد الرحمن مسئولا للعمل الجماهيرى وعبد الفتاح محمود سليمان مسئولا للاعلام ونور الدين سيد محمد مسئولا للمالية وعبد الفتاح محمود سليمان مراسلا للاهالى .

كما رشحت اللجنة جمال عبد الناصر ابراهيم وانيس ابراهيم محمد عضوين اصليين فى اللجنة المركزية ومحمد فرغلى عبد الرحمن ومحمد عبد الله زهران عضوين احتياطيين .

وحول ما نشر فى احدى المجلات عن تجميد عضوية صبرى مبدى فى التجمع قال خالد محيى الدين زارنى صبرى يوم الاربعاء الماضى وطرح على فكرة ترشيح نفسه فى المقعد الفردى محافظة الاسماعيلية كعضو قيادى فى حزب التجمع واعداد قائمة حزبية بها ولم يقل لى اطلاقا انه جمد عضويته فى حزبنا ، وليس صحيحا ما نشر عن وقوع مشادة بينه وبينى فى اجتماع الامانة .

واحب ان اقول ان صبرى طلب منه ان يوقع للحزب الاشتراكى العربى الناصرى تحت التاسيس فاعتذر لأنه عضو قيادى بحزب التجمع ولا اجد مطلقا اى منطق ان يعتذر صبرى مبدى عن الانضمام للحزب الناصرى ثم يذهب للحزب الوطنى .

واضاف د . رفعت السعيد ان احد الاسلحة التى تلجأ اليها السلطة فى هذه المعركة هى استخدام الصحف المسماة بالقومية كاداة لخدمتها فى الانتخابات كما تستخدم الشرطة والامن المركزى واجهزة الحكم المحلى وبعض المحافظين فهم يبتون النية على استخدام الصحافة كاداة لصالح الحزب الحاكم .



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٨٧

الوفد بدون الاخوان

بعد أن أعلن الوفد قراره برفض النزول على قائمة موحدة مع قوى المعارضة الأخرى أصبحت القضية الرئيسية هي اعداد القوائم الانتخابية للحزب بصورة تضمن له النجاح من ناحية ، ولا تؤثر على وحدة الحزب من ناحية أخرى .

ولم تكن مهمة الفريق الذي قاده د. نعمان جمعه لاختيار المرشحين على القوائم سهلة ، خصوصا بعد اعلان قرار الاخوان بالانضمام الى ائتلاف العمل والاحرار فلم يبق في الوفد بعد اعلان القرار سوى د. عبد الغفار عزيز الذي لا يعتبر نفسه من اعضاء جماعة الاخوان ، كما تعتبره الجماعة ازهريا فقط .

وقد كانت هناك محاولة قام بها عبد الغفار عزيز للتأثير على موقف بعض اقطاب الاخوان ولكن محمد حامد ابو النصر حسم الموقف باصدار توجيهات صريحة بأن كل من يبتعد عن قوائم الاخوان يعتبر خارجا ومن الشواذ ، ولن ينال أي تأييد في أي دائرة لان الجماعة حريصة على استكمال ائتلاف العمل والاخوان والاحرار للنسبة المقررة .

وقد حسمت فتوى المرشد العام للاخوان حامد ابو النصر ـ مصير هذه الاتصالات وجعلت د. عبد الغفار عزيز نفسه مترددا وكذلك حسن الجمل .

وخرج من قوائم (٨٤) ايضا محفوظ حلمي والشيتاني (غربية) وصلاح ابو اسماعيل (جيزة) وحسن جودة (بني سويف) ومحمد المراغي وحسن عبد الباقي (القاهرة) وانضم سيف الغزالي (الذي سبق ان فصله الوفد) الى الوطني .

وحتى هذه اللحظة ايضا لايبدو ان احمد طه (نائب الساحل) قد حسم موقفه حيث تتنازعه رغبة قيادة الوفد في الترشيح على قوائمه ، ورغبة اهالي الساحل في الترشيح ، مستقلا ، في الدائرة الفردية .

وليس صحيحا ما يشاع عن ان اتصالات قيادة الوفد ببعض الشخصيات العامة كاسماعيل فهمي ، وزير الخارجية الاسبق ، قد استهدفت حثهم على الترشيح في القوائم الفردية ، فالهدف الرئيسي للاتصالات كان حثهم على تشريح على قوائم الوفد ، باعتبار ان انتخابات القوائم هي الانتخابات الرئيسية ، وأن ظل الباب مفتوحا لاحتمال الترشيح على القوائم الفردية ، في حالة تعذر الاتفاق ، على ان تسهم انتخابات الدوائر الفردية ، في تقرير انتخابات القائمة .

ومع ان الصحف الحكومية قد اشارت الى الوفد يحاول اجراء اتصالات مع بعض قيادات الوطن من « ضحايا » عملية ترتيب القوائم ، ونشرت تصريح كمال الشاذلي برفض اعلان قوائم الوطني الا قبل ساعات من اغلاق باب الترشيح ، باعتبارها محاولة لقطع الطريق على محاولة الوفد ، الا ان فؤاد سراج الدين نفى مزاعم الصحف الحكومية ، وقال ان الوفد لا يحاول استقطاب أحد ، أو التأثير عليه ، كما اكد لنا فؤاد سراج الدين أن موقف الوفد الانتخابي لن يتأثر بخروج الاخوان وتمنى لهم التوفيق ، واكد ان الوفد على طول تاريخه كان عامرا برجاله .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٥ ٢٩ نيسـان ابريل ١٩٨٧

الديمقراطية المنقوصة كالشرف المنقوص

التعددية القائمة هشة ومنقوصة ولابد من تعددية حقيقيـة



طالب فريد عبد الكريم وكيل مؤسسى الحزب الاشتراكى العربى الناصرى بالتعددية الحقيقية والمساواة الكاملة للافراد والجماعات فى تكوين الاحزاب واستخدام الامكانيات القومية والاحتكام النزيه الى الشعب وسد الثغرات امام تزوير ارادة الامة . واعلن ان كل الدعاوى عن واحة الديمقراطية زائفة طالما بقى قانون الاحزاب قائما ، وأن مايقال عن ديمقراطية الجرعات يحمل فى مضمونه انه لا توجد ديمقراطية حقيقية فالديمقراطية المنقوصة كالشرف المنقوص ، وأنه ليس هناك من يملك ان يكون معلما لهذا الشعب أو قاضيا يحكم على درجة نضجة ..

جاء ذلك فى كلمته فى الجلسة الافتتاحية للجنة العامة لهيئة مؤسسى الحزب ، التى بدأت جلساتها يوم السبت الماضى — وقد بدأت اللجنة جلساتها باختيار رئاسة لها من الفريق محمد فوزى وفريد عبد الكريم وعبد العظيم المغربى .. والموافقة على ضم بعض الشخصيات العامة للجنة ، وعلى جدول الاعمال ..

ثم تحدث فريد عبد الكريم الذى اعلن ايضا أن الاشتراكية لا غنى عنها ولا مساومة عليها ، وان تجربة التعددية الحالية منقوصة وهشة لانها تفصل بين الحرية السياسية والاجتماعية واحجام الجماهير عن المشاركة السياسية لادراكها بانها مشاركة شكلية وبعيدة عن صنع القرار ، ولوجود ترسانة القوانين المقيدة للحريات وتصاعد ظاهرة العنف والعنف المضاد والعجز المزدوج ، عجز السلطة عن حل مشاكل الجماهير ، وعجز الجماهير عن احداث التغيير المطلوب ..

وحيا فريد عبد الكريم حزب التجمع وامنيه العام ليس لأنه استضاف الاجتماع وانما لأنه حزب عتيد لم يتخل عن نضال عبد الناصر والدفاع عن منجزات الثورة حتى فى زمن الظلام والاظلام ..

وتحدث لطفى واكد باسم حزب التجمع فاعلن استعداد الحزب للتعاون مع الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، تعاونا مثمرا من أجل بناء مستقبل الوطن والنضال المشترك لتحريره من جميع اشكال التخلف والتبعية والسيطرة الأجنبية ..

واعلن أحمد مجاهد باسم حزب العمل ضرورة العمل المشترك قائلا اننا نعمل وسنعمل متكاتفين ضد عدو واحد هو الامبريالية والصهيونية

وتحدث نبيل الهلالى باسم الشيوعيين المصريين فقال ان الناصريين الحقيقيين مبعدون منذ ١٥ مايو ١٩٧١ ، وها هم اليوم يؤسسون حزبهم ولو كره الكارهون ، كما أن الشيوعيين المصريين هدف للملاحقات والمطاردات الأمنية المتلاحقة منذ العشرينات ، ومع ذلك فهم على الساحة موجودون .. وان ذلك يدل على ان المشروعية السياسية لا تستمد وجودها من نص فى تشريع او ارادة حاكم ، بل تكتسب بالنضال وتكرس بالممارسة وتمليها ارادة الجماهير ، وتحميها احضان الجماهير ..





واضاف الهلالي ان المهام جسيمة وكثيرة ولن يقوى فصيل من فصائل اليسار العربي على انجازها بمفرده .. واننا نتطلع ان يعطي مؤتمركم دفعة قوية لتلاحم اليسار العربي .. كقاعدة خرسانية لأى تحالف واسع .. ومؤتمركم ينعقد ونحن على مشارف انتخابات جديدة ، واليسار المصرى مطالب بأن يتعامل مع المعارك الجماهيرية بمعيار المكسب السياسي وليس بحسابات الربح والخسارة البرلمانية ، وهو مطالب بألا يترك الساحة مستباحة لكل صنوف الرجعية واليمين من اعداء الحرية والاشتراكية والوحدة ، وان ينزل الى الجماهير موحد الموقف موحد البرنامج موحد القائمة .. وعلينا ان نفضح خدع وبدع اللعبة الانتخابية من قلب ساحة المعركة وليس من فوق مقاعد المتفرجين .

وتحدث ضيوف المؤتمر من البلدان العربية ، سميرة ابو غزالة (فلسطين) عارف عبد الرازق (العراق) معن بشور (لبنان) احمد الخطيب (الكويت) حمد الفرحان (الاردن) كما تليت برقية من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالمغرب حيا فيها اللجنة العامة لهيئة مؤسسي الحزب الناصرى وتمنى لأعمالها كل النجاح ..

وبعد مناقشة البرنامج السياسي للجنة انتقل الاجتماع في اليوم التالي الى مناقشة بقية الوثائق عن طريق لجان من بين اعضاء لجنة المؤسسين ، وهي لجنة شئون المؤسسين ولجنة الشئون العربية والاعلام ولجنة العمل الجماهيرى ...

التجمع : ملاحقة الفتنة في كل مكان

● ناقشت لجنة محافظة أسوان احداث الفتنة الطائفية التي بدأت تطل برأسها في المحافظة بعد أن انتشر في محافظات الصعيد الأخرى والتي بدت في اشاعة انتشار ظاهرة اكتشاف الطلبة والطالبات صلبانا على ملابسهم دون أن يعرفوا مصدرها . وأصدرت اللجنة بيانا استنكرت فيه هذه الافعال غير المسئولة التي تبذر بذور الفتنة الطائفية في مصر كما يهيب برجال الأمن بسرعة كشف العناصر التي تسعى لاختلاق مثل هذه المشاكل كما دعى البيان رجال الدين الاسلامي والمسيحي ورجال التربية والتعليم للقيام بدورهم لتوعية الطلاب ومناقشة الامر سويا ، لاتخاذ الاجراءات اللازمة لدرء أخطاره .

● صدر العدد التاسع من صحيفة أهالي سوهاج التي يصدرها التجمع بالمحافظة ويشرف على تحريرها على اسماعيل ومحمود هنداوى من بين موضوعات العدد : أرفعوا أيديكم عن النقابات والانتخابات العمالية



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٨٧

البيان الختامي لاجتماعات اللجنة المركزية
نخوض المعركة لإنهاء الديكتاتورية والفقر والإستغلال

ـــ ناقشت اللجنة المركزية موقف الحزب من انتخابات مجلس الشعب وبرز فى المناقشات اتجاه يدعو الى مقاطعة الانتخابات استنادا الى كثير من الاسباب فى مقدمتها :

ـ ان هذه الانتخابات ستجرى فى اطار نفس الشروط المجحفة التى جرت فيها نتخابات ١٩٨٤ ـ المزورة ، ابتداء من نظام القائمة الحزبية المشروطة المطعون فى دستوريته ، الى اجراءات الانتخاب الخالية من اى ضمان بعدم التزوير والتى تسمح بتسديد الاصوات بالجملة ،وتعطى لوزير الداخلية سلطة مطلقة على كل خطوات العملية الانتخابية خاصة وان تصريحات رئيس الجمهورية الاخيرة تؤكد اصراره على عدم القيام بأى مبادرة لتهيئة ظروف افضل للانتخابات باستخدام سلطته الدستورية فى تعديل نظام الانتخاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية لكفالة دستورية نظام الانتخاب وسلامة الاجراءات .كما ان شخص السيد/ زكى بدر وزير الداخلية يدفعنا الى التوجس الشديد من احتمالات العنف الحكومى وتشجيع الاساليب التى تخرج الانتخابات عن طبيعتها كاطار لممارسة الديمقراطية .

ـ تؤكد الاحداث انصراف الشعب عن الانتخابات تعبيرا عن رفضه للاوضاع القائمة ويأسه منها ، ويسود الاحباط قطاعات جماهيرية واسعة بسبب التزوير المستمر للانتخابات ، واستقر فى قناعة الكثيرين ان الحكومة تحول بالتزوير دون ان يكون صندوق الانتخابات وسيلة التغيير ،وتدفع الناس دفعا الى طرق اخرى للتغيير .

ـ ان توقيت الانتخابات فى ابريل لا يعطينا الوقت الكافى للاستعداد .

ـ وقد اكد اصحاب هذا الرأى ان مقاطعة التجمع للانتخابات سوف تكسبه جماهيرية اكبر وستجعله موضع احترام الجماهير .

ـ وبالرغم من ان الاسباب التى يستند اليها اتجاه المطالبة بمقاطعة الانتخابات هى اسباب واقعية فى جملتها ، الا ان اللجنة المركزية ترى ان مواجهة الظروف اللاديمقراطية القائمة فى مصر لا تكون بالانسحاب من المواجهه وانما بالتصدى ودعوة المواطنين الى تحمل مسئوليتهم فى تغييرها ، فالشعوب لا تتعلم من المواقف السلبية وانما من تجاربها تتعلم الشعوب .ان المعارك السياسية الحادة بما تشهده من تحركات جماهيرية واسعة ، ودعاية سياسية مكثفة هى افضل مجال لاكتساب الخبرة وفرز القوى وتحديد المواقف .وليس من حقنا ان نخلى الساحة السياسية فى مصر لليمين بكل درجاته ، يصول فيها ويجول ويتقدم باكثر من قائمة انتخابية تشيع الاضطراب والبلبلة لدى المواطنين ،وتخلط الاوراق فى اخطر عملية تزييف للوعى تتعرض لها الطبقات الكادحة عندما يتقدم لها اليمين مستترا خلف اقنعة خادعة ومضللة .ليس من حقنا ان نترك هذه الانتخابات بالرغم من كل سوءاتها دون ان يعلو فيها صوت اليسار بالحقيقة متوجها الى اغلبية الشعب الكادحة يكشف الحقائق ويفضح الاباطيل ، ويدعمنا فى

هذا ان موقفنا السياسى والانتخابى يستند الى العديد من عوامل القوة على عكس ما يتصور بعض الزملاء من اهمها :

□ ان حل مجلس الشعب وثبوت عدم دستورية قانون الانتخابات يؤكد صحة مواقفنا اثناء انتخابات ١٩٨٤ ويدعم ثقة المواطنين فى سلامة تقديرنا للأمور .كذلك فانه اذا هلل البعض لنتيجة الاستفتاء الاخير فانه ينسى ان الجماهير قد قالت لبرلمان الحزب الحاكم ولممارساته ورجاله معا وليس لاى شىء آخر .

□ يضاعف ازدياد حدة الازمة الاقتصادية الاجتماعية من سخط الجماهير على الحكومة وحزبها ، كما يضاعف الفساد المنتشر فى المجتمع وفى اجهزة الحكم المحلى هذا السخط وهو ما سبق ان ركزنا عليه فى حملتنا الانتخابية السابقة وحذرنا المواطنين من انه بدون تغيير حقيقى فان معاناتهم ستستمر ،وان الوعود التى يقدمها لهم مرشحو الحكومة وما تنشره الصحف القومية على لسان المسئولين مجرد رشوة انتخابية رخيصة سوف يتنصل منها الحزب الحاكم بعد انتهاء الانتخابات . اننا نتعامل مع جماهير طحنتها الازمة وثبت لها صحة رأينا وسنواصل الحوار معها على ارضية مواتية لنا .

□ ان هجوم الحكومة والحزب الحاكم على المكاسب والحقوق المستقرة للطبقات الكادحة خاصة العمال والفلاحين والشباب ، ومشروعات القوانين التى يتقدم بها الحزب الحاكم وحكومته ونوابه الى مجلس الشعب المنحل تقدم للجماهير صورة حقيقية للحزب الحاكم خاصة ما يتعلق منها بحقوق اعمال القطاع العام والعلاقة الايجارية للارض الزراعية وتعيين الخريجين وفرض رسوم اضافية فى المدارس والجامعات والتخلى عن مبدأ مجانية التعليم ومجانية العلاج والارتفاع المتوالى فى اسعار السلع الضرورية .

□ ان استكمال الهيكل الاساسى للحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، وتضامن كل قوى اليسار مع التجمع فى المعركة الانتخابية يقوى جبهتنا ويساعدنا على خوض هذه الانتخابات بفعالية اكثر من عام ١٩٨٤ .كذلك فانه يضع الاساس لتحالف اوثق فى المجال العملى لساحة اليسار عموما .

□ ان التنسيق بين احزاب المعارضة داخل اللجان الانتخابية قد يحد من عملية تسديد الاصوات بالجملة التى يلجأ اليها الحزب الحاكم والتى يترتب عليها انخفاض نسبة ما حصل عليه من اصوات الى جملة الاصوات المشاركة فى الانتخابات .

واستنادا الى نقاط القوة هذه فى موقفنا السياسى والانتخابى وانطلاقا من

[البقية صفحة ٧]



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٨٧

البيان الختامى [بقية]

مسئوليتنا عن مستقبل الحركة السياسية للقوى التقدمية — فان اللجنة المركزية ترى ان موقف الحزب من انتخابات مجلس الشعب يجب ان يتم على اساس المفاضلة بين المواقف المطروحة ، وما يحققه كل منها من نتائج ايجابية اكثر من غيره ، وخاصة بالنسبة لتطوير الحركة الجماهيرية وبناء جبهة اليسار وزيادة فاعلية جماهيرية التجمع . وتقرر الموافقة على اشتراك الحزب فى انتخابات مجلس الشعب بقوائم تمثل تحالف اليسار العريض ، وتدعو الحزب الاشتراكى العربى الناصرى تحت التأسيس ، والماركسيين خارج التجمع وسائر اقسام اليسار المصرى والقوى الديمقراطية والمستنيرة الى المشاركة فى هذه القوائم تجسيدا لهذا التحالف ، وخوض المعركة الانتخابية فى حركة منسقة فى اطار برنامج انتخابى مشترك تقدره كل الاطراف .

وترى اللجنة المركزية أن هذا الموقف سوف يحقق النتايج التالية :

— الاستفادة من المعركة الانتخابية فى ممارسة دعاية سياسية واسعة النطاق والاتصال المكثف بالجماهير مع امكانية تمثيل التجمع واليسار المصرى فى مجلس الشعب .

— دفع اكبر عدد من الكوادر الحزبية للارتباط بالجماهير ، والاحتكاك بها واكتساب خبرة التفاعل معها ونحن بهذا نقدم قياداتنا للجماهير ونزرعها فى صفوفها لتتطور فى المستقبل كقيادات شعبية .

— كسب عضوية جديدة ، وانشاء وحدات حزبية فى مواقع جديدة فى زمن قصير نسبيا . وبذلك فاننا ننعش الحزب ونزوده بقوى جديدة ، خاصة وأن شغلنا الشاغل فى هذه الفترة هو بناء التجمع كحزب جماهيرى وليس من شك فى ان المشاركة فى الانتخابات ستكون مجالا هاما لدعم جماهيرية التجمع .

— الاستفادة من دروس الانتخابات السابقة فى تطوير قدرتنا على استيعاب العضوية الجديدة وتثقيفها وتنظيم حركتها بمجرد إنتهاء الانتخابات .

— ابراز موقف اليسار من قضايا ومشاكل المجتمع فى مواجهة دعاية اليمين .

— اكتساب خبرة عملية فى بناء التحالف اليسارى ، واعطاء الاولوية فى نضالنا السياسى لبناء جبهة اليسار على أسس صحيحة ومن خلال العمل المشترك وهى اولوية الح عليها كثير من الزملاء فى مناقشات مؤتمرات الكادر الاخيرة .

وترى اللجنة المركزية ان نشاطنا الانتخابى يجب ان يركز على ان الاشتراكية هى مستقبل مصر ، وانها قادرة على اخراج البلاد من ازمتها ، كما ترى اللجنة المركزية ان القضية المحورية لنشاطنا الانتخابى هى مواجهة الجماهير بمسئوليتها عن الدفاع عن حقوقها انتزاع حرياتها وتغيير واقعها وان الاولوية فى نشاطنا الانتخابى يجب ان توجه الى الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والشباب والنساء لتعبئتهم كقوة انتخابية تصوت لنا وتحمى صناديق الانتخاب وتمنع التزوير . ان تصدى الجماهير لمنع التزوير هو خير ضمان لمستقبلها وافضل وسيلة لحماية حقوقها ، وبدون ان يصبح الشعب طرفا ايجابيا فى المعركة الانتخابية فلا امل فى اى تطور ديمقراطى ولا امل فى انهاء الاستغلال وسياسة النهب وافقار الشعب .

وبقدر نجاحنا فى تعبئة جماهير الطبقات الكادحة حول هذه الحقائق واقناعها بها — فاننا سننجح فى تفويت فرصة تزوير الانتخابات على الحزب الحاكم وليس هناك طريق اخر سوى ان يتحمل الشعب مسئوليته . ولهذا فاننا نوجه نداءنا الى كافة النقابات المهنية وفى مقدمتها نقابة المحامين ونقابة الصحفيين والنقابات العمالية والمنظمات الديمقراطية ونادى القضاء بأن تضطلع بمسئوليتها التاريخية للعمل بايجابية من أجل تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لضمان نزاهة الانتخابات وتوفير الضمانات التى اجمعت عليها احزاب المعارضة .

وعاشت مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٨٧

الحكومة بدأت التزوير بالتلاعب في جداول الانتخابات

بدأت الهيئات الحكومية الاستعداد لتزوير الإنتخابات صدرت تعليمات من مجلس الوزراء الى شركات القطاع العام بالحصول على كشوف باسماء العاملين المقيدة اسماؤهم بجداول الانتخابات موضحا بها كل البيانات الخاصة بهم وكشوف باسماء العاملين الذين لم يقيدوا اسماءهم بجداول الانتخابات ليتم التصرف على اسسها بحيث يتم نقل اسماء عمال هذه المصانع المقيدين من جداول قراهم ومراكزهم الى المدن التى يعملون بها ، وضم اسماء غير المقيدين فى الجداول .

أرسل القطاع الادارى بجميع المصانع الحربية منشورا دوريا بذلك لمديرى القطاعات فى ١٦ فبراير الماضى ، رغم أن القيد فى جداول الانتخابات أو النقل منها قد توقف بنهاية ديسمبر الماضى .

وفى مصنع ٤٥ الحربى بالمعصرة ، جمعت ادارة الشركة البطاقات العائلية والشخصية من العمال ، استعدادا لتنفيذ المنشور ، بنقل الناخبين ، وتقيد غير المقيدين . من المعروف ان وزير الانتاج الحربى جمال السيد سيكون على رأس قائمة الحزب الوطنى فى دائرة حلوان ، يتلوه مصطفى منجى رئيس النقابة العامة للمصانع الحربية .

كانت هذه اللعبة ذاتها نفذت فى إنتخابات مايو ١٩٨٤ .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٨٧



هاجم اللواء زكى بدر وزير الداخلية زعماء المعارضة وأعلن أنهم جميعا تحت مراقبته الى أن تاتى اللحظة الحاسمة . كما اتهم صحف المعارضة بإثارة الجماهير بحديثها عن صفقة الألبان الملوثة بالاشعاع الذرى ورفض الوزير أن يفصح عن اسم المستورد الذى قام بالتعاقد على شراء هذه الصفقة .

وكان زكى بدر ومدير أمن القاهرة ومدير مصلحة الأمن العام وعدد من كبار ضباط وزارة الداخلية ضيوف نادى ليونز الجيزة على العشاء بفندق المريديان مساء الثلاثاء الاسبق (١٠ فبراير) ، وردا على أسئلة الأعضاء حول احتمالات فوز المعارضة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة هاجم الوزير رؤساء الاحزاب ووصفهم بعبارات غير لائقة فقال ان فؤاد سراج الدين يحلم بحكم مصر ولكن ذلك « عشم أبليس فى الجنة » واضاف أنه - أى الحزب - لن يحصل على مقعد فهو معروف هو « وعصفورته » ورجاله بانهم (......) وردا على احتجاج احدى العضوات قال الوزير أنه ليس متحاملا على الوفديين ولكنه يعرفهم جيدا .


زكى بدر

قال الوزير المهذب أن الأمين العام لحزب التجمع خالد محيى الدين هو رأس الأفعى والرأس المدبر لكل الاضرابات العمالية واضاف : « لسه ده دوره جاى لانه هو اللى بيشجع الاضرابات والمظاهرات وأنا واضعه تحت المنظار بتاعى لغاية اللحظة المناسبة » .

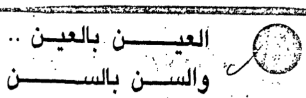
وتطرق الحديث الى الشيخ أحمد المحلاوى فقال وزير الداخلية عنه : الراجل ده كان بيركب حمار وينتقل من قرية لقرية .. النهارده راكب عربية من العربيات الفارهة وعيون رجالى عليه لو مشى بالموعظة الحسنة كان بها ، أما غير كده فانا ح أرميه فى الترعة ، ووصف الشيخ حافظ سلامة بالجنون .

أما بقية زعماء الاحزاب فقد قال عنهم الوزير أن لا خوف منهم وليس لاحدهم أى وزن فى الشارع السياسى . على حد قوله .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ فبراير ١٩٨٧



العيـــن بالعيـن .. والســن بالســـن

لم يعد هناك شك أن الحكومة تخطط لتزوير الانتخابات . ولاتستند هذه المقولة الى مجرد السوابق أو الى شخص الوزير المسئول عن اجراء الانتخابات . والموعد والاسلوب الذى اختارته السلطة لاجراء الانتخابات وانما الى عديد من الوقائع التى تتجمع الان لدى الاحزاب والقوى السياسية بل والمواطنين العديدين . ومن بينها الخبر المؤسف الذى تنشره الاهالى على هذه الصفحة مدعما بالمستندات حول استخدام العاملين فى القطاع العام فى عملية التصويت (وتسديد الاصوات) لحساب الحزب . الوطنى ، الحاكم

ولايمكن أن يقف المواطنون ، ملايين الناخبين فى القرى والمدن ، امام هذه الحقيقة صامتين ..

فالتزوير يعنى ان يعود الى مجلس الشعب نفس الاشخاص والمصالح التى قادت البلاد الى هذا الغلاء الفاحش والبطالة والعجز عن مواجهة متطلبات الحياة . وتدهور التعليم والعلاج وتفشى القيم الاستهلاكية والانحلال الخلقى . والتبعية للبيت الابيض (الأمريكي) والاستسلام للعدو الاسرائيل . وانتهاك الكرامة الوطنية والشخصية ..

والمواطنون وحدهم هم القادرون على افشال هذا التزوير ومنعه ..

○○ باصرارهم على الذهاب الى صناديق الانتخابات والادلاء باصواتهم طبقا لما يمليه عليهم ضميرهم . فكل صوت يدلى به صاحبه فى صندوق الانتخابات يحرم المزورين من صوت يستخدمونه فى جريمتهم .

○○ وبالدفاع عن مندوبى جميع الاحزاب ومنع البلطجية و[illegible] الاجرام عن طردهم من لجان الانتخابات لينفردوا بالصناديق ويقترفوا جريمتهم ..

○○ وبابلاغ النيابة العامة بكل محاولات التلاعب فى جداول القيد والرشوة الناخبين والتلاعب فى صناديق الانتخابات

وليعلم المزورون ان الشعب لن يخافهم هذه المرة ولن ترهبه حجافل الشرطة وغصابات البلطجية ، وسيكون شعارهم العين بالعين والسن بالسن .. والبادى اظلم .

الاهالى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٨٧

اللجنة المركزية للتجمع تقرر خوض المعركة الانتخابية بعد مناظرة عاصفة

خالد محيى الدين : المشاركة فُرضت علينا وسوف نخوض المعركة بشجاعة

رفعت السعيد يذيع اسرار الاتصالات بين الاحزاب حول القائمة الموحدة

▫ ابراهيم شكرى يقول أن مقاطعة المعارضة للأنتخابات قد تعرض البلاد لانهيار دستورى

▫ رئيس حزب العمل يتفق مع الاخوان والاحرار ويترك لهم ٦٠ ٪ من المقاعد ثم يعرض على التجمع اقتسام الباقى (! !)

بعد أجتماع استغرق ٩ ساعات وتخللته مناظرة حامية بين الداعين الى مقاطعة « التجمع » لمعركة انتخابات مجلس الشعب ، وبين المطالبين بضرورة أن يخوض الحزب المعركة ، وافقت اللجنة المركزية (٢٦٢) بأغلبية ١٦٥ ومعارضة ٤٦ وأمتناع ٦ عن التصويت من بين ٢٢٤ عضوا . حضروا اجتماعها ، أن يخوض التجمع المعركة الانتخابية بقوائمة وأن يخوضها فى الدوائر الفردية كلما كان ذلك ممكنا

لفتت المناقشات الصريحة والحية والديمقراطية التى دارت فى اجتماع اللجنة الجمعه الماضى أنظار المراقبين السياسيين الذين لاحظوا أن التجمع هو أخر الاحزاب الذى أعلن موقفة من خوض المعركة الانتخابية ، ليعطى الفرصة لمناقشة ديمقراطية داخل مستوياته القيادية ، ليكون القرار معبرا عن رأى الحزب .

متابعة
أمينة النقاش

وكانت الأمانة المركزية – وهى اعلى مستوى سياسى فى التجمع – قد ناقشت الموضوع فى عدة اجتماعات و أجرت حوارات حوله مع الأحزاب الأخرى ، ثم عرض الموضوع للمناقشة على الأمانة ...

العامة في إجتماعها يوم السبت الأسبق الذى انتهى بدعوة اللجنة المركزية للاجتماع لتعلن قرار الحزب النهائى حول هذه القضية

وخلال هذه المراحل كلها ،كانت لجان المحافظات قد عقدت عدة إجتماعات استطلعت خلالها رأى الكادر الاساسى للتجمع وجماهيره والمتعاطفين معه فى قضية الانتخابات .

مشاورات حتى النهاية

بدأ الاجتماع فى العاشرة صباح الجمعة الماضى ، بتقرير معلومات حول تطورات الموقف وتفاصيل المباحثات التى دارت مع الاحزاب والقوى السياسية الأخرى ، قدمه د .» رفعت السعيد « أمين اللجنة المركزية للتجمع بسبب تأخر الامين العام للحزب خالد محيى الدين عن الحضور ، اذ كان مجتمعا أنذاك برئيس الوزراء السودانى الصادق المهدى

شرح » رفعت السعيد « تسلسل الاحداث والمشاورات مع الاحزاب الاخرى حول المعركة الانتخابية ، فقال أنه تم اجتماع يوم الثلاثاء ١٠ فبراير بعد مؤتمر المعارضة فى ٥ فبراير فى منزل » فؤاد سراج الدين « حضره من التجمع » خالد محيى الدين «و» لطفى واكد «و» وجيه عباس «و» رفعت السعيد « ومن الوفد » فؤاد سراج الدين و» ابراهيم فرج «و» مصطفى شردى « ومن العمل » أبراهيم شكرى «و» أحمد مجاهد « ومن الاحرار » مصطفى كامل مراد « و» عبد الفتاح الشوربجى « ومن الأمة » أحمد الصباحى «و» عزت عطشى «

وبدأ مصطفى كامل مراد الاجتماع مطالبا بضرورة دخول احزاب المعارضة مجتمعة على قائمة موحدة وتكلم أبراهيم شكرى حول ضرورة وأهمية دخول القائمة الموحدة للمعارضة وقال أنها قضية أساسية . وطرح » خالد محيى الدين « فكرة المقاطعة الشاملة للمعارضة للانتخابات واعترض » ابراهيم شكرى « عليها ! اعتراضا قاطعا إنطلاقا من أن المقاطعة قد تؤدى الى انهيار دستورى يعرض مستقبل الديمقراطية فى مصر الى الخطر وأشار الى ان بعض التيارات السياسية الاخرى تجرى مشاورات بالفعل مع الحكومة لخوض الانتخابات على قوائمها وقد تغرى المقاطعة بعض اعضاء احزاب المعارضة بقبول الضغوط الحكومية عليهم لدخول الانتخابات على قوائم الحزب الوطنى . وقال » فؤاد سراج الدين « أنه يقبل بفكرة المقاطعة اذا ضمن مقاطعة كافة الاحزاب لها على أن تشمل المقاطعة أيضا رفض فكرة التعيين فى المجلس وبالتالى رفض فؤاد سراج الدين المقاطعة انطلاقا من أنه اذا لم يكن هناك اجماع عليها فانها لن تكون مجدية .

وحين انتهت المناقشات فى هذا الاجتماع الى القبول بفكرة القائمة الموحدة طرح فؤاد سراج الدين تشكيل لجنة للتنسيق باسم اللجنة الفنية ، اصر وفد التجمع على عرض فكرة القائمة الموحدة على الامانة العامة للحزب وطالب بعدم اجتماع اللجنة الفنية قبل يوم الخميس وهو اليوم التالى لاجتماع الامانة العامة للتجمع

وعقدت الامانة العامة للتجمع اجتماعا فى اليوم التالى لاجتماع قادة المعارضة الاربعاء الأسبق وقد نشرت الاهالى فى عددها السابق أتجاهات المناقشة بالامانة العامة التى أنقسمت الى ثلاث اتجاهات يدعوا أولها للمقاطعة ويطالب الثانى بالموافقة على القائمة المشتركة مع احزاب المعارضة ويرى الثالث ضرورة خوض التجمع للمعركة بقوائمه الخاصة وانتهت المناقشة بالموافقة على خوض المعركة الانتخابية والموافقة على قبول القائمة المشتركة مع تفويض خالد محيى الدين فى متابعة الاتصال باحزاب المعارضة الاخرى والتنسيق لاعداد القوائم المشتركة التى تضمن تمثيل كافة القوى السياسية .

وقد تتابعت الاحداث بعد ذلك برفض الهيئة العليا للوفد لفكرة القائمة المشتركة باعتبار أنها غير قانونية وصوت لرفضها ١١ فى مقابل ٩ لتأييدها كان من بينهم فؤاد سراج الدين نفسه .

وكان من المنطقى أن يرفض التجمع حضور اجتماع اللجنة الفنية لاحزاب المعارضة ، حيث لم يعد مايبرره بعد رفض الوفد لفكرة القائمة المشتركة

وفى أعقاب الاجتماع الذى عقد فى حزب العمل يوم السبت الأسبق وضم ممثلين للاخوان المسلمين وحزب الاحرار فضلا عن قيادات حزب العمل ذهب ابراهيم شكرى الى منزل خالد محيى الدين ليعرض عليه ان يقتسم حزبا التجمع والعمل نسبة ٤٠٪ من قوائم حزب العمل التى منح ٤٠٪ منها للاخوان المسلمين و ٣٠ ٪ للاحرار

وقد رفض خالد محيى الدين القبول بهذا التقسيم من حيث المبدأ .

وعلى أثر ذلك عقدت الامانة المركزية للتجمع اجتماعا طارئا السبت الأسبق وهو الاجتماع الذى أنتهى بالموافقة على دعوة اللجنة المركزية لاجتماع طارىء والموافقة على دخول الانتخابات بالقوائم وفى الترشيحات الفردية ودعوة المحافظات لاعداد القوائم حتى اذا صوتت اللجنة المركزية بالموافقة على خوض الانتخابات نكون قد اعددنا انفسنا واذا صوتت بالمقاطعة لانكون قد خسرنا شيئا .

حجج المقاطعين !

وفتح بعد ذلك باب المناقشة ، وكان هناك تياران اساسيان أحدهما يدعو للمقاطعة والثانى يدعو للمشاركة فى الانتخابات ووسط هذا التيار برز رأى ثالث يدعو للمشاركة المشروطة

وركز تيار المقاطعة على أن الانتخابات تجرى فى ظروف غير ملائمة على الصعيد الديمقراطى قال محمد فوده » دقهلية « ان خوض الانتخابات فى ظل الظروف غير الديمقراطية التى انتقدها مؤتمر أحزاب المعارضة فى ٥ فبراير يفقدنا المصداقية امام الرأى العام الذى قبل بحجج المعارضة بان اجراءات انتخابات فى ظل الظروف الراهنة سيكون بنتيجتها التزوير . وطالب فوده التجمع بان يأخذ الموقف المبدائى بالمقاطعة حتى لايتحول بمشاركته فى الانتخابات الى محلل لقرارات النظام غير الدستورية .

وقال عبد السلام رزق (شرقية) ان التجمع وقف وحيدا فى الساحة السياسية معارضا لاتفاقيات كامب ديفيد والصلح مع اسرائيل وقد تبين للجميع فيما بعد مدى صحة موقفه واكد ان قرار المقاطعة هو واجب حزبى وسياسى وقال ان معركة المقاطعة لاتقل أهمية عن ادارة معركة انتخابية على مستوى الجمهورية وتساءل كيف ندخل انتخابات نعلم سلفا انها ستزور بعد ان رفضت الحكومة كافة الطلبات الخاصة بضمان نزاهتها واوضح ان

■ الأغلبية : المشاركة تجهض محاولة الحكومة لحصار الحركة الجماهيرية وسوف نقاوم كل محاولات التزوير

اشراف القضاء على الانتخابات بشكله الراهن هو اشراف صورى لاقيمة له وانه ليس بامكان اى حزب أن يوفر الضمانات لحماية صناديق الاقتراع وأعداد المندوبين فى ٢٤ الف لجنة انتخاب على مستوى الجمهورية وأوضح ان الذى لايستوعب درس الماضى القريب فى انتخابات ٨٤ المزورة لن يكون قادرا على تغيير الحاضر او التأثير فى المستقبل وناشد قيادة التجمع الواعية المستنيرة ان تربابنفسها من ان تستدرج لمثل هذا الشرك .

العصف بالجماهير

وقال رافت سيف (دقهلية) ان لكلا الرأيين المطالبين بالمقاطعة والمشاركة مبرراته الموضوعية المقبوله واوضح ان دخول الانتخابات من اجل خوض معركة سياسية فقط لم يعد كافيا ، بل يجب ان يكون تواجدنا فى البرلمان هدفا هو الآخر

■ الداعون للمقاطعة : النظام ليس جادا فى تأكيد التعددية والمقاطعة تفضح موقفه وهى سلاح هجومى وليست موقفا سلبيا

وشكك رأفت سيف فى امكانيه تحقيق هذا الهدف الانتخابى فى ظل الظروف الموضوعية الراهنة . وقال ان استمرار حالة الطوارىء والقوانين المقيده للحريات وغيبه الضمانات لنزاهة الانتخابات وقانونها المجحف ذاته واستمرار السلطة التنفيذية لتزوير كافة الاستفتاءات والانتخابات وتقلد زكي بدر لمنصب وزير الداخلية وتاريخه المشهود فى تزوير انتخابات مجلس الشورى وحتى الاستفتاء على حل مجلس الشعب لايزال ماثلا ، كل هذه وتلك مؤشرات تؤكد ان الحكم لن يسمح لنا بالفوز فى ظل هذا الحصار القانونى والاجرائى . وحذر رأفت سيف من النتائج الضارة لعدم الفوز على جماهيرية الحزب وعلى العاطفين عليه ومن اخطرها سيادة مشاعر الاحباط واللامبالاة وانعدام الثقة فى العمل السياسى وطالب فى حالة توصل الاجتماع على قرار بالمشاركة ان تكون مشاركة جزئية لاتشمل كل الدوائر .

وقال د . سينوت حنا (بحيرة) ان الحكومة تسعى لتشتيت الانتفاضات العمالية والجماهيرية التى اتسع نطاقها على مدار العام الماضى والقضاء عليها نهائيا باختيارها لموعد ومكان وزمان المعركة الانتخابية وحدها دون استشارة احد . واضاف أن واجب حزب التجمع هو لم شمل هذه الجماهير لا المشاركة فى عمليات تشتيتها واكد د . سنيوت ان قرار المقاطعة هو قرار ايجابى لاحركة سلبية سوف يجتذب اليه كافة العناصر الاخرى الداعية اليه داخل احزاب المعارضة الاخرى كما انها سوف تدفع قطاعات اخرى من المجتمع بعد احتجاج القضاء على استبعادهم من الاشراف على العملية الانتخابية لاحتجاجات مماثلة . وأكد ان المقاطعة لن تعزلنا فلدينا برنامجنا المحدد للطبقات التى ننحاز اليها وعلينا ان نناضل من اجل جذب قطاعاتها المختلفة لفرض هذا البرنامج واحداث التغيير .

وقال صلاح عيسى ان رفض الاحزاب الاخرى لفكرة المقاطعة ليس مبررا لرفضنا لها واكد أن من الخطأ القول بأن المقاطعة ستؤدى إلى انعزالنا عن الساحة السياسية لأن العكس هو الصحيح تماما اذا ادرنا المقاطعة كمعركة سياسية هجومية . سوف تستدعى قوى سياسية كثيرة فى المجتمع المصرى يستفزها الاصرار على عدم تصويب المعادلة السياسية المختلة .

وأضاف ، صلاح عيسى ، ان ادارة الرئيس مبارك ليست لديها أية نية لتصحيح المعادلة السياسية المعوجه فى مصر وترفض اية ديمقراطية تقوم على المشاركة فى اصدار القرار السياسى وهو ما تاكد من رفض الرئيس لمطالب المعارضة الخاصة بضمانات نزاهة الانتخابات واضاف ان الحكومة لو كانت جادة حقا فيما تدعيه من رغبتها فى دخول كافة القوى للبرلمان لخفضت نسبة ٨ ٪ واكد ان النظام يحتاجنا ويعمل حسابا لنا سواء دخلنا البرلمان ام لم ندخل وان المقاطعة ستسلب من النظام الشرعية التى تضفيها عليه عملية مشاركتنا فى انتخابات مطعون فى شرعيتها ونزاهتها وبرلمان مطعون فى دستوريته تهيمن عليه كل قوى اليمين المصرى .

واستطرد صلاح عيسى قائلا أن الحزب الوطنى يصر على الحصول على ٨٠ ٪ من مقاعد البرلمان ليضمن الاغلبية التى تمكنه من الانفراد بالحكم واصدار القرارات التى تسهل عليه ذلك دون مشاورة . فلماذا نقبل أن نكون اداة فى لعبة لن نكسب منها شيئا . الا منح شرعية لليمين ليستمر فى الحكم منفردا

بالمقاطعة أقوى

●● وقال شوقى جعفر (دقهلية) ان رفض مؤسسة الرئاسة لمطالب المعارضة الخاصة بنزاهة الانتخابات قد وضعها فى موقف متناقض مع المعارضة . وأكد أن الجماهير قد توصلت لقناعة أن الانتخابات هى تمثيلية لاناقة لها فيها ولا جمل وتساءل لماذا يقبل التجمع بالمشاركة فى هذه التمثيلية ؟ أوضح ان الانتخابات تجرى وطلاب الجامعة والمدارس الثانوية الذين يلعبون دورا هاما فى الانتخابات مشغولون بامتحاناتهم ودروسهم وكذلك المدرسين . وجدد الدعوة لمقاطعة الانتخابات وأكد أن الدعم المادى لهذه المعركة هو قضية مستحيلة وتساءل اذا كان بالامكان توفير بعض المال فلماذا لا نمنحه لصحيفة الاهالى لتصدر يوميه .

●● رأيد أنور ابراهيم (المنيا) حجج صلاح عيسى الداعيه للمقاطعة ودعا للاستعداد لمعركة المجالس المحلية وقال أنه برغم سوء قانونها الا ان حرية الاختيار والحركة بها أوسع ، والتصاقها بحياه المواطنين أوثق . كما ايد عزت

[البقية صفحة ١٠]



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٨٧

فؤاد مرسي : مشاركتنا فى الانتخابات تحافظ على استمرار راية اليسار مرفوعة

(بقية صفحة ٣)

هاشم (الاسماعيلية) أيضا الدعوة للمقاطعة لنفس المبررات السابقة

●● **وقال على الهادى (قليوبية)** أن قرار الامانه العامة للتجمع بالموافقة على دخول الانتخابات قد خيب ظنوننا .

واضاف أن نسبة التصويت لا تزيد عن ١٠ ٪ **وأن مقاطعة التجمع للانتخابات ستسفر عن نتائج باهرة اذ لن تذهب الناس اصلا للادلاء باصواتها** . وهم يحثون كوادر التجمع على عدم اعطاء شرعية للمجلس القادم . وطالب بالمقاطعة النهائية للانتخابات مع وضع خطة مدروسة لاستثمار تلك المقاطعة استثمارا سياسيا جيدا .

●● **وقال مصطفى الصباغ (شرقية)** ان الحكومة المصرية مقبلة على التوقيع على شروط صندوق النقد الدولى مما يدفع الى تازم الاوضاع الاقتصادية للمواطن المصرى كما أنها علاوة على المازق الاقتصادى الحرج الذى تعانى منه فهى فى مازق آخر على الصعيد العربى بالقرصنة الاسرائيلية اليومية على الاراضى اللبنانية وهذا ظرف خطر يجب أن نحجم فيه عن المشاركة فى لعبه الانتخابات لكى نعرى للحكومة سياستها الخاطئة . كما أيد علاء أبوزيد ايضا (شرقية) كافة الحجج الداعية للمقاطعة .

المقاطعة للمشاركة

وبين الداعين للمقاطعة والمطالبين بالمشاركة برزت فكرة ثالثة اسماها « **محمد سيد أحمد** » (القاهرة) بالمقاطعة من أجل المشاركة وشرح « **محمد سيد أحمد** » فكرته قائلا أن المجتمع يمر بازمة عامة وصلت الى الحكم نفسه حتى أن مليونا من المقترعين قد صوتوا ضد حل مجلس الشعب وهذا دليل على أن مقاومة من قلب النظام نفسه للمساس باستقرار أوضاع غير مستقرة ؛ **وأكد أن المجلس القادم سيكون أكثر سوءا من سابقة ودعا لاستخدام سلاح المقاطعة لدفع الحكومة لتحسين شروط المعركة الانتخابية فاذا لم تستجب نكتفى بالمشاركة فى الدوائر الفردية فقط**

●● وكان محمد فرج (منوفية) قد طرح فكرة مشابهة تدعو لاعلان التجمع انه لن يدخل المعركة الا بتحقيق شروط حددها الادنى القبول بفكرة خالد محيى الدين بتشكيل حكومة محايدة ، وقبول مقررات مؤتمر المعارضة فى ٥ فبراير الماضى ، فاذا لم تستجب الحكومة فعلينا بفضح وسائل التزوير فى مؤتمر صحفى بعد المشاركة فى العمليات الاولى للانتخابات . .

حجج الموافقين

وركز التيار الداعى للمشاركة على أن الظروف لم تكن أبدا مواتيه فى مصر فى ظل شتى الانتخابات فدعا **عبدالحميد عطا** القاهرة لخوض الانتخابات فى دوائر المستقلين مع التنسيق مع أحزاب المعارضة لتوفير المندوبين . وقال **فؤاد العتال** (بحيرة) أن الانتخابات اعادت الحيوية للجان الحزب ووحداته الاساسية

●● **وقال على طلخان** (قليوبية) أن علينا كحزب مناضل أن نقبل التحدى الانتخابى بصرف النظر عن النتائج . **وأوضح صابر بركات** (القاهرة) أن الانتخابات ستحقق للتجمع جزءا من برنامجه فى المؤتمر الثانى باتاحة الفرصة لاعادة بنائه كحزب جماهيرى

●● **وقال عبدالهادي بشت (كفرالشيخ) أن معركة التجمع فى الانتخابات سوف تضيف رصيدا لليسار وتساعده على نشر خطوطه وأفكاره الاساسية وهى معارك اليسار فى كل بلدان العالم**

●● **وطالب جمال عبدالناصر** (بنى سويف) بوضع أولوية لخوض اللجان الحزبية الضعيفة للمعركة الانتخابية لاعادة بناء نفسها .

●● **كما طالب كمال أبوعيطة (الجيزة) بخوض المعركة ببرنامج يسارى يواضح على أن توضع القوائم بالتنسيق مع القوى التقدمية الناصرية والماركسية ونرفع شعار التاميم والاشتراكية**

●● **ودعا ممدوح الدربالى** لخوض المعركة بقائمة حزبية منفردة وقال أنه ليس من حق أى قوى خارج التجمع أن تفرض عليه شروطا .

●● **وعارض د . ابراهيم سعد الدين (الجيزة)** مبدأ المقاطعة الشاملة القائمة الخاصة بالتجمع لاعتقاده باستحالة تحقيق نسبة الـ ٨ ٪ ودعا لدخول الانتخابات فى الدوائر الفردية التى يحظى فيها التجمع بالنفوذ على أن يكون برنامجا شاملا لنقاط الاصلاح الديمقراطى التى اسفر عنها مؤتمر ٥ فبراير وما طرحه التجمع للاصلاح الاقتصادى والانقاذ الوطنى

●● **ودعا جلال رجب كفرالشيخ** كافة لجان الحزب للمساعدة فى دعوة المحامين لحضور الجلسة الاستثنائية التى دعوا اليها لبحث المسألة الانتخابية وللمساعدة على تشكيل لجان للدفاع عن الديمقراطية بان يأخذ ألف محام على عاتقهم توكيلات من كافة الاحزاب للاشراف على متابعة مصداقية الانتخابات ومقاومة اية محاولة للتزوير .

●● **وقال « على اسماعيل » سوهاج أن مقاطعتنا للانتخابات ستبعدنا عن الصراع الاجتماعى المتعدد الاطراف فى المجتمع وبدخول المعركة سنجذب الجماهير معنا لمقاومة القيود المفروضة ضد نزاهة الانتخابات .**

● ● **وقال « حسن محمد حسن » [اسوان]** على اللجنة المركزية أن تصدر قرار مشروطا لخوض المعركة الانتخابية لتشكيل حكومة محايدة واشراف القضاء والتحقق من شخصية الناخب .

● ● **وأيد « عبد الرحمن طليل » [دمياط]** الفكرة نفسها وقال أن قضايا الحياة اليومية تهم الجماهير اكثر من قضية الديمقراطية ودعا لاستمرار المقاطعة حتى تستجاب بعض شروطنا وفى حالة عدم الاستجابة نخوض الانتخابات



بشكل جزئى ء فى بعض الدوائر الفردية .

● ● وقال ، د . على النويجى ، [كفر الشيخ] أن القوانين المقيدة للحريات قوانين صنعتها قوى طبقية لها سيطرة سياسية وإجتماعية . وأكد أن الحكومة هى حكومة الطفيليين واننا نطالب بضمانات لنزاهة الانتخابات لايستجيب الحكم الطفيلي اليها بل لحشد الجماهير حول هذه المطالب العادلة كضمانة وحيدة لمنع عمليات التزوير . وأوضح أن فقدان معركة أو خسارتها لايعنى عدم خوضها واشار الى ان اليسار يشكل قوة هائلة منذ زمن طويل فى اوروبا ولايحكم ودعا للموافقة بالاجماع على خوض المعركة الانتخابية بالقوائم وفى الدوائر الفردية .

● ● وعرض د . سمير فياض موقف التجمع فى القاهرة الداعى لخوض المعركة الانتخابية وطالب بدخول الحزب للمعركة الانتخابية فى جميع الدوائر مع دعوة لكافة القوى اليسارية الناصرية والماركسية لخوض المعركة على قوائم التجمع .

● ● وقال ، مختار جمعة ، [اسوان] أن إرادة الشعب المصرى تزور منذ ٧ الاف عاما وأننا ليس بمقدورنا أن نقاطع المعركة ونترك الناس عرضه لقوى اليمين المتحالفة وأكد أن المعركة الانتخابية هى اختبارلنا امام جماهيرنا .

● ● وقال د . رفعت السعيد [دقهلية] أن القائد السياسى لايستطيع المقاطعة كما أن اليسار لايقاطع وأنه ليس من المتصور أن تاتى المعارك الجماهيرية الينا فتتركها بارادتنا وأننا لايجب أن نكون ذيلا للجماهير وعلينا أن نقودها الى الموقف الصحيح .

● ● ودعا ، هانى الحسينى ، إلى خوض المعركة الانتخابية ببرنامج اشتراكى فى الانتخابات يدعو لتقنين وتنظيم حق الاضراب ، كحق ديمقراطى وأكد أن المعركة الانتخابية أساسية لتطوير ادوات التجمع التنظيمية والحزبية

● ● ودعا ، البدرى فرغلى ، [بورسعيد] لخوض أى معركة انتخابية وعارض فكرة خوض المعركة فى الدوائر الفردية فقط ، وطالب بضرورة المشاركة بقوائم حزبية فقط حتى لاتساهم احداهما فى اضعاف الاخرى .

● ● وقال ، أحمد زغلول ، [المنيا] أن المقاطعة عمل سلبى وأن ظروفنا الان أفضل من ظروف المعركة الانتخابية فى ١٩٨٤ وأن اليسار هو أمل الشعب المصرى فيكيف يترك الميدان مختارا

● ● ودعا د . عبد الله مزارع ، [اسيوط] لخوض الانتخابات بالقوائم والدوائر الفردية وأكد أن للحزب قدرة على النزول فى أكثر من دائرة

● ● وقال الشيخ مصطفى عاصى ان المقاطعة وخوض الانتخابات كلاهما مشكلة ودعا لمقاطعة القوائم والاكتفاء بخوض المعركة فى الدوائر الفردية

راية اليسار

وبدأ ، فؤاد مرسى ، [أمين اللجنة السياسية] كلمته ببيت من الشعر لحافظ إبراهيم نحن فى موقف تتعثر الاراء فيه ، وعثرت الرأى تردى وأضاف ان كافة الحجج والاراء سواء الداعية للمقاطعة أو للمشاركة قيلت بشجاعة ولم يبق سوى اتخاذ للقرار واوضح د . فؤاد ان القول بأن اليسار لايقاطع أبدا هو خطأ وأضاف ان اليسار يتخذ موقف المقاطعة إذا كان المجتمع مهيئا لثورة على وشك ان تندلع وإذا كانت مقاطعة اليسار ستؤدى إلى مقاطعة الجماهير للانتخابات وهى حالة غير متحققة الآن فى المجتمع المصرى وأكد أن المقاطعة ستساهم فى المسعى الحكومى لانهاء حركة الجماهير التى أوشكت فى عام ١٩٨٦ على إحراز انتصارات

وداعا ، د . فؤاد مرسى ، المشاركة فى الانتخابات لاجهاض مسعى الحكومة وانها من حركة الجماهير . وأشار إلى أنه قد آن الاوان لحزب اليسار فى مصر أن يخترق أجهزة السلطة وأن يكون له فيها دور لذلك أدعوكم مخلصا ان تصوتوا للمشاركة فى المعركة الانتخابية تحت راية اليسار المصرى .

● ● ودافع أبو العز الحريرى عن قرار المشاركة وأكد أن الجماهير تخرج الينا وتمنحنا أصواتها لكن السلطة هى التى تزور إرادة الجماهير باسقاطنا وطالب أن يكون برنامج التجمع هو برنامج لكل قوى الاستنارة فى مصر بما فيها قوى اليمين المستنيرة ودعا لخوض الشخصيات العامة فى الحزب للمعركة الانتخابية لدعم القوائم والدوائر الفردية وأكد أن الصراع الآن فى مصر هو صراع بين قوى الاستنارة وقوى الظلام الفاشى .

● ● وقال خالد محيى الدين أن المشاركة فى الانتخابات موقف صعب لكن الاكثر صعوبة هو مقاطعتها . وأكد اننا حزب شرعى ارتضينا السبل الديمقراطية طريقا للتغير وأن البرلمان هو وسيلة من وسائل التغيير السلمى فى المجتمع مثله فى ذلك مثل التعددية الحزبية حتى ولو كانت منقوصة . وأوضح خالد أننا لسنا وحدنا الذين نعانى من ظروف صعبة بل أن كافة القوى بما فيها الحكومة تمر بمثل هذه الظروف .

وحذر خالد محيى الدين من الانعكاسات السلبية التى يمكن أن تترتب على بنية الحزب التنظيمية اذا ما انتهينا الى قرار بالمقاطعة . وأكد أننا ندخل معركة غير متكافئة لكنها مفرضة منه علينا . وأوضح أن سلاح المقاطعة لن يكون فعالا إلا بمشاركة كافة احزاب المعارضة وان يكون شاملا

وأنهت اللجنة المركزية دورة من أخطر دوراتها بالموافقة على دخول حزب التجمع المعركة الانتخابية بقوائم حزبية مع الترشيح فى المقاعد الفردية كلما كان ذلك ممكنا .

يتهامسون أن :-

● المرشحين المتاخرين في قوائم الحزب الوطنى ، أبدوا مخاوفهم من تصريحات بعض المسئولين أن الانتخابات القادمة سوف تكون انتخابات نزيهة .

● د . لبيب زمزم محافظ البحيرة يبذل كل جهوده لابعاد د . سعد الخوالقة عضو مجلس الشعب السابق عن قوائم الحزب بالاسكندرية ، نظرا لما تردد العام الماضى عن سعى الدكتور الخوالقة ليحل محل لبيب زمزم كمحافظ للبحيرة .

● أستاذا جامعيا سيتولى رئاسة مجلس الشعب المقبل .

● العميد فاروق بدير مفتش أمن الدولة بالشرقية ، ود . طلبة عويضة رئيس المجموعة البرلمانية السابقة قد رفعا تقارير الى قيادة الحزب الوطنى يطالبان فيها باعادة ترشيح محمد سيد أحمد العمدة الذى ظل ٢٣ عاما عضوا بالمجلس ، ولم يقدم أية خدمات لأهل الدائرة .. والذى من المتوقع الا يحصل على ٢٪ أصوات الناخبين فى قريته (القطاوية) مركز أبو حماد .

● النائب الوفدى السابق سيف الدين الغزالى سوف يستبعد من قوائم الحزب الوطنى ليحل محله خليفة حسنين النائب الوفدى السابق أيضا .. وينتظر تعيين سيف الغزالى ضمن العشرة الذين سيعينهم رئيس الجمهورية .

راوية عطية

● راوية عطية نائبة الجيزة ـ الدائرة الاول تبذل جهودا مكثفة للحاق بقطار القائمة .. واذا فشلت سترشح نفسها فى المقعد الفردى لمنافسة د . يحيى الجمل المرشح بدعم الحزب الوطنى .

● محسن عليوة مدير مشروع المحاجر السابق بالشرقية والذى نحى لمخالفات ارتكبها ، يبحث عن حزب ليقبل ترشيحه على قائمته .. ومن المنتظر فى حال ترشيحه على قائمة أحد الاحزاب الا يحصل على أكثر من (٢٠٠٠) صوت بقريته (بحطيط) مركز أبو حماد .

● النائبين السابقين عن حزب الوفد (سعد عبد الحليم بسيونى ، محمد أبو السعد) عن الدائرة الثانية (بحيرة) سوف يرشحان على قوائم الحزب الوطنى فى الانتخابات الحالية .

● د . عبد الغفار عزيز عضو مجلس الشعب السابق عن حزب الوفد قرر عدم ترشيح نفسه فى الانتخابات الحالية .

● اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية السابق سيخوض الانتخابات فى إحدى دوائر القاهرة الفردية .

● اسماعيل فهمى وزير الخارجية الأسبق اعتذر عن خوض الانتخابات فى الدائرة الرابعة (فردى) بالقاهرة ، بعد ترشيح الدكتور فتحى سرور فى نفس الدائرة .

● د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب استخرج صحيفة الحالة الجنائية يوم ١٧ فبراير الماضى لتقديمها لمديرية أمن الجيزة حيث كان مصمما على المشاركة فى الانتخابات باحدى دوائر الجيزة . غير أن ضغوطا مورست دفعته لترشيح نفسه فى دمياط .



● د . محمد على محجوب وزير الأوقاف أصر على خوض الانتخابات على قائمة الحزب الوطنى لضمان الفوز ، نظرا لعدم وجود شعبية له بدائرة جنوب القاهرة .

● د . كمال الجنزورى وزير التخطيط أصر على الترشيح ضمن قائمة الحزب الوطنى بالدائرة الثانية منوفية لضمان الفوز .

محمد محجوب

● كمال خالد المحامى رفض ترشيح نفسه بالدوائر الفردية بدمياط رغم وعود الحزب الوطنى والوفد بعدم ترشيح أى منافس له بالدائرة .

● من الأسباب التى دفعت الحزب الوطنى للاحجام عن ترشيح حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق بدائرة الجيزة الأولى عدم اكتراثه بالدعوة التى وجهت له فى أعياد الشرطة الأخيرة .

● من المتوقع أن يتصدر د . عبد الله برهان رئيس نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة إسكندرية قائمة الحزب الوطنى فى احدى دوائر المحافظة . وينتظر استبعاد د . فاروق جرانه من ترشيحات الحزب الوطنى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

ألاعيب الحزب الوطني

● عضو مجلس الشعب سابق عن حزب الوفد ، التقى مؤخرا بالدكتور يوسف والى الامين العام للحزب الوطني ، واتفق معه على خوض الانتخابات المقبلة بالدائرة الثانية(شمال قنا) على قائمة الحزب الوطنى .. وطلب والى من المرشح المذكور تكتم الامر .. وعدم ابلاغ قيادات الوفد به ، والاستمرار فى اجراء الاتصالات والتنسيق مع حزب الوفد حتى يمكن معرفة المرشحين فى الدائرة ، ثم التخلى عنه فى الوقت الملائم .. وهو ما قد يؤدى الى حدوث انهيار كامل فى قائمة الوفد فى اللحظات الحرجة قبل اغلاق باب الترشيح . ومعروف أن النائب المذكور كان مؤيدا للحزب الوطنى وسياساته طوال الفترة الماضية داخل المجلس .

● قامت مؤخرا د . نبيلة الابراشى الاستاذ المساعد بالمركز القومى للبحوث وعضو مجلس الشورى ـ حزب وطنى باستخراج بطاقات انتخابية لكل العاملين والاساتذة بالمركز القومى للبحوث دون استشارتهم ، والاغرب من ذلك أنها اختارت عناوين مختلفة تابعة لمنطقة الدقى رغم أن الاساتذة والعاملين يقيمون بمناطق مختلفة بالقاهرة ..

وتواجه الدكتورة نبيلة الابراشى موقفا حرجا فى المركز القومى للبحوث بعد ان وجهت بحملة قاسية ممن استخرجت لهم البطاقات الانتخابية بعد افتضاح أمر هذا العمل الشائن .

البطاقات جميعها أستخرجت من قسم الدقى بتواطؤ كامل من المسئولين بالقسم المذكور ـ تسعى قيادة الحزب الوطنى لاغراء محمود رأفت عضو مجلس الشعب الاسبق(وفدى قديم) لترشيحه على قوائم الحزب فى الدائرة الثالثة شرقية ومقرها مركز أبو حماد ، حتى تفوت عليه الفرصة فى الترشيح على قوائم حزب الوفد .. وقد أكدت المصادر أن الحزب الوطنى وضع النائب المذكور رقم(٩٠) أى فى ذيل القائمة مما يؤكد سقوطه فى الانتخابات المقبلة .

● هددت قيادة الحزب الوطنى الدكتور فتحى طه عميد كلية الصيدلة بجامعة الزقازيق بانه سوف يتعرض لمتاعب عديدة اذا أصر على ترشيح نفسه على قائمة حزب العمل بالدائرة الاولى(شرقية) ومقرها الزقازيق .. الدكتور المذكور اضطر للتراجع بعد ازديار الضغوط والتهديدات ضده .

● شنت أجهزة الامن وبتوجيهات مباشرة من قيادة الحزب الوطنى ، حملة كبيرة خلال الاسبوع لمساومة مرشحى المعارضة سواء بالترهيب أو الترغيب .. وتشيع تلك الاجهزة أن الحزب الوطنى سوف يحصل على كافة المقاعد ، سواء بالذوق أم بالعافية .. لان العملية مطبوخة وجاهزة .

وقع مايقرب من الف عضو من اعضاء نادى القضاة طلبا بعقد الجمعية العمومية للنظر فى تنفيذ نص المادة ٨٨ من الدستور بالاشراف القضائى على الاقتراع فى الانتخابات حتى لايعهد اليهم برئاسة اللجان الرئيسية والعامة فقط دون اللجان الفرعية التى يتم فيها الادلاء بالاصوات مما يجعل هذا الاشراف صوريا وغير جدى

وتحاول الحكومة الحصول على توقيعات مضادة على طلب بعدم عقد الجمعية وهو وضع غير منطقى ومثير للقضاة .

هذا وقد وجه رئيس مجلس ادارة نادى القضاة بالاسكندرية الدعوة لعقد جمعيته العمومية الساعة السادسة مساء امس ولم يرد لنا ماتم فى هذا الاجتماع حتى مثول الجريدة للطبع .

كما ينعقد مجلس ادارة نادى القضاة بالقاهرة مساء اليوم لمواصلة بحث ما اقترحه بعض اعضائه فى جلسة الاسبوع الماضى من اصدار بيان يناشدون فيه رئيس الجمهورية تعديل قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية بما يحقق مطلب رجال القضاء ، وماحاوله البعض الاخر من تقديم اقتراح مضاد لاحباط الاقتراح الاول بان يتعدد رؤساء اللجان الرئيسية بحيث يشرف الواحد على ١٥ لجنة فرعية وتخصص وزارة الداخلية لكل منهم سيارة للمرور عليها وهو ما اعترض عليه من انه لايحقق الاشراف الفعلى الكامل .



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- يقول الرئيس صوت الناخب لا يباع ولا يشترى ، وحزبه يشترى المرشحين !
- حذار من التدخل فى شئون القضاء للاستمرار فى تزوير الانتخابات باسمه !
- قيود انتخابية جديدة أولى بها إجراء الانتخابات بالمراسلة !

ان الصورة المنفرة التى رسمتها فى مقالى الاسبوع الماضى لانتخابات مجلس الشعب ، يبدو أنها تحتاج من وجهة نظر المسئولين الى بعض « الرتوش » لزيادتها تنفيرا .

فلم يعد كافيا أن القانون الذى يحكم انتخابات هذا المجلس ملىء بالعيوب الدستورية التى ستعصف باذن الله بالمجلس القادم ،

ولم يعد كافيا أن قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية لا يتضمن أية ضمانة جدية لكفالة نزاهة الانتخابات .

ولم يعد كافيا أن الانتخابات تجرى فى ظل حالة طوارىء تعطل ما تضمنه الدستور من حريات عامة وشخصية دون توفر ظرف من الظروف الواردة فى قانونه التى تجيز اعلان هذه الاحكام العرفية ،

ولم يعد كافيا أن حكومة حزبية ستجرى الانتخابات ، وقد عهدنا حكومة هذا الحزب تستخدم إمكانات الحكومة وأجهزة الحكم المحلى والقطاع العام وسلطاتها ونفوذها لخدمة مرشحيه ، وتقوم بتزييف ارادة الأمة عند اعلان نتيجة الانتخابات مع توفير عدد محسوب من المقاعد للمعارضين الذين تطمئن الى نوعيتهم حفاظا على الشكل الديموقراطى الذى تحرص عليه ،

. بل أصبح المسئولون عن ادارة العملية الانتخابية يتفننون فى التحكم فيها لتضييق الخناق على المرشحين من المعارضين ولسلب ما يمكن سلبه من مرشحى أحزاب المعارضة .

وهكذا لا يكتفون بطبخ الانتخابات على هواهم ، بل يعملون على افساد الحياة السياسية ، وابعاد المواطنين عن الاساليب الديمواقرطية .

■ صورة مقززة لشراء بعض المرشحين بمعرفة الحزب الحاكم :

واذا كان الرئيس حسنى مبارك ذكر فى بيانه الى الشعب عقب اعلان نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب السابق : [ان صوت الناخب هو صوت مصر ، ولا نريد أبدا لصوت مصر أن يزيف أو يباع ويشترى] ، فانه يكون من التناقض غير المقبول أن يسعى حزبه — الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم — خلف مرشحى أحزاب المعارضة لمحاولة اقتناصهم لقوائمه الانتخابية بكل السبل أى بسيف المعز وذهبه .

فلم يصبح صوت الناخب هو الذى فى السوق يباع ويشترى ، وأنما أصبح المرشحون أنفسهم !! ... ولا يتصور أنه من السهل أن يتقبل الحزب الحاكم مرشحا كان يطعن فيه بالامس — الامس فعلا وليس مجازا ويوجه اليه أقسى عبارات النقد ، ويختلف معه أشد الاختلاف فى كثير من سياساته ... ثم يصبح بعد يوم أو بعض يوم عضوا متحمسا للحزب الحاكم ، ويقبل أن يدرج اسمه على قوائمه طارحا خلفه ما كان يدعيه من قيم ومبادىء فى سبيل منفعة ذاتية اظهرها للعيان فوزه بمقعد مضمون — بالطرق المعروفة — فى مجلس الشعب — فهل هذا الشخص يصح أن تفتح له القوائم وتقدم له المقاعد التى يرأس الجالسين عليها الرئيس مبارك الذى يقول هذا القول ؟؟ قد يكون هذا المواطن المتنقل بين القوائم لمصلحته الشخصية مغلوبا على أمره لضعفه أو حاجته — وهو بشر على كل حال — ولكننى ألوم بصورة أشد هذا الحزب الحاكم الذى يتهافت عليه الانتهازيون وما أكثرهم .. فما الحكمة اذن من البحث عن نقاط الضعف فى مرشحى المعارضين والعمل على التأثير فيهم لنقلهم الى صفوفه ، وأمامه الكثيرون من المنتفعين والانتهازيين ؟

انها صورة مقززة .. يشمئز منها كل رجل شريف ... وكل صاحب مبدأ .. بل انها تعتبر أسوأ قدوة يمكن أن يقدمها الحزب الحاكم بقيادة الرئيس حسنى مبارك لشعب مصر بل للعالم باسره ... وتجعل الشباب يعاف العمل الحزبى ، ويكفر بالديموقراطية .

وأود أن أعيد على مسامع الرئيس مبارك كلماته فى البيان المشار اليه حتى يتدخل لايقاف هذا التخريب فى ضمائر المواطنين وفى ثقتهم فى نظامنا الديموقراطى اذ قال :

إننى أقول لكل الاحزاب (ومن بينها طبعا الحزب الوطني الديموقراطي) ضعوا فى اعتباركم شباب مصر الذى سيتولى المسئولية من بعدنا ، ضعوا فى اعتباركم اننا نريد لهذا الشباب أن يؤمن بان الديموقراطية حقيقة يعيشها لاشعار زائف يتردد أمامه .. نعم نريد لهذا الشباب أن يكمل الطريق حاميا الديمقراطية ، مدافعا عنها أمام اعداء الديمقراطية ، مضيفا اليها لا منصرفا عنها أو ضائقا بها ،

كيف بالله يتحقق ذلك وهو يرى هذه الصور البشعة لانتقال من رآهم يخطبون أو يكتبون كقيادات فى حزب من الاحزاب المعارضة ، ثم فجاة وبلا تغير فى سياسات الحزب الحاكم أو أساليبه يصبح من الناطقين باسمه والممثلين له والجالسين على مقاعده بمجلس الشعب ... الا يكون معذورا ان ظن بهؤلاء الظنون .. وأعلن سخطه على الاحزاب ومن فيها ؟!

ارحموا الشباب ... وارحموا مصر ... يرحمكم الله .

ولننتقل الى صورة أخرى مثيرة من صور تدخل السلطة فى القضاء لمنعه من الحفاظ على عزته وكرامته ، ومن تمكينه من أداء دوره الذى كلفه به الدستور فى الانتخابات العامة ، توصلا لاطلاق يدها للتلاعب فيها .

■ حذار من التدخل فى شئون القضاء لتستمروا فى تزوير الانتخابات باسمه :

لقد فوجىء رجال القضاء والنيابة بتصريح منشور فى الصحف اليومية الصادرة يوم الجمعة الماضى ٢٧ فبراير على لسان المستشار مقبل شاكر مدير ادارة النيابات وسكرتير عام نادى القضاة ينفى فيه مانشر فى بعض الصحف من أن هناك دعوة لعقد جمعية عمومية غير عادية للنادى للنظر فى موضوع إشراف القضاة على الانتخابات مقررا أن هذه الجمعية لاتعقد الا بناء على دعوة من رئيس محكمة النقض بوصفه رئيسا لها أو من رئيس مجلس ادارة النادى وذلك طبقا للقانون ولائحة النادى . .

كان هذا التصريح مفاجاة لهم لانه يخالف نص المادة ١٢ من النظام الاساسى لنادى القضاة المسجل بوزارة الشئون الاجتماعية برقم ٤ لسنة ١٩٦٦ بالتطبيق لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، والتى تقرر بأن يدعو رئيس الجمعية

بقلم الدكتور :

محمد حلمى مراد

العمومية أو رئيس مجلس الادارة الاعضاء للاجتماع بناء على طلب مجلس الادارة أو كلما طلب انعقادها ربع الاعضاء أو مائتان منهم أيهما أقل مع بيان الغرض من الاجتماع .. وقد تم جمع ما يقرب من ألف توقيع من أعضاء النادى لعقد جمعيتهم العمومية .. فكيف يتغافل سكرتير عام النادى عن شطر من المادة المنظمة لكيفية دعوة الجمعية العمومية ، الواردة بلائحة النادى ؟؟

وليس فى طلب عقد جمعية عمومية من القضاة وأعضاء النيابة للنظر فى أمر يتعلق بكرامتهم وسمعتهم أى غرابة إذ ان إشراف رجال السلطة ، القضاة ، على الانتخابات العامة على أساس رئاستهم للجان العامة والرئيسية لا يعتبر سوى اشراف صورى اذ ان الاقتراع يتم فى اللجان الفرعية المتعددة المنتشرة فى شتى أنحاء كل دائرة انتخابية .. وهو ما يخالف المادة ٨٨ من الدستور التى تقضى بأن يتم الاقتراع تحت اشراف أعضاء من هيئة قضائية .



وإذا كان الاشراف الوهمي للقضاة على الانتخابات العامة من خلال اقتصار اشرافهم على اللجان العامة والرئيسية من شانه ان يعترض سمعة القضاء للمساس بها نتيجة ما يحدث بعيدا عنهم في اللجان الفرعية ، ويهدر ثقة المواطنين فيهم ، فانه يصبح من أوجب واجباتهم أن يغضبوا لوضعهم في هذا الوضع المريب وأن يهبوا للدفاع عن شرفهم، لايمكن القول، ان في ذلك اشتغالا بالسياسة لانهم لايهدفون الى نصرة حزب على حزب او تاييد تيار على حساب تيار اخر ، وانما الدفاع عن سلطان القاضي واستقلاله وحمايته من العبث والتشكيك .

ولنقرأ معا ما أوردته المذكرة الايضاحية لقانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ اذ تقول :

خير ضمانات القاضي هي تلك التي يستمدها من قرارة نفسه ، وخير حصن يلجا اليه ضميره ، فقبل أن تفتش عن ضمانات القاضي ، فتش عن الرجل تحت وسام الدولة ، فلن يصنع الوسام منه قاضيا ان لم يكن له بين جنبيه نفس القاضي ، وعزة القاضي ، وكرامة القاضي ، وغضبة القاضي لسلطانه واستقلاله .

والواقع ان طلب عقد جمعية عمومية غير عادية للنظر في هذا الموضوع ليس بالأمر الجديد ، فقد سبق أن قررت الجمعية العمومية لنادى القضاة أن ينشر بيان حول هذا الموضوع بمناسبة الانتخابات العامة القادمة ، كما قررت الجمعية العمومية الأخيرة تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون يكفل تنفيذ نص الدستور تنفيذا سليما غير أن اللجنة المشكلة لم تتقدم بعد بهذا المشروع المطلوب .

هذا وقد جاء ضمن توصيات مؤتمر العدالة الأول المعلنة في ٢٤ أبريل ١٩٨٦ بنادى القضاة ، ووعد الرئيس حسني مبارك عند افتتاحه بانه سيضعها موضع الاعتبارة !

(تنظيم الاشراف القضائي على الانتخابات النيابية في كافة مراحلها بما يحقق رقابة جادة وفعلية ، وان يرأس القضاة اللجان الانتخابية ، كافة ، وان استلزم ذلك اجراء الانتخابات على مراحل ..

فليس اذن من الغريب أن يتحرك القضاة ، وقد أعلن عن اجراء انتخابات عامة ـ للمطالبة بتنفيذ ما طلبوا به تحقيقا لحسن أداء مهمتهم وحفاظا على عزتهم وكرامتهم بين بني وطنهم ... وانما الغريب حقا أن تصدر الاوامر من وزارة العدل الى رؤساء المحاكم ليحملوا القضاة على التوقيع على طلبات بعدم عقد الجمعية العمومية لنادى القضاة !! ... وأن يتم اتصال مدير ادارة النيابات بالمحامين العامين للضغط على أعضاء النيابة الموقعين على طلب عقد الجمعية بسحب توقيعاتهم !! ... ان هذا الاجراء يعتبر أمرا غير مسبوق ليس في الوسط القضائي المبجل بل في أوساط الجمعيات الخاصة والشركات !!

ومن ناحية أخرى فان هذا التصرف هو الذى يعتبر اشتغالا بالسياسة لانه يريد كبت صوت القضاة المحايدين المستقلين الذين ينافحون عن عزة القضاء وطهارته ارضاء لما تريده الحكومة ، الحزبية ، التي لا ترغب في التطبيق السليم للنص الدستورى الخاص بالاشراف القضائي على الاقتراع في عملية الانتخابات العامة .

نقول للمتدخلين ارفعوا أيديكم عن السلطة القضائية فهي مستقلة عن غيرها من السلطات ، ولا تلعبوا بالنار ، فانها تحرق اللاعبين بها ... وأقول لاصحاب القرار وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية : انصتوا جيدا لصوت العدل والحق ... ولا تستمعوا لصوت النمامين المنافقين الذين سبق أن أوقعوا الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في موقعة لا محل لها مع القضاء والتي اصطلح على تسميتها بمذبحة القضاء ، وكنت من أول المحذرين من المتسببين فيها .

■ قيود جديدة للدعاية الانتخابية يراد بها اجراء انتخابات صامتة :

والاضافة الثالثة المنفرة تتعلق بقرار وزير الداخلية المنظم للدعاية الانتخابية في انتخابات مجلس الشعب الجديد والتي قيل انها تعتمد على اساسيات القرار السابق عليه مع ، اضافة اتجاهات جديدة تناسب المتغيرات ، ... ولا يمكن أن تكون الاتجاهات الجديدة تخفيفا من القيود بل تغليظا لها .

فلم يعد ورود المحظورات في النشرات الانتخابية في القرار بكاف لتقييد المرشحين بل أصبح متعينا اعتماد هذه النشرات من جهات الأمن قبل طبعها وتوزيعها ... فضلا عن ضرورة اخطار المرشح لقسم الشرطة المختص بأسماء الاشخاص الذين ينوبون عنه في تنظيم الدعاية الانتخابية له ، وذلك قبل البدء في تنفيذها .. وهو ما يعطل الدعاية الانتخابية المحدد لها أيام معدودات ، ويجعل المشرفين عليها في خوف من تعرض الشرطة لهم اذا كانوا يعملون مع مرشح معارض .

كما أن المواكب الانتخابية ممنوعة .. ولست أدرى كيف يمر المرشح مع أنصاره



على المحلات والمقاهى والاندية ومقرات العائلات فى الريف دون أن يعد هذا المرور فى حكم المواكب المحظورة بموجب هذا القرار .

وأضاف وزير الداخلية فى حديثه عن هذا القرار بجريدة الأهرام يوم ٢٧ / ٢ /١٩٨٧ ان النية تتجه الى تخصيص أماكن محددة لتعليق ملصقات الدعاية للمرشحين ذلك فضلا عن المنع المقرر من منع وضع الملصقات تماما على دور العبادة والاماكن الحكومية . أى أن من يريد أن يعرف شيئا عن المرشحين ومبادئهم وبرامجهم عليه أن ينتقل الى الاماكن المخصصة لهذه الملصقات .

وهكذا تتعدد القيود المتعلقة بنوعية الدعاية الانتخابية ومكانها بل وهناك قيود على الحد الاقصى للانفاق عليها مما يسهل التهرب منه من ناحية ، ويمكن استخدامها للمضايقة من ناحية أخرى ، وعلى استخدام مكبرات الصوت اكتفاء بالسماعات الداخلية فى الاجتماعات التى تحتاج الى اذن خاص ... الخ أحكام القرار المتعلق بالدعاية الانتخابية .

وفوق كل ذلك فان مدير أمن القاهرة يصرح بأن الدعاية الانتخابية محظورة حتى تتم الفصل فى الطعن التى تقدم فى طلبات الترشيح المحدد لها يوم ١٦ مارس ، أى لا يتبقى سوى ثلاثة أسابيع حتى يوم الانتخاب فى السادس من ابريل ... بل قد تمتد أعمال لجان الفصل فى الطعون بعد ١٦ مارس ، وقد يصدر قرار ــ كما حدث فى انتخابات عام ١٩٨٤ ــ بوقف الاجتماعات قبل يوم الانتخاب بأسبوع !!

وقد يكون أبلغ فى الوصول الى المقصود أن يعلن رسميا : إنه تقرر اجراء هذه الانتخابات لمجلس الشعب الجديد صامتة أو أن تتم الدعاية الانتخابية بالمراسلة بدلا من ازعاج المرشحين والناخبين بالمباح والمحرم من صنوف هذه الدعاية ، والمواقيت المحددة لها .

هذه بعض « الرتوش » المضافة خلال أسبوع للصورة المنفرة للانتخابات العامة ، ولم يقفل باب الترشيح بعد ، ولم تبدأ حملة الدعاية ، ولم ندخل مرحلة الاقتراع والفرز ... فعلينا أن نتخيل ما سيحدث فى كل هذه المراحل على ضوء ما تقدم .. ولله الامر من قبل ومن بعد ،



ليكن برنامج المعارضة الانتخابي

- إلغاء قانون الطوارئ
- إلغاء القوانين سيئة السمعة
- إطلاق حرية تأليف الأحزاب وإصدار الصحف
- وأخيرا إلغاء كامب ديفيد

اذا كانت الحكومة بحكم سلطة الحكم قد نجحت في ارغام الامة على خوض معركة انتخاب على قواعد من قانون مضحك يزيف نتيجة الانتخابات مقدما ويحول دون رأى الشعب ، فلنحول المعركة الى حملة ضارية ضد عيوب النظام القائم والجاثم فوق صدورنا وأهم هذه العيوب بعد كامب ديفيد هذه الترسانة من القوانين التى ابتدعها مخ يتعاطى صاحبه مخدرات من طراز عنيف .

ان الانتخابات في بلاد العالم كله كسباق الخيل ، يثير الاهتمام الشعبي ، لتتبع المعركة الانتخابية ومعرفة من يسبق من ، ومن يهزم من . فلنستغل هذه الخاصية في المعركة الانتخابية ولننظم حملة مشتعلة ومتصلة ضد كل ما نشكو منه ، من قوانين القهر والغلبة المفروضة على شعبنا لسنوات عديدة .

ان كل شيء يدل على ان الحكومة معتزمة الا تغير شيئا مطلقا ، فهي تعتقد ان كل ما سنته وسنه قبلها انور السادات ، من قوانين ، وكل ما تقوله وما تفعله ، هو من حقها من ناحية ، وهو الصواب والحق من ناحية اخرى .

والحكام قبل غيرهم من الناس اجمعين ، لايفهمون الاشيئا واحدا هو انه مادام ان البلد يسودها الهدوء ، فكل ما تقوله احزاب المعارضة ، وما تكتبه في صحفها من مقالات ، كلام يتبدد في الهواء . واذا كانت في بعض الاحوال تبدي التزمر مما تقوله المعارضة ، وتوعز لصحافتها ان ترد علينا بعبارة حادة ، فهذا الغضب لا يدل على احساس الحكومة بما في حديثنا من مرارة ، ولا ما فيه من حرارة ، وتعتقد ان هذه المرارة وتلك الحرارة ، مجرد ظاهرة لا تلبث ان تختفي ، ويبقى كل شيء في مكانة .

ولهذا فنحن لا ننفك ندعوا الى تعديل اسلوب النقد و الاحتجاج من القول المكتوب ، والقول الملفوظ وراء الاسوار في حجرات محصنه ، وليس حكومة مصر بدعا بين حكومات الامم والشعوب ، فلا شيء يحرك تلك الحكومات الا حينما تتدفق جموع الغاضبين في مسيرات ومظاهرات ، تخيف الحاكم من التحول الى شيء بعيد عن الغضب باسلوب يخشى الحاكم من تطوره .

ولو راجعنا تاريخ مصر وتاريخ



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

الامم الاخرى لوجدنا ان التغيير لا لايحدث الا بحركة يحس بها في الشارع . وبطبيعة الحال هذه الحركة لا يجب ان تتسم بالعنف ، أو يتخللها الشغب . فهناك فرق كبير بين التعبير عن الغضب ، الذى يوحى بانفعال عام ، وبين العمل المشوب بالعنف فهذا الاخير ، قد لا يكون تعبيرا عن الغضب ، بقدر ما يكو اخلالا بالنظام . صحيح ان المظاهرات التى تضم الالوف ومع ذلك تبقى منتظمة ، وبعيده عن الاضرار بالممتلكات العامة والخاصة ، هى من سمات الحياة السياسية في البلاد التى عرفت كيف تمارس الحياة السياسية ، في اطار من النظام وذلك لان فيها (شرطة) تعرف ان المظاهرة " " . لا تختلف من حيث معناها السياسى عن المقال والخطبة ، ولذلك يسير رجال الشرطة على جانبى المظاهرة والمسيرة ، في يقظة تمنع نشوب أى شغب ، في حين يكون قادة المسيرة أو المظاهرة احرص من الشرطة على النظام . ليبقى هذا الاسلوب من التعبير عن الاحتجاج والرفض سلميا وبعيدا عن كل انفعال غير مضبوط ، وهياج غير مطلوب .

وقد لا يعرف الكثيرون ان أول قانون منظم للمسيرات والمواكب ، صدر سنة ١٩٢٣ . وقد كررت ان هذا القانون صدر في وقت كان فيه الامر كله في يد الانجليز ، ولا احد يظن ان الانجليز كانوا يحبون ان يلجا الشعب الى أسلوب التظاهر والتجمهر ، ولكن الانجليز تعلموا في بلادهم احترام هذه الاساليب من التعبير العام ، وعرفوا كيف يضبطون اعصابهم ، حينما يسمعون بامر مظاهرة ، فيدركون ان الشعب ينتقل من اسلوب الاحتجاج والرفض ، الى اسلوب أخر والطريف ان المشرع وهو انجليزى - كتب في ديباجة القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ لتنظيم المواكب والمسيرات انه لم ينظم القانون حق الشعب في هذا الاسلوب من العمل السياسى وان الاوان قد أن ليصدر قانون منظم لها ، ليستطيع الشعب المشاركة في الامور السياسيه العامة . قال

بقلم :

فتحى رضوان

المشرع الانجليزى هذا الكلام منذ أكثر من ستين عاما ولم يخجل الساسة المصريون الذين جاءوا بعد هذا التشريع من ان السياسى البريطانى قاله ولم يصدر شيء مثله من الحكام المصريين . ولكن الذى عوض المصريين عن هذا التخلف هو ان مصر كلها خرجت في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ في مظاهرة تضم ما يقرب من مليون وكان على رأس هذا المليون رئيس وزراء مصر وحوله جميع الوزراء . وكان هذا اليوم بشيرا بان مصر تحركت عن بكرة ابيها وانها ترفض الاوضاع السيئة التى كانت قائمة وقتذاك .

والحق أن دور القضاء والقضاء الادارى بصفة خاصة ، في اقرار قواعد الحرية في مجالات التظاهر والمسيرات والمواكب دور جليل يجب ان يشاد به وينوه عنه وتفهم الاحزاب والعاملون في الحقل السياسى ما ارسته محكمة القضاء الادارى برياسة المستشار محمد عبد المجيد من مبادىء . ويتقدم هذه المبادىء قاعدة تقول ان حق الاجتماع والتظاهر حقان اصيلان . لا يحتاج الراغب في ممارستهما الى استصدار اذن من السلطة . وانما يكفى ان يخطر هذه السلطة برغبته لتتخذ كل الاجراءات الكفيلة بممارسة هذا الحق وان السلطة لا تملك المنع وهى لا تملك الحقين معا . وهذا الحكم في الواقع فتح دستورى

بقى ان تسند الهيئات السياسية هذا الحكم وتدعمه بالتصرف على مقتضاه . فلا نقبل من السلطة هذه المحاكمة التى تلجا اليها لتمتنع عن الترخيص باقامة اجتماع في مكان ما ، أو تسيير موكب أو تظاهر في موعد ما . وقد اخطر الاستاذ عبد المحسن حمودة وزير الداخلية ومعاونيه انه ينوى اقامة اربعة احتفالات في اربعة ميادين كبيرة في القاهرة ، فاجازت محكمة القضاء الادارى هذا الطلب الذى يبدو لبعض الناس مبالغا فيه ، ولكنه في رأى المحكمة ، أمر في موضعه ، ولا تثريب على الراغب في القيام به .

ويجب ان يستقر في اذهان رجال الشرطة ، انهم لا يملكون رفض اقامة اجتماع في ميدان بعينه بدعوى انه معطل للمرور . فقد جرت العادة في مصر على ان تقام السرادقات للاجتماعات في الميادين الكبرى ، اذ من الممكن اقامة السرادق في جانب من أى ميدان بحيث لا لاتتعطل سيولة المرور ، ولا يجد الناس عناء في السير في الميدان المقام في جانب منه سرادق . ولولا حس الجمهور ان الشرطة تضيق بهذه الاجتماعات المعقوده في الميادين الكبرى في مناسبة ذات اهمية . مضايقة لها تنتحل المعازير للفرار منها ولو كان في ذلك مصادرة لحق الشعب . لما اصر المشتغلون بالسياسة على اختيار الميادين الكبرى كثيرا لعقد الاجتماعات . فيها ، مع ملاحظة ان الاصل ان تكون الاجتماعات في هذه الميادين لان الغاية من الاجتماع هو جمع الالوف حول فكرة بذاتها . وان اجتماع الالوف في اجتماع ، أمر يدعو الى سرور الناس ، وتهىء له الشرطة الظروف المواتية .

ولا ننس ان القضاء العادى حكم في قضية مرفوعة ضد وزير داخلية سابق ، بالعقوبة المقيدة للحرية وبالعزل من الوظيفه ، حينما ثبت رفضه لتنفيذ حكم جنائى صادر من القضاء لتوقف وزير الداخلية عن تنفيذ هذا الحكم ، واذا كان الحكم قد الغى ، فالثابت انه لم يلغ فرفض المحكمة الاستئنائية تاييد الادانه ، فالمحكمة الاستئنائية لم تتعرض لهذا الجانب من الحكم واقتصرت اسبابها على رفع الدعوى الجنائية ضد الوزير المتهم بدون الحصول على اذن برفع الحصانة عنه بسبب كونه عضوا في مجلس الشعب .

وبذلك يبقى الحكم - الذى يعتبر سابقة جليلة وخطيرة - لم ينتقص من اهميته وخطره . ويبقى موقف القضاء الرائع في مجال الحريات العامة والحرص عليها ، موقفا يجب على مصر كلها ان تفخر به .

ولكى يستطيع القضاء مواصلة مسيرته العظيمة بهذه الاحكام الجديدة التى صدرت في السنتين الاخيرتين ، يجب ان تتحول المعركة الانتخابية بخطبها ومنشوراتها واجتماعاتها ومسيراتها ، مهرجانا لحق الاجتماع وحق التظاهر . وليرفع الخطباء اصواتهم بتاييد هذا الحق ، وليندوا بكل اسلوب ، بكل القيود التى تقيد حقوق الانسان

فاذا خرجنا من هذه المعركة بفهم جديد لهذه الحقوق ولاسلوب ممارستها ، كانت المعركة خيرا وبركة ، ولو زيفت فيها اصوات الناخبين فالشعب الذى يستطيع ان يعبر عن نفسه ، شعب لا يمكن ان يضيع له حق أو تنتهك له حرمة

المصدر : الشعب

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

رغم مقاومة القضاة
.. الحكومة تصر على تزوير الانتخابات

وقع مايقرب من الف عضو من اعضاء نادى القضاة طلبا بعقد الجمعية العمومية للنظر في تنفيذ نص المادة ٨٨ من الدستور بالاشراف القضائى على الاقتراع في الانتخابات حتى لايعهد اليهم برئاسة اللجان الرئيسية والعامة فقط دون اللجان الفرعية التى يتم فيها الادلاء بالاصوات مما يجعل هذا الاشراف صوريا وغير جدى

وتحاول الحكومة الحصول على توقيعات مضادة على طلب بعدم عقد الجمعية وهو وضع غير منطقى ومثير للقضاة .

هذا وقد وجه رئيس مجلس ادارة نادى القضاة بالاسكندرية الدعوة لعقد جمعيته العمومية الساعة السادسة مساء امس ولم يرد لنا ماتم في هذا الاجتماع حتى مثول الجريدة للطبع .

كما ينعقد مجلس ادارة نادى القضاة بالقاهرة مساء اليوم لمواصلة بحث ما اقترحه بعض اعضائه في جلسة الاسبوع الماضى من اصدار بيان يناشدون فيه رئيس الجمهورية تعديل قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية بما يحقق مطلب رجال القضاء ، ومحاوله البعض الاخر من تقديم اقتراح مضاد لاحباط الاقتراح الاول بان يتعدد رؤساء اللجان الرئيسية بحيث يشرف الواحد على ١٥ لجنة فرعية وتخصص وزارة الداخلية لكل منهم سيارة للمرور عليها وهو ما اعترض عليه من انه لايحقق الاشراف الفعلى الكامل .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧



ـ يقول الرئيس صوت الناخب لا يباع ولا يشترى ، وحزبه يشترى المرشحين !

ـ حذار من التدخل فى شئون القضاء للاستمرار فى تزوير الانتخابات باسمه !

ـ قيود انتخابية جديدة أولى بها إجراء الانتخابات بالمراسلة !



ان الصورة المنفرة التى رسمتها فى مقالى الاسبوع الماضى لانتخابات مجلس الشعب ، يبدو أنها تحتاج من وجهة نظر المسئولين الى بعض « الرتوش » لزيادتها تنفيرا .

فلم يعد كافيا أن القانون الذى يحكم انتخابات هذا المجلس ملىء بالعيوب الدستورية التى ستعصف باذن الله بالمجلس القادم ،

ولم يعد كافيا أن قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية لا يتضمن أية ضمانة جدية لكفالة نزاهة الانتخابات .

ولم يعد كافيا أن الانتخابات تجرى فى ظل حالة طوارىء تعطل ما تضمنه الدستور من حريات عامة وشخصية دون توفر ظرف من الظروف الواردة فى قانونه التى تجيز اعلان هذه الاحكام العرفية ،

ولم يعد كافيا أن حكومة حزبية ستجرى الانتخابات ، وقد عهدنا حكومة هذا الحزب تستخدم إمكانات الحكومة وأجهزة الحكم المحلى والقطاع العام وسلطاتها ونفوذها لخدمة مرشحيه ، وتقوم بتزييف ارادة الأمة عند اعلان نتيجة الانتخابات مع توفير عدد محسوب من المقاعد للمعارضين الذين تطمئن الى نوعيتهم حفاظا على الشكل الديموقراطى الذى تحرص عليه ،

. بل أصبح المسئولون عن ادارة العملية الانتخابية يتفننون فى التحكم فيها لتضييق الخناق على المرشحين من المعارضين

ولسلب ما يمكن سلبه من مرشحى أحزاب المعارضة .

وهكذا لا يكتفون بطبخ الانتخابات على هواهم ، بل يعملون على افساد الحياة السياسية ، وابعاد المواطنين عن الاساليب الديموقرطية .

ـ صورة مقززة لشراء بعض المرشحين بمعرفة الحزب الحاكم :

واذا كان الرئيس حسنى مبارك ذكر فى بيانه الى الشعب عقب اعلان نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب السابق : [ان صوت الناخب هو صوت مصر ، ولا نريد أبدا لصوت مصر أن يزيف أو يباع ويشترى] ، فانه يكون من التناقض غير المقبول أن يسعى حزبه ـ الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم ـ خلف مرشحى أحزاب المعارضة لمحاولة اقتناصهم لقوائمه الانتخابية بكل السبل أى بسيف المعز وذهبه .

فلم يصبح صوت الناخب هو الذى فى السوق يباع ويشترى ، وانما أصبح المرشحون أنفسهم !! ... ولا يتصور أنه من السهل أن يتقبل الحزب الحاكم مرشحا كان يطعن فيه بالامس ـ الامس فعلا وليس مجازا ويوجه اليه أقسى عبارات النقد ، ويختلف معه أشد الاختلاف فى كثير من سياساته ... ثم يصبح بعد يوم أو بعض يوم عضوا متحمسا للحزب الحاكم ، ويقبل أن يدرج اسمه على قوائمه طارحا خلفه ما كان يدعيه من قيم ومبادىء فى سبيل منفعة ذاتية اظهرها للعيان فوزه بمقعد مضمون ـ بالطرق المعروفة ـ فى مجلس الشعب ـ فهل هذا الشخص يصح أن تفتح له القوائم وتقدم له المقاعد التى يرأس الجالسين عليها الرئيس مبارك الذى يقول هذا القول ؟؟

قد يكون هذا المواطن المتنقل بين القوائم لمصلحته الشخصية مغلوبا على أمره لضعفه أو حاجته ـ وهو بشر على كل حال ـ ولكننى ألوم بصورة أشد هذا الحزب الحاكم الذى يتهافت عليه الانتهازيون وما أكثرهم .. فما الحكمة اذن من البحث عن نقاط الضعف فى مرشحى المعارضين والعمل على التاثير فيهم لنقلهم الى صفوفه ، وأمامه الكثيرون من المنتفعين والانتهازيين ؟

انها صورة مقززة .. يشمئز منها كل رجل شريف ... وكل صاحب مبدأ .. بل انها تعتبر اسوأ قدوة يمكن أن يقدمها الحزب الحاكم بقيادة الرئيس حسنى مبارك لشعب مصر بل للعالم باسره ... وتجعل الشباب يعاف العمل الحزبى ، ويكفر بالديموقراطية .

وأود أن أعيد على مسامع الرئيس مبارك كلماته فى البيان المشار اليه حتى يتدخل لايقاف هذا التخريب فى ضمائر المواطنين وفى ثقتهم فى نظامنا الديموقراطى اذ قال :

إننى أقول لكل الاحزاب (ومن بينها طبعا الحزب الوطنى الديموقراطى) ضعوا فى اعتباركم شباب مصر الذى سيتولى المسئولية من بعدنا ، ضعوا فى اعتباركم اننا نريد لهذا الشباب أن يؤمن بان الديموقراطية حقيقة يعيشها لاشعار زائف يتردد أمامه .. نعم نريد لهذا الشباب أن يكمل الطريق حاميا الديمقراطية ، مدافعا عنها أمام اعداء الديمقراطية ، مضيفا اليها لا منصرفا عنها أو ضائقا بها ،

كيف بالله يتحقق ذلك وهو يرى هذه الصور البشعة لانتقال من راهم يخطبون أو يكتبون كقيادات فى حزب من الاحزاب المعارضة ، ثم فجاة وبلا تغير فى سياسات الحزب الحاكم أو أساليبه يصبح من الناطقين باسمه والممثلين له والجالسين على مقاعده بمجلس الشعب ... الا يكون معذورا ان ظن بهؤلاء الظنون .. وأعلن سخطه علي الاحزاب ومن فيها ؟!

ارحموا الشباب ... وارحموا مصر ... يرحمكم الله .

ولننتقل الى صورة أخرى مثيرة من صور تدخل السلطة فى القضاء لمنعه من الحفاظ على عزته وكرامته ، ومن تمكينه من أداء دوره الذى كلفه به الدستور فى الانتخابات العامة ، توصلا لاطلاق يدها للتلاعب فيها .

ـ حذار من التدخل فى شئون القضاء لتستمروا فى تزوير الانتخابات باسمه :

فقد فوجىء رجال القضاء والنيابة بتصريح منشور فى الصحف اليومية الصادرة يوم الجمعة الماضى ٢٧ فبراير على لسان المستشار مقبل شاكر مدير ادارة النيابات وسكرتير عام نادى القضاة ينفى فيه مانشر فى بعض الصحف من أن هناك دعوة لعقد جمعية عمومية غير عادية للنادى للنظر فى موضوع إشراف القضاة على الانتخابات مقررا أن هذه الجمعية لاتعقد الا بناء على دعوة من رئيس محكمة النقض بوصفه رئيسا لها أو من رئيس مجلس ادارة النادى وذلك طبقا للقانون ولائحة النادى . .

كان هذا التصريح مفاجأة لهم لانه يخالف نص المادة ١٢ من النظام الاساسى لنادى القضاة المسجل بوزارة الشئون الاجتماعية برقم ٤ لسنة ١٩٦٦ بالتطبيق لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، والتى تقرر بان يدعو رئيس الجمعية



بقلم الدكتور :

محمد حلمى مراد

العمومية أو رئيس مجلس الادارة الاعضاء للاجتماع بناء على طلب مجلس الادارة أوكلما طلب انعقادها ربع الاعضاء أو مائتان منهم أيهما أقل مع بيان الغرض من الاجتماع .. وقد تم جمع ما يقرب من ألف توقيع من أعضاء النادى لعقد جمعيتهم العمومية ، فكيف يتغافل سكرتير عام النادى عن شطر من المادة المنظمة لكيفية دعوة الجمعية العمومية ، الواردة بلائحة النادى ؟؟

وليس فى طلب عقد جميعة عمومية من القضاة وأعضاء النيابة للنظر فى أمر يتعلق بكرامتهم وسمعتهم أى غرابة إذ ان إشراف رجال السلطة ، القضاة ، على الانتخابات العامة على أساس رئاستهم للجان العامة والرئيسية لا يعتبر سوى اشراف صورى اذ ان الاقتراع يتم فى اللجان الفرعية المتعددة المنتشرة فى شتى أنحاء كل دائرة انتخابية .. وهو ما يخالف المادة ٨٨ من الدستور التى تقضى بأن يتم الاقتراع تحت اشراف أعضاء من هيئة قضائية .

وإذا كان الاشراف الوهمى للقضاة على الانتخابات العامة من خلال اقتصار اشرافهم على اللجان العامة والرئيسية من شانه ان يعترض سمعة القضاء للمساس بها نتيجة ما يحدث بعيدا عنهم فى اللجان الفرعية ، ويهدر ثقة المواطنين فيهم ، فانه يصبح من أوجب واجباتهم أن يغضبوا لوضعهم فى هذا الوضع المريب وأن يهبوا للدفاع عن شرفهم ، لايمكن القول ان فى ذلك اشتغالا بالسياسة لانهم لايهدفون الى نصرة حزب على حزب او تاييد تيار على حساب تيار اخر ، وانما الدفاع عن سلطان القاضى واستقلاله وحمايته من العبث والتشكيك .

ولنقرأ معا ما أوردته المذكرة الايضاحية لقانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ اذ تقول :

خير ضمانات القاضى هى تلك التى يستمدها من قرارة نفسه ، وخير حصن يلجا اليه ضميره . فقبل أن تفتش عن ضمانات القاضى . فتش عن الرجل تحت وسام الدولة . فلن يصنع الوسام منه قاضيا ان لم يكن له بين جنبيه نفس القاضى ، وعزة القاضى ، وكرامة القاضى ، وغضبة القاضى لسلطانه واستقلاله .

والواقع ان طلب عقد جمعية عمومية غير عادية للنظر فى هذا الموضوع ليس بالأمر الجديد ، فقد سبق أن قررت الجمعية العمومية لنادى القضاة أن ينشر بيان حول هذا الموضوع بمناسبة الانتخابات العامة القادمة ، كما قررت الجمعية العمومية الأخيرة تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون يكفل تنفيذ نص الدستور تنفيذا سليما غير أن اللجنة المشكلة لم تتقدم بعد بهذا المشروع المطلوب .

هذا وقد جاء ضمن توصيات مؤتمر العدالة الأول المعلنة فى ٢٤ أبريل ١٩٨٦ بنادى القضاة ، ووعد الرئيس حسنى مبارك عند افتتاحه بأنه سيضعها موضع الاعتبارة !

(تنظيم الاشراف القضائى على الانتخابات النيابية فى كافة مراحلها بما يحقق رقابة جادة وفعلية ، وان يرأس القضاة اللجان الانتخابية ، كافة ، وان استلزم ذلك اجراء الانتخابات على مراحل ..

فليس اذن من الغريب أن يتحرك القضاة ، وقد أعلن عن اجراء انتخابات عامة ـ للمطالبة بتنفيذ ما طلبوا به تحقيقا لحسن أداء مهمتهم وحفاظا على عزتهم وكرامتهم بين بنى وطنهم ... وانما الغريب حقا أن تصدر الاوامر من وزارة العدل الى رؤساء المحاكم ليحملوا القضاة على التوقيع على طلبات بعدم عقد الجمعية العمومية لنادى القضاة !! ... وأن يتم اتصال مدير ادارة النيابات بالمحامين العامين للضغط على أعضاء النيابة الموقعين على طلب عقد الجمعية بسحب توقيعاتهم !! ... ان هذا الاجراء يعتبر أمرا غير مسبوق ليس فى الوسط القضائى المبجل بل فى أوساط الجمعيات الخاصة والشركات !!

ومن ناحية أخرى فان هذا التصرف هو الذى يعتبر اشتغالا بالسياسة لانه يريد كبت صوت القضاة المحايدين المستقلين الذين ينافحون عن عزة القضاء وطهارته ارضاء لما تريده الحكومة ، الحزبية ، التى لا ترغب فى التطبيق السليم للنص الدستورى الخاص بالاشراف القضائى على الاقتراع فى عملية الانتخابات العامة .

نقول للمتدخلين ارفعوا أيديكم عن السلطة القضائية فهى مستقلة عن غيرها من السلطات ، ولا تلعبوا بالنار ، فانها تحرق اللاعبين بها ... وأقول لأصحاب القرار وفى مقدمتهم رئيس الجمهورية : انصتوا جيدا لصوت العدل والحق ... ولا تستمعوا لصوت النمامين المنافقين الذين سبق أن أوقعوا الرئيس الراحل جمال

عبد الناصر فى موقعة لا محل لها مع القضاء والتى اصطلح على تسميتها بمذبحة القضاء ، وكنت من أول المحذرين من المتسببين فيها .

ـ قيود جديدة للدعاية الانتخابية يراد بها اجراء انتخابات صامتة :

والاضافة الثالثة المنفرة تتعلق بقرار وزير الداخلية المنظم لدعاية الإنتخابية فى انتخابات مجلس الشعب الجديد والتى قيل أنها تعتمد على اساسيات القرار السابق عليه مع « اضافة اتجاهات جديدة تناسب المتغيرات » ... ولا يمكن أن تكون الاتجاهات الجديدة تخفيفا من القيود بل تغليظا لها .

فلم يعد ورود المحظورات فى النشرات الانتخابية فى القرار بكاف لتقييد المرشحين بل أصبح متعينا اعتماد هذه النشرات من جهات الأمن قبل طبعها وتوزيعها ... فضلا عن ضرورة اخطار المرشح لقسم الشرطة المختص بأسماء الاشخاص الذين ينوبون عنه فى تنظيم الدعاية الانتخابية له . وذلك قبل البدء فى تنفيذها ..وهو ما يعطل الدعاية الانتخابية المحدد لها أيام معدودات ، ويجعل المشرفين عليها فى خوف من تعرض الشرطة لهم اذا كانوا يعملون مع مرشح معارض .

كما أن المواكب الانتخابية ممنوعة .. ولست أدرى كيف يمر المرشح مع أنصاره على المحلات والمقاهى والاندية ومقرات العائلا ت فى الريف دون أن يعد هذا المرور فى حكم المواكب المحظورة بموجب هذا القرار . .

وأضاف وزير الداخلية فى حديثه عن هذا القرار بجريدة الأهرام يوم ٢٧ / ٢ /١٩٨٧ ان النية تتجه الى تخصيص أماكن محددة لتعليق ملصقات الدعاية للمرشحين ذلك فضلا عن المنع المقرر من منع وضع الملصقات تماما على دور العبادة والاماكن الحكومية . أى أن من يريد أن يعرف شيئا عن المرشحين ومبادئهم وبرامجهم عليه أن ينتقل الى الأماكن المخصصة لهذه الملصقات .

وهكذا تتعدد القيود المتعلقة بنوعية الدعاية الانتخابية ومكانها بل وهناك قيود على الحد الاقصى للانفاق عليها مما يسهل التهرب منه من ناحية ، ويمكن استخدامها للمضايقة من ناحية أخرى ، وعلى استخدام مكبرات الصوت اكتفاء بالسماعات الداخلية فى الاجتماعات التى تحتاج الى اذن خاص ... الخ أحكام القرار المتعلق بالدعاية الانتخابية .

وفوق كل ذلك فان مدير أمن القاهرة يصرح بأن الدعاية الانتخابية محظورة حتى تتم الفصل فى الطعن التى تقدم فى طلبات الترشيح المحدد لها يوم ١٦ مارس ، أى لا يتبقى سوى ثلاثة أسابيع حتى يوم الانتخاب فى السادس من ابريل ... بل قد تمتد أعمال لجان الفصل فى الطعون بعد ١٦ مارس ، وقد يصدر قرار ـ كما حدث فى انتخابات عام ١٩٨٤ ـ بوقف الاجتماعات قبل يوم الانتخاب بأسبوع !!

وقد يكون أبلغ فى الوصول الى المقصود أن يعلن رسميا : إنه تقرر اجراء هذه الانتخابات لمجلس الشعب الجديد صامتة أو أن تتم الدعاية الانتخابية بالمراسلة بدلا من ازعاج المرشحين والناخبين بالمباح والمحرم من صنوف هذه الدعاية ، والمواقيت المحددة لها .

هذه بعض « الرتوش » المضافة خلال أسبوع للصورة المنفرة للأنتخابات العامة ، ولم يقفل باب الترشيح بعد ، ولم تبدأ حملة الدعاية ، ولم تدخل مرحلة الاقتراع والفرز ... فعلينا أن نتخيل ما سيحدث فى كل هذه المراحل على ضوء ما تقدم .. ولله الامر من قبل ومن بعد ،



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مـارس ١٩٨٧

حوار مع الدكتور عمر عبد الرحمن

الحزب الوطني يحاول أن يقضي على المعارضة

● في منزله الكائن بأحد بلوكات المساكن الشعبية بـ «الحادقة» بـ «الفيوم» كان هذا اللقاء . وفي جو فقير تماما كان لقاء (الشعب) بالرجل العالم الفاضل الموسوعة الجرىء الذي يمثل الشيخ الأزهري كما هو مطلوب منه ، بدوره الرائد واحساسة بنبض شعبه المسلم وبأحقيته بمكانته وجدارته بدوره المنوط به لا ننسى يوم أن وقف د . عمر عبد الرحمن ـ المعتقل آنذاك ـ في ساحة محكمة أمن الدولة مدافعا عن عقيدته ودينه قائلا :

انني مطالب امام عقيدتي وامام ضميري أن ادفع الظلم الجبروت وارد الشبهات والضلالات واكشف الزيغ والانحراف وافضح الظالمين على أعين الناس وإن كلفني ذلك حياتي وما أملك فاذا كانت النيابة تطالب بإعدامي فان هذا لا يروعني ولا احزن له . بل اقول حينئذ « فزت ورب الكعبة » ، واردد مستبشرا ، ولست ابالي حين اقتل مسلما .
على أى جنب كان في الله مصرعي

أجرى الحوار :

محمود جمال الدين

● د . عمر .. كيف ترى انتخابات مجلس الشعب الحالية ؟

●● رأيي انها مهزلة من المهازل المستمرة في اللعب بأقدار الشعب وفي ادعاء الحرية والديموقراطية ، ولا ادل على ذلك من قول رئيس الجمهورية انه يعطى الشعب حقوقه من الحرية والديموقراطية جرعة . جرعة أو بالقدر الذي يحتملونه ، كأنه يرى أنه وصي على هذا الشعب وأنه قوام عليه ، لا يريد أن يعطيه حقه مرة واحدة خشية أن يصاب بالبطنة أو بالتخمة . وهذا يدل على أن الحكام يعتبرون اعطاء الشعب حقوقه إنما هي منة منهم وتفضل واكرام من عندهم لهذا الشعب وهم بذلك لا يقلون خطرا ولا فسادا عن غيرهم من الحكام في عهد الملكية . ثم إن حرص الحزب الحاكم على بقاء الانتخاب بالقائمة يشكل تهديدا لما يزعمونه من ديمقراطية ذلك لأن الناخب لا يعرف في أكثر الاحيان الشخص الذي ينتخبه أو يمثله ، ولأن الدول التي تقول انها متمسكة بالديموقراطية لا تفعل شيئا من ذلك ، بل ذلك مما استحدث الحزب الحاكم ليضعف من موقف خصومه ، بل انه بذلك يحاول أن يقضي على المعارضة ، ولو كان عنده شيء من الفهم لعلم أن وجود المعارضة انما هو استمرار له وتثبيت لاركانه . ثم ان المهزلة تستمر لما نرى من بوادر التزوير في الانتخاب الذي وقع في المرات السابقة ولم يخل أى انتخاب من ذلك التزوير لصالح الحزب الوطني ، فانه على الرغم من الفضائح التي نشرت وتنشر في موضوع الانتخاب وما حدث فيه من تزوير فان الحزب الحاكم لم يقدم الى الآن ولا ضمانة واحدة تكفل نزاهة الانتخاب وسلامة التصويت ، والحكومة لسلامة بقائها تختلق من القوانين وفي وضع النسب (٨ ٪ للاحزاب و٢٠ ٪ للمستقلين) ما يكفل لها البقاء ، وهو أمر اقرب الى الديكتاتورية منه الى الديموقراطية ، ذلك لأن هذا الامر لم يؤخذ فيه رأى المعارضة ولا استشير فيه الرأى العام ، انما هو أمر فرضه التحكم والاستبداد .

التحالف هو أصدق القوى المطالبة بالشريعة وعلينا دعمه

● في رأيك ما الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه التغيير اذا اغلق طريق التغيير عبر ارادة الشعب ؟

●● اذا لم يعط الشعب حقه كاملا فيجب عليه أن ينتزع حقه من حاكميه بالاسلوب الذي يراه ، واذا سكت الشعب على الظالم وصمتت الجماهير صمت القبور فلينتظروا عذابا وعقابا من عند الله حيث قال الله عز وجل (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا ان الله شديد العقاب) .

د . عمر ما توقعاتكم لنتائج هذه الانتخابات ؟

ـ توقعاتي أن الحزب الحاكم سيحافظ على الحد الادنى الذي يحتاج اليه وهو ٧٠ ٪ لكي يتمكن من انجاح رئيس الجمهورية الحالي والحزب الحاكم طامع بعد ذلك في المزيد .

● ما رأيك في اللافتة التي يعلقها الحزب الحاكم في كل موسم انتخابي معلنا انه سيطبق الشريعة الاسلامية ؟

●● مواصلة الكذب على الله ورسوله والاتجار بالدين الذي يرمون به غيرهم والضحك على انفسهم ثم على الناس استهتارا بالجماهير واستهزاء بهم وعدم المبالاة باقدارهم وخداع الشعب بمثل هذه الوعود الكاذبة (يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون ، في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون)
ولا ادل على ذلك من أن رئيس مجلس الشعب الممثل من قبلهم قد أوقف المناقشة في أمر الشريعة الى شهر مايو ، ثم أوصى الى بعض اتباعه ـ شياطين الانس والجن يوحي بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا ـ أن يقدموا اقتراحا باغلاق باب المناقشة في أمر الشريعة ووافق عليها اتباع الحزب واغلق بذلك حتى مجرد الكلام والمناقشة في امر الشريعة الاسلامية على انهم لم يتقدموا خطوة واحدة في ظل حكمهم لتنفيذ أى تشريع اسلامي (أفرأيت من اتخذ إلهه هواه واضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله) .



■ ملحوظة : قبل أن يكمل د. عمر اجابة هذا السؤال دق جرس التليفون وكان المتكلم هو العميد / ابراهيم عبد الرازق رئيس فرع مباحث أمن الدولة بالفيوم والذى طلب من الدكتور عدم الانتقال الى أى مكان خارج محافظة الفيوم بدون أن يبلغه فرد عليه الدكتور : لماذا ؟ فقال العميد انها أوامر وزير الداخلية : ممنوع الندوات .. ممنوع الخطب .. ممنوع .. ممنوع .. ممنوع (قائمة طويلة) .

× × × ×

● ما رأى فضيلتكم فى التحالف بين العمل والاخوان والاحرار . ما رأيكم فى هذه القائمة .. قائمة العمل ؟

●● لا باس بذلك التحالف مادام كل من الفريقين قد ارتأى ذلك صالحا له ومادام ذلك سيجعلهما يتخطيان السدود والحدود التى وضعها الحزب الوطنى فى طريق المعارضة ، سوف اكون بالخارج يوم الانتخابات ولو بعثت بصوتى فاعطى صوتى لهذا التحالف بالتاكيد . ولا شك أن كل الجهد يبذل للنيل من الحزب الوطنى وهذا التحالف هو اصدق القوى المطالبة بالشريعة وعلينا دعمه .

ابراهيم شكرى فى شربين

اشتراكيتنا من الاسلام .. وتحالفنا من أجل الخير

كتب : على أبو حطب

بدأ المهندس ابراهيم شكرى المعركة الانتخابية من شربين بصلاة الجمعة فى مسجد الشربينى مع أهالى ومواطنى شربين وقيادات حزب العمل الاشتراكى بمحافظة الدقهلية وعلى رأسهم الدكتور أمين الدكرورى امين عام محافظة الدقهلية ، والحاج السعيد كامل والمستشار حمدى الشيوى وبعد الصلاة انتقل موكب الزعيم الى مقر حزب العمل بشربين .

□ واستفتح شكرى حديثه بان الانتخابات الماضية كانت درسا يجب ان نتعلم منه ، فلقد حصلت المعارضة على ١٢٠ مقعدا لم تحصل منها الا على ٥٨ مقعدا فقط .



□ وأضافت : كانت اقتراحات اللجنة العليا لحزب العمل اما مقاطعة شاملة او تنسيقا كاملا مع كافة الاحزاب وبعد ان تم انسحاب الوفد المفاجىء أتجهت النية فى التنسيق مع الاحزاب الاخرى .

وأثناء انعقاد اللجنة العليا حضر وفد من جماعة الاخوان المسلمين ليعرضوا مبادرة الدخول فى قائمة واحدة .. وتم الاتفاق على مبدأ الدخول .واستمرت الاتصالات بالامين العام للتجمع وكانت ملاحظته كيف لم يدع الى الاجتماع السابق برغم أن الاجتماع لم يكن مرتبا له ! وكذلك الاختلاف على النسبة وبعد ذلك رفضت اللجنة المركزية للتجمع الدخول فى التحالف .

محاولات افشال التحالف

وبعد ذلك بدأت المحاولات لافشال هذا التحالف بضغوط وصور مختلفة وبخاصة على حزب العمل .

فقط علينا ان نتمسك بحبل الله وان نستجمع كل الهمم لان تحالفنا للخير وليس للهدم فنحن نريد ديمقراطية كاملة وليست على جرعات .

واختتم : أساس اشتراكيتنا تنبثق من العدل فى الاسلام وليست من الماركسية او الشيوعية او غيرها فلنتمسك بهذا التحالف والله اكبر ويحيا الشعب .

كلمة الشعب

وبعد ذلك انتقل موكب الزعيم ومن خلفه قيادات الحزب بالدقهلية الى عزبة شكرى حيث السرادق المقام فى حديقة المهندس ابراهيم شكرى وقد تحدث الزعيم الى قيادات الحزب واهالى القرية الذين تجمعوا عن بكرة ابيهم فقال ان هذه الليلة ادعو الله سبحانه وتعالى ان تكون فاتحة خير وقال أذكر انه فى عام ٥١ وبعد ان قمت بواجبى نحو الشعب فى رفع كلمة الشعب فى مجلس النواب مطالبا بالاصلاحات ومطالبا بوقف الاسراف ومظاهر اللهو والبذخ والفجور ومطالبا بان يكون هناك عدالة اجتماعية وبعد ان طالبت بتحديد الملكية الزراعية عرفت هويتى فكان لابد ان يحاربونى فاتهموننى بالعيب فى الذات الملكية !؟

لقاء كلمات منشورة وقبضوا على وسجنت وبعد ان خرجت ذهبت الى شربين وقد كانت الجموع تنتظرنى ولم يعجب الشرطة هذا الاستقبال وقال الاخوة نريد أن نجلس معك نحتفى بك فقلت نأتى الى هنا وفى هذا المكان .. وفى نفس الموعد تقريبا (ان هذه الليلة تذكرنى بتلك الليلة تماما) هذه الليلة ممكن أن يؤرخ بها ان شاء الله

اعلاء كلمة الله

ثم قال : انى مستبشر خيرا بهذه المعركة بعد هذا التحالف التى انتهت اليه مساعينا للوقوف ضد جبروت الحزب الوطنى .. وطريقنا الى ذلك هو بالتنظيم الجيد فى ال ٤٨ دائرة .

وسنحاول ان نحدث مانسميه تيارا عاما يمكن ان يكون مساندا للجبهة تحت تيار جزب العمل وهو يستهدف بالفعل اعلاء كلمة الله سبحانه وتعالى ان هذه المعركة معركة كبيرة من اجل الشعب ومن اجل تطبيق الشريعة الاسلامية .

معاناة الجماهير

وبعد ذلك تحدث المجاهد الكبير عن معاناة الجماهير وقال ان الجماهير مازالت حائرة يطالبون بحجرة صغيرة وصالة

ويأتى من يقول اننا نبنى ٢٠٠ وحدة سكنية . ان الجماهير ترى العمارات الكبيرة ومازال الكثير منها غير مشغول والآخر لايجد من يسكنه بالثمن الباهظ .

وان الخريجين لايجدون فرصة عمل وانهم يتهربون من هذه الالتزامات وتأتى مواعيد الدفعة المتوسطة والعليا دون ان توفر اى فرص عمل لهم .

كيف ندعو الشعب ان يزيد الانتاج وهو يرى انتاجه يسرق ؟ !

لن نذبح هذه المرة

ثم عاد الشهيد الحى وتحدث عن الانتخابات مرة ثانية وقال ان هناك مشاركة وتحالفا مباركا باذن الله انها معركة انتخابية نتعاون فيها لكى نوسع بالفعل الارضية للمعارضة لتؤدى رسالتها داخل مجلس الشعب لالكى تقبض ثمن حضور الجلسات .

ان تنافسنا مع الحزب الوطنى والاحزاب الاخرى تنافسا شريفا اننا لن نقدم لهم انفسنا هذه المره لكى يذبحونا ذبحا كما حدث فى المرة السابقة .

واذا منعوا الاذاعة يجب ان يكون كل منكم محطة اذاعة متنقلة واذا منعوا عنا التليفزيون ستكون هناك شرائط الفيديو المسجلة

فتنة القوائم

علينا ان نقف ضد الفتنة الكبرى ان هذه القوائم فتنه لتقويض الاحزاب وليس لتاسيسها .

يجب ان يكون الناخب هو الذى يرتب القائمة وليس يوسف والى او غيره .. ؟

يتحدثون الان أن الذين يدخلون فى قائمة واحدة يخالفون القانون اى قانون !؟

ان القانون الذى لايمكن انَ نخالفه هو الشريعة كيف يقولون : اننا نخدع الشعب ونحن نقول : اننا ندخل من قائمة واحدة تضم العمل والاخوان والاحرار وبعض الشخصيات العامة .

اننا نريد ونحاول ان نصحح الامور بطريقة شرعية يجب ان نحافظ على الصناديق ونموت دفاعا عنها اذا اردتم ديمقراطية صحيحة لابد ان ندفع الثمن ان الديمقراطية ليست منة من احد أن ارادة الشعب هى التى تحدد اساليب الديمقراطية

ان اى قائمة ينتهى اليها القيادات من حزب العمل والاخوان وحزب الاحرار علينا جميعا أن نقف خلفها خططوا على ان تحصلوا على اغلبية المقاعد وليس مقعدا هنا او مقعدين هناك

معركة الإنجازات !؟

كمال الشاذلى يقول ان المعركة الانتخابية هذه المرة معركة إنجازات اى إنجازات ؟؟!! ففى مرفق التعليم مدارس تعمل على ٣ فترات وبعدها على فترتين ان التعليم يوم دراسى كامل ومدرس يعلم الابناء الصلاة والقيم وان يكون هناك انشطة تجعل الطفل يفكر لانريد صمامين اما فى مرفق الصحة فان المستشفيات العامة لاتوجد بها الاساسيات ويقولون بعد ذلك تعليم مجانى وعلاج مجانى .

وان مشكلة الاسكان لم يحلوا فيها شيئا ومشكلة الغذاء فان طعامنا يأتينا من الخارج كل ذلك وغيره الكثير من سياسات الحزب الوطنى .

وبعد ذلك تحدث المهندس ابراهيم شكرى عن ماحدث فى نوسا البحر والاسماعيلية قبل المعركة الانتخابية الماضية ثم اختتم حديثه الطويل بشعار المعركة الانتخابية القادمة :

الله اكبر ويحيا الشعب، الله اكبر ، وتحيا مصر، الله اكبر ولله الحمد

هذا وكان قد تحدث كل من الدكتوران الدكرورى أمين عام محافظة الدقهلية ، وقال لقد أدينا فى المعركة السابقة اداء جيدا شهد له اعضاء الحزب الوطنى وقد حاول



المصدر : الشعب

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

الحزب الوطنى ان يستقطب البعض منا . إنك يازعيم تعيش فى ضمائرنا واننا على الحقُ وهم على الباطل ، وقال : ان وجود الاخوان معنا سوف يضيف الكثير الينا .

وتحدث الحاج السعيد كامل امين الدائرة الاولى فقال : اننا نقف وننادى بمصالح ومطالب الجماهير اذا كانت مطالب عادلة نحن نحمل الامانة على أعناقنا مهما كانت المرارة .

وقد اختتم كلمته بان الصناديق قادمة وانتم رجال فلابد ان نقف جميعا اقوياء .

وقال الدكتور السيد ابو العلا عضو مصر الفتاة ورفيق الزعيم حينما يذكر ابراهيم شكرى يجب ان نذكر أنه الرجل الذى تعلمنا منه الوفاء وتحدث السيد ابو العلا عن الاغذية الملوثة .. وقال إن مصر ؟!

تريد ان نعود الى الله تريد ان نقف خلف من قال لا إله الا الله باحق

وتحدث الاستاذ عيد حويدى مرشح الدائرة الاولى عن مفهوم المعارضة فى الاسلام :

وتحدث المهندس محمد سلطان منيه النصر عن الصدق فى الاسلام

وقد تحدث حسنى حسانين عن شباب عزبه شكرى ورجب عبد الواحد عن اتحاد طلاب جامعة المنصورة وبارك تحالف حزب العمل والاخوان وقدم الاستاذ مصطفى خليل ابيات زجلية بعنوان احنا مين .. وهم مين

على هامش الجوله

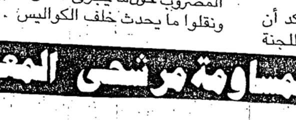
ـ انضم الى حزب العمل الاستاذ السيد ابوالعز كشك عضو مجلس الشورى وتوجه برسالة الى المؤتمر جاء فيها : لم اكن طوال حياتى بعيدا عن المهندس ابراهيم شكرى وقال : سوف تجدونى دائما معكم فى حزب العمل سواء دخلت الانتخابات او لم ادخل .. سواء نجحت اولم انجح

ـ حضر ابن من ابناء شربين يقطن فى الاسكندرية جاء ليصلى معنا وسلم للزعيم مظروف به مبلغ من المال تبرعا منه للمعركة الانتخابية

ـ حزب العمل والاخوان سد منيع على الطغيان : اسلامية اسلامية لاشرقية ولاغربية هتافات دوت فى أرجاء المؤتمر :



● ضغوط أمنية لمساومة مرشحى المعارضة



وبدأ العد التنازلى للانتخابات :

تشير الدلائل أن المعركة الانتخابية الحالية ، سوف تكون من أشرس المعارك الانتخابية التى شهدتها البلاد ، فالحزب الوطنى أصبح مهددا بألا يحصل على الأغلبية التى تتيح له السيطرة على مقاليد الأمور فى المجلس . بسبب مجمل سياساته الخاطئة والمتناقضة ، .. ومن هنا جاء رفض الحكومة الاستجابة لطلبات قادة المعارضة بضرورة وضع الضمانات اللازمة لنزاهة وسلامة العملية الانتخابية .

والصورة من داخل الحزب الوطنى تؤكد أن الصراع تفاقم لدرجة خطيرة ، مما حدا باللجنة المشرفة على اختيار المرشحين الى فرض طوق من السرية على أسماء المرشحين ، تخوفا من حدوث إنهيار فى صفوف الحزب قبل اغلاق باب الترشيح .

ومع اقتراب موعد الانتخابات ، أصبحت الأحزاب فى حالة من السباق مع الزمن .. محرورو « الشعب » اقتحموا طوق السرية المضروب حول ما يجرى داخل مقار الأحزاب ، ونقلوا ما يحدث خلف الكواليس .

حزب العمل

● استمرت المشاورات طوال الاسبوع الماضي بين اعضاء اللجنة المشكلة لاختيار المرشحين ، وحتى صباح يوم الاحد الماضي انتهت اللجنة من اختيار المرشحين في ٣٠ دائرة ، وتم الاتفاق بصفة مبدئية على ان يحتل صدر القائمة في السويس احد مرشحي الاخوان المسلمين ، بينما يحتل حزب العمل المركز الثاني ، وفي بورسعيد سيحتل مرشحو الاخوان المركز الاول ، بينما سيتصدر مرشحو حزب العمل القوائم في كل من الدائرة الاولى ومقرها بندر قنا حيث سيحتل يحيى شعلان عضو اللجنة التنفيذية وامين الحزب بقنا المركز الاول ، والدائرة الثانية بسوهاج ، الوادى الجديد ، البحر الاحمر ، اسوان ، الاسماعيلية ، دمياط ، ودوائر الدقهلية الثلاث ، وسط القاهرة ، وينتظر ان يتصدر الاخوان قوائم العمل في بني سويف

ومن المتوقع اعلان اسماء باقي المرشحين اليوم او غدا .

● ومن المنتظر أن يتصدر يحيى شعلان أمين حزب العمل بقنا وعضو اللجنة التنفيذية قائمة العمل ، ويرجح أن تشمل القائمة الشيخ أحمد حنفي القاضي مفتش وعظ قنا و أسوان وتشكل الدائرة الاولى بقنا معقلا قويا لحزب العمل حيث فاز حزب العمل في الانتخابات الماضية بمقعد في الدائرة التي شهدت استشهاد نعمات حسن على أيدى زبانية الحزب الوطني ، غير أن نسبة الـ ٨ ٪ وقفت عائقا أمام تمثيل نائب قنا في الدورة الماضية .

● صراعات الحزب الوطني

تزايدت حدة الصراع المتصاعد بين الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق والدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطني ، فعلى الرغم من نجاح الدكتور والى في اقصاء المحجوب من المشاركة في اللجنة المشكلة لاختيار مرشحي الحزب الوطني ، وتضاؤل فرص اعادة انتخاب المحجوب لرئاسة مجلس الشعب المقبل ، إلا أن المحجوب لم يستسلم للهزيمة ، واستمر طوال الاسبوع الماضي في ممارسة ضغوط شتى بهدف اعادة ترشيحه لرئاسة المجلس — فهو من جهة يدفع بمؤيديه من ابناء بلدته (الزرقا) بمحافظة دمياط الى الحضور يوميا وعلى افواج الى مقر مجلس الشعب للاعلان عن تاييدهم له ، ويتواجد بصفة مستمرة داخل مجلس الشعب اتوبيس مكيف مكتوب عليه (القاهرة — الزرقا) مهمته نقل المؤيدين الى المجلس واعادتهم في عدة رحلات يقوم بها الاتوبيس يوميا .

ومن جهة أخرى يجرى المحجوب اتصالات مكثفة مع أعضاء الحزب الوطني الذين من المرجح ترشيحهم على قوائم الحزب الوطني ، حيث يستدعيهم من محافظاتهم للحصول على دعمهم له وتاييده في العودة لرئاسة المجلس الجديد ، وقد استقبل يوم الخميس الماضي وفد أعضاء الحزب الوطني من محافظة أسوان حيث طلب اليهم الوقوف الى جواره ضد محاولات الدكتور والى الهادفة الى تقليص نفوذه وابعاده عن تقلد أى موقع هام في المرحلة المقبلة .

ومن المتوقع أن تشهد دائرة الاسماعيلية معركة ساخنة بين قائمة حزب العمل والحزب الوطني ، ومعروف ان قائمة حزب العمل كانت قد حصلت في الانتخابات السابقة على ١٠ ٪ من الاصوات .

وتدور معركة رهيبة بالاسماعيلية بين قيادات الحزب الوطني لاختيار أسماء المرشحين ، فبعد أن تقرر ترشيح عثمان احمد عثمان على المقعد الفردى في الدائرة ، أصبح من المتوقع أن يخوض صبرى مبدى المحامى الانتخابات في قائمة الحزب الوطني .

ويلقى صبرى مبدى معارضة شديدة من قيادات الحزب الوطني بالمحافظة نظرا لاتجاهاته الناصرية ، ويبرز النائب العمالى أحمد أبو زيد كمرشح قوى ينتظر ان يحتل رأس قائمة الحزب بالمحافظة ، بينما يدور صراع بين قيادات الحزب في مراكز (التل الكبير ، والقنطرة ، وفايد) ففي التل الكبير يدور الصراع بين ٣ شخصيات من الفئات هم : — جبر ابراهيم جبر (المرشح السابق) ورجل أعمال ، ومحمود فهمى أمين الحزب الوطني بالتل الكبير ، وعبد الكريم بغدادى رئيس مدينة فايد وينتظر حسم هذا الصراع لمصلحة محمود فهمى وفي فايد يحتدم الصراع بين محمود سليم النائب السابق في المجلس المنحل وعبدالله الشناوى امين مساعد الحزب الوطني ، ويتوقع استبعاد مركز فايد من ترشيحات الحزب .

وفي القنطرة اشتعل الصراع بين النائب السابق اسماعيل محمد اسماعيل (القنطرة غرب) وممدوح يعقوب (القنطرة شرق) وذلك لاحتلال مقعد العمال .

ومن المنتظر أن يحسم الصراع لمصلحة ممدوح يعقوب ، ومن المعروف أن ممدوح يعقوب أمين الحزب الوطني بالقنطرة شرق تزعم محاولة منع المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل من دخول القنطرة شرق في يوليو ١٩٨٣ . والجدير ذكره أن عديدا من الشوائب والاتهامات المخلة تدور حول المرشح المذكور .

وفي الفيوم احتدم الصراع بين اللواء ثروت عطالله محافظ الفيوم ، ومحمد رجب مدير جمعية الشيخ موسى والذى تقدم بطلب للترشيح على قوائم الوطني ، غير ان المحافظ قابل طلبه بالرفض ، وازاء ذلك أوعز للعاملين في المستوصف الذى يديره بالفيوم بارسال مئات البرقيات للدكتور يوسف والى الامين العام للحزب يطالبون بترشيحه في القائمة رغم معارضة المحافظ .

وفي الدائرة الثالثة بالشرقية استمرت قيادات الحزب الوطني في بذل الجهود لمساومة مرشحي المعارضة ودفعهم للتخلى عن أحزابهم مقابل وعود بترشيحهم على قوائمه ، أو توليتهم بعض المناصب الهامة ، فقد أجرت قيادات الوطني اتصالات مع أسامة سليمان أمين تنظيم حزب العمل بمركز فاقوس (شرقية) والحاج على أحمد بيومى عضو هيئة مكتب المحافظة ، الذين حاولوا إغراءهم بالحصول على مزايا عديدة اذا استقالوا من حزب العمل وانضموا للحزب الوطني ، غير أن كافة محاولات الوطني باءت بالفشل الذريع بسبب رفض الزملاء أعضاء حزب العمل .

وقد تصاعد الصراع في فاقوس بين أعضاء الحزب الوطني لاحتلال رأس القائمة وتفجرت الخلافات الشخصية بين كل من عبد العزيز مرشد رئيس مركز مدينة الحسينية وأمين الحزب الوطني السابق من جهة ، وكل من صلاح الطاروطى ومحمد عزت أعضاء مجلس الشعب (حزب وطني) من جهة أخرى ، وقد وصل الخلاف الى حد أن رفض عبد العزيز مرشد تسليم مفاتيح مقر الحزب الوطني الى النائبين





● المحجوب يبذل محاولات مضنية لاعادة ترشيحه لرئاسة المجلس الجديد

شارك فى التحقيق:

محمود بكرى فايز زايد

أبوالعباس محمد على المقاش

زينب عامر محمد جمال عرفة

حجاج نوفل طارق اسماعيل

السابقين مما دفع بهما الى تحطيم باب المقر . وعلى أثر ذلك تقدم د . عزت على اسماعيل أمين مساعد مركز فاقوس باستقالته من الحزب بينما جمد اتباع عبد العزيز مرشد نشاطهم وعلى رأسهم أحمد عزازى عبد الفتاح احتجاجا على تصرفات قيادة الحزب بفاقوس ، وقد سرب الحزب الوطنى شائعة تقول ان الحزب قرر استبعاد صلاح الطاروطى ليحل محله عبد العزيز مرشد فى القائمة ، وتقرر استبعاد عثمان أبو الليل المرشح فى الانتخابات الماضية .

وفى أسوان يسعى اللواء قدرى عثمان محافظ أسوان لاستقطاب زعماء قبائل(العبابدة ، الجعافرة ، الأنصار ، النوبة) بدعوى ضمهم لقوائم الحزب الوطنى فى ترشيحاته ، وذلك حتى يفوت عليهم الفرصة من الانضمام لأى حزب آخر أو الترشيح على قوائمه .

وقد بذل المحافظ جهودا مكثفة لمنع اعادة ترشيح بعض النواب الذين وقفوا ضده خلال الفترة السابقة ، وفى مقدمتهم امال عبد الكريم النائبة السابقة .

ومن أبرز الأسماء المرشحة لخوض الانتخابات على قوائم الوطنى فى محافظة أسوان كل من : طاهر علام ، عبد القادر أبو بكر ، مصطفى حسين .

وتشهد كراليس الحزب الوطنى بالاسكندرية صراعات خطيرة ، حيث تنجر الموقف داخل الحزب الوطنى بصورة لم يسبق لها مثيل ، وصلت الى حد التهديد بكشف المخالفات والانحرافات الرهيبة التى تحدث داخل المحافظة .. ومعروف ان الحزب الوطنى بالاسكندرية منقسم حاليا الى ثلاث مجموعات .. المجموعة الاولى تضم انصار المحافظ السابق المرحوم فوزى معاذ ويمثلها رئيس المجلس المحلى وأعضاؤه ، والمجموعة الثانية هى مجموعة اعضاء مجلس الشعب الذين أدلوا بشهادتهم ضد المحافظ السابق والفريق الأخير هم مجموعة رجال الاعمال الذين يمثلون قوى ضغط شديدة واستطاعوا استغلال الصراع الدائر بين الطرف الاول والثانى لصالحهم ، فدفعوا برجالهم لتولى المناصب القيادية بالحزب ومن المقرر ان يخوض احد رجالهم وهو طلعت مصطفى المقاول والمعروف الانتخابات الحالية بالدائرة الأولى بالمقعد الفردى بالاسكندرية كممثل لرجال الأعمال .

وقد أصبح من الواضح ان الحزب الوطنى قرر استبعاد اعضاء مجلس الشعب الذين وقفوا ضد المحافظ السابق ، وهم أحمد عزت جبريل محمد ، احمد الشرنوبى ، حامد الخبال .

ويحاول الحزب الوطنى دعم صفوفه ببعض الشخصيات البارزة سواء من التيار الدينى أو التيار الناصرى لمواجهة قائمة احزاب المعارضة التى تلقى تأييدا واسع النطاق من جماهير الاسكندرية ، كما يحاول الحزب الوطنى استغلال الشركات الصناعية الكبرى فى المعركة الانتخابية نظرا لما تمثل من ثقل انتخابى ، حيث قام يوم الخميس الماضى المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة بزيارة لمقر الحزب الوطنى بالاسكندرية حيث اجتمع مع بعض قياداته بحضور بعض رؤساء مجالس ادارات الشركات الصناعية الكبرى بالمحافظة ، وناقش معهم دور الشركات الصناعية وأهميتها فى المعركة الانتخابية القادمة .. وقد جاء ترشيح الحزب الوطنى للمهندس فوزى حسين رئيس مجلس ادارة شركة البتروكيماويات بدائرة عزب اسكندرية كإحدى الوسائل لاستغلال تلك الشركات فى المعركة الانتخابية .

وقد عقد الرئيس مبارك اجتماعا مؤخرا ضم كلا من الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطنى والدكتور رفعت المحجوب نائب رئيس الحزب واللواء زكى بدر وزير الداخلية والدكتور أحمد سلامة وزير الحكم المحلى وبعض أعضاء المكتب السياسى لمناقشة الخلافات التى نشبت بينهم حول ترتيب اسماء المرشحين لانتخابات مجلس الشعب على قوائم الحزب .

وعلمت (الشعب) ان الدكتور يوسف والى رفض اعادة ترشيح بعض أعضاء مجلس الشعب المنحل وأساتذة الجامعات والناصريين .الذين رشحهم الدكتور رفعت المحجوب .

كما اعترض اللواء زكى بدر وزير الداخلية على اعادة ترشيح بعض اعضاء مجلس الشعب المنحل الذين يتمسك بهم الدكتور المحجوب

ومن ناحية أخرى أكد مصدر مسئول بالحزب الوطنى أنه تقرر التقدم بالقوائم الرسمية لترشيحاته فى الدقائق الاخيرة يوم ٦ مارس لتفويت الفرصة على الاعضاء المستبعدين من الترشيحات على قوائم احزاب المعارضة أو فى الدوائر الفردية .

وقال : إن الحزب حريص على عدم هروب النواب السابقين خاصة من لهم شعبية فى دوائرهم الانتخابية ..

وأكد ان اللواء زكى بدر وزير الداخلية أصدر تعليماته لمديرى مديريات الأمن بالمحافظات بتقديم كافة التسهيلات فى إنهاء كافة اجراءات مرشحى الحزب الحاكم بعد أن تقرر تقديم قوائم الحزب فى الدقائق الأخيرة ! !

● وفى مقر الأمانة العامة للحزب الوطنى بكورنيش النيل حتشد عدد كبير من أعضاء مجلس الشعب من مختلف المحافظات المستبعدين من الترشيح على قوائم الحزب ومنهم وداد شلبى وسعد طه حسنين واسماعيل محمد عبد المولى وتوفيق ابراهيم وحسين عشيرى محمد وزينب على رمضان وصبرى محمد عبد العال وعبد الحليم أحمد عبد الحنيظ وعلى حسين محمد غراب ونور محمد القاضى أعضاء مجلس الشعب المنحل لمقابلة الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب أو الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس السابق ولكنهم تهربوا من مقابلتهم .

وقد اعترض أعضاء مجلس الشعب المنحل على أسلوب قيادة الحزب الحاكم فى تكتم قيادة الحزب اعلان قوائم الترشيحات حتى المقربين من أعضائه !

وأكدوا على أنهم سوف يتخذون موقفا متشددا من الحزب فى الانتخابات لضرب قوائمه والوقوف بجانب أحزاب المعارضة اذا تخلى عنهم .

● تنافس فى الوفد

من المنتظر ان تخلو قوائم حزب الوفد فى الانتخابات الحالية من قرابة ٣٠ نائبا من نواب الوفد فى المجلس السابق . ففى القاهرة سوف تخلو القوائم من كل من (حسن الجمل – خليفة حسنين ، سيف الغزالى (جنوب القاهرة) ، سامى مبارك ، مصطفى ناجى (شرق القاهرة) احمد حشان (وسط القاهرة) عبد المنعم فرج ، ألفت كامل (غرب القاهرة) محمد عبد ، رزقة البلشى ، محمد مصطفى درويش (اسكندرية) .

وقد شهدت الدائرة الثانية جنوب القاهرة تنافسا بين كل من عبد العزيز حلمى المحامى ، ود . عبد الحليم مندور الذى صدر حكم باحقيته فى عضوية المجلس ولم يتمكن من دخوله . وقد بدأ التنافس بينهما على احتلال رأس القائمة بعد اعتذار الدكتور وحيد رأفت عن الترشيح .. ومن المنتظر ان يحسم الامر لمصلحة عبد العزيز محمد الذى يلقى دعما واضحا من قيادة الحزب ، اما خليفة حسنين النائب الوفدى السابق عن الدائرة فسوف يخوض الانتخابات على قوائم الحزب الوطنى . وفى الدائرة الاولى (شمال القاهرة) ينتظر ان يخوض ابراهيم فرج السكرتير العام للحزب الانتخابات فى الدائرة الفردية ، بعد اصرار كرم زيدان على احتلال رأس القائمة ، وينتظر ان يحتل صدر القائمة فى تلك الدائرة كل من كرم زيدان ، احمد طه ، حامد الازهرى ، العزب شطا ،

وفى دائرة شرق القاهرة ينتظر أن يتصدر قائمة الوفد كل من د . محمد بلال ، أنور الفرماوى ، محمد أباظة ، طه الشريف .

وفى الدائرة الرابعة جنوب كل من علوى حافظ . سيد السنان ، حمدى الجندى ، رمزى عبد العزيز ، بينما سيخوض د . عبد المنعم الشرقاوى المحامى كمرشح فردى فى دائرة وسط القاهرة .

وفى دمياط ينتظر ان يتصدر الفريق مذكور ابو العز قائمة الحزب فى الدائرة بينما تقرر بصفة نهائية استبعاد المستشار الصحفى بنقابة الصحفيين عبد الحميد الاسلامبولى رئيس لجنة الاعلام بلجنة الوفد بالقاهرة من الترشيح على قوائم حزب الوفد ، ولم يبت حتى الآن فى موقف الدكتور ميلادحنا النائب السابق فى مجلس الشعب ، والذى رجحت المصادر أن يخوض الانتخابات بتاييد من حزب الوفد .

وفى غرب القاهرة أعلن كل من حنفى كساب ، وعبد الوهاب بدران ، ومحمود دياب انسحابهم من قوائم الوفد فى دائرة غرب احتجاجا على وضع احمد السنان فى المقعد الاول المخصص للعمال .

كما شهدت أروقة حزب الوفد تنافسا بين عدد من السيدات لتصدر قوائم الحزب ، وعلى اثر مشادة حدثت مؤخرا تم استبعاد د . عواطف والى رئيسة جمعية الطفولة من قائمة غرب القاهرة واحلال الدكتورة كاميليا شكرى محلها .

وفى أسوان تسود صفوف حزب الوفد حالة من التنافس بين جبهتين .. الأولى جبهة صالح محمد حسن أمين الحزب بأسوان والثانية بقيادة نعيم لبيب المحامى وتعود أسباب الصراع الى اختيار قيادة حزب الوفد لعضو الحزب الوطنى السابق صالح محمد حسن لموقع امانة الحزب بأسوان مما أثار حفيظة نعيم لبيب الوفدى القديم ، الذى رأى فى تصرف قيادة الحزب تجاهلا لدور القيادة الوفدية القديمة وأبناء الوفد الحقيقيين .

وقد رشح الوفد صالح محمد حسن فى الدائرة الفردية بأسوان ، وهى الدائرة التى ستشهد صراعا قويا خاصة ان حزب التجمع رشح فتجى محيى الدين فى نفس الدائرة .. وهو ما سيؤثر على عدد الاصوات التى سيحصل عليها كل منها ، حيث ينتمى الاثنان الى النوبة .

وفى الدائرة الثالثة (شرقية) اشتد التنافس بين كل من حسن عبدون ، ود . نزيه عد الرحمن وعبد الجواد متوافق لاحتلال المقاعد الاولى فى قائمة الوفد

وتشهد كواليس الوفد بالاسكندرية خلافات بين العناصر الوفدية القديمة وبين عناصر أخرى تدعى تمثيلها لتيار الوفد

الجديد ، بالاضافة الى مجموعة كبيرة من الشباب تمثل تيارا منفصلا داخل الحزب ، ويمثل التيار الأول بعض الشخصيات مثل شفيق الديب ، فهمي النحاس ، ابراهيم عاشور ، عبد السلام رجب ، اما المجموعة الأخرى فيمثلها كل من القبطان مدحت الهرميل ، والنائبة السابقة رزقة البلشي .

● الصورة داخل التجمع

عقدت الأمانة المركزية لحزب التجمع اجتماعات مطولة لبحث الترشيحات المقدمة من أمانات الحزب بالمحافظات لمناقشتها تمهيدا لاعداد القوائم في صورتها النهائية ، وتردد أن الحزب سوف يعلن اسماء مرشحيه قبل اغلاق باب الترشيح بثلاثة أيام وقد أجرت قيادة حزب التجمع عددا من الاتصالات ببعض الشخصيات لترشيحها على قوائم التجمع ومن ابرز تلك الشخصيات عبد الرحمن الشرقاوي الذي اعتذر ، وميلاد حنا الذي رفض ، ومحمد عبد السلام الزيات الذي لا تزال الاتصالات جارية معه ، حسن معاذ رميح الذي لم يعط ردا نهائيا ، والفنانة محسنة توفيق ، واعتذر عن الترشيح كل من د . اسماعيل صبري عبد الله ود . فؤاد مرسي اعضاء الأمانة العامة لحزب التجمع بينما ينتظر ان يخوض الممثل سيد عبد الكريم الانتخابات على قوائم الحزب .

وقد حدث خلاف في ترتيب قائمة التجمع بدائرة امبابة حيث أدرج اسم ابراهيم صديق في صدر القائمة بينما يقف عمران علوان العامل بشركة الشوربجي كمنافس له ، ولم يحسم الأمر بعد .

ومن جهة اخرى لا تزال الاتصالات جارية بين حزب التجمع والحزب الاشتراكي العربي الناصري للتنسيق معا في الانتخابات وقد اعرب العديد من قيادات الحزب الاشتراكي العربي الناصري عن عدم تحمسهم لخوض الانتخابات

ويواجه حزب التجمع صعوبات في بعض الدوائر حيث من المرجح ألا يخوض الانتخابات فيها لعدم وجود قواعد له ومن تلك الدوائر سيناء الشمالية والجنوبية والبحر الأحمر والاسماعيلية . .

زكي بدر يدير غرفة عمليات الانتخابات لحساب الحزب الوطني

حول اللواء زكي بدر وزير الداخلية غرفة عمليات الانتخابات التي يشرف عليها بنفسه الى غرفة عمليات خاصة بالحزب الوطني لادارة المعركة الانتخابية عنه .

وهذا هو السر في الاسراع بتقديم أوراق ترشيح المقاعد الفردية التي تقدم بها مرشحو الحزب الوطني ، فقد تم الاتصال بهم في السادسة والنصف من صباح اليوم الأول للترشيح لاعداد أوراقهم والتوجه الى مديريات الأمن التي كانت [illegible] لاستقبالهم .

بعد الانتهاء من قبول أوراق هؤلاء المرشحين أصدر بدر قرارا يقضي بترتيب أسماء المرشحين للمقاعد الفردية طبقا لاسبقية التقدم .

■■■

مغازلة الوفد لـ[illegible] الاخوان

اتصل بعض قادة حزب الوفد ببعض شباب الاخوان المسلمين بالقاهرة رغبة في ضمهم لقوائم الوفد غير أنهم رفضوا كل العروض التزاما بانتمائهم للتحالف مع حزب العمل .

عائلات

● كان من المفترض أن يكون المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء مرشح الحزب الوطني للدائرة الفردية الأولى بالشرقية ومقرها الزقازيق غير أن العائلة الأباظية استخدمت التكتيك الانتخابي في الضغط على الحزب الوطني لضمان حصول أكبر عدد من أبنائها على مقاعد مجلس الشعب ، وتم بالفعل التوصل الى حل سوف يرشح بمقتضاه ماهر أباظة على قائمة الوطني .

بينما سيخوض أحد أفراد العائلة الانتخابات الفردية لمواجهة مرشح الحزب الوطني د . أحمد عمر هاشم وينتظر أيضا أن يشمل قائمة الوطني [illegible] أباظة [illegible]

■■■

دعوى لالغاء ترتيب القوائم

اعترضت الأمانة العامة لحزب التجمع على ترتيب قوائم الأحزاب في البطاقات الانتخابية حيث يتقدم الحزب الوطني في أول القائمة ويأتي حزب التجمع في المركز الرابع واعتبرت أمانة التجمع أن تلك يمثل نوعا من المحاباة للحزب الوطني وقررت رفع دعوى ضد وزارة الداخلية لالغاء الترتيب الذي أخذ به في الانتخابات الماضية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

أنتم لا تصلحون للحكم استقيلوا يرحمكم الله

بقلم : عادل حسين

ماذا يدبر لنا ؟ وما أكثر الأسرار والألغاز في السياسة المصرية ؟ وسط الاستفتاء والقوائم والاستعداد للانتخابات .. أعلن أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي قد تم ، وقيل إن المباحثات تجرى في واشنطن حول الديون العسكرية ، وجاء شيمون بيريز ليتباحث مع الرئيس مبارك ! . . .

ماذا يدبر ؟ وكيف تتشابك هذه الأحداث مع بعضها البعض ؟ .

ماذا دار في المباحثات مع بيريز ؟ وكيف ارتبط ذلك مع الصفقة التي حصلت مع الخارجية الامريكية وصندوق النقد ؟ وما علاقة هذا كله بالانتخابات العامة ؟ لابد أن هناك صلة ما بين الانتخابات وبين هذه التحركات الاخرى ، فنحن لا نصدق أن الانتخابات تقررت لمجرد اكتشاف خطأ دستوري .

والامر المؤكد أن أي حديث عن الحكم الديمقراطي يكون سخفا لا معنى له إذا استمرت الامور الجوهرية تدار بمعرفة الامريكان والصهاينة وبمشاركتهم .. وإذا ظلت القوى الوطنية بعيدة تماما عن المعرفة ولا نقول المشاركة .

ومع ذلك ، وفي أطار الدائرة المحدودة لما نعرفه ، نستجوب الحكومة في ثلاث قضايا ، ويكفي أي اتهام منها لاقتلاع أية حكومة في دولة محترمة .

□ والقضية الاولى عن توتر العلاقات بين المسلمين والاقباط ..

لقد تناولت « الشعب » هذه القضية منذ فترة ، وقلنا إن مسلسل العنف والصدام أن له أن يتوقف ، ولكن نلحظ أن تحذيرنا لم يلق أية آذان واعية .

أيها السادة ، نحن نتكلم في هذا الامر وعيننا على المخاطر التي تتهددنا ، واعين بطبيعة المخططات الغربية والصهيونية التي تهدف الى نسف المجتمعات الاسلامية والعربية .. إن ما يحدث في لبنان نذير خطير ، والحرب العراقية الايرانية قد تأخذ شكل صراع سني – شيعي إن لم يتنبه المخلصون لربهم ودينهم .. بل لقد أصبحت الفتنة في لبنان من هذا القبيل فعلا ، فهدأ الصراع المسيحي – المسلم اشتد والتهب في داخل الصف الاسلامي بين الشيعة والسنة .. ولا حول ولا قوة إلا بالله .

بكل هذا الحذر ، وبكل هذا الادراك للمخاطر ، قلنا إننا لا ينبغي أن ننظر الى تكرار أحداث العنف الطائفي ببرود واستخفاف .. لا ينبغي أن نتعامل مع هذه الأحداث كما لو كانت احداثا متفرقة لا يربطها سبب مشترك وتخطيط عام . قلنا ان المشكلة ينبغي أن تواجه من الجذور ، من أسبابها الفقهية والدستورية والقانونية والسياسية والاجتماعية والتربوية ، وهذا البحث القومي ينبغي ان تشارك فيه كل الاتجاهات التي تنتمي إلى هذه الامة .. قلنا هذا كله ولكن لم نجد من يسمع ، والاحداث في كل يوم تتسع وتتصاعد .. وفي الاسبوع الماضي – وحده – اتسع العنف في بني سويف (يوم الخميس) ثم امتد الى سوهاج (يوم السبت) حيث احرق مسجد وكنيستان .

أين الحكومة ؟ ولماذا قامت الحكومات إن لم يكن قيامها من أجل التصدي لعوامل الفرقة ؟ . في مصر بالذات عرفنا أن الحكومة هي التي تعقد العروة الوثقى ، وهي التي تتعهدها وتمنع انفصامها .

أين الحكومة ؟ أين السياسات وأين الاجتماعات والمناقشات ؟

لقد ذكرت في مقال سابق أن البلد بلا رئيس للحكومة ، وفي غيبة هذه القيادة السياسية ، كان طبيعيا أن يحول هذا الموضوع الخطير ، موضوع العلاقة بين المسلمين والاقباط الى وزير الداخلية ، وكان طبيعيا أن يختزله هذا الرجل الى مسألة صبية وأحداث مؤسفة وشوشرة وأمن مركزي .

ليكن ، فليس مطلوبا من الرجل ان يتجاوز حدود معرفته وخبرته ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها .. ولكن حتى فى إطار مهمته كرجل شرطة ، ألم يصل إلى سمع السيد زكى بدر ما يشاع عن رش مادة كيماوية تطبع صلبانا على ثياب النساء المسلمات . لقد سمعت شخصيا (خلال الشهر الماضى) هذه القصة عبر عشرين مواطنا من أهالى بنى سويف وأسيوط ، وبعضهم أثق فى صدقه ودقته .. وقد سمعت من هؤلاء قصصا أخرى عجيبة .. فكيف لم يصل إلى وزير الداخلية شيء من ذلك ؟ !

إذا قال الوزير إن النبأ لم يصله لكان من واجبه أن يستقيل فورا ، وإذا قال إنه علم بالأمر لكان واجبا أن نسأله عما فعل إزاء ما سمعه .. هل حقق فى الأمر ؟ ولماذا لم تعلن نتائج التحقيق لكى تهدأ الخواطر وتطمئن النفوس ؟ .

إن هذا الوشم بالصلبان عمل مقصود منه (إن حدث) استفزاز المشاعر واطلاق النزعات العدوانية .. ولو ثبت حدوث هذا العمل ، فإن الفاعل يكون عنصرا مخربا مشبوها . وأيا كانت ملته فإنه عدو للمسلمين وعدو للاقباط فى الوقت نفسه ، وبالقدر نفسه . ولو ثبت حدوث هذا العمل .. لتبارى الاقباط مع أخوانهم المسلمين فى معاونة السلطات للايقاع بهذا المجرم أو بهذه العصابة .

فلماذا لم تتحرك الحكومة ؟ إن ضابط الشرطة يتحرك لدى بلاغ أقل خطرا من ذلك بكثير ، فلماذا التقاعس هنا ؟ إن الفتى المسلم الغيور على دينه سيتصور أن تقاعس الداخلية يعكس استخذاء وتهاونا فى صيانة الحرمات وحماية الكرامة ، والاقباط سيفسرون تقاعس الداخلية على أنه يضع الأبرياء فى موضع الشبهات ، ويعرضهم للتهديد والايذاء بغير ظهر أو دفاع :

لماذا لم تتحرك الداخلية طوال الفترة الماضية فى حدود اختصاصها بمعناه الضيق والمباشر كجهة مسئولة عن أمن الأفراد ، وعن الأمن الداخلى العام ؟ !

هل هذا إهمال جسيم ، أم تواطؤ متعمد لحساب الشيطان من أجل إحداث فتنة ؟ !

الأمر المؤكد أن السيد زكى بدر لن يستقيل بسبب هذا الذى حدث ، والمؤكد كذلك أن من هم فوق زكى بدر لن يطلبوا منه ترك وزارته .. وعلى هذا فإن المسئولية عن حماية أمتنا أصبحت على عاتقنا نحن .

ماتت الحكومة وعلينا أن نعتمد على أنفسنا .. وسنضع فى هذا الصدد (بإذن الله) خطة متكاملة تواجه خطة الاعداء وتبطل فعلها ، ولكن الى أن يتحقق ذلك فإننا نملك أن ننادى الشباب المسلم فى كل مكان ، فالشباب هو صاحب الدعوة وصاحب الأمل فى بناء دولة اسلامية .. وهذا هدف لو تعلمون عزيز .

■ أيها الشباب إن ايماننا بديننا لا ينفى أننا مع الأقباط أمة فى مواجهة الصليبية الغربية والصهيونية . هكذا كنا ، وهكذا سنكون بإذن الله . لقد حاولت المسيحية الغربية أن تكسب الكنيسة المصرية العتيدة الى جانبها ، وفشلت دائما فى كل المراحل ، بفضل صدق الدولة الاسلامية مع كل من تعاقد معها من ابنائها وكذلك بفضل اصالة الكنيسة القبطية .

أيها الشباب علينا أن نفشل مخططات الاعداء اليوم كما أفشلناها فى الماضى ، ويتطلب ذلك سعة صدر وضبطا للنفس .. وحتى إذا ظن بعضنا أن عددا من الاخوة الأقباط أخطا وتجاوز ، فإن من واجبنا أن نصبر ونعدل رغم شنان القوم .

ومادامت الحكومة قد ماتت ، واصبح علينا ان نعمد الى الحلول الذاتية ، فإن من واجبنا أن نطلب كذلك من الدعاة الاسلاميين أن يضعوا هذه القضية فى المستوى الملائم من اهتمامهم . ولاشك أن انتقال من استطاع منهم إلى موقع هذه الأحداث يساعد كثيرا فى إطفاء الحرائق .

كذلك نطلب من بعض الاخوة الاقباط أن يتقوا الشبهات فى تصرفاتهم ، ويساعد فى ذلك أن يضع الحكماء منهم أيديهم فى أيدى الحكماء منا .. أخرجوا أيها الاخوة من عزلتكم ، فالدنيا بخير ، وحين نكون معا فى العمل السياسى والاجتماعى سيتعمق فهم بعضنا لبعض ، وستزداد الالفة والمحبة .

***

□ ننتقل بعد ذلك إلى الاستجواب الثانى ، وهو متعلق باستيراد مواد غذائية ملوثة بالاشعاع النووى .. ولن نطيل فى الشرح لكثرة ماكتب ، ولكن لعلنا نشير بشكل خاص الى ماننشره فى الصفحة الثالثة من هذا العدد ، وخاصة مقال د . نعمات أحمد فؤاد .

لقد تلعثمت الحكومة ، واعترفت بما تم أو كادت .. ثم سحبت ما قدمت .. وعادت للقول والاعتراف المبتور ، حتى اضطر بعض كتاب الحكومة إلى الاقرار بان الحكومة أخطات فى سلوكها وفى أسلوب المعالجة الذى أفقدها ثقة الرأى العام .

والحقيقة ان الامر أجل وأخطر من ان يوصف بانه خطا فى المعالجة ، فنحن ياسادة بصدد جريمة بشعة ، وبصدد تستر على المجرمين ، وقد فشلت كل محاولاتنا للابتزاز والاستفزاز والتحدى فى اخراج الحكومة عن صمتها .. هنا أيضا نحن بصدد اهمال جسيم فى أمور لايجوز فيها الاهمال . فمن الذى عوقب فى ذلك ؟ ومن الذى يحمى المجرم ؟ من هو صاحب السلطان الرهيب الذى يجبر كل المسئولين فى البلد على اغلاق أفواههم ؟!

ومتى تستقيل الحكومة أو متى يستقيل وزير أو مسئول ، ان لم يكن ذلك فى مثل هذه المناسبة ؟!

***

□ و .. نصل للاستجواب الثالث وهو عن الانتخابات .

لقد تدخل الاستاذ أحمد بهاء الدين فى المناقشة حول هذه الانتخابات حين كان متصورا فى البداية أن حل مجلس الشعب قد يعكس اتجاها (ولو محدودا) لتحسين العملية الديمقراطية .. وقد حاول بهاء الدين أن يضبط النقاش فنصحنا بان ندع الآن تحديد ماهو صحيح وماهو خطا فى قواعد الديمقراطية والانتخاب ، وقال ان المناقشة يجب أن تنحصر فيما هو دستورى وماهو غير دستورى .. فهذا أقرب لاحداث التعديل . ولاشك أنه كان محقا .

الا أن محاولته لضبط النقاش باءت بالفشل ، رغم السلاح الدستورى الذى رفعته ، فمضت الاجراءات الانتخابية فى طريقها لاتعبا باية اعتراضات .

حسنا .. نحن فى استجوابنا هذا اكثر تواضعا فى مطالبنا من الاستاذ أحمد بهاء الدين ، فنحن لانطالب بتعديل القانون مراعاة للدستور أو غير الدستور . نحن لانطالب الا بابعاد شبهة الغش عن الانتخابات .

ومايثير الانتباه هنا هو أن الحكومة

المصدر : الشعب
التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

لم تعد تخجل من سيرة التزوير والمزورين ، فالمسئولون أصبحوا يبتسمون فى سخرية واستخفاف كلما سمعوا اتهامهم بالتزوير .. والطبيعى أن يستفز أى انسان اذا القيت فى وجهه مثل هذه التهمة .؟! فماذا جرى فى الدنيا ؟ إن الحكومة لم تعد تتظهر بمظهر الغيور على الشرف والسمعة ، ولم تعد تعبا بالرد على الخصوم والمتخرصين ، ! ! إلا أن موضوع التزوير فى الانتخابات فى الحقيقة أكبر وأخطر من أن يتجاهل ، ونحن نقول هذا رغم إدراكنا لصعوبة الرد على الاتهامات الموجهة للحكومة ، فقد تورطت الحكومة (وخاصة الداخلية ووزارة الحكم المحلى) فى كمية من التدخل والتزوير وفى أشكال لهما يصعب تبريرها أو التنصل منها .. وقد خبر المواطنون كل ذلك بأنفسهم ، بحيث يستحيل اقناع أى فرد (على سبيل المثال) بنتائج الاستفتاء الأخير ، أو بنتائج استفتاء مجلس الشورى ، ودعك من أنتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ .

ولكن نحن لانطلب من الحكومة تكذيبا أو تبريرا ، نحن نطلب منها وعدا بانها ستجرى انتخابات افضل ، وبوسعها أن تقول انها ستفعل ذلك فى ضوء الاستفادة من التجارب الماضية ، وبعد أن درست أوجه القصور التى تفسد النتائج .. وليس فى هذا التصريح — وفق الصيغة المقترحة — مايشين .

بل إننى أذهب إلى أبعد من ذلك فاقول : إن الحكومة ، الذكية ، عليها أن تقول ذلك حتى وإن لم تكن مخلصة فى التنفيذ .. فليس من ، الذكاء ، — فى ظنى — أن تزور جهارا نهارا والعين فى العين .. فبعض الحياء مطلوب ، على الاقل من أجل خاطر المراسلين الاجانب ، ودعك من خاطرنا نحن الشعب المصرى !!

■ إن الحكومة تتجاهل المقترحات المحددة التى تمنع التزوير أو تحد منه ، وهذا يعنى أنها تنوى المضى فى طريقها .. ولتذكير القارىء — الناخب نكتب أن المقترحات يمكن أن نختصرها (فى إطار الزمن المحدد والمتاح لهذه المعركة) فى : إشراف القضاء على العملية بدلا من وزارة الداخلية وكسر احتكار الحزب الوطنى لاجهزة الاعلام المركزى (وخاصة الصحافة الرسمية والاذاعة والتليفزيون) .

***

إن إجراء انتخابات حرة مكسب أخلاقى هام لكل أفراد المجتمع ، فاحسب أن اشتهار الحكومة بالكذب والتزوير قمين بإشاعة كل مانكره من قيم فاسدة بين أبناء المجتمع ، وبين الشباب فى المقام الاول .. ولكن اضافة إلى هذا الجانب الأخلاقى ، هناك المكسب السياسى أيضا الممثل فى رغبتنا المخلصة فى إنعاش الآمال فى إمكانية الاصلاح بطرق قانونية .

إن الناس تتطلع إلى الاسلام منهجا ودولة .. الناس تؤمن بان الاسلام يحقق التنمية المستقلة وينشر الرخاء والتراحم .. فهل يمكن أن يتسع مجلس الشعب لهذه الآمال ؟ هل يمكن أن يصل الى المجلس من يمثلون هذه الآمال ؟ هل يصل المرشحون على قوائم حزب العمل اذا كان هذا هو رأى أمتهم ؟! .

إن شيوع الظنون — ولانقول الاتهامات — حول نزاهة أية حكومة فيما يتعلق بالانتخابات .. يؤدى فورا وبالقطع الى تغييرها .. ومع ذلك .. ليس هناك مصرى عاقل واحد يتوقع حدوث ذلك ، ولذا فإن علينا هنا أيضا أن نعتمد على الحلول الذاتية ، علينا أن نعتمد على ايماننا وسواعدنا فى الذهاب الى صناديق الانتخاب وفى حمايتها من التلاعب .. وبالله التوفيق .

***

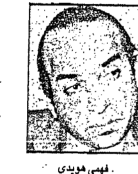
■ ارجو أخيرا أن أنبه القارىء إلى أن الأسباب التى أوردناها فى المقال ، لشيل ، الحكومة لاتعتمد على المواقف من السياسة العامة فى أمور الشريعة والحريات العامة وفى أمور الاقتصاد والعلاقات الدولية .. نحن لم نذكر شيئا من ذلك ، وأردنا أن نقول : إنه حتى اذا استمرت سياسات الحزب الوطنى ، فإن الحكومة الحالية فاشلة فى تنفيذها . أى أن السياسات مصيبة ، وتنفيذها مصيبة أعظم والعياذ بالله .. ولكن عسى أن يكون الفرج قريبا ، وتلك الأيام نداولها بين الناس ! .

عادل حسين

التحالف بين العمل والاخوان والاحرار ضرورة وطنية

فهل يجني شعب مصر ثمار تأييده لهذا الحدث التاريخى ؟ ؟ ؟

تحالف الوفد والاخوان فى انتخابات ١٩٨٤ ، وانفض التحالف فى انتخابات ١٩٨٧ . لم يستمر الامر اذن طويلا . التحالف الحالى بين حزب العمل والاخوان تنتظر نتائجه المستقبلية كل القوى السياسية التى ستسفر عن هذا التحالف .. كل الدلائل والشواهد تؤكد أهمية هذا التحالف بل تشير إلى ضرورته بما يحمله كل طرف من التحالف من اتجاهات تكاد تكون متسقة مع بعضها البعض .



. فهمى هويدى



ايهاب الأزهرى

فهمى هويدى

■ ليت هذا التحالف يكون استراتيجية تحت راية الاسلام

ايهاب الازهرى

■ اذا استطاع التحالف التصدى لاخطاء الحزب الوطنى .. فتلك هى الثمرة

تحقيق : أحمد عبد الله

● يقول المستشار فريد نصر رئيس محكمة الاستئناف بطنطا :

ان النسبة التى فرضت على الاحزاب وتم تحديدها (٨ ٪) هى التى دفعت الاحزاب بعد التجربة الأولى إلى البحث عن مخرج حتى يستطيعوا الوصول الى مقاعد مجلس الشعب والتعبير عن دورهم فى المجتمع .. ولا يملك احد ان يعتب على اى حزب او جماعة ان يتخذ مثل هذا الموقف الذى صنعه قانون لم يكن لاحدهم رأى فيه ..

ومجلس الشعب بصفته السلطة التشريعية لابد ان تعكس نوعية اعضائه الفكرية والسياسية اثرها بالايجاب او السلب على مسار العمل السياسى والاجتما والاقتصادى وغيرهم فى مصر .. ويعتمد دلك بالقدر الأول والأخير على سلامة اختيار ممثل الشعب فى مجلس الشعب دون مجاملات او مزايدات .. فينص الدستور ان الحكومة ليست وحدها هى صاحبة القرار .. ولابد ان يوافق مجلس الشعب .. ويقدر تكثيف الجهود فى اختيار النماذج الصالحة دينا وخلقا وعلما .. يكون الأمل كبيرا فى أن يجنى الشعب ثمار هذا التحالف ..

حاميها .. مخربها وحراميها

● ويقول المستشار محمود هريدى :

اننى افضل التركيز على الناحية الاخلاقية للاجابة على مثل هذا السؤال .. فإن السمة التى تغلب على هذا التحالف هى سمة الالتزام بعدة مبادىء شرعية تتناول فى مقدمتها تطبيق شرع الله والحكم بما انزل الله وما وراء ذلك من أثر فى نفوس جميع المواطنين ..



الله وما وراء ذلك من اثر فى نفوس جميع المواطنين .. ويكفيهم ثمرة يجنونها انهم فى ظل هذه المبادىء لن يخافوا من حاكم ولا من مسؤول .. انما الخوف سوف يكون من الله سبحانه وتعالى وحده .

فاذا استطاع المرشحون تعبئة الشعور بهذه المبادىء .. لرفع نسبة عدد المنتفعين بأنها السبيل الوحيد للخروج من أزماتنا المتعددة ، فان ذلك بطبيعة الحال سوف يحقق كل الآمال التى يصبو اليها الشعب ..

ولنأخذ مثالا تطبيقيا .. انه اذا طبق شرع الله . فلن يستطيع حاكم ان يوقف العمل به او يغير منه او يبدل له حسب الأهواء .. اما فى ظل القوانين الوضعية فمن حق الحاكم ان يوقف العمل بما ارتضاه لهم بالأمس قانونا يحتكمون اليه ، ويستبدله لهم بما يسمى قوانين الطوارىء .. حتى أصبح الأصل فى مصر هو قوانين الطوارىء والاستغناء عن القاضى الطبيعى ولو لم تقتض الضرورة ذلك الا ما يتخيله الحاكم ..

ومثل صارخ لذلك حدث لهذا التناقض الغريب فى حياتنا السياسية .. عندما اشتعلت احداث الأمن المركزى وهو الجهة المسؤولة التى تطعن دائما فى كفاءة القانون الطبيعى وتفرض على البلاد دوما بأن تكون البلاد فى حالة استثنائية تحتاج الى قانون طوارىء ، .. أقول ان هذا الأمن المركزى هو نفسه الذى مارس التخريب والهدم والسلب والنهب والاعتداء على حريات وأموال المواطنين فتصدى لها الشعب من تلقاء نفسه وأوقفهم ودافع عن البلاد من شرهم .. وقام رئيس الدولة بترك التحقيق فى كل هذه وبأسرع وقت دون زيف او مخادعة فحازت لديه التحقيقات ثقة كبيرة .. ومفاد ذلك ان الشعب اثبت انه الأمين الصادق على البلاد ولا خوف منه .. وان القضاء العادى لاشبهة فيه بل اكد دائما قدرته وكفاءته .. ثم مفاد ذلك ان حامى البلاد هو مخربها وسالبها وناهبها .. ورغم ذلك تقرر مد العمل بقوانين الطوارىء ... ومما عز على نفسى ان قرار المد هذا صدر مساء ليلة عيد العدالة .. اذ وقف رئيس الوزراء فى مجلس الشعب يومها ليقول باغترار انه يعلن مد قوانين الطوارىء لأنه يرى ان القانون العادى غير كاف لضبط حالة الأمن والأمان فى البلاد .. حتى ظننت ان المقصود بمد العمل بهذا القانون كان مقصودا به أصحاب مؤتمر العدالة وحدهم ..

ولذا فانني اقول : ان شعب مصر لن يجنى ثمارا إلا اذا تمكن تيار التحالف المتوجه الى الله باخلاص تام من بث روح مبادئه وأخلاقياته فى افراد وجماعات هذا الشعب .. من اجل الاحتكام الى قوانين يحترمها الحاكم والمحكوم .. وتقيد الحاكم والمحكوم .. وتحدد لكل واحد فى المجتمع ايا كان موقعه .. ما حقوقه وما واجباته .. فيسير مطمئنا على بيته وعلى نفسه وعلى دينه بما يحقق صالح الانسان والانسانية .

رفضوا أخطاء حزب « الوطنى »

● **ويرى ايهاب الازهرى مدير عام اذاعة الشباب والرياضة سابقا :**

ليت الكل يتحالف ليعم الخير مصر .. ان فى الدولة حزبا يسمى بالوطنى يسير بالشعب الى طرق وسراديب تفرق الشعب بدلا من أن تاخذ بيده وتنجو به من هذه الازمات التى تعانيها جميعا ..

اذا استطاع هذا التحالف أن يقف ويصمد أمام تيار الحزب الوطنى الذى جعل لنفسه كل المكاسب وكل المصالح .. فان أول الخطوات الايجابية التى يمكن أن يحققها .. هو إعلان رأى الشعب المصرى الحقيقى فى علاقته مع اليهود فى الأرض والمحتلة وفى التبعية للامبريالية الامريكية ..

إن فى جريدة الأهرام صفحات نشرت فى الاسبوع الماضى عن تنظيم النسل .. والعجب العجاب أن الذين يقومون بهذه الاعمال هم أول من يتخلى عن تحقيق هذا الهدف وجعلوها فرصة لتنظيم الدخل المالى لجيوبهم ..

إننى أنبه الجماهير فى مصر الى مثال واحد من أمثلة ما يفعله الحزب الوطنى فيهم ويجعلهم يعيدون حساباتهم جيدا .. هو ما تبثه الاذاعة وما يعرضه التليفزيون من بيانات ومعلومات تهدف الى جعله شعبا جهولا لاهيا لا اهتمام له الا بأموائه وطعامه وشرابه ويبقى مسوقا كالأعمى لا يدرى من أمر نفسه شيئا .. ودور هذا التحالف هو فى المقام الاول تفتيح أذهان الناس وتوجيه عقولهم الى أن الذى يعيشون فيه يمكن تغييره وتعديل مساره .

ثم كان السؤال هذه المرة للأستاذ فهمى هويدى المفكر الاسلامى المعروف .. فقال :

ان النتائج تتوقف على الاهداف .. فاذا كان التحالف للمعركة فقط فلا أظن أن هناك تأثيرا مرجوا على المستويات المختلفة ثم هل هى اهداف تكتيكية أم أنها أهداف استراتيجية

فاذا كان الاتفاق استراتيجيا .. فلابد له من بنود اتفاق ما تسير فى خطوط متوازية ، ولا تكون المعركة الا حلقة من الحلقات .. ويقول سبحانه وتعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى » ..

ان هذا التحالف اذا كان استراتيجيا حقا .. فاننا نستطيع أن نقول : إنه تحالف وتضامن من أجل اعداد اجيال اسلامية تحمل عبء الرسالة .. وهذا يحتاج الى جلسات مطولة بين الاطراف الثلاثة لصياغة الاتفاق فى نقط محددة .. وهو عمل ضخم وجاد .

ولو صدقوا فى ذلك .. فانه لا شك يكون تحولا تاريخيا خطيرا .. إن التحالف زواج سعيد والكل يباركه بلا شك .. ولكن المهم أن يكلل هذا الزواج بالتوفيق حتى يثبت لنا أن الزواج دائم ، وتتوفر له أركان السلامة والنجاح ..

وكان اللقاء الاخير مع فضيلة الدكتور أحمد النمكى المدرس بكلية الشريعة جامعة الأزهر .. فبادرنا قائلا ..

اسمحوا لى أن أستعمل كلمة التعاون بدلا من كلمة التحالف لأن هذه الكلمة الاخيرة لها رواسب فى أذهان الناس .. من خلال التحالفات القائمة والتى يوجه مجهودها الى الاعتداء على الشعوب وحرمانها ولكننى استعمل كل التعاون بين هذه الجبهات الثلاث العمل والاحرار والاخوان المسلمين ، وهذا التعاون سوف يكون له النجاح العظيم اذا انطلق من مبدأ واحد وصمم عليه وهو أن تصدق النية أن يكون هذا التعاون والاجتماع من أجل كلمة الله والوقوف من أجلها من خلال المجلس التشريعى .. اننى اعتقد أن الذين هم على رؤوس هذه الجبهات .. لا أشك فى إيمانهم وغيرتهم على دينهم .. فهذا التعاون الذى هو اسلوب من أساليب الاسلام ومبدأ من مبادئه وصدق الله العظيم « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » .. اذن هذا التعاون سوف يكون له الأثر العظيم على هذه الجبهات وعلى الشعب المصرى والأمة الاسلامية كلها اذا صدقت كما قلت النية من أجل شريعة الله وكلمة الله .. وإننا نعلم بصفتنا مسلمين ان هذا الشعب وهذه الأمة لن تجد نفسها الا من خلال هذا الدين ونحن نعلم فى التاريخ القديم وأقصد به صدر هذه الأمة وفى تاريخها الحديث أنها لم توجد الا من خلال عقيدتها فإن اسلامنا وديننا شمل كل جوانب الحياة وصدق الله العظيم حيث يقول « يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحييكم » فهاهو يشمل كل جوانب الحياه من سياسية واقتصادية واجتماعية . ومن عظمة ديننا أنه وضع المبدأ وترك لنا تكييفه وتنظيمه على حسب العصر والمكان ، وبهذا استطيع أن أقول ان هذا التعاون اذا ما انطلق وخرج من هذه المشكاه فسوف يكون لهذا التعاون اثر عظيم على الامة .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧



زكي بدر خطر

لا أستطيع أن أتصور الانتخابات القادمة وهي تجري بطريقة حرة ونزيهة . السبب في ذلك بالاضافة الى فقدان كل الضمانات المطلوبة هو الوزير القابع في وزارة الداخلية زكي بدر .. وما أدراك من هو ؟ آخر مخازيه كانت تزوير انتخابات الشورى بطريقة فظة وفجة . انني أشعر أن الانتخابات التي ستجري في عهده ستكون من أسوأ الانتخابات في تاريخ مصر ، ارهابا وتضييقا على المرشحين ، وتزييفا لارادة الناخبين . أتمنى أن أكون مخطئا في تصوري ، ولكن كل الدلائل تؤكد وجهة نظري . كم من الأخطاء ارتكبت في بلادي في عهد زكي بدر . الحكومة أسفرت في عهده عن وجهها الحقيقي ، الكريه القبيح المظلم ، وفقدت بقايا حيائها .. قبل زكي بدر كانت الحكومة تقول ان قانون الطوارىء لن يستخدم الا في أضيق نطاق وضد الارهاب فقط ، وجاء زكي بدر واستخدمه على نطاق واسع وضد فئات مختلفة من الشعب ومن المؤسف أن الاستخدام الأساسي لقانون الطوارىء في الوقت الحالي وهو للاطاحة بسيادة القانون واعتقال من تفرج عنهم المحاكم في القضايا السياسية بصفة نهائية .

قبل زكي بدر كانت الحكومة تتردد في اقتحام الجامعات الا للضرورة القصوى وفي هذه السنة فقط تم في عهده اقتحام أربع جامعات بأسيوط وسوهاج والمنصورة والزقازيق والبقية تأتي ! ! بل ووصل الأمر حتى الى اقتحام بيوت الله لأول مرة وانتهاك حرماتها كما حدث في أسيوط . قبل بدر كانت السجون قد أخليت من المعتقلين ، وذاقت بلادي لأول مرة طعم سيادة القانون فلا حبس لأي شخص الا بأمر القضاء ، بعده عادت الاعتقالات من جديد ، ففي السجون حاليا عشرات من المعتقلين بأوامر وزير الداخلية قبله كان التعذيب قد توقف لم بعده عاد من جديد بوحشية وقد بلغت من جرأة هذا الوزير أن يفتخر في وقاحة أنه يتجسس على الناس في حياتهم الخاصة ويعرف أسرار بيوتهم الشخصية .

ان زكي بدر لا يمثل شخصه ، بل سياسة حكومة المسئول عنها بالدرجة الأولى رئيس الجمهورية . وللأسف قطع الرئيس مبارك صلته بالمعارضة ، فلم يعد يقرأ صحفها ، وازدادت عزلته فلم يعد يقابل قادتها من أكثر من سنة . ويلاحظ أن هذه العزلة جاء توقيتها بعد تعيين زكي بدر وزيرا للداخلية ، لقد فشل سياسته على الحوار مع المعارضة ! !

انني أشعر أن بلادي تعود من جديد للخلف در ، الى الحكم البوليسي من جديد ، أخشى أن تكون الانتخابات القادمة ذروة المأساة في هذا الاتجاه اذا تبين خطأ رأيي ، وشهد المراقبون المحايدون أن الانتخابات كانت حرة ، فانني سأكتب في هذا الباب معتذرا علنا لزكي بدر ، لأنني سأكون في هذه الحالة قد أخطأت في حقه ، ومن واجبي الاعتذار له علنا كما يأمرني ديني . أما اذا صدقت توقعاتي ، فأرجو من القراء أن يتذكروا أنني نبهت مبكرا الى أن زكي بدر هو أكبر خطر يهدد استقرار مصر .

محمد عبد القدوس

المصدر : الشعب
التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ليكن برنامج المعارضة الانتخابي

- إلغاء قانون الطوارئ
- إلغاء القوانين سيئة السمعة
- إطلاق حرية تأليف الأحزاب وإصدار الصحف
- وأخيراً إلغاء كامب ديفيد

اذا كانت الحكومة - بحكم سلطة الحكم - قد نجحت في ارغام الامة على خوض معركة انتخاب على قواعد من قانون مضحك يزيف نتيجة الانتخابات مقدما ويحول دون رأى الشعب . فلنحول المعركة الى حملة ضارية ضد عيوب النظام القائم والجاثم فوق صدورنا واهم هذه العيوب بعد كامب ديفيد هذه الترسانة من القوانين التى ابتدعها مخ يتعاطى صاحبه مخدرات من طراز عنيف .

ان الانتخابات في بلاد العالم كله كسباق الخيل ، يثير الاهتمام الشعبي ، لتتبع المعركة الانتخابية ومعرفة من يسبق من ، ومن يهزم من . فلنستغل هذه الخاصية في المعركة الانتخابية ولننظم حملة مشتعلة ومتصلة ضد كل ما نشكو منه ، من قوانين القهر والغلبة المفروضة على شعبنا لسنوات عديدة .

ان كل شيء يدل على ان الحكومة معتزمة الا تغير شيئا مطلقا ، فهى تعتقد ان كل ما سنته وسنه قبلها انور السادات ، من قوانين ، وكل ما تقوله وما تفعله ، هو من حقها من ناحية ، وهو الصواب والحق من ناحية اخرى . والحكام قبل غيرهم من الناس اجمعين ، لا يفهمون الاشياء واحدا هو انه مادام ان البلد يسودها الهدوء ، فكل ما تقوله احزاب المعارضة ، وما تكتبه في صحفها من مقالات ، كلام يتبدد في الهواء . واذا كانت في بعض الاحوال تبدى التزمر مما تقوله المعارضة ، وتوعز لصحافتها ان ترد علينا بعبارة حادة ، فهذا الغضب لا يدل على احساس الحكومة بما في حديثنا من مرارة ، ولا ما فيه من حرارة ، وتعتقد ان هذه المرارة وتلك الحرارة ، مجرد ظاهرة لا تلبث ان تختفى ، ويبقى كل شيء في مكانة .

ولهذا فنحن لا ننفك ندعوا الى تعديل اسلوب النقد و الاحتجاج من القول المكتوب ، والقول الملفوظ وراء الاسوار في حجرات محصنه ، وليس حكومة مصر بدعا بين حكومات الامم والشعوب ، فلا شيء يحرك تلك الحكومات الا حينما تتدفق جموع الغاضبين في مسيرات ومظاهرات ، تخيف الحاكم من التحول الى شيء بعيد عن الغضب باسلوب يخشى الحاكم من تطوره .

ولو راجعنا تاريخ مصر وتاريخ الامم الاخرى لوجدنا ان التغيير لا لايحدث الا بحركة يحس بها في الشارع . وبطبيعة الحال هذه الحركة لايجب ان تتسم بالعنف ، أو يتخللها الشغب ، فهناك فرق كبير بين التعبير عن الغضب ، الذى يوحي بانفعال عام ، وبين العمل المشوب بالعنف فهذا الاخير ، قد لا يكون تعبيرا عن الغضب . بقدر ما يكو اخلالا بالنظام . صحيح ان المظاهرات التى تضم الالوف ومع ذلك تبقى منتظمة ، وبعيده عن الاضرار بالممتلكات العامة والخاصة ، هى من سمات الحياة السياسية في البلاد التى عرفت كيف



المصدر : الشـــعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

تمارس الحياة السياسية ، فى اطار من النظام وذلك لان فيها (شرطة) تعرف ان المظاهرة والمسيرة ، لا تختلف من حيث معناها السياسى عن المقال والخطبة ، ولذلك يسير رجال الشرطة على جانبى المظاهرة والمسيرة ، فى يقظة تمنع نشوب أى شغب ، فى حين يكون قادة المسيرة أو المظاهرة احرص من الشرطة على النظام . ليبقى هذا الاسلوب من التعبير عن الاحتجاج والرفض سلميا وبعيدا عن كل انفعال غير مضبوط ، وهياج غير مطلوب .

وقد لا يعرف الكثيرون ان أول قانون منظم للمسيرات والمواكب ، صدر سنة ١٩٢٣ . وقد كررت ان هذا القانون صدر فى وقت كان فيه الامر كله فى يد الانجليز ، ولا احد يظن ان الانجليز كانوا يحبون ان يلجا الشعب الى أسلوب التظاهر والتجمهر ، ولكن الانجليز تعلموا فى بلادهم احترام هذه الاساليب من التعبير العام ، وعرفوا كيف يضبطون اعصابهم ، حينما يسمعون بامر مظاهرة ، فيدركون ان الشعب ينتقل من اسلوب الاحتجاج والرفض ، الى اسلوب آخر والطريف ان المشرع وهو انجليزى ـ كتب فى ديباجة القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ لتنظيم المواكب والمسيرات انه لم ينظم القانون حق الشعب فى هذا الاسلوب من العمل السياسى وان الاوان قد آن ليصدر قانون منظم لها ، ليستطيع الشعب المشاركة فى الامور السياسية العامة . قال

بقلم :

فتحى رضوان

المشرع الانجليزى هذا الكلام منذ أكثر من ستين عاما ولم يخجل الساسة المصريون الذين جاءوا بعد هذا التشريع من آن السياسى البريطانى قاله ولم يصدر شىء مثله من الحكام المصريين . ولكن الذى عوض المصريين عن هذا التخلف هو ان مصر كلها خرجت فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ فى مظاهرة تضم ما يقرب من مليون وكان على رأس هذا المليون رئيس وزراء مصر وحوله جميع الوزراء . وكان هذا اليوم بشيرا بأن مصر تحركت عن بكرة ابيها وانها ترفض الاوضاع السيئة التى كانت قائمة وقتذاك .

والحق أن دور القضاء والقضاء الادارى بصفة خاصة ، فى اقرار قواعد الحرية فى مجالات التظاهر والمسيرات والمواكب دور جليل يجب ان يشاد به وينوه عنه وتفهم الاحزاب والعاملون فى الحقل السياسى ما ارسته محكمة القضاء الادارى برياسة المستشار محمد عبدالمجيد من مبادىء . ويتقدم هذه المبادىء قاعدة تقول ان حق الاجتماع والتظاهر حقان اصيلان ، لا يحتاج الراغب فى ممارستهما الى استصدار اذن من السلطة ، وانما يكفى ان يخطر هذه السلطة برغبته لتتخذ كل الاجراءات الكفيلة بممارسة هذا الحق وان السلطة لا تملك المنع وهى لا تملك الحقين معا . وهذا الحكم فى الواقع فتح دستورى بقى ان تسند الهيئات السياسية هذا الحكم وتدعمه بالتصرف على مقتضاه . فلا نقبل من السلطة هذه المحاكمة التى تلجا اليها لتمتنع عن الترخيص باقامة اجتماع فى مكان ما ، أو تسيير موكب أو تظاهر فى موعد ما ، وقد اخطر الاستاذ عبدالمحسن حمودة وزير الداخلية ومعاونيه انه ينوى اقامة اربعة احتفالات فى اربعة ميادين كبيرة فى القاهرة ، فاجازت محكمة القضاء الادارى هذا الطلب الذى يبدو لبعض الناس مبالغا فيه ، ولكنه فى رأى المحكمة ، أمر فى موضعه ، ولا تثريب على الراغب فى القيام به .

ويجب ان يستقر فى اذهان رجال الشرطة ، انهم لا يملكون رفض اقامة اجتماع فى ميدان بعينه بدعوى انه معطل للمرور ، فقد جرت العادة فى مصر على ان تقام السرادقات للاجتماعات فى الميادين الكبرى ، اذ من الممكن اقامة السرادق فى جانب من أى ميدان بحيث لا لاتتعطل سيولة المرور ، ولا يجد الناس عناء فى السير فى الميدان المقام فى جانب منه سرادق . ولولا حس الجمهور ان الشرطة تضيق بهذه الاجتماعات المعقودة فى الميادين الكبرى فى مناسبة ذات اهمية ، مضايقة لها تنتحل المعاذير للفرار منها ولو كان فى ذلك مصادرة لحق الشعب . لما اصر المشتغلون بالسياسة على اختيار الميادين الكبرى كثيرا لعقد الاجتماعات ، فيها ، مع ملاحظة ان الاصل ان تكون الاجتماعات فى هذه الميادين لان الغايه من الاجتماع هو جمع الالوف حول فكرة بذاتها . وان اجتماع الالوف فى اجتماع ، أمر يدعو الى سرور الناس ، وتهىء له الشرطة الظروف المواتية .

ولا ننس ان القضاء العادى حكم فى قضية مرفوعة ضد وزير داخلية سابق ، بالعقوبة المقيدة للحرية وبالعزل من الوظيفه ، حينما ثبت رفضه لتنفيذ حكم جنائى صادر من القضاء لتوقف وزير الداخلية عن تنفيذ هذا الحكم ، واذا كان الحكم قد الغى ، فالثابت انه لم يلغ فرفض المحكمة الاستثنائية تاييد الادانه .

فالمحكمة الاستثنائية لم تتعرض لهذا الجانب من الحكم واقتصرت اسبابها على رفع الدعوى الجنائية ضد الوزير المتهم بدون الحصول على اذن برفع الحصانة عنه بسبب كونه عضوا فى مجلس الشعب .

وبذلك *يبقى الحكم ـ الذى يعتبر سابقة جليلة وخطيرة ـ لم ينتقص من اهميته وخطره . ويبقى موقف القضاء الرائع فى مجال الحريات العامة والحرص عليها ، موقفا يجب على مصر كلها ان تفخر به .*

ولكى يستطيع القضاء مواصلة مسيرته العظيمة بهذه الاحكام الجديدة التى صدرت فى السنتين الاخيرتين ، يجب ان تتحول المعركة الانتخابية بخطبها ومنشوراتها واجتماعاتها ومسيراتها ، مهرجانا لحق الاجتماع وحق التظاهر . وليرفع الخطباء اصواتهم بتاييد هذا الحق ، ولينددوا بكل اسلوب ، بكل القيود التى تقيد حقوق الانسان

فاذا خرجنا من هذه المعركة بفهم جديد لهذه الحقوق ولاسلوب ممارستها ، كانت المعركة خيرا وبركة ، ولو زيفت فيها اصوات الناخبين فالشعب الذى يستطيع ان يعبر عن نفسه ، شعب لا يمكن ان يضيع له حق أو تنتهك له حرمة



الدائرة المفرغة (١)

● قانون الانتخاب غير دستورى أصدره مجلس غير دستورى
● الأجدى ان يطرح الرئيس نفسه للانتخاب المباشر

فى اوائل فبراير الحالى اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا بدعوة الشعب للاستفتاء على حل مجلس الشعب او استمراره ، بعد ان وافق المجلس السابق على قانون الانتخابات الجديد المقدم من السيد العضو كمال الشاذلى ، والذى يسمح للمستقلين بترشيح انفسهم لعضوية المجلس ، بامل تلافى الاخطاء الدستورية التى وقع فيها القانون القديم الذى حرم على المستقلين الترشيح لعضوية مجلس الشعب .

بقلم :
أمين شاكر
وزير السياحة الأسبق

وفى ١٢ فبراير ٨٧ وافق الشعب بنسبة كبيرة على حل مجلس الشعب وبالتالى اصدر السيد وزير الداخلية قرارا وزاريا بدعوة الناخبين لإنتخاب مجلس جديد .

والمعلوم ان مجلس الشعب المنحل قد تم انتخابه على أساس قانون غير دستورى وضعه الدكتور كامل ليلة ، بالاتفاق مع رئيس الوزراء السابق المرحوم فؤاد محيى الدين وهو القانون رقم ١١٤ لسنة ٨٣ الذى ابتدع نظام القوائم بدلا من الدوائر الفردية ، التى كانت قد استقرت عليها الانتخابات التشريعية فى مصر منذ عام كما ذكرنا .

واقتناعا بعدم دستورية القانون ١١٤ لعام ٨٣ خاض الأستاذ كمال خالد المحامى معركة قانونية أسفرت عن تصريح المحكمة الادارية العليا لسيادته برفع دعوى بعدم دستورية القانون ١١٤ لسنة ٨٣ امام المحكمة الدستورية العليا .

واحيلت الاوراق الى هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة الدستورية العليا لتقديم اللازم فى هذا الطعن ، وانتهت الهيئة من دراسة وتحليل هذا الطعن الى التوصية بالحكم بعدم دستورية المواد التى تحرم على المستقلين ترشيح انفسهم للانتخابات بعضوية مجلس الشعب .

وبمجرد الاعلان عن ايداع هذا التقرير ، وتحددت جلسة ٣ يناير ١٩٨٧ لنظر الدعوى امام المحكمة الدستورية العليا ، وهنا حدث هرج ومرج واضطراب شديد فى قيادة الحزب الوطنى الذى وجد من الضرورى التعجيل باجراء تعديل فى القانون ١١٤ لسنة ٨٣ ، بمنح المستقلين حق المشاركة فى الانتخابات فى عدد محدود من الدوائر . وصدر بذلك القانون رقم ١٨٨ لسنة ٨٦ فى ١٩٨٦/١٢/٣١ ، اى قبل موعد انعقاد جلسة المحكمة الدستورية العليا بيومين فقط .

وقد استندت السلطات العليا الى هذا القانون الجديد كزوبعة لطلب الاستفتاء على حل مجلس الشعب استنادا الى نص المادة ١٣٦ من الدستور التى تنص على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة القصوى وبعد استفتاء الشعب .

وقد تلاحظ ان القرار الجمهورى بحل المجلس وطلب الاستفتاء لم يشر الى « الضرورة » التى دعت الى صدور هذا القرار .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

ويقول الفقهاء الدستوريون ان التعديل الذى صدر به القانون ١٨٨ لسنة ٨٦ ، ينطبق عليه نفس ما ينطبق على القانون ١١٤ لسنة ٨٣ لصدوره مشوبا بالعوار الدستورى ، ذلك لان وقائع الدعوى المنظورة امام المحكمة الدستورية العليا ، كما جاء بتقرير هيئة مفوضى الدولة ، قد كشفت بوضوح عن عدم دستورية القانون الذى أنتخب مجلس الشعب السابق على اساسه ، وبالتالى فان هذا المجلس لا يجوز له ان يصدر التعديل الذى ينتخب على أساسه المجلس الجديد ، لأن فاقد الشيء لا يعطيه .

ولقد تلاحظ وللأسف أن التعديل الجديد لا يضمن ابدا ان يعكس التمثيل في المجلس النيابي الجديد ، الصورة الصحيحة للقوى والانظمة السياسية في مصر ، كما أن الفرصة التى منحها القانون الجديد للمستقلين لدخول المجلس الجديد ، أصبحت مستحيلة او شبه مستحيلة على الاقل ، بعدما اعلن الحزب الوطنى وباقى الاحزاب انهم سيقومون بالترشيح في هذه الدوائر ، وبالتالى سيواجه المستقلون منافسة غير متكافئة من مرشحى الاحزاب وخاصة حزب الحكومة .

واذا كان النظام الراهن يعنى حقيقة اعطاء الفرصة للمستقلين ، للدخول في المجلس الجديد ، فقد كان من المتعين عليه ان يجعل عملية الانتخاب تتم وفقا للنظام الفردى ، بمعنى ان تقسم البلاد الى عدد من الدوائر الانتخابية تتفق مع طبيعة الانتخاب الفردى . ولكن القانون الجديد قسم البلاد الى ٤٨ دائرة انتخابية فقط مما يتناسب مع نظام الانتخاب بالقائمة ، ويجعل مهمة المرشحين المستقلين في غاية الصعوبة ان لم تكن مستحيلة .

وعلى اية حال فنحن نود أن نسال : هل حل مجلس الشعب السابق وانتخاب مجلس جديد هو غاية في حد ذاته ، أم وسيلة لتحقيق هدف او اهداف معينة لمصلحة الشعب ولمصلحة النظام الديمقراطى المفترى عليه ؟

واذا كان ضمن الأهداف المطلوبة تصحيح الخلل في النظام السياسى الراهن واقامة نظام ديمقراطى صحيح فهل سيمكن للمجلس الجديد القيام بهذه المهمة ؟

نحن لا نعتقد ابدا بامكان ذلك لان المجلس الجديد سيكون صورة طبق الاصل من المجلس السابق ، ولن يغير في الموضوع شيئا ان يخرج من المجلس عدد من النواب لانهم ينتمون إلى فلان ، ليحل محلهم نواب آخرون من نفس حزب الحكومة لانهم ينتمون الى علان فالصورة النهائية ستكون مجلسا تسيطر عليه اغلبية كبيرة جدا من نواب الحزب الحاكم تقابلها اقلية ضئيلة لاحزاب المعارضة . وهذه الاوضاع لا توجد الا في الدول المتخلفة التى يحرص فيها الحاكم الفرد على ان تكون له اغلبية ساحقة في المجلس النيابى يضمن بها اضفاء صفة دستورية على قراراته الدكتاتورية .

أن النظام الديمقراطى السليم هو الذى يحترم ولا شك ارادة الاغلبية ، ولكنه ياخذ في الاعتبار رأى الاقلية ومثل هذا النظام يتعذر وجوده اذا كان للحزب الحاكم اغلبية ساحقة في المجلس النيابى بحيث يمكنه التغاضى او تجاهل رأى الاقلية أى المعارضة .

والنظرة المجردة الى الاوضاع في المجالس النيابية في الدول الديمقراطية المتقدمة كدول غرب اوروبا او امريكا مثلا ، تظهر بوضوح ان الاغلبية التى تتمتع بها الاحزاب الحاكمة تتراوح ما بين ٥٢٪ و ٥٤٪ . ويعنى ذلك ان المعارضة تمثل نصف الناخبين تقريبا ، وبالتالى يتعذر التجاوز عما تقدمه من اراء أو معارضات لمشروعات القوانين التى تقدمها حكومة الحزب الحاكم اذا وجدت ذلك ضروريا .

ولا يعنى ذلك ان المعارضة يمكن ان تشل حركة حزب الاغلبية الذى يحكم البلاد ، ففى بريطانيا مثلا لا تزيد نسبة نواب حزب المحافظين في مجلس العموم على ٥٣,٤٪ وبرغم ذلك فقد أمكن لهذا الحزب ، خاصة اثناء تولى مسز تاتشر رئاسة الحكومة ، أن يضع حدا حاسما لغطرسة وطغيان الاتحادات والنقابات العمالية وغيرها ، التى كانت قد دفعت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد الى حافة الانهيار .

وفي المانيا الغربية يشترك في الحكم حزبا الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين الاحرار ، ولهم اغلبية في البوندستاج لا تتعدى ٥٢,٩٪ ولكن هذه الاغلبية الضئيلة لم تمنع هذا الائتلاف الحزبي من ان يحكم بنظام يمين الوسط ، وأن يحقق نجاحا اقتصاديا لم تشهده المانيا من قبل .

وما ذكرناه عن بريطانيا والمانيا ينطبق ايضا على فرنسا وايطاليا والدول الاسكندنافية وكلها بلاد عريقة في النظام الديمقراطي ، واهم ما يميز نظام الحكم في هذه البلاد ، هو احترام أراء المعارضة وأخذها في الاعتبار وهذه هي الديمقراطية السليمة .

ولذلك فان انتخاب مجلس شعبي جديد في مصر ، يسيطر فيه الحزب الحاكم على اغلبية ساحقة من المقاعد سيؤدى الى تثبيت الأخطاء الحالية في الممارسة الديمقراطية ، ولن يساعد ابدا على علاجها او بناء ديمقراطية صحيحة ، لان مثل هذه الاغلبية الساحقة في مجلس الشعب ستؤدى ولا شك الى استمرار دكتاتورية الحزب الحاكم او الحاكم نفسه ، ولن تمنح الشعب فرصة ادارة جهاز الحكم بواسطة الشعب لمصلحة الشعب وهذه هي أول قواعد الديمقراطية .

والاصلاح الذى يتمناه الشعب جميعه ، بعد أن قاسى من السيطرة المطلقة للحكام ، هو امر يمكن تحقيقه اذا خلصت النوايا . ونحن نثق بان الرئيس مبارك اذا ما قرر ان يكون رئيسا لكل المصريين ، بدلا من ان يكون رئيسا للحزب الوطني ، فانه سيفتح الباب على مصراعيه لتحقيق الاصلاح المنشود ، وبناء ديمقراطية صحيحة ، وبغير ذلك سيظل الشعب يدور في حلقة مفرغة لا يمكن الخروج منها ، وستظل الديمقراطية حبرا على ورق بدلا من أن تكون نظام عمل وأسلوب حياة .

ولذلك ألم يكن من الاجدى لنا جميعا الغاء النظام المتبع حاليا في انتخاب رئيس الجمهورية ليصبح بطريقة الانتخابات المباشرة بدلا من حل مجلس شعب وانتخاب مجلس جديد ، سياتي صورة مكررة للمجلس القديم ، ولن يدفع النظام الديمقراطي خطوة واحدة الى الامام ؟



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

الخير سيعم الجميع !

نحن الآن في جمهورية مصر العربية على ابواب انتخابات جديدة لمجلس شعب جديد ولرئيس جمهورية جديد — هذا بعد ان لعن الشعب باعلان صوته ضد مجلس الشعب القديم بل الهزيل .

اننا نتوقع من الصحافة المصرية والتي تسمى بالصحافة القومية تعضيد الحزب الوطني الديمقراطي — بالوعود البراقة وببشائر الخير والبركة التي ستجعل افراد شعب مصر يعيشون السنوات القادمة فيما يشبه جنة رضوان عليه السلام ... !

فلسوف تعلن وزارة التموين أن مجمعاتها الاستهلاكية مملؤة بكل مالذ وطاب من اغذية ومواد نظافة كالصابون — والذى اصبح في ندرة العملة الصعبة — وللمواطن ان يحصل على ما يشاء في أى وقت وبأى كمية دون تحديد اما رغيف الخبز والذى بلغ ثمنه عشرة قروش فلسوف يدعم ليصبح ثمنه قرشا واحدا مع خلوه المسامير وكناسة المخابز ... !

اما وزارة الزراعة فسوف تعلن البشرى للفلاحين باعفائهم من توريد محاصيلهم للحكومة أى للبنك الزراعي ولسوف تملأ مخازن الجمعيات التعاونية الزراعية بالاسمدة وعلف المواشي والمبيدات الحشرية وغيرها وغيرها مع تقديم السلف النقدية لهم لمن يطلبها ... !

ولسوف توفر وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي — الاراضي الصحراوية المزودة بالبنية الاساسية لها من ماء الرى والكهرباء والطرق والأمن والامان باسعار لا تتعدى مائة جنيه للفدان الواحد وتوزع على خريجي الجامعات والمدارس وهم العاطلين بعشرات الالوف وخاصة منهم الزراعيين هذا مع اعطاء كل خريج عشرة افدنة وعشرة بقرات سمان وركوبة ولا يدفع لها أى مقدم من الثمن — بل يدفع ثمنها على ثلاثين عاما مع فترة سماح خمسة سنوات ... !

اما وزارة الرى فسوف تطلق الماء بالترع حتى تفيض على جانبيها ولسوف تعفى مخالفى الرى من المحاضر .. ولسوف تشق الترع والرياحات في قلب الصحراء لتحولها الى جنات وتنتج القمح بدلا من استيراده ... !

اما وزارة الشيون الاجتماعية فسوف تعلن عن اعفاء المتاخرين عن سداد اقساط التامينات الاجتماعية عن دفعها بل سوف تقدم عروسة لكل شاب يقبل على الزواج وذلك بان تنوب عنه في دفع المهر اما الفتاة فسوف تهديها الوزارة أشاث بيتها وستنضم اليهم وزارة الاسكان بكرمها المعهود بمنح العروسين شقة ذات اسكان متميز ... !

كذلك سوف تشمر عن ساعد الجد والمثابرة وزارة الاسكان لبناء مساكن للمواطنين من سكان القبور والعشش والجحور والحوارى والأزقة والذين هدمت منازلهم على ان تحيطها الحدائق الغناء ليشعروا انهم في طريقهم الى جنة رضوان عليه السلام ... !

اما وزارة اللا تربية واللا تعليم فلسوف تمنح الاباء منحة شهرية مقابل مصاريف الدروس الخصوصية التي يتحملها الاباء ولسوف تصرف للتلاميذ الملابس الموحدة وبذلك تتحمل عن الاباء الكثير من المصاريف والاعباء

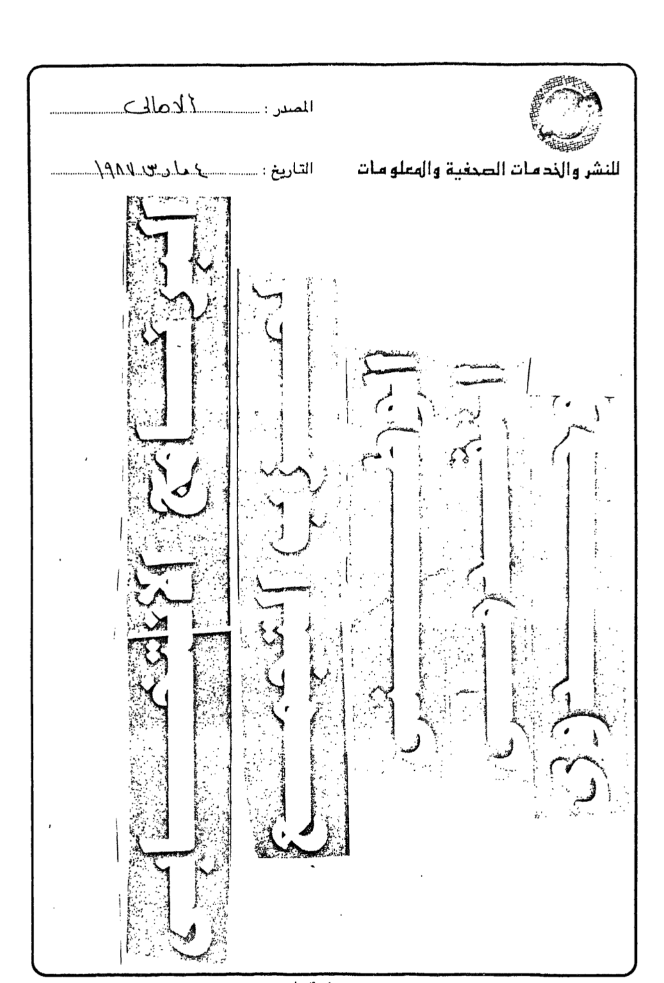
وهلم جرا

محمود عبدالعزيز الطنانى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهالى

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧



البرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي



المصدر : الاهالى
التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

حذرنا وزارات مبارك جميعها من الخضوع للضغوط الأمريكية .. فلم تستجب

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حلول التجمع

- تثبيت أسعار السلع التموينية
- توفير المساكن الشعبية
- ضمان مجانية التعليم والعلاج
- رفع أجور ومعاشات العمال والموظفين
- ربط الأجور بالأسعار
  تشجيع القطاع الخاص المنتج



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

آن الأوان لكى تنتهى ترسانة القوانين المقيدة للحريات



طالب حزب التجمع بانهاء سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أضرت بمصالح الـ فئات الشعبية من العمال والفلاحين والموظفين والحرفيين والرأسمالية الوطنية ودعا الى تثبيت الأسعار والمواد الـ تموينية واستمرار الدعم وإلغاء كافة مظاهر الانفاق الترفى ، والى وعدول الدولة عن سياسة تمليك الوحدات السكينة ا الشعبية والتزامها بتوفير المساكن بالايجار . كما طالب بالتزام الدول بضمان مجانية التعليم وتعميم نظام التامين الصحى وحماية مصانع القطاع العام للدواء ومضاعفة الحد الأدنى للأجور وايجاد حل عادل لمشاكل العلاقة بين المالـ ، والمستاجر فى الأراضى الزراعية وحماية صغار ومتوسطى التجار من استغلال الطفيليين وتعنت الاجهزة الادارية والاهـ تمام بمشاكل المرأة الريفية وتوفير قصور الثقافة والنوادى للشباب وإلغاء أى قيود على حرية النشر واصدار المطبوعات غير الدورية . وأكد التجمع على ضرورة وقف كل محاولات تصفية القطاع العام ، وحماية صغار الصناع والحرفيين وتـ جار التجزئة من المنافسة الاجنبية ، وتشجيعهم لتطوير انتاجهم

وطالب التجمع بتطهير الحياة العامة من الفساد والانحراف فى كافة أجهزة الـ دولة المحلية والتنفيذية وبالغاء كافة القيود المقيدة للحريات وباطلاق الحريات للتنظيمات النقابية العمالية والمهـ نية والطلابية لمباشرة نشاطها ، وانتخاب قيادتها ، وبانشاء نقابة لائمة المساجد والوعاظ . ودعا التجمع إلى إسقاط اتفا قيات كامب ديفيد وماترتب عليها ، وتوثيق علاقات مصر العربية

جاء ذلك فى برنامج التجمع الانتخابى الذى اعلنه هذا الاسبوع وفيما يلى الـ نص الكامل له .



المصدر : الأهالى

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

لماذا ننتخب التجمع ؟

يتقدم حزب التجمع لانتخابات مجلس الشعب مستندا الى تاريخه الحافل بالتضحيات والمواقف الثابتة ، دفاعا عن حرية الشعب واستقلال الوطن في مواجهة الاستغلال والاستبداد والسيطرة الاجنبية والنهب لثروات البلاد .

فنحن الحزب الذى دافع ومايزال عن ثورة ٢٣ يوليو وانجازاتها ، وتصدى بحزم ومايزال لكل محاولات الاجهاز عليها ، وتلطيخ صفحاتها وتشويه قياداتها .

ونحن الحزب الذى يؤمن بان مستقبل مصر انما يتحقق في ظل مجتمع اشتراكى متحرر تماما من صور استغلال الانسان للانسان ، الامر الذى لايكون إلا بالطريق الديمقراطى المستند الى الاقتناع الشعبى والاغلبية البرلمانية .

ونحن حزب الوطنية الصادقة الذى تصدى منذ انشائه لمحاولات السيطرة الاجنبية ومخططات الهيمنة الامريكية والتوسع الاسرائيلى وعارض اتفاقيات كامب ديفيد وقاومها ودعا إلى إسقاطها .

ونحن حزب العروبة الذى دافع في احلك الظروف عن عروبة مصر وامن دائما بان مستقبلها يزدهر في انتمائها الى امتها العربية .

ونحن حزب الجماهير الكادحة والقوى المنتجة ، من عمال وموظفين وفلاحين وحرفيين ومثقفين ومهنيين ورأسمالية وطنية منتجة ،

واجهنا منذ البداية سياسة الانفتاح الطفيلى ، وناضلنا دون توقف من أجل محاصرة وتصفية النشاط الطفيلى وسيطرة الفئات الطفيلية على الحكم .

ونحن حزب القيم الشريفة ، نؤمن بان رسالات السماء قوة دافعة للتقدم والنضال ضد كافة صور القهر والاستبداد والاستغلال ، وبانها تؤكد حق الانسان في الامن والحرية والتقدم والرخاء دون تفرقة بسبب اللون أو الجنس أوالدين .

ونحن حزب الدفاع الباسل عن الحريات ، طالبنا دائما بحق الشعب المصرى في التمتع بحرياته الاساسية وحق كل انسان مصرى في اعتناق الرأى والتعبير والتنظيم الذى يراه محققا لمصالحه بلا وصاية عليه من أحد .

وفتحنا مقراتنا وجريدتنا لكل مناضل وصاحب رأى ، حتى لو اختلف معنا . ان معارك السنوات العشرة الماضية خير شاهد على صدق توجهاتنا واصالة فكرنا وسلامة تقييمنا للاحداث .

فنحن الحزب الذى قال « لا » لكامب ديفيد ، « لا » للانفتاح الطفيلى ، «لا» للتطبيع مع اسرائيل ، «لا» لحكم الحزب الواحد .

لا نأبه بالصعاب

وتعرضنا بسبب هذه المواقف لكل اشكال الاضطهاد من تشريد وتشهير وتلفيق للتهم الباطلة وزج في السجون والمعتقلات ، ومصادرة جريدة « الاهالى » ونشرتنا الداخلية « التقدم » واقتحام مقرات الحزب والاستيلاء على مطابعه مرات عديدة . ويكفينا فخرا اننا كنا في مقدمة من شملتهم حملة سبتمبر سنة ١٩٨١ مع سائر قيادات الحركة الوطنية ، وكنا آخر من خرجوا من السجون بعد حادث المنصة في ٦ اكتوبر ١٩٨١ .

وانتم ايها المواطنون — في هذه المعارك — وخير شهود على ثبات حزبنا في الدفاع عن حقوق الكادحين والمنتجين وعن استقلال البلاد ، فلقد ناضلنا معا ومازلنا نناضل بشرف وامانة ضد الامبريالية الامريكية واسرائيل الصهيونية والفئات الطفيلية .

اننا ندعوكم لمشاركتنا معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة ، وهى معركة ستؤثر في مستقبل البلاد لسنوات طويلة قادمة ، وها نحن نقدم لكم برنامجنا الانتخابى العام لانقاذ مصر من الفساد والطفيلية والتبعية .

لا نقدم في هذا البرنامج الانتخابى اجراءات لبناء الاشتراكية ولا للتحول اليها وإنما نعطى الاولوية لانقاذ الوطن من الأزمة الطاحنة التى اوصلته اليها سياسة الانفتاح الطفيلى ، وندرك ان تنفيذ هذا البرنامج في اطار المجتمع الرأسمالى الحالى هو خطوة ضرورية لاعادة التوازن الى الاقتصاد المصرى وإيقاف التردى في كافة اوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية .



ان سياسة الانفتاح لم تؤد فقط الى تدهور الاقتصاد المصرى بل ادت ايضا الى تزايد اعتماد مصر على الخارج ، وعجز الاقتصاد المصرى عن التوازن بدون القروض والمساعدات الاجنبية المشروطة التى تعمق التبعية وخاصة للولايات المتحدة الامريكية ، كما مكنت الفئات الطفيلية ، من السيطرة على مقدرات البلاد والتحكم فى الاجهزة التنفيذية والحكم المحلى وسلطة التشريع من خلال الانتخابات المزيفة التى أفرخت القوانين سيئة السمعة ، وإشاع الفساد فى كثير من المجالات وتجسدت جوانب هذه الازمة الشاملة فى مظاهر صارخة : النهب تعبيرا عن الأزمة الاقتصادية ، والفساد تعبيرا عن الازمة الاجتماعية ، والتعصب الطائفى تعبيرا عن ازمة الديمقراطية ، وغيبة الانتماء تعبيرا عن الازمة الوطنية ، وألحقت هذه الازمة الاذى البالغ بمصالح الاغلبية الشعبية ، لصالح اقلية طفيلية مترفة ، واهدرت المكاسب التى حققها الشعب بنضاله الطويل وخاصة فى ظل ثورة ٢٣ يوليو المجيدة بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر .

لا لسياسة الافقار

وفى السنوات القليلة الماضية تفجرت الازمة الاقتصادية واتسعت وتعمقت نتيجة للاصرار على التمسك بسياسات السادات وعدم الرغبة فى تحميل الفئات الطفيلية المتعطشة للمال اعباء سياساتها المدمرة . ولقد حذرنا الحكومات تباعا : حكومات فؤاد محى الدين ، وكمال حسن على ، وعلى لطفى ، واخيرا عاطف صدقى من مغبة الخضوع للضغوط الامريكية ، وشروط صندوق النقد الدولى . لكنها جميعا امعنت فى تجاهل تحذيراتنا ، وعمدت الى تحميل اعباء سياساتها للطبقات الشعبية والفئات الوسطى مع استجداء المعونة من الخارج . وتحولت المديونية الخارجية الى عبودية جديدة .

وبالقدر الذى عجزت حكومات الحزب الوطنى عن توفير الحل السليم للازمة الاقتصادية بالقدر الذى راحت هذه الحكومات تلاحق العمال والفلاحين والطلبة والموظفين باجراءات الكبت ، والقمع حتى لا ترتفع اصواتهم بالشكوى ، أو الاحتجاج او المعارضة ، وتفجرت قضية الحريات والحقوق الديمقراطية بكل قوتها . وتعلقت بها آمال الجماهير العريضة . فالأزمة الاقتصادية تصطحب بالقمع ، وتفاقمها يعنى المزيد من القمع بينما تبدو الديمقراطية بوصفها الاطار الوحيد لحل الازمة الاقتصادية حلا سليما ترضاه الجماهير .

لكل ذلك فان البلاد بحاجة الى تغيير شامل يخرجها من ازمتها ، الامر الذى يتطلب مشاركتكم الكاملة ، فالفئات الطفيلية تدافع عن سلطتها وثرواتها الحرام ، ولا تريد أى تغيير يضعف نفوذها أو يهدد مصالحها ، وهذا هو هدفها الحقيقى من النظام الجديد لانتخابات مجلس الشعب بالقائمة الحزبية النسبية المشروطة الذى ما يزالون يصرون على استمراره بالرغم من ثبوت عدم دستوريته ، لانهم يريدون بهذا النظام اختلاس السلطة والثروة خمس سنوات اخرى ومن واجبنا جميعا ان نتصدى لذلك وان نخوض هذه الانتخابات بهدف التغيير الشامل بما فى ذلك القانون المنظم لانتخابات مجلس الشعب نفسه .

اننا نطالب الجماهير بان تفرض التغيير من خلال الانتخابات أى بوسيلة ديمقراطية ، ونطالب كل مواطن بالاصرار على الادلاء بصوته بحرية تامة ، وحماية عملية الانتخاب من أى تدخل أو تزوير ، وفضح اى محاولة للتأثير على نزاهتها ، وحراسة صناديق الانتخاب ، .

ان المهمة الرئيسيه فى المعركة القادمة هى انقاذ مصر من الازمة الشاملة التى تردت اليها نتيجة لتطبيق سياسة الانفتاح الطفيلى وايقاف هذا التدهور فى اوضاع البلاد واعادة بناء مصر لصالح جميع قواها الوطنية المنتجة .

مكافحة الغلاء المتصاعد وتتحقق بالاجراءات التالية

وضع حد لعجز الميزانية العامة للدولة :

باعادة النظر فى كافة الاعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة طبقا لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

بمقاومة التهرب من الضريبة وتبسيط القانون الضريبى وتطور جهاز الضرائب على اساس من توفير الحوافز واستقلال الادارة الضريبية لوقف عملية تمويل العجز فى ميزانية الدولة عن طريق طبع مزيد من النقود .

بتصفية الاجهزة والمؤسسات الصورية التى لاتخدم التنمية ولا مصالح الشعب مثل مجلس الشورى والمجالس القومية المتخصصة .

بالتزام الحكومة بان تضرب المثل فى تخفيض الاستهلاك الحكومى واتباع سياسة تقشف تتفق وموارد البلاد المحدودة .

الحد من العجز فى ميزان المدفوعات الخارجية :

بالغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة

بحظر استيراد السلع الترفيهية لمدة ثلاث سنوات وضبط استيراد السلع الكمالية .

باعطاء الاولوية فى الاستيراد للآلات ولمستلزمات الانتاج وذلك لتشغيل الطاقات العاملة فى القطاعين العام والخاص والقطاع الحرفى

بتنويع مصادر الاستيراد لتكون الواردات بقدر الامكان من الاسواق التى تستوعب الصادرات المصرية .

التزام الحكومة بتثبيت مستوى الاسعار

بتثبيت اسعار السلع والمواد التموينية الضرورية للاستهلاك الشعبى وكذلك الخدمات الاساسية والمواصلات والكهرباء والمياه باستمرار الدعم فى صورته العينية ، اى بيع بعض السلع الضرورية للشعب بأثمان مخفضة للمستهلكين عن طريق البطاقات .

بالغاء كل دعم يذهب الى الطفيليين ايا كان المسمى الذى يختفى وراءه مثل الاعفاءات الضريبية والجمركية والامتيازات المصرفية

بتمويل الدعم من صندوق خاص لموازنة الاسعار تتجمع موارده من حصيلة الضرائب والرسوم الجمروككية التى تفرض على القادرين .

توفير المساكن الملائمة للشعب

زيادة المعروض من المساكن الشعبية والمتوسطة وذلك من خلال :

حظر المضاربة على اراضى البناء والتلاعب فى نظام كوردون المدن

توفير الدولة للمساكن الشعبية بحيث لاتقل اعتماداتها عن (٩٠ ٪) من جملة استثمارات الاسكان .

عدول الدولة عن سياسة تمليك الواحدات السكنية الشعبية والتزامها بتوفير المساكن بالايجار .

مسئولية شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص التى يزيد عدد العاملين بها عن (٥٠٠) عامل عن توفير السكن الملائم للعاملين فيها .وضع معايير جديدة لتوزيع الشقق الحكومية تأخذ فى الاعتبار دخل الاسرة وقرب لمسكن من العمل بلاضافة الى حالات الزواج الحديث والنقل الجديد والازالة والاخلاء الادارى .

التزام الدولة بتقديم المسكن فى حده الادنى لكل مواطن على ان تكون الاولوية لسكان القبور والعشش وحالات الازالة والزواج الحديث .

انشاء صندوق لدعم الاسكان يتم تمويله بصفة خاصة من الاعتمادتالمخصصة حاليا لدعم مواد البناء ومن حصيلة الضرائب التى يجب ان تفرض على المساكن الفاخرة والشقق المغلقة دون استعمال .

حل مشكلة الاسكان فى الريف

تطبيق قوانين العلاقات الايجارية على الوحدات السكنية فى القرى

تخصيص مساحات للتوسع السكنى والعمرانى

تشجيع الاسكان التعاونى :

سد الثغرات التى تتيح استغلال الدعم المقدم للاسكان التعاونى لصالح مجموعات معينة من المستغلين الطفيليين .

توفير العلاج المجانى للشعب

الدفاع عن إلتزام الدولة بضمان مجانية العلاج

تعميم وتطوير نظام التأمين الصحى بوصفه نظام للعلاج الشامل لجميع المواطنين واخضاعه للرقابة الشعبية .

اولوية العلاج المجانى فى مستشفيات الدولة والوحدات الصحية الريفة مع تحسين الخدمة الطبية

اخضاع اسعار العلاج فى مستشفيات



الاستثمار لضريبة اضافية تخصص حصيلتها لتمويل التوسع في المستشفيات الحكومية والعامة .

حماية مصانع القطاع العام للدواء وتدعيم انتاجها مع المحافظة على ثبات اسعار الادوية الاساسية التى تنتجها وحمايتها من المنافسة الاجنبية ومن تجارة التهديد مع تطوير الصيدليات العامة لتكون مراكز انتاج مساعدة .

تثبيت اسعار الادوية ذات الاستخدام الشعبى الواسع .

توفير التعليم المجانى للجميع

توفير تعليم عام مجانى لجميع المواطنين مع تخطيطة ليلبى حاجات المجتمع بحيث تؤهل المواطن لمواجهة تحديات المستقبل ويعده للاشتراك الفعال فى تطور وتقدم بلاده ويتطلب ذلك :

اتخاذ الاجراءات التى تحمى وتكفل مجانية التعليم فعلا . اننا نرفض وقد رفضنا من قبل فكرة الجامعة الاهلية ونرفض ايضا ان يكون التعليم تجارة ، وان توجد المدرسة المتميزة نظير نفقات عالية للاغنياء بينما تبقى المدارس العامة لابناء الشعب بمستواها المنخفض الحالى . ولذلك لابد من التوسع فى انشاء المدارس العامة ومضاعفة عدد الفصول والتوسع فى تخريج المعلمين والاستفادة من خريجى الجامعات بعد فترة اعداد تربوى محدودة .

استيعاب كل الاطفال فى سن الالزام ، مع الالتزام بتقديم وجبة غذائية مجانية فى مرحلة التعليم الاساسى .

رفع الاجور والمعاشات للعمال والموظفين

مضاعفة الحد الادنى للاجور الى مائة جنيه مع زيادة اجور العاملين حاليا بنفس النسبة .

رفع الاجور سنويا بنسبة زيادة الاسعار على ان يشمل ذلك اصحاب المعاشات .

تصفية المفارقات الصارخة والاوضاع الظالمة لكثير من فئات العاملين الناتجة عن ثغرات القانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وقوانين الاصلاح الوظيفى والرسوب الوظيفى وذلك باعادة تسوية حالة جميع العاملين بالحكومة على اساس قاعدة عادلة وموحدة هى اعادة تقييم المؤهلات الدراسية على اساس عدد سنوات الدراسة مع احتساب سنوات الخدمة الفعلية لغير المؤهلين سنوات خبرة تعادل سنوات الدراسة .

حل مشاكل العاملين الحاصلين على مؤهلات اعلى اثناء الخدمة صرف بدلات طبيعة عمل تتناسب مع الظروف والمخاطر التى يتعرض لها العمال والموظفون وكل وظيفة او مهنة ، وتعديل نسبة هذا البدل بحيث تتراوح بين ٢٥ ٪ و٧٠ ٪ من اجمالى الاجر وليس اول مربوط الدرجة .

تطبيق تشريعات العمل التى تحمى العمال ضد الفصل التعسفى والاضطهاد على شركات الاستثمار ومؤسسات الانتاج الحربى .

الاقرار بحق العاملين فى مشروعات الاستثمار والهيئة العربية للتصنيع وشركات الاشراف المباشر فى انشاء نقاباتهم .

حل مشاكل الفلاحين

اقامة علاقة ايجارية نقدية مستقرة وعادلة بين المالك والمستأجر يراعى فيها :

حماية المستأجر او ورثته العاملين بالزراعة من الطرد طالما كانوا ملتزمين بالشروط القانونية والتعاقدية .

امكانية اعادة النظر فى القيمة الايجارية فى ضوء تكاليف الخدمة واسعار المحاصيل الاساسية .

ايجاد حل عادل لمشاكل العلاقات بين صغار الملاك وصغار المستأجرين .

تطوير النظام التعاونى الزراعى لمصلحة الفلاحين :

انهاض الحركة التعاونية الزراعية على اسس ديمقراطية تتيح لاعضائها المساهمة الفعالة فى وضع وادارة نشاطها لتكون اطارا للتنمية الزراعية وحل مشاكل صغار الفلاحين .

تعديل قوانين التعاون الزراعى بحيث تكون الجمعية قادرة على القيام بجميع مهام التسويق والتمويل والخدمة والتجميع وفض المنازعات .

وضع التسويق التعاونى فى خدمة الفلاح

وتخفيض الكميات الموردة اجباريا من المحاصيل الزراعية ورفع اسعارها .

ان يكون بنك القرية وحدة حسابية ملحقة بالجمعية التعاونية الزراعية التى تقوم بتمويل عملية الانتاج الزراعى .

وضع سياسة ضريبية افضل تجاه الفلاحين يراعى فيها :

التغيير الفعلى لقانون اعفاء صغار الفلاحين(٣ افدنة فاقل) من الضرائب ومعاقبة كل من يعطل تنفيذ هذا القانون .

● منع الجهات الادارية والسلطات المحلية من رفض اى ضرائب او رسوم مخالفة للقانون على الفلاحين .

● مواجهة ابتزاز الادارة للفلاحين عن طريق الحجز الادارى الصورى وقضايا التبديد الوهمى وعدم تقديمهم لمحاكم امن الدولة بهذه التهم .

● مساواة القرية بالمدينة فى المواد التموينية

سابعا : الاستجابة الى مطالب الحرفيين وصغار التجار

● تسهيل حصول الحرفيين على الخامات ومستلزمات الانتاج باسعار مناسبة وكذلك تيسير تصريف منتجاتهم .

● تيسير القروض للحرفيين بفوائد مخفضة لتجديد الالات والمنشئات

● وضع نظام كفء لضمان تصريف منتجات الحرفيين بمساعدتهم على تطوير التسويق التعاونى لمنتجاتهم فى الداخل وفتح اسواق خارجية لها .

● تخفيض فئات الضرائب على الحرفيين وحل مشاكلهم مع اجهزة الضرائب وخاصة ما يتعلق منها بالتقدير الجزافى .

● حل المشاكل الادارية التى يعانيها الحرفيون مع السلطات المحلية والتامينات الاجتماعية وهيئة الكهرباء .

● تقليل حلقات الوساطة بين المنتج الخاص وتاجر التجزئة وبخاصة فيما يتعلق بتوزيع الفاكهة والخضر فى المدن الكبرى .

● حماية صغار ومتوسطى التجار من استغلال الطفيليين ومن تعنت الاجهزة الادارية وتعقيد الاجراءات .

ثامنا : رعاية المراة والطفولة والشباب

● الدفاع عن حق العمل للمراة ومساواتها بالرجل فى الاجور والترقيات والحوافز المادية ، وكذلك تسجيل كل النساء تلقائيا فى جداول الانتخاب .

● التوسع فى الحقوق والخدمات المقررة للمراة العاملة فى حالة الحمل والولادة وخاصة حقها فى اجازة لمدة سنة بنصف مرتب بعد اجازة الوضع .

● الاهتمام الخاص بمشاكل المراة الريفية بحيث تمتد مظلة الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اليها ، واستغلال طاقاتها فى الحرف المنزلية وتنظيم ذلك فى اتحاد انتاجى يجعل من هذه الحرف وسيلة لرفع مستوى الريفية .

● تعميم دور الحضانة فى الشركات والمؤسسات التى تستخدم خمسين عاملة فاكثر والتوسع فى انشاء دور حضانة عامة تتناسب رسومها مع دخل المراة العاملة .

● دعم وتطوير الاندية والمؤسسات الشبابية ومراكز الشباب فى القرى والمدن وتعميمها وتوسيع دور الشباب فى ادارتها باسلوب ديمقراطى .

● حق الشباب فى تكوين منظماته الديمقراطية دون اى وصاية ادارية

● توفير المنابر الثقافية للشباب من قصور ثقافة ونواد ادبية وإلغاء اى قيود على حرية النشر واصدار المطبوعات غير الدورية .

● دعم الحقوق الديمقراطية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا واشراكهم فى اقتراح نظم ومناهج التعليم واساليبه .

رعاية شباب الصناع الحرفيين باشراكهم فى النشاط السياسى والاجتماعى لربطهم بقضايا المجتمع وحمايتهم من تبديد دخلولهم فى اوجه انفاق استهلاكية ضارة .

تاسعا : الاعداد لبناء اقتصاد وطنى مستقل بالاعتماد على انفسنا

● **حماية ودعم وتطوير القطاع العام :**

بوقف محاولات تصفية القطاع العام او بيعه للقطاع الخاص ومحاولات القطاع الاجنبى والمشترك الاستيلاء على الوحدات الناجحة للقطاع العام وايقاف كل صور استخدام المال العام المملوك للشعب فى مجموعه لاثراء فئات محدودة من الراسمالية عن طريق مشاركة المال العام فى الانشاء



والمساهمة فى مشروعات خاصة تنافس القطاع العام وتخربه .

● وضع سياسة للاسعار تأخذ فى الاعتبار التكاليف الحقيقة للانتاج فى كلا القطاعين العام والخاص وضرورة تحقيق ربح معقول للوحدات الاقتصادية المنتجة ، ومن ادوات هذه السياسة التسعير الجبرى فى بعض الاحوال ، وتحديد هامش الربح فى احوال اخرى .

● توحيد الاطار القانونى لعلاقات العمل فى القطاعين العام والخاص بما يؤكد الحقوق المكتسبة لعمال القطاع العام وتعميمها على القطاع الخاص (شاملا المشترك والاجنبى) ويتم فى هذا الاطار تحديد الاجور وظروف العمل والرعاية الاجتماعية والصحية ووسائل زيادة الانتاج ورفع الانتاجية عن طريق عقود عمل جماعية بين ادارات الوحدات الاقتصادية والهيئات النقابية ويقتضى تحرير ادارة الوحدات الاقتصادية فى هذا المجال ان يقابله حرية الحركة النقابية وتأكيد استقلاليتها ازاء الحكومة والاحزاب وعدم التدخل باية صورة فى انتخاب مستوياتها القيادية وانهاء تجريم الاضراب السلمى .

● **حماية القطاع الخاص المنتج ودعمه وتطويره :**

ان حزبنا الذى يسعى الى محاصرة النشاط الطفيلى وتصفيته يفرق بوضوح بين النصابين السماسرة ، مستغلى المال العام ، والمتاجرين باقوات الشعب الذين يعملون على تحقيق الربح السريع ويبنون الثروات الضخمة التى يودعونها او يوظفونها كلها او بعضها فى الخارج من جانب ، وبين كل المستثمرين فى الانشطة الانتاجية فى الزراعة والصناعة والخدمات المرتبطة بها كالنقل والتجارة الداخلية وصغار الصناع والحرفيين وتجار التجزئة من الجانب الاخر .

ويدرك حزبنا ان المستثمرين فى الانشطة الانتاجية وصغار الصناع والحرفيين وتجار التجزئة وغيرهم يلعبون دورا هاما اقتصاديا واجتماعيا فى مصر . وهو يسعى الى حمايتهم من المنافسة الاجنبية والاستغلال الطفيلى من جانب والى تشجيعهم على توجيه اموالهم وخبرتهم لتطوير الانتاج والانتاجية فى مصر ومساعدتهم فى تطوير منشئاتهم ومشروعاتهم ومنتجاتهم من الجانب الاخر .

● تعبئة الموارد المحلية والحد من الاعتماد على الديون الخارجية :

● محاصرة النشاط الطفيلى تمهيدا لتصفيته

التنمية المتكاملة للمناطق النائية

ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة للمناطق النائية (سيناء والنوبة والصحراء الشرقية والصحراء الغربية) وهى مطلب شعبى عادل لاهالى تلك المناطق

الحفاظ على وحدة التراب المصرى وضرورة الاندماج الاقتصادى والبشرى لكافة المواطنين وتعزيز بوابات مصر الشرقية والجنوبية والغربية .

تطوير البحث العلمى وتطويع التكنولوجيا لخدمة المجتمع :

لايكتمل الحديث عن التنمية الشاملة إلا بالتأكيد على الدور البارز لتطوير البحث العلمى وتطويع التكنولوجيا لخدمة المجتمع .

مواجهة ومحاصرة الفساد واجتثاث جذوره :

● محاصرة الراسمالية الطفيلية باعتبارها المصدر الاساسى لكافة صور الفساد والانحراف فى الحياة الاقتصادية واجهزة الدولة والعمل على تصفيتها .

● تطهير الحياة العامة من الفساد والانحراف وتمكين الجماهير بالوسائل الديمقراطية وخاصة ديمقراطية الادارة ، والانتاج من كشف وفضح وادانة كافة صور الفساد والانحراف واساليب العمولات والرشاوى والسمسرة والمضاربة فى جهاز الدولة والقطاع العام والحياة السياسية .

● التصدى لفساد الادارة وخاصة فى اجهزة الحكم المحلى وما يشوب اعمالها من انحراف فى التعاقدات مع المقاولين وتوزيع الخدمات على المواطنين مثل المساكن ومواد البناء وقطن



لتجنيد ولوازم الانتاج والسلع الاستهلاكية . وما ترتب على ذلك من تحول اجهزة الدولة عن طابعها القومي الى اجهزة خاصة لخدمة الحزب الحاكم وتوليد الثروات الحرام باستغلال النفوذ الوظيفي والسياسي والحزبي .

● تشديد العقوبة على جرائم اختلاس المال العام والرشوة واستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية ووضع حد للاستهتار بالملكية العامة والمال العام .

● فرض العقوبات الرادعة على المتاجرين بالاعراض وعلى خطف النساء وعلى المضاربة باقوات الشعب وغش الادوية وبيع الاغذية الفاسدة وتجارة الحبوب المخدرة واختلاس الاموال العامة ومصادرة ثروات من استغلوا مراكزهم للاثراء غير المشروع .

● محاربة الدعوة في اجهزة الاعلام للانحلال الخلقي ، وهدم القيم والمثل العليا ، والهبوط بمعنويات الجماهير والاستخفاف بعقول الناس ، وتخريب الحياة الثقافية والروحية ، وترويج المثل المنحطة مثل الجشع المادي والاستهلاك السفيه .

عاشرا : تحقيق تنمية ثقافية وطنية ديمقراطية وتقدمية

لابد من مواجهة الهجمة الثقافية الاستعمارية والصهيونية التي تحاول ان تمر من تحت شعارات السلام والتطبيع عبر قنوات مشبوهة هدفها اخضاع الشعب المصري وفرض الاستسلام والتبعية عليه . كذلك لا بد من وقف موجات الانهيار والانحطاط بالثقافة المصرية ويتطلب ذلك :

● كفالة حرية الفكر والابداع واسقاط كل القوانين التي تقيد حركة المثقفين

● احياء التراث الوطني المصري لكل روافده وانعاش ذاكرة ووعي المصرين بمنجزاتهم عبر التاريخ وبخاصة انجازات ثورة ٢٣ يوليو التي تمت بعقول وسواعد المصريين .

● خلق وتطوير الثقافة التي تحث على الولاء الوطني والانتماء القومي والتي تؤكد هوية الشعب المصري وتنميها والتي تستنهض الهمم من اجل اعادة بناء مصر .

● حظر كل دعوة عنصرية او طائفية تمس وحدة المصريين ، واعلاء الدعوة الى التسامح الديني في اطار التقليد المصري : الدين لله والوطن للجميع .

● احياء القطاع العام الثقافي في السينما والمسرح والترجمة والنشر وادارته باسلوب ديمقراطي وتوجيه الثقافة الجماهيرية للقيام برسالتها في الاقاليم دون وصاية ادارية او من اجهزة الحكم المحلي .

● تمثيل التيارات الفكرية والحزبية في ادارة الاذاعة والتليفزيون ليكون انتاجها تعبيرا صادقا عن هموم الناس ومشكلاتهم الحقيقة واداة لترقية وعيهم ، وتوسيع معارفها والترويح عنهم بذوق رفيع وقيم جمالية وروحية عالية .

دفع التطور الديمقراطي للامام

الديمقراطية هي الارضية الوحيدة التي يمكن ان يقوم عليها ويزدهر في ظلها نضال الجماهير من اجل مطالبها العادلة وقد تعرضت الممارسة الديمقراطية في ظل حكم السادات الى عدوان صارخ من ابرز مظاهره ترسانة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات ومحاصرة النشاط السياسي والحزبي المعارض . وتتعرض الديمقراطية المحدودة المتاحة حاليا لعدوان الحكومة وبطشها بالعمال والفلاحين والطلبة والمثقفين المعارضين لسياسات التبعية والطفيلية والفساد . من هنا فان الاولوية في نضالنا الديمقراطي للفترة القادمة تتمثل في المحافظة على القدر المتاح من الحقوق والحريات الديمقراطية في مواجهة كافة محاولات العدوان عليها ، وتطويرها في اتجاه توسيع قاعدة الممارسة الديمقراطية لجماهير الشعب من خلال :



● اجراء اصلاح دستورى يكفل استكمال مقومات النظام الجمهورى البرلمانى الديمقراطى الذى يقوم على تعدد الاحزاب دون شروط ، ومسئولية الحكومة امام مجلس الشعب عن كل امور الدولة والانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين اكثر من مرشح ، والا تزيد مدة الرئاسة عن دورتين متتاليتين وإلغاء محاكم امن الدولة ومنصب المدعى الاشتراكى . واعادة انتخاب مجلس الشعب الى شهر نوفمبر تطبيقاً للدستور . والغاء المادة انتخاب مجلس الشعب الى شهر نوفمبر تطبيقا للدستور . والغاء المادة (٧٤) من الدستور ، والغاء محاكم القيم ومجلس الشورى .

● احترام حرية العقيدة الدينية واستلهام مبادىء الشريعة الاسلامية التى تحرم الربا والاستغلال والاستبداد وتأمر بالعدل والحرية والمساواة بين الناس فى الحقوق والوجبات بما يصون الوحدة الوطنية ويحمى الاستقلال الوطنى ويؤكد سلطة الشعب فى الحكم .

● ضمان الحريات السياسية للمواطنين وفى مقدمتها حرية الراى والاجتماع والتظاهر والتنظيم والاضراب السلمى وتكوين الجمعيات وأعمال المبدأ الدستورى بحق كل مواطن فى ممارسة حقوقه السياسية مستقلا أو فى اطار حزبى .

● حق كل القوى والتيارات السياسية والطبقات فى اقامة احزابها المستقلة دون قيد والغاء العزل السياسى نهائيا واقرار وحماية حق الانتماء الحزبى للمواطنين كافة ، وعدم تعرضهم للاضطهاد او التمييز بسبب هذا الانتماء. وتجريم ملاحقة المواطنين بسبب نشاطاتهم الحزبية او النقابية بنص واضح فى الدستور .

● الغاء كافة صور الدمج بين مؤسسات واجهزة الدولة وبين تنظيمات الحزب الحاكم بما يضمن ان تكون الدولة لكل المصريين وليس لحزب واحد والتأكيد على المبدأ الدستورى الذى يحظر التمييز بين المواطنين بسبب الدين او العقيدة .

● اعادة تنظيم الصحافة بما يلغى احتكار الحزب الحاكم لها ويضمن حقوقا متساوية فى النشر لكل الاحزاب فى الصحف القائمة والغاء كافة اشكال الرقابة المباشرة والمقنعة على الصحف وكفالة حق العاملين فى الصحف فى انتخاب مجالس ادارتها وتحريرها وتأكيد حق الاحزاب اصدار صحفها ومخاطبة الشعب من خلال الاذاعة والتليفزيون والغاء المجلس الاعلى للصحافة ونقل اختصاصاته الى نقابة الصحفيين .

● الغاء ملكية مجلس الشورى للصحافة واعتبارها ملكية عامة ذات طبيعة خاصة على ان يجرى حوار جماهيرى واسع حول تنظيمها . مع توفير الضمانات والحريات الفعلية لها وتأكيد دور العاملين فى ادارتها مع تمثيل الاحزاب فى مجالس ادارتها .

● الغاء نظام انتخابات مجلس الشعب بالقائمة الحزبية النسبية المشروطة وانتخابات المجالس المحلية بالقائمة المطلقة وتوفير ضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات . وتعديل قانون انتخابات مجلس الشعب بالغاء شرط الـ ٨ ٪ من اصوات الناخبين كحد ادنى لتمثيل كل حزب فى المجلس وتأكيد حرية ترشيح المستقلين فى قوائم خاصة بهم واباحة القوائم المشتركة لحزبين او اكثر وتعديل نظام احتساب الاصوات .

● تشديد عقوبة تزوير الانتخابات الى الاشغال الشاقة وعدم سقوط الدعوى الجنائية او المدنية الناشئة عنها بابالتقادم .

● الغاء حالة الطوارىء وتعديل قانون الطوارىء بحيث يقصر اعلان الطوارىء على حال، الحرب الفعلية او التهديد بالحرب على ان يخضع استخدام سلطات الطوارىء لرقابة مجلس الشعب والغاء كافة القونين المقيدة للحريات والمناقضة للدستور وحقوق الانسان بما فيها قانون العيب ونقل مصلحة السجون من وزارة الداخلية الى وزارة العدل .

● تحقيق وحدة السلطة القضائية والغاء كافة اشكال القضاء الاستثنائى وتحقيق استقلال حقيقى للقضاء والغاء اى تدخل من وزارة العدل فى شئون القضاء .

● حق المواطنين فى تحريك دعوى التعذيب ضد كل موظف عام يعذب مواطنا او يأمر بتعذيبه او يتستر على تعذية ايا كان وضعه سواء كان التعذيب بدنيا او نفسيا وسرعة التصرف فى بلاغات التعذيب الاخيرة وتقديم المسئولين عنها للمحاكمة .

● العفو الشامل عن المحكوم عليهم فى كافة القضايا السياسية قبل ٦ اكتوبر ١٩٨١ وحفظ كافة التحقيقات فى القضايا والتحقيقات السياسية التى لم يتم الحكم او التصرف فيها حتى الان .

● تحويل الحكم المحلى الى حكم شعبى حقيقى يقوم على اساس انتخاب كافة هيئات الحكم المحلى بالانتخاب العام المباشر وانتخاب المحافظين ورؤساء المدن والقرى واحكام رقابة المجالس المحلية على الاجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها وتامين علنية جلساتها ورصد ميزانيات مستقلة لنشاطها .

● اطلاق الحرية الكاملة للتنظيمات النقابية العمالية والمهنية والطلابية لمباشرة نشاطها وانخاب قياداتها دون اى تدخل من الاجهزة الادارية وتأكيد استقلال الحركة النقابية وتقنين حق العمال فى الاضراب السلمى وتحقيق المساواة بين العمال فى القطاعين العام والخاص .

● ضمان ديمقراطية الحركة التعاونية وحظر عضويتها على كبار الملاك والراسماليين غير المشتغلين بالزراعة وقصر العضوية فى مجالس الادارة على اعضائها وتأكيد حريتها فى مباشرة نشاطها وانتخاب قياداتها دون اى تدخل او ضغوط من الاجهزة الادارية بحيث تصبح تعاونيات الفلاحين والحرفيين منظمات ديمقراطية حقا قادرة على التعرف بنفسها على مشاكلهم ووضع الحلول لها .

● مساندة عمال الزراعة لتطوير منظماتهم النقابية بحيث تصبح منظمات نقابية ديمقراطية حقيقية ومستقلة تدافع عن حقوقهم وترعى مصالحهم .

● المحافظة على المكاسب الديمقراطية الاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو وخاصة نسبة الـ ٥٠ ٪ على الاقل للعمال والفلاحين وقيادة القطاع العلم للاقتصاد القومى واذابة الفوارق بين الطبقات والاصلاح الزراعى والتعاون والمشاركة فى الادارة والارباح .

● انشاء نقابة لائمة المساجد والوعاظ اسوة بباقى المهن .

تعزيز الاستقلال الوطنى وتأكيد عروبة مصر وعدم انحيازها دوليا .

● اسقاط اتفاقيات ونهج كامب ديفيد بما فى ذلك رفض تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل .

● اسقاط اى انتقاص للسيادة المصرية التامة على كامل سيناء ورفض اى قيد على قيام القوات المسلحة المصرية بواجبها فى الدفاع عن سيناء وحدود مصر الدولية .

● التعامل مع قضية طابا كقضية احتلال اسرائيلى لارض مصرية وليس بوصفها قضية نزاع على الحدود .

● اشراك سكان سيناء فى حمايتها طبقا لنظام دفاعى يضع فى الاعتبار ظروف سيناء وموقعها .

● احلال قوات دولية تابعة للامم المتحدة محل القوات المتعددة الجنسيات .

● الغاء كافة التسهيلات والقواعد الممنوحة

لامريكا بما فيها محطات الانذار المبكر وانهاء سياسة التدريب المشترك مع قوات امريكا وحلفائها ورفض تخزين السلاح الامريكى فى مصر .

● دعم القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية وتوفير السلاح المتطور بالكميات الكافية للقيام بمهامها الوطنية المقدسة وتنمية الصناعات الحربية المصرية لوقف الاعتماد على امريكا فى تسليح الجيش المصرى .

● وضع التزامات مصر القومية فوق اى التزامات اخرى والسعى الى عود العلاقات الطبيعية مع كافة الدول العربية الشقيقة مع الحرص على عدم التورط فى تشكيل محاور سياسية عربية لتتبوأ مصر مكانتها الرائدة داخل الجامعة العربية وخارجها .

● العمل على ان تصبح منطقة الشرق الاوسط منطقة منزوعة السلاح نوويا وكذلك الشأن بالنسبة للبحر الابيض المتوسط .

● دعم نضال الشعوب العربية لتصفية كل اشكال المشاركة فى المخططات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها مثل قوات الانتشار السريع والتدريبات المشتركة وتقديم القواعد والتسهيلات وتخزين الاسلحة .

● دعم وتطوير علاقات النضال المشترك مع القوى الوطنية والتقدمية العربية ومساعدتها على انهاء الصراع والاقتتال فيما بينها سعيا الى بناء موقف عربى موحد فى اطار جبهة شعبية عربية .

● التمسك الحازم بحق الشعب الفلسطينى فى استخدام كافة اشكال النضال وحقه فى تقرير مصيرة واقامة دولتة المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى واتخاذ الخطوات التى تساعد المنظمة على تجاوز ازمتها الداخلية واستعادة علاقاتها النضالية مع كافة اطراف المواجهة مع اسرائيل والمحافظة على وحدتها وكيانها المستقل . والحيلولة دون اتمام جريمة الابادة الجسدية للفلسطينيين التى تجرى حاليا فى المخيمات فى لبنان وتأييد نضالات الشعب الفلسطينى فى الارض المحتلة .

● العمل على حل القضية اللبنانية على أساس الانسحاب الاسرائيلى والمحافظة على عروبة لبنان ووحدة اراضيه واستقلاله الوطنى والتوصل الى صيغة ديمقراطية للحكم تحظى بالاجماع الوطنى ؛

● تأييد نضال الشعب السورى الشقيق لتحرير ارضه المحتلة واتخاذ مبادرات تستلهم روح اكتوبر فى تحقيق تعاون مصرى سورى يخدم اهداف النضال القومى العربى .

● العمل على ايقاف الحرب العراقية - الايرانية وتسوية الصراع سلميا مع الرفض الحازم لاحتلال ايران لاية ارض عراقية بأعتبارها جزءا لا يتجزأ من الوطن العربى ومع شجب الاصرار الايرانى على تغيير النظام السياسى للعراق بقوة السلاح . فالعروبة والاسلام يقتضيان تكتيل كل القوى المادية والبشرية للعراق وايران لمواجهة العربدة الصهيونية والهيمنة الامريكية خاصة بعد ماتكشف من تعاون بين الامبريالية الامريكية والصهيونية وحكام ايران .

● العمل على اقامة تكامل حقيقى بين شعبى وادى النيل على اسس ديمقراطية يرضاها الشعب المصرى والشعب السودانى وبما يحقق المصالح الاساسية للبلدين الشقيقين .

● السعى لاقامة علاقات طبيعية مع ليبيا لصالح الشعب المصرى والشعب الليبى .

● تأييد وتطوير كل خطوات التكامل الاقتصادى بين البلدان العربية كأداة فعالة لتحقيق التنمية الحقيقية الشاملة والمطردة لكل بلد عربى على حدة وللوطن العربى ككل .

● اعادة النظر فى علاقات مصر الخارجية للعودة فعليا الى سياسة عدم الانحياز وممارسة مصر لدورها التاريخى فى مقدمة دول العالم الثالث بما يمكنها من تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية على امتداد العالم الثالث والدول الاشتراكية بنفس القدر الذى تهتم فيه بالعالم اللاأسمالى المتقدم وذلك بهدف انهاء سياسة التبعية الاقتصادية لامريكا وكسر احتكارها لتوريد السلاح لمصر .

● توحيد جهود الدول الاسلامية لتنمية الروابط الروحية المشتركة بينها وتحقيق استقلالها وتقدمها وحمايتها من الوقوع فى براثن الاحلاف والتكتلات العسكرية وتطوير التبادل الاقتصادى والثقافى فيما بينها . والعمل على انهاء التدخل من جانب كل الاطراف الاجنبية فى شئون افغانستان .

● القيام بدور بناء فى اطار منظمة الوحدة الافريقية لتصفية بقايا الاستعمار ومقاومة غزو الاستعمار الجديد ومساندة دول المواجهة الافريقية لنظام جنوب افريقيا العنصرى ومساندة الدول وحركات التحرر الوطنى الافريقية على تسوية مابينها من نزاعات بالطرق السلمية .

وجوه جديدة تخوض الانتخابات

● لواء حسلم الدين احمد المهدي مدير ادارة الدفاع المدني والحريق بوزارة الداخلية سابقا ورئيس جمعية ٢٦ مارس للاسكان التعاوني بمحافظة الجيزة .. رشح عن الدائرة الاولى بالجيزة «فئات» .

● الدكتور جلال رجب المحامي عضو مجلس نقابة المحامين مقرر لجنة الحريات .. مرشح للمقعد الفردى بدائرة محافظة كفر الشيخ .

● محمد على القصاص مدير مكتب جريدة الاهرام بمحافظة كفر الشيخ مرشح للمقعد الفردى عن كفر الشيخ .

● الدكتور الطاهر احمد مكي استاذ الأدب الحديث بجامعة القاهرة ووكيل كلية دار العلوم للدراسات العليا والبحوث مرشح فردى عن الدائرة الأولى فى محافظة قنا .

● الدكتور عبدالعزيز الامام مستشار الجراحة فى مستشفى العجوزة رشح نفسه كمستقل فى الدائرة الثالثة فى محافظة الشرقية .

● الدكتور الإمام حاصل على وسام الجمهورية العسكرى من الطبقة الأولى .

● نبيل محمد عمر صاحب ومدير مدارس عمر الخاصة بدمياط ووكيل الشعبة الملاحية لميناء دمياط .. مرشح مستقل للمقعد الفردى بدمياط .

رموز انتخابية جديدة لمواجهة اعداد المرشحين

كتب ـ محمد صلاح الزهار :

علمت الاخبار ان وزارة الداخلية سوف تصدر قرارا تكميليا خلال الأيام القليلة القادمة .. يتضمن اضافة عدد من الرموز الانتخابية الى رموز المرشحين للانتخاب الفردى لمواجهة الزيادة غير المتوقعة في أعدادهم .

كان قرار وزير الداخلية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ الخاص بإجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب قد تضمن تحديد ٢٠ رمزا للمرشحين للانتخاب الفردى في كل دائرة انتخابية هي :

جمل ـ سيارة ـ قارب شراعى ـ مظلة ـ فانوس ـ سلم نقالى ـ مسدس ـ سمكة ـ ميزان ـ زهرة ـ دراجة ـ سيف ـ تليفون ـ طيارة ـ طبق ـ فنجان ـ كرسي ـ نظارة ـ نجفة ـ شاكوش ..

وقد تبين من استقراء عدد المرشحين للانتخاب الفردى على مستوى الجمهورية حتى الآن وقبل اغلاق باب الترشيح بثلاثة أيام أن بعض الدوائر الانتخابية زاد فيها عدد المرشحين لعضوية مجلس الشعب للانتخاب الفردي عن ٢٠ مرشحا مما دعا الى ضرورة اقرار عدد آخر من الرموز لمواجهة الاعداد المتزايدة من المرشحين .. حتى يمكن منح كل مرشح رمزا انتخابيا يساعده في عمليات الدعاية للتيسير على الناخبين الأميين للتعرف على المرشح عند الادلاء بأصواتهم باختيار رمزه الانتخابي .

ومن الجدير بالذكر أن ادارة الانتخابات بوزارة الداخلية كانت قد أعدت ١٠٠ رمز وضع منه ٢٠ فقط في القرار الوزارى . وسوف يتم اختيار عدد آخر منها لمواجهة الزيادة .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس لكل المواطنين :

اختاروا المرشحين بعد دراسة واقتناع

طالب الرئيس حسنى مبارك امس من كل مواطن ان يختار ممثليه فى انتخابات مجلس الشعب القادمة بدراسة واقتناع لدعم السلطة التشريعية وتحقيق ذاته وان يقول كلمته دون خوف او تهديد .

وقال الرئيس ان مصر تعيش تجربة ديمقراطية مائلة يلتزم بها الحكم وتتمسك بها الجماهير .. جاء ذلك فى كلمته التى القاها نيابة عنه الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء فى الاحتفال بعيد العلم الخامس عشر الذى اقيم فى نقابة المعلمين أمس .



إعلان القوائم في دائرة واحدة

مازالت الاحزاب كلها تتكتم اسماء مرشحيها في القوائم .. مازالت بعض الاحزاب تسعى الى « سرقة » نائب او اكثر ممن لهم شعبية في الشارع السياسي المصري ويكون قد اسقط من قوائم حزبه .

قائمة الحزب الوطني في الفيوم عرفت اسماؤها

على راس القائمة الدكتور يوسف والى امين الحزب القائمة بها ٥ نواب من المجلس الذى تم حله . تعتبر هذه القائمة الاولى التي عرفت اسماؤها والمعروف ان الدكتور صوفي ابوطالب رئيس مجلس الشعب الاسبق قد رشح عن الحزب الوطني في المقعد الفردي

حزب الوفد اعلن قائمته في الفيوم ايضا .. ومن المعروف ان الوفد لم يحصل على مقعد واحد في الانتخابات السابقة بالفيوم .

اما حزب العمل فقد استكمل جميع قوائمه في ساعة متاخرة امس وتضم ترشيحات الائتلاف الثلاثي العمل والاخوان والاحرار في الـ ٤٨ دائرة انتخابية على مستوى الجمهورية . ومن المقرر اعلانها اليوم .. ويرجع السبب في تاخير اعلان القوائم الى اعادة ترتيب المرشحين في كل قائمة وانضمام عدد من النواب السابقين والشخصيات البارزة الى الائتلاف مؤخرا .. وقد تقرر ترشيح قيادات الاخوان والعمل على رأس القوائم اما قيادات الاحرار فتاكد ترشيحهم في المقاعد الفردية .

وقد تقدم حزب التجمع باول قائمة حزبية امس في دائرة محافظة بورسعيد تضم ٥ مرشحين

أما بالنسبة للترشيح للانتخاب الفردي ، فقد بلغ عدد المواطنين الذين تقدموا بطلبات الترشيح امس ١٧٧ مرشحا على مستوى الجمهورية .

وعلى الصفحة الثالثة راى اساتذة الجامعات في هموم الناخب المصري . واخر تطورات الموقف في الاحزاب قبل اقتراب ساعة الصفر لاغلاق باب الترشيحات .

(٢) أساتذة الجامعات .. وهموم الناخب المصرى :

عدم الانتماء .. واللامبالاه .. وانعدام الثقة فى المرشحين
على الأحزاب أن تلتزم بميثاق للوطنية لتشجيع الناخبين

كتب ــ عيسى مرشد :

فى اى قضية لا بد ان يكون لاساتذة الجامعات رأى .. وفى هذا التحقيق السريع مع بعض اساتذة الجامعات تستطلع « الاخبار » رأيهم فى قضية « هموم الناخب المصرى » .

يتحدث اولا د . عمر شاهين استاذ الامراض النفسية والعصبية بجامعة القاهرة .. قائلا : لعل الشائع ان هموم الناخب المصرى تترجمها سلبيته فى الانتخابات والامتناع عن اداء واجبه فى الادلاء بصوته .. والحقيقة ان التحدث عن هذا الموضوع صعب . لان هناك اكثر من ١٤,٨ مليون مواطن مقيدة اسماؤهم فى جداول الانتخابات وتصل النسبة الرسمية للادلاء بالاصوات الى حوالى ٨٠٪ فى الاستفتاءات و ٦٥٪ فى الانتخابات ورغم ذلك . فان احزاب المعارضة تشكو من امتناع الناخبين عن الادلاء باصواتهم واداء واجبهم الانتخابى وتشكك فى اقبالهم على صناديق الاستفتاء او الانتخاب .. وعلى اى حال هناك عدة اسباب تجعلنا نتصور ان هناك فعلا اتجاها الى عدم الاقبال على اداء الواجب الانتخابى .. فى مقدمتها قضية عدم الانتماء ، وعدم احساس المواطن بمشاكل بلاده والانصراف الى البحث عن لقمة العيش .. وعدم الاختلاف الواضح بين الحكومات المتعاقبة .. ووجود موجة من الاحباط العام بين المواطنين تدفعهم الى ادمان المخدرات والانحرافات السلوكية .

ويضيف د . عمر شاهين : **فى الريف تختار العائلات من يمثلها فى الانتخابات .. ولهذا فالتنافس العائلى والعصبيات هى التى ما زالت تسيطر على الانتخابات فى الريف .. ولهذا ايضا فإن الاقبال على الانتخابات كبير فى الريف المصرى بعكس المدن حيث تقل نسبة الاقبال على الانتخابات . لان المدن تعتمد فى تشكيلها الاجتماعى على الاسر الصغيرة محدودة العدد .. والاحزاب السياسية فى مصر عمرها قصير وتفاعلها مع الجماهير ما يزال محدودا لهذا فتاثيرها فى المدن لا زال ضعيفا .. ولكننا فى مواجهة هذا كله لا بد ان تزداد جهودنا لتوعية المواطنين باهمية اداء واجبهم الانتخابى لان فى ادائه مساهمة فى التخطيط لمستقبل مصر .**

ويطالب د . رشاد خليل عميد كلية الشريعة والقانون بدمنهور بضرورة التزام الاحزاب بميثاق للوطنية امام الناخبين لتشجيعهم على الاقبال على صناديق الانتخاب .. ويضيف .. حتى الآن الناخب فى الريف لا يعرف القوائم وبرامج الاحزاب غير واضحة .. ومازال الناخب الريفى ينتخب الافراد لا القوائم .

● ويؤكد د . رشاد خليل ان شعب مصر شعب متدين .. والانتخاب شهادة .. والشهادة يجب ان تؤدى .. ومن يكتمها اثم قلبه . لهذا يجب الا يتخلف احد عن الادلاء بصوته فى الانتخابات .. ولو احسن الناخبون الاختيار لأدى هذا الى تحقيق الصالح العام .

ثم تتحدث د . **نبيلة الابراشى** بمركز البحوث الاجتماعية وعضو مجلس الشورى .. فتؤكد ان تقدم الامم والشعوب يقاس بمدى اقبال ابنائها على والشعوب يقاس بمدى اقبال ابنائها على الانتخابات وممارسة حقهم فى اختيار ممثليهم سواء فى البرلمان او النقابات او الاتحادات .

وتضيف .. اعتقد ان سبب احجام بعض المواطنين عن قيد اسمائهم فى جداول الانتخابات وبالتالى عدم مشاركتهم فيها كان اثرا من اثار فترات مظلمة مرت على مصر ساد فيها الاستبداد والتسلط والقهر مما ادى الى سلبية بعض المواطنين واللامبالاه تجاه الانتخابات نتيجة احساسهم انهم لا يشتركون فى صنع القرار .

ولكن الآن .. ومع تقدم الحياة ودعم الديموقراطية الذى يزداد يوما بعد يوم والحرية السياسية التى يشعر بها كل مواطن .. بدأ الاقبال على الادلاء بالاصوات .. واصبح المواطنون يقبلون على المشاركة فى الانتخابات .. ومع ازدياد الوعى السياسى تدريجيا سيزداد اقبال الجماهير على الانتخابات .

واخيرا يتحدث د . سعيد صبحى استاذ الصحة النفسية بكلية التربية بجامعة عين شمس فيقول .. احجام البعض عن الادلاء باصواتهم فى الانتخابات له عدة اسباب .. منها انعدام الثقة فى بعض المرشحين .. وظهور حالات انحراف فى بعض المجالات .. والشعور باللامبالاة .

ولكن لا بد من توعية المواطنين باهمية مشاركتهم فى الانتخابات لانها دليل الوعى والادراك والرغبة الحقيقية فى المساهمة فى بناء المجتمع اذا ما تحققت موضوعية اختيار المرشحين .

غدا رأى الادباء ورجال القانون



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موسم شراء الضمائر..!

الإنتخابات على الطريقة المصرية

في كل بلاد الدنيا الديمقراطية ، فان مواسم الانتخابات ، هي مناسبات تتفتح فيها مائة زهرة ، وتتصارع فيها مائة مدرسة فكرية ، ويتجادل فيها أصحاب الآراء والمواقف ، لذلك تصبح مواسم صحوة للعقل والفكر ، ويقظة للضمير الفردي والعام ، وشحذ للاهتمام بمشاكل النفس وهموم الآخرين ، وتربية وترقية لنوازع الانتماء للامم وللاوطان وللكون كله !

لكن مواسم الانتخابات — على الطريقة المصرية — تتحول الى اسواق لشراء الضمائر وبيع المبادىء ، ومواسم لتحطيم صلابة الانسان ، واكراهه — بالضغط أو بالاغراء أو بالافساد — على أن يبيع ما يؤمن أنه الصواب في أسواق النخاسة ، وبورصات شراء الكرامة البشرية !

في مواسم الانتخابات — على الطريقة المصرية — يرق فجاة قلب الذين يحكمون فيتذكرون أن هناك شعبا من الفقراء ، يجب أن يجد ما يطعم به اولاده ، وما يستر به بناته ، وما يواجه به تقلبات الزمن ، وغدر الايام ، فتظهر اللحوم المدعومة على رفوف المجمعات ، وتمتلىء منافذ بيع الخضر والفاكهة بما يؤكل مما يطيق الفقراء ومحدودو الدخل ومن لا ظهر لهم شراؤه .

في مواسم الانتخابات — على الطريقة المصرية — يتذكر مرشحوا الحكومة — في الانتخابات العامة وانتخابات النقابات المهنية والعمالية ، أن الاجور التي يتقاضاها الذين يعملون ويعرقون ، أقل من أن تشبع حاجة أو تصون كرامه ، أو تؤمن مستقبلا .. وان هناك ملايين يعيشون في العراء وبيوت الايواء ، ولا يحلمون الا بجدران اربعة ، يتحررون فيها من اعين الاخرين التي تتطفل على أخص خصوصياتهم ، وتجرح حياءهم البشري .

ومع أن هذه المشاكل جميعها ، من صنع هؤلاء المرشحين انفسهم ، الذين يتواطؤون مع الذين يحكمون ، ويدافعون عن سياساتهم ، ويسكتون عن محاسبتهم ولا يتذكرون أن هناك شعبا يمثلونه ، الا اذا اقتربت الانتخابات العامة ، وفتح باب الترشيح ، الا انهم يعيدون ترشيح انفسهم بكل صفاقه ، يعابثون يأس البعض من اصلاح الاحوال ، وتلهف الكثيرين على الحصول على الحد الادنى من الحقوق ، في أى شكل — وأى مستوى يكون — فيدفعون عربونا صغيرا تافها ، قد يكون علاوة ، أو عقد مسكن لم يبق بعد ، أو ظهور مؤقت للفراخ على رفوف المجمعات ثم يحصلون على بعض الاصوات ، وينفض مولد الاستجابة للحقوق ، الى الانتخابات القادمة !

ولاننا نعيش هذه الايام موسم انتخابات عامة ، وانتخابات للنقابات المهنية ، وعلى رأسها نقابة الصحفيين ، ولان الحكومة أرادت أن تدعم مرشحها لمنصب النقيب ابراهيم نافع ضد خصميه محمود المراغي وجلال الحمامصي فما كاد أولهما ، يطرح اجتماع عام للصحفيين مشكلة الاجور المتدينة ، ويطرح برنامجا لرفعها ، فيؤيده الحاضرون بحماس ، حتى سارعت فعقدت اجتماعا خاصا للمجلس الاعلى للصحافة وقررت منح علاوة في الاجور ، وأذاعت ذلك في نشرات الاخبار وفي قنوات التليفزيون ومحطات الاذاعة وفي الصحف ، كانها



المصدر : الأهالى

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

تشهر بهم ، وتقصد أمتهان كرامتهم ، ولم يفهم الناس ، ولم يفهم الناس أن هذه هي حقوق الصحفيين الذين يعملون باجور قليلة في واحدة من أشق المهن ولكنه ربطوا بين الانتخابات وترشيح الحكومة لابراهيم نافع ، فظن بعضهم أن الصحفيون يبيعون اصواتهم ، واستنتجوا – وهم على حق – أن الذى يبيع صوته . يمكن أن يبيع كل شيء !

وكان لابد أن يصيبنا – في الاهالى – بعض من غبار الخماسين الانتخابى ..

فمنذ اسبوعين نشرنا في صفحة المصرى الفصيح ، التى نخصصها لنشر شكاوى الجماهير ، شكوى لمواطنه مصرية . تعمل في شركة مقاولات كورية تدعى « دونج سان » للبناء ، تعمل في مشروعات كثيرة في مصر ، منها عنابر الدرفلة بشركة الحديد والصلب ، وملحق لفندق شيراتون القاهرة ، ومعسكر بجوار مرسى مطروح ، تقول أن الشركة تضطهد العمال المصريين ، وتسىء معاملتهم وتفصلهم بالجملة ، وتستقدم كوريين باعتبارهم خبراء في تكنولوجيا المقاولات بينما كل خبرتهم هى شراء الخضار من السوق ، ومسك دفاتر الحسابات ، وطالبنا بحماية المصريين في مصر !

وفي الأسبوع الماضى ، جاء الى الأهالى المستر . K . B SUH المدير العام للشركة بموقع الحديد والصلب ، وبرفقته محام مصرى وصف نفسه بانه مستشارها القانونى ، ومعهما رد على الشكوى ، يقول أن العمال المفصولين . كانوا يعملون بعقود محددة المدة ، وانتهت ، وأن وقائع الاضطهاد المنسوبة لها ليست صحيحة ، وأن معظمها قد حررت بشانه محاضر للشرطة تم حفظها !

وليس في هذا كله شيء .. فنحن ننشر شكاوى المواطنين على مسئوليتهم ، ونحاول أن نتثبت من صحتها ، ونحتفظ في الوقت ذاته ، بحق الرد لكل من تمسه الشكوى أو تنسب اليه وقائع ..

لكن موسم الخماسين الانتخابى كان قد طال كل شيء ..

فالذين جاءوا يتحدثون باسم الشركة ، لم يطالبوا بحقهم المشروع في الرد ، ولكنهم جاءوا وفي ذهنهم أن كل صحفى قابل للشراء ، وأن محررى الأهالى معروضون للبيع ، وأن صفحاتها يمكن أن تؤجر مفروشة ، وأن محرريها يمكن ان يستاجروا لمن يريد ، وهكذا عرضوا على « بهيجه حسين » – المحررة بصفحة المصرى الفصيح – استعدادهم لمنحها تذكرة سفر للخارج ، اذا ما قامت باعداد تحقيق صحفى عن الشركة ، ينشر بحيث لا يبدو أنه إعلان ..

وفشلت بهيجة حسين في اقناعهم بان « الأهالى » لا تقبل أية اعلانات تتعلق بمواد صحفية نشرتها ، ولكنها تضمن حق الرد ، كحق قانونى وديمقراطى ، وتشاجرت معهم ، ودخلت الى مكتب مدير التحرير ، وهى تنتفض غضبا لان هناك من يتوهم أنها يمكن أن تبيع ضميرها المهنى ، أو أن تتنازل عن كرامة المهنة التى تنتمى اليها !

وغضبا نحن ، لاننا أدركنا أن الذين شوهوا سمعة الصحفيين المصريين قد أشاعوا بين الناس انهم معروضون للبيع ، حتى أصبح الامر في حكم العلم العام !

وسعدنا – أيضا – لان ما فعلته بهيجة حسين وهى أحدث محررة تنضم لاسرة تحرر الأهالى .. لم يمض على قيدها بجدول نقابة الصحفيين اكثر من اسبوعين – دليل على أن هناك ملايين ، يقاومون سياسة شراء الضمائر ولا يعرضون مهنتهم في مزادات بيع المبادىء ، ومناقصات اثبات الضعف البشرى !

تلك حكاية نرويها لكل مواطن سوف يدلى بصوته في الانتخابات العامة يوم ٦ ابريل القادم .

ونهديها لكل صحفى سوف يدلى بصوته في انتخابات نقابة الصحفيين التى تجرى بعد ٤٨ ساعة من الان .

« المحرر »



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

حق الانتخاب .. وحق الاحترام أو مخاطر الصراع .. ومخاطر الضياع

من أقسى ما يعيشه المواطن هذه الأيام . إذا كان لم يفقد الأمل بعد . هو شعوره بالمهانة وهم يحرمونه من حق المشاركة فى تقرير مصير وطنه . يحرمونه بطريق مباشر وغير مباشر . اذ يفعلون ذلك بالتيئيس ومظهرية الاستفتاء وتفصيل القوانين على المقاس . كل ذلك رغم، حل المجلس . والتلويح بصناديق الانتخاب . ذلك أن هذا الذى يجرى على المسرح السياسى هو أبعد ما يكون عن الحد الادنى الذى يسمح لمواطن يقظ أن يحترم نفسه . أو أن ينتمى لوطنه . أو ينتج خبزة أو أن يحاور أخا له فيما يختلفان فيه .

قيل وكيف كان ذلك ؟

فنقول :

إن مجلس الشعب الذى صدر قرار بحله ثم ان الشعب (بعض الشعب) قد استفتى على ذلك فوافق . هو مجلس صورى منذ نشأته . وقد استعملوه خلال عمره القصير ديكورا للنظام ، ومجمعا للمصالح الذاتية ، ومطبخا للقوانين المستعجلة . ومع ذلك فهو فى تقديرى أفضل من المجلس القادم والعياذ بالله .

ولا يقولن أحد : ان الشعب هو الذى حل هذا اذ لابد أن ننتبه إلى أن الحكومة طرحت شيئا . والشعب وافق على شىء آخر . رغم أن النتيجة كانت فى الحالتين هى، الحل ، . ذلك أنه شتان بين الحل تهربا من مواجهة القانون . أو تحسبا لفقد المبادرة ، أو طمعا فى مزيد من المقاعد، العمولة ، حسب المقاس وهذه هى منطلقات الحكومة . وبين الحل أملا فى مزيد من الديمقراطية والمشاركة الحقيقية فى الحياة السياسية ، وهذه هى مطالب الناس .

ومع ذلك فالأمر لا يخلو من مزايا :

فقد سمح هذا الذى جرى باعادة تنظيم الصفوف ، وتصحيح الأخطاء فى مجال المعارضة خاصة . كما سمح بتعرية بعض التيارات واظهار الحكومة كذلك عارية إلا من مخاوفها ومطامعها وغفلتها بحسابات التاريخ . ودروس السودان الشقيق ، ونظرة الى الساحة السياسية الآن بعد هذه الفترة الوجيزة من التحرك السريع سوف تدلنا على أربعة قوى محددة المعالم وان تعددت محاور تقاطعاتها . ثلاثة منها تمثل الناس / الشعب ، وواحدة تمثل الحكومة (وان علقت لافتة الحزب) :

(١) فالحكومة (وما يشاع عنها من انتمائها لحزب يسمى، الوطنى ، أو، الديمقراطى ، سوف تدخل كل المعارك بلا هوادة . وسوف تستعمل كل أساليب السلطة الظاهرة والخفية فى الترهيب والترغيب ... وخلافه . (اذا لم يكف الترهيب والترغيب .. . وعلى ذلك فهى ستدخل فى كل الدوائر بالقوائم وبالأفراد ، بالوعود وبالعين الحمراء .. الخ . كل ذلك لانها تعلم أنه لا أحد ينتمى اليها شعبيا وتلقائيا إلا بمقدار مصلحته الذاتية جدا . وربما العشائرية أحيانا . فهى غير آمنة على النتيجة - ومن هنا جاء كل هذا التخبط والغفلة .

وخير عقاب لهؤلاء الناس . هو أن نرضى - مرغمين - أن يتولوا الحكم فترة ثانية . ومع أننا نحن الذين ندفع الثمن ، إلا أنه يحق لنا أن نأمل أن مزيدا من الفشل (والفلس) سوف يؤدى بهم الى بعض اليقظة أو يرغمهم على حتم الانسحاب .

(٢) وحزب الوفد قد استعاد مصداقيته . بضربة شجاعة . فبدأت تتضح معالمه الأصيلة . وذلك بما غامر به حين قرر أن يكشف عن وجهه الوطنى الحر . بتاريخه الشعبى الممتد ، ومعالمه اليمينية الديمقراطية الأحدث ، ولعلها تكون البداية الجديدة التى ستسمح بترعرع



د . يحيى الرخاوى

جذورلهم لم تمت(من يدرى ؟)

(٣) وحزب التجمع قد تأكد تميزا وتحديدا ، بصلابته المذهبية ، وشجاعته أيضا فى رفض الالوان الباهتة والصفقات السرية ، فبدا يمثل اليسار فى أوضح ما ينادى به ويتحمل مسئوليته(فلعل وعسى)

(٤) أما المجموعة الرابعة فتتمثل فى هذا الخليط السياسى الدينى ، ـ الذى لا يربط بينه إلا الحماس الوطنى ، والشكل الدينى(وبعض نوايا حل إسلامى ايمانى ليس لـه ما يحميه من المتدينين أنفسهم) ، وفى تقديرى أن هذا التجمع انما يعلن قلبا للوضع اذ يضع الحصان أمام العربة ، فبدلا من أن تسخر السياسة لخدمة الدين وتعميق الايمان بدفع التطور ، أصبح الدين هو مطية الساسة ولعبة من ألعاب القوى ، بما يهدد الدين ، والسياسة معا .

محاور الصراع

وكأن المعركة محاور الصراع الانتخابية القادمة ـ الجارية ـ تدور حول عدة محاور ،بعضها شريف ظاهر ، وبعضها خفى ضاغط ، ولا يمكن فى مثل هذا المقال أن أحدد كل التوافيق والتباديل المحتملة لتقاطع هذه المحاور ، فأكتفى بأهم ما ينبغى ايضاحه :

١ ـ فالصراع الحقيقى والشريف ينبغى أن يجرى بين حزب الوفد بما تأصل به من جديد ،وبين حزب التجمع بما تحدد به من تماسك .

ورغم أن هذا المحور هو أقرب المحاور الى ما هو طبيعى وسياسى وجماهيرى بحق ، إلا أنه أقل المحاور فرصة فى مواجهة حقيقية ،مع أن الشعب لو ترك له أن يختار حقيقة وفعلا ، دون آثار العدوان العسكرى ، والاتحاد الاشتراكى على السياسة ،لاختار بينهما دون سواهما ، ولكان ذلك أقرب الى التطور الطبيعى ، بغض النظر عن النتيجة المؤقتة .

٢ ـ أما المحور الثانى للصراع ، وهو أقل صراحة ، وان كان أخطر أثرا ، فهو بين الجماعات الدينية(المتخفية تحت لافتة التلفيقة الجديدة) وبين وزارة الداخلية(، كارانية ، الحزب الوطنى) اذ لابد أن وزارة الداخلية(الحزب الوطنى) تدرك أن هذه الاندفاعة الدينية هى أشد خطرا عليها(وعلى الديمقراطية : ان كان الامر يعنيها) من أطراف المحور الأول(الوفد / التجمع) وبما أن الحكومة ليست يمينا ولا يسارا ، لانها ليست بشىء(رغم التمحك فى الناصرية قرب كل انتخابات) فانها لابد أن تتنبه الى أنها ـ، سلطة دون شعب ، ـ مهددة بماهو، سلطة دون وعى ، (الاندفاعة الدينية دون البعد الحضارى) ، وبألفاظ أخرى فان الحكومة قوة عمياء لا تهزها الا سلطة عمياء مقابلة ، ومن هنا كان هذا المحور من أخطر المحاور التى قد تعطل المسيرة بغض النظر عن أى الطرفين ـ السلطتين ـ هو الذى كسب الجولة .

٣ ـ ثم المحور الاشمل الذى لابد أن يحتوى ما قبله وهو ما سيجرى بين ما هو، حكومة ، فى مقابل ما هو، حكومة ، ، أى الحكومة ضد كل الناس الحقيقيين : المعارضين والمستقلين ، والموضوعيين ، والشرفاء ، والمتألمين ، والصابرين ، ثم الوفد والتجمع والاخوان والناصريين .... الخ .. الخ .

وكما ذكرت سابقا فإن ثمة محاور متعددة الاتجاهات سوف تتقاطع فى نفس الوقت مثل :

الناصريون ضد الاخوان ، الجماعات الدينية ضد العلمانيين ، نفس الجماعات ضد بعضها .. الى اخر مثل ذلك .

لكن كل ذلك لن يؤثر إلا أقل القليل فى النتيجة الخطيرة المنتظرة ، لأن الصراع الوحيد المعقول ، والمعاصر(الوفد / التجمع) قد حرمه كل من قانون الانتخاب الملفق ، ثم صراع السلطات دون الناس ، قد حرماه من فرصة الظهور على السطح بما يستحق ، وما يعد .

....

وفى ظل هذه الظروف ، يحق لنا أن نتساءل : إلى أين ؟ ولمصلحة من ؟ وإلى متى ؟ ؟ ؟

ثم هل لمثلى ـ وهو يدرك كل هذا ـ أن يجلس فى بيته يوم الانتخاب رافضا أن يكون دمية فى يد قانون يعبث بحقه ، وسلطة لا تحترمه ؟

لا ... ، ولسوف أذهب حاملا صوتى لاضعه على أحد طرفى المحور الحقيقى(الوفد / التجمع) احتراما لنفسى رغم كل شىء ، وأملا فى التاريخ القريب ان شاء الله .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

انتخـــابات الجلـود المتغـــيره ؟!

الوكالة اتفاق او عقد بمقتضاه يتولى شخص امور شخص اخر او جملة اشخاص في مسالة معينة او جملة مسائل وتقتضى الوكالة في الوكيل أن يحمل فكر موكله وصالحه وان يعمل كل مايستطيع لاقرار وتنفيذ هذا الصالح كمايراه الموكل وطبقا للاتفاق المعقود بينهما والذى انتخب الموكل الوكيل على اساسه .

المستشار صلاح عبدالمجيد

ويظهر هذا واضحا في انتخاب اعضاء المجلس النيابى ، فالمرشح ، يرشح نفسه طبقا لبرنامج معين والناخب ينتخبه طبقا لهذا البرنامج وخاصة بالنسبة لنظام الانتخاب بالقوائم لان هذا النوع من الانتخاب هو انتخاب لبرامج معينة كفكر ومبدأ ويتعين لذلك ان يكون هذا المرشح ممن يحملون هذا الفكر عن عقيدة ثابتة على استعداد للتضحية في سبيله ، قد اعتنقه عن ايمان وكرس حياته في سبيل الدفاع عنه ، والناخب وقد اختاره لذلك فهو مؤمن باستمرار هذا النائب عنه في السير على نفس الطريق .

وهنا تثور مسألة اخلاقية بالغة الاهمية في هذا الخصوص وهى مسألة حسن اختيار الناخب لنائبه ، فيتعين ان يدقق الناخب في تاريخ نائبه كى يرى ما اذا كان هذا النائب مما يحملون فكرا معينا يعتنقونه ام انه ممن يتلونون طبقا للظروف وجريا وراء مصالحهم الشخصية ، وهل هذا الفكر الذى يحملونه هو عقيدة مؤكدة راسخة ام هو طريق للوصول الى غاية او هدف ، فانا اختار نائبى طبقا لمفهوم معين وبرنامج معين ، فهل يحمل من اختاره من الصفات الشخصية والاخلاقية مايمكنه من ان يستمر على المبدأ الذى انتخب على اساسه ام انه في اول منعطف من الطريق يرى فيه صالحه سيترك هذا المبدأ جريا وراء منفعته غير ملقى بالا لتعهده واتفاقه معى على ان يحمل ما اراه انا طوال مدة نيابته او وكالته ، حيث قد انتخب طبقا لهذا المبدأ وهذا الرأى والعقيدة والبرنامج ، ولذلك كانت الدقة في الاختيار واجبة والصفات الاخلاقية عنصر هام من عناصر الاختيار ومبررات الانتقاء واسانيد الفوز .

تثور هذه القضية الآن ونحن نرى بمناسبة الانتخابات وعلى الساحة السياسية بعض السياسيين الذين تتغير جلودهم ومبادئهم بين فترة واخرى ، فبعضهم قد انحرف من اقصى اليسار الى اقصى اليمين ، والبعض الآخر كان يهاجم السلطة وحزبها هجوما عنيفا قد القى بنفسه فجأة في احضان السلطة فرشح نفسه على مبادىء حزبها واخذ يدعو الى هذه المبادىء بكل قوة وقد اغمض عينيه عما يشوب هذه المبادىء من مثالب وماتعتمد عليه اساليبها من قوانين مهدرة للحرية مقيدة لها طالما نادى بضرورة الخلاص منها .

والسؤال الذى يطرح في مثل هذه الحالة هو ، هل هذا الشخص الذى ينظر الى مصلحته الشخصية قبل كل اعتبار وما المبادىء عنده الارداء يرتديه للوصول الى أغراضه ومصالحه ، هل مثل هذا الشخص جدير بان يمثلنى في المجلس ويمثل المبادىء التى اخترته على اساسها ، ام انه وهذا استعداده وهذه فكرته من الممكن ان يخون هذه المبادىء في اول فرصة حتى يغنم غنيمة شخصية فافقد انا الناخب ما انادى به وماكان املى في الحصول على صوت يحمل هذا الامل الى مجلس التشريع ومنبع القوانين التى تنظم حياتى .

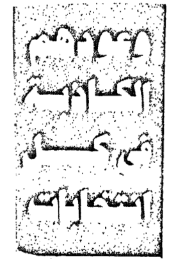
انه امر يجب ان أراعيه بدقة لان في صلاح الافراد صلاح المجموع ، وما الالتزام بالاخلاق والتمسك بالمبادىء الا عنصر اساسى في الاختيار وركيزة واجبة حتى نضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

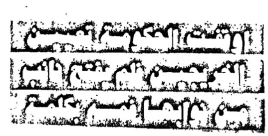
والله الموفق .



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧





الحزب الوطنى دائما :

ابشروا بعد عام ١٩٩١ هناك ٩٠٠ الف فرصة عمل جديدة

٦٥٠ الف خريج عاطل والتصريحات الوردية هدفها اصوات الناخبين

ارتفع عدد العاطلين من خريجى الجامعات والمدارس الفنية والمتوسط إلى ٦٥٠ الف عاطل بالتمام والكمال وفى العشرة ايام الأخيرة ، وفى الوقت الضائع الذى تقضيه الحكومة عادة فى تشكيل لجنة وزارية لبحث موضوع تعيين الخريجيين ، وتخرج خلال الصحف بتصريحات رسمية ، تؤكد ان فرص العمل متوفرة ، كان الأزمة فى طالبى العمل وليس فى فرصة طلع وزير القوى العاملة على الناس بتصريح هو المائة من نوعه يؤكد فيه ان خطابات تعيين خريجى ١٩٨١ مؤهلات متوسطة و ١٩٨٢ ويناير ١٩٨٣ ستصدر خلال ايام ، وفى الوقت نفسه ارسل الوزير برسالة للأهرام اعلن فيها بوضوح ان الدولة اخطات حين إلزمت نفسها بتعيين الخريجيين وطلب من كل مواطن مقترحات لحل المشكلة .

فماهى الحكاية ؟

ولماذا صمتت الحكومة طوال هذه الفترة ؟

وماهو دور حكومة الحزب الوطنى فى تقييد تعيين الخريجيين ... وماهى قصة هيئة المعونة الامريكية وصندوق النقد الدولى من اجل هذا التقييد ؟

هذه الأسئلة التى يجيب عليها هذا التحقيق !

تحقيق :

محمود الحضرى

التعيين قبل الانتخابات

قبل انتخابات مجلس الشعب الماضية فى مايو ١٩٨٤ ، أعلنت الحكومة أن وزارة القوى العاملة فتحت باب تعيين خريجى المؤهلات العليا عام ١٩٨١

وتعيني المؤهلات المتوسطة عام ١٩٨٠ ووعدت بأن خطابات التعيين للمتقدمين خلال شهري يونيو ويوليو من العام نفسه وصدق الخريجون ، فقدم ٣٠ الف منهم بأوراق التعيين !

وانتهت انتخابات مجلس الشعب وفاز الحزب الوطني وتولى مقاليد الحكم من جديد ، وطبعا تناست الحكومة وعودها ، السابقة وانتهى عام ١٩٨٤ دون ان يصل خطاب واحد لخريج واحد ، وفي عام ١٩٨٥ وتذكرت الحكومة أن هناك دفعة اخرى قد تخرجت ، وانها مطالبة بتعيين خريجي عام ١٩٨٢ ، فبدأت في تعيين من تقدموا بطلبات تعيينهم ، وعينت حوالي ٢٥ الف خريج في وزارات التعليم والحكم المحلي والتموين والشئون الاجتماعية ، وفي هذه الأثناء كان موضوع الغاء تعيينات الذين تخرجوا قبل ١٩٨١ محل دراسة ، ومشاورة في المفاوضات مع هيئة المعونة الأمريكية وصندوق النقد الدولي .

مهلة ثلاثة شهور

وفي اكتوبر ١٩٨٥ صدرت قرارات وزارة القوى العاملة بمنح مهلة ثلاثة شهور لمن تخرجوا قبل ١٩٨١ ولاربع سابقة ، لفكي يقدم من يرغب منهم في التعيين أوراقه للوزارة بشخصه ، وكانت تلك الخطوة لتجميد التعيينات ، وتدافعت اعداد من الذين تخرجوا في ذلك العام ، وكان من بينهم عدد ممن سافروا للعمل بالدول العربية ، قدرت الوزارة في هذا الوقت عددهم بحوالي ٤٠ الف خريج من المؤهلات المختلفة فضلا عن الذين عادوا من ليبيا فتقرر مد المهلة حتى نهاية نفس العام ، وظل الوضع شبه مجمد حتى تم توزيعهم على الوزارات وعلى رأسها الزراعة والتعليم ثم الحكم المحلي فالتموين ، بعد أن تم استبعاد عشرة الاف خريج بحجة عدم استيفائهم للشروط ومن بينهما أن بعضهم قد سبق توزيعه على وظائف قدرتهم الوزارة في هذا الوقت بستة الاف خريج ، ومازال وضعهم معلق حتى الآن . ...

ووسط الزحام تجاهلت الحكومة ـ عن قصد أو بدون قصد ـ الحاصلون على المؤهلات العليا عام ١٩٨٢ ، والحاصلون على المؤهلات المتوسطة عام ١٩٨١ الذين حل عليهم الدور في التعيين فانتهى عام ١٩٨٥ دون الاعلان عن تعيينهم ، وصدرت التعليمات بمد مهلة التعيين من ثلاث سنوات إلى أربع بعد التخرج مع العلم أن وزير القوى العامة انذاك ، سعد محمد أحمد ، قال في تصريح له ، أن عام ١٩٨٦ سيشهد تعيين هؤلاء الخريجين ولم يشر اي نائب من نواب مجلس الشعب المنحل ، إلى اية اشارة من اى نوع إلى هذا الموضوع !

ويأتي عام ١٩٨٦ ـ عام الأزمة كما وصفته الدوائر السياسية ـ ليشهد مزيدا من الصمت الحكومي على قضية تعيين الخريجين ، حتى أصبح مفهوما ، انها قضية في الثلاجة ، فقبل أعياد مايو الأخيرة بقليل ، ومع بداية المفاوضات المكثفة مع هيئة المعونة الامريكية وحكومتها وصندوق النقد الدولي وطبقا لتعليمات سياسية عليا من الحزب الحاكم وحكومته تكون مهمتها في الأساس بحث كيفية وطرق خفض الأتفاق الحكومي واحيطت اعمالها بسرية تامة ، وضمت اللجنة ممثلين عن لجنتي القوى العاملة بالحزب الوطني ومجلس الشعب ووزارتي المالية والقوى العاملة والجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، وفي عجل ـ كما يقول احد المسئولين لمناقشة أعمال اللجنة وتحت إلحاح د . يوسف والي أمين عام الحزب الوطني ود . علي لطفي صاحب الفكرة إتخذت اللجنة عدة قرارات ـ كان معظمها قد تم إعداده من قبل ـ تركزت على ضرورة تخفيض التعيينات الجديدة وايجاد فرص عمل بديلة ، وقصر التعيينات بالحكومة والقطاع العام على نظام المسابقات والاختبارات وعلى حسب الإحتياجات الفعلية .

افكار والي

وعلى الفور إقترح ، د . يوسف والي ، أمين عام الحزب الحاكم مشروعه الوردي أن هناك عشرات الالاف من فرص العمل في مشروعات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتمليكها للخريجين ، وبذلك اقر بأن تقليص فرص العمل أمام الخريجين هو الطريق الأوحد لجذب الشباب للعمل بالأراضي الجديدة ، ورحبت كل الدوائر الحكومية بما قاله الوزير .

وقد تكشفت فيما بعد حقيقة مشروع يوسف والي ، فحسب الارقام المعلنة ، فأن جملة ماتم توزيعه من الأراضي الجديدة لم يتجاوز عشرة الاف فدان ، نالها ـ على الورق ـ الف خريج وفي الواقع ٥٠٠ خريج فقط هم أمناء شباب الحزب الوطني بمختلف المحافظات .

ولم تكتف اللجنة بهذا بل درست كيفية تقليص فرص العمل الجديدة عن طريق مكاتب العمل التابعة لوزارة القوى العاملة ، تمهيدا لالغاء أعمال هذه الوزارة وقصرها على الوزارات ذات الطلب الممتد مثل التعليم ، وتطرقت قرارات اللجنة إلى تقليص الترقيات وتخفيضها بنسب تتراوح بين ٣٠ و ٥٠٪ تبعا لرأى كل هيئة ومصلحة ، واعدت بعد ذلك تقريرا مفصلا في أوائل يونيو ١٩٨٦ ، عرضته على الأمانة العامة للحزب الوطني ، وعلى الوزراء

الاعتراض اليتيم

الوحيد الذى اعترض على هذه القرارات كان سعد محمد احمد بصفته رئيس اتحاد عمال مصر ، ولكن مبرراته جاءت ضعيفة وصوته خرج اضعف وسط التأييد الفج في كافة أرجاء الحكم مما كان من الاعتراض سوى التلاشي . وبعد موافقة الأمانة العامة للحزب الحاكم على قرارات اللجنة ، ثم عرض الأمر برمته في شهر يونيو على لجنة السياسات ، وكان على رأس قائمة جدول أعمالها مع بحث قضيتي إعادة الدعم النقدى ، ومجانية التعليم فناقشت اللجنة تقريرا يقول : ان المطلوب بعينهم خلال السنوات القادمة هو ١٣٩٣٣٣٦ خريج بينهم ٢٥٢٩٨ من حملة المؤهلات العليا عام ١٩٨٢ ودفعة يناير ١٩٨٣ ، و ١١٤ الف من حملة المؤهلات المتوسطة ، ووقتها قالت اللجنة ان خطابات التعيين ستصل لمن حسبهم الدور خلال ، شهر يوليو ١٩٨٦ بحيث يوزعون على مختلف الوزارات حسب احتياجات كل منها والمحافظات النائية ، وفي الوقت نفسه قالت : ان هناك فائضا من الخريجين يصل الى حوالي ٢٣٨٣ خريجا سيتم تدريبهم ويوزعون على وزارات الصناعة والرى والانتاج الحربي والنقل والبترول والزراعة ، وكلفت اللجنة العليا للسياسات وزارة القوى العاملة بارسال كشوف بأعداد الخريجين للوزارات المعينة لمعرفة رأيها ، وكانت المفاجأة



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

ارقام العاطلين

● ● بلغ عدد الخريجين من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٨٦ في حدود ٦٥٠ ألف خريج منهم ١٣٩ الف عام ١٩٨٢ بينهم ١١٤ الف مؤهل متوسط و٢٥ الف مؤهل عالي ،وعام ١٩٨٣ بلغوا ١٢٧ الف منهم ١٠١ الف مؤهل متوسط و ٢٦ الف مؤهل متوسط وكان خريجو ١٩٨٤ في حدود ١٣٢ الف بينهم ١٠٦ الف متوسط ومؤهل عالي ٢٦ الف . وانخفض الخريجين عام ١٩٨٥ الى ١١٢ الف ٩٥ الف مؤهل متوسط و ١٧ الف مؤهل عالي وارتفع العدد الى ١٤٧ الف عام ١٩٨٦ بعد النظام الجديد لدخول الجامعات منهم ١١١ الف متوسط و ٢٤ الف عالي وثمانية الاف ثانوية عامة لم تلتحق بالجامعة ولم يعاد قيدهم !.

من هؤلاء الخريجين تم تكليف خريجي كليات التربية والآداب ودار العلوم والشريعة والدراسات الاسلامية واللغة العربية والبنات والطب .

● ● اعلنت وزارة المالية في يوليو الماضي عن قبول ٢٨٥٠ خريج من كليات التجارة والاقتصاد والحقوق لعام ١٩٨٣ والأعوام التالية للعمل في مأموريات الضرائب بالمحافظات على ان يجرى اختبار للمتقدمين اوائل عام ١٩٨٧ . تقدم للاعلان ٥٢ الف خريج حتى نهاية نوفمبر الماضي ،ولم يحدد حتى الآن موعد اجراء الاختبارات المحدد لها يناير وفبراير ١٩٨٧ .

المذهلة ان رفضت معظم الوزارات ، وعلى رأسها وزارات الصناعة والبترول والرى تعيين الخريجين وقالت : ان لديها فائض عمالة تريد ان تتصرف فيه ، وقبلت المحافظات النائية قبول اعداد محدودة منهم .

مبررات الجنة السياسات

وتوالت اجتماعات اللجنة العليا للسياسات فناقشت عددا من التقارير عن حجم العمالة وجدت فيها ضالتها لتكون مبررا لقرار (مسبق) عن تقليص (التعيينات) الجديدة ، واحد هذه التقارير يقول بالنص ، انه نتيجة التزام الدولة بتعيين الخريجين منذ عام ١٩٦٤ زاد عدد العاملين الذين تتحمل الدولة اجورهم بالقطاع الحكومي من ٩٠٠ ألف عام ١٩٧١ الى ٢,٥ مليون عام ١٩٨٥ ، (ومن المتوقع) أن يصل فائض عدد الخريجين عام ١٩٩٠ الى حوالى ٩١٤٦٣ خريج تحتاج مليار جنيه سنويا لتغطيتها ! ! وناقشت اللجنة العليا للسياسات في ذات الوقت تقريرا اعده الجهاز المركزي للتنظيم والادارة .

واعتمده د. عاطف عبيد ،وزير التنمية الادارية يقول ، ان الخطة المقبلة ستوفر ٩٠٠ الف فرصة عمل جديدة بداية من يوليو ١٩٨٧ . وكل هذا صمت من الحكومة انتظارا لفرص العمالة المقبلة في الخطة .

وانتهت لجنة السياسات لقرارات من (اخطر) ما يمكن حيث قررت فتح باب الاعارات والاجازات بدون مرتب لمدة عشر سنوات مقابل أن يسدد المعار وصاحب الاجازة ٥٠٠ دولار للمؤهلات العليا و ٣٠٠ دولار للمتوسط سنويا .

الميزانية الجديدة

وخرجت الى النور ميزانية الدولة لعام ١٩٨٦/١٩٨٧ ببند جديد وهو تخصيص ٥٥ مليون جنيه لتدريب فائض الخريجين وتأهيلهم على وظائف مختلفة من خلال ثماني وزارات ومراكز للقطاع الخاص ، وأشارت الخطة لنفس العام ان هناك ٤١٣ الف فرصة عمل جديدة ستوفرها ، عناصر ، الخطة ، المحكمة ، واشترطت الحكومة ان يتم التعيين من خلال اعلانات القطاعات الحكومية وشرط اجتياز المتقدم لاختبارات الهيئة التى تعدها . وكادت الخطة السنوية تنتهى ولم يعين واحد فقط . .

تهديد أمريكى

ومع مطلع أغسطس الماضي بدأت المباحثات المكثفة بين مصر والجانب الأمريكي بشأن القروض والمنح الأمريكية لمصر ، فكان المطلب الاساسي للجانب الأمريكي تخفيض هذا ، الجيش الذى يسمى بالعمالة وتجميد التعيينات الجديدة مع التخلي تدريجيا عن تعيين الخريجين ، وهددت أمريكا في حالة عدم تلبية هذه المطالب انها ستقوم بالتشكيك في قدرات الاقتصاد المصري وعدم الوفاء (بسداد) اقساط القروض الجدية التى تطالب بها مصر ، وتكثفت الضغوط والتهديدات(عندما طالب) صندوق النقد الدولي بذات المطالب ورفض يد الحكومة من هذا الالتزام في التعيينات ووضع معايير وشروطها .

وكانت وزارة القوى العاملة ما تزال تعد كشوف تعيين خريجى سنوات ١٩٨٢ (عليا) و ١٩٨١ (متوسط) وعندما صدرت التعليمات العليا بتأجيل ذلك وارسال الخطاب للخريجين لأجل غير مسمى . ويأتى عام ١٩٨٧ (فتشهد القوى العاملة) ان لديها رصيد من خريجى خمس سنوات يحتاجون الى فرص عمل علاوة على خريجى ست سنوات اخرى من مؤهلات متوسطة .

ويأتى موسم الانتخابات

ويصدر قرار حل مجلس الشعب وتخشى الحكومة انقلاب الشباب عليها وخفض أسهمها ففى اقل من أسبوع تشكلت لجنة عمل من وزارات القوى العاملة والتنمية الادارية والشئون الاجتماعية والزراعة والصناعة والتعليم والبحث العلمى لبحث تعيين خريجى سنوات ١٩٨٢ ويناير ١٩٨٣ مؤهلات عليا و ١٩٨١ متوسطة بعد مرور خمس سنوات على تخرجهم وتعد بهذا تقريرا فى ثلاثة أيام لتقدمه على اللجنة الوزارية للخدمات للعرض فيما بعد على اللجنة العليا للسياسات ، وتزداد التصريحات تكثفا لتقول : ان خطابات التعيين ستصل خلال أسبوع او أسبوعين . فاين كانت طوال هذه السنوات وهل ستصدق الحكومة . وماذا أعدت لمن حل عليهم الدور منذ عام وأكثر فى التعيين من خريجى دفعات ١٩٨٣ مؤهلات عليا و ١٩٨٢ مؤهلات متوسطة سؤال نطرحه قبل ان ينخدع المواطن ! !

المعارضة ترفض تحديد الدعاية الأنتخابية بأسبوع واحد

رفعت السعيد: التجمع يلتزم بالقانون لا بتعليمات الأمن

استنكر زعماء أحزاب المعارضة تصريحات مدير أمن القاهرة بتحديد فترة الدعاية الانتخابية للمرشحين بأسبوع واحد فقط تبدأ من أول أبريل .

كان مدير الأمن قد قال في تصريح لصحيفة المساء أنه لن يسمح لأى مرشح بأن يقوم بالدعاية الانتخابية . قبل الموعد المقرر للتنازلات والطعن . أى في ٣١ مارس القادم .

أكد د . رفعت السعيد أمين اللجنة المركزية لحزب التجمع أن الهدف من هذا الاجراء هو اجهاض المعركة الانتخابية وكتم أنفاس المعارضة



رفعت السعيد

بينما بدأ الحزب الحاكم بالفعل دعايته من الآن وعبر الاذاعة والتليفزيون .

وأضاف : إن التجمع يلتزم بالقانون لا بتعليمات مدير الأمن وسيخوض اعضاؤه المعركة الانتخابية فور تقدم الحزب بقوائمه من المرشحين .

ووصف فؤاد سراج الدين تصريحات مدير الامن بالهزل والسخرية بعقول المواطنين وقال : إن الافضل منها هو إلغاء الانتخابات وتعيين اعضاء مجلس الشعب . وأكد ابراهيم شكرى عدم التزام حزب العمل بتصريحات مدير الامن وقال : انها لاتلزم الا مدير الامن نفسه .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع اقتراب ساعة الصفر

عادت الحياة والاجتماعات لمقر أمانة الحزب الوطنى

مراجعة نهائية لقوائم الوفد .. وأول قائمة للتجمع فى بورسعيد



كتب سامي كامل :

عادت الحياة الى مقر الامانة العامة للحزب الوطنى بكورنيش النيل فبعد اسابيع من اختفاء د . يوسف والى الامين العام للحزب في مقر وصف انه « مجهول لبحث » الدراسات الخاصة بترشيحات اعضاء الحزب سواء في المقاعد الفردية او القوائم . وبعيدا عن ضجيج والحاح القادمين من كافة انحاء الجمهورية ... ظل د . والى مختفيا حتى تم اعلان اسماء المرشحين للمقاعد الفردية في الدوائر .

ومنذ ٣ ايام بدأ مكتب الامين العام للحزب يعود الى سابق عهده ويموج بالحركة ويمتلىء بالوزراء والمحافظين وامناء الحزب في المحافظات والنواب السابقين وغيرهم . كانت اجتماعات د . والى مع هيئة مكتب الامانة العامة وقيادات الحزب تبدأ عقب الاجتماعات المتتالية التى عقدها الرئيس حسنى مبارك طوال الايام الماضية لبحث الترشيحات في صورتها النهائية . كانت اجتماعات الامين العام تبدأ بعد الظهر وتستمر حتى ساعة متاخرة من الليل وبحضور الامناء المساعدين ومعهم وزير الداخلية

ومع اقتراب العد التنازلى لاعلان القوائم وتسرب عديد من الاسماء التى شملتها القوائم جعل الكثيرين يتوقفون عن التدفق من المحافظات

وينتظر بين ساعة واخرى - ان تعلن غدا .. قوائم مرشحى الحزب .. لتبدأ مرحلة اخرى من مراحل المعركة الانتخابية ...

كتب عيسى مرشد

تعقد الهيئة العليا لحزب الوفد اجتماعا مساء اليوم برئاسة فؤاد سراج الدين رئيس الحزب لمراجعة قوائم مرشحى الحزب في صورتها النهائية قبل اعلانها غدا الخميس ..

صرح بهذا يس سراج الدين رئيس لجنة الوفد بالقاهرة .

وعلمت « الاخبار » ان قوائم حزب الوفد تضمنت في جميع الدوائر على مستوى الجمهورية وجوها جديدة .. وان نسبة التعديلات تصل الى ٤٠٪ . وكان فؤاد سراج الدين قد شهد اجتماعا حضره رئيسا لجان الوفد في القاهرة والجيزة لحسم بعض الخلافات الخاصة باوائل القوائم في هذه المحافظات

كتب مجدى نجيب :

تعقد قيادات الائتلاف الثلاثى (العمل والاخوان والاحرار) اليوم مؤتمرا صحفيا بمقر حزب العمل لاعلان القوائم النهائية لترشيحات الائتلاف (تحت قائمة العمل) في جميع الدوائر الانتخابية الـ ٤٨ على مستوى الجمهورية .

صرح بهذا المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل (للاخبار) واضاف :

انه تم الانتهاء في ساعة متاخرة من مساء امس من اعداد اخر ٦ قوائم دوائر انتخابية في المحافظات الصحراوية وهى سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية والوادى الجديد والبحر الاحمر ومرسى مطروح ، وستعرض على قيادات الحزب صباح اليوم قبل المؤتمر .

واضاف : انه سيتم ترشيح قيادات العمل والاخوان على رأس قوائم الحزب في عدد من الدوائر اما قيادات الاحرار فستخوض الانتخابات في المقعد الفردى بالدوائر .. اما السبب في تاخير اعلان القوائم فيرجع الى ترتيب المرشحين في كل قائمة كما كانت تستجد بعض الامور ساهمت في التاخير مثل انضمام بعض النواب السابقين والشخصيات البارزة لعضوية الحزب بما استوجب ترشيحهم على رأس بعض القوائم .

كتب خيرى نور الدين :

موقف حزب الأمة ازداد خطورة وتعقيدا .. فلم يتبقى من الزمن سوى يومين على قفل باب الترشيح .. والحزب لم يكمل قوائمه الا في ٢٠ دائرة انتخابية وعدد مرشحية للمقعد الفردى لم يتعد ٣ مرشحين .

فشلت جميع الجهود التى بذلها جودة سالم نائب رئيس الحزب والامين المساعد للحزب عزت عطشى منذ مساء امس الاول وحتى مثول الجريدة للطبع في اكمال قائمة واحدة على مستوى الـ ٢٨ دائرة المتبقية . واصبح من الصعب على الحزب التقدم بمرشح واحد للمقعد الفردى بخلاف المرشحين الثلاثة الذين تقدم بهم الحزب للآن .

انتخابات في الصعيد

الوفد يعتمد على قواعده الشعبية وتاريخه النضالى الطويل

رغم التصريحات الرسمية وغير الرسمية التى تؤكد تمسك حكومة الحزب الوطنى بالديمقراطية . والتزامها بضمان حرية الانتخابات ونزاهتها .. يشعر المواطنون فى محافظات الصعيد بان السلطة توجه قبضتها منذ الآن الى إرادة الناخبين حتى لقد وصل الامر الى التهديد بعزل العمد ، وقطع الاعانات الاجتماعية عن فقراء النوبة ، والتلويح بقطع معاش السادات عن مستحقيه .. ولا تدل هذه الممارسات إلا على شعور الحزب الوطنى بفشله فى السنوات الماضية ، وعجزه عن مواجهة احزاب المعارضة فى المعارك المقبلة .

● فى بنى سويف

لا يعتمد الوفد ، فى محافظة بنى سويف ، على العناصر التى قدمها فى انتخابات ٨٤ ، بل يحرص على إتاحة الفرصة للعناصر الشابة والدماء الجديدة من ذوى الكفاءة العالية والاتصال الوثيق بالجماهير ، وبعد بحث دقيق لتاريخ المرشح فى العمل العام ، ويقول محمد احمد لبيب رئيس لجنة الوفد العامة ببنى سويف ، انه تم انتخاب لجنة مشكلة من خمسة اشخاص لتقوم بمهمة الاختيار وترتيب الاسماء فى القوائم قبل عرضها على الهيئة الوفدية العليا ، ولم تحدث اى خلافات اثناء اعداد القائمة المقترحة ..

وحول اسلوب الدعاية الانتخابية يقول الدكتور محفوظ رشوان سكرتير عام الوفد ببنى سويف ، ان الوفد يعتمد اعتمادا تاما على الاتصال المباشر بالجماهير ، والبعد عن العنف او التجريح ، ولكن فى حالة تعرضنا لمثل هذه الاساليب الرخيصة ، فنحن مضطرون للدفاع عن انفسنا ..

● فى الفيوم

تتسم المعركة الانتخابية فى الفيوم - حتى قبل بدايتها - بالسخونة والحيوية لاكثر من سبب ، وفى مقدمة هذه الاسباب ان جماهير الفيوم تريد ان تثار لارادتها التى زيفها وزير داخلية ١٩٨٤ ، حيث سجل فوز الحزب الوطنى فيها نسبة ٩٩٪ وهو بهذه النتيجة ودون ان يدرى ، قطع الجسور واعدم الثقة بين الحزب الوطنى والجماهير .. والسبب الثانى ان الحزب الوطنى دفع بعدد من كبار اقطابه الى المعركة ، سواء على راس القائمة كالدكتور يوسف والى ، او فى الدوائر الفردية كالدكتور صوفى ابو طالب رئيس مجلس الشعب الاسبق ، ومن خارج دائرة الحزب الوطنى تبرز اسماء اخرى مثل الدكتور عمر عبدالرحمن مفتى تنظيم الجهاد الذى قرر ترشيح نفسه فى الدائرة الفردية .

وبعد كل هذه الاسباب تضع جميع الاطراف المتنافسة حزب الوفد فى الحسبان كاقوى طرف فى المعركة الانتخابية الحالية ، وقد قام الوفد من جانبه باختيار شخصيات ذات تاثير جماهيرى من المنتظر ان يدرجها فى قوائمه .

وقد افتتح الدكتور صوفى ابو طالب موسم الدعاية الانتخابية بسرادق كبير مزود بعشرات من مكبرات الصوت ، اقامه فى قريته ، وبذلت اجهزة الامن جهودا كبيرة لدفع المواطنين لحضور هذا « المؤتمر السياسى » .. إلا ان تلك الجهود اسفرت عن حضور عدد لايزيد على اصابع اليدين !

اما على جبهات المعارضة ، فقد اتفق الجميع على الوقوف فى وجه كل محاولات التزوير .

ويقول رشاد نبيه المحامى ان قيادة الوفد بالفيوم وضعت قواعد موضوعية لاختيار المرشحين بعيدا عن اعتبارات المجاملة ، لان الشارع فى الفيوم ينتظر معركة ساخنة بين الحزب الوطنى الذى تحميه قوى السلطة ، وحزب الوفد الذى يستند الى إرادة الجماهير .. والمعروف ان الانتخابات الماضية تمت بعد ثلاثة اشهر فقط من قيام الوفد ، ورغم ذلك حصل على عشرة الاف صوت فى ظل ابشع تزوير انتخابى عرف فى تاريخ مصر .

ويضيف رشاد نبيه ، ان الصراع فى الحزب الوطنى له ثلاثة اجنحة .. د . يوسف والى الذى يحاول استقطاب اساتذة الجامعة ود . صوفى يحاول ضم عناصر موالية له الى القائمة ، اما الطرف الثالث فيمثله المحافظ . ووسط الفرسان الثلاثة يقف امين الحزب الوطنى الذى لاصلة له بالفيوم سوى انه ينتمى الى اسرة الباسل الوفدية .

● فى اسيوط

على عكس المتوقع والمالوف ، احدثت المعركة الانتخابية صدى وحركة فى المراكز والقرى اكثر من عاصمة المحافظة نفسها .. ورغم ان الاحزاب تفرض ستارا من السرية على قوائمها ، إلا انه اصبح معروفا ان المستشار ممتاز نصار سيكون على راس قائمة الوفد فى الدائرة الثانية .. وهذه السرية والتكتم كانتا سببا للحركة التى لاتهدا بمقر حزب الوفد بعمارات الاوقاف ، حيث يتردد الراغبون فى الترشيح عليه رغبة فى استطلاع الاخبار ، وكذلك الناخبون رغبة منهم فى الاستفسار عن الاسماء ، والاطمئنان على حسن استعداد الوفد للمعركة .

وتعانى دوائر الحزب الوطنى فى بنى سويف ، من صدمة قاسية على اثر استقالة احمد فتحى نعمان ابو شامة ، امين مساعد الحزب الوطنى بالبدارى ، ثم تقدمه بطلب ترشيح الى المستشار ممتاز نصار .. وسبب الدوى الذى اثير فى اعقاب هذه الاستقالة ان والد عضو الحزب الوطنى المستقل من الطلب هذا الحزب البارزين وله نفوذ قوى فى الدائرة الثانية .

● الحزب الوطنى يثير الفتنة بين عائلات سوهاج !

تتكون محافظة سوهاج من دائرتين انتخابيتين وقد تم تكوين غرفتين للعمليات برئاسة احمد عبدالرحيم حمادى النائب الوفدى السابق للدائرة الاولى ومقرها بندر سوهاج وسعد فخرى عبدالنور عضو الهيئة العليا للوفد للدائرة الثانية ومقرها مركز اخميم .

ومنذ ان صدر قرار حل مجلس الشعب ولجان الوفد فى محافظة سوهاج فى حالة انعقاد مستمرة لتلقى طلبات المرشحين .

ولم يفت قيادات الحزب الوطنى القيام ببعض الضغوط على مرشحى الوفد لاستقطابهم وضمهم الى قوائم الحزب الوطنى .

كما قام اعضاء الحزب الوطنى بمحاولة لتاليب العائلات الوفدية ضد مرشحى حزب الوفد واستقطاب اقارب المرشحين وضمهم الى قوائم الحزب الوطنى لتنقسم اصوات العائلة بين حزب الوفد والحزب الوطنى وقد فشلت المحاولة لاكتشافها مبكرا .



في القليوبية : عودة الوفد .. عودة للديمقراطية

بدات حملات الدعاية الانتخابية في محافظة القليوبية حتى قبل ان يتقدم احد باوراق ترشيحه ، وان كانت هذه الحملات تتخذ - حتي الآن - طابعا هادئا ، في اطار تعليق اللافتات وكتابة الشعارات على الجدران ، وعقد اللقاءات والندوات ..

ويقوم اعضاء لجنة الوفد العامة بالقليوبية بزيارات متواصلة لمدن وقرى المحافظة لاعداد خطة شاملة لمواجهة المعركة الانتخابية وتحول مقر الوفد ببنها الى خلية نحل تموج بالحركة ، ولاتنقطع عنها وفود الراغبين في الترشيح ، او الراغبين في مجرد الانضمام الى الوفد ، دون دافع شخصي اومصلحة انتخابية .. وقد صرح احمد عبدالعزيز بركات رئيس لجنة الوفد العامة بالمحافظة انه يامل ان تتم الانتخابات في حيدة ونزاهة ، وحسب رغبة المواطنين وتصريحات الرئيس مبارك - في هذا الخصوص - تبشر بالخير ومع ذلك فإن علينا ان ناخذ من الماضي عبرة وان نكون مستعدين لمواجهة اية محاولة تبذل لتزوير الانتخابات ..

ويقول امين الطويل رئيس لجنة الوفد بشبين ، ان الفترة التى غاب فيها الوفد عن الساحة السياسية هي فترة انتكاسة للديمقراطية ، وفي عودته الامل والرجاء .. لذلك فان كل جماهير مصر ، بل وكل ذرة من تراب مصر ، ستقف الى جانب الوفد ، لانها تعرف تاريخه الطويل في النضال من اجلها .

ويتوقع كل من جمال سلامة المحامي ورئيس لجنة الوفد بشبرا الخيمة ، ومحمود العابدى رئيس لجنة الوفد بقليوب ، وابراهيم النمكي المحامي ورئيس لجنة الوفد بالخانكة .. انه ستكون هناك محاولات للتدخل في سير الانتخابات ، ولكن النتيجة - رغم ذلك - ستكون لصالح الوفد استنادا إلى قواعده الجماهيرية من ناحية وعلى فقدان الناخبين لكل امل في الاصلاح من جانب الحزب الوطني .

وفي القليوبية ، كان التجمع اسبق الاحزاب وانشطها في مجال الدعاية الانتخابية ، حيث يحشد شعاراته ولافتاته على جدران محطات السكة الحديدية في بنها وقها ومدينة كفر شكر بلد رئيس الحزب - خالد محيي الدين - الذى تسير التوقعات لصالحه في الفوز بالمقعد الفردى في دائرة شمال القليوبية .. رغم ان الحزب الوطني يساند مرشحا اسمه منصور ، في نفس الدائرة .

اما الحزب الوطني فلم يبد نشاطا دعائيا ملموسا بل ان جميع مقاره - حتى المقر الرئيسي بمدينة بنها - شبه مهجورة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٧

المنصورة ٣ أغلبية شعبية للوفد

● وفي محافظة الدقهلية ، مازالت المعركة الدعائية هادئة ، ولكن وراء الهدوء والصمت ، عزم من جانب احزاب المعارضة على خوض معركة ساخنة للوقوف في وجه اية عملية تزوير او تدخل ، وتختفي وراء هذا الهدوء ايضا محاولات تجرى ، بتكتم في الدوائر الحزبية ، لتسوية الخلافات حول ترتيب الاسماء في القوائم التي لم تعلن بعد .

وقد شهدت الايام الماضية نشاطا ملحوظا في اللجان الوفدية في الدقهلية ، تم من خلاله تشكيل لجنة برئاسة المستشار احمد عبدالنبي ، لإعداد البيانات ، وتوجيه المواطنين ، والتخطيط الإعلامي للمرحلة القادمة ، وتشهد مدن الدقهلية : المنصورة والسنبلاوين وميت غمر وبلقاس وغيرها ، اجتماعات وفدية مكثفة تضم الشباب والقيادات ، استعدادا لخوض المعركة الانتخابية . بينما حرص الحزب الوطني على جذب نفس الوجوه القديمة التي اتسمت بالصمت طوال فترة عضويتها في المجالس السابقة ، والاستعانة بالعصبيات العائلية في اختيار مرشحيه .

ويرى احمد فؤاد ، امين حزب العمل بالسنبلاوين ان الجماهير تتعاطف مع احزاب المعارضة ، إلا ان ارتباط الناخبين بالأحزاب لا يزال ضعيفا لأن ارتباطهم بالعائلات اقوى من الانتماء الحزبي .

ويقوم الاخوان المسلمون بدعايتهم في جو هادىء ، حفاظا على تحالفهم مع العمل والاحرار من ناحية ، ومن ناحية اخرى لانهم يعتقدون ان الحكومة تسعى لإيجاد خلافات وصراعات في صفوف هذا التحالف .

وتنعقد الشعبية الساحقة في الشارع السياسي بمحافظة الدقهلية لحزب الوفد .

ويقول احمد البلقيني ـ سكرتير الوفد بميت غمر : ان الوفد يستطيع الحصول على ٩٠٪ من اصوات الناخبين في غيبة التدخل الحكومي ، بينما يؤكد عبدالسلام احمد عبده ـ سكرتير لجنة الوفد بالسنبلاوين ـ ان الوفد هو اقوى الاحزاب المعارضة ، وان الانتخابات القادمة لن تكون تكرارا لما حدث في عام ١٩٨٤ .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٧

امن الدولة تطارد المرشحين

● تقوم مباحث امن الدولة بدمياط بنشاط مكثف لمحاولة معرفة اسماء المرشحين لقائمة الوفد ، وارسلت بعض المخبرين لمن تحوم حولهم شبهة الترشيح ، ومن امثلة هذا النشاط ما حدث مع محمد رضا خميس من لجنة الوفد بفارسكور ، حيث تابعه رجال مباحث امن الدولة عدة ايام ، ثم ساله احدهم إن كان مرشحا أم لا .

ويطالب محمد بدراوى رئيس لجنة الوفد بدمياط رجال امن الدولة بالمحافظة بالامتناع عن مثل هذه التصرفات التى تمثل ضغوطا وتهديدات لاعضاء الحزب ، مما يعد تدخلا سافرا لصالح الحزب الوطنى ، ويتساءل عما يمكن ان يحدث بعد ذلك إذا كانت البداية بمثل هذه الضغوط وهذه التدخلات !؟

والتقت «الوفد» ببعض المواطنين من دمياط للتعرف على آرائهم فى الانتخابات القادمة وفرصة الأحزاب القائمة فيها ..

● زكريا عبدالسلام - «تاجر مانيفاتورة» - ٥٥ سنة : الشعب كله قريب من الوفد لأنه الحزب الذى يخدم حقوقنا ويطالب بحل كافة مشاكلنا ، ونحن لم نستفد هنا فى دمياط من الحزب الوطنى اى شيء ، وكل الوعود التى اعطوها لنا فى الانتخابات الماضية لم تنفذ ..

دمياط ترفض رفعت المحجوب

بدا المحافظ الدكتور احمد الجويلى ، جولة بالقرى والمراكز اصطحب فيها عددا من الشخصيات البارزة فى الحزب الوطنى ، لافتتاح بعض المشروعات كبداية للنشاط الدعائى فى المعركة الانتخابية ، وإن كان ترشيح الدكتور رفعت المحجوب على راس قائمة الحزب الوطنى بدمياط قد اثار موجة عارمة من الاستياء على المستويين الشعبى والحزبى ، نظرا لادارته التعسفية لجلسات مجلس الشعب السابق من ناحية ، ولانه حجب بعض قيادات الحزب الوطنى التى كانت تطمع فى ترشيحها ، وكانت الفرصة متاحة لذلك ، لولا وثوب المحجوب إلى راس القائمة ..



المصدر : الوفد

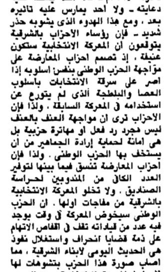
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٧

• الشرقية.. كوادر الحزب الوطني في قفص الاتهام

لا تزال المعركة الانتخابية في محافظة الشرقية محصورة داخل مقار الاحزاب وفي حدود ضيقة بين المرشحين ومعاونيهم المقربين منهم ـ ولم تزل قوائم كل حزب في طي الكتمان إلا من بعض الشائعات التي تطلق هنا وتردد هناك ، فإذا مررت بشوارع الزقازيق او طفت في سائر مدن وقرى المحافظة فلن تجد اثرا يخبرك ان البلاد تقبل على انتخابات للمجلس التشريعي ، ولن تجد إلا حركة خفيفة في مقار الاحزاب «ومضايف» العمد ، ودوار كل عائلة ـ ومعنى ذلك ان الشارع السياسي لم تبدا حركته وان رجل الشارع لايزال بعيدا عن دائرة الاهتمام ـ فلا احد يسلط عليه دعايته ـ ولا احد يمارس عليه تاثيره بعد ، ومع هذا الهدوء الذي يشوبه حذر شديد ـ فإن رؤساء الأحزاب بالشرقية يتوقعون ان المعركة الانتخابية ستكون عنيفة ، إذ تصمم احزاب المعارضة على مواجهة الحزب الوطني بنفس اسلوبه إذا اصر على سرقة الانتخابات باسلوب العصا والبلطجة الذي لم يتورع عن استخدامه في المعركة السابقة ، ولذا فإن الاحزاب ترى ان مواجهة العنف بالعنف ليس مجرد رد فعل او مهاترة حزبية بل هي امانة لحماية إرادة الجماهير من ان يستخف بها الحزب الوطني . ولذا فإن احزاب المعارضة تنسق فيما بينها لتوفير العدد الكافي من المندوبين لحراسة الصناديق . ولا تخلو المعركة الانتخابية بالشرقية من مفاجات اولها . ان الحزب الوطني سيخوض المعركة في وقت يوجد فيه عدد من قياداته تقف في اقفاص الاتهام على ذمة قضايا انحراف واستغلال نفوذ هي الحديث اليومي لابناء الشرقية ، مما اصاب صورة هذا الحزب بتشوهات لها اثرها في المعركة الانتخابية ومن العسير عليه ان يضلل الجماهير في قضية مكشوفة وإذا كانت جماهير الشرقية اهل جود وكرم ، فإن ذلك ليس معناه ان يجود ابناء الشرقية باصواتهم للحزب الحاكم وهم يرونه ما رعى لله ذمة ولا للمواطن حقا !

وثانية هذه المفاجات محاولة الحزب الوطني استغلال الدين في استقطاب" الجماهير فرشح في المقاعد الفردية شخصية ازهرية ـ اشتهرت في ندوة الراي التي تنظمها وزارة الداخلية ـ ولكن يتردد ان هذه الشخصية لا تملك الشعبية الجماهيرية الكافية .

وثالثة هذه المفاجات ترشيح اعضاء حزب التجمع على قوائم حزب الامة وهم من الشباب الناصري الذي يتوقع الا يجد له مكانا في قوائم حزبه . وقد نزلت «الوفد» في جولة ميدانية بالمحافظة لاستطلاع المناخ السياسي وللتعرف على طلائع المعركة الانتخابية .



ابراهيم الشربيني



فوزية عناني



محمد مباشر



عبدالسلام رزق

● يرى طلعت رسلان ان الحزب الوطني في موقف لا يحسد عليه ، فوعوده التي قطعها على نفسه لم يتحقق منها شيء بل إن معاناة الجماهير زادت خلال العامين الماضيين .

● ويضيف محمود اباظة سكرتير الوفد بالمحافظة ان الحزب الوطني بالشرقية يرتبك تماما لانه سيخوض المعركة وبعض قياداته في قفص الاتهام حيث القي القبض على امين التنمية الشعبية بالمحافظة .. وفي قضية انحراف اخرى إلقي القبض على رئيس مدينة الزقازيق وثلاثة مهندسين وتم تجديد حبسهم ـ والقضيتان مرتبطتان بالقيادات العليا للحزب بالمحافظة .

● ويذكر محمد مباشر عضو التجمع ان هناك شائعات مقصودة حول استقالة المحافظ من منصبه ، بسبب انحرافات «مجمع الرصف» ولذلك قرر الحزب ترشيح المحافظ على اول القائمة لكي يفوز ويتمتع بالحصانة البرلمانية .

● ويعاني الحزب الوطني بالشرقية من حدة الانقسامات والصراعات بين الجناح الناصري ويتزعمه رفعت الهجرسي ـ والجناح الساداتي ويتزعمه طلبة عويضة ـ رئيس المجموعة البرلمانية للحزب الوطني ـ ولهذه الصراعات اثرها السلبي على الحزب في مراكز وقرى الشرقية ـ ويبقى ان نقول ان القواعد الشعبية للحزب الوطني بالشرقية تنحصر في بعض الموظفين في مشروعاته واعضاء المجالس المحلية والعمد فقط .

الوفد لا يدعي اغلبية !

اما حزب الوفد فإنه يرى ان المعركة الانتخابية القادمة فرصة لتحقيق نتائج اكثر مما حصل عليها في المرة السابقة ، وهذا ما يتوقعه ابراهيم عبدالرحمن المحامي ورئيس لجنة الوفد بالشرقية إذ يقول ان فرصة الوفد ستكون افضل من المعركة السابقة ولن يؤثر علينا انفصال الاخوان المسلمين .

ويقول محمود اباظة ان الوفد قوة سياسية حقيقية لا يمكن تجاهلها ـ حيث ان القيادات الوفدية القديمة استطاعت تربية وتفريخ قيادات وكوادر وفدية جديدة يمكنها ان تؤثر في الجماهير وتلتحم معها ، هذا علاوة على العائلات الوفدية القديمة والتي لا تزال تغذى التيار الوفدي .

وذكر طلعت رسلان ان حزب الوفد بالشرقية يطالب رئيس الجمهورية بتوفير ضمانات الحيدة والنزاهة وذلك بتشكيل وزارة محايدة فإذا كانت الحيدة في كرة القدم تكلف خزانة مصر عشرات الالاف لاستقدام حكام من الخارج خوفا من صراع الاحزاب الكروية ـ فالاجدر ان نجنب شعب مصر شرور الصراعات



المصدر : الـــوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ مــارس ١٩٨٧

الــوفــد هــو الحــزب الوحــيد
القادر على تفهم مشاكل العمال ورعاية مصالحهم

في احدى غرف عمليات حزب الوفد التقينا مع ياسين سراج الدين رئيس اللجنة العامة للوفد بالقاهرة وعضو مجلس الشعب السابق . وعلوى حافظ نائب الوفد وفارس المعارك الساخنة داخل مجلس الشعب .

في منزل ياسين سراج الدين وجدت عددا من اعضاء الوفد بعضهم يطلب الترشيح ضمن قوائم الحزب في القاهرة .. وقد اعتذر لبعضهم امامي - في ود وتقدير - عن عدم امكان ترشيحهم ، وبادرني - ياسين سراج الدين - بقوله : كما ترى ، مشكلتنا هي كثرة المرشحين !

● قلت : اذن فليست هناك ازمة ؟ !

- قال . ليست هناك ازمة على الاطلاق ، فقد تلقينا ٤٠٠ طلب للترشيح في القاهرة وحدها من العمال والفئات . وجميعهم على درجة كبيرة من الوعي السياسي والعلمي فمنهم اساتذة جامعة . في الاقتصاد والقانون ومستشارون ، ومهندسون وضباط سابقون من القوات المسلحة والشرطة وتجار كبار .

● هل تم اعداد قوائم القاهرة ؟

- انتهينا من اعدادها وسوف تعتمدها الهيئة العليا للحزب ورئيس الحزب قريبا . وقد قدمت القوائم لرئاسة الحزب خالية من اسم المرشح الاول - راس القائمة - لنترك للهيئة العليا ورئيس الحزب حرية الاختيار . علما بانني كنت على راس احدى هذه القوائم - قائمة دائرة وسط القاهرة - في انتخابات ١٩٨٤ . ولكنني واحد من جنود الوفد ، اذا كلفتي بترشيح نفسي فسالبي النداء ، والوفد يرى ، كما قال رئيس الحزب ، ان الترشيح تكليف قبل ان يكون تشريفا .

● هل يمكن ان نعرف اسماء مرشحي الحزب في دوائر القاهرة او ابرز الاسماء ؟

- لا نستطيع الاعلان عن اسماء المرشحين الآن والأمر متروك لقيادة الحزب بعد اعتماد القوائم .

● اعلن الحزب الوطني عن بعض اسماء مرشحيه للدوائر الفردية .. فهل لحزب الوفد مرشحون لهذه الدوائر ؟

- سيكون لنا مرشحون في جميع الدوائر الفردية على مستوى الجمهورية ولكن لا نستطيع الاعلان ايضا عن اسماء هؤلاء رغم اعلان الحزب الوطني عن اسماء بعض مرشحيه لانه في هذه الحالة ستكون امامه فرصة لتغيير هذه الاسماء حتى آخر لحظة من فترة الترشيح .



علوى حافظ

ياسين سراج الدين

● باى شروط يتم اختيار المرشحين ؟

- اننا نراعي في القائمة ان تمثل جميع اقسام الدائرة مع ضرورة توافر صفات معينة في المرشح منها ان يكون وفديا مقتنعا بمبادىء الحزب وبرنامجه ومتمتعا بحسن السمعة . وله ارضية جماهيرية تؤيد ترشيحه . وتقف بجانبه في الانتخابات ، وان يكون قادرا بالحركة والفكر على خوض المعركة ، ومستعدا للتصدي ومواجهة كل الاحتمالات . وقادرا بمساعدة الحزب على اختيار مندوبين يمثلونه في اللجان الفرعية التي تتبع هذه الاقسام ، وان يتعاون مع زملائه من المرشحين على المشاركة في وسائل الدعاية لقائمة الحزب ، وان يعمل بإخلاص لإنجاح القائمة بغض النظر عن ترتيبه بها



● وسالت علوى حافظ : اين سترشح نفسك ؟

ـ لم نحدد حتى الآن . ولكن غالبا .. فى دائرة غرب القاهرة

● هل سترشح على قائمة ام فى الدائرة الفردية ؟

ـ ساكون ضمن قائمة الحزب .

● يقول البعض ان الوفد حزب « شيوخ » . فهل ينطبق ذلك على القوائم التى يجرى اعدادها ؟

ـ القوائم التى اوشكنا على الانتهاء منها . تضم عناصر شابة كثيرة . كما تضم نسبة من النساء العاملات فى الحقل الاجتماعى والشخصيات العامة

مولد فى القاهرة

● سالت ياسين سراج الدين كيف تعدون للدعاية الانتخابية ؟

ـ هذا يتحدد بعد معرفة المساحة ونوع الدعاية التى سوف تسمح الحكومة بها مثل السرادقات والمؤتمرات والاحتفالات فقد تلجا الى وضع قيود على المؤتمرات والاحتفالات لتحصرها داخل اسوار المدارس والنوادى .

● يقولون ان قانون الانتخابات يسمح للمرشح المستقل بانفاق خمسة الاف جنيه فقط للدعاية الانتخابية وللقائمة الحزبية بعشرين الفا ؟

ـ قال علوى حافظ . هذا تحديد لا يمكن السيطرة عليه . لان الدعاية ترتبط بالدائرة وازدحامها بالمشرحين . وهذه التجربة تثبت انه لا يمكن السيطرة عليها او حصرها باى قيد .

● المعركة الانتخابية لم تبدا مظاهرها فى الشوارع . كيف تتصورها ؟

ـ قال علوى حافظ : ستكون معركة « شرسة » . فالقوائم الحزبية مع هذا العدد الضخم من المرشحين « الفرديين » ستشكل زحاما شديدا يحير الناخب ويرهقه تماما فى اختيار المرشح المناسب الذى يعبر عن ارادته . وهذا سيؤدى الى ضجيج وصخب فى اسلوب الدعاية يجعل القاهرة وغيرها فى « مولد » انتخابى كبير .. كما سيكثر « مرتزقة » الانتخابات بصورة ربما تسىء الى الانتخابات وتشوه نقاءها .

● سالت ياسين سراج الدين : هل سيؤثر تحالف « العمل والاحرار والاخوان » على الوفد فى هذه الانتخابات ؟

ـ اذا كان هناك تاثير بسبب انسلاخ الاخوان من قوائم الوفد . فالارضية الشعبية التى اكتسبها الوفد فى العامين الماضيين بحسن اداء نوابه فى مجلس الشعب . وصحيفته . سوف تغطى هذا التاثير وزيادة

● تتساءل صحف الحكومة . هل سيحصل الوفد على نسبة الـ ٨٪ ؟ '

ـ هذا تساؤل ساذج لان الوفد حصل فى بداية تاسيسه وفى اول انتخابات له عام ١٩٨٤ على ١٥٪ . والآن اصبح اكثر قوة واستعدادا وتنظيما واعلاما . وصارت له ارضية شعبية تفوق ماكان له . واملنا ان يحصل الوفد على ضعف المقاعد التى حصل عليها المرة الماضية الا اذا كان صاحب هذا التساؤل يعلم ان الانتخابات ستجرى فى مناخ غير ديمقراطى . وتحت مظلة التزوير المادى والمعنوى .. وبمناسبة التزوير فاننى اعترض على ان تقوم الحكومة والحزب الوطنى بقيد اسماء ناخبين فى جداول الانتخابات بعد اغلاق باب القيد . وقد حدث ذلك فى اكثر من قسم بالقاهرة منها قسم بولاق وقسم الازبكية . كما اعترض على ماذكره اللواء احمد راسخ مدير الانتخابات بوزارة الداخلية لانه يمكن التثبت من شخصية الناخب والسماح له بالتصويت بمجرد التعرف عليه بمعرفة المرشح او مندوبه فى اللجنة الانتخابية .

وقال علوى حافظ مؤكدا . اذا اجريت انتخابات حرة لا تتدخل فيها السلطة ولا يسمح فيها بالتزييف . فسوف يحصل الوفد على ٨٠٪ وليس ٨٪ .

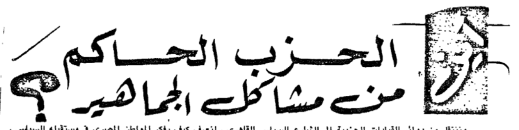
وقال ياسين سراج الدين وكانه تذكر شيئا : ارجو ان يكون الاخوة الاقباط قد عادوا الى انتماءاتهم السياسية القديمة . وهى الايمان بالوفد ومبادئه التى تمثل الوحدة الوطنية الحقيقية . ونحن نعتز باصواتهم ونطلبها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٧



وننتقل من دوائر القيادات الحزبية الى الشارع السياسى القاهرى ، لنعرف كيف يفكر المواطن المصرى فى مستقبله السياسى ، وماهى اتجاهات الرأى العام بالنسبة للانتخابات المقبلة ..

تعتبر الدائرة الرابعة من اكبر الدوائر الانتخابية اهمية وتاثيرا ، حيث تضم اكثر من ٣٨ الف صوت موزعة على اكثر احياء القاهرة كثافة وتمثيلا لمعظم الفئات الاجتماعية والمستويات الاقتصادية والمهنية . وهى السيدة زينب ـ الجمالية ـ منشية ناصر ـ الدرب الأحمر ـ قصر النيل والزمالك ..

● حى السيدة زينب هو مركز الثقل فى الدائرة الرابعة لان به حوالى ٤٢٪ من اصوات ناخبى الدائرة الرابعة . وكان الوفد فى انتخابات ٨٤ قد حصل فيها على ٥١٤٢ صوتا بنسبة ٣٣٪ من عدد الاصوات ، وثلاثة مقاعد للوفد عن الدائرة

اما الموقف حاليا ، بالنسبة للانتخابات القادمة على الابواب ، فمازال مشوبا بالقلق والترقب . خاصة فى الفترة التى لم تعلن فيها الأحزاب بعد عن قوائمها . وقد استغل الحزب الوطنى ورجاله بالسيدة زينب هذا الترقب الجماهيرى لتوجيهه ضد الوفد ـ اقوى المتنافسين فى المعركة المقبلة ـ وذلك باطلاق شائعات مفادها ان الوفد وضع على راس قائمته الانتخابية ، بعض الاسماء المرفوضة شعبيا ، والتى تحظى باكبر قدر من سخط الجماهير . ومن ناحية أخرى يشيع بعض المنتسبين الى الحزب الوطنى أن الوفد قبلهم ووضعهم فى مقدمة القائمة ، بعد ان دفعوا الثمن " والغريب ان بعض هؤلاء وهؤلاء تولوا مناصب قيادية فى الحزب الوطنى نفسه . او كانوا من خدم الديكتاتورية والتنظيم الواحد فى العهد الشمولى ، أو تحوم حول رءوسهم شبهات مؤكدة فى الثراء غير المشروع .

إلا ان ناخبى السيدة زينب يعرفون الحقيقة . ويعرفون ان قوة الوفد الحقيقية تكمن فى انه حزب الجماهير . والشارع السياسى فى السيدة زينب يطلب من نوابه اولا الطهارة ، ثم اتساع الافق ، والمقدرة على التاثير .. ولا يتحمسون للمرشحين من اصحاب السلطة . .فهم يتمسكون بان يمثل حى السيدة ابناؤه فقط .. لذلك قوبل ترشيح الدكتور احمد فتحى سرور ـ وزير التعليم ـ بفتور شديد .

د . آمال عثمان
اعانات الشئون الاجتماعية
جـزء من الحملة الدعائية

● وفى حى الدرب الاحمر ـ ٨٣٣٥ صوتا ـ حصل منها علوى حافظ ، فى الانتخابات الماضية ، على ٣٤٧٥ صوتا بنسبة ٤٢٪ ، وحصل الحزب الوطنى على ٣٩٧٥ صوتا انساقت وراء الاغراءات والوعود التى تبخرت بمجرد اعلان نتائج الانتخابات . ولا تزال مشاكل الاسكان ومياه الشرب والمجارى مستحكمة ، ولم ينفذ الحزب الوطنى مشروع السيدة فاطمة النبوية ، كما لم ينفذ وعوده لصناع الاحذية والاثاثات .. وربما هذه هى نفس الاساليب التى سوف يستخدمونها مرشحو الحزب الوطنى فى دعايتهم .. ولكنهم سوف يجدون انفسهم فى موقف حرج حينما تسالهم الجماهير فى الدرب الأحمر ماذا فعلتم خلال السنوات الماضية اذا كانت الاسعار سادرة فى الارتفاع ، وحركة الاسواق تواصل الركود ، والقبور أهلة بسكان البيوت المنهارة ،

● وفى الجمالية ـ حى الحضارة الاسلامية فى العصر الفاطمى ـ اهتمت حكومة الحزب الوطنى بترميم بعض الاثار ـ إلا انها ـ كالعادة ـ نسيت الانسان المصرى نفسه ، حتى كثرت مشاكله وهمومه ، وحتى استطاع الفساد ان يستشرى وان يعمق جذوره ، حتى ان الحديث يدور بين اهالى الحى حول نادى شباب الخالدين الذى يدور الهمس انه تحول الى بؤرة للقمار والمخدرات ..

وقد بدأت الدكتورة امال عثمان ـ مرشحة الحزب الوطنى ووزيرة الشئون الاجتماعية فى حكومته ـ حملتها الدعائية بالمجاملة فى سرادقات العزاء ، تصافح اهالى الحى بيد ، وتحمل فى اليد الأخرى دفتر الاعانات لتوزعها على المحتاجين الذين طال ترددهم على الوزارة طلبا للاعانة ، ولكن الوزيرة لم تتذكرهم إلا فى موسم الانتخابات ' .

ومن مرشحى الحزب الوطنى ايضا ، احد كبار تجار الموسكى ـ ينافس على المقعد الفردى ـ رغم علامات الاستفهام التى تحيط بزياراته المتكررة لمقر المدعى العام الاشتراكى .

● وفى دائرة قصر النيل والزمالك ، يختفى العنف ، وتنعقد البطولة فى الدعاية للرشاوى الانتخابية والوعود الوردية ، حيث معظم الناخبين اما من المثقفين او اصحاب المصالح الاقتصادية .. عدا بعض المناطق الشعبية القليلة مثل ، معروف ، .. واذا اخذنا ماحدث عام ١٩٨٤ مؤشرا للمعركة القادمة ، فليس من العسير ان يتوقع فوز الوفد ، حيث يبلغ مجموع الاصوات بدائرة قصر النيل ٣٧٥٩ صوتا ، حصل منها الوفد على ١٣٢٣ مقابل ٢٠٣٧ للوطنى ، و٢٦٧ للتجمع ، و١١٢ للعمل .

ولم تختلف الصورة كثيرا فى الزمالك ، حيث حصل الوفد على ٣٥٨ صوتا ، والوطنى ٥٩٨ ، والتجمع ٧٤ ، والعمل ٣٣



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٧

الديمقراطية بالجرعات

بقلم : ابراهيم فرج

اعلن الحزب الحاكم مؤخرا بلسان رئيسه عن نظرته للديمقراطية وتطبيقه لها ، وبان من الحديث ان هذا الحزب يعتبر الشعب المصرى ليس اهلا للتمتع بالديمقراطية الكاملة ، وان من المصلحة والخير للشعب ان يتعاطى الديمقراطية على جرعات .. جرعة بعد جرعة وان هذا هو الأسلوب الأمثل لتطبيق الديمقراطية وتحقيقها .

ولابد أن يكون ذلك معزوا فى نظر الحزب الحاكم الى نقص فى لياقة الشعب واهليته لممارسة الحقوق السياسية

وهكذا سقطت الاقنعة فى النهاية ، وتهافت الكلام ، فلم يعد خافيا ان الحزب الحاكم لا يضمر خيرا للشعب ، ولا يسعى ابدا لعودة الحياة النيابية السليمة الى البلاد وقد غابت عنها لثلث قرن او يزيد ، من حكم استبداد متواصل ، بدا بدكتاتورية سافرة ، وتوسط عهده بديمقراطية الانياب ، ثم انتهى بديمقراطية الجرعات ، وبدا واضحا ان الحزب الحاكم لن يتخلى ابدا عن إحكام قبضته على الحكم بكل وسائل القمع والارهاب ، وان التمسك بالحكم والعض عليه بالنواجذ هو المبدا الأساسى فى نظامه ، والبرنامج الأوحد الذى يطرحه ولا يحيد عنه . على ان ديمقراطية الجرعات ـ هذا الشعار الجديد للحكم ـ تعطى بذاتها تفسيرا اخر للاجراءات التى تمسك بها هذا الحزب زمنا طويلا ، تحت مسمى قانون الطوارىء والقوانين الاستثنائية الاخرى ، والمعروفة بالقوانين سيئة السمعة ، إذ فى ظل ديمقراطية الجرعات يمكن اعتبار هذه القوانين هى المساعدة على استمرار سياسة القمع ، وهى التى تفسر ايضا كيف اصبح الشعب المصرى كله داخل سجن كبير تقع اسواره على حدود مصر الدولية .

وبهذا تكون قد سقطت تماما الدواعى والاسباب الأخرى التى ادت الى صدور تلك القوانين سيئة السمعة ، والتى كان يُنتحل لها اغراض اخرى .. فمثلا قانون الطوارىء حين فُرض كان إثر حادث المنصة وبسببه ، وقد زالت اثار هذا الحادث ، ولكن بقى قانون الطوارىء ، واستمر لاغراض اخرى ، وتعللوا فى بقائه تارة بمواجهة الارهاب ، وتارة بمواجهة تجارة المخدرات ، وتارة لما رآه وزير الداخلية معينا له على القضاء على جرائم الثار بين العائلات .. وهكذا الى ما شاء الله . فما إن انتهى الغرض الاساسى الذى وضع من اجله هذا القانون ، حتى يُنتحل لاستمراره غرض اخر لم يكن فى قصد المشرع ، وتلك نظرية جديدة على القانون لا يعرفها المشرعون فى العالم ، اذ لا يجوز فى فهم القانون ان يطوع لغير الغرض الذى وضع من أجله .

فديمقراطية الجرعات هى اذن تعبير واضح عن ان الحزب الحاكم لا يدين بالديمقراطية الحقيقية المعروفة ، وانما هى ديمقراطية يفصلها تفصيلا وامرها بيده ، يعطى من جرعاتها للشعب ما يشاء ويمنع عنه ما يشاء من جرعاتها ، وما على الجماهير الا ان تتجرع هذه الجرعات إن طوعا و إن كرها ، ثم يدعى الحزب الحاكم بعد ذلك انه وطنى ديمقراطى ' ولنا ان نتساءل عن مصدر حق هذا الحزب فى هذه السيادة التى يمارسها على الشعب الذى هو وحده ـ وطبقا لدستور البلاد ـ صاحب السيادة كلها ، ومصدر السلطات جميعها .

ولنا ايضا ان نتساءل عن السند القانونى لحيازة الحزب الحاكم لجرعات الديمقراطية التى يعطيها للشعب ، ولا نجد فى واقع الأمر من سند لذلك سوى سيادة روح الطغيان لدى الحزب الحاكم القابض على مقاليد الأمور بالقهر والارهاب والتسلط ، والمسخر لجميع أجهزة الدولة لحمايته ، وكأننا عدنا بذلك الى مراحل مرت فى فجر التاريخ ، كان استناد سلطة الحاكم فيها للحق الإلهى ، أو بالأحرى الى عهد الفراعنة ، حيث كان الحاكم هو فى نفس الوقت الإله الذى يمنح الشعب ما يشاء من حقوق ، ويمنع عنه ما يشاء منها ، ويقول للناس : انا ربكم الأعلى !

ولكن ، أليس لدينا دستور اقسم الحاكم يمينا على احترامه قبل ان يتبوأ سلطاته الدستورية ، والتى لا يجوز بحال من الأحوال أن تتعدى ما رسمه الدستور له ، ولا تصل الى حد السيطرة والسيادة على الشعب الذى يقرر الدستور ان له وحده حق السيادة التامة غير المنقوصة ، وأن الحاكم يقوم على رعاية مصالحه رعاية كاملة ، وهو ما لايسمح لحاكم ان يدعى ان الشعب ناقص الأهلية او ان ليس له أن يمارس جميع الحقوق السياسية على قدم المساواة ، خاصة اننا فى زمان اعترف المجتمع الدولى كله للانسان بجميع حقوقه المشروعة والمقررة له كإنسان ، وضمن هذا الاعتراف المواثيق والمعاهدات ، فضلا عن الأعراف الدولية .



والحاكم ليس سوى خادم للشعب ، فكيف ينتهى الأمر بخادم الشعب الى ان يسوده ويسيطر عليه ويشل حركته ويتحرك هو كيف يشاء ؟

ودستورنا الحالى مع كونه قد صدر فى ظل الحكم الشمولى ، ومع ما به من ثغرات ناتجة عن انه وضع عن غير طريق الجمعية التاسيسية المنتخبة انتخابا حرا مباشرا من الشعب .. مع ذلك فإنه لا تبدو من مطالعة نصوصه اى ملامح تعبر عن نقص فى اهلية الشعب لممارسة الديمقراطية الكاملة عن طريق نظام تعدد الاحزاب ، وهو تعدد حقيقى يفترض ان تتساوى هذه الاحزاب فى جميع الحقوق المقررة لها بالدستور والقوانين ، باعتبارها جزءا لا يتجزا من الدولة ونظام الحكم فيها ، وهو ما يقتضى أن تكفل لها وبطريق المساواة التامة جميع الوسائل اللازمة لممارسة هذه الحقوق ، ويعتبر الانتقاص من ذلك عدوانا على الدستور ذاته ..

ان حديث « الديمقراطية بالجرعات » قد عاد بنا الى عهود تاريخية سحيقة تجاوزها الشعب المصرى بمراحل عبر تاريخه الطويل ، خاض فيها معارك ضارية من اجل الحرية والاستقلال ، وكان هناك عهد للاستعمار لم يعترف الشعب فيه للمستعمر باى سلطان عليه ، وقاوم الطغيان فى كل صوره ، ولا يختلف طغيان الحاكم المستعمر عن طغيان اى حاكم مصرى ، إذ ليس للطغيان سوى معنى واحد وان تعددت صوره والوانه ، ويستوى الاستعمار والاستبداد ، لان العبرة بالمعانى وليست بالالفاظ .

واذا كان الحديث عن الجرعات يقودنا الى تصور ان يكون بيد «الحزب الحاكم وحده السيطرة الكاملة على هذه الجرعات ، يعطيها على هواه وقتما شاء ، وكان لنا ان نسلم جدلا بان الشعب المصرى فى هذا الوضع المهين هزيل الشان والكيان ، مما يجعله قابلا ومحتاجا لتعاطى الديمقراطية بالجرعات ..

فهل لاحد ان يجد فى مسلك الحزب الحاكم ما يبشر بنهاية لهذه الجرعات يبرا بعدها الشعب المصرى من نقص أهليته وتخلف وعيه .. استغفر الله .

وهل وجد احد لدى الحزب الحاكم خطة ظاهرة او خفية ، خمسية او عشرية او مئوية تضع اجلا لانتهاء هذا العلاج ، وترشح لبلوغ الشعب سن الرشد السياسى ، ونهاية للجرعات اجلا يشفى بعده الشعب من مرض نقص الاهلية وهبوط مستوى الوعى ، ام ان القضية فى واقعها ليست الا شعارا جديدا هبط علينا لنعيش فى ظله مثل سائر الشعارات السابقة التى هوت ، بعد ان فقدت فعاليتها فى تخدير الشعب وتضليله وحمله على قبول الحكم الاستبدادى الذى يخطط دائما لبقائه على الدوام وليس الدوام إلا لله وحده

وها نحن على مشارف انتخابات ستجرى لعضوية مجلس الشعب ، وسط هذا الهزيع من الليل ، وهذا الظلام الدامس المفروض بقانون الطوارىء وترسانة القوانين المكملة والمساعدة له ، ومع ذلك فنحن نبشر بفجر جديد تشرق فيه شمس الحرية ، فلا مدعاة ابدا لليأس ، لان الشعوب لا تيأس ولا تموت ، وسييأس الحكام حتما من أن يفرضوا وصايتهم على شعب عريق تمتد حضارته لآلاف السنين . ولسوف تكون جرعات الديمقراطية من نصيب الحزب الحاكم وحده ، فهو الذى عليه ان يتجرع ما اراد للشعب ان يتجرعه ، وان يشعر بالخزى والعار ، وبقولهم هذا عن ديمقراطية الجرعات تضاف الى تاريخ هذا الحزب صفحة اخرى سوداء ، الى جانب صفحات اشد سوادا ، سجل التاريخ فيها تزويرهم للانتخابات ، وتزييفهم لارادة الشعب .

وللحقيقة اننا لا نرى فى هذا الحزب الحاكم املا يرتجى ، ولا حقا له فى البقاء او الهيمنة على البلاد وقد انعدمت مصداقيته ، وكان من ايات ذلك ما يدعونه الآن من نقص فى اهلية الشعب الذى ينسبون اليه فى مواضع اخرى - زورا وبهتانا - انهم يستحوذون على ثقة الاغلبية الساحقة فيه ، وهم يرونه فى هذه المواقف على اقصى درجات الوعى ، ويقرون له ذلك ، ثم يعودون ليقولوا انه ليس اهلا للديمقراطية الكاملة ، وان عليه ان يتلقاها منهم على جرعات ، ويكشفون بذلك عن روح عدائية كامنة فيهم للشعب ، والشعب يبادلهم فى ذلك عداء بعداء ، وتلك سُنة الحياة ومنطق الامور ، إذ لا يمكن ان يتصور نظام ما اى مساندة له او تاييد من مواطنين تنكر لاهليتهم السياسية ، وحد من حرياتهم الاساسية ، وتلك بديهية كفيلة بفضح مبدا او شعار ديمقراطية الجرعات ، الذى ينطوى على اشارة الى ما يعتزمونه - كعادتهم - من تزوير للانتخابات واهدار لإرادة الشعب الحقيقية .

ونستطيع فى النهاية ان نؤكد ان الشعب المصرى سيخوض معركة الانتخابات القادمة بامضى عزيمة من اجل تحرير ارادته وتحقيق الديمقراطية الكاملة .. والله معه ..



صناديق القرع

إذن فقد كتب علينا ان نذهب إلى صناديق الاقتراع كي ينتخبنا اعضاء البرلمان لا لننتخب نحن اعضاء المجلس التشريعي ، ولذا اقترح تغيير تسمية صناديق الاقتراع الى صناديق القرع . وبما ان الإقتراع سيكون على الأفراد المتسقلين وكذلك على قوائم الاحزاب فنقترح ان يكون هناك نوعان من صناديق القرع ، نوع بالبشمل واخر باللحمة المفرومة تيمنا بالديمقراطية الحديثة التى اسسها كبير العائلة والتى ترعرعت على الضفتين فانتجت فائضا لو صدرناه لعالج مشاكل المدفوعات والموازنة معا وبخبطة معلم .

يجب علينا ان نصدق تبريرات الجرائد ، اليوموقومية ، والمجلات ، الاسبوعوقومية ، فجميع ما يكتب يطمئن القلوب ويثلج الصدور ، فالمسالة والحمد لله مزيد من الديمقراطية وجرعة شافية من الدواء حتى يتمرن الشعب على ممارسة حقوقه .. ياسلام ولسه ياما فى الجراب ياحاوى ، وجالا جالا جالا .. واحد اثنين ثلاثه .. ، فيرد الكورس ، الله الله يابدوى وجاب اليسرى ،واليسرى هم الأسرى طبعا الذين يمثلون الغالبية الخرساء والغالبية المتكلمة ايضا .

لماذا التعب ايها الاحباب بما ان النتيجة تسعة وتسعون وثمانية وثمانون فليذهب الاعضاء المختارون للمجلس لينتخبوا الدوائر الانتخابية بدلا من ان تنتخبهم دوائرهم . وفى هذه الحالة يمكن إضافة اعضاء من سجلات الوفيات الى مجلس الشعب . فتكون هناك قوائم للاحزاب وانتخابات فردية وثالثة للمتوفين من ابطال المجالس السابقة الذين اجادوا العزف والترنم باغنية الاغنيات الا وهى ، موافقون .. موافقون ، وليس هذا افتراء على احد لأنه اذا كان الغاضبون ممن توفاهم الله يقترعون . فبصفة اولى يجب ان يضاف للمجلس اعضاء متوفين يمثلون الأموات المقترعين ..

وهكذا تصبح الديمقراطية لها اثر رجعى عظيم فتشتمل على الاحياء والاموات معا فى مسيرة مهيبة نحو الهلاك الاكيد .. وهكذا تضيع ايام اخرى هباء منثورا بلا عمل ولا انتاج وتضيع اموال كانت اولى ان توجه للتنمية وتحسين المرافق بدلا من التمثيلية التى باخت وشاخت والتى لو نظر واضعوها لانفسهم فى مراة الواقع لماتوا ضحكا وانضموا الى قائمة الوفيات اعضاء عاملين فى المجلس اطال الله عمرهم ومن عليهم بالشفاء العاجل .

عبدالله الوكيل



● يتردد في أوساط المعارضة بالدائرة الثانية بمحافظة الدقهلية ان المنافسة في المقاعد الفردية قد تكون بعيدة عن الحياد وتكافؤ الفرص . حيث ان مرشح الحزب الوطني عن المقعد الفردى شقيق لرئيس مركز ومدينة السنبلاوين التى تكون مع اجا وميت غمر محيط الدائرة الثانية بالدقهلية .

● صرح مصدر مسئول بحزب الأمة ان الحزب يجرى محاولات للحصول على الدعم المالى للعملية الانتخابية والتى يقدرها الحزب بما لا يقل عن ١٠٠ الف جنيه اسوة بباقى الاحزاب - عدا الوفد - واضاف ان الحزب قرر أن يخوض المعركة في ٢٦ دائرة

● يجرى حزب الأمة إتصالات مكثفة مع الشباب الناصرى داخل حزب التجمع بالشرقية لإقناعهم بالترشيح على قوائم الحزب بالشرقية - أسفرت هذه الإتصالات عن ترشيح منصور الشترى امين التجمع بالزقازيق - والمهندس عبدالعزيز عبدالباسط عضو لجنة التجمع بالزقازيق . وعضوى التجمع بمنيا القمح . ولاتزال الاتصالات مستمرة مع النائب السابق عن حزب الأحرار حسين الحلوجي .

● صرح عبدالسلام رزق امين التجمع بالشرقية وعضو اللجنة المركزية بأن امانة التجمع بالزقازيق ومراكز المحافظة تضع خطة عملية لمواجهة « البلطجة » التي يمارسها الحزب الوطني وخاصة في الدائرة الثالثة حيث الدائرة الانتخابية لامين التجمع وحيث يوجد اكثر من مرشح للحزب الوطنى ويؤكد عبدالسلام رزق ان المرشح احمد فتحى عمر عضو سابق عن الحزب الحاكم « ابو الهول » ليس له اى مؤهلات سياسية او فكرية لدخول المجلس التشريعي باستثناء قدرته على ممارسة البلطجة . يساعده في ذلك ابو هول اخر هو المرشح يوسف عطوان .

● قال ممدوح قناوى امين مساعد حزب العمل الاشتراكى ان تحالف العمل مع الاخوان لن ينعكس على ترتيب الأوضاع داخل حزب العمل . فقد اكدت نتائج إنتخابات المؤتمر العام الاخير ان الناصريين هم الغالبية العظمى داخل الحزب فرموز التيار الناصرى كانوا في صدارة من فازوا بعضوية اللجنة التنفيذية .

الرشاوى الحكومية في الدائرة الخامسة

تضم الدائرة الخامسة خمسة اقسام الوايلي ، الموسكي ، باب الشعرية ، الظاهر ، الازبكية وعابدين .. وكما هي العادة في كل معركة انتخابية ، تحولت المقاهي الشعبية الى مسارح للدعاية الانتخابية ، والحوارات الساخنة حول توقعات المعركة القادمة ..

ويقول سيد شاكر ، مرشح الوفد للمقعد الفردي ليست هذه هي اول مرة اخوض فيها معركة انتخابية ضد حزب الحكومة انها المرة الثالثة . وبحكم تجربتي اعرف ان الوفد يتمتع بشعبية كاسحة بين مواطني الدائرة ، بينما لا يتمتع الحزب الوطني الا بالقدرة على التلاعب في اصوات الناخبين ، لذلك اطالب المعارضة بالتواجد الفعلي في كل لجنة انتخابية بمندوبين على الاقل ، يراقبان العملية حتى وصول الصندوق الى لجنة الفرز الرئيسية ، اما اذا حدث التلاعب داخل الكمبيوتر . فالأمر لله وحده !! واتوقع ان تكون المعركة المقبلة حامية الوطيس ، ومن المعروف ان التعليمات قد صدرت الى رجال التموين وجميع اجهزة الرقابة ، بتوقيع المخالفات وتحرير المحاضر لكل من يظهر ميلا الى المعارضة . ولكنني اعرف ان جماهير الدائرة تؤيد الوفد ، وسوف لا تخضع لمثل هذا الارهاب

ويقول سيد شاكر لن اتعرض بالنقد لقانون الانتخاب المطعون حاليا بعدم دستوريته امام القضاء . ولكن مايطلقون عليه اسم الدوائر الفردية . او مقاعد المستقلين .. لا يمكن ان ينطبق عليها هذا الوصف . ففي الساعات الاولى التي اعقبت فتح باب الترشيح . تقدم اليها شخصيات عامة ، مايزال اصحابها في موقع الصدارة من الوزارة الحالية ، فهل هؤلاء يمثلون فكرا مستقلا ؟ ثم كيف يكون للناخب الواحد رايان .. احدهما مستقل والآخر يختار قائمة حزبية ؟ معروف ان الناخب اما ان يكون حزبيا او مستقلا ، فكيف يؤشر على بطاقتين كل منهما تمثل فكرا مختلفا ؟

ويرى حسام ابو العز المحامي وعضو لجنة الوفد العامة بالقاهرة ، ان حل مجلس الشعب السابق كان صدمة لأعضاء الحزب الوطني ، وسوف تحاول قيادات الحزب ان تزيل اثر هذه الصدمة بمحاولة التحكم في نتائج الانتخابات المقبلة وادارة دفتها لصالح الحزب الحاكم .. ولكن المواطنين يعرفون ان الحزب الوطني فشل في حل كل مشاكلهم ، واوضح ان من مظاهر هذا الفشل هو الغلاء الفاحش ، وصعوبة الحصول على لقمة العيش ، لذلك فسوف يقف الناخبون ضد كل محاولات التزوير ، وسيصمدون امام كل وسائل الاغراء او التخويف . ومادام حزب الوفد قد خاض المعركة بقواعده الشعبية العريضة ، فانني اتوقع ان تدور معركة ساخنة بين سلطة الحزب الوطني .. وسلطة الشعب ! .

مشاكل العمال

وفي منطقة جنوب القاهرة ، حيث التجمعات الصناعية والعمالية الكثيفة ، اظهرت الجماهير ارتياحها التام لحل مجلس الشعب السابق ، واشتياقها الى مجلس نيابي جديد يمثلهم تمثيلا حقيقا ، من خلال الوجوه الشابة ، والكفاءات العالية ، والوطنية الصادقة ، وفي وسط تجمعات العمال بمنطقة حلوان الصناعية ، بدا ان فشل سياسية الحكومة في حل مشاكل العمل والعمال منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن ، يجعلهم لا يفكرون مرة اخرى في تكرار صورة المجالس السابقة ، كما ان اهتمام الوفد بهذه المشاكل سواء على مستوى الممارسة الحزبية او على صفحات جريدته ، جعل هذه التجمعات العمالية تؤمن بضرورة التغيير .

● في البساتين يقوم مرشحو الحزب الوطني بنفس اساليب الدعاية التي تعودوا عليها في الممارسات السابقة ، حيث يقدمون الخدمات الفردية ، ويتسلمون من الاهالي شكاواهم او يستمعون اليها ، ليدوروا بها بعد ذلك على ابواب الوزراء والمسئولين ، وذلك دون التعرض للمشاكل التي تعاني منها المنطقة ، وفي مقدمتها انهيار المرافق والخدمات .. مما خلق شعورا عاما بالاستياء لدى جماهير المواطنين .

● وفي دار السلام ، جرى الحوار حول الجسور التي مدها الحزب الوطني مع اسرائيل ، حيث عبرت الجماهير عن غضبها لهذا الموقف ، ورفضها التام لخلق علاقة خاصة بين مصر واسرائيل ، وترى هذه الجماهير ان الوفد هو الحزب الذي يستطيع ان يتبنى قضايا الامة المصرية .

● في منطقة عين الصيرة ، دار الحديث حول الضمانات التي تكفل سلامة الاشراف على العملية الانتخابية ، والحيلولة دون تزوير اصواتهم . انهم يرون ان هذه الضمانات غير كافية ، خاصة بعد ان بدأ مرشحو الحزب الوطني في تقديم الرشاوى الانتخابية ، التي يفوز بالنصيب الاكبر منها البلطجية ومحترفو اعمال العنف ، وقد التقينا بنموذج من هؤلاء المنتفعين بالانتخابات ، فقال : لايهمني من الذي يفوز في النهاية .. كل همي ان اوفر الاحتياجات الضرورية لأسرتي .. والانتخابات فرصة للمكسب ! .

وفي شمال القاهرة ـ شبرا ، الساحل ، روض الفرج ، الشرابية ، والزاوية الحمراء ـ تبرز شخصيات وفدية تحظى باكبر قدر من حب وثقة الجماهير ، مثل : كرم زيدان واحمد طه ، وهما يتوقعان ان تكون المعركة الانتخابية القادمة على درجة عالية من السخونة رغم الطعن في قانون الانتخابات الجديد بعدم الدستورية .

وليس من المتوقع ان يقابل الوفد منافسة تذكر من جانب احزاب المعارضة الاخرى ، حيث لم تقدم هذه الاحزاب ـ حتى الآن ـ وجوها في مجال العمل الشعبي والسياسي ، خاصة بعد انضمام سيد رستم ـ العضو المعين عن حزب العمل في مجلس الشعب السابق ـ الى الحزب الوطني ، ويتوقع الكثيرون ان يضعه الحزب الوطني في مقدمة قائمته ، ولكن من المنتظر ان يرشح التجمع الدكتور ميلاد حنا وهو شخصية لها ثقلها الشعبي في دائرته .

أبوستيت يعود إلى الوفد

عاد إلى صفوف الوفد عمر أبو ستيت عضو مجلس الشورى . والمعروف أنه ينتمي إلى اسرة وفدية اصيلة . وكان جده امين بك ابو ستيت عضو لجنة الوفد المركزية خلال ثورة ١٩١٩ .

.. ورئيس مجلس محلي المنشاة يترك الوطني وينضم للوفد

استقال المهندس غاطف الشيباني رئيس مجلس محلي مركز المنشاة بمحافظة سوهاج . استقال من الحزب الوطني . واعلن انضمامه إلى حزب الوفد .

« نوح بدلا من حلمي مراد »

جرت خلال الأيام القليلة الماضية محاولات كثيرة لاقناع الدكتور حلمي مراد بالعدول عن قراره بعدم دخول الانتخابات عن دائرة شرق القاهرة ، في نفس الوقت بدأت قيادات الأخوان الاتصال بمختار نوح عضو مجلس نقابة المحامين لاقناعه بتصدر القائمة الموحدة بدلا من حلمي مراد .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٧

• الدعاية الانتخابية بقوة السلاح في كفر الشيخ

ما يجرى على الساحة السياسية بمحافظة كفر الشيخ شىء عجيب فهناك «ابراهيم الزاهد» ابن الحزب الوطني ومؤسسه بالمحافظة يعلن في كل مكان وعلى الملا انه يتحدى الحزب الوطني في نتيجة الانتخابات القادمة ، وذلك بعد ان اعلن ترشيحه مستقلا ، وبعد ان تم اقصاؤه من امانة الحزب بكفر الشيخ وتعيين آخر بدلا منه ..!

وحديث رجل الشارع بالمحافظة ، هو ما سيحدث يوم الانتخابات بمركزى الحامول وبيلا من إراقة الدماء «وتفصيل» الصناديق وتغييرها تحت قوة السلاح .

واصبحت الروح المسيطرة على قيادات احزاب المعارضة بالمنطقة انهم إذا ارادوا انتخابات نظيفة ، فلابد من وجود ميليشيات مسلحة ـ على حد تعبيرهم ـ لان الغلبة هناك لقوى العضلات وليست للقوى الشعبية ؟! خاصة ان رجل الشارع ينظر إلى هذه الانتخابات على انها لا تعدو أن تكون مسرحية هزلية ، فالحزب الوطني يريدها انتخابات طبق الاصل مثل سابقتها وحتى لو كان الفوز عن طريق سرقة اصوات الناخبين ، او تدخل الأمن المركزى او إراقة الدماء ..

اعلن «نبيل حلاوة» محافظ كفر الشيخ انه لم يذق طعم النوم من اجل المعركة ، وركز في اجتماعاته السرية على الا تاخذ المعارضة اى صوت انتخابى ، وانه سوف يجند رؤساء المصالح لهذا الغرض . وفي نفس الوقت يقوم المحافظ بدعوة الشخصيات الهامة لكى ترشح نفسها في مجلس الشعب على قائمة الحزب الوطنى ليحجبها عن المعارضة وعلى راسهم «على فهمى الداغستانى» وزير المواصلات السابق .

واكبت هذه المعركة الانتخابية ، صحوة مفاجئة لرابطة الاتحاد النسائى ببيلا ، حيث ارادت المراة ان يكون لها دور على الساحة السياسية ، فقام الاتحاد بانشاء جمعية المراة المسلمة ، ونشط في عقد الندوات ، وإقامة مشروع محو الامية للسيدات ، ودار للمسنين ، ومستوصف لعلاج المرضى من الفقراء ، ودور للحضانة ..

ويرى «حسين عبدالرءوف» المحامى ببيلا ، ان المذبحة الانتخابية واقعة بلا جدال ، وهذا سر رعب رجل الشارع من الانتخابات القادمة ، نظرا للصراع المرير القائم بين قطبى الحزب الوطنى بكفر الشيخ ، وهما «احمد سعدة» «ومحمد توفيق عويضة» حيث يعمل الاخير بكل جهده ومن خلال نفوذه على إقصاء «احمد سعدة» نظرا للخصومات الانتخابية السابقة بينهما وما تمخضت عنه من قتلى وجرحى .

ويقوى هذا الصراع ايضا اعتقاد «محمد توفيق عويضة» انه ضمن خمسة يحكمون مصر ـ على حد تعبير رجل الشارع ـ في نفس الوقت «احمد سعدة» في نظر الحزب الوطنى الحصان الرابح في هذه المعركة ، حيث يقوم رجاله «بتقفيل» الصناديق بمنطقة الحامول بالقوة . والغريب ان هذا الصراع امتد إلى انتخابات الرئاسة للمجالس المحلية ، مما اضطر المحافظ إلى اصدار قرار بتجميد تشكيل المجلس بعد ان اشتد الصراع بين فريق «عويضة» وفريق «ابوسعدة» .

ووسط هذا الصراع خرج بعض النواب للدعاية ضد الحزب الوطنى ، بعد ان فوجئوا باستبعادهم من الكشف المقدم إلى الدكتور «يوسف والى» .

فوق كل ذلك انتشرت شائعات قوية بان الحكومة قررت إلغاء توريد محصول الفول والعدس والقمح ، فتسابق الفلاحون ممن تحرر ضدهم محاضر بنيابة امن الدولة ، للاستفسار عن الحقيقة ، فصدموا بانها مجرد شائعات ! وبالرغم من ذلك يصر المسئولون من الحزب الوطنى على ذلك استنادا إلى ان القرار قد صدر ولم يصل بعد . وهناك قائمة كبيرة من السلع الغذائية تم زيادة اسعارها بنسبة كبيرة جدا ، وبالفعل وصلت هذه القائمة إلى فرع الشركة العامة للسلع الغذائية بالجملة ببندر بيلا .

حسين عبدالرءوف



المصدر : الــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : م مارس ١٩٨٧

امين الحزب الوطنى بقويسنا يغتصب ارض الشبان المسلمين

اصدرت محكمة قويسنا حكما بتغريم محمد احمد سعيد المحامى وامين الحزب الوطنى بقويسنا، مائة جنيه لاعتدائه على قطعة ارض تمتلكها جمعية الشبان المسلمين، وهدم المبانى المقامة عليها.

اصدر الحكم القاضى عبدالرحمن هبة رئيس المحكمة بتاريخ ٨٧/٢/١٧ بناء على دعوى اقامتها جمعية الشبان المسلمين ضد امين الحزب الوطنى بالمدينة.



● الغربية .. وصراع القوائم في الحزب الوطني

تحركت جميع الأحزاب السياسية بمحافظة الغربية لشرح برامجها الانتخابية، واقناع الناخبين بالتصويت لصالح قوائمها او مرشحيها في الدوائر الفردية .. وسارت هذه الحركة - في مقار الأحزاب - في اتجاهين .. الاتجاه الاول هو إعداد قوائم الراغبين في الترشيح، والاتجاه الثاني هو سعي القيادات الحزبية المحلية إلى امانات احزابهم في القاهرة ليكونوا هم انفسهم ضمن القوائم



بدوى محمد | عبدالرحمن الشاذلى

وسيرا على نهجه الديمقراطي المعروف، فقد فتح الوفد باب التقدم بالرغبة في الترشيح، حيث تقوم لجنة الوفد بالغربية بفحص الطلبات، وتزكية الأصلح لدى الهيئة الوفدية العليا تمهيدا لإعلان القوائم النهائية ..

بينما اختفى ابراهيم الذهبي - امين الحزب الوطني بالغربية - في مكان مجهول، لإعداد قوائم مرشحي حزبه، بعيدا عن المطاردات والملاحقات .. فتحولت طوابير راغبي الترشيح إلى مكتب المحافظ المستشار فكرى عبدالحميد .. وكل من يخرج من مكتبه يقابل بسيل من التهاني الحارة، على اعتبار ان مقابلة المحافظ هي جواز المرور إلى القائمة !

ولم تبد قيادات حزب العمل نشاطا دعائيا ملحوظا حتى الآن، ربما لانشغالها في اختيار المرشحين وإعداد القوائم، بينما يعقد الاخوان المسلمون الندوات واللقاءات في مختلف انحاء المحافظة، ولكن يلاحظ ان التيار الاسلامي - خاصة في المحلة الكبرى - ينقسم إلى فريقين احدهما يؤيد الاخوان في اطار تحالفهم مع العمل، والآخر يناصر الوفد، ولكن الفريقين يتفقان على عدم تاييد الحزب الوطني، إلا ان بعض ائمة المساجد يجاملون الشيخ منصور الرفاعي عبيد الذى رشحه الحزب الوطني للدائرة الفردية .

ولان مدينة زفتى تضم اكثر من ٤٠٪ من اصوات الناخبين في الدائرة الأولى، يوجه اليها الحزب الوطني اهتماما دعائيا خاصا، وكذلك الحال في مدينة بسيون الشهيرة بوفديتها، وبانها بلدة عبدالفتاح حسن باشا . ويتردد ان مباحث امن الدولة تراقب تحركات المنتمين إلى التيار الاسلامي بعد ان تقرر ترشيح الحاج البس، احد قيادات الاخوان المسلمين .

اما في مدينة كفر الزيات، فقد تحول المكتب السياحي الذى يملكه عادل ضيغم - سكرتير لجنة الوفد بكفر الزيات - إلى وكالة انباء تصدر عنها آخر اخبار المعركة الانتخابية !

وفي جولة بالشارع السياسي في انحاء الغربية التقينا بعدد من المواطنين :

● محمد هجرس محام من الدلجمون - كفر الزيات :

- إذا كان المطلوب هو التعرف على حقيقة اراء الناخبين، فيجب أن ترفع وزارة الداخلية يدها نهائيا عن العملية الانتخابية، وان تتركها كلية بين ايدى القضاة .. وقبل ذلك يجب إلغاء كافة القوانين المقيدة للحرية او التى تحول دون تواجد كافة القوى والتيارات على الساحة السياسية .

● عبدالرحمن الشاذلى، محاسب ببنك الاسكندرية - طنطا :

نظام القائمة مازال غير مفهوم حتى الآن، نظرا لارتفاع نسبة الأمية بين الناخبين، وارى ان الانتخاب الفردى هو اصلح النظم حيث يجمع بين اختيار الرجل الأصلح والصفة الحزبية للمرشح .

● احمد فوزى - طالب بصيدلة طنطا :

- نتيجة الانتخابات معروفة للجميع منذ الآن . فلماذا اشغل نفسى بها .. لا احمل بطاقة انتخابية !

● البيومي عبدالوهاب بحيرى، طالب صيدلة ومن قرية ميت حبيش القبلية :

- الانتخابات الماضية كشفت من هو النائب الذى يستحق اصواتنا .. انه النائب الذى ينادى بتطبيق الشريعة الاسلامية، ولا يتكلم كثيرا في فترة الدعاية الانتخابية ثم يصمت تماما اثناء انعقاد جلسات المجلس !

● علي القرابلى : موظف بالادارة التعليمية ببسيون وعضو حزب العمل :

- سيكون لى وقفة، في هذه الانتخابات، مع النواب الذين نشاوا في احضان السلطة، واجادوا التصفيق الحاد تحت قبة المجلس !

● بدوى محمد المصرى - طالب :

- ساختار المرشح الذى اشعر انه يهتم بمشاكل الجماهير اليومية .

● ناصر حسين - طالب من مركز السنطة :

- حزب الوفد معارض قوى .. باقي الاحزاب لا اشعر بوجودها .

● عادل عبدالفتاح :

- اميل إلى إعطاء صوتي للتيار الاسلامي .

● كمال محمد احمد خفاجى - فلاح من زفتى :

- لا اعرف اعضاء مجلس الشعب السابق، فقد ذهبوا بعد الانتخابات الاخيرة، ولم ارهم حتى اليوم .. ساختار احد مرشحي المعارضة الاقوياء ..

المنوفية .. تفضل الانتخابات الفردية

يعتمد الوفد فى محافظة المنوفية على رصيده التاريخى والشخصيات العريقة فى العمل الوطنى منذ اكثر من ٣٠ سنة، قبل غياب الوفد عن الساحة السياسية، وعلى جموع الشباب والاجيال الجديدة التى يثق الدكتور محمد ابو الفار - رئيس لجنة الوفد العامة بالمنوفية - بانهم لن يترددوا مطلقا فى الادلاء باصواتهم للحزب القادر على تمثيلهم، وللرجال الذين يستطيع ان يعهد اليهم بمستقبل العمل السياسى لتغيير الصورة الحالية القائمة ..

ومن طرائف المعركة الانتخابية فى المنوفية، ماصرح به امين الحزب الوطنى بالمحافظة، فى مؤتمر عقده بقرية ، شبرا باز » بان كل من لاينتخب اعضاء الحزب الوطنى يعتبر خائنا للوطن ! ورغم نبرة التعالى والتهديد الواضحة فى هذا التصريح وغيره من الاقوال والعبارات المماثلة، الا ان الحزب الوطنى يعانى بشدة فى العثور على شخصيات عامة، او ذات ثقل جماهيرى، ليتقدم بها الى الانتخابات سواء فى الدوائر الفردية او من خلال القوائم .. وهى نتيجة طبيعية لممارسات بعض رجال الحزب الحاكم، والتى عرضت بعضهم للوقوف امام القضاء كمتهمين، وبعضهم الاخر لسخط جماهيرى عنيف .. بالاضافة الى السلوك البرلمانى لنواب الحزب الوطنى فى المجالس السابقة التى انعقدت له فيها الاغلبية، حيث التزم معظمهم بالصمت او بالموافقة على ماتريده الحكومة .. حسب التعليمات الصادرة اليهم، واخيرا سياسة الحزب الوطنى فى ادارة دفة الامور بواسطة حكوماته المتعاقبة، والتى ادت الى الازمة الاقتصادية المتفاقمة، وارتفاع الاسعار بشكل جنونى، وانحطاط مستوى جميع المرافق والخدمات، وسوء حالة الفلاحين نتيجة لتمسك الحكومة بسياسات زراعية فاشلة .

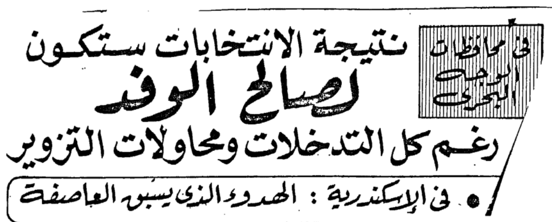
ونجد فى المنوفية تفسيرا جديدا للاقبال على الترشيح فى المقاعد الفردية، يقدمه اللواء مهندس صلاح الدين أمين بيومى، وهو ان المواطن المصرى يحب الانتخابات الفردية، لانه تعود عليها ولم يمارس غيرها فى معظم فترات تاريخه البرلمانى .. ولكنه يعترض على التوقيت الذى اختير لإجراء الانتخابات لانه يصادف اقتراب موسم الامتحانات، مما يجعل اقبال الشباب على الادلاء بارائهم غير مضمون .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــوفد

التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٧



في محافظات الوجه البحري

نتيجة الانتخابات ستكون لصالح الوفد

رغم كل التدخلات ومحاولات التزوير

• في الإسكندرية : الهدوء الذي يسبق العاصفة

● في الاسكندرية .. المعركة الانتخابية هادئة جدا على الرغم من كثرة عدد المرشحين في مقاعد المستقلين والذى بلغ رقما قياسيا .. وحتى مثول الجريدة للطبع لم يتقدم اى حزب من الاحزاب بقائمته . فالمشاورات والمناورات والاجتماعات السرية . هى طابع كل الاحزاب التي تخوض المعركة .. والمشكلة ان الجميع يرغبون في ان يتصدروا القوائم الحزبية والكل يفاخر بشعبية جارفة مكتسحة ووزن مبالغ فيه في الشارع الذى ينظر الى المعركة الانتخابية بلا مبالاه شديدة .. فهو قد فقد الثقة في بوابه الصامتين دائما عن الدفاع عنه وعن قضاياه .. منذ ان تحول البرلمان الى مجلس للامة او الشعب !!

واذا نظرنا الى حزب الوفد فان هناك الكثير من الاسماء الجديدة سوف تضمها قوائم الحزب في شرق ووسط وغرب الاسكندرية . ولقد بلغ عدد الذين تقدموا للترشيح في قوائم الحزب ٤٣ مرشحا تم اختيار ٢٣ منهم في قوائم الحزب وكانت المفاضلة صعبة للغاية وتركت لقيادة الحزب بالقاهرة .

وفي الحزب الوطني فان الامر كان اكثر صعوبة عندما تقدم اكثر من ١٠٠ من قيادات الحزب منهم كل اعضاء مجلس الشعب السابقين في الدورة الماضية والذين سيتم استبعاد مجموعة كبيرة منهم رغم كل الاتصالات التى قاموا بها مع القاهرة والدكتور يوسف والى وزكى بدر بالتحديد ويتردد ان قوائم الحزب الوطنى الثلاث بالاسكندرية ستضم مجموعة من رؤساء الشركات الصناعية ومجموعة من رجال المال والاعمال وكذلك مجموعة من رؤساء الجمعيات الدينية لمواجهة التيار الاسلامى وستقتصر قوائم الحزب الوطنى بالاسكندرية على مرشحة واحدة في دائرة شرق المدينة !!

وكان اختيار الحزب الوطنى لمرشحيه في مقاعد المستقلين مفاجاة حيث ضم مقاولا لاول مرة يخوض تجربة الترشيح وكذلك العمل السياسى وقيل ان سبب ترشيحه الاساسى هو توليه عملية تمويل المعركة الانتخابية بشرق المدينة .. وكان هذا المقاول من الاصدقاء المقربين جدا لمحافظ الاسكندرية السابق !! وفي دائرة الوسط تم ترشيح الدكتور السيد على السيد وزير مجلسى الشعب والشورى ليواجه نجوم المعارضة الذين تم ترشيحهم في الدائرة وهم عادل عيد المحامى وكمال احمد مؤسس الحزب الناصرى . وفي الدائرة الثالثة تم ترشيح الكيميائى فوزى حسين امين الحزب المساعد ورئيس شركة البيتروكيماويات بالعامرية في مواجهة ابوالعز الحريرى ومجموعة من مرشحى المعارضة .

وكان من المفروض ان يشترك في وضع القوائم الحزبية للحزب الوطنى كل من محيى الشاذلى امين الحزب وعزت قادوس رئيس المجلس المحلى والمستشار اسماعيل الجوسقى المحافظ والذى عقد اجتماعا ثنائيا مع امين الحزب تم فيه وضع قوائم الحزب للدوائر الثلاث . وطلب المحافظ من رئيس المجلس الشعبى وضع تصوره لقوائم الحزب بمفرده ! وفي حين فرضت السرية التامة على القوائم التى وضعها المحافظ تسربت قائمة رئيس المجلس الشعبى المحلى لتثير غضب وثورة اعضاء الحزب والمجلس الشعبى ضد عزت قادرس . ويتردد ان القيادة السياسية رفضت ترشيحات المحافظ وامين الحزب واعترضت على بعض الاسماء وتم اعادة القوائم مرة اخرى صباح يوم الاثنين الماضى ومن المنتظر ان تكون محافظة الاسكندرية هى اخر المحافظات التى سيتم الاعلان عنها .

· اما باقى الاحزاب فانه من المنتظر ان يحتل مرشحو الاخوان المسلمين راس قوائم القائمة الموحدة لحزبى العمل والاحرار كما انه من المنتظر ان تضم قائمة حزب التجمع مجموعة من اساتذة الجامعات على راس القوائم .. ومازال حزب الامة يبحث عن مرشحين لتضمهم الى قوائم الحزب !!



المصدر : الـــــوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٧



• بلطية لم يرشح نفسه للإنتخابات

علمت « الوفد » ان عبد اللطيف بلطية رئيس المجلس المحلى لمحافظة القاهرة لم يتقدم للترشيح في انتخابات مجلس الشعب حتى يتفرغ للخدمة العامة . والمعروف ان عبد اللطيف بلطية يتمتع بتقدير جماهير القاهرة الكبرى سواء على المستوى المحلى او النيابى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧



مليار جنيه ينفقها الحزب الحاكم من أموال الخزانة العامة ، التى تعانى عجزا مزمنا ، للدعاية لمرشحيه .. لماذا ؟

و ٥٠٠ مليون أخرى ينفقها المرشحون الأفراد والحزبيون .. كيف ؟

وهل من تفسير للاقبال المنقطع النظير بلغة شباك السينما على الترشيح الفردى بخاصة فى ضوء تكلفة الدعاية الانتخابية الباهظة التي قدرها الكاتب أحمد بهاء الدين بربع مليون جنيه تتضاعف فى حالة الاعادة ؟

وهل تستطيع الفئات الشعبية أن تجد لها موطا قدم فى هذا السباق المالى المحموم للوصول الى برلمان ميزانيته السنوية لاتتجاوز ٦ مليون جنيه ؟

ثلاثة أسباب ، قد تكون أربعة ، تؤكد أن المال ـ رامبو الانتخابى سيلعب دورا هائلا فى الترجيح ، فى حالة ثبات معدلات التزوير على ماهى عليها يحصرها الخبراء السياسيون فى :

الاحتكار المطلق لاجهزة الدعاية ، القومية ، من راديو وتليفزيون .

المباغتة واتساع الدوائر الانتخابية على نحو غير مسبوق .

بروز تواجد المنظمات الاقتصادية للتيار الاسلامى التى تستقطب نحو ١٦ مليار جنيه من مدخرات المصريين ، وليس من المتصور ان تبقى هذه الكتلة المالية بعيدة عن التواجد السياسى المباشر إلى مالانهاية .



المصدر : الاهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧



خالد محيى الدين:
مطلوب
تحرير الاذاعة
والتليفزيون
من استعمار
الحزب الحاكم

المازق الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى انحشرت فيه البلاد بسبب سياسات الحزب الحاكم الامر الذى يدفعه الى الانفاق المهووس من المال العام لتزكية مرشحية فاقدى المصداقية علاوة على ما سينفقه ، المغضوب عليهم ، من هذا الحزب فى محاولة لعبور المحيط من الباب الملكى بعد أن سد فى وجههم باب السلطان كل ذلك يدفعنا الى التساؤل عن ، كم تكلف الدعاية الانتخابية ؟ وماهو انعكاس ذلك على تضاريس البرلمان القادم ؟

وهل لقرار وزير داخلية الحزب الحاكم ، بتحديد مصاريف الدعاية اى جدوى فى هذا الصدد ؟

وكيف يمكن تحرير اجهزة الاعلام من استعمار الحزب الحاكم حتى لايباع صوت الناخب ، الذى هو صوت مصر ، ولايشترى كما يطالب الرئيس مبارك رئيس الحزب الوطنى الحاكم .

بنود الانفاق الدعائى

تحقيق : مصباح قطب



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

وإذا أخذنا بالتقدير الذى يحدد تكلفة الدعاية الانتخابية للمرشح الفردى بنحو ربع مليون جنيه فى ضوء المعلومة التى تقول أن عدد المرشحين فى الدوائر الفردية يصل الى ١٩٠٠ مرشحا فرديا فمعنى هذا أن الدعاية الفردية فى هذه الدوائر تتطلب ٢٧٥ مليونا، تتضاعف فى حالة الاعادة .. ولن يبدو لهم أن هذا التقدير مبالغ فيه نشير الى أن المرشح الواحد يحتاج الى :

- ● تاجير مقر انتخابى او أكثر لمدة شهر .
- ● تاجير سيارة على الاقل لمن يملك مثلها للطواف على الناخبين .
- ● من ١٠ – ١٥ سرادق انتخابى بتكلفة مابين ٢٠٠ – ١٠٠٠ جنيه .
- ● الف جنيه لقماش اليافطات وأجور الخطاطين ولثمن الخشب وأحبال الربط .
- ● ٢٥٠ ألف منشور وملصق انتخابي تتحدد تكلفتها فى ضوء معرفة نوعية الورق المستخدم والحجم ونوع الكتابة، وذلك للدائرة الواحدة .
- ● تبرعات للجمعيات الأهلية والخيرية والمدارس والمساجد والابرشيات .
- ● ويحتاج المرشحون للقائمة وحدهم أو متضامنون الى ٢٢ ألف مندوب لجنة ليوم الهول العظيم – يوم الانتخابات – لاتقل تكلفة اطعامهم ومشربهم بحال عن ٧٥ ألف جنيه .

ثم هناك الاعلان فى الصحف [الصفحة ٢٠ ألف جنيه للصفحة] ، واستئجار لبعض محترفى الانتخابات من قبل بعض المرشحين ومن قبل الحزب الحاكم وحده .. وهناك الأموال غير المنظورة – تحت الترابيزة – للصفقات الانتخابية المعقودة مع من يسمون صدقا أو كذبا – مفاتيح الدائرة – وهناك وكلاء المرشح، أو الحزب، للمرور على اللجان العامة، – وهناك المسجلات الانتخابية على المقاهى – والمشاريب على حساب البيه المرشح بالطبع – وهو أسلوب لم يعد قاصرا فقط على المدن الكبيرة، بل امتد الى القرى كذلك ويدفع المرشح إيجارا بالساعة للمكان والكراسى – وهناك للحزب الوطنى وحده، أقواس النصر، ويتكلف القوس ٤٠٠ جنيه، واللوحات المعدنية، وتكلفة استخدام لاعبى الكرة وبعض الفنانين فى الدعاية .

– وهناك تكلفة تصوير قوائم الناخبين نفسها، وقد يكتشف المرشح بعدها أن الداخلية غيرت القائمة المعطاه له تماما .

وهناك وهناك لكن الذى هنا أخطر .. يقول أبو العز الحريرى عضو الأمانة العامة للتجمع والمرشح الفردى فى دائرة غرب الاسكندرية :

– إن من يطالبون بالا يباع صوت مصر ويشترى يساعدون، برفضهم الاستجابة للمطالب العادلة والحرة للمعارضة بشان الانتخابات وقانونها، على بيع ارادة الأمة كاملة الى من لايرحم، من تجار السموم والمخدرات والنهابين الذين لايجدون غضاضة فى بيع كل شىء فى الوطن وعليه الى الاستعمار الامريكى . وأنا أؤكد ويمضى الحريرى : أن الحزب الحاكم ينفق من خزانة الدولة على الدعاية الانتخابية لمرشحية ليس أقل من مليار جنيه .

● ● كيف ؟ محسوبة، فخذ عندك التجاوز عن ملايين المحاضر الزراعية ومحاضر القمائن والتجريف والتعدى على خطوط التنظيم والقيام بمشروعات وهمية فى مجالات المرافق لم تكن مدرجة بالخطة، والتصالح فى القضايا الضريبية ومخالفات المرور وبناء الاكشاك للبلطجية واحتكار ساعات الارسال السلكى واللاسلكى (ثمن الدقيقة ٢٠٠ جنيه) ، وتجنيد الاف السيارات الحكومية فى الدواوين والمصالح والمحليات والهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام لخدمة مرشيحهم .. وتعيين المحاسيب فى الحكومة دون زملائهم وهم بمئات الالاف ترضية لثقلهم الانتخابى . و . و . و . فهل يصح القول بانهم حريصون على ألا يباع الصوت أو يشترى مع ذلك كله ؟ وهل قرار وزير الداخلية بتحديد تكلفة الدعاية قيمة الاكليمة اعلانه عن نتائج انتخابات الشورى الماضية والاقبال الجماهيرى « الهائل » عليها ؟ إن الأمر فى النهاية لايقدر عليه إلا اثنان اما الحكومة واما مرشحى رجال الأعمال وشركات الاموال وتجار الممنوع، مالم تبادر الجماهير لحماية أصواتها ومصالحها . وقد فعلت معى من قبل فى محرم بك بالاسكندرية عام ١٩٨٤ ونجحت فى افساد كل أموال وارهاب الحكومة .

مصادرة من الأساس

وتشير الدوائر الحزبية إلى أن الكواليس السياسية شهدت صراعا ضاريا عند اعداد القوائم، لم يحسم الموقف فيه لدى بعض الأحزاب سوى المقدرة المالية للمرشح، وتمت بذلك المصادرة على من لايملك الثروة فى التقدم للترشيح، وبذلك تراجع مبدأ « الغاء سيطرة رأس المال على الحكم » الى هاويه النسيان بل ويضيف « د . أسامة الغزالى حرب الخبير بمركز الدراسات الاستراتيجية، انه بافتراض ثبات معدلات التدخل الحكومى على ماهى عليه، فان خطورة التمويل المالى الحالى تكمن فى كون المال آت من خنادق الطفيليين والشركات ذات الدور الهلامى، أى بعيدا عن عملية الإنتاج، وهو الأمر الذى يلقى بالف ظل من الشك على المجلس القادم وامكانية تبنيه برنامجا للخروج بمصر من أزمتها الاقتصادية الطاحنة .

ومن السودان، ومصادفة، التقت « الأهالى » باستاذ العلوم السياسية د . جمال البقالى – عضو المكتب السياسى لحزب الأمة – حيث يقول : فى السودان كما فى مصر تحتاج الانتخابات الى جهد ضخم لضعف موارد الاحزاب وترامى مساحات الدوائر، وصعوبة المواصلات، برغم مناخ الديمقراطية الذى ساد السودان إبان الانتفاضة، وحيدة أجهزة الاعلام والاجهزة الرسمية، الا أننا لم نستطع مع ذلك أن نطبق القانون الصادر .

تجديد الصرف على الدعاية الانتخابية بسبب اجواء الفساد التى كان قد انشاها نظام نميرى لكننا بصدد وضع قانون جديد لهذا الغرض واعتقد أن ذلك سيلقى قبول غالبية الاحزاب، خاصة بعد أن تبين أن أحد الاحزاب كان ينفق فى الانتخابات بما يفوق قدراته بمراحل، بسبب كياناته الاقتصادية التى كان قد أقامها فى ظل نظام نميرى وعلاقاته ببعض الدول العربية . وبلغ التدنى حدا وصل بالبعض أحيانا الى المتاجرة بمواد وكالة الاغاثة الدولية للجوعى انتخابا

تذكر ما يسمى بالمعونات الامريكية هنا .

ويقول د . مصطفى كامل السيد – الاستاذ بكلية العلوم السياسية بالقاهرة – : فى الديمقراطيات الاوربية، يتم تحديد مقابل لكل صوت انتخابى يحصل عليه، فى المانيا ٥ , ٢ مارك لكل صوت يحصل عليه الحزب كثمن للدعاية وهو مبدأ يجب ارساؤه فى مصر توا، وصرف النظر عن « النفحات » الهزيلة التى يدفع بها مجلس الشورى الى الأحزاب للدعاية .

ويقتضى الامر كذلك فرض رقابة دقيقة لا على السقف الاعلى للانفاق ولكن على مصادر المال ، حتى لا يصادر المال العام المملوك لحزب السلطة والمال الخاص المملوك لشركات وافراد بعينهم ، حق الجماهير والاحزاب ذات التوجهات الوطنية الاجتماعية فى الوصول الى البرلمان . ويكفى أصحاب رءوس الاموال نفوذا أنهم يستطيعون أن يوجهوا القرار الرسمى حتى وهم خارج البرلمان كما حدث عند إلغاء قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ .

والاكثر خطورة كما يقول « د . مصطفى » ان التجارب المريرة مع التزوير تدفع بملايين الناخبين الشرفاء الى العزوف عن الانتخابات ، وبالاصرار على هذا التزييف ورفض اقرار ضمانات عملية الانتخاب ، فان ذلك يعنى ألا يتوجه الى الصناديق الا أولئك الذين طرحوا أصواتهم فى بورصة المرشحين !

ويضيف أبو العز الحريرى : بل الخطورة تتجاوز الناخبين الى نوعية المرشحين انفسهم ، وقد لاحظت ان من بين المرشحين مثلا عددا كبيرا من ضباط القوات المسلحة والشرطة المحالين الى المعاش ، الذين لم تكن لهم أية اهتمامات بالعمل السياسى ، وارتكب بعضهم أثناء خدمته ما يندى له الجبين والدستور من انتهاك للحرمات واعتداء على الحريات ، وجاءوا اليوم ، فجاة للترشيح للدفاع عن .. عن ماذا ؟ ثم ان الاغراض الترشيحية التى ظهرت ستكلف الواحد منهم ما لايقل عن ٢٠٠ الف جنيه على الاقل ليعلم الناس فقط اسمه الثلاثى فمن أين يأتون بالمال والمناصب التنفيذية والمحلية فى المحافظات من يقف وراءهم وهل هى محاولة لعسكرة

تكنولوجيا الدعاية

يرى د . ميلاد حنا أن على الخزانة العامة أن تتكفل بما يسميه « تكلفة الديمقراطية » وان تتيح للرأى العام أوسع رقابة ممكنة على هذه التكلفة وتوزيعها بين الاحزاب جميعها ، ليس فقط فى الانتخابات البرلمانية ، ولكن فى كل الانتخابات . كما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية . ويكفينا فى مصر أن النواب الاغلبية – نواب الحكومة – هم عادة « معينون » من قبل أمين الحزب والمحافظ ووزير الداخلية ، ولا يجب ان نضيف الى هؤلاء « نواب » المال ، وهم أكثر سوءا ، لانهم نتاج عوامل ذاتية لا موضوعية مصالحهم أبعد ما تكون عن الصالح الوطنى والاجتماعى . ويؤكد ميلاد حنا ان تمويل الخزانة العامة لتكلفة الديمقراطية لكل الاحزاب ضرورة قومية شانها شان تمويل القضاء والعدالة والشرطة والسلك الدبلوماسى والامن العام .

ويرى د . عبد الملك عودة ان استعمال أساليب التكنولوجيا الحديثة فى الدعاية والاعلان – كاجهزة الفيديو وربما العروض السينمائية – ستضيف الى التكلفة أبعادا أخرى لكنه مع ذلك يؤيد صدور قرار بتحديد مصاريف الدعاية ومصادرها على أن يتم البحث عن اطار للتثبت والتأكد والمراقبة .

وعن « بيع الصوت وشرائه » يقول د . عبد الملك : المجتمع ليس شريحة واحدة ولا طبقة واحدة . وهناك شرائح تضطرها ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الى التعرض لاغراء المال الانتخابى لكن السؤال الى أى مدى تؤثر قبل هذه الفئات فى العدد الكلى للناخبين ؟

ويرى الشيخ صلاح أبو اسماعيل انه لا يحتاج الى أكثر من « شلن » للدعاية الانتخابية . ويفتى من يعرض عليه المال بقبوله ثم الامتناع عن التصويت للمشترى الذى لابد أن يكون قد حصل على المال بطريق النهب . وان الانفاق بالحجم الذى تحدث عنه احمد بهاء الدين قد يأتى بنتائج عكسية .

الاعلام القومى

ومنذ أيام دعا د . أحمد فتحى سرور وزير التعليم الى تخصيص قناة ثالثة للدعاية الانتخابية لكل المرشحين الافراد والحزبيين . لكن الاقتراح أهيل عليه التراب .. غير أن كل المرشحين الذين تحدثنا اليهم ، وأساتذة العلوم السياسية . أكدوا على أهمية حياد الاجهزة القومية للاعلام ، لا بالمعنى الزائف ، الذى هو الحياد إزاء المعارضة والترويج المستور لمرشحى الحكومة ، ولكن باتاحة فرص واسعة ومتساوية لكل الاحزاب للحوار حول أهم القضايا القومية المحورية لتبصير الناخبين بالفروق الحقيقية فى التوجهات السياسية للاحزاب بل ويضيف د . أسامة الغزالى حرب القول : إن التليفزيون بالتحديد ، بصفته أهم وسائل الاعلام المعاصرة ، مطلوب منه التكفير عن كل ما ألحقه بالقيم الاجتماعية والسياسية من تشوه . باتاحة الفرصة لاوسع حوار ديمقراطى ممكن بين القوى السياسى ، اذا كان يراد من جراء هذه الانتخابات ان تعكس بالفعل ، دون بيع أو شراء أو تزوير الحجم الحقيقى للتكوينات السياسية فى المجتمع .

ويقول أبو العز الحريرى : إن اللسعة التى اكتوت بها الحكومة من جراء الحوارات التى كان قد أدارها المرحوم د . جمال العطفى بين القوى السياسية فى التليفزيون قد جعلت الحزب الحاكم يتردد ألف مرة قبل السماح باى ظهور لاى سياسى معارض على الشاشة الصغيرة ، ويكفى ما شاهده وشهد عليه الرأى العام من مهزلة ما سمى باتاحة الفرصة للاحزاب للتعبير عن برامجها عام ١٩٨٤ ، بحيث لم يزد الوقت المخصص لكل منها عن ٤٠ دقيقة على دفعتين ، ناهيك عن عمليات المونتاج والبث فى الوقت الميت – بعد الظهيرة – لتحجيم ما قد يخلفه ذلك من أثر .

ويضيف الحريرى ان طاقة الامل الضيقة الباقية فى التغيير لا تحتمل مثل هذا الاستعمار الاعلامى للتلفاز ولا سواء من أسباب التزوير والتأثير والترهيب بسيف زكى بدر وذهب يوسف والى .. وإلا فتعيين المجلس أفضل كما اقترح الاستاذ فؤاد سراج الدين ، وتسديد ديون مصر من أموال الدعاية الانتخابية كما اقترح أحد القراء .

ويقول خالد محيى الدين « أمين عام التجمع والمرشح بدائرة بنها » .

– لوحظ فى الاونة الاخيرة اتاحة هامش صغير لاخبار الاحزاب فى الصحف القومية ، وربما كان ذلك عائدا الى أسباب تتعلق بظروف صحفية ، لكن المطلوب هو تحرير جهازى الاذاعة والتليفزيون من استعمار الحزب الحاكم لهما ، خاصة وان المازق الاقتصادى والوطنى والطائفى الذى يتهدد البلاد يقتضى أول ما يقتضى اشاعة روح الحوار الديمقراطى فى تلك الاجهزة بين كل التيارات وفى كافة القضايا بالاضافة الى الطرق الانتخابية الراهنة ، ولن نقبل بحال اعادة تجربة انتخابات ١٩٨٤ ، بالوقت الضئيل الذى أتيح فيها للدعاية الحزبية ، وفى الاوقات غير الملائمة ، فى نفس الوقت الذى يتيح فيه الجهازان اكثر ساعات ارسالهما تأثيرا للدعاية للحزب الحاكم ، وقد لاحظ المشاهدون منذ أيام كيف اقحمت ندوة تليفزيونية شارك فيها د . يحيى الجمل مرشح الحزب الوطنى والمحامى على منصور ، قبيل وفاته ، كنوع من الدعاية لهما ، فى نفس الوقت الذى نعلم فيه كيف تفتح كافة قنوات الاعلام فى العالم الديمقراطى ، كانجلترا ، بل وفى اسرائيل ، حليفة النظام الحالى ، لكل الاراء أيام الانتخابات احتراما لحق المواطن فى المعرفة ، الذى هو أقدس الحقوق واساس أى بناء ديمقراطى ، ولعل فيما يثار عن خناقة شامير / بيريز بصرف النظر عن رأينا فيها ، يؤكد ما نقول مما تبثه اذاعة اسرائيل .

ويؤكد خالد محيى الدين أن استمرار الاحتكار الاعلامى الحالى سيفاقم من سلبية الكتيبة الصامتة لملايين الناخبين ، الذين يتحولون مع اللامبالاة الى أرض خصبة لكل أفكار التطرف والتخلف .



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

انتخـــــابات .. بـــــلا بـــــرامج

لم يكن باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب يغلق فى الخامسة من مســاء الجمعــة المــاضى ، وتعلن قــوائم الاحزاب والترشيحات الفردية ، حتى تنبه الجميع إلى حقيقة هامة تثير التامل .

فباستثناء حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الذى أعلن برنامجه منذ أسبوعين ونشر بجــريدة الاهالى الاربعاء الماضى ، فإن أى من الاحزاب التى تخوض الانتخابات .. الحزب الحاكم ، حزب الــوفد ، تحالف الاخوان والعمل والاحرار ، حزب الأمة .. لم يتقدم إلى الناخبين حتى الآن ببرنامجه الانتخابى !

وهو أمر لابد أن يثير اكثر مــن عــلامة تعجــب . فالمفروض أن الاحزاب التى تشــارك فى الانتخــابات العامة ، تطلب الى الناخبين منحها الثقة على أســاس برنامج انتخابى علم ، تتعهد للمواطنين بتنفيــذه فى حالة فوزها .. برنامج يتنــاول كل قضــايا وهمــوم الوطن ، ويعالج المشاكل الاساسية بدءا من الاجــور والاسعار ، وأزمــة الســكن والعــلاج والتعليــم والمواصلات والمجارى ، وصولا إلى عجز المــوازنة العامة وميزان المــدفوعات وغيــاب الــديمقراطية والعلاقات مع الدول العربية والموقف من اتفــاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح مــع العــدو الاسرائيل ومايسمى بالعلاقات الخاصة مع أمريكا .. إلخ .

وتتم محاسبة الاحزب ومرشيحها على أساس هذا البرنامج فى الانتخابات التالية ، سواء تمت بعــد خمس سنوات أو أقل .

ولكن مانشهده هذه الايام ، يؤكد أن الاحزاب كانت منشغلة عن البرامج بترتيب القوائم وبالتعامل مــع بعض المنتمين اليها المهتمين بالبحث عــن مــوقع متقدم فى هذه القائمة أو تلك ، والتهديد بالانتقال مــن حزب إلى حزب منافس .. ولم يكن لديها اهتمام حقيقى باعلام الناخب ببرامجها التى تخوض الانتخابات على أسسها .. لتتميز انتخابات ١٩٨٧ ـ الثانية فى عهــد مبارك بانها انتخابات بلا برامج !

وهى ظاهرة لابد أن تثير القلق .. فلماذا تريد هــذه الاحزاب مقاعد مجلس الشعب إن لم تكن لديها برامج تتقدم بها للناخبين ؟

وماهى أهــدافها الحقيقيــة مــن المشــاركة فى الانتخابات العامة ؟

لقد حدد حزب التجمع بوضوح لالبس فيه هدفه من المشاركة فى هذه المعركة الانتخابية

● فهدفنا الاساسى هو الحصول على الاغلبيــة التــى تمكننا من الوصول للحكم ، وتطبيق برنامج الانقــاذ الوطنى الذى طرحناه على الرأى العام وطلبنــا ثقــة الناخبين على أساسه .

● واذا تعذر تحقيق هذا الهدف ، نتيجة للتزوير ، او عدم نجاحنا فى اقناع الاغلبية ببرنامجنا فى ظل الحصار والقيود المفروضة على حركة الحزب .

فسنسعى خلال المعركة الانتخــابية إلى تــوجيه ضربة لسيطرة الحزب الواحد على مؤسسات الدولة ، وإنهاء احتكاره للسلطة ، وتشكيل قــوة ضــغط على الحكومة القادمة تفتح الطريق أمام اسقاط السياسات المتبعة منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن .. والتــى أدت الى كل مانعانيه من أزمات طاحنة .

هذا هو هدفنا .. ويبقى على الاحزاب الاخرى التى دخلت الانتخابات بلا برامج .. أن تحدد أمام الــرأى العام هدفها وبرامجها .

الأهالى



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧



■ فى سنة ٧٩ قال كتاب الحكومة : إنها أنزه انتخابات وفى ٨٤ قال نفس الكتاب : إنها مزورة

□ وفى ٨٤ طردت الحكومة مندوب المعارضة وسودت بطاقات الموتى والغائبين والمجندين لحسابها

فى واحدة من المصادفات المعتادة والمتكررة ودون تعليمات من احد ! كتب ثلاثة من صحفيى السلطة ، فى ثلاثة ايام متوالية يهاجمون احزاب المعارضة وما نشر فى صحفها عن نية الحكومة تزوير انتخابات مجلس الشعب فى ٦ ابريل القادم .

فى يوم الخميس الماضى كتب « محفوظ الانصارى » فى صحيفة الجمهورية تحت عنوان « خوف من التزوير ام الفشل .. ! ! » يؤكد أن حديث التزوير هو غطاء لفشل مرتقب وحافظا لماء وجه اهدره غياب الشعبية ، وحملة للتشكيك والتهييج وابراء الذمة . ولحقه « موسى صبرى » صباح الجمعه فى الاخبار تحت عنوان « احزاب الاقلية ومرض الاعصاب » قائلا : « .. أما ان نقرأ الان وحتى قبل اعلان الاحزاب لقوائمها الانتخابية ، الصفحات الطويلة العريضة ، التى تنشر دون اى مبرر ـ فان الانتخابات ستزور فهذا امر لا يمكن ان يوصف ، الا بانه تهريج وتاليب واستفزاز » .

واستكمل « ابراهيم سعده » الجوله بمقال صباح السبت فى « اخبار اليوم » تحت عنوان « مأزق احزاب الاقلية » ختمه بقوله « إن التشكيك فى نزاهة الانتخابات ، من جانب احزاب المعارضة كان منتظرا ومتوقعا ! فهكذا تعودنا فى كل الانتخابات السابقة .. ولكن غير المنتظر وغير المتوقع ، هو أن يبدأ التشكيك واطلاق الاتهام ، بالتزوير قبل بداية المعركة وليس فى اعقابها .

الصحيفة الوحيدة التى لم تصبها الصدفة ، هى الاهرام لان « ابراهيم نافع وكل معاونيه كانوا منشغلين تماما فى انتخابات نقابة الصحفيين .

مزورة .. مزورة

ولا أظن ان ايا من كتاب السلطة الذين كتبوا دون ان يتلقوا « التليفون اياه » او يطلب منهم أحد .. ينتظر من احزاب المعارضة ان تقدم لهم اسباب مبادرتها بالحديث منذ الآن عن تزوير الانتخابات .

فجميعهم على ثقة اكثر منا جميعا .. أن انتخابات مجلس الشعب مزورة .. مزورة ... مزورة بل ان بعضهم شارك ويشارك فى العملية والآخرون قريبون من المطبخ الذى يتولى تخطيط التزوير والاخبار والتقارير التى تصلهم مكتوبة او شفاهة من الزملاء الذين يتابعون الانتخابات ، تجعلهم على يقين ان الحكومة تعتزم (وتخطط) لتزوير الانتخابات .

ولكن الرأى العام ، الذى عاش التزوير مرات عديدة ويحس به فى الطريق ، لايستطيع مقاومة هذه الدعاية المكثفة ضد احزاب المعارضة ـ خاصة التجمع والوفد وتقع بعض قطاعاته ضحية للصحافة « المسماة بالقومية » والحاحها فيصدق مالا يمكن تصديقه . من هنا تبدو اهمية هذه الحملة « الصدفة » .

وعلى عكس ما يقول صحفيو السلطة ، ليس الأمر خوفا من الفشل ، ولا هو دعوة للسلبية ولا أمر أقلية او بحثا عن مبرر للنتائج ولكنه استقراء هادىء لما اعدته وتعده الحكومة ، وتحليل دقيق للمقدمات

يطرح ـ طبقا لعلم السياسية ـ اكثر الاحتمالات ترجيحا وهو التزوير ويسعى الى افشاله .

قواعد التزوير

فالتزوير يستند الى مجموعة من القوانين القائمة ، والى ممارسات الجهاز المسئول عن اجراء الانتخابات والى سيطرة الحزب الحاكم بكل ممارساته القمعية المعروفة على جهاز الدولة ..ثم الى التجارب السابقة .

فقانون الانتخابات الحالى وقانون ممارسة الحقوق السياسية هو تقنين للتزوير يضمن حصول الحكومة وحزبها على اغلبية مصنوعة طبقا للنسبة التى تقررها الحكومة .

وجداول القيد الحالية وعدم مطابقتها للسجل المدنى ادى عمليا الى ان عدد المقيدين فى الجداول (١٤ مليون) يقل عن عدد من لهم حق الانتخاب بنسبة تزيد عن ٥٠ ٪ (٢٥ مليون مواطن) بالاضافة الى وجود ملايين من المتوفين والغائبين تستغل اصواتهم لحساب الحزب الحاكم، فى ظل عدم النص فى القانون على ضرورة اثبات شخصية الناخب بالبطاقة الشخصية او العائلية والتوقيع او البصم عند الادلاء بصوته .

ثم الاشراف الصورى للقضاء على الانتخابات بينما يتولى موظفو الادارة المحلية والحكومة اجراء عملية الانتخابات ويتم اختيارهم بعناية من قبل الحكومة وتنفرد وزارة الداخلية بالفرز واعلان نتيجة الانتخابات ، وهى الجهاز المدرب على طبخ الانتخابات العامة

فهو يلغى باشتراطه لنسبة الـ ٨ ٪ كل مغزى وايجابية لنظام التمثيل النسبى فلو افترضنا جدلا حصول الحزب الحاكم على ٦١ ٪ من الاصوات دون تزوير بينما حصلت الاحزاب الخمسة المنافسة كل على نسبة تقل عن ٨ ٪ اى حصلت جميعا على ٧,٩ ٪ فان هذه الاحزاب الخمسة لا تدخل مجلس الشعب ويحصل الحزب الحاكم على ١٠٠ ٪ من مقاعد مجلس الشعب .

● ● كذلك فطريقة حساب الاصوات تعطى الحزب الحاكم مقاعد اضافية لا حصر لها حتى فى ظل تجاوز بعض الاحزاب لنسبة الـ ٨ ٪

والطريقة التى قسمت بها الحكومة الدوائر الانتخابية فى قانون كامل ليلة هى نفس القاعدة المتبعة فى قانون رفعت المحجوب : جعل مساحة كل دائرة عدد سكانها من الضخامة بحيث يستحيل لاى حزب او مرشح ان يتصل بأهل الدائرة او او يوفر المال اللازم لمجرد الانتقالات فقط باستثناء حزب الحكومة التى توضع فى خدمته كل امكانات الدولة ان متوسط مساحة الدائرة الواحدة ٥٠٠ كيلو متر مربع ويتراوح عدد السكان بين ٩٠٠ الف ومليون و ٣٠٠ الف مواطن (٢١ دائرة تضم كل منها اكثر من مليون نسمة) موزعين على اكثر من ٦ مدن ومائة قرية فى كل دائرة ويحتاج كل حزب او مرشح ربع مليون جنيه على الاقل لعملية الانتقالات فقط .

والاستفتاءات منذ مطلع هذا القرن .

وبالاضافة للقوانين فان تحكم الحكومة فى اجهزة الاعلام والدعاية من صحافة واذاعة وتليفزيون هو سلاح باتر للتزوير فأحزاب المعارضة محرومة تماما من هذه الاجهزة ٣٦٥ يوما فى العام عدا (٢٠) عشرين أو (٤٠) اربعين دقيقة أوحتى ٨٠ دقيقة خلال المعركة الانتخابية بينما تسبح هذه الاجهزة ليل نهار بالحزب الحاكم وانجازاته الوهمية وتصب سخطها وهجومها على احزاب المعارضة .

صحافة السلطة

ولعل السادة رؤساء التحرير وصحفى السلطة قد قرأوا الدراسات التى اعدها مركز دراسات الاهرام حول موقف الصحافة خلال المعارك الانتخابية فطبقا لهذه الدراسات : خص، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى خلال انتخابات ١٩٧٦ من النقد الذى نشر فى الصحافة نسبة ٨٤ ٪ لـ ٣٧,٥ ٪ يحمل اتهاما بالتآمر والتضليل ٢٧,٥ ٪ المجتمع يرفض الاتجاه اليسارى فى الاساس ٢١,٨ ٪ اليساريناقى الدين ٣,١ ٪ اليسار يستخدم اسلوبا رجعيا فى الدعاية .

اما بالنسبة للانتخابات الاخيرة مايو ١٩٨٤ فتقول الدراسة المنشورة تحت عنوان، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ دراسة وتحليل، وهى الدراسة التى لم يخجل محفوظ الانصارى من الاشارة اليها

تقول الدراسة حول تغطية جريدة الاهرام للمعركة الانتخابية انها انحازت انحيازا كاملا بجانب الحزب الوطنى .. وان مقالات ابراهيم نافع كانت تتكلم باسم الحزب الوطنى .. ونفس الشىء يمكن قوله عن الجمهورية والأخبار اما تلك التى تسمى بالمساء فحدث ولا حرج .

الغريب ان احزاب المعارضة اثارت هذا كله سنوات طويلة وطالبت فى مؤتمرها الاخير فى ٥ فبراير الماضى بتوفير الضمانات الاساسية لنزاهة الانتخابات .. ولكن مستشارى الرئيس نصحوه بعدم

الاستجابة لهذه المطالب التى بدونها لايمكن الحديث عن انتخابات ديمقراطية والا فليقل لى سعده اوصبرى او الانصارى او نافع لماذا ترفض الحكومة مطابقة جداول الانتخابات للسجل المدنى ؟ لماذا يرفضون اثبات الشخصية بالبطاقة والتوقيع او البصم ؟ لماذا تتمسك الحكومة بنسبة الـ ٨ ٪ التى ادانها الجميع ؟ .. ليس من سبب هناك الا الرغبة فى احكام التزوير .

اكثر من هذا لماذا نصح قادة الحزب الحاكم رئيس الجمهورية بعدم الاستجابة



حسين عبدالرازق

لقرارات مؤتمر العدالة الاول الذى عقده نادى القضاة وطالب بالاشراف الكامل للقضاة على الانتخابات دون تدخل من أحد ؟

لماذا ترفض الحكومة حتى الان الاستجابة لهذه القرارات الصادرة منذ مارس ١٩٨٦ رغم وعد رئيس الجمهورية للقضاة بتنفيذها ؟ ورغم مطالبة القضاة هذه الايام بالتنفيذ الفورى ؟

انه التزوير ياسادة

ثم .. هل نسيتم تجارب السنوات القليلة الماضية ؟

● ● هل نسيتم التزوير فى انتخابات ١٩٧٦ خاصة فى انتخابات الاعادة واللجوء الى العنف المسلح ضد مرشحى التجمع والمستقلين (الدرب الاحمر ، كرموز ، قصر النيل البنك ، كفر صقر ، ذكرنس ، دسوق ..) ؟ !

هل نسيتم انتخابات ١٩٧٩ التى مورس فيها التزوير بصورة فاضحة خاصة من خلال وزارة الداخلية الى الحد الذى اصبحت فيه هذه الانتخابات علامة فى تاريخ الحياة السياسية المصرية على تزوير ارادة الناخبين ووقتها ارتفعت اصواتكم انتم واقرانكم من صحفى السلطة تؤكدون انها انزه انتخابات واكثرها حرية ثم دار الزمن دورته فاذابكم عام ٨٤ تعترفون بتزوير انتخابات ٧٩ وكان صديقكم سفير امريكا]هيرمان ايلتس، فاعترف فى محاضرة فى الولايات المتحدة ان انتخابات ٧٩ كانت مزورة

اما انتخابات ١٩٨٤ فقد صدقنا انها ستتم دون تدخل او تزوير وصدقنا وعود الرئيس حسنى مبارك ، ولكن جاء يوم ٢٧ مايو ليحمل نموذجا بشعا للتزوير فطرد مندوبوا احزاب المعارضة من اللجان ، خاصة التجمع والوفد واستخدم العنف المسلح ضد المرشحين وانصارهم



المصدر : الاهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

وسودت بطاقات الموتى والغائبين والمجندين لحساب الحزب الحاكم ثم تكفل كمبيوتر وزارة الداخلية باظهار النتيجة المطلوبة وقد اثبت التحقيق الذى قامت به محكمة النقض بطلان الانتخابات فى ١٠ دوائر انتهت من فحصها ولكن هذه التقارير نامت فى ادراج د . رفعت المحجوب بمجلس الشعب .

التخطيط للتزوير

ان هذه الحقائق كلها وما بدأ يتكشف خلال الايام الماضية من وقائع ثابتة حول الاستعداد للتزوير(نشرت الاهالى نماذج له) تقطع بان الحكومة تخطط لتزو اكثر بشاعة .

ولم ننشر هذه الحقائق لمجرد تسجيل موقف للتاريخ او لاشاعة روح اليأس ولكن لنقول الحقيقة للمواطنين .. ولنقول لهم ايضا وهذا هو الاهم :

لاتسمحوا مرة اخرى للمزورين بأن يسرقوا ارادتكم لا تسمحوا لهم بأن يقتلوا حلم التغيير بالديمقراطية ويوقعوكم ضحايا لسياساتهم التى قادتنا الى الفقر والتبعية والفساد ...

لا تسمحوا لهم بأن يدفعوكم الى اليأس ...او الكفر بالديمقراطية وباسلوب الانتخابات ..

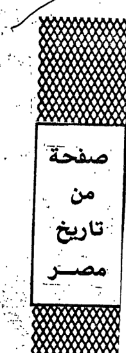
ولنؤكد للمواطنين اننا سنتصدى لهذا التزوير لكن لا نملك ترسانة من السلاح لنفرض القانون والدستور ونمنع التزوير بعد ان تحولت اجهزة الدولة التى قامت لحماية القانون والسهر عليه الى ادوات التزوير والعدوان على القانون ..

ولكنا نستطيع هزيمة التزوير بالناس بالملايين التى تملك اذا اصرت على ممارسة حقها فى الادلاء بصوتها فى الانتخابات ورفضت ان يكون صوتها للبيع او الشراء وتصدت بارادتها الموحدة لمحاولات الارهاب المسلح والعنف وحمت المندوبين من الطرد ان تحمى حرية الانتخابات وتمنع التزوير .

ربما لاننا نقول ذلك ثار كتاب السلطة وأرغوا فهم باقون فى اماكنهم بالتزوير ولابد ان يدافعوا عن من يضعهم فى كراسيهم ..

ولكن مهما طال الزمن .. فالشعب قادر على ان يقول كلمته ويفرض ارادته يوما ...





انتخابات - ٣ -

لعلى لا أغالى اذا طالبت كل أحزاب المعارضة .. ان تبدأ كل مسيراتها الانتخابية من شارع فى الزمالك ..

شارع يحيى باشا ابراهيم .

رئيس الوزراء الوحيد فى مصر الذى أجرى انتخابات حرة . فأتى ببرلمان يضم اكثر من ٩٠ ٪ من نواب المعارضة ..

وسقط هو شخصيا . هو الباشا رئيس الوزراء امام الافندى نجيب الغرابلى .. من يحيى باشا ابراهيم نموذج فذ من الرجال . لعله قدم القدوة التى لم يقتد بها أحد بل لعله فتح بموقفه هذا بابا لم يوصد بعد . اذ ادركت الرجعية المصرية ان الشعب المصرى شعب، وغد ، ما ان تترك له الحبل حتى يقلب الامور على اعقابها . فيأتى بالافندى بدل الباشا وبالمواطن العادى بدل رئيس الوزراء وبالمعارضة بدل الحكومة .

ومن هذه اللحظة بدأت الرجعية فى اختراع شىء اسمه، تزوير الانتخابات ، البعض ارتكب التزوير على استحياء .. والبعض ارتكبه بغباء . بحيث جعل الناس يضحكون بدلا من ان يدهشوا ، ويشمئزون بدلا من ان يتعجبوا ..

وهكذا تتحدد مدرستان : مدرسة سمحت للشعب ان يعبر عن ارادته ، ومدرسة زورت ارادة الشعب ..

ولهذا فلابد من مسيرتان ..

مسيرة المعارضة تبدأ من شارع يحيى باشا ابراهيم بالزمالك ..

ومسيرة الحكومة وحزبها وامامها عدة اقتراحات .. ولابأس - مع التمسك بحرمه الموتى - من ان تبدأ بميدان فؤاد محيى الدين .. وان تمر بمحل الحلوانى النبوى اسماعيل وفى طريقها من المهندسين ستجد ايضا منزل حسن ابو باشا وتيمنا لا بأس من ان تواصل السير حتى لاظوغلى حيث السيد زكى بدر .

د . رفعت السعيد

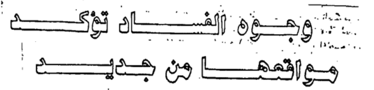


المصدر : الاهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧



انتصار واضح ليوسف والى على حساب المحجوب



كشف اعلان الحزب الحاكم لقوائمه فى نهاية الاسبوع الماضى ـ كما يرصد المراقبون السياسيون ـ عن ازدياد نفوذ الامين العام للحزب د . يوسف والى كما تكشف القراءة الاولية للاسماء المرشحة ان القائمة التى رشحها امين عام الحزب كانت لها الغلبة على ماعداها من القوائم والاسماء التى طرحتها قيادات الحزب الاخرى خاصة رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق .

واولى القرائن على ذلك واستبعاد نواب الحزب الوطنى السابقين فى الاسكندرية (احمد عزت ـ احمد الشرنوبى ـ جبريل محمد) وهم الذين كانوا وراء تصعيد الهجوم على محافظ الاسكندرية السابق مما تسبب فى ازمة شديدة داخل لجنة الحزب بالمحافظة وصلت الى حد تهديد د . والى باحالتهم الى لجان التاديب بالاضافة الى استبعاد وداد شلبى التى كانت تشغل مقعد المرأة بالمحافظة داخل المجلس وكانت قد انضمت الى النواب الثلاثة فى حملتهم ضد المحافظ واتهامه بالانحراف المالى وتسخير موارد المحافظة لحسابه الخاص .

ومن بين مظاهر تقلص نفوذ المحجوب أيضا إستبعاد النائب الوفدى السابق شيك المنزلى الذى انشق على حزبه بدعم د . رفعت المحجوب ووعدة عقب حل المجلس بضمه لقوائم الحزب الحاكم ونفس الامر ينطبق على النائب الوفدى المنشق حسين البدرى الذى تربطه علاقات وثيقة مع المحجوب .

ويأتى أيضا ضمن هذا السباق ترشيح النائب شفيق حشيش فى قوائم الحزب الوطنى رغم انه كان قد درج على توجية انتقادات عنيفة للمحجوب فى أسلوب ادارته للجلسة وهو من النواب المحسوبين على يوسف والى ويمكن اعتبار ترشيح د . حمدى السيد الذى انتقد بشدة دور المحجوب فى وضع قانون الانتخاب الجديد تاكيدا جديد على ما نال نفوذ المحجوب من ضعف ولعل العامل الاكثر أهمية والذى يرى كثير من المراقبين ضرورة النظر بقوائم الحزب الحاكم من خلاله هومدى ما تعكسه هذه القوائم عما اشيع فى الفترة السابقة من ان قرار الرئيس بحل المجلس ضمن احد اطرافه الاولى والاساسية هو رغبة القيادة السياسية فى احداث تغيير فى بنية الحزب الحاكم بابعاد عوامل وعناصر الفساد المالى والانحراف الراسخة الاقدام داخله ويرى المراقبون أن ذلك لم يتحقق ومازلت عناصر الفساد والانحراف راسخة القدم داخل الحزب الحاكم ان لم يكن قد إزدات نفوذها فالذين اشرفوا على انتقاء اسماء المرشحين هم نفس الطاقم وبنفس توجهاته الاجتماعية والسياسية الذى اشرف على انتقاء عناصر الحزب سواء أيام السادات أو فى عهد الرئيس مبارك فى انتخابات مايو ١٩٨٤ .

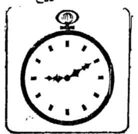
ونسبة التغيير منخفضة والاسماء مازلت فى معظمها هى نفس الاسماء المعروفة بارتكابها لكثير من الانحرافات سواء على المستوى العام أو على مستوى دوائرها .

ويكفى ان نستعرض اسماء مثل : عثمان أحمد عثمان وتوفيق عويضة وعطية الفيومى وصلاح الطاروطى ومحمد خليل حافظ وهو الامر الذى يؤكد انتهاء اى امل فى التغيير أو حتى المراهنة عليه .

ولعل أكثر الاشارات التى تعكس بصمة الرئيس مبارك على القوائم ومرشحى الحزب الحاكم فى المقاعد الفردية هو تضمنها لاسماء عدد من الشخصيات المعروفة (رفعت المحجوب وعبد القادر حاتم وصوفى ابو طالب ويحيى الجمل) التى يمكن ان تكون مستعدة فى اية لحظة لتولى رئاسة المجلس وذلك لتلافى مأزق الحزب الوطنى فى المجلس السابق عندما كانت هناك ضرورات لتغيير الدكتور المحجوب الا انه لم يكن هناك بديلا له .

وقد غاب عن القوائم سعد محمد أحمد وزير القوى العاملة السابق ورئيس اتحاد العمال وسعد مامون أحد ابطال معركة تزوير انتخابات مايو ١٩٨٤ وحسن ابو باشا وكامل ليلة والنائب الامى سعيد القدح

عمر احمد عمر



.. حتى الآن فالتجمع الوطنى التقدمى هو الحزب الوحيد الذى تقدم مرشحوه ببرنامج متكامل يطرح تصور الحزب للخروج بالوطن من ازمته السياسية والاقتصادية الراهنة ويقدم اقتراحات بحلول بديلة للسياسات التى تصر عليها حكومات الحزب الحاكم على الرغم من نتائجها السلبية التى ضاعفت فقر الفقراء واضاعت قدرة الوطن على المواجهة المستقلة بعد ان اصابته بالتبعية السياسية والاقتصادية لاعدائه التاريخيين وقد قام حزب التجمع الوطنى بشرح وتفصيل برنامجه الانتخابى العام الذى نشرناه فى العدد الماضى ..

فى ثلاثة برامج تفصيلية للفئات الاجتماعية المختلفة اولها هذا البرنامج الخاص بقضايا ومشكلات العمال والفلاحين .

مع العمـــال والموظفيـــن

يمثل العمال والموظفون قوة أساسية فى المجتمع المصرى ويساهمون بالدور الاكبر فى الانتاج والخدمات . وأى تفكير فى تجاوز ازمة الاقتصاد بدون حل مشاكل العمال والموظفين لابد ان تبوء بالفشل . فالمشاكل التى يعانيها حرصا على زيادة الانتاج وتحسن الخدمات . اما الاستمرار فى تجاهل مطالبهم بل ومواجهتها من قبل الحكومة بالقمع والبطش والعنف فمعناه دفع القاعدة المنتجة الى طريق مسدود محفوف بالاخطار للجميع . ولذلك فان حزبنا يتقدم بهذا البرنامج منحازا الى العمال والموظفين لانه منحاز الى مصر وتقدمها .



اولا : فى مجال تطوير القطاع العام ودعمه :

ان الخسائر التى تحققها بعض وحدات القطاع العام ليست مسئولية العمال او نتيجة لكسلهم وتراخيهم بل إنها فى الحقيقة بسبب السياسات العامة للدولة وفساد الادارة واستيراد تكنولوجيا غير مناسبة وغير اقتصادية ومن الضرورى لتطوير القطاع العام :

■ إشاعة الديمقراطية فى مواقع الانتاج باشراك العمال فى مجالس الادارة واعادة لجان الانتاج ، ومؤتمرات الانتاج التى يشارك فيها العمال لحصار الفساد والرشوة بوحدات القطاع العام وإعطاء ممثلى العمال فى مجالس الادارة صلاحيات المحاسبة والرقابة والحد من السلطات الفردية لرؤساء مجالس الادارات .

■ التوسع فى المشروعات الانتاجية والاستثمارية التابعة للقطاع العام لاستيعاب العمالة المتعطلة والعائدة من دول النفط وخلق الظروف التى تجعل القطاع الصناعى جاذبا للعمالة وليس طاردا لها .

■ حظر مشاركة القطاع العام فى إنشاء أو المساهمة فى مشروعات القطاع الخاص والاستثمارى والاجنبى .





المصدر : الأهالي

التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

ثانيا : في مجال الاجور والاسعار والتامينات الاجتماعية :

■ مضاعفة الحد الادنى لأجور العاملين بالدولة والقطاعين العام والخاص الى مائة جنيه شهريا . مع زيادة اجور جميع العاملين بنفس النسبة .

■ مضاعفة الحد الادنى للمعاش ورفع سائر المعاشات بنسبة ارتفاع الاسعار ، ومنح اصحاب المعاشات مزايا عينية مباشرة في مقدمتها تقرير حق العلاج المجاني لهم ولاسرهم .

■ رفع الاجور والمعاشات سنويا بنسبة زيادة الاسعار .

■ تصفية المفارقات الصارخة والاوضاع الظالمة لكثير من فئات العاملين الناتجة عن قوانين التسويات وحل مشاكل العاملين الحاصلين على مؤهلات أعلى اثناء الخدمة .

■ إلغاء نهاية مربوط الدرجات بالجداول الحالية وإطلاق العلاوة الدورية بنسبة ٧ ٪ من الاجور سنويا مقابل الخبرة المكتسبة للعامل .

■ إضافة أجر ايام الراحات الاسبوعية بواقع اجر ٤ ايام لمرتبات جميع العاملين بالقطاع العام والحكومي تطبيقا لقانون العمل وأحكام القضاء

■ اطلاق الترقيات على وظائف موازية ومتكررة حتى مستويات الادارة العليا لتشجيع عمال الانتاج على مزيد من الانتاج .

■ تعديل نسبة بدل طبيعة العمل بحيث تتراوح بين ٢٥ ٪ و٧٠ ٪ من إجمالي الاجر وليس على اساس اول مربوط الدرجة .

■ تخفيض نسبة اشتراك العاملين في التامينات الاجتماعية الى ٨ ٪ من اجمالي الاجر (متغير وثابت) مع حق العامل في الحصول على قرض لمواجهة الكوارث والمناسبات بسعر الفائدة التي تحتسب لاموال التامينات الاجتماعية .

■ رفع سعر الفائدة على اموال التامينات الاجتماعية الى ١٠ ٪ للمساهمة في تحسين نسب المعاشات الحالية مع اشراف الاتحاد العام للعمال على انظمة التامينات الاجتماعية وإدارة اموالها .

■ تخفيض مدة منح الحد الاقصى الى ٣٢ سنة بدلا من ٣٦ سنة وذلك باحتساب المعاش على أساس ٤٠٪ من متوسط أجر السنتين الاخيرتين بدلا من المتبع حاليا وهو ٤٥٪ .



ثالثا : في مجال الحريات النقابية :

■ الدفاع عن استقلال ووحدة الحركة النقابية وحقها في وضع قوانينها ولائحتها وتصنيف بنيانها وتاكيد حق العمال في الاضراب السلمي .

■ دفع النقابات للدفاع عن العمال في القضايا الناجمة عن تعسف الادارة والحقوق الجماعية والفردية المتراكمة في المحاكم والنضال من اجل تطبيق الاحكام الصادرة لصالح العمال في القضايا المماثلة لزملائهم ، ومد رقابة مكاتب العمال على وحدات القطاع العام .

■ عدم التدخل في حرية الممارسة النقابية سواء تدخل الحكومة أو الادارة بما في ذلك إلغاء حق وزارة العمل في الحل الاداري او تدخل المدعي الاشتراكي في حق الترشيح أو تدخل اجهزة الامن والادارة في الانتخابات .

■ الاعتراف بالشخصية الاعتبارية الكاملة للمنظمات النقابية وعلى الاخص بالنسبة للجنة النقابية بحيث يكون لها صلاحية تمثيل اعضائها في التفاوض والتوفيق والتحكيم والتقاضي .

■ حق الاجتماع وحرية عقد الجمعيات العمومية لكافة مستويات التنظيم النقابي دون وصاية ، وحق الجمعية العمومية لكل مستوى وحدها في تاديب وفصل اعضائها .

■ تجريم اضطهاد العاملين بسبب الدين او السياسة .

■ حق عمال القطاع الخاص والاستثماري والعربي والاجنبي في تشكيل نقاباتهم والمشاركة في الادارة .

■ حماية النقابة العمالية من التسلل الاجنبي وحظر قبول الحركة النقابية للتبرعات والمنح الثقافية في هذا المجال .

■ عدم اشتغال النقابات بالمشاريع الاستثمارية لما في ذلك من إهدار لطبيعة العمل التطوعي .

■ الالتزام بالقانون بمنع تشغيل العمال اكثر من ٧ ساعات يوميا مع رفع الاجر الى الحد الذي يكفي احتياجات العامل فلا يضطر للبحث عن عمل اضافي .

■ حماية عمل القطاع الخاص والاستثماري من الفصل التعسفي ومنع التوقف في مشروعات القطاع الخاص بإحكام قضائية مع ضمان كافة الحقوق والتعويضات للعمال .



المصدر : الأهالى

التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رابعا : مجال الرعاية الاجتماعية :

■ حق العمال في الوجبة الغذائية ورفض البدل النقدي الذي ثبت أنه لايلاحق زيادة الاسعار فضلا عن اهمية تناول الوجبة لحماية العمال من امراض المهنة .

■ التمسك بالخدمات المجانية والضرورية وتوسيعها في مجال التعليم والصحة والمواصلات والاسكان والثقافة ومد مظلة التامين الصحي لعلاج اسر العمال

■ توجيه الـ ١٥ ٪ من الارباح للاسكان لعمال كل منطقة صناعية على ان يتم ذلك تحت إشراف المنظمات النقابية .

■ إلتزام الدولة بتعيين الخريجين والعائدين من الخارج والشباب الذي يصل الى سن العمل من الجنسين والمقيدين بمكاتب العمل وصرف اعانة بطالة لاتقل عن الحد الادنى للاجور للمتوقفين عن العمل .

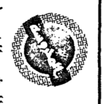
■ النص في القوانين على ان مخالفة قوانين العمل واللوائح المنظمة لها ضد العاملين مثل النقل والفصل التعسفي وغيرهما هي بمثابة جنح يعاقب عليها بالحبس .

■ إلتزام الحكومة وادارات الشركات بتسوية منازعات العمال وديا بتطبيق احكام القضاء والفتاوى التي صدرت لصالح بعض العاملين على جميع الحالات المتشابهة .

■ كفالة حق المراة العاملة في العمل نصف الوقت مقابل نصف الاجر الكامل ومشتملاته .

■ رعاية العمالة المصرية بالخارج وضمان حقوقهم التامينية ومكافاة نهاية الخدمة وتحسين ظروف وشروط عملهم بعقد اتفاقيات مع حكومات الدول المضيفة ونقابات العمال بها .





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

تمويل دعاية حزب الحكومة من صناديق الخدمات بالمحافظات !

١٥٠ مليون جنيه مصاريف الدعاية فى المعركة الانتخابية

المعارضة تطالب بمواجهة مع الحكومة فى التليفزيون

الامن يمنع المستبعدين من قوائم « الوطنى » من مقابله والى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهالى

التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

عقد مساء يوم السبت الماضي اجتماع سرى برئاسة الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب الحاكم وحضره اللواء زكى بدر وزير الداخلية وعدد من اعضاء هيئة مكتب امانة الحزب الحاكم لبحث خطة التحرك الحزبي خلال المعركة الانتخابية .

وقد ناقش الاجتماع اسلوب تمويل الحملة الانتخابية للحزب الحاكم حيث تقرر ان يقوم الامين العام للحزب الحاكم بارسال خطاب تكليف لكل محافظ بضرورة توفير من ٢٠٠ الى ٥٠٠ الف جنيه من اموال صندوق الخدمات بالمحافظة لتمويل المعركة الانتخابية .

اكد اللواء زكى بدر وزير الداخلية انه تم مرعاة اختيار عدد من مديرى الامن — فى المحافظات ذات « الدوائر الساخنة » — من بين الذين يدينون بالولاء الى الحزب الحاكم ! !

وقدم عدد كبير من اعضاء الحزب الحاكم استقالته من الحزب احتجاجا على « قوائم » المرشحين التى اعلنت يوم الجمعة الماضى .بعد أن فوجىء الذين سبق وأن تلقوا وعودا شبه قاطعة من قيادات الحزب الوطنى بترشحيهم بخلو القوائم من اسمائهم وفوجىء بتاخير ترتيبهم فى القوائم .

فثاروا وزحفوا فى مسيرات الى المقر المركزى للحزب بالقاهرة احتجاجا على ذلك .

رفض رجال الأمن المكلفين بحراسة مبنى الحزب السماح لهم بصعود المبنى — لمقابلة الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب — وذلك تنفيذا لتعليمات كمال الشاذلى الامين العام المساعد للحزب الحاكم وامين التنظيم .

اعلن الاعضاء استقالتهم من الحزب وتاييدهم لمرشحى احزاب المعارضة فى الانتخابات القادمة .

وأكد خالد محيى الدين الامين العام للتجمع رفض الحزب لما أعلنه وزير الاعلام عن تخصيص ٨٠ دقيقة للاحزاب فى الاذاعة والتليفزيون على مدار ٤ أيام وقال : ان الظرف الراهن يحتم إجراء حوار واسع بين كافة التيارات لعرض برامجها ومرشحيها متجاوزا عملية الالقاء الصماء لبرنامج فى دقائق محدودات ، وطالب بانهاء احتكار الحزب الوطنى لاجهزة الاعلام .

وطالب ابراهيم شكرى بتطبيق قانون اتحاد الاذاعة والتليفزيون وتخصيص قناة للدعاية واتاحة فرص أوسع ومتكافئة للحوار والدعاية والا فان المعارضة ستلجا إلى القضاء ودعا مصطفى كامل مراد الى ضرورة قيام الحكومة بعمل لافتات فى مداخل المدن



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

وعلى أعمدة الانارة لتعريف المواطنين بمختصرات لبرامج الاحزاب ومرشيحها كما يحدث في الدول الديمقراطية ، وتجنبا لتشويه وجه المدن بالدعاية العشوائية .

واعلن ابراهيم فرج نائب رئيس حزب الوفد أن الحزب ضد فرص الاعلام بالجرعة ، وقال ان ما أعلنه وزير الاعلام يشكك في نزاهة الانتخابات منذ اللحظة الأولى .

وأشار جابر رزق المتحدث باسم ، الاخوان المسلمون ، ان احتكار الحزب الحاكم للاذاعة والتليفزيون يناقض كل مايرفعه من شعارات خاصة وهما جهازان تنوء بحمل نفقاتهما كل فئات الشعب .

وأضاف أن من الاكرم رفض الطريقة التى حددها وزير الاعلام للدعاية للاحزاب .



المصدر : الأهالي

التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

احداث الاسبوع

مغزى نتائج انتخابات نقابة الصحفيين

تنطوى معركة انتخاب نقيب الصحفيين والتجديد النصفى لمجلس النقابه ـ التى انتهت يوم الجمعة الماضى ـ على عدد من الظواهر المستجدة على حياة نقابه الصحفيين فى السنوات الاخيره من ابرزها ..

● ارتفاع المصوتين بشكل لم تعهده النقابه فى كافة المعارك الانتخابية فى السنوات السابقة . فقد شكل الذين ادلوا باصواتهم ٧٢ فى المائه من مجمل المقيدين فى جدول المشتغلين فى النقابة والبالغ عددهم ٢٣١٩ عضوا .

● الفارق الملحوظ بين نسبه الاصوات التى حصل عليها النقيب الفائز وبين النسبة التى حصل عليها منافساه . فقد حصل ابراهيم نافع على ٦٣ فى المائه من الاصوات بينما حصل كل من محمود المراغى وجلال الدين الحمامصى على ٣٧ فى المائه فقط من الاصوات برغم ان الاول قائد نقابى بارز فى نقابة الصحفيين فضلا عن تمثيله لرؤى فكرية يفترض ان يكون لها ثقلها واحترامها فى مهنة كمهنة الصحافة ، والثانى رائد من رواد الصحافة المصرية ويمثل اتجاها فكريا اقرب ما يكون للتفكير الليبرالى وربما تكون هذه من المرات النادرة التى يحصل فيها النقيب الفائز على اصوات تفوق اصوات الفائز الاول فى مجلس النقابه

● عدم التوازن فى تشكيل مجلس النقابه من حيث تمثيل المؤسسات الصحفية أو مختلف التيارات الفكرية فى الصحافة المصرية فقد أسفرت النتائج التى انتهت اليها انتخابات مجلس النقابة عن وضع تحوز بموجبه الداران الكبيرتان المستقرتان ـ الاهرام والاخبار ـ على ٩ مقاعد فضلا عن النقيب بينما لاتحوز الدور الصغيرة الخاسرة ، والتى تتفاقم فى داخلها المشاكل المهنيه إلا على ثلاثة مقاعد فقط ، وهى موازنة غير عادلة تكشف عن أن التصويت فى الانتخابات يجرى على اساس قبلى بالدرجة الاولى وليس على اساس سياسى أو حتى مهنى .

ابراهيم نافع

ويكشف التشكيل الجديد لمجلس النقابه عن عدد من الدلالات من اهمها : هزيمة التيار النقابى الداعى لاستقلال النقابة وتحريرها من التبعية للاجهزة الحكومية والذى ينظر للنقابة على اعتبار انها صاحبة دور تنويرى فضلا عن دورها الاقتصادى والنقابى ، وهو ما يكشف عنه حجم الاصوات التى حصل عليها المراغى والحمامصى فضلا عن عدم فوز عدد من اعضاء المجلس ممن لهم رؤية وذاتيه فكرية ودور نقابى كامينه شفيق ومحمد سلماوى ومحمود عوض ..

محمود المراغى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

من الدلالات الهامة ايضا نجاح الضغوط الاقتصاديه في دفع الصحفيين للاستنامة والهدوء وعدم طرح اى قضايا سوى القضايا التى تمس اوضاعهم المالية مقابل ان تحل لهم الحكومة مشاكلهم الاقتصادية التى يعانون منها كما تعاني كافة الفئات الوسطى في المجتمع حيث ينفرد الصحفيون دون سواهم من العاملين بانعدام القانون الذى يقنن سلم اجورهم او علاواتهم ، ومن المعروف ان الحكومة مولت العلاوة الاخيرة في الاجور للصحفيين التى وصلت الى ٢٥ جنيها شاملة بدل المراجع بما يزيد عن ٥ مليون من الجنيهات للمؤسسات الخاسرة ، وهو اتجاه تبذله الحكومة مع بقيه النقابات التى تمثل الفئات الوسطى جانبا كبيرا منها وأبرز مثال على ذلك المسعى المبذول الان لحث نادى القضاة على عدم الاهتمام بالقضايا العامة ...

ولقد ساعدت عدة عوامل على ان تسفر نتائج الانتخابات عما انتهت اليه من بينها شخصية ابراهيم نافع الذى تصرف بذكاء ولباقة وتهذيب فلم يدخل في خصومة مع الصحفيين ، وخفف من حدة التوتر في العلاقة التى سادت بين الصحفيين والسلطة في عهد غيره من النقباء السابقين فضلا عن أنه يرأس أغنى واكبر مؤسسة صحفية في الوطن العربى بالاضافة للدعم الذى تمنحه له الدوائر الاكثر ذكاء في الحكم التى ترى ان صرف

امينة شفيق

جلال عارف

جلال الحمامصى

البقية ص ١٠

أمينة النقاش



انتباه الصحفيين عن القضايا الاساسية يتطلب منهجا مغايرا لما كان سائدا من قبل ، وقد تمثل ذلك المنهج في سحب البساط مؤقتا من تحت اقدام دعاة استقلال النقابة بتحقيق مطالبهم النقابية فورا كقضية رفع اجور الصحفيين التى طرحها المراغى كمطلب قبل بدء المعركة الانتخابية وتحققت على يد ابراهيم نافع ،

بالاضافة الى إلغاء اذن السفر للخارج للصحفيين وأعادة جميع المفصولين بعد اعلان صلاح عيسى اضرابه عن الطعام وتأييد الصحفيين لمطلبة ،

وقد ساعد على سرعة انجاز هذه المطالب محدودية عدد الصحفيين الذى جعل الاستجابه لمطالبهم لاتكلف الحكومة كثيرا .

ومن العوامل التى اثرت على ظهور تلك النتائج قانون سلطة الصحافة الذى يجعل سلطة تعيين مجالس الادارات ورؤساء التحرير في يد الحكومة بما يشكل ضغطا على إرادة الصحفيين ويهدد امنهم ولقمة عيشهم فى حال اختلاف رؤاهم مع رؤى الحكومة

ومن العوامل الاخرى الهامة ايضا تغيير تركيب عضوية النقابة تغييرات شديدة خلال السنوات القليلة الماضية وهو ما تمثل فى انضمام ما يقرب من الف شاب جديد للنقابة تعنيه بالدرجة الاولى مشاكله الاقتصادية المتفاقمة فى مهنة تتطلب بنود انفاق وأعباء اكثر من اى مهنة اخرى بالاضافة الى سيادة روح اللامبالاة وعدم الانتماء وتلاشى الطموحات العليا فى أوساط الصحفيين الشبان بشكل عام كنتيجة منطقية للازمة الاقتصادية والاجتماعية التى خلقتها سياسة الانفتاح الاقتصادى على المجتمع المصرى بمجمله .

ومن العوامل الاخرى التى ساهمت فى هذه النتيجة تساهل لجنة القيد فى النقابة بادراج اسماء العاملين فى انشطة مكملة داخل دور الصحف دخلوا النقابة لاسباب انتخابية بحيث يصبح ولاؤهم لمن منحهم تلك الفرص فضلا عن استخدام امكانات المؤسسات الصحفية لاستجلاب الاغلبية الصامته غير المهتمة بالعمل العام او النقابى ودفعها دفعا للتصويت واستحضار الصحفيين العاملين باوروبا ودول الخليج على نفقه تلك المؤسسات والحرص على حشدهم يوم الانتخابات ..

كما ساهمت فى ذلك ايضا حالة الارتباك فى صفوف التيار الداعى لاستقلال النقابة بتنافس جناحية المراغى والحمامصى من ناحية ونجاح ابراهيم نافع وانصاره فى استقطاب بعض العناصر التقدمية التى اعلنت تأييدها له لاسباب مهنيه أو مصلحية .

ويبقى مؤكدا انه برغم اخفاق محمود المراغى فإن مجرد خوضه لمعركة النقيب فقد ساهم بفعالية فى دفع الحكومة الى الاستجابة لجانب كبير من مطالبة التى طرحها فى برنامجة وفى لقاءاته بالصحفيين ورغم ان استقلال النقابة عن الاجهزة التنفيذية لم يتحقق فإن دعاته اثبتوا صلابتهم ومبدأيتهم فى الابقاء على شعار استقلال النقابه الذى يرفعونه منذ الغارة الحكومية عليها فى اعقاب احداث يناير عام ١٩٧٧ ..

أمينة النقاش

معنى الأحداث

بقلم :
سلامة أحمد سلامة

تحديات يواجهها المرشحون والناخبون !



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٥ مـــارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه صورة قد لاتخلو من سخرية ، ولكنها ليست بعيدة عن الواقع ..

فلست اعرف نظاما انتخابيا بلغ من التعقيد مثلما يبلغ نظامنا الانتخابى فى مصر ، وهو ماكان يتطلب درجة مماثلة من الوعى الانتخابى ، وتاريخا طويلا من التقاليد الديمقراطية ، ومستوى ارقى من الممارسة السياسية ، ونظاما راسخا من الحياة الحزبية ، وفهما كاملا واستيعابا شعبيا عميقا للعملية السياسية .. تجعل من كل هذه الاجراءات والموازنات والاختيارات عملية سهلة ميسرة ، يقبل عليها الناخب دون تردد أو إحجام ، ودون شبهة ضغط او تزييف او خداع .

اما وان الامر على ماهو عليه ، وقد تكون تلك احدى مهام المجلس النيابى الجديد ان يعيد النظر فى النظام الانتخابى برمته ، فمن المؤكد ان المعركة الانتخابية التى تفرضها التجربة الديمقراطية فى مصر هذه المرة ، تضع تحديات ضخمة امام الناخبين وامام المرشحين على حد سواء .. امام القوى السياسية : ممثلة فى الاحزاب والجماعات المعلنة وغير المعلنة والتى مازالت تحت التاسيس . وامام جموع الشعب التى وجدت نفسها فجاة ، مطالبة بالحاح للمشاركة الحقيقية فى العملية السياسية .. اى فى تقرير مصيرها بنفسها عن طريق اختيار ممثليها فى مجلس الشعب ، بعد ان كانت الصفوة السياسية او القيادة السياسية كما تسمى هى التى تحدد لها اختياراتها ، وتنتخب لها من يمثلها ، وتفرض عليها اسلوب تفكيرها وطريقة حياتها فى ظل انتخابات صورية فى معظم الاحيان ..

•• هذه المرة يختلف الوضع عن مرات سابقة .. اذ تتسع دائرة الاختيار لتشمل محيطا اكبر من القوى السياسية التى جاءت تعرض نفسها على الشعب كى تنوب عنه . وتتسع دائرة المشاركة الشعبية لتشمل محيطا اكبر من الناخبين عددا ونوعية . فى هذه المرة دخلت عناصر الاخوان المسلمين بصورة أوضح ، ونشطت العناصر الناصرية بجراة اكبر ، وانفتح الطريق امام شخصيات مستقلة تبحث عن رداء حزبى ، مثل مرشحى حزب المستقبل وحزب النهضة تحت التأسيس ، وامام احزاب تبحث عن شخصيات مستقلة تجتذبها اليها ، وامام شخصيات مستقلة لاتريد ان تنتمى الى اى حزب او تيار سياسى .

• وبالنسبة للناخبين ، فان الاغلبية الكبيرة من الناخبين الذين لاينتمون الى تيارات حزبية معينة ، بات يزداد لديهم الطموح فى ان تتحقق اختياراتهم التى يريدونها ، دون تدخل غامض من جانب السلطة ، وان تتوافر لديهم الحصانة لمعرفة الذين يخدعونهم والذين ينافقونهم والذين يتاجرون بالامهم ، وتتضاعف لديهم الرغبة فى ان شيئا جديدا قد يحدث ،

يغير انماط الاغلبيات الساحقة التى اعتادوها والفوها من قبل .

• هذا الشىء الجديد الذى يريد كل واحد منا حدوثه فى هذه الانتخابات ، ويتوقعه بصورة غير التى الفها واعتادها فى مرات سابقة .. هو التحدى الحقيقى الذى يفرض نفسه على الجميع . وهو معيار لمدى التطور الذى يمكن ان تحققه العملية السياسية فى اتجاهها نحو تعميق النظام الديمقراطى وتدعيمه ، وارساء التقاليد التى تضمن استمراريته والمحافظة عليه .. وذلك بالرغم من الصعوبات والماخذ والتعقيدات التى تكتنفها ، والتى تبدو امام جميع الاطراف بمثابة جبل عال يتعين صعوده وعبوره قبل الوصول الى الجانب الآخر من النهر . ومعنى ذلك ببساطة ان العبرة هنا بالممارسة وليست بالنتائج .. بممارسة الاحزاب والقوى السياسية فى خوض المعركة ، وبمدى تصديق الناخبين وثقتهم بالمستقبل وحرصهم على اداء حقهم الانتخابى .. وليس بما تسفر عنه من فوز لهذا الحزب او ذاك .

●●●

■ وبعيدا عن التشنجات الحزبية والتشويش السياسى الذى يمارسه كل طرف ضد الآخر ، ظنا منه ان هذه هى الدعاية الانتخابية ، وهى ابعد ماتكون عن ذلك ، يمكن القول ان هذه الانتخابات تجرى بشروط وفى ظروف مختلفة عن الانتخابات السابقة فهى تجرى فى جو اكثر ارتباطا الى مسيرة الديمقراطية بعد ان مرت البلاد فى عدد من الازمات الداخلية والخارجية - مازالت الازمة الاقتصادية تمثل اصعب شىء فيها بل ان التعامل اليومى للاحزاب السياسية يثبت ان الانفراج الديمقراطى يكاد يكون هو الاتجاه الغالب ، وان كان بخطوات تدريجية بطيئة .

ولاعيب فى ذلك التدرج مادام يتقدم فى حركته نحو الامام . كما انه لاعيب فى ان تكون جرعات الديمقراطية مرتبطة بالقدرة على استيعابها . فكل شعب يصنع ديمقراطيته بنفسه من خلال ممارستها ، ومن خلال قدرته على توظيفها لاقامة نظام حكم مستقر يستجيب لاحتياجات الشعب ومطالبه وتطلعاته . وتلك هى القضية الاساسية التى تواجه الاحزاب المصرية وهى تخوض معارك الانتخاب . فليس يكفى ان تشرع القوانين المتكاملة الكاملة التى لاياتيها الباطل من بين يديها او من خلفها لنظام انتخابى نزيه وعادل ، يتيح فرصا متساوية ومتكافئة للجميع بدون قيود .. بل ان الاهم من ذلك هو كيف تستطيع الممارسات الحزبية وممارسات السلطة ان تحافظ على روح القانون واهدافه ، وعلى روح الديمقراطية ومسيرتها .

• فاذا امعنا النظر فى بعض الممارسات التى تمت حتى الان ، فسوف نكتشف انها ليست بالضرورة

مما يتفق مع الروح الديمقراطية والنزاهة السياسية .. وهو مانعتبره من اهم الصعوبات التي يتحتم على الاحزاب السياسية ان تتجاوزها لكى تحقق العملية الانتخابية اهدافها ، وفي مقدمتها :

■■ أولا : غيـــاب البرامـج الانتخـــابية :

فقد انشغلت الاحزاب بصراعات القوائم داخل صفوفها ، وبخاصة تلك الاحزاب الصغيرة التي تحاول ان تجد لها موضع قدم . فلئن كان الحزب الوطني قد اعتمد على ماقدمه من عمل خلال السنوات الماضية ، وعلى نوعية الاداء الراهن لمواجهة المشاكل ، فضلا عن مواقفه السياسية المعـروفة والمنتهجـة بالفعـل .. فان معظم الاحزاب الاخرى لم تهتم بان تقدم للناخب برامج مفصلة تشرح له رؤيتها للمشاكل القائمة وطريقـة حلها ، وماهى اوجه الخلاف بين ماتقترحه ومايجرى تنفيذه بالفعل . وباستثناء حزب التجمع الذى طبع برنامجا مكتوبا ثم عمد الى شعارات مثيرة لاتوحى بحل بقدر ماتوحى بالرغبة في تاجيج الصراع .. فان احدا لايعرف على وجه التحديد اين يقف الوفد من عديد من المشاكل ، باستثناء موقفه من عبدالناصر وثورة يوليو ، ولاكيف سينجح التحالف في صياغة سياسات يتفق عليها الاخوان وحزب العمل وحزب الاحرار على مابينهم من تباين .

■■ ثانيا : قضية التحالف :

في الـديمقراطيـات الاخرى عريقة او غير عريقـة ، يتم التحالف بين الاحزاب أو التيارات السياسية بناء على اتفاق محدد ومكتوب يتم بعد مفـاوضات طويلة ، يلتقي فيها طرفان او اكثر حول مواقف مشتركة من القضايا الاساسية .. دون ان ينطوى ذلك الاتفاق على اهـدار للمبادىء الاساسية التي تمثل قوام الحزب وفكره السياسى .. قبل الانتخابات بفترة كافية .. ففى بريطانيا هنلك تحالف بين حزب الاحرار والحزب الديمقراطى الاشتـراكى يحدد الحـزبان بـالضبط في اطـاره مواقفهما المشتركة من قضايا التسلح النووى ، والبطـالة ، والسوق الاوروبية المشتركة ، وكافة المشاكل التي تعانى منها بريطانيا .. بل ويكاد يوجد اتفاق حول تقسيم الوزارات في الحكم اذا حصل التحالف على الاغلبية . وفي فرنسا كان هناك اتفاق واضح ودقيق استمر لفترة من الوقت بين الاشتـراكيين بزعـامة ميتـران والحزب الشيوعى في اول عهد ميتـران بالحكم .. حـدد فيه الطرفان مـوقفهما من قضـايا التاميم والقطاع العام وحلف الاطلنطى والعلاقات مع امريكا وروسيا .. وحين انهار الائتلاف انهار لان احد الطرفين قرر تغيير توجهاته تحت ضغط ظروف اقتصادية وسياسية صعبة . اما هنا فلا احد يعرف ولاالاحزاب المتحالفة نفسها تعرف ـ لاقبل الانتخابات ولابعدها ـ كيف يكون الموقف من قضية الديون ، او العلاقات المصرية الاسرائيلية ، او تطبيق الشريعة او اى قضية تخطر على بال . فالتحالف قد نشا بين العمل والاخوان والاحرار لأسباب انتهازية سياسية بحتة بهدف اصطياد الاصوات ، وليس بهدف التعاون على تحقيق برامج سياسية محددة لاخلاف عليها .

■■ ثالثا : قضـــية الانفـــاق الانتخـــابى :

أو بعبارة اخرى الانفاق على الحملات الانتخابية .. وفي كل الدول الديمقراطية يوجد قانون يحكم هذه العملية ويجرم تسرب اموال خارجية أو داخلية مشبوهة تستخدم في الحملات الدعائية . وقد شكا العديد من المرشحين ـ وبخاصة في الدوائر الفردية ـ من ضخامة هذه الدوائر واتساع زمامها ، وعجز اى مرشح فـردى مستقل مهمـا تكن موارده ـ إلا اذا كان مليونيرا ـ عن الانفاق على تنقلاته ووسائل الدعاية في حدود معقولة . وقد جرى العرف في الدول الديمقراطية الاخرى على ان تقدم الدولة للأحزاب والافراد المشاركين في المعركة الانتخابية مساعدة مالية تتفاوت بحسب عدد الاصوات التي يحصل عليها في الانتخابات ، بشرط ان يحصل على نسبة معينة من اصوات الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم . وربما يكون من الملائم في بلد فقير مثل مصر ، لايسعد كثير من الدول الاخرى ان ينهض فيها نظام ديمقراطى ، وقد تستخدم الاموال من مصادر خارجية للتأثير على كثير من مقومات العملية الانتخابية ، قد يكون من الملائم ان يتم تقنين وسائل الانفاق الانتخابى واعلان مصادره . وإلا فقد نجد انفسنا بصدد عمليات افساد خارجية متعمدة للعملية الانتخابية ، لاتقل ضررا عن عمليات التزوير التي يغالى كثير من الاصوات في التنديد بها .

●●●

■ هذه التحديات التي يواجهها المرشحون وتواجهها الاحزاب ، توجد بالمقابل لها تحديات وصعوبات تواجه الناخبين . ليس اولها محاولة انتهاك عقل الناخب واغتصاب ارادته الحرة المستقلـة .. وليس آخرهـا تلـك التعقيدات التي يتميز بها النظام الانتخابى في مصر والتي يتوه في فهمها المتعلمون من الناخبين ، دع عنك تلك الاغلبيـة الغالبـة من الفلاحين والعمال والبسطـاء من الناس .

واذا كان عيب المعارك الانتخابية انها لاتعطى للأحزاب السياسية فرصة كبيرة لكى تتوقف طويلاً امام ناخبيها كى تـزودهم بالمعـرفـة السياسية الـلازمة في ممـارستهم لحقوقهم السياسية ، بل ان كل مرشح غالبا مايكون في عجلة من امره ، لايهمه من الناخب إلا الحصول على صوته دون ان يدرك حجم التدمير النفسى والسياسى الذى يتركه خلفه في نفوس الناخبين القدامى والجدد .. فاننا نعتقـد ان تكرار التجـربة الانتخابية كفيل بارساء أسس وتقاليد يمكن ان يتسلح بها الناخب المصرى ضـد التاثيـرات والضغوط التي يتعرض لها . وسوف يتحتم علينا هذه المرة ان نعرف على وجه اليقين نسبة الذين ادلوا باصواتهم بالفعل من بين الناخبين المسجلين . فليس من المتصور الا تتجاوز نسبة الذين يمارسون حقهم الانتخابى في بريطانيا او فرنسا او امريكا خمسين أو ستين بالمائة ، وان تظل النسبة لدينا فوق الثمانين بالمائة .

●●●

إن بعض المراقبين قد يحلو له التنبؤ ببعض النتائج لحساب هذا الحزب أو ذاك .. ولكننا نعتقد انه مهما تكن النتائج ، فان اهم شيء فيها ان تسفر عن وجوه جديدة ودماء جديدة تعبر عن كافة الاحزاب والقوى السياسية في مصر .. وهناك مقدمات توحى بذلك ، حيث نفض الحزب الوطنى عن كاهله اعدادا لابأس بها يمكن ان تعتبر من الزوائد السياسية التي لم يكن هناك غناء في استمرارها أو وجودها ، وحذا حزب الوفد حذوه في ذلك .

والنبوءة الثانية التى قد نخاطر بها ، هى ان هذه الانتخابات قد تسفر عن نهاية حزب او اكثر من الاحزاب الصغيرة التى تعاني من مرض الجفاف السياسى ، والتى استمرت حتى الآن بوسائل صناعية ولن يستطيع محلول الجفاف ان يعالجهامرة اخرى . وبعبارة ثانية فقد تشهد الخريطة السياسية مفاجآت جديدة بعد الانتخابات تؤذن بصعود قوى سياسية جديدة وافول قوى كانت تمثل شيئا ما على المسرح السياسى ..



المصدر : الـــوفـد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مارس ١٩٨٧

سراج الدين يحذر من ممارسة العنف فى الانتخابات القادمة

قوائم مرشحى الوفد تقدم اليوم وغدا وتضم عناصر شابة تخوض التجربة الانتخابية لأول مرة

ادلى فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ، بتصريح خاص إلى «الوفد» اعلن فيه ، ان الحزب قد انتهى من إعداد قوائم مرشحيه فى جميع الدوائر الانتخابية ، وان هذه القوائم ستقدم إلى مديريات الأمن بالمحافظات اليوم «الخميس» وغدا «الجمعة» وقال فؤاد سراج الدين ، إن الوفد سيدخل الانتخابات فى معظم الدوائر الفردية . واكد رئيس الوفد ، ان قوائم الحزب تضم وجوها جديدة ، وان معيار الاختيار استند إلى قدرة المرشح على العطاء الوطنى ، ومدى شعبيته بين ابناء دائرته ، وان راى لجان الوفد العامة بجميع المحافظات كان موضع الاعتبار اثناء إعداد القوائم ، وذلك بعد ان اسهمت هذه اللجان فى عملية اختيار الأسماء المؤهلة للترشيح .

واضاف فؤاد سراج الدين فى تصريحه إلى «الوفد» ان توجيهات الهيئة العليا للحزب ، ادت إلى منح العديد من العناصر الشابة فرصة خوض التجربة الانتخابية لأول مرة ، وان الوفد يعتبر ذلك كسبا كبيرا .

وحول المعركة الانتخابية ، قال رئيس الوفد : اننا نرجو ان تكون معركة شريفة ونزيهة ، لأن الظروف الراهنة لم تعد تحتمل اى تلاعب بإرادة الأمة ، او تزوير لراى الشعب ، وان اية محاولة للتزوير من جانب الحزب الحاكم ستواجه بالحسم ، خاصة أن احزاب المعارضة ، لديها الآن رصيد من التجارب التى إسفرت عنها انتخابات مجلس الشعب الماضية ، وانتخابات مجلس الشورى الاخيرة .

وحذر فؤاد سراج الدين ، الحزب الحاكم من اللجوء إلى اساليب البلطجة السياسية ، واكد ان الأمر سيختلف هذه المرة ، وان العنف سيواجه بالعنف ، وان الحزب الحاكم سيدفع ثمنا فادحا إذا حاول ممارسة العنف فى الشارع المصرى اثناء الانتخابات .



رأى [illegible]

« الصحوة الاسلامية »

في الانتخابات البرلمانية

تستعد كل الاحزاب السياسية لخوض المعركة الانتخابية لمجلس الشعب خلال الاسابيع الثلاثة القادمة وذلك بعد أن انتهت من التقدم بقوائمها الحزبية ، وتدفق المرشحون الافراد على الدوائر الفردية حتى تجاوز عددهم الفى مرشح بمتوسط يزيد قليلا على ٥٠ مرشحا للدائرة الواحدة او للمقعد الواحد .

ولكن الظاهرة الجديدة فى هذه الانتخابات والتى حدثت لاول مرة فى تاريخ مصر الحديث هى تجمع التيارات الاسلامية الشعبية فى مصر تحت لواء حزب واحد هو حزب العمل وتقدمت هذه التيارات الاسلامية بما يزيد على ثلاثمائة مرشح فى كل الدوائر الانتخابية ماعدا دائرة سيناء الجنوبية ، وهى ظاهرة سياسية تستحق التسجيل لانه لم يسبق لها مثيل ، ولاشك ان ذلك يرجع الى اسباب تاريخية واجتماعية عميقة فى تاريخ مصر الحديث اى ان هذه الظاهرة الاسلامية الجديدة لم تظهر فجاة او بالمصادفة او بسبب تحالف حزبى كما يعتقد البعض ، ولكن الحقيقة هى ان مصر دولة اسلامية اعتنقت دين الاسلام الحنيف منذ الفتح الاسلامى فى أوائل القرن السابع الميلادى وانتشر هذا الدين فيها انتشارا سريعا لسماحته ويسره وتمشيه مع الفطرة الانسانية حتى أصبح ٩٠٪ من سكان مصر يدينون بالاسلام كما ان وجود الأزهر الشريف على ارض مصر ومن تخرج فيه من علماء المسلمين ودعاته كان سببا رئيسيا فى تعميق المنهج الاسلامى والمبادىء الاسلامية فى نفوس المصريين بل فى نفوس المسلمين جميعا وبالتالى فان شريعة الاسلام كانت مطبقة فى مصر منذ الفتح الاسلامى حتى منتصف القرن التاسع عشر حينما بدا الخديو اسماعيل فى تطبيق بعض التشريعات الفرنسية فى مصر ثم جاء الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ وبدات الحكومات منذ ذلك التاريخ تطبق التشريعات الوضعية فى معظم القوانين المصرية فيما عدا الأحوال الشخصية ثم ظهر الامام الشيخ حسن البنا فى سنة ١٩٢٨ مناديا باعادة تطبيق احكام الشريعة الاسلامية فى مصر ، واسس جماعة الاخوان المسلمين التى انتشرت شعبها فى مصر وفى العالم العربى بشكل لم يسبق له مثيل وجذبت عددا كبيرا من الشباب المصرى الذى انضم اليها ايمانا منهم بالاسلام وبحثا عن المنهج الجديد ثم بدات الحكومات المصرية فى الاربعينات تتصدى لهذه الدعوة بعنف وشدة بالغين مما الجا الاخوان المسلمين الى العنف دفاعا عن انفسهم ثم اغتيل الشهيد الامام حسن البنا فى سنة ١٩٤٨ وعقب اغتيال رئيس الوزراء المصرى محمود فهمى النقراشى بدات سلسلة من الاعمال العنيفة بين الحكومة والاخوان حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فاتخذت سياسة المهادنة مع جماعة الاخوان المسلمين الى ان حدثت واقعة المنشية فى سنة ١٩٥٤ والتى اطلق فيها الرصاص على الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وفى أعقاب ذلك الحادث بدات حكومة الثورة سلسلة من الاجراءات العنيفة القمعية الشرسة ضد جماعة الاخوان المسلمين بشكل لم يسبق له مثيل فاودعت منهم أعدادا كبيرة فى السجون ومارست أعمال التعذيب الوحشى ضد المعتقلين منهم مما أضطر عددا كبيرا منهم للهجرة الى عديد من الدول العربية والاسلامية التى رحبت بهم وتركتهم يمارسون دعوتهم الاسلامية فكان ذلك سببا فى انتشار الاخوان المسلمين فى عديد من الدول العربية والاسلامية بعد ان منع نشاطهم فى مصر منعا باتا ، وافاء الله على بعضهم من فضله فنجحوا فى تكوين شركات اسلامية ونشاط اقتصادى متعدد النواحى كان نجاحه باهرا ثم عادت حكومة

الثورة في مصر الى البطش بالاخوان المسلمين مرة أخرى في النصف الثاني من الستينات بشكل عنيف وجائر متجاوزة كل الحدود الانسانية المالوفة الى ان انتقل الرئيس جمال عبدالناصر الى جوار ربه . وتولى الرئيس السادات حكم مصر في سنة ١٩٧٠ فكانت التيارات اليسارية والماركسية قد استشرت في مصر استشراء كبيرا وخاصة بين شباب الجامعات المصرية وفي صفوف النقابات العمالية وفي اعقاب مظاهرات الطلبة سنة ١٩٧٢ اجتمع الرئيس الراحل انور السادات مع قيادات مجلس الشعب وكنت واحدا منهم شاهدا على ما دار في هذه الاجتماعات من مناقشات طويلة حول مقاومة المد الشيوعي واليساري بين طلبة الجامعة حيث انتهى القرار الى إنشاء الجماعات الاسلامية في الجامعات المصرية كوسيلة للتصدى للتيارات اليسارية الماركسية . وتبرع بعض اعضاء مجلس الشعب لهذه الجماعات اذكر منهم المهندس عثمان احمد عثمان ومحمد شاهين رحمه الله .. ومحمد عثمان اسماعيل محافظ اسيوط السابق واخذت الجماعات الاسلامية تنتشر بين صفوف طلبة الجامعات وفي الريف المصري والمدن المصرية حتى تجاوز عددها عشر

« البقية ص ٩ »



تتمة رأى المعارضة

جماعات اسلاميه اتخذت كل منها منهجا إسلاميا مميزا عن الأخر، وفقدت الحكومة المصرية او الاتحاد الاشتراكي العربي بمعنى ادق (التنظيم السياسي الوحيد للثورة في ذلك الوقت) اتصاله بهذه الجماعات الاسلامية والتي اتخذ بعضها استخدام العنف للتصدى للحكومات المصرية بحجة أنها لا تطبق الشريعة الاسلامية حتى كانت حادثة المنصة المشهورة والتي كان نتيجتها اغتيال الرئيس الراحل محمد انور السادات اثناء العرض العسكرى في ٦ اكتوبر سنة ١٩٨١ ، والذى اعقبه اجراءات قبض وقمع واسعة النطاق قامت بها الحكومة المصرية ضد الجماعات الاسلامية المنتشرة في الجامعات المصرية والمدارس الثانوية وفي ربوع الريف وفي انحاء المدن ، ثم اخذت هذه الاجراءات تخف تدريجيا ولكنها مازالت مستمرة بين حين واخر حتى وقتنا هذا .

اردت بهذا السرد التاريخي الموجز لتاريخ الحركة الاسلامية في مصر ان أمهد لأول معركة انتخابية تخوضها التيارات الاسلامية متجمعة تحت لواء قائمة التحالف الاسلامي الذى ضم الأحرار والاخوان والعمل والذى أصبح تيارا شعبيا ينتظر أن يحصل على اغلبية المقاعد في مجلس الشعب ويشكل الحكومة الجديدة باذن الله ، وليس هذا تمنيا او تحليقا في افق الخيال ولكنه واقع سياسى ملموس للشعب المصرى كله والسياسة هى فن الواقع وفن الممكن ، ويرتكز هذا التصور على الاسباب الآتية :

● أولا : ان المد الاسلامي ظهر في مصر في اعقاب هزيمة ١٩٦٧ المريرة حيث ايقن الناس في مصر انهم بعدوا عن منهج الله ودينه (دين الاسلام) فاصبحت عيشتهم ضنكا واظهر الله لهم اياته في هذه الهزيمة المنكرة .

● ثانيا : ان علماء الازهر الشريف بداوا يدعون الناس في المساجد وفي المؤتمرات الى اتباع منهج الله وسنة رسوله حتى يرفع الله عنهم هذا الضنك ويحييهم حياة طيبة .

● ثالثا : ان أعضاء الجمعيات الشرعية المنتشرة في ربوع مصر وكذلك جمعية الشبان المسلمين بداوا جميعا ينبهون الناس ويدعونهم الى تطبيق أحكام الله وشرعه وسنة رسوله للخروج من المازق الاجتماعية والازمات الاقتصادية وسوء الحال الذى تتعرض له البلاد ويعاني منه الشعب .. وان هذه الدعوة الاسلامية التي اشترك فيها وساهم في نشرها الازهر الشريف وعلماؤه الأجلاء ، والاخوان المسلمون ، والجماعات الاسلامية ، والجمعيات الشرعية ، وخطباء المساجد ، التى يزيد عددها على ٦٠ الف مسجد ، وجمعية الشبان المسلمين ، كل اولئك ساهموا مساهمة فعالة في المد الاسلامى التى شهدته مصر في الثمانينات بشكل لم يسبق له مثيل .

● رابعا : حزب الاحرار الذى بدا كمنبر سياسى في سنة ١٩٧٥ وكان الملمح الاول لبرنامجه هو ان الشريعة الاسلامية هى المصدر الأساسى للدستور والقانون ثم اصدر في سنة ١٩٨٢ جريدة النور الاسلامية لتوضيح المنهج الاسلامى القويم في كل مجالات الحياة ، ثم تقدم عن طريق نوابه في مجلس الشعب وعن طريق الشيخ صلاح ابو اسماعيل عضو المجلس بالتعديلات المطلوبة في القانون المدنى لمنع الفوائد الربوية ، ثم عاد في سنة ١٩٨٥ وبدا حوارا مفتوحا مع الجماعات الاسلامية تولى امره الداعية الاسلامي النابه الاستاذ الحمزة دعبس المحامى وكيل حزب الاحرار ورئيس مجلس ادارة جريدة النور وصاحب فكرتها ومؤسسها من خلال حزب الأحرار تولى سيادته إدارة هذه الندوات التاريخية التى تقاطر عليها شباب الجامعات الاسلامية وائمة الدعاة الاسلاميين وعلى راسهم الشيخ صلاح ابو اسماعيل والشيخ يوسف البدرى والشيخ د . المرملوى وغيرهم حتى أصبح الامر منتدى اسلاميا مستمرا ينهل فيه الشباب من منهل الإسلام العذب وكانت النتيجة ان اقتنعت بعض قيادات الجماعات الاسلامية الشابة بضرورة انضمامهم الى حزب الاحرار وقيد أسمائهم في جداول الناخبين لاختيار من يمثلهم من نواب مجلس الشعب ممن يؤمنون بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية كمخرج وحيد لمصر من الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التى تمر بها حتى انضم إلى حزب الاحرار عدد كبير من قيادات الجماعات الاسلامية كجماعة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والقطبيين ، وجماعة انس بن مالك وعلى راسهم الشيخ يوسف البدرى والشيخ عبد الله الغوابى والاستاذ صبرى نور ، وبدا التعاون الوثيق بين حزب الاحرار

وجماعة الاخوان المسلمين واللقاءات المستمرة بينهما لتوحيد الجهود من اجل الدعوة الاسلامية وإبراز المنهج الاسلامى . كما بدأت بعض قيادات الجماعات الشرعية فى الانضمام الى حزب الاحرار مثل الشيخ محمد عرفان والشيخ الدسوقى ابراهيم والشيخ صلاح العنانى وغيرهم مما ادى الى دعم الدعوة الاسلامية وتجمعها تحت لواء حزب الاحرار بعد ان عدل برنامجه واصبحت الشريعة الاسلامية هى المصدر الوحيد للتشريع واصبح هدف الحزب تطبيق احكام الشريعة الاسلامية .

● خامسا : انضمام التيارات الاسلامية الى الاحزاب السياسية المصرية كالحزب الوطنى ، وحزب الوفد ، وحزب العمل ، وحزب الامة واخيرا حزب التجمع اى ان المشاهد فى الواقع السياسى المصرى ان كل الاحزاب السياسية بلا استثناء قد احتوت فى نطاقها بعض العناصر الاسلامية وخاصة بعد ان عدل الدستور المصرى واصبحت الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع .

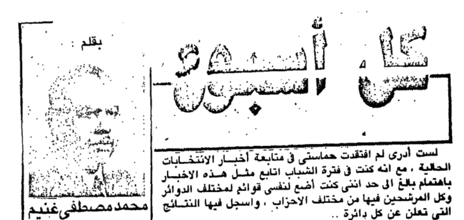
● سادسا : الداعية الاسلامى الكبير الشيخ صلاح ابو اسماعيل نائب رئيس حزب الاحرار وعضو مجلس الشعب كان من اهم العوامل ومن ابرز العناصر التى دفعت بالتيار الاسلامى الى قبة مجلس الشعب كما انه كان محركا قويا لاقناع قادة الفكر الاسلامى بالانضمام الى الاحزاب السياسية على اساس ان المنهج الاسلامى يدعو الى الدين والدنيا وانه منهج عبادة وعمل وان العمل السياسى يتضمن الدين الاسلامى الحنيف بكل مقوماته ، وقد نجح فى ذلك نجاحا كبيراً حينما اقنع الاخوان المسلمين بدخول انتخابات مجلس الشعب فى سنة ١٩٨٤ فى قائمة حزب الوفد ونجح منهم تسعة اعضاء فكانت ظاهرة اسلامية تاريخية تستحق التسجيل وتعتبر من اعمال الدعوة الاسلامية الهامة التى انجزها الداعية الاسلامى الشيخ صلاح ابو اسماعيل الذى وهب حياته وفكره وماله لنشر هذه الدعوة الاسلامية لا فى مصر وحدها ولكن فى كل ربوع الدنيا باسرها ولو ان تجربة الاخوان المسلمين مع الوفد قد تعثرت هذا العام وخرج معظم النواب من اصحاب الدعوة الاسلامية من حزب الوفد وانضموا الى تيار التحالف الاسلامى . بالرغم من هذا التعثر فالذى لاشك فيه ان تجربة الوفد مع الاخوان المسلمين ظاهرة تاريخية تستحق التسجيل وتستحق الاعجاب فى نفس الوقت ..

● سابعا : ان الرئيس حسنى مبارك وفقه الله وسدد خطاه لم يتردد لحظة واحدة فى السماح للتيارات الاسلامية بدخول الاحزاب السياسية بل انه والحق يقال حينما سالته عن رايه الشخصى فى الحوار الذى يعتزم حزب الاحرار اجراءه مع الجماعات الاسلامية فى حفل الشاى الذى اقيم فى قصر القبة بمناسبة انتهاء دورة مجلس الشورى قال سيادته فورا : « ياريت » اى ليت هذا الحوار يتم لما فيه من مصلحة كبيرة للجماعات الاسلامية كما انه حينما اجتمع مع قيادات حزب الاحرار فى عام ١٩٨٣ وطالبه الداعية الاسلامى الاستاذ الحمزة دعبس وكيل حزب الاحرار بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية اجاب الرئيس قائلا ، انه يرحب بذلك .. « وانه رئيس مسلم لدولة اسلامية » ... ولكن الأمر بيد مجلس الشعب فهو السلطة التشريعية التى تقر القوانين ، وتلك هى مسئوليته وان القوانين إذا عدلت بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية فانه سيقرها ويصدرها ، ولذلك فان فضل الرئيس مبارك فضل لا ينسى وسيذكر له التاريخ انه اول رئيس مصرى يرحب بالتعديلات القانونية لتطبيق احكام الشريعة الاسلامية ..

تلك هى قصة التيار الاسلامى القوى الذى ظهر بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر الحديث والذى تبوأ مكانه فى كل الاحزاب السياسية بلا استثناء وعلى راسها التحالف الاسلامى الكبير الذى يخوض المعركة الانتخابية مع الاحرار ومع العمل فى قوة وصلابة وإيمان والذى شد انتباه شعب مصر باكمله بل شد انتباه العالم الاسلامى والغربى والشرقى على السواء ونحن نتوقع باذن الله ان شعب مصر باغلبية كبيرة سيصوت باذن الله مع مرشحى التحالف الاسلامى الكبير ليتبوأ اغلبية مقاعد مجلس الشعب ويشكل اول حكومة مصرية تعود الى تطبيق احكام الشريعة الاسلامية التى غابت عن مصر ما يزيد على قرن من الزمان حتى تتالق مبادىء الدين الاسلامى الحنيف ويطبق منهجه القويم السليم فى كل مجالات التشريع والحياة فى مصر لتخرج مصر من ازمتها مرفوعة الراس مطمئنة الضمير تسير على طريق سوى سليم لتحقق لهذا الشعب السعادة والرفعة والاطمئنان فى الدنيا والآخرة باذن الله .

مصطفى كامل د .





كل أسبوع

بقلم : محمد مصطفى غنيم

لست أدرى لم افتقدت حماستى فى متابعة أخبار الانتخابات الحالية ، مع انه كنت فى فترة الشباب اتابع مثل هذه الاخبار باهتمام بالغ الى حد اننى كنت أضع لنفسى قوائم لمختلف الدوائر وكل المرشحين فيها من مختلف الاحزاب ، واسجل فيها النتائج التى تعلن عن كل دائرة ..

خواطر انتخابية

لن أطعن فى نزاهة كل انتخابات قبل ان تجرى مثلما يفعل البعض ، كما انه ليس لدى أى اعتراض على شخصية أى مرشح ، اذ لا اخفى اننى لم أعد اهتم كثيرا بمعرفة هؤلاء المرشحين بعد ان اصبحت العملية الانتخابية تجرى بنظام القوائم وعدم اقتناعي بانه النظام الامثل لانتخاب اعضاء البرلمان ، رغم كل ما بذله البعض فى محاولة تبرير الأخذ بهذا النظام رغم مخالفته لكل دستور صدر فى مصر ، منذ بدء الحياة النيابية الى اليوم ..



وحتى بعد التعديل الذى ادخل مؤخرا على هذا النظام بناء على اقتراح لأحد نواب الحزب الوطنى واقرار البرلمان له باغلبية كبيرة ، وهو أمر كان متوقعا من برلمان يتمتع فيه الحزب الحاكم باغلبية ساحقة ، ذلك التعديل الذى انتج نظاما غريبا يجمع بين اسلوب الانتخاب بالقائمة ، واسلوب الانتخاب الفردى لاتاحة الفرصة للمستقلين عن الاحزاب ، فانني مازلت عاجزا عن هضم هذا النظام الجديد الذى لم يحل المشكلة ، بل لعله زادها تعيقدا ..

لا ازال اسائل نفسى بين حين وآخر : لماذا لم يتضمن الاستفتاء العام الذى دعا اليه الرئيس حسنى مبارك لابداء رأى الشعب فى موضوع حل البرلمان السابق ، سؤالا آخر للمواطنين عن رأيهم فى النظام الذى تجرى به العملية الانتخابية الجديدة ، ولاسيما ان عددا ضخما من الكتاب والصحفيين ، وخاصة فى الصحف القومية ذاتها اعربوا علنا وفى اكثر من مناسبة عن عدم رضائهم عن نظام الانتخاب بالقائمة والمطالبة بالعودة الى نظام الانتخاب الفردى باعتباره اكثر بساطة ووضوحا وفهما لدى جماهير الناخبين فى مصر .. ولو حدث مثل هذا الاستفتاء الى جانب ابداء الرأى فى حل البرلمان بعد ظهور عدم دستورية النظام الذى انتخب مجلس الشعب المنحل على أساسه ، لكان ذلك أفضل لانه كان كفيلا باظهار الرأى الذى يفضله اغلب المواطنين ، واسكات الاصوات التى تعارض النظام بالقائمة ..

وبمناسبة الحديث عن طرق الانتخاب ، والحديث الذى دار حول الاستشهاد بنظام الانتخابات فى المانيا الغربية فيما يتعلق بالنسبة المئوية من الاصوات التي يتعين على كل حزب الحصول عليها ليصبح من حقه الفوز بمقاعد برلمانية ، وهل تكون هذه النسبة هى ٥٪ أم ٨٪ أو اكثر أو أقل من ذلك ، فانني اقترح على المسئولين الذين ضربوا المثل بما يحدث فى المانيا ان يبحثوا أولا ادخال نظام آخر اساسيا فى انتخابات المانيا الغربية ، حيث يعطى هذا النظام لكل ناخب صوتين ، أحدهما يستطيع ان يعطيه لأى مرشح فرد يختاره ، والثانى يمنحه للحزب الذى يفضله ولو لم يكن هذا الناخب الفرد عضوا فيه ..

وبهذه الطريقة يتاح لكل ناخب ان يوزع الصوتين الممنوحين له بين مرشح مستقل أو من حزب آخر ، وبين الحزب الذى يؤيده وان كان لا يؤيد المرشح الذى اختاره الحزب ..

وعلى اية حال فانني مازلت اعتقد ان الانتخابات القادمة ربما كانت آخر انتخابات تتمسك فيها السلطات بنظام القوائم الحزبية ، ولاسيما اذا جاء حكم قضائى آخر يؤكد عدم دستوريته !

مشكلة الأمية .. متى نعالجها جديا ؟

لو احصينا عدد الآراء والمقالات والبحوث التى نشرت عبر السنوات الماضية عن مشكلة الامية الخطيرة التى تعتبر وصمة عار فى جبين أية دولة ، لاستوعبتها الاف الملفات والمجلدات ومع ذلك فان كل الحكومات المتوالية التى تعاقبت على حكم مصر وقفت عاجزة عن حل هذه المشكلة التى نجحت فى القضاء عليها دول صغيرة ليس لديها ولو جزء صغير من الامكانات التى توجد لدينا ..

صحيح ان فى برامج وزارات التربية والتعليم اعتمادات غير قليلة تحت بند مكافحة الامية وصحيح أن جهودا كثيرة بذلت ومحاولات لاحصر لها نفذت من أجل تحقيق هذا الهدف .. ولكنها جميعا فشلت حتى فى ابقاء نسبة الامية فى مصر عند المستوى الذى بلغته منذ سنوات ، لان كل الدلائل توحى بان هذه النسبة فى ازدياد مطرد .. رغم ان جامعاتنا تخرج لنا عشرات الالوف كل عام من حملة الشهادات العليا على اختلاف انواعها ..

فما هو السر فى هذا العجز المستمر عن مواجهة مشكلة هى فى رأيى المشكلة الأولى فى دولة تسعى لاستعادة مكانتها بين الدول التى تتصدر الآن ركب التقدم العلمى ؟.

لابد ان نقول ان السبب فى هذا الفشل الدائم فى القضاء على مشكلة الامية هو عدم الجدية فى معالجتها والاكتفاء بتقارير واحصاءات زائفة من مختلف مراكز محو الأمية فى مختلف المناطق عن عدد الذين اجتازوا امتحانات محو الامية وهذه الاحصاءات يقدمها العاملون فى هذا المشروع الذين يمثلون هيئة المنتفعين بمكافآت وحوافز مقابل هذا العمل .. ولكن اصحاب الضمائر بينهم قليلون للاسف ، واغلبهم يقدم أوراق امتحانات صورية اشترك هو فى تزييفها ، وقد تلقيت رسائل عديدة من بعض اصحاب الضمائر الحية يكشفون فيها عما يحدث من تحايل وتلاعب فى مراكز محو الامية لاظهار نتائج لا تمت للحقيقة بصلة !

ان مشكلة محو الامية لابد من التصدى لها بكل قوة وجدية ، وان توضع تحت أيد أمينة مخلصة لوطنها ، لان محو الأمية الى جانب ما له من صورة حضارية مشرفة ، كفيل فى حد ذاته بالمساعدة على حل الكثير من المشاكل الاخرى التى يعانى منها المجتمع المصرى ، كتنظيم النسل ، ومكافحة الامراض ، وخفض معدل الجرائم ، والحرص على النظافة ، لان الشخص المتعلم ولو قليلا سيكون اكثر وعيا بدوره فى مكافحة هذه المشاكل ، الى جانب مايكتسبه من احترام لنفسه ولوطنه ..

لعب الاطفال ونصيبها فى مشروعات الاستثمار ؟

أليس من الغريب انه رغم كثرة المشروعات الاستثمارية التى نسمع عن تنفيذها فى مصر كل يوم ، ومئات بل وآلاف الملايين من الجنيهات التى خصصت لها ، فاننا لم نسمع الى الآن عن مشروع استثمارى واحد قرر أصحابه تخصيصه لصناعة لا تحتاج الى قدر كبير من التكنولوجيا المتطورة – فى البداية على الاقل – وهى صناعة لعب الاطفال ؟

لماذا لم يفكر أى مستثمر فى اقتحام هذا الميدان الذى مازلنا فقراء فيه ، رغم ان زبائن مثل هذا النوع من الصناعات يبلغون الملايين من اطفال مصر وابائهم ، الذين يضطرون الى شراء لعب الاطفال المستوردة مهما كان ثمنها مرتفعا .. ؟

ان الجزء الاكبر من مصانع الشركات الاستثمارية يعمل فى مجال الصناعات الاستهلاكية واكثرها تكتفى بانتاج سلع غذائية أو سلع كمالية يمكن الاستغناء عنها .. ولا شك ان لعب الاطفال ضرورية جدا فى زيادة وعى الطفل واكسابه الكثير من المعلومات والمعرفة ، وخاصة اللعب الحديثة التى تمثل رواد الفضاء وغيرها من الموضوعات العلمية التى تنمى مدارك الصغار ..

واذا كانت هيئة الاستثمارات تقدم مقترحاتها وتوجيهاتها لبعض الراغبين فى استثمار اموالهم فى مصر ، فلماذا تعد دراسات جدوى لاقامة مصانع للعب الاطفال فى مصر لعرضها على هؤلاء المستثمرين ؟



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٨٧

في مؤتمر قائمة التحالف بالجيزة

تابع اللقاء : أسامة الكرم

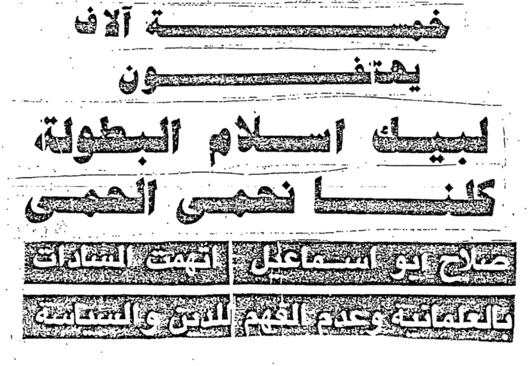
شهدت مدينة وردان بالجيزة عيدا كبيرا احتشد فيه اكثر من خمسة الاف مواطن لحضور المؤتمر الاسلامي الذي عقده مرشحو التحالف الاسلامي في الدائرة الثانية بالجيزة احتشد ابناء الدائرة دون ان تجمعهم الميكرفونات ولا الرشاوى الانتخابية ولا الهدايا . لكن جمعتهم الالفة والمحبة لشريعة الله في ليلة شتاء باردة امتلات حرارة الايمان الدافئة النابعة من الاعماق تسأل الله ان يمد مرشحي التحالف الاسلامي بروح من عنده وان يؤيدهم بنصره المؤزر .

وقبل اقامة المؤتمر الكبير التقى فضيلة الشيخ صلاح ابواسماعيل باهالي مدينة برطس وسط في استقبال شابي جارف وتعالت هتافات ابنائها يحيا العلم ويحيا الدين يحيا صلاح ابواسماعيل ثم تحدث معهم حيث اكد ان هذا الحب الذي جمع بين اهل المدينة العريقة وفضيلته يرجع للمقدسات التي تعارفوا وتعاهدوا عليها مع فضيلته . وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، والمقصود هنا بالتعارف ان تتعرفوا على مواقفي من العقيدة الاسلامية وهل اقول لا اله الا الله وانا مستعد لدفع حياتي ثمنا لها

ماهو موقفي من القران .. هل ضيعت الفرصة ام طالبت باعلاء كلمة الله وهل كان طريقي سهلا ام وعرا وان كان وعرا فهل صبرت وهل اثر في التهديد وهل صادمت في سبيل الله اقوى الرءوس ، فيوم قال السادات لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين لم اشعر الا وانا ممتحن فهو رئيس الجمهورية وخلفه الجيش والشرطة وانا عبد ضعيف

لا حول لي ولا قوة وتذكرت قوله (ص) خير الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ، وتذكرت عندما قلت لكم اعطني صوتك لتصلح الدنيا بالدين فإما ان اكون صادقا في ذلك او كاذبا . فقدمت استجوابا في المجلس واتهمت السادات بالعلمانية وعدم فهم الدين والسياسة والذين سمعوا كلمتي في جامعة القاهرة وطنطا والاسكندرية سمعوا مني هذا القول حين هاجمت السادات واتهمته بذلك وهذا

بفضل الله ومنته . قل لا تمنوا على اسلامكم قل الله يمن عليكم ان هداكم للاسلام . من اجل ذلك جئت اليوم لكي اذكركم بان السلطة التشريعية تحتاج لمن يقولون لله نعم حتى نستطيع تنفيذ مشاريع القوانين التي قننت طبقا للشريعة الاسلامي .



عصام العريان : نطالب بعودة مصر الى صبغتها الاسلامية

عبدالفتاح رالى : لا للديون ونعم للأيدى المتوضئة

سيد السوهاجي : المعركة معركة صناديق ولن نتركها ولو قاتلونا بالرصاص

وفى الطريق لمدينة وردان توافدت عشرات السيارات خلف فضيلة الشيخ صلاح حتي تجمعت اكثر من مائة وخمسين سيارة امام مركز شباب وردان التى اقيم بها مؤتمر شعبى ضخم شهده اكثر من خمسة الاف مواطن من مختلف ارجاء الدائرة ليستمعوا لكلمات مرشحى التحالف الاسلامى بقائمة حزب العمل .

الصبغة الاسلامية

وبدا الاستاذ محمد عثمان (مرشح اوسيم) كلمته بتلاوة ، محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم ، وبقوله (ص) ، مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد ، أيها الاخوان الكرام هذه هى قضيتنا التى من اجلها نجاهد من اجلها نكافح ان نعيد هذه الامة لسيرتها الاولى الى صبغتها الاسلامية بعد ان صبغوها بصبغتهم الشهوانية ، البهيمية ، المادية وقد نفثوا بسمومهم فى جميع المجالات فهذه هى قضيتنا وهذه الانتخابات فرصة لسن القوانين لعودة هذه الامة الى ما كانت عليه .

ثم تحدث الحاج سعد حجاج (مرشح بشتيل) : قائلا ما جئنا لمنصب دنيوى فكل هذه عرض من اعراض الدنيا الزائل وما عندكم ينفد وما عند الله بلق ، جئنا لنعلن على الملا اننا لانبغى جاها ولا سلطانا ونريد عزة وكرامة لامتنا التقينا على محبة الله وطاعته وتعاهدنا على نصرة الله وشريعته .

جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا ايها الاحباب معا على الطريق الى العدل الاسلامى والى مجلس نيابى يلتزم بحق الله والمواطنين .

ماذا نريد ؟

ثم تحدث الاستاذ عبدالفتاح رالى (مرشح بهرمس) ونقيب المعلمين بالجيزة : متسائلا من نحن ؟ وماذا نريد ؟ نحن الاخوان ونريد هذه البلاد اسلامية لا شرقية ولا غربية لان الحزب الحاكم افسد علينا الحياة فالشعب يقول لا للديون ونعم للايدى المتوضئة ، وهنا تعالت هتافات عائد عائد يا اسلام .. سائد سائد يا قران .

ثم اكد الحاج سيد جبه (مرشح الوراق) رئيس الجمعية التعاونية للانشاء والتعمير اننا نعمل جميعا ونطالب الحكومة والشعب ان يلتف حولنا لانقاذ البلاد وتطبيق الشريعة للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بعد ان جاءوا بالديون والمعونة والهموم فلننظر للاصلاح الزراعى والصناعى والى ان يكون هناك حق وحرية للفرد والمجتمع بالغاء القوانين السيئة السمعة .

جربوا الاسلام

ثم تحدث د. محمد زكى بشندى (مرشح كرداسة) وجه الشبه بين موقفه اليوم وموقف سيدنا عثمان بن عفان حين قال ايها الناس انكم بحاجة الى خليفة فعال لا الى خليفة قوال . ولهذا فنحن ندعوكم الان لحظيرة الاسلام لانه هو الحل لقد جربتم جميع النظم الاشتراكية والراسمالية تحت مسميات مختلفة حتى وصلنا الى ما نحن فيه من ازمات وديون ، نقول لكم جربونا مرة واحدة كما جربتم غيره وستسعدون كما سعد اسلافنا بحكم الاسلام .

ثم اوضح سيد السوهاجى امين مساعد حزب العمل بالجيزة : ان لكل مواطن صوتين الاول لقائمة من قوائم الاحزاب والثانى لمرشح فردى له رمز فلا بد من اختيار لحزب واحد ومستقل واحد فاذا ما اعطى الصوت لحزبين او لاكثر من مستقل يبطل الصوت ، واوصى المواطنين بان المعركة معركة صناديق ولهذا لن نتركها ولو قاتلونا بالرصاص .

وهنا انشدت الجماهير

لبيك اسلام البطولة كلنا نفدى الحمى
لبيك واجعل من جماجمنا لعزك سلما
لبيك وان عطش اللواء سكبنا له الدما .

هذه دعوتنا

ثم تحدث د. عصام العريان قائلا ان مبادئنا احب الينا من عشيرتنا واهلينا واننا فى سبيل الله نستعذب السجون والمعتقلات لاننا نطلب الاجر والثواب من الله العظيم ، انها دعوة الاسلام الذى علمنا ان نتقدم الصفوف لان الاسلام دين ودولة دين شامل فيه المصحف والسيف والقانون والاقتصاد ومنهج حياة فالرسول زعيمنا والقران دستورنا. والله غايتنا والجهاد سبيلنا والموت فى سبيل الله أسمى امانينا هذه الدعوة لم تقدم شعارات انما قدمت المثل فقتل الامام حسن البنا ايام الملك وشنقوا فى صحراء مدينة نصر شباب وقيادات الاخوان وفى السجن الحربى ذاق الاخوان اشد اساليب التعذيب وما فرطوا فى شىء من دينهم او مبادئهم ، فنحن نريد ان يتصدر الرؤساء صفوف المصلين حتى يكونوا قدوة لهم ونطالب بقطع دابر المفسدين حتى نفسح الطريق للمصلحين ، نحن نريد ان نيد للشباب البيت المسلم اننا تتمزق قلوبنا على الشباب حيث تمضى السنوات الطوال انتظارا لطابور العمل فاين المشاريع الانتاجية . افسحوا الطريق للشباب فانهم سيقودون الامة نريد المجتمع المسلم المتعاطف المتعاون نريد الشعب المسلم الذى يطبق الاسلام .

ثم تحدث فضيلة الشيخ احمد طراد مؤيدا باسم علماء الازهر قائمة التحالف الاسلامى واكد ان تأييد هذه القائمة الاسلامية نابع من صدق هؤلاء الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه ولهذا ندعوكم باسم الله ورسوله لاحياء هذه الدعوة انهم فتية امنوا بربهم اذ قاموا فقالوا ، ربنا اتنا من لدنك رحمة وهيء لنا من امرنا رشدا .

اسجد لله شكرا

وكان مسك الختام كلمة فضيلة الشيخ صلاح ابواسماعيل المرشح الفردى فى الدائرة فقال : من حقى ان اشعر ببرد الراحة وحلاوة الاستقرار واسمحوا لى ان اتحدث بنعمة الله على واشهد الله انى فى هذا الا اتحدث عن النفس وانما اتحدث بنعمة الله على العالمين ، واما بنعمة ربك فحدث ، فالاخوان اليوم يدخلون الانتخابات على قائمة حزب العمل ولقد تحدثت فى مأتم استاذنا الشيخ صالح عشماوى حيث هوى علما فقد اراد السادات ان يعزل الاخوان حين اصدر قانونا بسقوط اى جريدة او مجلة بموت صاحبها وبهذا تتوقف ، الدعوة ، فقلت للاخوان وانا خادمهم ولقد تعلمت منهم الكثير بعد ان غالب الدمع ان كل قانون يوضع الان هدفه عزلكم يا رجال فلتسلكوا طريقكم لان الاسلام علمنا ان ننصر الحق فأى بأس ان يكون لنا وجه حزبى وقلب اخوانى اسلامى فحين اسلم نعيم بن مسعود طلب منه الرسول (ص) ان يكتم ايمانه وان يعمل بنصرة الحق وبعد ان فقد الاخوان طريقهم للدعوة من خلال مجلة الدعوة فلابد من سياسة شرعية تغير الاحوال ودعوتهم لحزب الوفد بعد ان اخذنا منه المواثيق لكننا وجدنا فيه عذرا وكنت قد سبقتهم الى الهيئة العليا فلما واجهت العلمانية فى عقر دارها كنت عبئا باسلامى عليهم ففصلونى واستمررت فى دعوتى للاسلاميين والاخوان فى طول البلاد وعرضها بدعوتهم الى دخول الانتخابات للسلطة التشريعية فليس من المعقول ان ننجح فى تغيير الدستور فى المادة الثانية ونجحنا فى تقنين الشريعة الاسلامية وان نتوقف عند هذا الحد بعد ان واجهتنا عقبة عدم موافقة اعضاء المجلس على تنفيذ ذلك ملتزمين بالحزبية على حساب الواجبات الاسلامية ، وهاهم الاخوان استفادوا من تجربة الوفد ودخلوا بشروط تحفظ لهم مكانا كبيرا بعد ان دخلوا الوفد ناخبين لا مرشحين ، ومنذ قليل اعتذرت عن الترشيح مع الحزب الوطنى وقلت لقياداته انه ليسرنى ان اكون خادما للحزب الوطنى فى مقراته لو طبقتم الشريعة ونسأل الله ان يعز الاسلام بكم وهذه دعوة النبى (ص) لعمر بن الخطاب ومن قبل رأيت صفاء المهندس ابراهيم شكرى وصدق جهاده لتطبيق الشريعة فى البرلمان والان حينما ارى الجحافل تتحرك من المراكز الاربعة للدائرة لتخوض المعركة اسجد اليوم لله شكرا على استجابته لدعوتى وهدفى هو ان يكون فى المجلس نواب يجيبون حين يسألون ماذا قال ربكم قالوا خيرا .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصرنا

بقلم الشيخ : عبدالله الغوابي

مصرنا !

حديثنا اليوم عن الانتخابات وقد بدات صحف الحكومة بنشر وعودها ومنجزاتها وما حققته من نجاح مع إخفاء كل السلبيات وكذلك بدأ الوزراء بإصدار قرارات برفع اسعار شراء السلع الزراعية من الفلاحين وكذلك تشبيع السوق بالسلع التى تحتاجها الاسر من ارز وعدس ولحوم وفراخ ومكرونة ودقيق وخضراوات عن طريق المجمعات .

كذلك بدات رئاسة الاحياء فى كل المدن بإصلاح بعض المرافق ورصف الطرق واصلاح حال المياه والكهرباء فى كل الاحياء والمدن .

ومن اجلك يامصرنا اقول : لماذا يحدث كل هذا فى هذه الاوقات وتتساءل الجماهير هل هذه رشوة للانتخابات وبعد ان ينتهى المولد تعود ريمة لعادتها القديمة ولماذا لايكون هذا الحال على مدار العام وبعض الجماهير كان منطقها ياريت طول العام انتخابات !

وبعض الجماهير تتساءل لماذا تقوم صحف الاهرام والاخبار والجمهورية والمساء وبعض المجلات مثل المصور وأكتوبر بالدعاية لاعضاء الحزب الحاكم بطريق مباشر وبأسلوب مقزز للنفس رغم ان هذه الصحف مؤسسات وان جريدة الحزب الحاكم هى صحيفة « مايو » ؟

فإن دل هذا الاسلوب على شيء فإنما يدل على أنهم اصحاب منافع شخصية فهم وراء السلطة فى كل الأزمان والعهود .

والاكثر من ذلك ان بعض المحافظين وخاصة من كان يعمل منهم فى هيئة الشرطة او القوات المسلحة أصدروا تعليمات لتنظيم اسلوب الدعاية وكأنهم مازالوا فى الخدمة العسكرية وأن جماهير الشعب جنود تحت إمرتهم وواجب عليهم السمع والطاعة فقط وليس من حقهم الاعتراض على التعليمات و.. صدرت التعليمات من اللواء / سعد الشربينى محافظ الدقهلية وهذه التعليمات تنص على عدم وضع الملصقات على جدران وحوائط المنازل والمساجد والمصالح الحكومية وعدم وضع لافتات على بوابات بعرض الطرق والشوارع وكذلك عدم لصق إعلانات على أعمدة الإنارة والتليفونات وكذلك منع المسيرات الشعبية .

وكل المرشحين بالدوائر الثلاث بالدقهلية يتساءلون إذا كانت التعليمات تمنع كل هذا فكيف تتم الدعاية وأين تلصق الاعلانات وتعلق اللافتات ياسيادة المحافظ ؟

وكلنا نعلم إنك سوف تتغاضى عن هذا أمام إعلانات ولافتات ومسيرات الحزب الحاكم حفاظا على منصب المحافظ فقط . رغم انك ياسيادة المحافظ حاكم لمحافظة الدقهلية يجب العدل بين الجميع وأن لصق الاعلانات ووضع اللافتات والمسيرات شيء طبيعى جدا ولا يشكل أى خطورة على الوطن . وكيف تفسر ماحدث فى انتخابات ١٩٨٤ م واشتراك سيادة المحافظ فى الدعاية وتأييد مرشح الحزب الوطنى بالحضور وإقامة السرادق ونصب البوابات على طول الطريق مما حمل مجلس المدينة بالمطرية مصاريف كثيرة .

وقد طلب منى بعض الجماهير بالخروج للإعلان والدعاية بالميكرفونات بعد ان رفض ضابط المباحث انذاك ان أخرج للإعلان عن موعد المؤتمر الخاص بحزبى بالمطرية فإذا تعرض لهم أفراد الشرطة فسوف يكون لهم موقف لانعرف نتائجه ولكنى رفضت الخروج على النظام العام رغم أن الحزب الوطنى يستخدم كل الوسائل الممنوعة للإعلان والدعاية لمرشحيه وكذلك من اجل المحافظة على كل فرد من ابنائك يامصرنا . فضابط المباحث أخ لنا جميعا وكل فرد من أفراد



الشرطة شقيق لنا جميعا وكل فرد من الجماهير حبيب لنا جميعا وواجبى ان احافظ على الجميع بلا استثناء .

واحمد الله إذ مرت الانتخابات السابقة بالمطرية والقرى المحيطة بها فى سلام وأمان . وبعد الانتخابات سمعت بأن مشاجرات قد وقعت فى بعض الدوائر الأخرى بسبب احتكاك افراد الشرطة ببعض الجماهير واستطيع أن أنسب السبب للتعليمات الجائرة التى يستثنى منها الحزب الحاكم فقط .

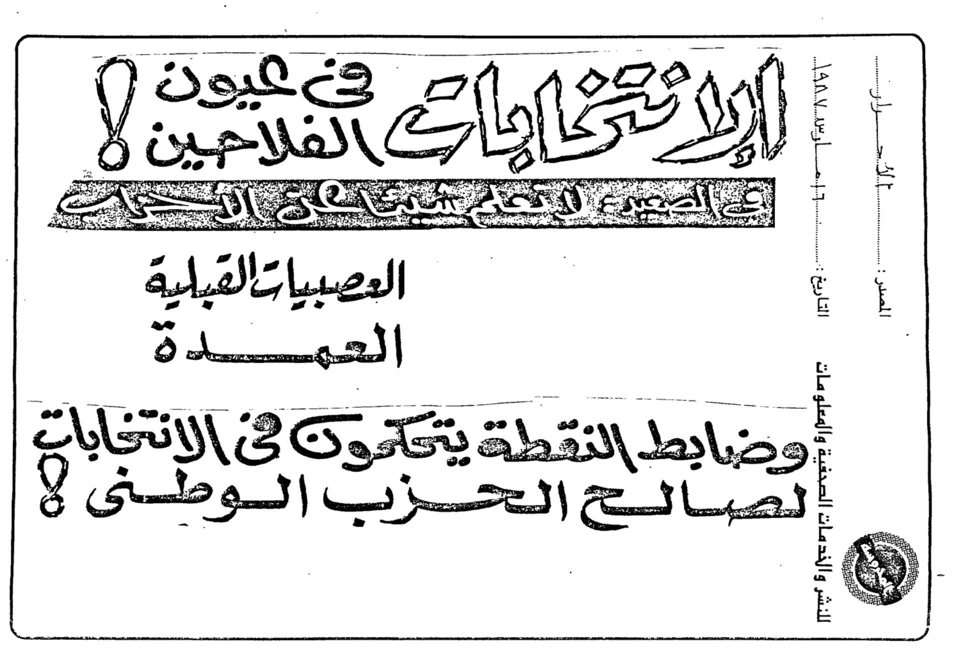
مصرنا ! إذا كان كل مايحدث بسبب منع الدعاية والاعلان لاحزاب المعارضة فبأى أسلوب يقوم المرشح بالدعاية لنفسه وشرح برنامج حزبه وأين تلصق الاعلانات والدعاية ؟!؟!

اقول لكل مسئول بالمحافظات إرفعوا ايديكم عن الانتخابات تمر بسلام بين المواطنين ولسنا فى حاجة لمساعداتكم فتدخلكم هو سبب كل النكبات بين الجماهير . والله معك دائما يامصرنا .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٦ مارس ١٩٨٧



الانتخابات في عيون الفلاحين !

في الصعيد : لا نعلم شيئاً عن الأحزاب

العصبيات القبلية

العمدة

وضابط النقطة يتحكمون في الانتخابات لصالح الحزب الوطني !



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ مـــارس ١٩٨٧

أكثر المحافظات أُمِّيَّةً وفقراً تُصوِّت للحزب الحاكم !

بعد مرور عشر سنوات على تعدد الاحزاب وبعد تجربة انتخابات مجلس الشعب بالقائمة النسبية فى ١٩٨٤ وبعد قرار رئيس الجمهورية بحل هذا المجلس واقرار انتخابات جديدة فى ظل قانون جديد يسمح للمستقلين بدخول هذه الانتخابات خاصة بعد الغاء مقعد المراة .. نجد انفسنا امام قضية هامة هى مدى مشاركة الفلاح المصرى فى الانتخابات من خلال رؤيته للاحزاب السياسية ..

واختارت « الاحرار » بعض القرى فى الصعيد والتقت بالفلاحين فى كل مكان وتحدث البعض وخاف البعض الاخر وانكر الجميع معرفتهم بالأحزاب السياسية فى مصر واكدت الغالبية على انتخاب ماتريده الحكومة ويامر به العمدة أو شيخ البلد او بتعبير ادق « يعلم على الورقة التى بها الاسم التابع للحكومة » .

انها الحقيقة المرة فى الصعيد .. واقع اليم يعيشه الفلاح المصرى .. لايعرف شيئا عن تجربة عمرها عشر سنوات من حياة مصر .. لايعرف شيئا عن الأحزاب ولايسمع الا عن اشخاص الحزب الوطنى الذين كانوا فى الاتحاد الاشتراكي ويمرون عليهم فى القرى فى مواسم الانتخابات ويجتمع لهم العمدة ويوددهم ويطالبهم بانتخاب « البيه » بتاع الحكومة .

اكدت الدراسة التى اعدها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ان لانتخابات مجلس الشعب فى عام ١٩٨٤ معايير خاصة للتصويت عن طريق الناخبين فى اقاليم مصر تتمثل فى محددات اجتماعية واقتصادية وسياسية .

ففى الفيوم اعلى نسبة امية على مستوى الجمهورية كانت اعلى المحافظات اصواتا لصالح الحزب الوطنى حيث بلغت ٩٢.١٥٤٪ من مجموع اصواتها الصحيحة بالاضافة الى ان المحافظة تتزايد بها نسبة جماعات الفقراء بين محافظات الجمهورية ..

□□ وهذا يؤكد مدى الضغط الاقتصادى والاجتماعى الواقع على المواطنين فى محافظة الفيوم .. من اجل ذلك تذهب اصواتهم لحزب الحكومة ..

توضح الدراسة ايضا ان اقل ثلاث محافظات فى نسبة التحضر وهى الشرقية والمنوفية والمنيا حيث تصل فيها نسبة الريف الى حوالى ٨٠٪ نجد ان التصويت فيها زاد على نسبة ٥٠٪ ..

وهذا يبين مدى تاثر الريف المصرى بالمتغيرات السياسية بصرف النظر عن تجاوبه الفعلى مع الأحزاب الموجودة ومدى معرفته بها .

تجولت « الاحرار » فى بعض قرى بنى سويف وتحدثت مع الفلاحين الذين اكدوا انهم لايعرفون شيئا عن الاحزاب .. بل يعرفون اشخاصا ينتخبونهم كل مرة .. كما يقول طه عبدالسميع سلطان من قرية « باها » ويؤكده محمود محمد احمد عندما قال : الحكومة هى التى تنفع البلد وليس لى اى معرفة عن اى حزب مما تقولون .

اما اسماعيل محمد ـ فلاح فيطالب بانتخاب الحزب الوطنى وهو الحزب الوحيد الذى يعرفه .

وفى لقاء آخر مع محمود شعبان ـ من قرية باها وحاصل على ليسانس لغة عربية بجامعة الأزهر قال عن الأحزاب : « من حق الشعب أن يحل مجلس الشعب » واكد ان الأحزاب كلها كويسة وبيدافعوا عن الشعب مثل حزب التجمع وحزب الوفد اما فاروق طه عبدالمجيد فلاح فيقول « زينا زى الناس كلها .. اللى يعلموه الناس هنعمله » .

ويقول « ابو الخير جابر عبود » طالب بتربية الفيوم « نحن نعرف احزاب الوفد والأحرار والعمل ولكننا نؤكد على دور الاخوان المسلمين وهم الذين يؤيدون الكتاب والسنة » .

ومن عزبة الجعيدى يقول رجائى محمد عويس « الرجل الصالح الذى تختاره الدولة ويختاره الحزب الوطنى هو الذى ننتخبه ونعرف ايضا حزب المعارضة » .

وتقول السيدة « ام احمد » من قرية « باها » ننتخب الناس اللى يهتموا بالشعب ـ الناس الصالحة وطبعا نسمع عن الأحزاب .

خوفا من البوليس

ويؤكد محمد عبدالحميد عبدالجواد « ان الحزب الوطنى هو حزب الحكومة » وفى قرية ابشنا ـ يقول سعد قرنى ـ فلاح ومن عزبة الحاجر بني سليمان « لانسمع عن الانتخابات ولانعرف الاحزاب وبيدونا ورقة ونعلم عليها ثم قال « اتركونى لوحدى .. انا لا اريد أن اذهب لمركز الشرطة واتبهدل » .

ويقول محمد سيد احمد ـ انا لاعرف شىء عن السياسة وعايزين مصلحة البلد .

التقت الاحرار ببعض الفلاحين فى مركز ابشواى بمحافظة الفيوم وتحدث « محمود عمر السيد » فلاح « العمدة فى

بلدنا له دور كبير فى وقت الانتخابات ولانعرف شيئا عن الأحزاب حيث يرسل لنا العمدة شيخ الخفر لنلتقى به مساء ويأمرنا بانتخاب الناس بتوع الحكومة واذا طالبنا بحل مشاكلنا فى الرى والزراعة يوعدنا بقعدة مع النائب وقد شاهدنا فى المرة السابقة ناس بيقولوا من حزب المعارضة ، فلم نقابلهم ولانعرف احد فيهم » .

واضاف سيد عبدالجواد فلاح - يجتمع العمدة مع ضابط النقطة مع شيخ البلد مع الاعيان ويحددوا ويقسموا البلد ويتم توزيع الفلاحين على اللجان فى انتخابات وبالأمر يذهب الفلاحون لاعطاء اصواتهم للحكومة » .

وانتقلت « الأحرار » الى مركز مغاغة بمحافظة المنيا وعاشت مع الفلاحين وآرائهم حول الاحزاب السياسية واتجاهاتهم فى الريف بالصعيد .

ويقول « عبدالحميد ابراهيم » فلاح « عندنا العائلات الكبيرة لها دور كبير فى الانتخابات فيأثرون على اصوات الفلاحين ونحن نقدر هذه العصابيات لانها تخدم جموع المواطنين فى القرية » ويضيف احمد فؤاد « فلاح » : « عندنا احزاب ولكن ليس لها دور لأن الفلاحين لايعرفون شيئا عنها » .

□□ هذه جولة استطلاعية لبعض قرى الصعيد اكدت اتجاهات الفلاحين ورايهم فى الأحزاب السياسية ومعايير انتخاب المرشحين لمجلس الشعب ويؤكد مدى تاثير الامية والفقر والعصبيات القبليه .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٨٧

مرشح قائمة الحزب الوطنى بالمنوفية يحيل عمال مصنعه الى محكمة الجنح

قام عبدالمقصود حمزة عضو مجلس الشعب السابق ومرشح قائمة الحزب الوطنى الديموقراطى بسرس الليان منوفية فى الانتخابات القادمة ـ بإحالة عمال مصنع الزجاج الذى يمتلكه مع والده إلى محكمة الجنح .

كان العمال قد طالبوا بالحقوق العمالية لهم ولزملائهم مثل التامين :لشامل على أجورهم الحقيقية واشراكهم فى التامين الصحى وغلاء المعيشة المقرر لهم عملا بنص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ وكذا الاجور المستقطعة منهم .

وبعد ان عرض الامر على مكتب علاقات الوسط الذى قام بالاشتراك مع تفتيش وزارة القوى العاملة وتبين ان صاحب المصنع متهرب من دفع الاقساط الحقيقية عن الاجور الفعلية لجميع عماله منذ تعيينهم وتم ابلاغ الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية التى اوقعت الحجز على شركة حمزة وفروعها استيفاء لحقوق الهيئة والتى اثبت البحث والتحقيق تلبسه متهربا من دفعها .

وردا على مطالبة العمال بحقوقهم قام صاحب العمل بفصل العمال الشاكين واحيل أمر فصلهم أمام القضاء العالى بعد فشل المساعى الودية وأصدر القضاء كلمته بالغاء الفصل والزام صاحب العمل بأن يؤدى أجور العمال المفصولين .. إلا ان صاحب العمل أصر على عدم تنفيذ احكام القضاء لما له من نفوذ واتصالات حتى ساءت حالة العمال وتشردت اسرهم ـ ولما وجد العمال انه لا فائدة مع صاحب العمل وضرب عرض الحائط بالقوانين والاحكام القضائية وبدا التلاعب اجبرهم فى ظروفهم هذه على توثيق اقرارات وتنازلات عن جميع شكاواهم والاحكام الصادرة لصالحهم مقابل شىء من حقوقهم .

وتمكن العضو ووالده من رفع دعوى خصومة ضد الهيئة العامة للتامينات لرفع الحجز عن شركته وفروعها وضاع على التامينات الاجتماعية مايزيد على ١٢ الف جنيه ـ ولم يتمسك بحقه إلا المواطن فاروق ابراهيم الخضرى فاقام عليه النائب دعوى وجنحة تبديد رقم ٢٠١١ لسنة ١٩٨٥ ثم قضت محكمة الجمالية ببراءة المواطن من التهمة ومازالت حقوقه ضائعه عند النائب ووالده .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات :
المصدر : الأحرار
التاريخ : ١٦ مارس ١٩٨٧



لماذا رشحنا هؤلاء ..؟

هؤلاء هم رجال التحالف الاسلامى .. رجال مخلصون لعقيدتهم .. ثابتون على مبادئهم .. من اجل كلمة الحق .. ذاقوا الكثير من التعذيب .. وقدموا العديد من التضحيات .. لم يخافوا جبروت السلطة وارهاب الحكام .. ومن اجل ان يكون ، الاسلام هو الحق تقوم جريدة الاحرار بتقديم هؤلاء الرجال الى القراء ..

عبد الله [illegible] .. أصغر معتقل في عهد عبد الناصر

حمزة دعبس : رفع التناقض بين القوانين الحالية والاسلام

اعداد :
صالحة علام
اسامة الكرم
محمد الفقى
جمال شوقى



من يدافع عن قوانين الشريعة المحبوسة داخل المجلس ؟

الاستاذ الحمزة دعبس المحامي ورئيس مجلس ادارة جريدة النور الاسلامية ، مرشح المقعد الفردى بالدائرة الاولى محافظة الجيزه ... يقوم برنامجه الانتخابى على المناداة بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية واتخاذ منهج الله شريعة ومنهاجاً .

ويوضح الاستاذ الحمزه دعبس فكرة برنامجه الانتخابى بقوله : ان فكرة البرنامج واضحة جدا ، وهى تقوم على اساس تطبيق الشريعة الاسلامية فى مصر ثم فى العالم الاسلامى كله ، وذلك بان يتم رفع التناقض بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية فى المرحلة الاولى ، وفى ظل هذا الانسجام بينهما يمكن تطبيق كافة المناهج الاسلامية فى شتى مناحى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية وغيرها .

وعن كيفية رفع التناقض بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية ، فيرى ان هذا التناقض يتم رفعه بواحدة من اثنتين ، الاولى مناقشة القوانين التى تم تقنينها طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية فى مجلس الشعب الذى كان بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ .. تلك اللجان التى شكلت من علماء الاسلام وفقهاء القانون الوضعى من اساتذة الجامعات ورجال القضاء وبعض الشخصيات العامة وتمكنت من اعادة تقنين كثير من القوانين طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية وهذه تقتضى فترة طويلة نظرا لكثرة المواد وتشعبها والثانية ان يكتفى بتعديل بعض المواد فى قانون العقوبات تقام بها الحدود الاسلامية ومايصاحبها من تعزيزات ويلغى بها نظام الربا فى القانون المدنى .

● وعن التعديلات التى تمت بالنسبة لقانون العقوبات والقانون المدنى يقول : قمنا فى حزب الاحرار باعداد مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات ليصبح بمقتضاه قانونا اسلاميا كاملا .. لم نكن فى حاجة الى الغاء هذا القانون بكامله وانما عدلنا منه ٥٦ مادة فقط واوردنا محلها ٤٤ مادة تم بها صياغة حدود السرقة بقطع يد السارق والحرابه بالقتل او الصلب او بقطع الايدى والارجل بخلاف ، وجلد شارب الخمر وجلد الزانى غير المحصن ورجم الزانى المحصن وجلد القاذف طبقا للايات الواردة فى صلب القران الكريم وبالشروط التى اتفق عليها فقهاء المسلمين .

● ويضيف : وقد قدمنا هذا المشروع الى مجلس الشعب عن طريق الدكتور المرحوم اسماعيل معتوق عليه رحمة الله الذى قدمه بدوره الى مجلس الشعب الذى احاله الى لجنة الشكاوى والمقترحات برئاسة المرحوم محمود ابو وافيه الذى كتب تقريرا عنه اكد فيه انه لافلاح ولانجاح لمصر الا بتطبيق هذا المشروع ، واحاله الى مجلس الشعب الذى احاله مرة أخرى الى اللجنة التشريعية التى لم تتخذ فيه اى اجراء واصبح فى حاجة الى تحريكه والدفاع عنه .. وبالنسبة للقانون المدنى فلم نكن فى حاجة الى تعديل مواده البالغة ١٤٠٠ مادة تقريبا سوى ثلاث مواد فقط هى التى تبيح الربا وقد عدلناها بمشروع قانون أخر يمنع الربا ويقدم الحل البديل وسلمناه لفضيلة الشيخ صلاح ابواسماعيل فى ذلك الوقت الذى قدمه فى سنة ١٩٧٩ ولم يتخذ تجاهه اى اجراء وهو فى حاجة ايضا لمن يدافع عنه .

● وقد قدمنا كذلك قانونا لالغاء قانون الاحوال الشخصية وهذا مع بداية صدور جريدة النور .. وهو يعيد الحال الى ماكان عليه طبقا لقانون الاحوال الشخصية الذى صدر سنة ١٩٢٥ ، ١٩٢٩ والذى لم يسبب للبيت المصرى المشاكل التى سببها القانون الجديد من هدم كثير من الزيجات بعد قيامها .

الشيخ عبدالله الغوابى

وضمت قائمة التحالف بالدقهلية الشيخ عبدالله الغوابى المدرس بالأزهر وابن المرحوم الشيخ عبدالرازق الغوابى الذى توفى بايدى زبانية التعذيب فى الستينات حيث كان عضوا بارزا فى جماعة الاخوان المسلمين .. والشيخ عبدالله ـ الغوابى الذى اعتقل وعمره ١١ عاما بعد ان اتم حفظ القرآن ـ حاصل على الاجازه العالية من كلية الدراسات الاسلامية والعربية ـ ويستكمل حاليا رسالة الماجستير . حتمية تطبيق الشريعة الاسلامية . واثبت ان الاسلام هو الحل الوحيد لانهاء مشاكلنا الحالية .

ويرى الشيخ عبدالله الغوابى ان المهمة الاساسية لعضو مجلس الشعب هى مراقبة تنفيذ احكام الله فى كافة القوانين التى تصدر عن المجلس .. ولهذا فهو ينصح المسئولين بتذكر حديث النبى صلى الله عليه وسلم ، كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته ، فالحاكم راع لشعبه ومصالحه ، وقداسته لوطنه وايمانه الاول والاخير بالله سبحانه وتعالى .

وللشيخ عبدالله الغوابى نشاط كبير وملحوظ فى خدمة ابناء الدائرة وضواحيها من اهالى المنزلة والمطرية والجمالية وميت سلسيل .. فقد سبق وتقدم بمشروع لاقامة محطة لتحلية المياه بمدينة المطرية .. دقهلية لتكون نواة لمحطات اخرى فى باقى احياء المنطقة ولكن المحافظة رفضت التصريح بتخصيص قطعة ارض لذلك !! رغم وجود تبرع من احدى الشركات الاجنبية باقامة المشروع !!

ويؤكد فضيلته ان مشاكل الصرف الصحى ورصف الطرق الرئيسية ، وايجاد التوازن الحقيقى بين اسعار المحاصيل الزراعية ومصاريفها .. هى اهم مادفعه لترشيح نفسه لينتزع حقوق اهل دائرته بالاضافة الى اصلاح خط التعليم ـ معروف ان الشيخ عبدالله الغوابى سبق ان رشح فى الانتخابات الماضية وحصل على اصوات كبيرة تكفى لدخوله المجلس إلا ان القيود الموضوعة فى قانون الانتخابات مثل شرط الـ ٨٪ اعاق تمثيله لابناء دائرته داخل المجلس .

الشيخ يوسف البدرى

اما فضيلة الشيخ يوسف البدرى المرشح الفردى بدائرة جنوب القاهرة بتاييد التحالف الاسلامى فقد تخرج فى كلية دار العلوم عام ١٩٥٩ وبدا نشاطه الدينى مبكرا بالانضمام الى شعبة الاخوان المسلمين بمدرسة احمد عرابى الثانوية بالزقازيق وساهم فى انشاء عدة معاهد للدعوة والعديد من المساجد ، هذا بالاضافة الى كتاباته القيمة بالصحف والمجلات المختلفة .

وقد قام فضيلته بالعديد من الاسفار خارج البلاد لدراسة احوال المسلمين فى ايران وتركيا كما انه يسعى جاهدا عن طريق الزيارات المتكررة لوقف القتال بين ايران والعراق ، ويقوم بمساندة الشعب الافغانى فى جهاده .

● مدعو لالقاء بحث حول مفهوم



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٨٧

التربية في الاسلام بالملتقى الاسلامى بالجزائر هذا العام .

● خاض الانتخابات من اجل ان تكون كلمة الله هى العليا بتطبيق شرع الله وحتى يكون كل منا امنا فى وطنه وعلى كل مقدساته ومعافى فى بدنه من كل داء وعنده قوت يوم له ولعياله .

● وبرنامجه لتحقيق ذلك على المستوى العام تطبيق احكام الشريعة بدلا من القانون الوضعى .

● تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم على اساس التواصى بالحق والنهى عن المنكر والسمع والطاعة للحاكم مالم يأمر بمعصية فإن امر بمعصية فلا سمع ولاطاعة .

● تكوين مجلس شورى من علماء الاسلام ليكونوا بطانة خير يضم العلماء المتخصصين كل فى مجاله للاستعانة بارائهم فى تشريعات الحلال والحرام .

● إحلال راى جمهور الفقهاء محل راى الاغلبية باعتبار ان الفقهاء اهل النظر والاجتهاد واتخاذهم اهلا للحل والعقد مع اعادة النظر فى الاحزاب بوضعها الحالى .

● اعادة النظر فى نظام الشورى عن طريق الاستفتاء وجعله نظاما اسلاميا وتطبيق شروطه .

● تحقيق الاصلاح الاقتصادى المتمثل فى الغاء الربا بكافة اشكاله وتوسيع الرقعة الزراعية واستثمار الارض والخامات الطبيعية وتعويم سعر الجنيه وعودة سوق الأوراق المالية وتمليك القطاع العام للعاملين فيه والعودة للنظام الاسلامى فى المرابحة والمساومة والمضاربة والبيع بالتقسيط وبيع السلم محل الربا فى الداخل والخارج وذلك لتشجيع رؤوس الأموال من والى البلاد .

● رفع الدعم غير المباشر باعطائه نقدا للمستهلك مباشرة .

● القضاء على ازمة الثقة بين الملاك والمستاجرين ومنع استغلال احدهما للآخر .

● احترام حرية الملكية وتنظيم موارد بيت مال المسلمين من الزكاة والصدقات وانفاقها فى مصارفها الشرعية وللحاكم ان يتخير التدابير اللازمة بمشورة العلماء لسد العجز والغاء النظام الضريبى المستورد .

● تحويل المصارف والاستثمارات الى الشكل الاسلامى .

● انشاء مصرف اسلامى عالمى مساهم لجلب المدخرات للمجتمع الاسلامى لتشجيع الانشاء الاسلامى محليا وعالميا .

● اعادة جدولة الديون الربوية وتحويلها الى نظام اسلامى صرف قدر الامكان .

● واعادة النظر فى سياسة الاعلام اذاعة مسموعة ومرئية وصحافة ومسرحا وتاليفا وبرامج وسياحة داخليا وخارجيا واستبعاد مايخالف الاسلام منها ، وتجريمه .

● اعادة النظر فى السياسة التعليمية وتعديل المناهج حسب تعاليم الاسلام واعادة النظر فيما يدرس ومن يدرس فى مدارس البنات وتذكير مدارس البنين والغاء الفترة الثانية فى مدارس البنات وجعل الدراسة اياما ثلاثة لكل فترة من الفترتين بالتبادل .

● انشاء وزارة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر للقضاء على المخالفات الشرعية .

● بناء القوات العسكرية على اساس من التقوى والقوة التكنولوجية وجعل الوزارة باسم وزارة الجهاد .

● اقامة العلاقات الخارجية على اساس ان مصير الناس جميعا الى الاسلام تحت ظل قوله تعالى « ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين » .

دكتور وحيد أحمد صادق

اما الدكتور وحيد أحمد صادق فهو مرشح قائمة التحالف (فئات) فى دائرة مصر القديمة وهى الدائرة الثانية بمحافظة القاهرة ، ويعمل طبيبا بمستشفى ام المصريين .

والدكتور وحيد صادق دخل فى الحياة السياسية منذ ان كان عضوا باتحاد طلاب جامعة عين شمس وعضوا بمكتب الجامعات باللجنة المركزية . ولقد قام بتمثيل الشباب المصرى فى مؤتمرات شبابية عديدة فى دول عربية مثل تونس والمغرب وسوريا واخرى اجنبية مثل الكونغو وفرنسا .

وحاليا هو عضو منظمة العفو الدولية ومؤتمر السلام العالمى .

وهو يتضامن مع أفراد قائمة التحالف فى منهجهم الاسلامى وسعيهم الحثيث لتطبيق الشريعة الاسلامية وتقنين القوانين المصرية بما يتمشى مع الشريعة الاسلامية السمحة ، ويطالب بأن يكون منصب شيخ الأزهر بالانتخاب حتى يكون الأزهر مستقلا ليمارس دوره القديم بقوة وفاعلية داخل المجتمع المصرى .

أما على المستوى السياسى فهو يطالب بجعل منصب رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر وكذلك جميع المناصب التنفيذية الاخرى بدءا من المحافظ وحتى رؤساء المدن .

محمد توفيق قاسم

اما المرشح الثانى عن العمال فى قائمة التحالف الاسلامى فى دائرة جنوب القاهرة . محمد توفيق قاسم . رئيس قسم بقطاع الشئون الادارية بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج فيرى ان الهدف الاساسى له هو تطبيق الشريعة الاسلامية لكى يستطيع المجتمع الاسلامى ان ينهض من كبوته ويصلح من امره دنياه واخرته .

يقول : محمد توفيق قاسم . ان الناخب المصرى عليه ان يكون لديه تصور مناسب للمرشح الذى سيختاره لمجلس الشعب . ومالذى سوف يحقق ان شاء الله للاسلام وللمسلمين . وذلك على اسس ومعايير اخلاقية ودينية نسعى . إلى تحقيق المصلحة العامة للجميع .

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير فى حلوان لاقامة مركز اسلامى كبير يضم مسجدا . مسجد الهدى الاسلامى . ومستشفى مجهزا طبيا ، وفصول تقوية لطلبة المدارس ومركزا لتحفيظ القرآن ودارا للمناسبات .

د . فؤاد عبدالمجيد

اما الدكتور محمد فؤاد عبدالمجيد رئيس قسم امراض النساء والولادة بمستشفى كفر الشيخ العام . عضو جماعة الاخوان المسلمين ورأس قائمة التحالف الثلاثى بكفر الشيخ فيرى ان الدعوة الى تمكين حكم الله فى الارض متمثلا فى تطبيق الشريعة الاسلامية والاهتمام بتربية الفرد المسلم . تاتى فى مقدمة اهتماماته وماسوف يطالب بتنفيذه ان شاء الله .

ويركز د . محمد فؤاد عبدالمجيد على ضرورة اطلاق الحريات السياسية بدون قيود .

عادل درغام

وفى الاسكندرية يتقدم التحالف الاسلامى . عادل درغام . خريج المعهد العالى للخدمة الاجتماعية عام ١٩٨٢ والذى يعتبر من انشط شباب الاسكندرية فى تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين بصفته عضوا فى العديد من الجمعيات الخيرية بالاسكندرية

ويطالب عادل درغام بضرورة انشاء صندوق قومى للشباب خاص بحل مشكلة الاسكان التى تعتبر عنق الزجاجة لحل مشاكل الشباب

محمد موسى الغرباوى

وضمت قائمة التحالف الاسلامى

بالدائرة الثانية . ميت غمر . بمحافظة الدقهلية . محمد محمد موسى الغرباوى . المفتش بوزارة التموين .

يرى موسى الغرباوى ان المشاكل المستعصية التى تواجه مصر لاحل لها سوى الاسلام فقد خاضت مصر العديد من الحلول الا هذا الحل الذى هو تطبيق شرع الله فى ارضه .

كما يطالب موسى الغرباوى بالغاء قرار وزير التموين رقم ٨٥/١٦٨ والخاص بتنقلات مفتش التموين وكذلك انصاف حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة .

خالد الزعفرانى

وقد رشح التحالف الاسلامى فى المقعد الفردى بدائرة كفر الشيخ خالد الزعفرانى احد الوجوه الاسلامية التى تتمتع بشعبية كبيرة داخل المحافظة . فقد اعتقل اربع مرات وعذب على ايدى مراكز القوى فى الستينات والسبعينات وبالرغم من ذلك فلقد استطاع الحصول على درجة الماجستير من داخل المعتقل .

ولخالد الزعفرانى العديد من المؤلفات الاسلامية منها . دعوة الاخوان المسلمين وعبقرية ابناء جماعتها . و . عذاب القبر ونعيمه . و . لقاء ملك الموت



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ مــارس ١٩٨٧

الحيـــاد فى الانتخابـــات

بيـن تأكيـد الحكومـة وشكـوك المعارضـة

فى الوقت الذى تعلن فيه الحكومة حيادها فى الانتخابات فى نفس الوقت نجد كثيرا من الشكوك من جانب الأحزاب .

البعض يطالب بإدارة الانتخـابات بعيـدا عن اشراف وزارة الداخلية.. والبعض الاخر ينادى بتوقيع الناخب أمام صوته وتسجيل رقم بطاقته ـ شخصية كانت ام عائلية وعدم ظهور المسئولين التنفيذيين مع مرشحى الحزب الوطنى فى مؤتمرات دعايتهم ضمانا لجدية المنافسة .

د . احمد سلامة — ابراهيم شكرى — وحيد رأفت — خالد محيى الدين

□ الأحـزاب : توقيـع الناخـب فى جـداول الانتخابـات ضمـان للصـوت الصحيـح

□ إدارة الانتخابـــات : القانـون يمنـع هـــذا .. ولا اجتهـــاد مع وجـود نــص

نحن محايـدون

تحقيق : عبد العظيم الباسل

ما هى الضمانات المطلوبة اكثر من تلك الضمانات التى رتبها القانون والقرارات الخاصة بالانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية التى تكفل الحرية الكاملة للناخب عند الادلاء بصوته ـ هكذا يقول اللواء احمد راسخ مدير إدارة الانتخابات .

ويضيف قائلا : إن جميع الضمانات مكفولة للمرشحين سواء كانوا قوائم حزبية أو أفرادا .. وهى تبدأ من حضور مندوب عن المرشح فى كل لجنة انتخابية وتنتهى بوجود نفس المندوب فى عمليات فرز الأصوات التى تتم تحت إشراف رجال الهيئة القضائية .

مـاذا تقـول الأحـزاب

□ مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار . نحن نؤكد على كلام الرئيس مبارك الذى أعلنه فى زيارته المفاجئة لأسوان .. ونأمل ان يكون الحياد كاملا .. ومن أجل ذلك تقدمنا باقتراحات للرئيس مبارك ليصدرها فى شكل قرارات بقوانين :

اولها : تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ليشرف القضاء ليس على اللجان العامة فقط ولكن على اللجان الفرعية ايضا .

● ثانيا : إلغاء حالة الطوارىء خاصة فى فترة الانتخابات خوفا من أن يساء استخدامها .

● ثالثا : ضمان عدم اساءة استخدام بطاقات المرأة والتصويت بها من غير صاحبات الشأن !!

ومن هنا نقترح أن يتم الانتخاب بالبطاقة الشخصية او العائلية ثم تختم « بختم مميز » حتى لا يتمكن الناخب من الادلاء بصوته امام لجنتين !!

لا اجتهاد مع وجود نص

□ اللواء احمد راسخ مدير ادارة الانتخابات يعقب قائلا : الانتخاب بالبطاقة الشخصية وتسجيل رقمها أو ختمها اجراء لم ينص عليه القانون وهناك قاعدة قانونية تقول « لا اجتهاد مع وجود نص » .

وفى اعتقادنا ان هذه الاقتراحات من جانب الاحزاب هى اقتراحات غير عملية وغير منطقية ايضا .



□ **خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع يؤكد على وجهة نظر رئيس حزب** الاحرار ويطالب بتوقيع الناخب امام صوته او أن يضع « بصمته » بالنسبة « للأميين » حتى نتأكد من أن الصوت الذى أدلى به الناخب هو صوته الحقيقى .. وبذلك نحل المشكلة التى تظهر داخل اللجان خاصة التى يغيب عنها مندوبو المرشحين فيقوم اعضاء هذه اللجان بالتلاعب بالأصوات حسب مواهم !!

مطلوب حياد وزارة الداخلية

□ **اما الدكتور وحيد رافت ـ نائب رئيس حزب الوفد ـ فيؤكد على قضية** الحياد بقوله : يجب أن يكون من جانب الحكومة ودون تدخل جهات الادارة مركزيا او محليا خاصة وأن اللجنة التى تعلن نتائج الانتخابات يرأسها مساعد وزير الداخلية . وهى ـ ايضا ـ التى تقوم بحساب مقاعد كل حزب فى البرلمان وفقا لنسبة الأصوات الصحيحة التى حصل عليها .

ومن هنا نرى ضرورة الحياد الكامل من جانب وزارة الداخلية .

وإذا كان ذلك على المستوى المركزى ـ والكلام لنائب رئيس حزب الوفد ـ فإنه ينطبق كذلك على المحليات فى المحافظات فلا يجب أن يتدخل المحافظون ورؤساء المدن بالتأثير لصالح مرشحى الحزب الوطنى .. وعليهم أن يلتزموا بالحيدة الواجبة .

وهناك نقطة اخرى تتعلق بجداول الناخبين حيث يجب أن يحصل كل حزب على ادق وأحدث صورة لهذه الجداول لأن الجداول التى وزعت على الأحزاب لم تعدل منذ عام ١٩٨٤ وهناك وفيات كثيرة لم تستبعد ـ وايضا ـ اصوات صحيحة لم تضف إلى قوائم هذه الجداول !!

والقضية فى النهاية وكما يقول نائب رئيس حزب الوفد تتعلق بالمسئولية والشعور بها من جانب الادارة المشرفة على اجراء الانتخابات والتى من واجبها أن تطبق الحياد الايجابى لا السلبى !!

□ **اللواء احمد راسخ يعلق قائلا :** الشرطة لا علاقة لها بالعملية الانتخابية غير تامينها وتنظيم الاجراءات الخاصة بها من أعداد كشوف الناخبين وتلقى طلبات الترشيح .

أما سير العملية الانتخابية داخل اللجان وفى لجان الفرز فأمره متروك لاشراف القضاة فى حضور مندوبى المرشحين حيث تتم على مرأى ومسمع منهم .

وبالنسبة لأصوات السيدات اللاتى تخوف البعض من استخدام أصواتهن لغير صاحبات الشأن أؤكد أنه لن يسمح لأى سيدة بالادلاء بصوتها الانتخابى إلا بعد التأكد من شخصيتها وأن يكون أسمها مدرجا بجدول اللجنة التى تدلى بصوتها امامها .

واقول لمن يخشى من رئاسة مساعد وزير الداخلية للجنة إعلان النتائج تحسبا من التلاعب فى النتائج النهائية .. أنه يرأسها بالفعل ولكن هذه لجنة عليا لا تملك أن تعدل فى النتائج التى حصلت عليها الاحزاب وانما دورها هو تجميع ورصد النتائج التى أعلنت فى الـ ٤٨ دائرة حتى تقوم بحساب نسبة الـ « ٨ ٪ » التى لابد أن يحصل عليها الحزب الفائز .. وذلك لتوزيع المقاعد النيابية وفقا لعدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها الأحزاب الناجحة .

الدعايــة للحــزب الوطنى

□ **اما المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل فيحذر من إنحياز** المسئولين التنفيذيين إلى جانب مرشحى الحزب الوطنى ليقوموا بالدعاية لهم واستغلال مواقعهم التنفيذية فى خدمة المرشحين المنتمين إليهم .

واقول ذلك ـ والكلام لرئيس حزب العمل ـ من واقع تجربتى الانتخابية فى عام ١٩٨٤ حيث قام احد رؤساء المدن فى دائرتى الانتخابية ـ بالدعاية ضدى فى المساجد والمؤتمرات العامة لصالح منافسى من مرشحى الحزب الوطنى .

وهناك نقطة اخرى تتعلق بوسائل الاعلام فهى ذات تاثير كبير فى العملية الانتخابية .. لذلك لا يجب أن تعمل هذه الاجهزة فى خدمة مرشح على حساب المرشح الآخر . وينبغى عليها أن تعطى فرصا متساوية لرؤساء أحزاب المعارضة مقارنة بمرشحى الحزب الوطنى باعتبار إنها اجهزة عامة يملكها كل الأحزاب .

ونحن نرحب بتاكيد الرئيس مبارك على حياد الحكومة فى الانتخابات ونتمنى ان يسمعه المسئولون فى الحزب الوطنى خاصة وانه كان قدوة فى زياراته الاخيرة لأسوان وبور سعيد حيث لم يرافقه خلالها بعض الوزراء باعتبارهم ضمن قوائم المرشحين لعضوية البرلمان على قوائم الحزب الوطنى .

تـــأييد لا تـــأثير !

□ **الدكتور احمد سلامة وزير الحكم المحلى يعقب قائلا :** لا لوم على قيام عضو الحزب ايا ما كان موقعه وأيا ما كانت وظيفته فى أن يدعو بحماس لمرشح الحزب .

والمفروض ـ أيضا ـ على أى شخص ينتمى لأى حزب أن يكون عليه إلتزام أدبى بالدعاية لمرشح حزبه خاصة وأن نجاح الاحزاب ومدى قبول الشعب لها يقاس بعدد المقاعد التى حصل عليها الحزب فى مجلس الشعب .

وانما الممنوع والذى يخرج عن الحيدة أن يستغل الموظف امكانيات وظيفته التى تملكها الدولة فى تحقيق مكاسب لحزبه .

ومن هنا ينبغى أن يكون هناك فرق بين الحيدة والتدخل .. فالتدخل المرفوض هو استغلال المسئول التنفيذى لامكانيات وظيفته سواء كانت مادية أو أدبية للتأثير على أصوات الناخبين .

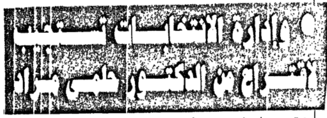
ويعنى وزير الحكم المحلى بالتأثير أن يرغم المسئول مرؤسيه على تغيير أرائهم دون إيمان واقتناع من جانبهم لصالح المرشح هذا أو ذاك .

ولكن اذا تمكن المسئول من اقناع مرؤسيه بسلامة ما يدعو إليه واقتنع المرؤسون بذلك .. فهنا لا يكون تاثيرا وانما تأييد واجب .

فالدعاية لمرشح الحزب إلتزام وواجب حزبى . وانما التاثير على الناخبين لصالحه هو المرفوض .

ويضيف وزير الحكم المحلى معقبا على المطالبة بإلغاء قانون الطوارىء فى فترة الانتخابات فيقول : لا نستطيع إلغاءه فالحاجة لتطبيقه مازالت قائمة .. ولكننا متفقون على عدم استخدامه فى المعركة الانتخابية لاسيما واننا لم نستخدمه من قبل .

اما بالنسبة لتشديد العقوبة فى جرائم الاعتداء على الحريات السياسية .. فنحن نؤيد ذلك ونطلب تشديد العقوبة لذلك على المتخاذلين عن التصويت فى الانتخابات النيابية أو غيرها من الانتخابات



وإدارة الانتخابات تستطلع اقتراح من الدكتور حلمى مراد

كتبت ..إيمان مصطفى :

بإقتراب موعد إجراء الانتخابات .. ظهرت مشكلة هامة بالنسبة لعدد مندوبى الأحزاب الذين سيقومون بعملية مراقبة سير العملية الأنتخابية داخل كل لجنة ، ومندوبى المرشحين للمقاعد الفردية والمنوط بهم القيام بنفس المهمة .

فقد كفل القانون لكل حزب حق ترشيح مندوب له فى كل دائرة تقدم لها بقائمة من مرشحيه .. وفى التعديل الأخير لقانون انتخاب مجلس الشعب والذى جمع مابين نظام المقعد الفردى بالاضافة إلى القوائم الحزبية .. اقر القانون ان يكون لكل مرشح للمقعد الفردى مندوب أيضا .. وأمام كثرة عدد المرشحين للمقعد الفردى والذى بلغ فى المتوسط نحو ٥٠ مرشحا بكل دائرة علاوة على قوائم الأحزاب .. فإن من المقرر طبقا لقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية أن تجرى القرعة من بين هؤلاء المندوبين سواء للقوائم الحزبية أو المقاعد الفردية بحيث يختار ٦ مندوبين من بينهم .

وقد قام المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل الأشتراكى بإبلاغ اللواء أحمد راسخ مدير الادارة العامة للانتخابات بهذه الملاحظة حيث أبدى الأخير استعداده لتقديم أى اقتراح من الممكن ان يساهم فى حل هذه المشكلة إلى مجلس الدولة للنظر فى الوضع القانونى له .

وبالفعل فقد أرسل الدكتور حلمى مراد الأمين العام للحزب خطابا رسميا لادارة الأنتخابات يتضمن أن تتم القرعة بالنسبة لمندوبى المرشحين للمقعد الفردى دون اشراك مندوبى القوائم الحزبية فى القرعة بحيث يبقون كمندوبين فى اللجنة وأن يستكمل العدد القانونى من بين مندوبى المرشحين للمقاعد الفردية .

وصرح الدكتور حلمى مراد .. بأن تعدد الأحزاب هو النظام السياسى للدولة وان لتلك الأحزاب عدد ٤٠٠ مقعد بمجلس الشعب فى حين أن المقاعد الفردية عددها ٤٨ مقعدا فقط .. ومن ثم يصبح من غير المنطقى ان يكون مندوبو الأقلية هم المراقبين للعملية الانتخابية !!



مرحلة جديدة لتحرك الأحزاب بعد مداواة جرحى القوائم !

كتب : عبد العظيم درويش

بدات الاحزاب السياسية مرحلة جديدة من مراحل تحركها خلال المعركة الانتخابية التى بدات ملامحها تتضح يوما بعد يوم : بعد ان كان نشاط الاحزاب فيما عدا الحزب الوطنى مقصورا خلال الفترة الماضية على مداواة « جرحى القوائم » ورأب الصدع الذى اصاب بعضها بسبب ترتيب هذه القوائم .

● ففى الحزب الوطنى يؤكد كمال الشاذلى الأمين العام المساعد للحزب الوطنى وامين التنظيم أن الحزب سيلتزم بكل الموضوعية خلال المعركة الانتخابية التى يؤكد على أنها ستكون منافسة شريفة بين جميع الاحزاب السياسية من أجل مصر وشعبها

● وفى حزب الوفد : يستعد الحزب لبدء حملته الدعائية فى صورة مؤتمرات شعبية تشارك فيها قيادات الحزب حيث سيعقد أول مؤتمر شعبى فى الفيوم يوم السبت القادم يشارك فيه فؤاد سراج الدين رئيس الحزب وجميع قيادات الحزب .

ويقول الدكتور عبد الحميد حشيش السكرتير العام المساعد للحزب انه تم اعداد جدول زمنى لعقد مؤتمرات شعبية - فى عواصم المحافظات - يشارك فيها جميع قيادات الحزب وذلك بدءا من يوم السبت القادم .

وقال أن لجنة الاعلام الانتخابى قد انتهت من طبع البرنامج الانتخابى للحزب والذى يرتكز على ٥ محاور اساسية هى الشريعة الاسلامية ، النظام الدستورى والانتخابى والسياسى ، الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى والربط بين الديموقراطية السياسية وبين الديموقراطية الاجتماعية . ، والسياسة الدولية والعربية .

● وفى التحالف : مازالت قيادات التحالف « العمل ، الاحرار ، الاخوان المسلمين . » يجرون اتصالات مكثفة لاستكمال قوائم مرشحيهم فى بعض الدوائر وذلك خلال الفترة المتبقية امامهم فى ضوء القانون « حتى يوم ٢٦ مارس الحالى » .

● وفى حزب الأمة : تؤكد كل الشواهد أن الحزب قد فقد الأمل فى تخطى عقبة الـ ٨ ٪ من اصوات الناخبين وبالتالى فقد اختفى مرشحو الحزب تماما عن الشارع السياسى حيث لم يتحرك مرشحو الحزب الوطنى حتى الآن !



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧

فى مطروح : كل القبائل تؤيد حزب العمل والمعلمون يقفون خلف نقيبهم سعد النحاس

فى بنى سويف : مثقفون ونقابيون على رأس قائمة حزب العمل تطبيق الشريعة الاسلامية

ابراهيم الجعفرى تصدى لجبروت المحافظ ، وتؤرقه هموم الفقراء

مطروح من : أنور الزغبى :

تضم قائمة حزب العمل الاشتراكى بمرسى مطروح ثلاثة من قيادات العمل السياسى بالمحافظة .

وتعتبر قائمة حزب العمل الاشتراكى اقوى قائمة بالمحافظة ، نظرا لثقل الوزن السياسى للمرشحين حيث تقف خلفهم كبرى قبائل مطروح ، فلكل مرشح منهم قبيلته التى تتنافس الادارات الحاكمة بالمحافظة على كسب ودها . وبذلك تكون المعركة فى مطروح من جانب واحد فقط طرفها حزب العمل الاشتراكى ، فى الوقت الذى تتخبط فيه قوائم الاحزاب الاخرى بما فيها قائمة الحزب الوطنى التى يدعمها المحافظ وحاشيته وادارته ، ولكن قوة قائمة العمل طغت على كل ما عداها نظرا لما يتمتع به مرشحو الحزب من تاييد شعبى طاغ . وياتى بقائمة الحزب .

(١) ـ ادريس هيبه جبر : فلاح ـ كان رئيسا لمجلس محلى مدينة مطروح دورتين متتاليتين واستقال وانضم لحزب العمل . وهو يشغل مركز الامين المساعد للمحافظة وسبق له الترشيح فى قائمة الحزب فى انتخابات ١٩٨٤ . وهو من ابناء قبيلة القناشات (على الاحمر) وهى من كبرى قبائل الصحراء الغربية ومارس العمل السياسى منذ عشرين عاما وكان عضوا بارزا بالاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب بمطروح .

(٢) سعد حسنين النحاس : فنات نقيب المعلمين بمحافظة مطروح وامين الحزب وعضو اللجنة التنفيذية .. وهو من ابرز قيادات العمل السياسى ورواده بالمحافظة ويرجع اليه الفضل فى تفتيت وازاله الاتفاقية القبلية التى كانت تاتى بمرشحين بالاتفاق مع العمد والمشايخ لا يمثلون المحافظة خير تمثيل فخاض والحزب الانتخابات الماضية ضد مرشحى الاتفاقية (الحزب الوطنى) مما فتح الطريق امام بقية الاحزاب لدخول الانتخابات هذا العام بابناء من القبائل .

(٣) غربال عكش عبد العزيز ـ فلاح ـ من قيادات قبائل السننه بمطروح عضو بالمجلس المحلى لمركز مطروح ... ويمارس العمل السياسى منذ الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى .. تؤيده قبيلته فى الترشيح للوقوف ضد طغيان الحزب الوطنى بالمحافظة .

ـ هذا ويركز المرشحون فى قائمة الحزب على المشكلات الرئيسية وامكانية حلها حيث يتعرض المواطنون بالمحافظة لعدد من المشكلات التى عجز عن حلها الحزب الوطنى وقيادته وابرز مشكلات المحافظة تتلخص فى الاتى :

- مشكلة مياه الشرب : التى تعانى المحافظة منها معاناة شديدة وخاصة فى فصل الصيف مما يعرض السياحة والمصيف للانهيار الشديد والتراجع عاما بعد عام وتهدف حلول المرشحين فى امكانية استكمال ، ترعة النصر ، التى وصلت الى مدينة الحمام على بعد ٢٢٠ كيلو من مطروح وايصالها الى مطروح مع الاستفادة بخلق تجمعات عمرانية جديدة وزراعية بالقرب من ربع مليون فدان .

- مشكلة تمليك الاراضى الزراعية والصحراوية لابناء المحافظة على الرغم من وجودهم فيها وزراعتها منذ عشرات السنين ، وعلى الرغم من صدور قانون من مجلس الشعب عام ١٩٨١ لتمليك الاراضى لواضعى اليد فى المحافظات الصحراوية وبدأ تطبيقه فى المحافظات الاخرى ، ولم يبدأ حتى الان بمطروح التقدم فيه خطوة واحدة .

- مشكلة الاسكان وهى مشكلة حديثة العهد بالمحافظة وذلك بسبب سوء التخطيط من جانب الحزب الوطنى وللحكومة وكثرة تدخلاتهم بالواسطه والمحسوبية والاستيلاء على حقوق المواطنين فبدلا من توزيع المساكن على المستحقين يتم توزيعها على احبائهم واقاربهم وانصارهم ، هذا بخلاف بيع عدد كبير من الوحدات السكنية الى هيئات ومؤسسات متعددة على الرغم من مخالفتها للوائح والقرارات المنظمة للاسكان الشعبى .



● الشباب ومشكلاته المتعددة .. وعدم توافر فرص العمل الكافية والمناسبة لابناء المحافظة ، مما عرض ابناء المحافظة لاول مرة في تاريخها الى البطالة

ونظرا لاهمية هذه القضية بصفة خاصة فقد اقترح لها مرشحو حزب العمل الاشتراكي في برنامجهم اقامة مشروعات انتاجية صغيرة للامن الغذائي ومشروعات سياحية وبيئية ، بالاضافة الى ضرورة الاهتمام باستصلاح الاراضى الزراعية وتمليكها للشباب بالمناطق التى تتوافر بها المياه العذبة والاراضى الخصبة .

مرشحوا حزب العمل عن دائرة بنى سويف رجال اتخذوا من الاسلام منهجا لهم في عملهم .. معروفون لدى اهالى بنى سويف بالشرف والطهارة ويجدونهم معهم في الشدائد ، وهدفهم هو الاصلاح ورفع المعاناه عن الشعب والغاء القوانين المقيدة للحريات .

● حسن جوده عبد الحافظ من مواليد عام ١٩٢٩ ويعمل موجه عام رياضيات بالتربية والتعليم عضو مجلس سابق ، دورة ٨٤ ورئيس مجلس ادارة

جمعية الدعوة الاسلامية في بنى سويف

وقد قامت هذه الجمعية كما يشهد بذلك الاهالى بانشاء مدارس الدعوه وحضانتها وبها ١٧٠٠ طفل ومدارس الدعوه بالفشن وبها ٤٠٠ طفل وحضانة الدعوه بناصر بها ١٥٠ طفل بجمع اسلامى في ببا به مسجد ومستوصف وايضا مستوصف في بنى سويف في بهيشين وانشاء الله سوف يتم بناء مدرسة في الواسطى بعد ان حصلت الجمعية على الارض هذا غير المساجد التابعة للجمعية في مراكز المحافظة وبندر بنى سويف وعن برنامجه . يقول حسن جوده عبد الحافظ عن اسباب ترشيحة لنفسه : هدفي هو الاصلاح الشامل في التعليم والاسكان والاعلام والاقتصاد من منطلق اسلامى فكما قال صلى الله وسلم (لايصلح آخر هذه الامه الا بما صلح به اولها) كما سنحاول بالمطالبة والعمل الغاء القوانين سيئة السمعه مثل قانون الطوارىء وقوانين الانتخابات كلها وتعديل الدستور حتى نحصل على ديمقراطية سليمة .

● زكى الشعراوى من مواليد ٢٧ ـ ١٢ ـ ٤٥ مركز الفشن ، يعمل رئيس قسم التنمية العمرانية بالوحده المحلية لمركز الفشن ، وعضو مجلس ادارة نقابة التطبيقيين ببنى سويف ، وامين مساعد حزب العمل من بنى سويف .

● زكى الشعراوى له ماض طويل بالعمل السياسى وتاريخ حافل في مقاومة الفساد في عام ٧٥ فاز في انتخابات المجالس المحلية واصبح وكيلا لمجلس محلى المدينة بالفشن وفي خلال هذه المدة تبنى كثيرا من القضايا التى تهم الجماهير والعمل على حلها خاصة مشروع الجزار التعاونى .

ولولا التزوير الذى تم في انتخابات مجلس الشعب عام ٨٤ والاعتداء على مندوبى حزب العمل في اللجان لكان عضوا في مجلس الشعب

وعن برنامجه الانتخابى يقول :

سوف اعمل على تحقيق ماجاء في برنامج حزب العمل الاشتراكى من رفع المعاناه عن الطبقة الكادحة وارساء قواعد الديمقراطية السليمة والعمل على الغاء القوانين المقيدة للحريات وسيئة السمعه .

● احمد عبد الرحمن محمد نوح وشهرته احمد نوح من مواليد ١٩٤٧ طنسا مركز ببا .. يعمل مفتش تموين بمديرية تموين بنى سويف ورئيس مجلس ادارة جمعية الاسكان بمديرية ورئيس الجمعية الاستهلاكية للعاملين بالتموين ورئيس مجلس محلى قرية طنسا مالو سابقا يعاهد احمد نوح المواطنين على السعى الجاد لتحقيق ماجاء في برنامج حزب العمل من تطبيق الشريعة الاسلامية ، ورفع المعاناة عن الطبقات الكادحة وتعليم النشء على اساس دين سليم وادخال مشاريع التنمية بالمحافظة والقضاء على مشكلة البطالة والغاء القوانين المقيدة للحريات ومعاهدة كامب ديفيد .

كتب ـ عبد العزيز سليم

ابراهيم الجعفرى امين حزب العمل الاشتراكى بمحافظة البحر الاحمر ، لا ينتمى الى مدينة أو مكان محدد بالمحافظة ، ولكنه يعتبر نفسه ابنا للمحافظة كلها وخادما أمينا ومخلصا لأهلها .

لسنا في حاجة لان نقدمه للناس ، فاهل البحر الاحمر يعرفونه جميعهم لمواقفه الصلبة في الحق وحماية حقوق المواطنين وخاصة الفقراء والكادحين والمظلومين منهم .

انتخبه اهل البحر الاحمر في الانتخابات الماضية لمجلس الشعب وبالفعل حصلت قائمة حزب العمل على


ابراهيم الجعفرى



اصوات كانت تؤهله ليصبح عضواً بمجلس الشعب لولا حاجز الـ ٨٪ المصطنع ضد حزب العمل بالتحديد ، كما اثبتت الايام .

ابراهيم الجعفرى يعشق البحر الأحمر وأهله ويعرف مشاكل محافظته جيدا ، ماكدت افاتحه فيها الا وراح يتحدث عنها باستفاضة شديدة وأصر على أن يتحدث عن مشاكل كل مدينة على حدة تاكيدا لقوة العامة بمشاكل كل واحدة منها . وحبا منه للبحر الاحمر .. وهو ابن المحافظة والعاشق الولهان لها ولاهلها بدأ حديثه عن رأس غارب فقال :

يشكو أبناء مدينة رأس غارب مدينة البترول من قلة المساكن التى توزع فى رأس غارب ، ويشكون أيضا من قلة الخدمات الصحية حيث يتم نقل الحالات الخطيرة الى مستشفى الغردقة وهى تبعد عنهم ١٦٠ كم

وكثير من شباب رأس غارب يبحث عن عمل وشركات البترول الموجودة بالمنطقة تغطى احتياجاتها من المحافظات الاخرى . ومن أبرز المشكلات التى تستحق رعاية كل مسئول شعبى وتنفيذى هى مشكلة المياه التى لم تحل حتى الآن حيث خطورة المياه على الأطفال الصغار وحيث تقوم كل أسرة بشراء صفيحة الماء العذب للشرب بسعر جنيه للصفيحة الواحدة للشرب والمأكل والمشرب وعليهم حمل هذه المياه من الغردقة أو السويس أو القاهرة فى حالة عدم توافر شرائها .

فى حين يحصل المستثمرون والقرى السياحية بالغردقة على كميات غير معقولة من المياه العذبة تكفى لمدينة رأس غارب كاملة والمفروض أن هذه القرى تقوم بتحلية ماء البحر ويكون لديها اكتفاء ذاتى . ولا تعتمد على حق مدن المحافظة فى متطلباتها .

وعن مشاكل الغردقة يقول :

المئات من أبناء المدينة الذين ولدوا فيها ومتزوجون ولديهم أولاد يقيمون مع أسرهم فى سكن واحد وكثير منهم أيضا يقيمون بمساكن مرتفعة الاجر أو غير مناسبة وتقرر ازالتها بمعرفة الادارة الهندسية بمجلس المدينة .

ومشكلات أخرى كثيرة تهم الصيادين بالغردقة وتستحق النظر اليها باهتمام . وخاصة تلك القيود المفروضة على الصيادين ومنعهم من الصيد ليلا . فلهذه اهمية كبرى .

وفى مدينة سفاجا ؟

مازال أهالى وأبناء مدينة سفاجا الاصليون يقيمون فى المساكن القديمة (العشش الباليه) بالاضافة الى نقص الخدمات الطبية بالمدينة ومنجم أم الحويطات حيث يتم نقل كثير من الحالات الى مستشفى الغردقة العام وهى تبعد ٦٠كم

ومع تطور مدينة سفاجا فى المستقبل فليزم انشاء مدرسة بحرية ان شاء الله .

ويجب التفكير الجاد فى مستقبل شركة الفوسفات وشركة الحمراوين حيث أنها مصدر الرزق الوحيد لأهالى مدينة القصير وهذه الشركات مازالت تعانى من الدولة .

بالاضافة الى كثرة حملة المؤهلات العليا بالقصير دون عمل حيث يعملون الآن بغابات تراب الفوسفات وهذا العمل وان كان كريما الا أنه غير مناسب لتخصصاتهم العلمية . كما أن وضع توقيت للصيد بالبحر ووضع قيود غريبة على الصيادين بحجة الأمن وخلافه جعل الكثير من الصيادين لا يجدون رزقا .

والغريب أن تنشر الصحف عن حاجة المحافظة الى مؤهلات عليا وأن بها آلاف فرص عمل للشباب القادم للبحر الاحمر وأن المساكن متوافرة والمفتاح جاهز فى الوقت الذى يعانى فيه أبناء المحافظة من البطالة وعدم وجود فرص العمل المناسبة بسبب سوء التخطيط الحكومى . -



عبدالعظيم المغربى — شاذلى صلاح



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧

الانتخابات خارج القاهرة

فى دمياط المعركة ساخنة والتنازلات مستمرة

تحقيق :
محمود مراد
على داود
سلامة حسن

بدايات عديدة تصلح لكى تكون مدخلا للحديث عن دمياط منها اتساع الدائرة الانتخابية التى تتمدد بطول المحافظة على شاطىء البحر الابيض وتتركز فى تداخل الحدود على محافظات الدلتا المجاورة ، ومنها ان الدائرة تضم عددا من المرشحين المعروفين المشهورين فبينهم الدكتور رفعت المحجوب الذى يجرى لاول مرة معركة الانتخابات فى الشارع وهى تجربة جديدة عليه !

هناك ايضا المهندس حسب الله الكفراوى تسنده ممارساته العملية وابرزها بالنسبة لدمياط - المدينة والميناء الجديدين .. وهناك الدكتور محمد حسن الزيات ابن بندر المحافظة والدبلوماسى .. وعلى الناحية الاخرى فى حزب العمل - او التحالف - هناك المهندس محمد حسن دره وهو الوحيد الذى له شعبية يدعم بها قائمة التحالف .. ثم هناك قائمتان للوفد الجديد والتجمع و ٢٠ مرشحا فرديا بعد ان تنازل ٢١ مرشحا .

ومن هنا ولاسباب عديدة ، تتعدد مداخل الكتابة عن دمياط وتلتهب معركتها التى تستهدف نحو ٢٨٢ الف صوت انتخابى .. ومع ان الانتخابات فى الدائرة - مثل غيرها - فى الدلتا والصعيد - تتأثر وتعتمد على التكتلات العائلية وابرز المشاكل المحلية لمحاولة كسب اكبر قدر من الحلول لها ... الا انها - وبالدرجة الاولى - معركة سياسية وان حاولت بعض اطرافها التخفى تحت عباءات معينة او وراء شعارات براقة .. وتتخذ هذه المعركة السياسية اشكالا مختلفة بقصد الابتعاد عن مناقشة الموضوع والاستغراق فى الامور الشخصية وافتعال معارك جانبية وهمية ، وفى يوم وصولى الى دمياط - وكان الوقت مساء - بدا ان امامى اغراء صحفيا فقد نشرت صحيفة ان قرية ميت الخولى عبد الله قد رفضت استقبال مرشحى الحزب الوطنى وهتفت ضد المحجوب ..وتصادف ان سألت عنه فقيل لى انه فى قرية ميت الخولى فاتجهت اليه لاجد ضجة كبرى وعرفت وشاهدت المنصة الخشبية التى يقف المرشحون فوقها وقد انهارت ولزم المرشحون اماكنهم وسط هتاف ابناء القرية والقرى المجاورة وفى نفس اللحظة وقف محمود مختار شعير - احد اقطاب القرية - وهو المرشح رقم ٢ فئات فى قائمة حزب الوفد الجديد ... وبصوت عال اعلن انه منسحب من الترشيح ومن حزب الوفد لصالح الدكتور المحجوب !

ان الخبر مثير خاصة وانه اول تنازل لمرشح داخل قائمة ولحساب حزب آخر لكنى لم الهث وراء هذا الاغراء .. وانما حاولت بقدر الممكن ان اتحسس الافكار السياسية للمرشحين باعتبار ان السياسة ليس حديث ترف وانما هى فن معالجة الواقع وحل مشاكل الجماهير .. وبمعنى آخر فانه يصبح مهما ان نتعرف على فكر المرشحين فى مواجهة القضايا المطروحة فى الساحة .

المعركة والثورة والامل

وفيما اعتقد فان برامج الحزب الوطنى معروفة من خلال الممارسات الحالية كذلك فان فكر مرشحيه معروف ، ومن ثم فان الدكتور رفعت المحجوب يقول بلسان زملائه ان اسلوبنا ، الا نعد بشىء وانما نشرح انجازات الخطة الخمسية التى توشك على الانتهاء .. والخطة الجديدة التى توشك على البداية ، ويؤكد ان هذا اسلوب جديد فى الدعاية الانتخابية يلقى تجاوبا مع الجماهير العريضة بحكم مبادئنا وسياسة حزبنا فى عهد الرئيس حسنى مبارك وبقيادته .. ويضيف ان المعركة ليست مع الاحزاب بمعنى انه لا وجود للمواجهة مع احزاب اخرى .. وانما هناك مواقف شخصية لبعض المرشحين فيها ، اما الاساس فهو المشاكل المحلية والتكتلات الاسرية .. لكن المحجوب يتفق مع تحليلنا بان المعركة سياسية ويتطرق الى هذا وهو يتحدث عن التجربة الجديدة بالنسبة له ، فيقول انه لم يكن بعيدا عن المنطقة وابنائها - فهو ابن قرية الزرقا - ولكن هذا التلاحم الجديد ، اضاف اليه مزيدا من تسمع نبض المواطنين وهم يطلبون الكثير ولامصادرة لطلباتهم .. هم يريدون كل المرافق والخدمات بل ان قرية - كمثال - بها سنترال نداء آلى بين المحافظات والقاهرة وهو ينتهى فى العاشرة مساء لكنهم يطلبون استمراره ليلا .. هذه

وغيرها وغيرها مطالب مشروعة تحققت نتيجة الانجازات الكبرى فقد تم انفاق الف مليون جنيه على دمياط فى الخطة الخمسية المنتهية وهناك استثمارات اخرى فى الخطة الجديدة منها ٢٥٠ مليون جنيه لمحطة الكهرباء بجوار قرية الركابية بكفر سعد وهى تعد ثالث محطة من نوعها فى مصر ... وهى تدعم شبكة الكهرباء اذ انه لاتوجد قرية فى دمياط بلا كهرباء .. الناس اذن نتيجة هذه الانجازات يطلبون وهم يأملون نتيجة التحولات الكبرى التى حدثت بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ فانه اذ لم يكن للثورة فضل فيكفيها انها فتحت باب الامل امام الانسان ايا كان فى كل مكان .

يضيف المهندس حسب الله الكفراوى ان القضية الاساسية هى تحويل الامل الى واقع .. وان دمياط شهدت وستشهد مشروعات تنموية تؤدى الى خلق آلاف من فرص العمل وطرق التنمية وبمرارة يتحدث الكفراوى عن مرشح منافس دفع كثيرين لترشيح انفسهم على المقعد الفردى اى لمنافسته شخصيا .. ويقول : لقد جاءنى هؤلاء المرشحون وقالوا انهم لم يفكروا فى الانتخابات لكن « فلان » هو الذى دفعنا وتولى تسديد الرسوم والنفقات المادية ! لهذا فقد كان مسلسل تنازل المرشحين مستمرا اذ تنازل ٢١ حتى الان !

لقد اختار الحزب الوطنى مرشحيه بناء على اعتبارات عديدة منها التمثيل الجغرافى لمراكز دمياط : فارسكور والزرقا ومركز وبندر دمياط .. وهكذا كان اختيار القائمة التى تضم : الدكتور رفعت المحجوب فئات واحمد فؤاد شيبة عمال ، ودكتور محمد حسن الزيات فئات وعوض شلبى فلاح ومحمود الهلالى فئات وعلى بصل وحاتم البدرى عمال ، بالاضافة الى المرشح الفردى المهندس حسب الله الكفراوى « كفر سعد » ..

المتغيرات الثلاثة والعمل

وبهذا التمثيل يخوض الحزب المعركة بنشاط زائد بل انه - بشهادة المراقبين - الاكثر نشاطا على الساحة ، يليه مباشرة المهندس محمد حسن دره الذى يحتل المكانة الاولى على راس قائمة التحالف « العمل والاحرار والاخوان » فهو بصفة فردية وبصرف النظر عن الحزب يتمتع بشعبية فى دمياط جعلت حزب العمل يحصل فى انتخابات ١٩٨٤ على نحو ثلث الاصوات اى كان ممكنا ان يفوز بمقعدين لولا ان الحزب - على مستوى الجمهورية كلها - لم يحصل على نسبة ٨٪ من مجموع الاصوات ... وهذه المرة يأمل بالطبع ان يحصل على اصوات اكثر مع الاخذ فى الاعتبار ثلاثة امور هامة :

● الامر الاول : ضد الاتجاه ، وهو دعم قائمة الحزب الوطنى بوجوه جديدة بينها الدكتور المحجوب وخرجت منها يسرية السقعان ولم تمثل المراة لان النشاط النسائى محدود ولان البيت الدمياطى محافظ .

● الامر الثانى : ضد الاتجاه ايضا ، وهو الانجازات التى حققتها حكومة الحزب الوطنى وابرزها الميناء والمدينة الجديدة .. فضلا عن ممارسات المحافظ الدكتور احمد جويلى التى جعلت « الدمايطة » يتمسكون به ويطلبون من الرئيس استمراره فى موقعه .

● الامر الثالث : لصالح الاتجاه ، وهو تحالف الاخوان المسلمين مع العمل بعد تركهم الوفد اما الاحرار فلا وجود له !

ان قائمة التحالف التى تحمل اسم حزب العمل الاشتراكى تضم سبعة مرشحين - وليس لها مرشح فردى - وهم ثلاثة من حزب العمل : المهندس محمد حسن دره المقاول المعروف « فئات » وعبد الرازق منصور عثمان مدير الادارة المالية بالادارة التعليمية بفارسكور « عمال » وحسين محمد حسين ناظر معهد ابتدائى ازهرى « عمال » واربعة من الاخوان المسلمين هم : الدكتور احمد عبده سلامة طبيب « فئات » وقد كان عضوا بالحزب الوطنى ثم قدم استقالته بعد الترشيح ولهذا طعنوا فى ترشيحه . وعبد الوكيل على مصطفى الموظف بمديرية الامن « عمال » وعبد الوهاب محمد عيسى تاجر « فئات » وحسن ابراهيم مرعى « عمال » .

ولكن افكار هؤلاء تتصادم مع الواقع فهم ضد مجانية التعليم وضد وضع حد اقصى للملكية الزراعية .. وضد تعيين الخريجين .. وهم يعترفون بحياد السلطة ممثلة فى المحافظ .

دور المحافظ والشرطة

ان المحافظ الدكتور احمد جويلى يراقب مايجرى فى المعركة الانتخابية دون ان يتدخل فيها ، ولذلك فقد دعا امناء الاحزاب الى اجتماع فى مكتبه يشرح لهم الموقف ويسمع منهم ويناشدهم ان تظل صورة المحافظة مشرقة مضيئة وطلب عدم اعطاء فرصة لاحد لكى يشوه الصورة ويرتكب الخطأ ويتجه الى العنف . فانه اذا كان عدد ابناء المحافظة نحو ثلاثة ارباع مليون نسمة بينهم نحو ٢٨٢ الف ناخب فان المهم ان يعود كل شىء بالخير على دمياط وابنائها واتفق معهم على حسن ادارة المعركة وعلى انه شخصيا لن يحضر اى مؤتمر انتخابى ، وان الشرطة مهمتها حفظ الامن وحماية المواطنين واذا طلب حزب ان تجىء الشرطة لحفظ النظام كان بها واذا لم يرد كان بها .. فليست هناك مصلحة لاحد الا نزاهة الانتخابات والحرص على الديمقراطية ومصلحة المجتمع والمواطن .

مجدى أحمد حسين

لا .. لالغاء القوى العاملة

اقتحام الامن المركزى للجامعات همجية تدل على اهتزاز النظام

الشباب فى حزب العمل يمثل ٨٠ ٪ من قيادات الحزب وتشكيلاته



■ ماهى رؤية حزب العمل الاشتراكى لحل مشكلة البطالة وكيف يمكن ايجاد فرصة عمل لكل شاب ؟

● نحن نرى أن مشكلة البطالة قد نشأت نتيجة لتوقف خطط التنمية وإقامة المشروعات الانتاجية الضخمة التي بدأت في أواخر الخمسينات وبداية

وثمة عامل آخر ادى الى استفحال مشكلة البطالة وهو التوجه منذ بداية عصر الانفتاح الى المشروعات غير الانتاجية والتى لاتحتاج إلى ايدى عاملة مثل المضاربات وأعمال الاستيراد والتصدير .

ويزيد من حجم المشكلة اتجاه الدولة للاعتماد على الآلات المستوردة بدلا من الاعتماد على النفس الذى يستوعب الايدى العاملة . وعلى سبيل المثال مصنع الأدوية الذى زاره الرئيس بمدينة العاشر من رمضان يستوعب عددا قليلا من الايدى العاملة على الضد من مصنع الحديد والصلب الذى انشأ فى ظل الهزيمة بعد ٦٧ ويستوعب الآلاف من الايدى العاملة .

ويستطرد أمين شباب العمل قائلا انه ليس صحيحا مايقال أننا ليس لدينا فرص عمل ولكن لاتوجد مشروعات كبرى من الدولة تستوعب الايدى العاملة ولايوجد تشجيع للقطاع الخاص .

ولابد ان تضع الدولة ربحا للمشروعات الانتاجية اعلى من المشروعات غير الانتاجية .

ان لدينا موارد طبيعية كثيرة لانستغلها مثل السواحل الممتدة بطول البلاد ومع ذلك تستورد الاسماك ، ومياه النيل والمياه الجوفية التى نستخدمها فى استصلاح الاراضى الصحراوية فى حين ان واحة سيوة مثلا تتفجر بها المياه العذبة بحيث كونت البحيرات لعدم استغلالها ومع ذلك لاتزرع الاراضى الموجودة بها . ومنذ أن تسلمنا سيناء لم نستغلها الاستغلال الامثل .

■ هل استصلاح الاراضى يمثل حلا لمشكلة البطالة وماهى تصورات حزب العمل فى هذه القضية ؟

● بلاشك يمثل استصلاح الاراضى حلا لمشكلة البطالة ولكن اذا رفعت الدولة هيمنتها على الاراضى الجديدة وقاومت برعاية شبكات الرى .

فالقضية أصلا ليست فى استصلاح الارض وزراعتها ولكن فى احتكار الحكومة للأرض والمتاجرة فيها .

ولذا لابد من القيام بمبادرة لرفع هذه الهيمنة واتاحة الفرصة للناس لزراعة الاماكن القابلة للزراعة وتملكها ايضا .. واذا كان لابد من تنظيم فيكون عن طريق إدارى والشرط الوحيد هو ان يقوم المالك بزراعة هذه الارض وإلا تنزع منه وهى قاعدة فى الشريعة الاسلامية تسمى : احياء الارض الميتة . . .

ويضيف مجدى احمد حسين ان هناك عقبات امام الشباب فى اقتحام هذا المجال اهمها أنه لابد من الحصول على عضوية الحزب الوطنى !

مجدى أحمد حسين

- مرشحا على رأس قائمة شمال القاهرة

السن ٣٦ سنة

حاصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية

من قيادات الحركة الطلابية وشارك فى قيادة مظاهرات الطلبة عام ١٩٧٢ للمطالبة بتحرير الارض

اشترك فى حرب ١٩٧٣ وخدم بالقوات المسلحة لمدة ٣ سنوات

عمل مذيعا بصوت العرب وفضل الاستقالة من العمل على المشاركة فى الهجوم الاعلامى ضد الدول العربية عقب فض الاشتباك الثانى

عمل باحثا بالمكتب الاستشارى لوزير الاعلام ثم صحفيا بوكالة انباء الشرق الاوسط حتى عام ١٩٨١

نائب رئيس تحرير جريدة الشعب

أمين شباب حزب العمل الاشتراكى والأمين العام المساعد للحزب

اعتقل فى مارس ١٩٨٥ لتزعمه مظاهرات الشباب فى سوق القاهرة الدولية احتجاجا على اشتراك اسرائيل فى السوق .

● أمين شباب الحزب الوطنى اكد لنا عدم اعتراضه وموافقته على اقتحام الامن المركزى للجامعات ماهو رأى حزب العمل فى اقتحام الامن المركزى للحرم الجامعى ؟ .

■ نحن نعتبر هذه ظاهرة همجية وغريبة عن بلدنا . وأنها توضح مدى انهيار القيم الجامعية كما أنها انعكاس للعقلية الأمنية التى تحكم المسئولين فى التعامل مع الشباب وتعكس انهيار هيبة الجامعة التى تعتبر - فى كل انحاء العالم - مصنعا للرجال والخبراء .

ويضيف مجدى احمد حسين :

ان هذا لم يحدث حتى فى عهد الاحتلال .

ونحن من جانبنا - فى حزب العمل - نفتح مقاراتنا للطلاب لعقد مؤتمراتهم وكان آخرها مؤتمر لطلاب عين شمس عقدناه بمقر الحزب بحدائق القبة وحضره عدد من قيادات الحزب بالاضافة الى ان حزبنا يتبنى قضايا الطلاب ويناصرهم .

اننا نؤمن بحرية العمل السياسى فى الجامعة لأن تحجيم العمل السياسى بها لايفيد .

■ هل يوافق أمين شباب حزب العمل الاشتراكى على الغاء القوى العاملة ؟

● الدولة مسئولة عن الشباب ولابد للقوى العاملة أن تستمر بشرط أن تقيم الدولة مشروعات انتاجية تستوعب هذه الأيدى .

أجرى الحوارين :
احمد عبد المنعم
عبد الفتاح فايد

■ كان لكم في حزب العمل موقف مشرف في مواجهة تعذيب المعتقلين السياسيين داخل السجون ، من وجهة نظركم كيف يمكن انهاء هذه الافعال الاجرامية تماما ومنع تكرارها مستقبلا ؟

● نحن نطالب بان تطبق اقصى عقوبة ممكنة في القانون على اساطين التعذيب ضمانا لعدم تكرار هذا الاسلوب الوحشي ولو وصلت الى اعدام هؤلاء فالتعذيب لايفيد ولايغير من أفكار الشباب اذا كانت صحيحة . ان



التعذيب يخلق حالة من الثأر بين الشعب والحكومة ، وعندما ينتشر التعذيب فهذا دليل على اهتزاز النظام الحكم وانهياره .

■ طبقا لرؤية الحزب كيف يمكن علاج الفجوة بين الأجور والاسعار خاصة بالنسبة للشباب في مستهل حياتهم العملية ؟

● لقد طرح الحزب شعار مضاعفة الأجور والمرتبات في الحكومة والقطاع العام لانه يرى ان انخفاض الاجور يؤدي إلى انتشار المفاسد والرشاوى بالاضافة الى أن انخفاض الاجور جعل المواطنين يعيشون دائما في حالة غير مستقرة لان كل منهم يبحث عن عمل اضافي وجعل همهم الاول توفير لقمة العيش .

وليس صحيحا ما تقوله الحكومة من أن زيادة الاجور سوف تقابلها زيادة في الاسعار .

لان هذا يعني ضعف الحكومة وعدم قدرتها على التحكم في الاسعار .

■ ماهو حجم التمثيل السياسي للشباب على خريطة حزب العمل الاشتراكي ؟

● الشباب يمثل ٨٠٪ من تركيبات الحزب في اللجان المختلفة كما أن الشباب يحصل على اعلى المستويات في اللجنة التنفيذية للحزب وفي جريدة الشعب . وحزب العمل هو اكثر الاحزاب التي يأخذ الشباب فرصتهم فيه .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧

إلى المشككين فى سلامة التحالف بين الأحزاب

بالرغم من اننى كنت من المطالبين بمقاطعة احزاب المعارضة لانتخابات مجلس الشعب حتى تتم الاستجابة لاهم الضمانات ولا اقول كل الضمانات - الكفيلة بتحقيق حيدة الانتخابات ونزاهتها - وكان احتمال النجاح كبيرا لاهتمام السلطة الحاكمة بتوفير الشكل الديمقراطى ، وكان سيعتبر مايتم الحصول عليه من هذه الضمانات كسبا مؤكدا للشعب وللمسيرة الديمقراطية التى تعد حلا لكافة مشاكلنا وفى مقدمتها المشكلة الاقتصادية كما اقر بهذه الحقيقة الرئيس حسنى مبارك فى بيانه الذى اصدره عقب اعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة على حل مجلس الشعب السابق .

وبالرغم من أننى لم اشارك فى اعداد قوائم حزب العمل للمرشحين فى الانتخابات الجارية - بعد ان وافقت الاغلبية فى كل من اللجنة التنفيذية واللجنة العليا بالحزب على خوض المعركة الانتخابية على اساس التحالف بين الاحزاب والتيارات الوطنية - المعارضة او من يقبل منها - اتساقا مع موقفى من الانتخابات بصفة عامة ، ومع اعتذارى عن ترشيح نفسى فيها من ناحية ، ولعدم امكان التوصل الى ترتيب القوائم واولوية القيد بها بما يرضى كافة الاتجاهات والاشخاص من ناحية اخرى ...



الا أننى لم استطع السكوت على الحملة الواسعة التى يشنها البعض لدوافع متباينة للهجوم على قوائم حزب العمل الاشتراكى باعتبارها قوائم للتحالف بين من لم يروا الانسلاخ من الائتلاف بين قوى المعارضة بعد ان نجح فى اقامة مؤتمر عام ضخم فى الخامس من فبراير الماضى اعلنوا فيه عن مطالبهم المتعلقة بالحريات والاصلاح الدستورى والانتخابى كاطار لنظام حكم ديموقراطى صحيح ، وادارة دفة الامور فى البلاد بما يحقق المعالجة الشاملة لمشاكلنا فى الداخل ومواجهة التحديات لنا من الخارج .

التحالف بين الاحزاب السياسية فى الدول الديمقراطية متعارف عليه

بقلم الدكتور :
محمد حلمى مراد

وبادىء ذى بدء نود أن نقرر ان الائتلاف او التحالف بين الاحزاب السياسية ليس بدعة جديدة بل هو صورة مشروعة متعارف عليها من صور التعاون او العمل السياسى الموحد او الموقف المشترك ازاء حدث معين او لتحقيق هدف عام او خلال مرحلة محددة .. ولا يعنى هذا التحالف او الائتلاف تحقيق الاندماج الكامل بين الاحزاب المتحالفة اذ يحتفظ كل منها بكيانها واستقلالها وبحرية التصرف فيما لايتعارض مع اغراض التحالف وأسسه .

وها نحن اولاء نشهد ائتلافا قائما بين الحزب الديموقراطى المسيحى وبين الحزب الاشتراكى فى ايطاليا ، وحكومة ائتلافيه مشكلة منهما ومن احزاب اخرى برئاسة بتينو كراكسى زعيم الحزب الاشتراكى استمرت فى الحكم زهاء تسع سنوات ..

كما عرفت مصر قبل الثورة ائتلافا بين احزاب المعارضة فى عهد بعض الحكومات الوفدية ، وعرفت الجبهة الوطنية التى تضم كافة الاحزاب السياسية لمواجهة التحديات الاستعمارية ..

احكام القضاء على بعض الاحزاب لمنعها من دخول مجلس الشعب

واذا كان الدستور المصرى قد عدل فى علم ١٩٨٠ ليجعل نظام الحكم يستند الى تعدد الاحزاب السياسية بدلا من التنظيم السياسى الواحد المتمثل فى الاتحاد الاشتراكى ، فإنه فرض قيودا على تاسيس هذه الاحزاب وعلى نشاطها بموجب قانون نظام الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بحيث يمتع قيام الاحزاب السياسية على اسس دينية ، ويشترط موافقة لجنة ادارية مشكلة اغلبيتها من وزراء ينتمون الى الحزب الحاكم وبرئاسة رئيس مجلس الشورى الذى ينتمى اليه كذلك للترخيص بقيام اى حزب جديد .. واعطيت هذه اللجنة سلطة وقف نشاط الاحزاب وطلب حلها من محكمة خاصة مؤلف نصفها من رجال القضاء والنصف الاخر من شخصيات عامة يختارهم وزير العدل ..

وامتدت هذه القيود المفروضة على الاحزاب السياسية الى اسلوب الانتخابات العامة ، فتقرر نظام القوائم الحزبية مع الاغلبية المطلقة بالنسبة لمجلس الشورى والمجالس المحلية ، ونظام القوائم الحزبية مع التمثيل النسبى المشروط بضرورة الحصول على ثمانية فى المائه من مجموع الاصوات على مستوى الجمهورية حتى يمكن دخول الفائزين من قوائم حزب معين الى مجلس الشعب ...

وهى نسبة عالية اذا قورنت بالنسب الموجودة فى بلاد أخرى لم تبلغ الامية فيها نفس الدرجة من الانتشار كما فى مصر ...

وقد استرعى الاستاذ احمد بهاء الدين فى يومياته بجريدة الاهرام فى اليوم الثامن من الشهر الجارى - الانظار الى حقيقة مثيرة وهى ان كراكسى رئيس وزراء ايطاليا الذى قدم استقالته وقتئذ نال حزبه - الحزب الاشتراكى الايطالى - فى اخر الانتخابات ٩ ٪ من مجموع اصوات الناخبين فى ايطاليا .. وعلق على ذلك قائلا : بهذه النسبة ٩ ٪ جاء من الحزب الاشتراكى رئيس الجمهورية السابق برتينى حتى نوفى ، وجاء منه كراكسى الذى رأس الوزارة لاطول مدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ... ولو نال حزب لدينا اقل من ٨ ٪ ولو بصوت واحد ، يحرم من ان يكون له مقعد واحد فى البرلمان ! ؟ .. وانهى كلمته بانه يعتقد إنه من الانصاف ان تهبط نسبة الـ ٨ ٪ عندنا الى ٥ ٪ ، ويمكن لرئيس الجمهورية استعمال حقه الدستورى فى هذا التعديل حتى يجعل الوضع السياسى أقل توترا ...

ولعل هذه الملاحظة والتعليق عليها من كاتب محايد غير حزبى تؤكد ان هذه النسبة المفروضة كقيد على تمثيل الاحزاب داخل مجلس الشعب حتى لو فاز بعض مرشحيها فى دوائر معينة - وهو ما يجعلهم فى وضع اسوأ من المرشحين المستقلين .. يعتبر منافيا لمبدأ التعدد الحزبى المنصوص عليه فى المادة الخامسة المعدلة من الدستور ، ويعرقل دخول ممثلى الاحزاب المختلفة الى مجلس الشعب بدلا من تيسير دخولها لاثراء الحياة السياسية بتعدد عرض وجهات النظر المختلفة داخل البرلمان وخاصة ان الاحزاب لدينا ليست من الكثرة بحيث يخشى ان تؤدى الى تفتت الاصوات تحت قبة المجلس .

فاذا اضفنا الى هذه القيود التشريعية المتعلقة بنشاة الاحزاب ونشاطها ، والعقبات الموضوعة على طريق وصولها الى مقاعد مجلس الشعب ، ان الاجهزة الادارية تتدخل فى سير العملية الانتخابية ، وان اللجنة العامة للانتخاب المنوط بها تحديد النسبة التى حصلت عليها كل قائمة حزبية على مستوى الجمهورية لايرأسها عضو من السلطة القضائية وانما احد مساعدى وزير الداخلية ، وان كان يشترك فيها احد اعضاء الهيئة القضائية بدرجة رئيس محكمة ابتدائية على الاقل (المادة ٢٤ فقرة اخيرة من قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية وهو وضع غير كريم بالنسبة لرجل القضاء فى مثل هذه اللجنة وتم تغييره الى هذا الوضع بعد احالة مشروع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ المعدل للقانون المذكور الى لجنة الشئون التشريعية بمجلس الشعب - فإن الاحزاب تكون معذورة اذ أساءت الظن ، ورأت - دفاعا عن النفس وافلاتا من القيود والعراقيل الموضوعة لها - ان تعمل على اتخاذ



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧

كافة السبل المشروعة لعدم الوقوع فيها ، ففكرت في التحالف بين بعضها البعض لتضيف ما تحصل عليه من اصوات الى ما تحصل عليه تيارات اخرى متحالفة معها لكى تجتاز عقبة الثمانية في المائه الموضوعة خصيصا - مع سوء القصد والترصد - للتحكم في دخولها او عدم دخولها الى مجلس الشعب ، وهو ما يتعتبر انحرافا بالتشريع لانه لايقصد به الصالح العام ! !

- هل يريد المشككون في قوائم التحالف ان تلتزم احزاب المعارضة بما يرغب فيه الحزب الحاكم من دخول كل حزب منها منفردا بل متحاربا مع الحزب الاخر حتى نسهل له تحقيق مقصده من ذبح المعارضة وادخال الاعداد التى يريدها من الحزب او الاحزاب التى يريدها بالذات لمجرد الحفاظ على الديكور الديموقراطي باسم احترام المعاني الظاهرة للنصوص القانونية ؟!

ان مهمة المفسر القانوني الذى يستوحي القواعد الاصولية السليمة للقانون لايمكن ان تؤدى به الى الالتزام بالتفسير الذى يطالب به هؤلاء المشككون لانهم يريدون ان يحقق غرض المشرع المنحرف وهذه ليست .. مهمتنا .. بل ان الفاظ النصوص نفسها خانته بحيث خرجت قابلة للتاويل كما سنبين ذلك حالا .. فلم يعد اذن هناك مجال لينحرف المفسرون من رجال القانون مع القصد السيىء لواضع تلك النصوص بل يجب رده الى نحره .. وحتى اذا فرض واحكم هذا المشرع النصوص من حيث الصياغة اللفظية بحيث لم يعد من الممكن الفكاك منها الى المبادىء الاصولية الواجبة الاحترام ، فانه يتعين تلمس السبيل للطعن فيها لعدم الدستورية او يكون على المواطن تجنب الوقوع تحت طائلتها ..

وفي بريطانيا يقولون : القانون الفاسد يصبح قانونا صالحا في يد القاضي الصالح ، والقانون الصالح يصبح قانونا فاسدا في يد القاضي الفاسد .

فلنتق الله - نحن كرجال فقه وقانون - عند اعطاء الفتوى بالرأى في قوانين الحريات والتشريعات السياسية ، ولنلتزم بالاصول القويمة للحريات العامة وحقوق الانسان وقواعد الاخلاق والمبادىء الروحية التي نادت بها الاديان السماوية فهى الاساس والقاعدة لكل تشريع سليم ، وهى الملاذ في تفسير ما يغلق علينا من مفاهيم مقحمة في قوانين يراد بها تكبيل المجتمع بالحديد والنار .

قانون مجلس الشعب لايشترط عضوية الحزب للقيد على قوائمه

بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ لم يشترط ان يكون المدرجون على قائمة مرشحى الحزب من اعضائه بل كل ما اشترطه في المادة الخامسة مكررا هو ان يكون لكل حزب قائمة خاصة ، وأنه لايجوز ان تتضمن القائمة الواحدة غير مرشحى حزب واحد

اذ ان كل ماطلبه القانون الا تشمل القائمة الحزبية الاعلى مرشحى الحزب صاحب القائمة دون ان ينص على ان يكون هؤلاء المرشحون من اعضاء هذا الحزب المسجلين في سجلات اعضائه وفق لنظامه الداخلى او قانون الاحزاب ..

كما ان هذا القانون لم يطالب المرشح على قائمة حزبية بان يقدم شهادة تثبت عضويته فيه بل ان كل ما طلبه منه في هذا الشان ان يرفق مع طلب الترشيح صورة معتمدة من قائمة الحزب مثبتا ادراجه بها ..

وعلى ذلك فان انسحاب بعض اعضاء حزب الاحرار وانضمامهم الى حزب العمل وترشيح انفسهم على قوائمه بقصد تعضيد حزب العمل وتاييده في المعركة الانتخابية ، ونزولهم على قوائمه كمرشحين لحزب العمل لا يعتبر مخالفا لاى نص قانونى اذ ان النص يحول فقط دون وجود مرشحين لاكثر من حزب واحد في قائمة واحدة .. ولكنه لا يحول دون الانضمام الى حزب اخر لتعضيده وتمكينه من الفوز متخطيا عقبة الثمانية في المائة من مجموع الاصوات تحقيقا لاهداف سياسية مشتركة في صالح الديموقراطية ولخدمة البلاد ..

الاخوان المسلمين ليسوا حزبا منعهم من الترشيح يعتبر عزلا سياسيا :

ان الاخوان المسلمون لا يمثلون حزبا سياسيا ، وانتماؤهم السابق لجماعة الاخوان المسلمين لايحول بينهم وبين مزاولة حقوقهم السياسية المقررة لسائر المواطنين والا كنا نحكم عليهم بالعزل السياسى .

ولكل منهم بطبيعة الحال أن يختار الحزب الذى يشعر بالاقتراب منه عقليا ووجدانيا ... وليس عليه في ذلك من ضير مادام أنه لايجوز - وفق قانون الاحزاب

السياسية ـ تكوين احزاب سياسية على اساس دينى ولاتثريب على حزب العمل فى أن يقبل بين صفوفه وعلى قوائمه الانتخابيه اسماء مواطنين من الاخوان المسلمين طالما ارتضوا العمل معه ووفق البرنامج الانتخابى المتفق عليه والمعلن على جماهير الناخبين ..

وقد سبق ان شارك بعض المرشحين من جماعة الاخوان المسلمين التى سبق حلها فى قوائم حزب الوفد الجديد فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ ، وتم الاعتراف بها قانونا ، وخاضوا بها الانتخابات ، فلم العودة الى المماحكة والتشكيك فى صحة اشتراكهم فى القوائم الحزبية اذا ما انضم بعضهم الى قوائم حزب العمل ؟ !

ليس فى الامر خدعة او صورية وانما تحالف حول برنامج انتخابى موحد :

وأخيرا فإن محاولات التشكيك تشتد حيث يساور الخصوم والحاقدين والغاضبين الاحساس بما تلقاه قوائم حزب العمل من تاييد بين الناخبين فيخرج بعض الخصوم عن حدود اللياقة ، ويعمد الحاقدون الى استخدام التعبيرات والتشبيهات غير المهذبة ، ويلوى الغاضبون الحقائق .

فعندما يستعدى البعض السلطة والاحزاب والمرشحين للطعن فى قوائم حزب العمل باعتبارهم قوائم تضم مرشحى اكثر من حزب واحد ينسون ان القانون لم يعط حق الاعتراض الا على ادراج اسم مرشح او صفته ولكن لا يجوز الاعتراض على قائمة باكملها بعد استلامها .. فضلا عما ذكرناه سابقا عما يتطلبه القانون بالنسبة للمدرجين بالقائمة الحزبية ويهبط البعض الى حد وصف التحالف الانتخابى من بعض الاتجاهات السياسية بانه تاجير قائمة الحزب مفروشة للاخرين ، وياليت يتم التالف بين جميع الاحزاب والتيارات السياسية حول مبادىء وحلول محددة بدلا من أن نتمنى الفرقة واستمرار الاختلافات .

ويعتبر البعض ان هذه القوائم المتالفة خدعة للشعب وصورية لانها لاتعبر عن الحقيقة ، وهو قول بعيد كل البعد عن الحقيقة فإن قوائم حزب العمل تعلن أنها تشمل من انضموا اليها من الاخوان المسلمين وحزب الاحرار على اساس برنامج انتخابى موحد .. فاين الخديعة ، واين الصورية ؟

ويزعم البعض انه حريص على حزب العمل وان هذا التحالف سيؤدى الى ضياعه وفقدان كيانه ... ويمكن التساؤل عن سبب عدم تحقق هذه المخاوف بعد التحالف السابق بين الوفد والاخوان المسلمين .. ولماذا لايخشى الاخوان والاحرار على انفسهم من هذا الذوبان ؟ .. ان الاندماج الكامل بين الاحزاب او التيارات السياسية لايمكن ان يتم الا نتيجة التفاهم المتبادل والاقتناع التام بين الاطراف المعنية فليطمئن الحانون على مستقبل حزب العمل ، ولا يعتبر البعض ان عدم وضعهم بالقوائم فى الترتيب الذى يرغبون فيه هو نهاية المطاف او ان قبول حزب العمل لذلك يعتبر بمثابة اطلاق الرصاص على نفسه لا سمح الله .

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧

شكرى وابو النصر يفتتحان الحملة الانتخابية لتحالف العمل والاخوان



الشيخ عبدالرحمن الرصد



الشيخ ابراهيم ابو طالب



عبدالفتاح الشوريجى

بدأ حزب العمل والاخوان المسلمون حملتهما الانتخابية يوم الخميس الماضى بالمؤتمر الشعبى الكبير الذى حضره المجاهد الكبير ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل والاستاذ محمد حامد ابو النصر المرشد العام للاخوان بمدينة الزقازيق وشهده من داخل السرادق ستة آلاف مواطن بينما احتشد خارجه مثل هذا العدد .

وقد خرج الزعيمان (شكرى وابو النصر) من المؤتمر وقد تعانقت ايديهما وسط الهتافات التى دوت فى ارجاء مدينة الزقازيق مبشرة بانتصار حاسم لتحالفهما بأذن الله .

فى بداية كلمته تحدث ابراهيم شكرى عن عمليات تزوير الانتخابات والضمانات التى طالب بها حزب العمل واحزاب المعارضة من الرئيس مبارك لوقف تزوير الانتخابات ، وأهم ضمانه هى ان يوقع الناخب او يبصم امام اسمه كما يحدث فى كل بلدان العالم النامى والمتقدم على السواء .

وقال : اما وقد بات واضحا اصرارهم على محاولة التزوير .. فإن علينا نحن ان نحذر .. نحذر من تسويد البطاقات (الغائب اصحابها) ويجب الا نمكن الآخرين مهما كانوا من تزوير الانتخابات .

وعن التحالف قال : لقد حصلت المعارضة عام ١٩٨٤ على ٢٧,٢ ٪ من اصوات الناخبين ولكنها مثلت فعليا بـ ١٢ ٪ فقط وشهدت الدنيا السبب القانون المفصل العجيب .. حزب يحصل على مقاعد باصوات مؤيدية ومعارضية ايضا .. من هنا كان يجب ان نسعى للتنسيق بكل اشكاله بين كل القوى ورأى البعض ان ينسحب وبقى هذا التحالف المبارك لأن الله سبحانه هو الذى قدر له ان يكون ورمزه هو النجم ، الذى سيسطع باذن الله

من اجل تطبيق الشريعة الاسلامية التى طالب بها حزب العمل منذ تاسيسه وضمنه برنامجه الانتخابى عام ٨٤ دون تحالف مع الاخوان ولم يبق ايها الاخوة .. ايها الاحبه الا أن تنتشروا فى كل مكان وتدعوا الناس لتاييد هذا



ابراهيم شكرى : سيسطع « النجم » من اجل شرع الله والعدل الاجتماعى

حامد ابو النصر : جربوا قوانين الشرق والغرب .. فلم لا نجرب شرعنا ؟!

تابع المؤتمر :
عماد محجوب

التحالف الخالص فى توجهه لله والداعى باخلاص الى شرع الله والى العدل الذى يستجير به البسطاء وسط الظلم بهتافهم(يحيا العدل) فاين هذا العدل(؟ ؟) واللصوص يسرقون اموال البلاد ويهربون بها الى الخارج والذين احضروا الاطعمة الفاسدة ولم يجدوا الردع فاستوردوا الاغذية الملوثة بالاشعاع لكى يحققوا مزيدا من الارباح ! !

■ ثم تسال : اين التكافل والعدل فى مجتمع يموت الناس فيه جوعا ويموت اناس آخرون شبعا(من التخمة) وقد رأينا كيف ثار جنود الامن المركزى على اوضاعهم وهم يرون امام اعينهم ملاهى شارع الهرم ومايحدث فيه ومن يرتادها من المترفين وقد تواكبت احداث الامن المركزى مع خصم جنيه من راتب كل جندى(٦ جنيهات) من اجل سداد ديون مصر وقد قلنا لهم اوقفوا هذه الديون فاليد السفلى ابدا لن تكون يد المؤمن .. لان يد المؤمن هى اليد التى تكد وتعرق من اجل الانتاج ونحن نريد مجتمع، العمل، الذى حض عليه الاسلام ..حتى ان النبى صلى الله عليه وسلن قبل يد العامل(الخشنة) ورفعها وقال، هذه اليد يحبها الله ورسوله، ونحن فى مصر لدينا القوة التى تحتاج الى العمل ولدينا الارض وقطرة الماء تستطيع ان تكسوها بالخضرة فقط يجب ان يشعر المواطن بجدية الشعارات الداعية للانتاج .

الهجوم على التحالف

واضاف المجاهد الكبير : إن التحالف تحت قائمة حزب العمل الاشتراكى هو باذن الله تعالى .. تحالف منتصر رغم محاولات النيل منه بكل السبل .

انهم يعرفون حزب العمل وممارساته وداخل مجلس الشعب وخارجه ويعرفون اخلاص قياداته ووطنيتها وهنا يكمن الخطر الذى يستشعرونه عندما تتحالف معه قوى اخرى لها شعبيتها لذا كان الهجوم علينا فى الصحف القومية محاولة للنيل من قوتنا واختلاق الاسباب لتوجيه الاتهام لنا من هنا وهناك .لذا يجب ان نتكاتف جميعا لانجاح هذا التحالف ورفع قائمته .. قائمة حزب العمل الى الامام .

وقال الاستاذ محمد حامد ابو النصر : كلنا نشعر بما وصل اليه حال مصر من اضطراب فى الاقتصاد وخلل فى المعيشة بسبب سياسات الحزب الوطنى .. الذى اجد نفسى فى حرج من ان اتناول مثالبة لان رئيسه هو حسنى مبارك الذى نريده رئيسا لكل مصر وان يكون حكما بين احزابها .

ونحن من منطلق الحرص على هذا الوطن نقدم النقد البناء لا تشهير فيه ولا ايلام . انما هو الحق المجرد لان الحزب الوطنى من سلالة هيئة التحرير والاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى وهى الهيئات التى عاثت فى الارض فسادا واذاقت الامة ويلات العذاب وقطعت اوصالها وافسدت شبابها وحطموا الازهر كما حطمت الخلافة



الاسلامية من قبل واستهانوا بعلماء المسلمين حتى قال احدهم اذا اردت ان تحصل على فتوى من شيخ ازهرى فعليك بدجاجه واطعمه اياهم فيفتى بما تريد .. هكذا يشوهون رجال الدين .

■ واضاف فضيلة المرشد العام : لقد جربوا قوانين الدنيا .. شرقها وغربها فلماذا لانجرب ديننا وشرع الله .. السنا مسلمين .. ؟ ؟

ام أنه الطاغوت الذى يلى الطاغوت (؟ ! !) فى حربه لشرع الله .. ان علينا ان نزيل هذه الطواغيت من بلادنا التى ينكل باهلها قوانين ، فصلت ، لتلقى بالابرياء فى السجون لينكل بهم .. ونحن نريد قوانين عادلة يخضع لها الحاكم والمحكوم وينعم الجميع فى ظلها بالحرية بدلا من تلك القوانين التى تحكم الان والتى توفر الحرية للوزراء وأبنائهم واقاربهم .. الحرية فى كل شىء ، بينما البسطاء من ابناء هذا الشعب يجردون من حريتهم ويعذبون ويهانون على ايدى زبانية متخصصين وما اكثرهم فى مصر نسال الله الهدايه والتوفيق ولتحالفنا السداد .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يحذر وزير الداخلية

وقال عبدالفتاح الشوربجى المرشح على رأس قائمة العمل بالدائرة الثالثة بالشرقية : لكى نغير القوانين المجحفة التى نحكم بها .. كان علينا ان نصل الى موضع اتخاذ القرار ، الا أنهم اعدوا القوانين لتحول بيننا وبين هذه المواضع ، فكان علينا ان ندبر امرنا .. وندور حول قوانين جائره من صنع البشر ونحن نسعى الى قوانين عادلة بهذا التحالف وليس عجيبا ان يهاجمه الحزب الحاكم واجهزته ، ولكن العجيب ان يكون بين مهاجميه استاذ القانون الدستورى يصفه بانه تدليس فلماذا لم يرفض التحالف مع حزبه عام ١٩٨٤ ام انه حلال عليكم .. حرام علينا .. ؟ ! ! .

واضاف الشوربجى : نقول لوزير الداخلى وقد سبق ان حذرناه .. ان العين بالعين والسن بالسن والبادى اظلم ، لاننا عقدنا العزم على ان لانتراجع وان نبذل الغالى والرخيص لانقاذ هذه الامه .

الصحوة الاسلامية

وقال الاستاذ مصطفى مشهور : لقد فصلت القوانين الاستثنائية فى مصر لمواجهة التيار الاسلامى ، والعالم الخارجى شرقه وغربه يترقب الصحوة الاسلامية ويتربص بها ويحاولون ان يوقفوها ولن يستطيعوا لانها مستمدة من دين الله وشرعه .. الصالح لكل زمان ومكان وقد قدم التليفزيون البريطانى منذ عامين ندوة عن الصحوة الاسلامية فى العالم وضح منها مدى الفزع الذى تعيشه حكومات الغرب من المد الاسلامى .

الساعة متوقفة والرقاص شغال ! !

وقال الشيخ عبدالرحمن الرصد المرشح على قائمة العمل بالدائرة الاولى شرقية : على الرغم ان مصر مليئة بالخير والبركة ؟! أن حالها لايسر ، فهى كالساعة المتوقفه .. ولكن الرقاص فيها شغال تمام (؟ !) طالع واكل نازل واكل .. ينهبوا ويسرقوا ولما يقولوا عايزين نغير نلاقيهم يشيلوا عضو فاسد ويجيبوا جزء تانى اكثر منه فسادا .. والخراب مستمر والديون بتزيد كل يوم .. ويقولوا للغلبان (المطحون من اجل لقمة عيشه) تعالى اتبرع لسداد ديون مصر .. ياه .. ناس عندها برود عجيب ويرجعوا فى موسم الانتخابات بوعود غريبه البيض اللى بيبيجى لك فى كراتين هنجيبه لك مقلى فى سمن بلدى وهنحل المشاكل وكله هيبقى تمام .. فاين كنتم طوال السنين الماضية .. ؟ ! ! .

■ والقى كلمة الاخوان بالشرقية الشيخ ابراهيم ابوطالب وقال فيها لن يصلح اخر هذه الامة الا بما صلح به اولها ونحن نقول للمثقفين والمفكرين اقرأوا اولا دستور ربكم وستجدوا فيه كل مايغنيكم عن موائد الامم .. فتعالوا الى ما انزل الله .

لقطات من المؤتمر

□ بدأ المؤتمر بتلاوة ايات من الذكر الحكيم للشيخ احمد عبدالخالق .

□ بعد ان القى ابراهيم شكرى كلمته قام الشيخ حامد ابو النصر وصافحه وعانقه .

□ بعد المؤتمر خرج الزعيمان (شكرى وابوالنصر) وسط كردون طويل من شباب الاخوان (بزى موحد) ، وانصرفت الجماهير بهدوء ونظام بديع .

□ حضر المؤتمر قيادات الاخوان بالشرقية وقيادات حزب العمل وعلى رأسها الدكتور قاسم عبده قاسم والدكتور سعيد مراد (عضو اللجنة التنفيذية) ويسرى صارو (عضو اللجنة العليا) وامناء وهيئات مكاتب الحزب بفاقوس وابوكبير وههيا وهيئة مكتب المحافظة .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧


البرنامج الانتخابي على قائمة حزب العمل



من الإيمان والأخلاق والفضائل

.. بسبب أصل المشكلة الاقتصادية

تعيش مصرنا العزيزة مرحلة من أشد المراحل حرجا فى تاريخها كله ـ ولو أردنا أن نسمى هذه المرحلة باسم شامل لمظاهرها كافة لسميناها مرحلة انحسار القيم وانهزامها . فأسباب معاناة الأمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تعود فى التحليل النهائى لها الى غيبة القيم الصالحة البناءة عن توجيه سلوك الافراد والجماعات عن معاهد تعليم النشء ـ وعن مؤسسات التنمية الاجتماعية كالأندية والجمعيات وغيرها والى انعدام القدوة التى لاينتقل الخير والفضل والخلق القويم من جيل الى جيل إلا بها . واذا كانت البيئة الاجتماعية المصرية مازالت بفضل الله وحده متمسكة بتأثير بقايا الأجيال التى تجعل المصلحة العامة فوق النفع الشخصى ، وتعطى للموجهات السلوك المستمدة من تقاليدنا الصالحة وزنها ، وتجعل ايمانها الدينى مصدرا رئيسيا لاقرار سلوك أو إنكاره ، فان ذلك لا يستمر إلا بعودة كاملة الى قيمنا الخالدة ، التى ساهمت دائما فى حماية هذه الأمة من مؤامرات أعدائها ، وفى مساندتها فى مواجهة الأزمات الخانقة والاحداث الجسيمة لتخرج منها أكثر قوة وأشد صلابة .

وكان أمل المتطلعين للاصلاح كبيرا فى أن تستجيب الحكومات التى توالت على الحكم منذ الانتخابات الماضية (١٩٨٤) الى هذه المشاعر الصادقة ، والى تلك الرؤية العميقة المبنية على تأمل صحيح فى واقع الحياة المصرية وماضيها ومستقبلها

● فى الحريات : نطلب الغاء حالة الطوارىء والقوانين المقيدة للحريات وضمان نزاهة الانتخابات



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

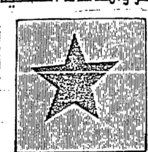
التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧



ابراهيم شكرى — حامد ابوالنصر — مصطفى كامل مراد

قيادات المعارضة: لابد من مقاومة الغلاء وزيادة الأجور

مع ارتفاع الأسعار ولابد من الابقاء على دعم السلع الأساسية



ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، فشرع الله لم يطبقه ، وشاع الكسب الحرام دون رادع . ومع شيوع الفساد زاد نفوذ المفسدين فى الارض وأصحاب المصالح المشبوهة ، وانحدرت قيمة العمل وتخلف أداء الواجب واحترام القانون . وقد أخفقت الحكومات المتعاقبة فى اتباع سياسة عامة متكاملة للاصلاح بسبب تراجعها أمام المجموعات القوية من أصحاب المصالح ، كما تزايد النفوذ الاجنبى فى تقرير سياستنا وفى الدوائر الحكومية ، وبين رجال الاعمال المصريين نتيجة الاعتماد المتزايد على القروض والمعونات الاجنبية التى أدت الى ربط عجلة الاقتصاد القومى بالمصادر المقرضة وتدخل المنظمات الدولية فى توجيه أمورنا مستفيدة من تراكم أعباء خدمة الديون الخارجية ، وتعثرنا فى سدادها .

لقد أدت سياسات الحكم وما صحبها من مظالم الى تفجرات متتالية ، ولجأت السلطة الى مواجهة ذلك بالاساليب القمعية ، فلم تعالج الاسباب الحقيقية للتذمر واستمر الاستبداد واستمر ارتكاب جرائم التعذيب البدنى والنفسى التى تشكل عدوانا صارخا على مبادىء ديننا . كما أنها تشكل وصمة عار فى سمعة مصر لمنافاتها لكرامة الانسان المصرى وادميته .

واستمر سريان الاحكام العرفية المسماه بحالة الطوارىء منذ اغتيال الرئيس السابق السادات ، وستتم الانتخابات الحالية فى ظل الشبح المخيف الذى تمثله حالة الطوارىء هذه ، والذى يجرد المواطن من الحقوق والحريات التى كفلها له الدستور ، وبقيت ترسانة القوانين السالبة والمقيدة للحريات ، وأضيف اليها النظام الجديد للانتخابات بالقوائم الحزبية المطلقة والنسبية المشروطة التى تقضى على مزايا التعدد الحزبى الذى حل محل تنظيم الحزب الواحد . وقد تم حل مجلس الشعب السابق توقعا لصدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون الذى انتخب على اساسه ولكن صدر قانون جديد لم تحرص الحكومة التى أصدرته على أن يأتى خاليا من العيوب .

ان كل ما ذكرناه لا يدعونا للنكوص ، بل لابد من مواجهة شجاعة .

واذا كان اصلاح الحال يتطلب مناخا ديمقراطيا ، فان الديمقراطية لا تمنح ولكن يستحقها من يسعى اليها ويجاهد فى سبيلها .

ولذلك فان المرشحين على قائمة حزب العمل اجتمعوا على ضرورة أن يحموا الحرية ، وأن يتصدوا لكل من يحاول تزوير الانتخابات ، وهم يلتزمون بالعمل متضامنين من خلال مجلس الشعب من أجل تطبيق برنامج متكامل يحقق لهذه الامة خيرا كبيرا باذن الله ..

ونحن نطلب ثقة الناخبين وفق هذا الالتزام ، ونعاهد الله تعالى ، ونعاهد شعبنا المصرى الأبى ، على الدعوة اليه والاستمساك به ..

القسم الاول

اصلاح نظام الحكم بالديمقراطية الصحيحة

إن أساس الاصلاح فى مصر اليوم هو تحقيق الحكم الديمقراطى السليم الكامل ، وذلك يكون فى تقديرنا ـ باتخاذ الوسائل الآتية

١ ـ اعادة النظر فى الدستور

أ ـ مراجعة الدستور عن طريق جمعية تاسيسية تنتهى من مهمتها خلال مدة محددة لتحقيق الاتساق بين أحكامه وبين تغيير النظام السياسى للبلاد من نظام شمولى قائم على تنظيم سياسى واحد الى نظم ديمقراطى قائم على تعدد الاحزاب .

ب ـ انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه انتخابا مباشرا من بين أكثر من مرشح لمدة خمس سنوات ، وجواز اعادة انتخابهما لمدة واحدة ثانية ويجب ان يوقفا نشاطهما الحزبى أثناء توليهما منصبيهما ، ويكون رئيس الجمهورية حكما بين السلطات .

ج ـ تتولى السلطة التنفيذية حكومة تحظى بثقة أغلبية مجلس الشعب وتعتبر مسئولة أمامه . واذا سحب المجلس ثقته من الحكومة تعين استقالة الوزارة واذا سحب الثقة من أحد الوزراء يتعين عليه الاستقالة .

د ـ تقرير الحق الكامل لمجلس الشعب فى تعديل الموازنة العامة دون تعليق ذلك على موافقة الحكومة .

هـ ـ الغاء المادة ٧٤ من الدستور وإزالة كل أثار قرارات سبتمبر ١٩٨١ الصادرة استنادا اليها .

و ـ اختيار رؤساء المدن والاحياء والقرى عن طريق الانتخاب الحر المباشر .

٢ ـ الغاء القوانين والممارسات المنافية للديمقراطية

أ ـ رفع حالة الطوارىء عن جميع المعتقلين وتقديم المتهمين منهم الى المحاكمة بلا تاخير امام القضاء العادى .

ب ـ الغاء القوانين سيئة السمعة السالبة والمقيدة للحريات العامة والشخصية والمناقضة للدستور وحقوق الانسان ، وما تسلل الى القوانين العادية من نصوص مماثلة كالنص الوارد بقانون العقوبات لتقييد حرية العلماء فى نقد تصرفات الادارة وقرارات السلطة العامة داخل دور العبادة .

ج ـ تقرير الحق فى تكوين الاحزاب السياسية دون الحاجة الى الحصول على اذن بانشائها اكتفاء باخطار وزارة الداخلية عن قيامها بما يسمح لكافة الاتجاهات السياسية بالتعبير عن نفسها من أية جهة سوى ما يحكم به القضاء العادى اذا انحرفت عن الطريق المشروع .

د ـ إلغاء كل صور الخلط بين مؤسسات واجهزة الدولة وبين تنظيمات الحزب الحاكم بما يضمن ان تكون الدولة للجميع ولا يكون هناك تمييز بين المواطنين بسبب العقيدة السياسية .

٣ ـ سلامة الانتخابات العامة

١ ـ توفير الضمانات التى تكفل حيدة الانتخابات العامة وحريتها بجعل جداول الناخبين مطابقة لسجل الاحوال المدنية .

بحيث يقيد به اسم كل من يبلغ ١٨ عاما دون أن يكون به سبب يؤدى الى وقف مباشرة حقوقه السياسية أو حرمانه منها ، واجراء الاقتراع بموجب البطاقة الشخصية أو العائلية دون الحاجة لاستخراج بطاقة انتخابية خاصة ، ويشترط توقيع الناخب بامضائه أو بصمته عند الادلاء بصوته للتأكد من حضوره بشخصه ، ويتولى الاشراف على العملية الانتخابية باكملها هيئة قضائية مستقلة يشكلها مجلس القضاء الاعلى مع جعل عقوبة تزوير الانتخابات جناية لا تسقط بالتقادم .

ب ـ إلغاء نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية على اساس الأغلبية المطلقة في المجالس المحلية ونظام الانتخابات بالقوائم الحزبية مع التمثيل النسبى المشروط بالنسبة لمجلس الشعب .

جـ ـ أن يتم تمثيل العمال والفلاحين عن طريق مرشحين تعترف بصفتهم النقابات العمالية والتعاونيات الزراعية حيث اصبح يندرج تحت هذه المسميات من لايعتبرون منهم .

د ـ جعل اختصاصات الفصل في الطعون الانتخابية لأعضاء مجلس الشعب للسلطة القضائية نهائيا .

٤ ـ استقلال القضاء

أ ـ استكمال دعم القضاء بجعل كافة أموره من اختصاص مجلس القضاء الاعلى الذى يرأسه رئيس محكمة النقض وتشترط موافقته على كل مايتعلق بشئونه وعدم الاكتفاء بأخذ رأيه وإلغاء جميع المحاكم الاستثنائية ، وازالة الازدواج الموجود بين النيابة العامة وبين المدعى العام الاشتراكى بالغاء هذا المنصب .

ب ـ حظر ندب رجال القضاء والنيابة للقيام بأعمال السلطة التنفيذية حفاظا على استقلال السلطة القضائية .

جـ ـ احالة اختصاص إبداء الرأى والفتوى في الادارات القانونية بالوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة الى قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة والحاق اقسام التحقيقات بهذه الادارات بالنيابة الادارية .

د ـ تقرير حق الطعن بالطريق المباشر بعدم دستورية القوانين أمام المحكمة الدستورية العليا وعدم قصر هذا الحق على الطعون المقدمة بمناسبة الدعوى المطروحة امام المحاكم الاخرى .

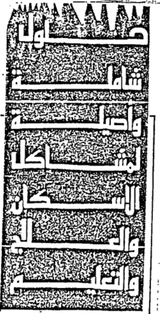
ز ـ جعل السجون تابعة لوزارة العدل لوضع حد لجرائم التعذيب التى تتم داخلها والغاء نظام الحبس الاحتياطى المطلق .

القسم الثانى
تطبيق الشريعة الاسلامية

١ ـ ان تطبيق الشريعة الاسلامية واجب دينى وضرورة وطنية ، فلا يجوز أن يكون ذلك مجالا للموافقة أو المعارضة بل يتعين على كل مسلم الاستجابة إلى أمر الله تعالى بتحكيم شريعته ، ولذلك فنحن ندعو للبدء فورا في تطبيق الشريعة الاسلامية اتساقا مع احكام الدستور ، ومع تسليمنا بأن الأمر يتطلب مرور فترة زمنية من أجل اكمال التطبيق على النحو المرجو ، فإن مانطلب الاسراع فيه هو الاقرار بالمبدأ فعلا لا قولا ، مع البدء في التنفيذ .

٢ ـ ويجب أن ينصب التعديل في المرحلة الأولى على التشريعات المخالفة مخالفة صريحة وشاملة لأحكام الشريعة أو المعطلة لنصوصها الصريحة فتلغى فورا أو تحل محلها نصوص مأخوذة من الشريعة الاسلامية أو متفقة في احكامها معها .

٣ ـ التشريع المستمد من الشريعة الاسلامية لايمكن إلا أن يمضى على سنة الاجتهاد الاسلامى الحميد ، وذلك هو الطريق الذى يمكن الامة من تطوير نظامها القانونى تطويرا متفقا مع الشريعة الاسلامية يحقق مصالحها المتجددة ويستجيب لحاجاتها المتطورة .



٤ ـ العمل الكبير المطلوب في هذا الاتجاه ليس مهمة المشرع وحده ، بل هو مهمة متكاملة يحمل جانبا منها المشرع ويحمل جوانب أخرى الفقهاء واساتذة القانون والعلماء المتخصصون في الاقتصاد والمشتغلون بالتجارة والصناعة وغيرهم ، وهؤلاء مطالبون بتقديم جهد علمى دقيق في بصر حاد بظروف العصر وحاجات اهله .

٥ ـ المفهوم المتكامل للشريعة يتجاوز بطبيعة الحال مسألة الحدود ، بل يتجاوز القوانين لمدنية والجنائية ، فسياسة الاعلان مثلا أو التعليم لاتقل خطرا ، وكذلك فإن مايتعلق بالنظام الاقتصادى وبالاوضاع الدستورية هو من الاصول الاولى . ولذا فإن كل مانطرحه في برنامجنا هذا يعتبر تطبيقا لنظرتنا الشاملة فيما يتعلق بموضوع الشريعة .

٦ ـ الأخوة الاقباط وأهل الكتاب عامة مواطنون في الدولة الاسلامية المستهدفة لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين . وإذا كان الاسلام دين الغالبية العظمى من المصريين ، فإن ما انشاه من حضارة وتاريخ هو ملك لكل من شارك في العمران في ظل الدولة الاسلامية . وكل من يعيش على أرض مصر هو وارث لذات التقاليد والاعراف والفنون وأمين عليها وهذا هو الاساس في روح الاخوة المصرية التى أظلت على مر القرون أبناء الدينين الكبيرين في مصر ، وهذا هو الاساس للعمل المتكامل لبناء مستقبلها ، وهذا هو الاساس الذى يتغلب به المصريون جميعا على الدسائس والفتن التى تستهدف وحدتهم وأمنهم واستقرار وطنهم .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٨٧

جولات ناجحة لخالد محيى الدين ومرشحى التجمع

كان من المقرر أن يبدأ خالد محيى الدين الأمين العام لحزب التجمع ، والمرشح للمقعد الفردى فى دائرة شمال القليوبية ، جولته الانتخابية صباح الجمعة الماضى ، بزيارة قرية « أجهور الكبرى » مركز طوخ ..

الا أن أعضاء التجمع بالمركز غيروا مسار الجولة ذلك اليوم ، مستفيدين من خبرة اليوم السابق ، ليتفادوا محاولات أجهزة الأمن وموظفى الحكم المحلى بالمركز ارهاب المواطنين وافتعال الاحتكاكات والصدامات مع أعضاء التجمع ..



خالد محيى الدين

تابع الجولة : حسن بدوى



ومن حسن الحظ أن قوات الأمن والحكم المحلى تركزت فى قرية أجهور ، حيث كان د. سيد عبد الكريم المرشح على قائمة التجمع بالدائرة ، والذى تعذر اخباره بتغيير مسار الجولة لضيق الوقت ، يناقش أهالى القرية فى البرنامج الانتخابى للتجمع ومعه بعض أعضاء بالمركز .. بينما تمكن خالد محيى الدين ومعه نبيل منصور ورضا عبد الرشيد المرشحين على قائمة التجميع بالدائرة من القيام بزيارات ناجحة لست قرى بمركز طوخ .. بعيداً عن مشاحنات اليوم السابق ..

بلتان .. ندوة سياسية

فى قرية « بلتان » استقبل الأهالى خالد محيى الدين بالهتافات وتوجهوا عقب صلاة الجمعة الى دار المناسبات بالقرية — حيث كان مركز الشباب مغلقاً فهو لا يفتح الا لمرشحى الحزب الوطنى — وعلى مدى ٣ ساعات دارت المناقشات بين الأمين العام ومرشحى التجمع .. وبين أهالى القرية ..

وحول سؤال عن امكانية التزوير فى هذه الانتخابات ، أجاب الأمين العام للتجمع « احنا اللى نقدر نمنع التزوير ، الانتخابات الماضية تم تسديد أصوات قرى كاملة لصالح الحزب الوطنى ، بينما استحال ذلك فى قرى أخرى ، أحنا اللى نقدر نفرض النزاهة لو مارحتوش يوم الانتخاب بتدوا فرصة للتزوير .. احنا عايزين كل الناس تبقى موجودة وتختار بحرية . ونحن نرى أن دخول أكبر عدد من المعارضين الى المجلس فيه ضمان وصلاح للبلد والحكم ، فمع وجود المعارضة يضطر الطرف الآخر للاصلاح ، بينما تزيد الأمور سوءاً اذا كانت كلها فى يد الحكم .. فمثلا عندما كتبنا

عن قضية المواد الملوثة بعد أن نشرتها صحف ألمانيا ، بدأت أجهزة الحكم تتحرك .. وعندما تم ترشيح مرشح يسارى فى انتخابات الصحفيين ، اضطرت الاجهزة للاستجابة لمطلب الصحفيين الذى يناضلون من أجله منذ ٣٠ سنة والخاص بالأجور وتسهيلات السفر للخارج ..

الخروج من الازمة

وتحدث خالد محيى الدين عن البرنامج الانتخابى للتجمع ، فقال انه يقوم على أساس اخراج مصر من أزمتها الاقتصادية التى تتمثل فى غلاء الأسعار ونقص الخدمات والبطالة ..

وقال انه لن يخرج مصر من أزمتها غير مصر ، وليس المساعدات .. وان الخلاف الاساسى بيننا وبين الأحزاب الأخرى هو حول سؤال .. من يدفع الثمن ؟ ونحن نرى أن ٩٠ ٪ من الشعب المصرى أصحاب الدخول الثابتة غير قادرين على موازنة دخولهم بالأسعار ، بينما الـ ١٠ ٪ الآخرين يجب أن يتحملوا عبء الخروج من الأزمة .. اننا نطالب بأحلام صغيرة وممكنة .. نطالب بحق أغلبية الشعب فى الحصول على ٧ سلع أساسية بكميات كافية وبأسعار معقولة ومدعومة على البطاقات التموينية ، وهى السكر والشاى والعدس (أو الفول) والزيت والصابون والارز ..

وقال خالد محيى الدين ان الدائرة تتميز بزراعة البساتين وبوجود أكثر من ٥٠ ٪ من مفارخ الجمهورية بها .. ونحن نطالب بدعم هذين النشاطين لمصلحة أهالى القليوبية والبلد كلها ..

وعلق أحد الفلاحين قائلا « المزارع بطلت ياريس .. مافيش علف »

ورد الأمين العام .. « لذلك نحن نطالب بحماية منتجى الدواجن ، والمساعدة فى تصدير الفواكه ، ورفع أسعار توريد المحاصيل الزراعية التقليدية كالقمح والقطن والأرز والقصب »

دعم الفلاح الامريكى

ولكن رفع أسعار التوريد سيرفع الأسعار للمستهلكين ، فكيف تحلون هذه المشكلة ؟

أجاب خالد محيى الدين على هذا السؤال لأحد شباب القرية فقال :

ـ الحكومة تأخذ طن الارز مثلا من الفلاح بسعر ١٥٠ جنيها ، وسعره فى السوق السوداء ٦٠٠ جنيه ، وهذا الفرق يذهب لتجار السوق السوداء ، لو أخذت الحكومة الأرز من الفلاح بسعر السوق ، وقامت بدعم المستهلك بنفسها ، لقضت على السوق السوداء .. وهذا يتطبق على جميع منتجات شركات القطاع العام .. لكى لا تخسر تلك الشركات ، ولكن نضمن وصول الدعم عن طريق الدولة لمن يستحقونه ، ولكى نضمن وصول الدعم عن طريق الدولة لمن يستحقونه ، وهذا سيضبط عمل الدولة .. الفلاحون يدعمون الدولة بما يقرب من ألف مليون جنيه فروق أسعار توريد ، بينما هذا الفرق لا يقابله خدمات لهم ، فالسلع التموينية التى يتم توزيعها فى الريف مثلا ثلث ما يتم توزيعه فى المدن ،

الموارد والاولويات

وأضاف خالد محيى الدين .. « ان مصر الآن تستهلك أكثر مما تنتج وتستورد أكثر مما تصدر ، ونقص دخل العاملين فى الخارج فانكشف الوضع وزادت الازمة ، وليس لنا خيار سوى تحديد مواردنا بدقة وتحديد أولويات احتياجاتنا وتوفير هذه الأولويات أولا ..

الحكومة توسعت فى الاعفاءات الضريبية والجمركية لاصحاب الاستثمارات حتى وصلت الى ٥ آلاف مليون جنيه ، ولم يكذب أحد هذا الرقم .. المستشفيات الاستثمارية تعفى من الضرائب لكى يكون ثمن الحجرة بها ١٥٠ جنيها فى الليلة ، بينما مستشفيات التأمين الصحى تدفع جمارك اذا استوردت جهازا للاشعة .. هذه الاعفاءات جميعها موارد حقيقية يمكن بها أن تدعم العلاج المجانى والتعليم الاساسى المجانى ، ونرفع الحد الأدنى للأجور الى مائة جنيه .. ونوفر سكنا شعبيا ملائما لسكان العشش الصفيح والمتزوجين حديثا .. بدلا من أوضاعهم الحالية التى تؤدى الى انهيار القيم والأخلاقيات الاصيلة لشعبنا ..

اصلاح التعليم

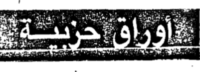
ورد نبيل منصور على سؤال لأحد الشباب حول كيفية اصلاح التعليم وفقا لبرنامج التجمع ، فقال انه يجب اصلاح الخلل فى هيكل أجور المدرسين لكى لا يضطروا لاعطاء الدروس الخصوصية ، ويجب اعطاء الأولوية فى ميزانية التعليم الى التعليم المجانى العام وخاصة فى مراحله الاساسية وليس بانتشار مدارس اللغات الخاصة ، وأن ترتبط برامج ومناهج التعليم بالمعامل ووسائل الايضاح وخطط التنمية وليس بمناهج الحفظ والتلقين ..

وحتى التاسعة من مساء الجمعة الماضية ، استمرت المناقشات الهادئة ، فى عزبة الزاوية والصفا وكفر العمار وكفر النخلة وكفر الجمال بمركز طوخ .. وفى كل قرية كان الأمين العام ود. سيد عبد الكريم (الذى أنهى جولة أجهور ولحق ببقية الجولة) وأعضاء التجمع يستقبلون بالترحيب من أهالى القرى .. ويجرون معهم العديد من المناقشات ، ويعلنون عزمهم على ممارسة حقهم فى الاختيار بحرية وحماية اللجان بأنفسهم من عمليات التزوير .. ويعلنون تأييدهم الكامل لابن دائرتهم ، وابن مصر وأحد القيادات الرئيسية فى ثورة يوليو ، خالد محيى الدين ..



المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٨٧



برنامجنا لقتل الفقر

ربما كان حزب التجمع هو الحزب الوحيد الذى يولى الازمة الاقتصادية اهتماما زائدا وتفصيليا عن غيرها من القضايا سواء في برنامجة العام او برنامجة المرحلي من اجل انقاذ مصر من الفساد والتبعية والطفيلية او برنامجه الانتخابي الحالى

ويرى التجمع ان الازمة الاقتصادية التى تعصف بمصر ليست ازمة عارضة او مفاجئة بل هى محصلة لمجموع السياسات التى خلقتها سياسة الانفتاح الاقتصادى .

ويرصد البرنامج الاقتصادى لحزب التجمع اسباب اتساع الازمة في السنوات التى تلت تولى الرئيس مبارك للسلطة ويحصرها في الاصرار على سياسات السادات وعدم الرغبة او القدرة على تحمل الفئات الطفيلية أعباء سياساتها المدمرة ويذكر البرنامج الاقتصادى بالتحذير الذى اطلقة التجمع لحكومة على لطفى بعدم قبول الضغوط الامريكية وشروط صندوق النقد الدولى والى تجاهلها لتلك التحذيرات وامعانها في مواجهة الازمة الاقتصادية المتفاقمة بفعل انهيار اسعار البترول الى تحمل اعبائها على الطبقات الشعبية والفئات الوسطى باستجداء المعونات الامريكية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى الذين يشترطون رفع الاسعار والغاء الدعم نهائيا وتخفيض قيمة الجنيه ورفع يد الدولة عن تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاسكان وتعيين الخريجين

اقتصاد الاغنياء فقط

واكد البرنامج على أن اتباع نفس السياسة للحكومات التى اعقبت على لطفى قد ضاعف من الاعباء التى تتحملها الطبقات الشعبية كما ضاعف في المقابل من المزايا والامتيازات وفرص الاثراء والسلب والنهب للفئات الطفيلية كما ضاعف ايضا من تبعية الاقتصاد المصرى للدوائر الاجنبية صاحبة الديون ومانحة المعونات للازمة الاقتصادية هى الغاء سياسة الاستيراد بدون تحويل عمله ووقف استيراد السلع الترفيهية لمدة ثلاث سنوات واحكام سيطرة الدولة على الاستيراد وبصفه خاصة قصر استيراد المواد الغذائية على شركات القطاع العام للدولة واعادة النظر في الاعفاءات الضريبية الممنوحة للانفتاحيين وقصرها على المشروعات الحيويه للاقتصاد المصرى وتعبئة الموارد الوطنية لزيادة القدرة الانتاجية للبلاد وحماية مدخرات المصريين العاملين بالخارج بين الطبقات حسب دخولها وثرواتها واتباع سياسة للتقشف تحمى مستوى معيشة الطبقات الشعبية والوسطى من التدهور ويضمن بالتالى مشاركتها الحرة الواعية في انقاذ الاقتصاد المصرى وانقاذ مصر كلها وهى امور يرى البرنامج انها تستدعى تغييرات ديمقراطية ضرورية ..

ويحمل برنامج التجمع الاقتصادى عددا من النقاط التى يرى انها عاجلة لمواجهة

وكشف البرنامج الاقتصادى للتجمع بالارقام نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادى التى ضاعفت من اعتمادنا على الخارج لتوفير الغذاء والسلاح فقد وصلت ديوننا الخارجية الى ٣٨,٦ مليار دولار تبلغ خدمة فوائدها ٥,٥ مليار دولار بما يعني استنزاف فائض مصر الاقتصادى سنويا لمصلحة الرأسمال العالمى الدائن على حساب جموع المصريين

ويؤكد البرنامج على ان الديون الخارجية قد تحولت الى قنبلة موقوته تنفجر كل حين لتطيح بالحكومة القائمة وتأتى بحكومة اخرى ليست اقدر منها على حل الازمة الاقتصادية وهو وضع ينذر بالاستمرار مادامت تلك الحكومات لاتستجيب لمطالب الشعب بل لمطالب رجال الاعمال في الداخل وصندوق النقد الدولى في الخارج ..

الاعتماد على النفس

ويذكر البرنامج ان العبرة ليست في تغيير الحكومات بل بتغيير السياسات واسلوب الحكم ومنهجه ويقول ان مصر بحاجة لسياسة اقتصادية مستقيمة واضحه للتنمية المستقلة ترمى لزيادة الانتاج السلعى ومحاربة الغلاء والحد من الواردات والتوقف عن الاقتراض من الخارج واعادة توزيع الاعباء والوقوف في وجه الاعيب ومضاربات تجار العملة

والمستوردين وسيطرة الدولة على جميع البنوك العاملة فى مصر بغض النظر عن ملكيتها والغاء القوانين والقرارات التى تمنح لبعض الدول امتيازات تمس السيادة الوطنية واعادة النظر فى وضع البنوك الاجنبية والمشتركة والاسلامية وشركات جمع وتوظيف الاموال وحماية اموال المودعين والمدخرين ضمانا لتوظيف اموالهم داخل مصر وتطهير القطاع العام من التخريب والفساد وحماية محاولات تصفيته والدفاع عن حقوق العمال ومكتسبا تهم ضد محاولات القضاء عليها باسم تطوير القطاع العام ومضاعفة انتاج القمح وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الذرة والبقول بالتوسع فى المساحة المزروعة ورفع انتاجية الفدان . واعادة النظر فى اسعار المحاصيل الزراعية لتحقيق اعلى ربح للفدان من محصولات الغذاء الرئيسية واعادة النظر فى مديونية مصر الخارجية وفى اسعار الفائدة الباهظة التى تتحملها والدعوة لعقد مؤتمر عالمى يتولى تسوية الديون الخارجية للبلدان النامية طبقا لتوصيات مجموعة دول عدم الانحياز فى مؤتمراتها الاخيرة .

المشاركة الجماهيرية ضرورة

ويؤكد حزب التجمع ان هذه الاجراءات العاجلة لانقاذ الاقتصاد المصرى لايمكن ان تتحقق الا بالمشاركة الفعالة للجماهير الشعبية ونقاباتها المنتخبة انتخابا حرا واحزابها السياسية وثقه الجماهير فى سلامة الانتخابات العامة وامكان ان يصل ممثلوها فعلا الى مقاعد مجلس الشعب والمجالس المحليه ..

ويؤكد التجمع على ان ذلك لايمكن تحقيقه دون الغاء حالة الطوارىء وكافة القوانين المقيده للحريات والغاء القيود المفروضة على حرية تكوين الاحزاب والنقابات والجمعيات والغاء نظام الانتخابات بالقائمة الحزبية المطلقة او النسبية ووضع الضمانات لنزاهة وحيدة الانتخابات باعادة النظر فى قانون مباشرة الحقوق السياسية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٨٧

٨ قيادات نقابية على قوائم التجمع بالقاهرة

الأجور والاسعار والخدمات اهم قضايا العمال

كتب حسن بدوى

فى دوائر القاهرة الخمس رشح التجمع على قوائمه اكثر من ٣٠ قائدا عماليا فى مواقع العمل المختلفة .. فى صناعات الغزل والنسيج والنقل الخفيف والاسمنت والدواء والمقاولات والنقل العام .

ومن بين هؤلاء اعضاء مجالس ادارات اللجان النقابية او منتخبين فى مجالس ادارات شركاتهم وحائزين على ثقة الاف العمال فى مواقع عملهم .. ليس لانهم يملكون سلطة او ثروة وانما لرصيدهم النضالى ودورهم المستمر فى خدمة زملائهم

التقينا ببعض تلك القيادات لنعرف اهم القضايا العمالية التى تشغلها ولماذا رشحت نفسها لهذا .

كانت القضية المشتركة بين الجميع هى ربط الاجور بالاسعار وكما يوضحها نبيل عبد الغنى عضو مجلس ادارة منتخب بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج والمرشح على قائمة التجمع بالدائرة الثانية جنوب القاهرة فان ذلك لابد ان يكون عن طريق السلم المتحرك للأجور المرتبط بسلة الأسعار .. لان الاسعار ترتفع والاجور لا تلاحقها بنفس النسبة ، فينتج عن هذا ان يتناقص دائما ما يتاح للعمال والموظفين شراؤه من سلع سنه بعد اخرى والسلم المتحرك للأجور يضمن لهم شراء الحد الادنى من السلع الضرورية بشكل مستمر دون نقصان او زيادة وربط الاجر بالاسعار لن يزيد دخل العامل ولكنه سيمكنه من الحصول على تلك السلع الاساسية له ولاسرته كلما ارتفعت اسعارها ..

عمال المعاشات

وفى الدائرة الاولى ـ شمال القاهرة التقينا بسيد محمد عبد العال عضو اللجنة النقابية بشركة وسائل النقل الخفيف وعضو مجلس ادارتها المنتخب لثلاث دورات متتالية منذ عام ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٩ وعضو المجلس المحلى بشمال القاهرة عن دورة ٧٥ ـ ١٩٧٩ ورئيس لجنة القوى العاملة بشمال القاهرة فى السبعينات .

● رشحت نفسى فى هذه الدائرة لانى ابنها ومقيم بها واعرف مشاكلها العديدة واهمها الاسكان والمرافق والمواصلات وبصفة خاصة مشاكل سكان ترعة الاسماعيلية وسكان الحكر بمنطقة المعهد الفنى وبناء دور العزاء فى قسم الساحل خاصة شياخة برهام واسعد والساحل وبالنسبة للعمال فاننى اطالب لعمال المعاشات بحقهم فى صرف ١٠ شهور مكافاة نهاية الخدمة مهما كانت مدة خدمتهم ..

زيادة الاجور

وفى جنوب القاهرة الدائرة الثانية نواصل الحديث مع نبيل عبد الغنى الذى بدأ اهتمامه بالقضايا العامة عندما كان عضوا بمنظمة الشباب عام ١٩٦٥ ثم عضو لجنة القاهرة للشباب عام ١٩٦٨ ثم عضو مجلس ادارة منتخب بالشركة منذ ١٩٧٨ وحتى الآن ..

● رشحت نفسى فى هذه الدائرة لانها دائرة عمالية وموقع عملى بها ولانى ادرك ان العمال والموظفين وجميع من يعملون بأجرهم اكثر الفئات معاناة من اثار الردة على مكتسبات العمال التى حدثت فى السبعينات ومن الاثار المدمرة لسياسة الانفتاح الاقتصادى واركز فى القضايا العمالية بالاضافة لفكرة السلم المتحرك للأجور المرتبطة بسلة الاسعار على ضرورة زيادة المرتبات سنويا بنسبة ٧ ٪ من الاجر وهذه ليست بدعة ولكنها مطبقة فى القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بعمال القطاع الخاص مع الغاء الحد الاقصى للمرتبات الوارد فى الجداول الملحقة بالقانون ٤٧ و٤٨ لسنة ١٩٧٨ وذلك بالنسبة لكل الدرجات الوظيفية لان مرور ١٠ سنوات على الحد الاول يجعلها لا تلاحق الاسعار كما اننى اطالب بحق عمال القطاع العام جميعهم والمصانع الحربية وموظفى الحكومة فى صرف اجر الراحات الاسبوعية باضافة اجر ٤ ايام الى مرتباتهم الشهرية اسوة بعمال الغزل والنسيج وتطبيقا للقانون واحكام القضاء ..

فصلوه وانتخبه العمال

وفى نفس الدائرة التقينا بقائد نقابى اخر

رجب محمد جمعة عضو اللجنة النقابية بشركة وسائل النقل الخفيف منذ ١٩٧٦ وحتى حلها النقابيون عقب اضراب العمال فى يناير الماضى بدأ العمل العام عضوا بمنظمة الشباب عام ١٩٦٩ كمسئول لطلاب حلوان ثم مسئولا لعمال حلوان ايضا ثم عضوا فى لجنة الاتحاد الاشتراكى بالشركة التى اصدرت بيانا عام ١٩٧٥ طالبت فيه بتعدد الاحزاب فصل من العمل بالشركة عام ١٩٧٧ عقب انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير وسلم نفسه للمحكمة فى قضية يناير فأفرجت عنه فى اول جلسة ورفع دعوى قضائية ضد الشركة وحصل على حكم من محكمة الاستئناف بالعودة الى عمله وفى يوليو ١٩٨١ تم تنفيذ الحكم .. ونجح فى اول انتخابات نقابية تالية لعودته فى دورة ١٩٨٣ وحتى الان .

ويقول رجب جمعة خلال : وجودى باللجنة النقابية انشانا صندوقا لاعانة العمال المجندين وفى بداية الدورة النقابية الحالية استطعنا ان نرفع بدل طبيعة العمل من ١٥ ٪ الى ٣٥ ٪ ووصل للعمالة الفنية الى ٤٠ ٪ ومن كان محروما من البدل بدأ يحصل على ١٥ ٪ وتم الصرف باثر رجعى

● **رشحت نفسى فى هذه الدائرة بناء على رغبة اهالى عزبة الوالدة بالمنطقة التى ولدت فيها والذين اجتمعوا باكملهم وطلبوا منى الترشيح على قائمة التجمع كما قرروا ان ينزل الحاج حسين سيف ابن العزبة على المقعد الفردى وقد جمع اهالى العزبة التبرعات لنا لمساعدتنا فى نفقات الدعاية الانتخابية**

● **والمنطقة السكنية التى نعيش فيها احوالها متدهورة من حيث المرافق والخدمات والمواصلات خاصة بعد توقف اتوبيس العزبة ومأسورة المجارى الرئيسية بالمنطقة تمر وسط العزبة ولو انفجرت لاغرقتها رغم ان العزبة لا توجد بها مجارى ومواطنوا المنطقة محرومون من السلع التموينية ويعاملون من قبل المجالس المحلية كمواطنين من الدرجة الثالثة .**

● **اننى اطالب باعادة العمال الذين نقلوا من مصانع شركة النقل الخفيف بوادى حوف الى منطقة الهرم الى مواقع عملهم الاصلية حيث تسكن عائلاتهم .. او تلتزم اجهزة الدولة والشركة بتوفير سكن لهم فى مناطق عملهم الجديدة فى مدينة ٦ اكتوبر مثلا .. كما اطالب بتعيين ابناء العاملين الذين تم تدريبهم فى الشركة ولم يعينوا رغم مرور سنة على انتهاء تدريبهم واطالب باستمرار برامج التدريب واخيرا اطالب بعقد الجمعية العمومية لعمال الشركة لانتخاب لجنة نقابية جديدة فالقانون يلزم بعقد الجمعية خلال شهر من حل اللجنة وقد مضى الآن ثلاثة شهور ولم تنعقد ..**



نقابي منذ ٤٠ عاما

وعلى رأس قائمة التجمع بالدائرة الثالثة شرق القاهرة قائد نقابي بدأ اهتمامه بقضايا العمال منذ حوالي ٤٠ عاما ..

محمد عبد العزيز شعبان عضو اللجنة النقابية بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج بدأ عاملا في هذا القطاع عام ١٩٤٨ وبعد عامين فقط من بدء عمله كان مندوبا نقابيا عن مصانع اولاد وهبة شوشة سنة ١٩٥٠ واشترك في تأسيس النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي

بمنطقة الوايلي عام ١٩٥٢ واشترك في تأسيس الاتحاد العام المهني لعمال النسيج بمصر عام ١٩٥٣ واشترك في توحيد نقابات عمال النسيج بالقاهرة عام ١٩٥٤ وكانت ٤ نقابات للغزل والنسيج والتريكو والنسيج اليدوي والنسيج الميكانيكي .

وانتخب في نفس العام عضوا بمجلس ادارة النقابة العامة لعمال النسيج بالقاهرة .. وظل وكيل اول النقابة حتى عام ١٩٥٩ واشترك في تأسيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج بالاقليم الجنوبي في الجمهورية العربية المتحدة(مصر) عام ١٩٦٠ وعضو اللجنة النقابية بمصر حلوان للغزل والنسيج منذ ١٩٧٩ وحتى الآن ..

ويقول محمد عبد العزيز شعبان في الدورة النقابية السابقة استطعنا ان نطبق قانون الاصلاح الوظيفي بضم مدة اعتبارية للعمال الفنيين ٧ سنوات مما افاد اكثر من ٧٠٠ عامل بالشركة وفي سنة ١٩٨١ استطعنا ان نوقف خصم نسبة الـ ٢٥ ٪ من البدلات التي كانت تخصم منذ عام ١٩٦٧ للمجهود الحربي ونجحنا بالتفاوض مع وزير الصناعة اكتساب حق صرف اجر الراحات الاسبوعية بعد حصول عمال اسكو على حكم قضائي بذلك ..

رشحت نفسي في هذه الدائرة لأنها في معظمها مناطق شعبية محرومة من الخدمات وبها مناطق مكدسة بالسكان تعاني من ازمة حادة في المواصلات وشبابها محروم من النوادي والساحات الشعبية ..

اركز في قضايا العمال على ضرورة زيادة اجور عمال الغزل والنسيج او زيادة تسعيرة انتاجهم وزيادة بدل طبيعة العمل من ١٥ ٪ الى ٣٠ ٪ مع احتسابها على الاجر الشامل بدلا من الاجر الاساسي او بداية مربوط الدرجة وبأن يكون الحد الادنى لأجور العمال المبتدئين من ٣٥ الى ٧٠ جنيها وزيادة بدل الوجبة الغذائية من ٣ جنيهات الى ١٠ جنيهات ..

واخيرا فقد شارك محمد عبد العزيز شعبان في النضال الوطني والديمقراطي منذ عام ١٩٥١ مشاركا في المظاهرات المطالبة بالجلاء ومظاهرات ١٩٥٤ المطالبة بالحريات والدستور وعودة الحياة النيابية واحد افراد المقاومة الشعبية عام ١٩٥٦ وفي مظاهرات التضامن مع شعب لبنان ضد تهديدات الاسطول الامريكي عام ١٩٨٥ ، والتضامن مع شعب الجزائر في نضاله ضد الاحتلال الفرنسي في الخمسينات وبداية الستينات ...

مخاطر المهنة

وفي نفس الدائرة مرشح نقابي اخر على قائمة التجمع محمد محمود جمال الدين عضو اللجنة النقابية بشركة الجمهورية للادوية ونائب رئيس الجمعية الفئوية بالشركة وعضو منظمة الشباب منذ ١٩٦٦ وامين الشباب بالشركة حتى تم حل المنظمة في بداية السبعينات يقول :

من خلال عضويتي بلجنة شئون العاملين بالنقابة ادافع عن حق العاملين بعقود مؤقته في التثبيت وفي تصحيح تقييم الاداء والترقيات رشحت نفسي في الدائرة لاني مقيم بها وعملي وزملائي فيها واعلم مشاكلها جيدا وما يشغلني هو اعادة تاهيل العمال وتدريبهم لرفع انتاجيتهم وبذلك يمكن حصولهم على حوافز أعلى ومكافات وارباح وايضا ضرورة تطوير ادارة القطاع العام وصرف الوجبة الغذائية لعمال قطاع الادوية بالذات فهم يتعرضون لمخاطر الكيماويات العديدة وصرف بدل طبيعة العمل لعمال الخدمات المعاونة وتطبيق نظام العمولة بالنسبة للبائعين ..

مرشح اخر في نفس الدائرة على قائمة التجمع .. الدسوقي بدر درويش امين صندوق اللجنة النقابية بشركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح وعضو اللجنة النقابية منذ ٨ سنوات وعضو منظمة الشباب منذ ١٩٦٧ وحتى حلها في بداية السبعينات يقول استطعنا صرف حوافز الانتاج بالشركة على المرتبات الجديدة بعد ان كانت تصرف على اساس اجر ١٩٨١ نزلت في هذه الدائرة لأني مقيم بها ومرتبط باهلها اطالب بحق العمال المؤقتين في التثبيت وبحق جميع العمال في صرف مكافات الميزانية كاملة .. وفي تشكيل منظماتهم النقابية دون تدخل إداري ..

قيادات غير تقليدية

في الدائرة الخامسة وسط القاهرة قائد نقابي بارز على قائمة التجمع ..

كمال الدين محمد واصف سكرتير العلاقات الدولية بالنقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والاخشاب رئيس اللجنة النقابية بالشركة العامة للانشاءات(رولان) منذ ١٩٦٣ وحتى الان عضو للنقابة العامة منذ ١٩٧١ وحتى الان عضو اول مؤتمر قومي للاتحاد الاشتراكي عن دائرة الازبكية عمال عام ١٩٦٨ في مرحلة بناء الاتحاد الاشتراكي بالانتخاب عقب مظاهرات فبراير ١٩٦٨ وبيان ٣٠ مارس يقول ..

● استطعنا تثبيت كل العاملين بالشركة وهذا نادرا ما يحدث في قطاع المقاولات وان نقضي على حالات الفصل التعسفي وتقريبا لم يحدث فصل بالشركة منذ عام ١٩٦٣

● اشتركت في صفوف المقاومة الشعبية مع المرحوم كمال الدين رفعت اثناء العدوان الثلاثي ..

● رشحت نفسي في هذه الدائرة لاني بدأت عملي السياسي بها عام ١٩٦٤ وانتخبت عنها في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي اكثر من مرة ومستمر في عملي بالدائرة حتى الان وكان لنا دور مؤثر في العمل السياسي في تلك الفترة رغم تحفظنا على بعض سلبياتها ..

● اركز في قضايا العمال على اهمية اختيار قيادات نقابية يتناسب فكرها وسلوكها مع الظروف التي تمر بها مصر الان ودفع قيادات نقابية غير تقليدية تقدمية ووطنية وواعية تستطيع ان تواجه مشاكل العمال بحسم ووضوح ودون تردد اومداراة ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٨٧

الاموات والاحياء

فى نفس الدائرة وعلى قائمة التجمع عبد العزيز خليل ابراهيم عضو اللجنة النقابية بالهندسة الاذاعية منذ ٨ سنوات نجح مع زملائه النقابيين فى توفير ٥ خطوط اتوبيسات للعاملات فى الهندسة الاذاعية وعمل مصيف للاسر بدلا من مصيف الافراد المتميزين ويقول :

● رشحت نفسى فى هذه الدائرة لانى احس بمعاناتها خصوصا سكان المقابر ومشقة المواصلات بالنسبة لابناء المنطقة من الحرفيين الذين يقيمون فى أماكن بعيدة كمدينة السلام وغيرها ومشكلة الجمالية مثلا (وهى جزء من الدائرة) ان ٦٠ ٪ من اراضيها مقابر و ٤٠ ٪ من مساكنها نصفها منهار تماما واعتبرها مقابر للاحياء .. ونصفها الاخر لا يستوعب سكان الحى مما ادى الى نشوء الاسكان العشوائى بمنشية ناصر والذى يتحمل سكانه متاعب عدم وصول المياه والمجارى والمواصلات مما يزيد اعباء المعيشة عليهم فهم لا يجدون الا سيارات بيجو للوصول الى اماكن سكنهم والانتقال الى اعمالهم ويشترون المياة علاوة على وصول اجرة الحجرة الواحدة الى حوالى ١٥ جنيها ومن اخطر مشاكل الحى مشاكل الحرفيين . الذين يعانون من الضرائب والتامينات وعدم تصريف منتجاتهم خاصة الالومنيوم نتيجة للغزو الاجنبى وهناك حوالى ٣ ــ ٤ آلاف قضية افلاس داخل المحاكم من الحرفيين بالجمالية ....



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٨٧

حتى يستقيم منطق اجراء



انتخابات مجلس الشعب

يجدر بنا أن نتساءل : لماذا أقدم رئيس الجمهورية على حل مجلس الشعب عن طريق استفتاء شعبى ؟ ذلك أن المبررات الرسمية التى قدمت ، وتتلخص فى أن استمرار المجلس بوضعه السابق لم يكن مستساغا فى ظرف اصدر فيه هو ذاته قانونا جديدا ينظم اسلوب انتخابه ، لم تكن مبررات كافية ولا مقنعة .

قيل إن الاجراء أتخذ لاستباق حكم قضائى بعدم دستورية المجلس من المنتظر ان تصدره المحكمة الدستوية العليا فى القريب العاجل . ولكن اراء الفقهاء اختلفت حول مدى الالزام بحل المجلس نتيجة عدم دستورية قانون انتخابه . وبالتالى كانت هناك مخارج فقهية تبرز عدم التصدى لحل المجلس وهو فى النهاية قرار سياسى قبل ان يكون اجراء ذا طابع فقهى أو قانونى

قيل أن للاجراء فعلا طابعا سياسيا ، وهو أن الرئيس مبارك يهمه الا يجرى انتخاب رئيس الجمهورية القادم فى نوفمبر المقبل بواسطة مجلس شعب مطعون فى دستوريته . ومن المؤكد ان قضية المشروعية التى لا بد الايشوبها غبار قضية حيوية ، وقضية ذات طابع سياسى أصيل ، خاصة اذا ما إختصت بمشروعية شخص رئيس الدولة ، رمز استمرارية النظام واستقراره .

ولهذا القول الاخير معنى اخر ، هو أن الرئيس مبارك قد عقد العزم على أن يرشح نفسه لرياسة ثانية ، وبهذا المعنى ، كان قراره بحل المجلس تدشينا لهذه الرياسة الثانية .

ومن المؤكد ان قرارا يحكمه ترشيح رئيس الجمهورية لرياسة ثانية يختلف جذريا عن قرار مداه مجرد تصحيح الاوضاع لبضعة أشهر حتى تجرى الانتخابات الرياسية فى نوفمبر . ذلك أن الامور التى تتعلق بالرياسة القادمة أموز سوف يجرى انجازها خلال فترة زمنية



محمد سيد أحمد



المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تصل الى ست سنوات . ولابد أن تتسم بطابع استراتيجى . ولابد أن يتقرر لها تخطيط منذ الآن .. ويضاف الى هذه الاعتبارات العامة اعتبارات خاصة هى ظروف المأزق الاقتصادى الذى تواجهه مصر الآن وظروف تامين الأمن والاستقرار واستمرار المشروعية داخل اطار ظروف متفجرة لأكثر من سبب . ليس السبب الاقتصادى إلا اكثر هذه الاسباب بروزا والحاحا .

ومن هنا يتصور أن التخطيط السليم يقتضى انتخاب مجلس قادر على تحمل مسئوليات الفترة العاصفة القادمة . بمجلس يجنب رئيس الدولة تحمل هذه المسئولية وحده . مجلس سمته المميزة تمثيله لتنويعة واسعة من القوى السياسية تحظى بمصداقيته لدى الجماهير .

ومما يتعين تاكيده فى هذا الصدد أنه لا يمكن الادعاء بان العديد من تيارات المعارضة هى جزء من مشروعية النظام . وعليها ان تتحمل مسئولية المأزق التى تواجهه . فى وقت تحرم فيه من القدرة على المشاركة فى صنع القرار . وتقام الحواجز فى وجه تمثيلها داخل مجلس الشعب .

ويهمنا فى هذا الصدد أن نؤكد معنى هاما . وهو أن السلطة كثيرا ما تتهم المعارضة بالنقد غير البناء . وبالمزايدة . وبمحاولة استثارة الجماهير وتهييجها . وأن هذا السلوك لا يستقيم مع حرص السلطة على توفير عنصر المشروعية لها .. ولكن هذه المزاعم تدحضها حقائق عدة . أولها أن مصدر المشروعية هو مصداقية تيارات المعارضة لدى الجماهير . لا «قرار» علوى» أو» منحة» تصدر من السلطة .

ثم لنكن صرحاء تماما فى هذا الصدد : لا يستقيم ان تتحمل المعارضة التزامات دون أن تقابلها حقوق .. لا يستقيم أن تدان للجوئها الى ما تصفه السلطة» بالتشهير» و» التجريح»

و» المزايدة» فى مخاطبة الجماهير . فى وقت تتحمل فيه السلطة ذاتها وزر عدم قدرتها على التعبير عن نفسها بصورة فعالة : داخل البرلمان وذلك بسبب تعسف القوانين والاجراءات التى تعترض تمثيلها فيه تمثيلا يتمشى مع وزنها الفعلى فى الشارع باعتراف السلطة ذاتها .

ان التخطيط الإستراتيجى للسنوات القادمة انما يفترض حلا لهذه المعادلة الصعبة . ومنذ الآن . اى ابتداء من الانتخابات لمجلس الشعب القادم .

ولا تستقيم الحجة القائلة بان ضمان تمثيل المعارضة تمثيلا يتناسب مع وزنها فى المجتمع ممكن مع حرص الجهات المسئولة على أن يتوافر للحزب الحاكم ثلثا المقاعد على الأقل باعتباره وحده ركيزة النظام وركيزة سلطة رئيس الدولة .

فلا إلتزامات بدون حقوق .. والمنطلق القائل بان لا إنقاذ لمصر ما لم تتضامن فى إنقاذها تنويعة واسعة من القوى السياسية . منطلق لا يقبل التجزئة . ولا مناص من الأخذ به فيما هو التزامات للقوى السياسية وحقوق لها ايضا . وفيما يتعلق بانتخاب رئيس الدولة قبل أى شىء آخر .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٨٧

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

التجمع اكثر الأحزاب اهتماما بقضايا الفئات الشعبية

فى نهاية شهر مارس عام ١٩٨٤ أصدر حزب التجمع بعد مناقشات مستفيضة شارك فيها قياداته واعضاؤه برنامجه الانتخابى الذى خاض بموجبه الانتخابات البرلمانية فى ٢٧ مايو من نفس العام فالتجمع يعطى اهمية خاصة للوثائق التى تصدر عنه معبره عن مواقفه ووجهات نظره يساعده على ذلك وضوح توجهه الفكرى ومواقفه ووجود عدد من كبار الخبراء والمتخصصين بين صفوفه ووسط اصدقائه .

وفى ظل الاختيار المبدئى لحزب التجمع لقضايا الاقتصاد وتاثيراتها فقد خصص التجمع برنامجه الانتخابى بشكل شبه كامل لمناقشة القضية الاقتصادية واثارها الاجتماعية بطرحه مشاكل الفئات المختلفة وتقديمه حلول عاجلة لمعالجة الازمة الاقتصادية عن طريق تحقيق لتنمية سريعة للاقتصاد الوطنى ومواجهة الفساد وحصاره ..



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مارس ١٩٨٧

● رئيس الجمهورية ومؤسسة الرئاسة «بطبيعتها العسكرية» هما مركز الثقل

● السلطة ترى ان السياسية مجموعة من المشكلات الادارية

● تقلص دور مجلس الشعب نتيجة اختلال الموازين السياسية

● نصف من لهم حق التصويت في الانتخابات .. غير مقيدين في الجداول



الوطني والوفد يتجاهلان اتفاقيات كامب ديفيد والتجمع يعتبرها كارثة تاريخية

حزب التجمع

- المشاكل الجماهيرية وقضايا الفساد تتصدر برنامج الحزب
- الانشقاقات تشمل الاحزاب جميعا عدا حزب التجمع
- عجز الاحزاب عن مجاراة التجمع فى دفاعة عن الطبقات الفقيرة

الوفد ضد الحكم من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى مايو ١٩٧١

العمل ترويج للدعاوى الاخلاقية وتركيز على شخص رئيس الحزب

الحزب الوطنى ضد الاشتراكية .. ومع حرية رأس المال الخاص والفردى

ولقد تميز برنامج حزب التجمع عن غيره من لبرامج الاحزاب الاخرى بانه لم يترك تحديد الفئات الاجتماعية التى يتوجه اليها رهنا بنصوص البرنامج بل قام بتحديدها بدقة ومباشرة بانها اوسع الفئات الشعبية من عمال وموظفين وفلاحين وحرفيين ومهنيين وراسمالية وطنية منتجة بما يكشف ان القضايا الداخلية تاخذ حيزا كبيرا من اهتمامات التجمع اكثر من غيرها من القضايا .

واذا كان حزب التجمع قد اعلن في برنامجه السياسي العام انه يسعى لبناء مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة ويناضل من أجل استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ومواصلة السير على طريق الاختيار الاشتراكى فان برنامجه الانتخابى الذى خصص لانقاذ مصر من الفساد والطفيلية والتبعية وتضمن اهدافا لايقاف التردى العام في المجتمع المصرى في ظل او ضاعه الراسمالية القائمة دخلا من الدعوة لاجراءات بناء الاشتراكية او التحول اليها لايتناقض مع برنامجه العام برغم تباين مضمون كل منهما بل يمكن التاكيد على ان هناك حالة من الاتساق بين البرنامجين

هذه الحقائق وغيرها عن حزب التجمع مقارنة بغيره من الاحزاب الاخرى شملتها الدراسة الهامة التى أصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام عن انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ واشرف على اعدادها د . على الدين هلال والسيد يسن وشارك في تحليل نتائجها نخبه من باحثى المركز ضمت السيد زهرة وجمال عبد الجواد وضياء رشوان وايمان محمد حسين وسيد عبد المجيد ودنيا الخواجه .

اختلاف التوازن

والدراسة تصدر بمناسبة مرور عشر سنوات كاملة على تجربة التعددية الحزبية التى تعد أهم التطورات التى لحقت بالنظام السياسى في مصر منذ عام ١٩٥٢ .

وفيما عدا حزب الامة تتناول الدراسة بالتحليل المستند الى الوقائع والارقام تشكيل الاحزاب السياسية المصرية وبرامجها وحملاتها الانتخابية والمعنى والنتائج التى انتهت اليها الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٨٤ التى شارك فيها خمسة احزاب من بين الستة القائمة هى الوطنى والوفد والتجمع والعمل والاحرار

وفي مجال الحديث عن الاطار الدستورى والقانونى الذى جرت في ظله انتخابات ١٩٨٤ ترصد الدراسة عددا من الظواهر الهامة من بينها ان التحولات التى طرأت على النظام السياسى المصرى لم يسمح لها بتعديل موازين القوى الاساسية حيث احتلت بموجب هذه الموازين مؤسسة الرئاسة ذات الطبيعة العسكرية مركز الثقل الاساسى في المجتمع وعلى الرأس منها رئيس الجمهورية الذى منحته الدساتير والقوانين المختلفة وضعا متفوقا انتهى بحصر عملية الصراع السياسى في مصر في اعلى قمة السلطه وسيادة المفاهيم التى ترى السياسة مجموعة من المشكلات الادارية يمكن للخلاف حولها ان يدور حول رفع مستوى ادائها دون ان يتطرق الى أولوياتها واختياراتها

ولقد ادى الاختلال في الموازين السياسة إلى تقلص دور مجلس الشعب السياسى وتكريس الطبيعة الفنية والاجرائية لدوره الرقابى التى تتأكد بان المجلس لم يقم بسحب الثقة من اى من الوزارات المتعاقبة او احد وزرائها برغم انه حق من الحقوق المقررة له في الدستور منذ عام ١٩٦٤ .

غير ان اهم المتغيرات الاساسية التى ترصدها الدراسة وغيرت مجرى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ هى صدور القانون ١١٤ لعام ١٩٨٣ الذى طبق للمرة الاولى في مصر طريقة الانتخاب بالقائمة الحزبية النسبية المشروطة وهو القانون الذى انهى امكانية ترشيح المستقلين الذين يمثلون اهم الظواهر في الحياة السياسية المصرية كما استبعد الاتجاهات السياسية المختلفة التى ترفض الدولة منحها الحق في تكوين أحزابها المستقلة كما فتت جبهة المعارضة التى اخذت في التشكل في لجنة الدفاع عن الديمقراطية قبل شهور من الانتخابات حيث فرض عليها القانون ان تخوض المعركة الانتخابية متنافسة ضد بعضها البعض في الوقت الذى لاتنفذ فيه الجهات المسئولة القوانين المنظمة للهيئة الناخبة بما انتهى الى ان حوالى نصف من لهم حق المشاركة في الانتخابات غير مقيدين في الجداول الانتخابية .



حزب الصلح مع الاعداء

وتقول الدراسة انه في اغسطس عام ١٩٧٨ قرر الرئيس السابق انور السادات تشكيل حزب جديد هو الحزب الوطني الديمقراطي وقد انضم حزب مصر العربي الاشتراكي الذى كان قائما انذاك انضماما جماعيا للحزب الجديد الذى ظل السادات يستحوذ على رئاسة حتى موته عام ١٩٨١ حيث خلفه الرئيس مبارك .

وقد تشكل الحزب الوطني وفقا لما تذكره الدراسة مع بداية مرحلة جديدة من حكم السادات تميزت بتفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية وبسياسة التحالف العميق مع الغرب والصلح مع اسرائيل حيث ضم بين صفوفه الطبقة البورجوازية التى انعشتها سياسة الانفتاح الاقتصادى . وترصد الدراسة انعدام الديمقراطية في تشكيل هيئات الحزب الوطني ومستوياته المختلفة وترجع ذلك الى أن رئيس الجمهورية نفسه هو الذى تولى المبادرة لانشاء الحزب لذا تنعدم صفة الانتخاب الحقيقي من عملية اختيار رئيس الحزب التى هى اقرب الى الاستفتاء منها الى الانتخاب حيث تنعدم المنافسة على شغل هذا المنصب

وحول برنامج الحزب الوطني تذكر الدراسة ان الحزب يوجه نقدا للسياسات الاشتراكية التى طبقت في الستينات والتى صادرت امكانية نمو المشروع الفردى وانهت سياسة الحرية الاقتصادية بحيث يصبح بندا رئيسيا فيه الدفاع عن حرية راس مال الخاص والفردى وفي مجال السياسة الخارجية يدعو الحزب الوطني ، بوعي شديد ، الى توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية ودول المعسكر الغربي التى ساعدت لتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع اسرائيل في مواجهة الاتحاد السوفيتي ودول المجموعة الاشتراكية وهى رؤى تنسجم مع مصالح الفئات الاجتماعية التى تكون منها الحزب الوطني وضمت العناصر البيروقراطية وقطاعات البورجوازية الجديدة التى تضخم دورها خارج اجهزة الدولة في الانشطة الاقتصادية الخاصة

وتشير الدراسة الى أن اعداد قوائم المرشحين للحزب الوطني في انتخابات عام ١٩٨٤ قد تميزت بمنافسة عالية بين عناصره التى تشكلت من جماعات ذات مصلحة او منفعه واخرى ذات نفوذ عائلي او قبلي وثالثه اكتسبت نفوذها من العمل في مؤسسات الدولة أو التنظيمات السياسيه ورابعة ضمت كبار رجال الاعمال الذين سعى الحزب لكسب تاييدهم لمواجهة ظهور حزب الوفد الجديد .

الوفد الدفاع عن الفئات العليا

في ديسمبر ١٩٨٣ حصل حزب الوفد الجديد على حكم قضائي بحقه في الوجود وعدل عن قرارد السابق بحل نفسه في اعقاب صدور قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي في يونيو عام ١٩٧٨ الذى منح السلطة التنفيذية حق التدخل في شئون الاحزاب السياسية الداخلية وهو القانون الذى جمد التجمع بموجبه نشاطه احتجاجا على صدورره

وحول برنامج حزب الوفد تشير الدراسة الى انه ليبرالي النزعة في السياسة والاقتصاد فهو يتضمن درجة واضحة من الانحياز لصالح الولايات المتحدة الامريكية والعداء للاتحاد السوفيتي كما يركز في مجال الاقتصاد على تقوية الحوافز الفردية وتحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص ويدين الفترة من يوليو ١٩٥٢ حتى مايو ١٩٧١ كما تتم توجياته السياسية بالعمومية الشديدة وهو مايتفق مع مصالح الفئات الاجتماعية التى يمثلها والمتمثلة في القطاعات الكبيرة من البورجوازية المصرية .

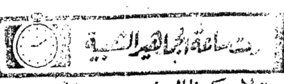
وتذكر الدراسة ان رئيس حزب الوفد وعدد محدود من مساعديه قد لعبوا الدور الرئيسى في اعداد القوائم التى خاض بها الوفد انتخابات عام ١٩٨٤ وتشير الى ان دور قواعد الحزب ومستوياته التنظيمية كان محدودا وتوضح ان القوائم ضمت عناصر جماهيرية بصرف النظر عن التزامها أو عدم التزامها بسياسة الحزب وتوجهاته الاساسية

حزب الفقراء

في ١٠ ابريل عام ١٩٧٦ انعقدت الهيئة التاسيسية الاولى لمنبر التجمع الوطني التقدمي الوحدوى وانتخبت خالد محيي الدين مقررا عاما له وفي ٣٠ ديسمبر من العام نفسه تحول المنبر الى حزب سياسى

وتصف الدراسة صيغة التجمع بانها صيغة فريدة من نوعها تنتهى بتجميع القوى الوطنية لمن المدارس الفكرية والسياسية للناصريين والماركسيين والقوميين والديمقراطيين والتيار الديني المستنير في اطار تنظيمي واحد وهذه القوى تتفق فيما بينها على التقييم الايجابي لثورة يوليو وضرورة حماية انجازاتها الوطنية والتقدمية والوحدوية والعداء الاصيل للاستعمار والصهيونية والدفاع عن الاستقلال الوطني واقرار الحريات الديمقراطية واحترام الاديان السماوية وبناء المجتمع الاشتراكي القائم على العدل والخالي من الاستغلال والايمان بعروبة مصر والوحدة العربية ومساندة الثورة الفلسطينية وترصد الدراسة ان الهيئات القيادية لحزب التجمع الممثلة في المؤتمر العام واللجنة المركزية والامانة العامة وامانة اللجنة المركزية تشهد انتظاما واضحا في مواعيد انعقادها .

وبالرغم من الاستقالات والانسحابات الفردية التى تعرضت لها عضوية الحزب وهيئاته القيادية والتى ترجعها الدراسة الى الضغوط الادارية والامنية التى مارستها اجهزة الدولة على اعضاء التجمع فالدراسة تؤكد من جانب اخر ان التجمع لم يتعرض للانشقاق عليه بما يعنى خروج مجموعة محددة ذات اهداف وتوجهات واحدة بشكل جماعي يهدف الاستقالة او تكوين تنظيم مستقل عن التجمع بالرغم من تعدد المسائلة وبالرغم من ان ظاهرة الانشقاق بالمعنى السابق قد شملت كافة الاحزاب الاخرى باشكال متباينة كان ابرزها الاعتراض على تشكيل القوائم الحزبية في انتخابات عام ١٩٨٤ بالنسبة للوفد والوطني ولضمان الترشيح في اماكن متقدمة من القوائم والخشية من عدم حصول الحزب على نسبة ٨ ٪ المقررة كما حدث في حزب الاحرار ، والانشقاق الكبير الذى قاده المرحوم محمود ابو وافية على حزب العمل واخرج بموجبه مجموعة الحزب الوطني الذى كان السادات قد دفع بها للانضمام للهيئة التاسيسية لحزب العمل بعد ان وقع بنفسه على وثيقة تاسيسة في النصف الثاني من عام ١٩٧٨ لتقدم للحياة السياسية حزبا معارضا جديدا يحظى بدعم النظام في مقابل منح الحزب الجديد تاييده لسياسة السادات وهو ما انعكس على البرامج الوسطية التى يتبناها حزب العمل كرؤى للاصلاح الاقتصادى والاجتماعي التى جنحت



لا يمكننا المغفرين بحسرة أخرى :

خالد محيى الدين : على الجماهير ان تحمى ارادتها بنفسها

الأهالي

تقارير الأمن العام تسجل زيادة جرائم التموين

نواب الحزب الوطنى سرقوا اصوات الشعب .. ويريدون سرقتها الآن

من شعارات التجمع فى انتخابات ١٩٨٤
صورة للشعارات فى العدد الخاص الذى صدر قبل الانتخابات مباشرة

الى استخدام المصطلحات الدينية والترويج للدعاوى الاخلاقية فضلا عن التركيز على الدور الذى يؤديه رئيس الحزب فى توجيه سياساته بشكل عام .

وتبرز الدراسة بجلاء ان التجمع قد وضع نظاما ديمقراطيا واضحا لاختيار قوائمه وترتيب المرشحين له فى انتخاباته ١٩٨٤ يقوم على تفويض لجان التجمع بالمحافظات على اعداد قوائمها بالترتيب الذى تراه ملائما ثم عرض الشكل النهائى للقوائم على اللجنة العامة للانتخابات التى شكلت من أعضاء الامانة العامة للتجمع ومن ١٢ عضوا من ذوى الخبرة فى العملية الانتخابية مما جعل الخلاف حول القوائم داخل التجمع محدودا للغاية .

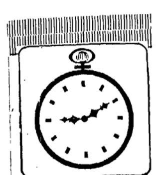
وبرامج وبرامج

وفى سياق تحليلها للبرامج الانتخابية للاحزاب من حيث توجهاتها العامة والفئات الاجتماعية التى تتوجه اليها واختلافها او اتفاقها مع البرامج العامة للاحزاب والملامح المقترحة للسياسات الخارجية والداخلية ونسبة التوازن بين القضايا الداخلية والخارجية فى البرامج تؤكد الدراسة أن البرامج الانتخابية قد اخذت فى انتخابات عام ١٩٨٤ موقعا بارزا لم تكن تحتله فى الانتخابات السابقة لحاجة الاحزاب إلى تمييز نفسها اعتقادا منها بان الاختيار بينها سوف يكون حول ما تطرحه من حلول للمشاكل بعد الوعود القاطعة من جانب السلطة بنزاهة الانتخابات .

وفى مجال المقارنة بين البرامج الانتخابية للاحزاب اوضحت الدراسة ان حزبى التجمع والعمل قد انفردا بين الاحزاب الاخرى بإصدار برنامجيهما بشكل ديمقراطى استند إلى محصلة المناقشات الواسعة التى شاركت فيها قواعد وقيادات الحزبين فى حين صدر برنامجا الحزب الوطنى والوفد بشكل مؤقت وصدر برنامج حزب الاحرار بشكل فردى حيث انفرد رئيس الحزب بكتابة المقالات التى اعتبرها فيما بعد برنامجا لحزبه فى الوقت الذى تحتل فيه قضية الديمقراطية محورا رئيسيا فى برامج الوطنى والوفد والاحرار فقد صدرت برامجهم الانتخابية بشكل غير ديمقراطى .

وفى مجال التوجه الاجتماعى للبرامج الانتخابية أكدت الدراسة على أن برنامج حزب التجمع هو البرنامج الوحيد الذى نص صراحة على الفئات الاجتماعية التى يتوجه اليها وهى الطبقات الشعبية وأنه بإستثناء الوضوح الذى يتميز به برنامج حزب التجمع وبرنامج حزب الاحرار فقد تضمنت برامج الاحزاب الاخرى الوطنى والعمل والوفد خليطا من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى ترى الدراسة أنه يصعب معها تحديد توجهها الاجتماعى .

وفيما يتعلق بأولويات القضايا الداخلية فى برامج الاحزاب ترصد الدراسة أن الهدف الأساسى لحزب التجمع قد تمثل فى إقرار العدل الاجتماعى بينما كان بالنسبة لحزب



العمل الاصلاح الاقتصادى العام بينما تصدر قضية الديمقراطية برامج الاحزاب اليمينية الثلاثة الوطنى والوفد والاحرار لاسباب متباينة . فالوطن يدفع عن نفسه تهم المعارضة له بانتهاك الحريات الديمقراطية أما الاحرار والوفد فيتبنيان فلسفة النظام الليبرالى التى تعد قضية الحريات العامة ركنا اساسيا معها .

وتوضح الدراسة ايضا ان برنامج التجمع قد تميز فضلا عن تصدر المشاكل الجماهيرية لأولوياته بإحتوائه على قسم مستقل مطالب فئات الشعب المختلفة التى يتوجه إليها واحتلال هذه المطالب للترتيب الثانى فى أولوياته بالاضافة لاعطائه قدرا من الاهمية لقضية الثقافة الوطنية المستقلة متميزا بذلك عن غيره من الاحزاب الاخرى فضلا عن إفراد التجمع وحزب العمل قسما خاصا لقضية الفساد ليتقدم فى الاهمية قضية الديمقراطية وقضايا السياسة الخارجية فى الوقت الذى تجاهلت فيه الاحزاب الاخرى الوطن والوفد والاحرار القضية برمتها لسببين : الاول أن رموز الفساد هم اعضاء بالحزب الوطنى كما أن مظاهر الفساد تعتبر نتيجة مباشرة لسياساته ، كما أن نقد الفساد سوف ينسحب إلى نقد الفئات العليا فى المجتمع المصرى المنخرطة فى صفوف حزبى الاحرار والوفد ونقد سياسة الانفتاح الاقتصادى بالتالى ومقوماتها الاساسية والاثار التى ترتبت عليها وهى السياسة التى تلقى ترحيبا من قبل الوفد والاحرار معا .

وفى مجال السياسة الخارجية تجاهل الحزب الوطنى تجاهلا تاما قضية كامب ديفيد وغض حزب الوفد الطرف عن العلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية وطالب حزب الاحرار بتقوية علاقات مصر بالغرب وتباهى بتاييده لسياسة الصلح مع اسرائيل .

وكان حزب التجمع — وفقا لما تذكره الدراسة — هو الوحيد الذى اعتبر اتفاقيات كامب ديفيد نقطة تحول خطيرة فى تاريخ مصر والمنطقة باسرها أدت إلى اخراج مصر من ساحة الصراع العربى الاسرائيلى وتنصيب الخصم الامريكى حكما فى الصراع ولذلك فقد وضع التجمع فى اولويات سياسته الخارجية اسقاط نهج واتفاقيات كامب ديفيد .

برنامج الدفاع النفسى

وفى معرض تحليلها لمحاور الدعاية الانتخابية للاحزاب تشير الدراسة إلى إهتمام الحزب الوطنى فى الدعاية الانتخابية بنفى الاتهامات التى وجهت إليه من المعارضة أكثر من إهتمامه بتوضيح برنامجه او شرحه ، كما أن دعاية الحزب انحصرت فى الهجوم على أحزاب المعارضة — وبشكل خاص التجمع والوفد — أكثر من دفاعها عن مواقف الحزب فضلا عن أن مرشحى الحزب الوطنى لم يهتموا باجراء أية مناقشات لبرنامج التجمع السياسى أو لافكار الوفد .

وبينما لم يعط الحزب الوطنى أية أهمية لشرح برامجه الاقتصادية والاجتماعية وأكتفت حملته الدعائية بالدفاع عن النفس فقد ركن الحزب حملته الانتخابية على قضية الديمقراطية وترجع الدراسة ذلك إلى أن الوفد لم يكن لديه الكثير الذى يمكن أن يقدمه فى مجال القضايا الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن أن مواقفه فى تلك القضايا لاتلقى تاييدا شعبيا .

من جانب اخر ادار حزب العمل حملة الدعائية الانتخابية حول قضايا الفساد ونقد الحزب الوطنى وقضية الديمقراطية ومصدر تركيز حزب العمل على قضية الديمقراطية — كما تشير الدراسة هو عدم وضوح مطالبه الاقتصادية والاجتماعية بالقدر الكافى وعدم قدرته على مجاراة التجمع فى دفاعه عن الطبقات الصغيرة او مجاراة حزبى الوفد والاحرار فى دفاعهما عن الطبقات العليا القادرة وعن القطاع الخاص .

وتشير الدراسة إلى أن حزب التجمع قد أدار حملته الانتخابية حول قضايا الفساد ونقد الحزب الوطنى والقضايا الاقتصادية والاجتماعية وقضية الديمقراطية بحيث احتلت المشاكل الجماهيرية وقضية الفساد فى المجتمع الجانب الاعظم من حملته الانتخابية وتؤكد الدراسة أن التجمع كان هو الحزب الوحيد الذى احتلت المشاكل الجماهيرية موقع الصداره فى حملته الانتخابية وترجع الدراسة ذلك إلى توجه التجمع الاجتماعى والفكرى الواضح وإحتلال هدف تحقيق العدل الاجتماعى موقع الصدارة لديه وتؤكد الدراسة أيضا أنه لولا موقع القضايا الاقتصادية والاجتماعية فى أولويات برنامج حزب التجمع لكانت هذه القضايا قد تراجعت كثيرا عن المرتبة الرابعة التى احتلتها فى برامج الاحزاب الاخرى .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ مـــارس ١٩٨٧

فلسفة الحزب الوطني الديمقراطي

بمناسبة المعركة الانتخابية التى تشهدها الساحة المصرية الآن، عشية انتخابات مجلس الشعب فى جمهورية مصر العربية، ابادر بتقديم استعراض موجز يتضمن ابرز الجوانب الايديولوجية واهم العناصر الفكرية التى تقوم عليها فلسفة الحزب الوطنى الديمقراطى. ومع ان هذه الاسس او المنطلقات التى تشكل المضمون الايديولوجى للحزب الوطنى الديموقراطى قد سبق ان تضمنها العديد من الوثائق والدراسات والاوراق الحزبية، الا انه ربما كان من المفيد ان نعيد بهذه المناسبة التذكير بالخطوط العريضة والاسس الجوهرية للمبادىء الفلسفية التى يقوم عليها حزب الوطنية المصرية فى المرحلة الحالية، وهو الحزب الوطنى الديموقراطى.

وفى الحقيقة يمكن القول - دون مبالغة - ان الشعب المصرى قد احتفظ بشخصيته المتميزة عبر كل التطورات الحضارية التى عاشها، كما جعل من وطنه ارضا للسلام والتسامح، وطوع اوضاعه لضرورات التقدم بعيدا عن التعصب البغيض والحقد القاتل والصدام الدموى.

ومن هذا الماضى المجيد - على وجه التحديد - تكونت الوطنية المصرية الجياشة التى لاتعرف التعصب او التعالى، ولكن تجيد الفداء صونا للارض ودفاعا عن الحق وتامينا للبناء والتقدم. ويجسد الحزب الوطنى الديموقراطى معانى الوطنية المصرية ومفهومها العميق، ولا عجب ان جاء الحزب يقرن بين الوطنية والديموقراطية اسما له، ومنهجا يسير على هداه.

ولعل الفكرة المحورية التى تقوم عليها فلسفة الحزب الوطنى الديموقراطى هى «الوسطية» التى تتلخص فى الاخذ باسلوب التوازن والتعادل، ورفض التطرف والصراع والمواجهة.

وتنطبق تلك الفلسفة الفكرية على مختلف مناحى التطبيق ويتم الالتزام بمفهوم الوسطية على سائر المستويات - سواء اكانت الفكرية او الاجتماعية او الاقتصادية او فى مجال السياسة الخارجية.

فعلى المستوى الفكرى، ترفض فلسفة الحزب الوطنى الديموقراطى التطرف اليسارى والتطرف اليمينى فى آن معا، فهى تعادى نظرية الحزب الواحد المهيمن على كافة جوانب النشاط السياسى فى المجتمع. كما ترفض ايضا التطرف اليمينى الذى يتمثل فى التعصب الدينى الذى يتناقض مع ماجبلت عليه كافة الاديان من تسامح ومحبة وانفتاح.

وعلى العكس من هذين الضدين، ياخذ الحزب الوطنى الديموقراطى بالتعددية الحزبية، ويؤمن بضرورة تاصيل الديموقراطية لانها هى اساس الاستقرار الداخلى، كما ان الديموقراطية هى الطريق الوحيد من اجل تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات. وهى التى تسعى بين الراى والراى الاخر باللقاء الهادف الى صالح المجتمع وذلك فى اطار من التضامن القومى والتكافل الاجتماعى.

وديموقراطية الحزب «الوطنى الديموقراطى» يتمثل جوهرها فى الاحترام الحقيقى لحرية التعبير وفتح القنوات الشرعية امام كافة المواطنين، وارساء التقاليد الصحيحة لحياة سياسية تقوم على تعدد الاحزاب وتنوع الآراء وتفاعلها فى حوار قومى خلاق.

وعلى المستوى الاجتماعى، ترفض فلسفة الحزب الوطنى الديموقراطى: الطبقية الاجتماعية المرذولة التى تتسم بها المجتمعات الراسمالية، كما ترفض فى ذات الوقت - صراع الطبقات الدموى المدمر، ولكنها تاخذ بالطريق الوسط بين هذا وذاك: وتعمل على تعميق العدل الاجتماعى وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وبذل الجهد دون توقف: من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الاساسى الذى يعنى احداث التغيرات الهيكلية فى بنية المجتمع لصالح اوسع الجماهير، ومن اجل الوصول الى اقصى درجة من عدالة التوزيع بين ابناء المجتمع المصرى الواحد.

ان أهم خصائص فلسفة حزبنا انها تقوم على تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وتعتمد -

بقلم الدكتور:
بطرس بطرس غالى
عضو الامانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مـــارس ١٩٨٧

في سبيل ذلك - على دعامتين اساسيتين : الوحدة الوطنية من ناحية ، والسلام الاجتماعي من ناحية ثانية . وواقع الأمر ان الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي يكمل كلاهما الآخر ، فالوحدة الوطنية لاتقوم ولاتبقى الا بالسلام الاجتماعي ، والسلام الاجتماعي بدوره يؤدي الى قيام الوحدة الوطنية والحفاظ عليها .

وعلى المستوى الاقتصادي ، فان فلسفة حزبنا الفكرية ، ترفض تأميم كافة ادوات الانتاج ، وترفض تدخل الدولة في كل صور النشاط الاقتصادي في المجتمع ، كما انها ترفض - في نفس الوقت - اطلاق الحرية الاقتصادية من كل قيد او السماح بالنشاط الفردي دون ضوابط . ولكن منهج الوسطية الذي تقوم عليه ايديولوجيتنا ، انما تتجسد في المواءمة بين ضرورات القطاع العام وضرورات القطاع الخاص . ويعني ذلك في التطبيق الجمع بين القطاعين العام والخاص وتحقيق التوازن بين مجالات كل منهما . ان فلسفتنا الفكرية - على صعيد النشاط الاقتصادي - تؤمن بالمحافظة على الملكية العامة للقطاع العام ، باعتبارها ركيزة اساسية ، والاهتمام من ناحية اخرى بالقطاع الخاص وفتح كافة الفرص امامه لحفزه على الاستثمار وزيادة الانتاج في اطار خطة التنمية .

اذ تؤمن فلسفتنا بأن القطاع الخاص هو وسيلة وضمانة لتنمية موارد البلاد وزيادة دخلها القومي وتعزيز استقلالها الاقتصادي .

وعلى المستوى السياسي ، وفي مجال العلاقات الدولية ، ترفض الفلسفة الفكرية للحزب الوطني الديموقراطي الانحياز الى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما ترفض ايضا الانحياز الى المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي ، وانما تؤمن ايديولوجية حزبنا بسياسة عدم الانحياز بين القطبين الأمريكي والسوفيتي . وتقوم رؤية الحزب الوطني الديموقراطي على صعيد السياسة الخارجية على الاحتفاظ بموقف وسطي من التكتلات والاحلاف العسكرية المتواجهة والمتصارعة ، فوسط الجو الدولي المصحوب بأزمات الثقة والملبد بالتوترات والشكوك المتبادلة بين العملاقين والذي تتعرض فيه الدول الصغيرة لعملية استقطاب حادة ، تتأكد اهمية عدم الانحياز التي تهدف الى حماية مصر من ضغوط الاقوياء وتدخلاتهم ، وتنتمي مصر الى حركة عدم الانحياز التي تتلخص مبادئه في العمل على تخفيف حدة التوتر الدولي وتحقيق السلام العالمي والمحافظة على الاستقلال السياسي والشخصية القومية للدول حديثة الاستقلال .

والى جانب هذه الأسس الاربعة التي تقوم عليها فلسفة الحزب الوطني الديمقراطي ، فان حزبنا يرفض الارهاب والتطرف ، ويستنكر اساليب العنف ويؤمن بالسلام ، وحضاريا وتاريخيا - تركيبا وسطيا فذا واصيلا .

ومن واقع الاستعراض السابق لموجز الخطوط العريضة للفلسفة الفكرية للحزب الوطني الديموقراطي عشية انتخابات مجلس الشعب المصري ، فان ما أود التأكيد عليه ، ان المرحلة التي نبدأها اليوم ، هي مرحلة التقدم والبناء ، بناء القوة الذاتية لمصر ، وتحقيق التقدم المطرد للغالبية العظمى من أبنائها . وستظل وحدتنا الوطنية وقوتنا الذاتية وتماسكنا الاجتماعي ، القاعدة الصلبة لحركتنا الحرة والركيزة القوية لدورنا المحلي والاقليمي والدولي ، ومنهجنا الوحيد لبناء مجتمعنا القوي المتحرر من الفقر والحاجة ، ومن الاستغلال والتحكم . المجتمع الذي يسعد ابناؤه بالانتماء اليه والذي لايخشى أن يعيش مفتوحا ، ينعم بأرياح الحرية .

ويرفع شعار الحوار ، وينادي بالتعايش السلمي على الصعيدين الداخلي والخارجي معا . فهو يدعو الى الحوار بين القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع والتعايش بين الطبقات . كما لا يكف عن الدعوة الى الحوار بين دول الشمال ودول الجنوب ، وبين التكتلات والمعسكرات والتحالفات الدولية المختلفة ، والى التعايش السلمي بين الانظمة الاجتماعية المتباينة .

ويؤمن الحزب الوطني الديموقراطي ان مصر - المتماسكة داخليا والواثقة من نفسها - بوسعها دائما ان تمد خطوط التعاون الدولي في اتجاهات متعددة ، وان تستفيد من كل الفرص التي يتيحها الوضع العالمي ، مدركين ان قوتنا الذاتية ، ووحدتنا الوطنية ، وروابطنا الدولية ، وعلاقاتنا الخارجية ، وانتماءنا لحركة عدم الانحياز ، ان هي الا اسلحة اساسية في ايدينا لنرعى مصالحنا ، وندافع عن حقوقنا ، ونسهم في تحقيق السلام العالمي ، وتعميق التعاون الدولي .

ومن ذلك يتبين ان الفلسفة الفكرية للحزب الوطني الديموقراطي التي تقوم على الوسطية بين التطرف اليساري والتطرف اليميني ، والوسطية بين التفاوت الطبقي الحاد وصراع الطبقات ، والوسطية بين الاقتصاد المؤمم والاقتصاد الحر ، والوسطية بين الانحياز للشرق والانحياز للغرب . ان هي الا فلسفة التوازن والاعتدال في جوهرها وفي اساسها الجذري ، وفلسفة الحوار والتعايش في مفهومها العملي وفي مجالها التطبيقي ، على الصعيد الداخلي والخارجي في وقت واحد ، فلسفة يحكمها المنطق والاتساق ، وتقوم على العدل والتسامح ، وتعمل من أجل الحرية واستقلال الارادة ، وتتسلح بالوطنية والانتماء والغيرة على الكنانة .

وقد استلهمت فلسفة الحزب الوطني الديموقراطي هذا الجوهر الوسطي من حقيقة ، مصر ، التي هي امة وسط بكل معنى الكلمة ، وسط في الموقع والدور الحضاري والتاريخي ، في الموارد والطاقة ، في السياسة ، والحرب ، في النظرة والتفكير . فلقد كانت مصر وستظل - جغرافيا

ماذا بعد إلغاء قائمة الوفد والعمل فى الجيزة ؟

الوفد يرفع دعوى قضائية أمام مجلس الدولة

.. ودعوى أخرى يرفعها حزب العمل ضد قرار استبعاد قائمته





● مرشحو الاحزاب أمام لجان الطعون فى الجيزة

كتب ـ عادل الديب :

صرح السيد على سلامة مقرر حزب الوفد بالجيزة بان الدكتور وحيد رافت نائب رئيس حزب الوفد الجديد قد اجرى اتصالا تليفونيا مع اللواء احمد راسخ مدير ادارة الانتخابات بشان قرار الغاء قائمة حزب الوفد بالدائرة الثانية بالجيزة حول اسباب بطلان هذه القائمة وعدم حصول الحزب على حيثيات هذا القرار ..ويجرى الآن بحث هذا الموضوع .

وقد رفع حزب الوفد دعوى قضائية مستعجلة أمام مجلس الدولة وتحدد لها يوم الثلاثاء القادم لنظرها لالغاء قرار بطلان القائمة .

وقد قدم أمس ٨ مرشحين أوراق ترشيحهم للعقيد الدكتور محسن فؤاد لاستكمال القوائم الحزبية الناقصة فى الدوائر الثلاث . وهم :

عبدالحليم علم الدين (عمل ـ دائرة ثالثة)

مصطفى عبدربه جعفر (تجمع ـ دائرة ثالثة)

محمد محمود الضلع (تجمع ـ دائرة ثالثة)

فرج أحمد فرج (وفد ـ دائرة اولى)

ابراهيم توفيق بهلول (وفد ـ دائرة اولى)

محمد محمد حسين عطا (وفد ـ دائرة ثالثة)

عمر محمد الديب (وفد ـ دائرة ثالثة)

مرسى السيسى (وفد ـ دائرة ثالثة)

ويبقى ثلاثة مرشحين لم يقدموا اوراق ترشيحهم لاستكمال القوائم الناقصة للاحزاب حتى امس .

.. وحزب العمل يتحرك

كتبت ـ ايمان مصطفى :

قرر حزب العمل رفع دعوى قضائية مستعجلة امام محكمة القضاء الادارى وذلك للطعن فى قرار استبعاد قائمة حزب العمل بالدائرة الثانية ومقرها امبابة بمحافظة الجيزة .. والتى يراسها الدكتور عصام العريان ..

وصرح الدكتور حلمى مراد الأمين العام للحزب .. بأن لجنة قبول أوراق الترشيح قبلت القائمة دونما اعتراض على اسماء المرشحين أو صفاتهم وهو اختصاص لجنة الاعتراضات .. واضاف انه اذا كان الخلاف على ترتيب التعاقب بين المرشحين من فئات وعمال (وهو ما فات اللجنة الأولى) فان هذا الأمر يمكن ان يصوب بالتطبيق لأحكام القانون ولكن اللجنة الثانية استبعدت القائمة دون ان تعطى الفرص لهذا التصويب ... وهو ما لا يدخل فى اختصاصها .. ومن ثم فقد كان لزاما رفع الدعوى المستعجلة .

.. و ٤٤ طعنا ضد الأحزاب فى الجيزة

وقد تلقت لجنة فحص الطعون فى الانتخابات بمديرية امن الجيزة ٤٤ طعنا ضد الأحزاب وترتيب القوائم وعدم توالى وتتابع الصفات بها ، وقد قبلت اللجنة التى يراسها احد المستشارين ٤ طعون ورفضت ٤٠ طعنا .

وتتضمن الطعون التى رفضتها اللجنة الطعن الذى قدمه السيد على سلامة بالتضرر من عدم قبول تعديل قائمة حزب الوفد بالدائرة الثانية وطلب تعديلها وطعن احمد الملا « فردى » لعدم قيد اسمه باول كشف المرشحين للمقعد الفردى وادراج آخر وطعن مجدى انور منطاش « فردى » دائرة ثانية ضد ترشيح عين الحياة وهيام كشيك لمخالفة ترشيحهما الشريعة الاسلامية وطعن آخر من نفس الطاعن ضد قائمة حزب العمل لمخالفتها قانون الاحزاب وانها قائمة مشتركة بين العمل والأخوان والمسلمين والاحرار وقد قدمت ٩ طعون اخرى لذات السبب وطعن محمد معوض

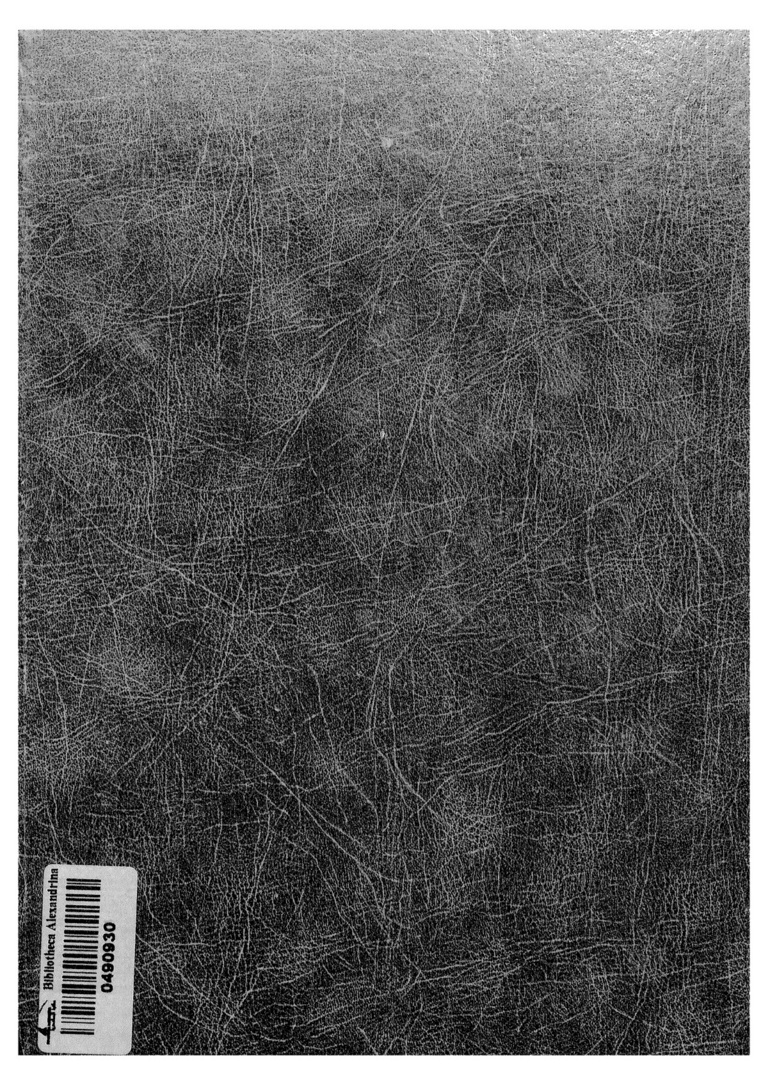
زيان « وفد » بتضرر من خلو قائمة الوفد بالدائرة الثانية من رقم ٦ وعدم توالى الصفات بالقائمة وقد قدمت ٤٠ طعون أخرى لنفس السبب وطعن محمد عبد الرحيم حسين ضد محمد فريد حسنين المرشح فردى لانه معزول سياسيا وصدر ضده حكم فى القضية رقم (١٠) لسنة ٧٠ مدعى علم اشتراكى ، وتم رفض الطعن لرفعه من غير اى صفة وطعن عبد الحميد قطب ضد الدكتور يحيى الجمل ومصطفى عبد الفتاح لانتماء اولهما للحزب الوطنى والثانى للوفد ولم يستقيلا وطعن عبد العزيز زيان ضد قرار لجنة قبول الطلبات بقبول قائمة حزب الوفد بالدائرة الثانية دون تعديلها وفقا لطلب رئيس الحزب .

واستبعاد مرشحين للعمل بالغربية والتجمع يستكمل قائمته

طنطا ـ محمد عيسى مندور :

استبعدت لجنة طعون الانتخابات بالغربية زكريا ابراهيم النوابتي مرشح حزب العمل بالدائرة الثالثة لصدور حكم قضائى ضده ، كما استبعدت اللجنة الشيخ عبد الحميد رحاب من قائمة حزب العمل بالدائرة الثانية لازدواج ترشيحه بالقائمة والمقعد الفردي بنفس الدائرة وقررت ترشيحه عن المقعد الفردى وقام صلاح القنص المحامى وامين حزب العمل بالغربية برفع دعوى قضائية امام محكمة القضاء الادارى ضد قرارات لجنة الطعون بالنسبة لمرشحى الحزب المطعون فيهما ..

كما استكمل حزب التجمع قائمة الحزب بالدائرة الاولى لمحافظة الغربية بترشيح الدكتور ابراهيم القماش رئيس قسم الاشعة بمستشفى زفتى العام بدلا من الدكتور عبد الحكيم قاسم الذى تنازل عن الترشيح □


Bibliotheca Alexandrina
0490930